

١٠٨

تاريخ المصريين

# مصر للمصريين

سليم خليل النقاش

إيج

0121816



مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب





رئيس مجلس الإدارة

د. سمير سرحان

رئيس التحرير

د. عبد العظيم رمضان

مدير التحرير

محمود الجزار



# مصر للمصريين

سليم خليل النقاش

الجزء الرابع



الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٩٨



## تقديم

يسرنى أن أقدم للقارئ الكريم هذا الجزء من كتاب: «مصر للمصريين» لسليم خليل النقاش . وهو أول الأجزاء التي صدرت، على الرغم من أنه يحمل عنوان «الجزء الرابع»!

وقد برر خليل النقاش ذلك، بأنه كان «إجابة لطلب السواد الأعظم من المشتركين»، لاشتماله على الحوادث التي بدأت بتولى الخديوى محمد توفيق العرش إلى يوم ١١ يونيو سنة ١٨٨٢ وهو يوم حادثة الأسكندرية المشهورة، وأيضاً لكونه مع ما يليه من أجزاء - أقرب عهداً من الثورة العرابية .

وقد أتبع هذا الجزء بالأجزاء التالية للجزء الرابع، فأشفعه بالجزءين الخامس والسادس وهكذا!

وقد حاولنا العثور على الجزء الأول والثانى والثالث، فلم نجدها! وفى حدود علمنا أنها لم تصدر أصلاً! وإن كان الأستاذ الرافعى - فى

إشارة لهذا المصدر... قد ذكر أنه صدر، في تسعة أجزاء، ناقص منها  
الجزآن الثاني والثالث،<sup>١</sup> مما يعنى أن الجزء الأول قد صدرا وهو ما نشك  
فيه، إذ لا يوجد أثر لهذا الجزء في دار الكتب المصرية، وهى التى  
استعرنا منها الأجزاء الستة (من الرابع إلى التاسع) وصورناها لتصدر  
فى سلسلة تاريخ المصريين، ولا يوجد فى غيرها من المكتبات العامة  
أيضاً.

وقد عدنا إلى فهرس الكتب العربية التى وردت إلى دار الكتب  
المصرية من عام ١٩٣٠ إلى ١٩٣٧ (الجزء الثامن) الخاص بعلم  
التاريخ. وكان ما ورد فيه بخصوص كتاب «مصر للمصريين، كالاتى:

«تأليف الأستاذ سليم خليل النقاش، ضمنها المقدمات السياسية،  
وابتدأها بتاريخ المغفور له محمد على باشا جد العائلة المالكة، وقسمة  
إلى أجزاء، الموجود منهما: من الجزء الرابع إلى الجزء التاسع، فى ستة  
مجلدات، طبع مطبعة جريدة المحروسة بالأسكندرية سنة ١٨٨٤،  
الموافقة لسنة ١٣٠٢ هـ، فى حجم الربع (الرمز: تاريخ حليم رقم ٦٢)

وعلى ذلك يمكننا أن نقول بقدر كبير من الثقة أن الأجزاء التى  
صدرت من كتاب «مصر للمصريين، لسليم خليل النقاش، لا تتجاوز  
ستة فقط، هى من الجزء الرابع إلى الجزء التاسع.

ولو كانت قد صدرت الأجزاء من الأول إلى الثالث لوردت إلى  
دار الكتب..

ومن هنا يمكن للباحثين الذين مازالوا يبحثون عن هذه الأجزاء

الثلاثة أن يريحوا أنفسهم من هذا العناء . ويكفوا عن البحث ! وإذا كانت هذه الأجزاء لدى أى أحد من القراء ، فيسعدنا ابلاغنا بذلك .

والجزء الذى بين أيدينا يتتبع بالتفصيل تاريخ مصر من بداية عهد الخديوى توفيق ، ويشتمل على مرتبات البيت الخديوى ، ووزارة شريف باشا ، وفرمان ١٨٧٣ ، ووزارة رياض ، وفصل فى تسوية مسألة الدين المصرى والمالية ، وقيام ديوان تفتيش المالية ، ولجنة التصفية ، ويتعرض لنشأة الأحداث التى أدت إلى الثورة العربائية ، وحادثة عابدين . وماتلاها من أحداث ابتداء من تأليف وزارة شريف باشا ، وسقوطها ، وقيام وزارة محمود سامى باشا ، وقدم درويش باشا ، ومحاولة العربيين خلع الخديوى توفيق وتعيين البرنس حلیم مكانه ، وقدم الأسطولین الفرنسى والإنجليزى .

وأملئ أن يجد القارئ فى هذا الجزء ما ينشد من متعة وفائدة .

والله ولى التوفيق

رئيس التحرير

**د . عبد العظيم رمضان**



# مصر القديمة

لسليم خليل النقاش

الجزء الرابع

من عهد تولية الخديو الحالى محمد توفيق باشا عام ١٨٧٩ الى ١١ يونيو سنة ١٨٨٢



الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٩٧





## تمهيد

تنفيذاً لوصية فقيدنا العزيز صاحب هذا المؤلف التاريخي وعاهد لواء مشروعه المهم وعملاً بما استقرت النية عليه ونؤوه به في اعداد مختلفة من المهرسة في خلال هذه السنة اصدرنا هذا الجزء رابع اجزاء الكتاب في مقدمة الاجزاء احابة لطلب السواد الاعظم من حضرة المستر كيت لاشماله على تاريخ الحوادث التي كرت من ابتداء عهد الخديو الخالي محمد توفيق باشا الى ١١ يونيو سنة ١٨٨٢ وهو يوم حادثة الاسكندرية المشهورة بل كونه مع ما يليه اقرب محويات الكتاب عهداً من زمن الحوادث المهمة الاخيرة

وسنخبري هكذا على حكم تلك الية وهذه الاحابة الى نهاية العمل بان نشفع هذا الجزء بالجزئين الخامس والسادس فنصدر اولها منطوية على بيان الحوادث التي مرت بنا من يوم ١١ يونيو الى ١٥ سبتمبر سنة ١٨٨٢ وهي الحوادث المقتصر في الكلام على مؤتمر الاستانة وحرب الانكليز وجهاديه مصر بما يتناول تاريخ هذه الحقبة من تفاصيل اطلاق الانكليز مدافعهم على الاسكندرية وحريف الاسكندرية وقطع الماء عنها ووقائع طنطا والحلة الكبرى وغيرها ووقائع كذا الدوار والتصاصين وغيرها الى موقعة النيل الكبير ودخول الانكليز الى محروسة مصر . ونصدر الثاني مخونياً على تاريخ الحوادث المصرية من عهد دخول الانكليز ابواب مصر الى هذه الايام وفيه الكلام على مجي اللورد دفرين ونفيره ووزارة شريف باشا ولجنة التعويضات الى غير ذلك من الحوادث التالية لعهد انقضاء الثورة

اما الجزء الحاضر الموجود بين يدي المطالع فتسهيلاً لتعريف مشتملاته قبل ارسال النظر الى مطلواته نبين ما تضمنه من الحوادث المنسوقة على مقتضى وقوعها في ازمته المعلومة وهي تاريخ مصر من عهد الخديو الخالي بما يشتمل عليه من تعيين قلم المراقبة وتشكيل لجنة التصفيه ووزارة رياض باشا الى فتنه الجهادية واقعة قصر النيل ثم واقعة عابدين ووزارة شريف باشا ومجي الوفد العثماني ومجلس النواب ثم وزارة محمود باشا وقدم الاسطولين الانكليزي والفرنسوي ووفود درويش باشا وسعي العربيين في خلق الخديو ونجسم الفتنه وغير ذلك من الحوادث الى واقعة الاسكندرية في ١١ يونيو سنة ١٨٨٢

وهنا نعيد ما قلناه سابقاً من ان المطالع لا يجول بعد هذا البيان ان اهمية هذا التاريخ تكاد ان تكون مقتصرة في هذه الاجزاء الثلاثة لاحتوائها على حوادث الفتنه العربية برمتها وهو ما جعلنا ان نقدمها على الاجزاء الاولى ناظرين الى اهميتها من حيث عهدها الغريب

اما الاجزاء الاولى وهي الاول والثاني والثالث فنسندرها بعد الفراغ من طبع هذه الاجزاء  
ستوعبة تاريخ مصر على عهد محمد علي واهرميم وعباس وسعيد واسماعيل مشتملة على اخبار وقائع  
مصر والسودان والمحجاز وسورية ولبنان وبر الترك والحبشة وعلى بيان علائق مصر مع الدول  
وتداخل الدول في مآليها وسياستها ثم هي غوشن وجويير وتشكيل لجنة التفيتش والوزارة المختلطة  
وفتنة الجهادية الى سقوط المحدثو السابق وعلى جميع المحررات والمخاطبات الرسمية والبراميت  
السلطانية والمعاهدات والمواثيق الدولية على عهد محمد علي باشا

واما مقدمة هذا الكتاب المطولة وبيان حال مصر المدنية والسياسية فقد حفظناها للجزء الاول  
فيصدر منفتحاً بهما جرياً على الاصول المأثورة والقواعد المرسية في التصنيف والتأليف  
ولقد نرجوا بعد انتقال فقيدنا الى رحمة الله بما امكن من السرعة اصدار هذا الجزء حملاً  
للمشتركون على مضاعفة الثقة بنا والاعتقاد بسير العمل على تشييدها كانت جارياً في عهد المؤلف  
وذلك باستمرارنا الى النهاية على القيام بما كان لدى الفقيه واجباً وطنياً محمواً وبمعاونة حضرة  
صديقنا وخليفنا الكاتب الاممي جرجس افندي مخايل نحاس الذي اعتمد في حياته رحمة الله مساعداً  
له في التاليف ومعاوناً له في هذه الخدمة الوطنية

فنشولنا ان يقبل المشتركون والطلاب على هذا الجزء وما يليه بالقبول

وان يواظبوا بالدعاء ويحققوا بغفرانهم المأمول

وعلى الله الاتكال انه خير

مستول

« خليل النفاش »

## ولاية محمد توفيق باشا

تولى محمد توفيق باشا خديوية مصر يوم الخميس الواقع في ٧ رجب سنة ١٢٩٦ (٢٦ يونيو حزيران سنة ١٨٧٩) وأعلى أركانها بين أمور مختلة وأحوال مرتبكة بسبب سوء الإدارة الماضية والمصاعب الطارئة على أحوال الديار المصرية قبل وسود الولاية اليه

وكان أهم أسباب الاختلال اذذاك عسر المالية وعدم انتظام الجندية ونحو ذلك ما نشأ عن تداخل الأجانب في أمور البلاد واستئثارهم بها على عهد الوزارة اليلسونية وإشتداد وطأهم على العسكرية وطوح ابصارهم الى ما اوجب يومئذ استحكام الضغائن في صدور الجهادية عموماً واستياءهم من الأجانب اوريين كانوا او سوريين او اتراكاً او جرأكة او ارمن وغيرهم ومن أهمها أيضاً ما تأسس في النفوس بما حدث من هياج ضباط الجهادية وهجومهم على نظارة المالية اثر قطع مرتباتهم ورسوخ الضغينة في صدورهم منذ ذلك العهد وثورة الخواطر الخفية التي كانت ضاربة اطنابها بين الجهادية في اواسط عهد اسمعيل باشا الخديو السابق . وهنا لابد من القول ان أهالي القطر جميعاً وان كانوا سروراً بوسود الولاية الى الخديو الحالي وارتاحت نفوسهم اليه واستبشروا بصلاح الحال وحسن المال لالغاء بعض الضرائب وانتظام المالية وتحسن الأحوال الا انه بقي في نفوس الجهادية اثر سيئ بعثهم على اغتنام فرصة الانتقام في واقعة قصر النيل ولكن الذين تظاهروا

بهذا الامر وغيره من امراء العسكرية المصريين كانوا سقيي الافكار غير سليمي الواطن لان نياتهم كانت منصرفة الى الحصول على مآرهم الشخصية ومنافعهم الخصوصية والاستيلاء على مناصب الحكومة الخطيئة وإدارتها وهم لا يحسنون عملاً ولا يستطيعون امرأ فكانوا بذلك مقادين لاغراضهم الخفية متظاهرين بالمظاهر الوطنية تصنعاً فلم يستقم سيرهم ولم يهتدوا الى الحزم سبيلاً فحرموا من الحصول على ما كانوا يشتهون لان الأعمال بالنيات وفوق ذلك جلبوا باعمالهم المضار والولايات على بلادهم

والحاصل ان هذه الحركة في الخواطر واسبابها كانت وسيلة لبعض ذوي الاغراض يتذرعون بها الى بلوغ مآرهم ففسدوا الدساتير يوغرون بها صدور المتغيظين من الوطنيين فزاد ذلك رجال الجهادية نفرة وترويحاً الى التخلص من ربة الاجنبي

وما جعل مساعي ذوي الغايات مكللة بالنجاح ما كان من بعض الأجانب او أكثرهم من استخفافهم بالاهالي والاغراض عن مصالحهم وداخلهم في الادارات وامور البلاد بما رأوا فيه اجتماعاً مجتوهم فاعى ذلك رجال العسكرية وخافوا زيادة الاستئثار فنزلوا الى انقاذ البلاد من داخلهم ولجأوا الى ما اعتمدوه وسيلة لاسترجاع حقوقهم والتخوذ واسطة لاستعادة استقلالهم في العمل وإدارة امورهم بايديهم ولكن فاتهم الرشد وسلكوا غير الطريق المستقيم فانعكس الموضوع لانهم لم يحسنوا السياسة في أفعالهم وذلك اما لجهلهم بها واما انقياداً منهم لمشورات اصحاب الدساتير ممن وفد على مصر من الأجانب

الممنوحة للخدمة المصرية مبنية على ما للحضرة  
الشاهانية من المقاصد المذكورة الخيرية وبناء  
على تزايد أهمية ما حصل في القطر المصري  
ناشئاً عما وقع فيه من المشكلات الداخلية والخارجية  
الناقطة العادة وجب تازل والد جباهكم العالي  
اسماعيل باشا

ثم انه بناء على ما انصفت في ذاتكم السامية  
الاصيلة من الرشد وحسن الروية وعلى ما ثبت  
لدى مجلس الخلافة الاسمي من ان جباهكم الدائري  
ستوفون الى استكمال اسباب الامنية والرفاهة  
لصنوف الاهالي والى ادارة امور المملكة على وفاق  
ارادة الحضرة الشاهانية الملوكانية توجهت الارادة  
العلية بتوجه الخدمة الجليلة الى عنده واستنهال  
اصنافيتكم وبناء على التمران العالي الشأن الذي  
سيصدر حسب العادة على مقتضى الارادة السنية  
السلطانية التي صار شرف صدورهما وبناء على  
ما كتب بالتلغراف الى حضرة المشار اليه اسمعيل  
باشا من تخليه عن النظر في امور الحكومة وتفرغه  
منها وبصورة وقوع انفصاله تحرر تلغراف هذا  
العاجز لكي يعلن حال وصوله للعلماء والامراء  
والأموين والاعيان واهل المملكة جميعاً وتبشّر  
من بعده امور الحكومة وهذا من التوجهات  
الوجبة الى اثراء سقاق اصنافيتكم لتجري التنظيمات  
والترقيات مبداءً ومقدمة وبصير تكرير الدعاء  
بتوفيق الذات الجليلة الفخيمة السلطانية ولذلك  
صارت المبادرة الى ابفاء لوازم الهندسة لمتمكم  
ابها الخديو المعظم والامر والفرمان في كل حال  
لأن له الامر افندم

(خير الدين)

ونظاهروا لاهلها بالصدافة والولاء بل ظهروا  
لديهم بمظاهر الاصدقاء والنصحاء فكان التهجيبون  
يؤمنون ان انصرفت فيهم اسباب التنة من  
رجال الجهادية كن رأى ينة متداعياً الى السقوط  
وهو غير عارف باصول الهندسة والبناء فصار  
يُدعم في غير موضع الدعم ويصلح في غير محل  
المحل فهبت الريح الشديدة على المنزل وهو غير  
مستوف ما تقتضيه اصول الهندسية فزعزعت  
اساساته فهدم وسقط على من فيه فراح تحت  
الردم شهيد سو تديره . تلك في حال بعض  
المصريين من نظاهروا بانقاد وطهم فدمروا  
تدميراً كما سيأتي بيانه

## فصل

في الساعة الرابعة ونصف من نهار الخميس  
١٦ رجب سنة ١٢٦٠ (٢٦ يونيو سنة ١٩٠٤) وصل  
الى مصر تلغراف الباب العالي مشعراً بتولية  
محمد توفيق باشا ولي العهد وهن صورة تعريبيه  
(تلغراف الباب العالي بتولية توفيق باشا)  
بناء على ان الخطة المصرية هي من الاجزاء  
المتممة لجسم ممالك السلطنة السنية وان غاية  
حضرة صاحب الشوكة والافتدار انما هي تأمين  
اسباب الترفي وحفظ الامن والعمارة في الممالك  
بناء على ان الامتيازات والشرائط المحصورة

من ميل الامة واعطاف حضراتكم عازماً عن  
صرف الهبة وبذل الجهد في القيام بواجباتي  
وأموالي الي بمواصلة الامة ومساعدة حضراتكم  
أدرك غاية القصد والله أسأل ان يوفيني الي ما  
فيه سعادة الامة وعارة الوطن . انتهى .

ثم دخل الدورات وأمره العسكرية والملكي  
ثم اعضاء المجالس الخفائية ثم النواب ووجهاء  
البلاد ثم ارباب الجرائد ثم الموظفون والمستخدمون  
وغيرهم فكانوا يدخلون من باب ويخرجون من  
آخر من غير ان يجلسوا في حضرة وهو ومتر.  
حوله من رجال الحكومة وقوفاً على الاقدام  
يستقبلون وفود المهتئين ويؤدون النغمة والسلام  
ثم رجع الى المنزل فحزفت الموسيقى واطلقت  
المدافع ايضاً مائة مرة ومرة واحد الناس في  
الانصراف فكان ازدحام العربات وتلاحم  
الصفوف وارتفاع الاصوات ما يحل عن الحصر

### فصل

وبعد ذلك ارسل الخديو تلغرافاً الى الباب  
العالي جواً على التلغراف المؤذن بارنائو الى  
كرسي الخديوية وهذا تعريفه الرسمي  
« جواب الخديو للتلفرافي »

ترجمة رسمية

وصل ليد التجميل لتلغرافكم السامي الآمر  
بان فراغ عسوبيكم والذي الهتم عن الحكومة  
المصرية وتوجيه مقام الخديوية من محض جبل  
عواطف الحضرة الملوكة لهدية رقيتكم ها من  
مقتضى عالي ارادته السنية السلطانية والحقيقة  
ان تكرم حضرة صاحب الخلافة الاندلسي الذات  
بتوجيه مقام الخلافة لهدية هذا العبد كان دليلاً

فصدت الاوامر باعداد ما يلزم للاحتفال  
بذلك ولما كانت الساعة العاشرة اخذ الناس  
يتواردون افواجاً مختبرين بعبائهم صنوف  
العساكر المصطنة على الجانبين ثم ارتفعت اصوات  
البشائر يظهر الخديو المجدد فأطلقت المدافع  
مائة مرة ومرة وصدحت الموسيقى ونادى المجدد  
ومن حلف بهم من الناس ( افنديز جوق يشا )  
وسارت به العربية بتقدمها رؤساء المجدد والمحافظة  
بالالبسة الرسمية وكان على يساره شقيقه حسين  
باشا وامامه شقيقه حسن باشا ثم شريف باشا  
وم جميعاً بالالبسة الرسمية حتى بلغ القلعة فاستقبله  
بها الدورات والاعيان ثم دخل قاعة التسليم  
وجلس يستقبل المهتئين وعلى يساره اخواه حسين  
وحسن ثم الوزراء فدخل العلماء بتقدمهم السيد  
الكبري نقيب الاشراف ثم القاضي ثم شيخ الجامع  
الازهر وبعد ذلك دخل قاصد الدول بالالبسة  
الرسمية وابرى اكبرهم سناً لمخاطبة بقوله

سيدتي

اراني سعيداً بتقدمي لسموكم بمائتي الهبة  
السياسية والفصلية بارنائوكم الى عرش خديوية  
مصر فان عواطف سموكم التي عرفت ايام  
ولاية العهد واكتسبتم حضراتكم بها ميل الناس  
جميعاً تضمن لنا انكم ستوفقون الى تحقيق سعادة  
الامة المتعلقة بكم فان سعيتكم الى هذه الغاية الشريفة  
فانتم على يقين من ميل حكومتنا ومساعدتها لسموكم  
فاجابة الخديو بما مناده

يا حضرات النواصل

ان جلالة السلطان المعظم تعطف بدعوتي  
الى نوثي مكان والذي المعظم الذي تكرم بالتنازل  
عن الملك لي فقلت ذلك محزناً عليه بما رأيت

## فصل

وقد وفد على الخديو وفد من رؤساء  
الماسون التابعين لشرق مصر الكبير وخطب  
أحدهم بين يديه بما مفاده  
مولاي

إن المحفل الماسوني المصري قد انتدبنا  
لتقديم التهنئة بأرثقاء جلالكم إلى عرش الحكومة  
المصرية وليس بخافٍ على سموكم أن من هم  
الماسونية مع تجردها من المسائل السياسية أن  
نعين على تقديم الفخاخ وأنتم تدن بتعليم الناس  
حقوقهم واجباتهم وأن هذه الصفة المميزة لها عن  
سائر الجمعيات السياسية قد جلبت لها حماية  
الملوك الذين كانوا في كل زمان وحال يعدون  
الانتماء إليها شرقاً وإن المحفل المصري الذي  
جدد انتظامه من عهد قريب قد حصلت له  
رعاية والدعم العظيم وقد اتينا نصرح بين يديكم  
أنه يمكن لسموكم أن تعتمدوا على مساعدة الماسونية  
في كل ما يتعلق بتوفير أسباب التمدن والنجاح  
في الديار المصرية

وأننا نتمنى بصدق النية أن يفوى سموكم على  
اتمام الأعمال التي قمتم إلى الآن برعايتها برغبة في  
نجاح وصلاح هذه الأرض القديمة . انتهى  
فاجابهم على ذلك بما استفيد منه أنه مسرور  
ما اظهروا له من العواطف وعالم بنبالة المنفذ  
الماسوني وأنه يعتمد على اعانتهم فيما يوفر اسباب  
التمدن والتقدم لهذا القطر ثم وأعدم على رعاية  
محفلهم وحمايتهم وقال أنه قد اظهر لكاتب سره  
الخصوصي قبل ورودهم إليه مقدار سروره  
بوفود الوفد الماسوني عليه ثم ذكرهم بعد ذلك

لمل الماني وبرهاناً بالغفر لا يعادله ثانٍ على  
وجود عبدكم مثملاً بنقض النظر الملوكانى وبما  
انني منها بذلت من الوسع والمقدرة لايفاء ذرة  
من التكررات المبروضة على هذه العنايات والآلاء  
أرى ذاتي عاجزاً بالكلفة عن حق الايفاء  
والاداء فلذا رفعت إلى مقر اجابة الرب القدير  
أكف الادعية الخيرية ببقاء عمر وعافية وارثاء  
شأن وشوكة الحضرة السلطانية متفوعة بتكرار  
الدعوات السجادة بدوام موفية لمخاتكم ومتمننى  
منيف ارادة الجناح السلطاني السنية قد صعدت  
رسباً إلى قلعة مصر في الساعة العاشرة من يوم  
الخميس وهناك قد اعذت الكيفية لجميع من  
حضر من العلماء والاشراف والوجوه والاعيان  
والرؤساء الروحانيين والمأمورين الاجانب  
ولكافة الاهالي وأطلقت لذلك المدافع ثم اخذت  
برمام الحكومة وبدأت بظليل ظل الحضرة السنية  
الملوكاية بماترة امور الخديوية عالماً علم اليقين  
ان سلامة الخديوية المصرية وسعادتها وموفية  
عبدكم الكاملة يحصلان بالتبات على قدم العودية  
والنايعة للسلطة السنية وإن بقاءها لا يقوم الا  
بالصدقة والاخلاص للذات السنية الملوكاينة  
فأستمر على هذه الطريق وأصرف الوسع والمقدرة  
بالاهتمام لاستحصال راحة ورفاهة اهالي مصر  
وسكانها والمتمس اعراض ذلك لعالي ائحاب  
الحضرة السنية السلطانية مختناً ذلك وسيلة  
لاستقاء توجهات لمخاتكم العلية وفي جميع  
الاحوال الارادة والفرمان لحضرة من له الامر  
اتمى .

ذلك المنظر خاطره فوقف يخطب في الحاضرين بالتركية خطاباً مؤثراً ثم التفت الى نجلو الخديين الجديد وخاطبه مودعاً فقال :

لقد اقتضت ارادة سلطاننا المعظم ان تكون يا اعز البين خديو مصر فاوصيك ياخونتك وسائر الآل يرا . واعلم اني مسافر وبودعي لي استطعت قبل ذلك أن أزيل بعض المصاعب التي اخاف ان توجب لك الارتباك على اني واثق بمحرمك وعزيمك فانتهج رأي ذوي شؤرك وكن اسعد حالاً من اييك . اه

وكان من اشد تلك المناظر تأثيراً في النفوس منظر العبدان والجواري يودعون سيدهم ويسداهم بادمع مريجة بدماء القلوب ويرفعون اصولهم بالكبكاء حتى كادت الارواح تزهق حزناً وغماً ثم ركب القطار الخصوصي وسار فوصل الى الاسكندرية في الساعة الرابعة بعد الظهر فاستقبله بها في محطة القباري محافظ المدينة وبعض امراء العسكرية وكثير من الروساء والوجهاء ثم ركب الرورق المعدلة فتبعته زوارق المنيعين ولما وصل الى سفينته ( المهرسة ) احلقت المدافع اثباتاً بوصوله ورفعت له الارجاج الاجبية الوينها ولما بلغ سطح السفينة اتى على من حوله السلام ثم اسال وجهه الى الثغر فرمأ بنظرة المودع الأسف فغلبه الدمع فانكى كل من رآه ثم عاد المودعون من الباهرة فارفع دخانها واندفعت تشق العباب الى ان غابت عن الابصار

### فصل

(مرنات البيت الخديوي)

ومن ذلك الوقت اخذ رجال الحكومة

في احوال مصر وابان لم مقاصده واعتماده على مساعدة قوى الامة وصدق ميلها اليه

وقد ورد من بيت روتشيلد تلغراف يهتتون به الخديو بارتقاء الى كرسي الخديوية ويدكرون ان هذا التظهير قد ازال الكثير من المصاعب التي حالت دون نفوذ شروط الميثاق المبرم بينهم وبين الحكومة المصرية متعلقاً بقرض الاملاك الموهوبة

### فصل

« سفر الخديو اسمعيل »

وفي يوم الاثنين ٣٠ يونيو سنة ٧٩ سافر الخديو السابق اسمعيل باشا من القاهرة الى الاسكندرية ومنها ركب البحر وسافر على الباهرة ( المهرسة ) الى محل اقامته باوروبا

وقد كان ذلك اليوم ( الاثنين ) من ايام القاهرة المعدودة ازدهجت في صبيحة العربات والاقدام على ابواب السراسي للوديع ونوارد الذوات والوجهاء والعلماء على الامير السابق يظهرون له عواطف الاسف وعلائم الميل

ولما كانت الساعة العاشرة ونصفاً اقبل الخديو الحالي على ذلك لوداعه وعند الساعة الحادية عشرة خرج الخديو السابق متوكفاً على نجلو فصعد الى العربية وجلس الخديو الجديد الى يساره وركب بعدها الامراء والذوات والاعيان وكانت العساكر مثقلة على الجانبين صنوقاً مسلحة على الامير السابق والموسيقى العسكرية تصدح بالبحان الوداع حتى وصل المركب الى المحطة فوقف الخديو مودعاً والدته وعيناه مغروقتان بالدموع فضحة والد الخديو وقد هاج

ينظرون في امور البلاد فمعين مجلس النظار  
رواتب الخديو وآل بيتو على ما في البيان الاتي

### جنيته

للخديو	١٠٠٠٠
لوالده	٢٥٠٠
لحموه	٢٠٠٠
للخديو السابق	٢٠٠٠
لوالده	٢٥٠٠
لحموه السابقات في عابدين	٢٦٠٠
لتوجيه هاتم	١٨٠٠
لحسين باشا	١٨٠٠
لحسن باشا	١٨٠٠
	٢٠٠٠٠

ولما رُفِع القرار الى الخديو تنازل عن  
٢٠٠٠٠ جنيته من راتبه المحصوي وامر بضما  
الى راتب والد فصار سعينة بذلك ثمانين الف  
جنيته ومعين الخديو السابق خمسين الف ثم امر  
بالغاء الراتب المعين لوالدته وحموه ومقداره  
خمس وخمسون الف جنيته فصار مقدار المعينات  
لاال البيت الخديوي ٢٤٥٠٠٠ جنيته

### فصل

( وزارة شريف باشا )

وصدر الامر بعد ذلك بطلب اسماء المسيحيين  
وبيان جرائمهم ليصدر العفو عن يستحق منهم  
واستعنت الوزارة حرجاً على العادة المألوفة في  
مثل هذا الانقلاب ليقرها الامير الجديد ان  
يخبرها غيرها فقبل الخديو استعناها ونشكلت  
الوزارة الجديدة على هذا الوجه  
شريف باشا للرئاسة وللخارجية والداخلية

اسماعيل ايوب باشا المالية

عثمان غالب باشا للجهادية

مصطفى فهمي باشا للاشغال

محمود سامي باشا المعارف

مراد باشا حامي للحقانية

وهذا معرب صورة الرقيم الذي ارسله

الخديو الى شريف باشا بتأني تأليف الوزارة

( رقيم الخديو الى شريف باشا بشأن

تشكيل الوزارة )

يا وزير العزير

لقد استعفت الوزارة فاكلك بشكلك بوزارة

جديدة ولا اريدك بحيفه الحال علماً

ولما قضت العناية الانزلية بتوليقي امر ملادي

جعلت علي واجبات ليس من هي الا التموض

بها بامانة ونهامة على علي بمقدار صعوبتها

وجسامة المطالبات المترجمة علي مع الارناك

والفترة المالية التي ارضيت منها الخواطر اذ

وقفت حركة التجارة واوجدت فترة في البلاد

لم تقع في مصر من قبل على اي عظيم الليل

الى بلادي شديد الرغبة في تحقيق آمال الامة

التي اظهرت السرور بولايي وفي اخراجها من

هذه الحال السيئة ومع هذه العواطف فاني عازم

عزماً أكيداً على بذل الجهد وصرف الهممة الى

التماس احسن الوسائل لارالة هذا الاختلال

المسدد لكثير من المصالح وذلك بقرير الاقتصاد

الحق القانوني في صفات الحكومات ورعاية

الامانة والاستقامة في المحكم العمومية واصلاح

شؤون الهيئة القضائية والهيئة الادارية تلك في

الوسائل الاولى التي هيمن اتحادها لتقوى بها

الملكية على استرجاع قوتها وتوسيع موارث ثروتها



لا اتحول عنه فعلينا بتأييد شورى النواب وتوسيع قوانينها لكي يكون لها الاقتدار في تنقيح القوانين وتصحيح الموازين وغيرها من الامور المتعلقة بها وبحسب مقتضيات الاحوال صار انتخاب هيئة جديدة بعرفتمكم وتحت رئاستكم واني معتقد في مأموري الحكومة المصرية الصدق والاستقامة وموئل بانهم يسيرون في المستقبل بالسيرة المرضية ويعرفون ان اعظم الغنى غنى النفس واعلى الشرف شرف العفة واعلى المحلى حلية الاستقامة واقوم الطرق طريق الحق والعدل فاوول ما يجب المبادرة اليه من الامور هو دفع المشكلات المالية التي هي منشأ الصعوبات كلها فيلزم بذل المساعي المتقضية لايصال الحقوق الى اربابها مع ملاحظة مصاريف الحكومة وهذه المسألة وان كانت صعبة سبب المضايقة الحاصلة الا انه من المأمول حصول التخلص منها باتخاذ التدابير الحسنة ولا شك انكم تبدلون في هذا السبيل جهنكم بالاتحاد مع سائر النظار ويجب علينا اصلاح المحاكم والمجالس لانها هي ملجأ ارباب الحقوق وبها يأخذ الضعيف حقه من القوي ويجب علينا ايضاً دوام السعي في تعميم التربية العمومية لتنوير اذهان الاهالي بغرس في المدارس وتنسيق نظمها منية لها على الوجه المرغوب وايضاً يجب الاهتمام بالاشغال العمومية النافعة وتوسيع دائرة الزراعة لانها منبع الغنى في القطر المصري والتجارة ايضاً ما يجب الاعناء بشانه والسعي في تكثيره باعطاء الحرية لها مع الاهتمام باصلاح ما يلزم اصلاحه من احوال الادارة في جهات الحكومة باجمعها وراخلة العباد على قدر الامكان فذلك هي الامور التي اظنها سبل الرشاد ومناج

والنجار وعودها ووفاء عهودها . الا ان ادراكي لهذه الغاية التي هي موضوع آمالي يتوقف على مساعدة الامة بجملتها ووجود الغيرة الوطنية في قلوب مأموري الحكومة وصدق العزيمة في الذين يساعدوني على ادارة الاعمال مسئولين عما يفعلون ويبتني ان لا افقد هاته المساعدات ولا اعدم من الله الكريم مدداً وانك ستنبض بما كلفتك به على الوجه الموافق لنتي وللغاية التي اسعى اليها فاقبل يا وزير العزير تأييد مودتي الصادقة (محمد توفيق)

وبعث الخديو كذلك الى هيئة النظار بمنشور مؤرخ في ١٤ رجب سنة ٩٦ ثمره ٣ يظهر به افكاره واراءه ومستقبل سياسته واجراآت حكمه وهذه صورته

(صورة الامر العالي الصادر لمجلس النظار بتاريخ ١٤ رجب سنة ٩٦)

ان العناية الالهية سلمت زمام الحكومة المصرية الى يدنا فضلاً منها واحساناً فقد تشرفنا بامر شريف بذلك من متبوعي الانتم وسلطاني الاعظم نصره الله فله نعمة لا يؤدى شكرها الا بحسن القيام باداء وظائف ذلك المقام وهذا اما يكون بتوفيقه تعالى فعلي السعي والاجتهاد في تنمية مصالح العباد وادارة امور الحكومة على محور الاستقامة واني اعلم ان المقام صعب ولكن بحسن الاخلاص وبما رأيت من حسن القبول من الناس جميعاً خصوصاً من سكان الديار المصرية عموماً ومن المأمورين كافة اعتقد ان ذلك الصعب يهون ويحصل التيسير ولعلي ان الحكومة الخديوية يلزم ان تكون شوروية ونظارها مسئولين فاني اتخذت هذه القاعدة للحكومة مسلماً

وجاء في تلغراف من باريس أيضاً أن فرنسا وأكثرها تهملاً الباب العالي في البلاغ صورة فرمان لها إلى يوم الاثنين وهو فرمان المثلث لخدوية توفيق باشا فإذا مضت هذه المهلة ولم يبلغها فرمان تعزات على المادة باستقلال مصر

وتتبعاً للثالثة ثبتت هنا صورة فرمان سنة ٧٣٠  
معزّة وهي هذه :

فرمان سنة ٧٣٠

( بعد الديباجة )

قد نظرنا بعين الاهتمام إلى طلبك المتعلق بأصدار خط سلطاني يجمع بالتنصّل والتغيب اللامر جميع الخطوط الصادرة بعد فرمان المالح للمرحوم الوالي محمد علي باشا المحكومة الإرثية سواء كانت تلك الفرائين متعلقة بكيفية الخلافة أو بالحقوق والامتيازات الجديدة المنوحة مراعاة لحال الخديوية وسكانها . فهذا فرمان من شأنه أن ينسخ في المستقبل حكم تلك الفرائين جميعها بما يتضمنه مما سيأتي بعد . ويكون دائماً نافذاً مرعي الاجراء

أن كنية ورائة الحكومة المصرية المقررة في فرماننا الصادر ثاني ربيع الآخر سنة ٧٥٠ قد غيّرت على وجه أن تتفل الخديوية من متبوء كرسبها إلى كبير اثنائ ومن هذا إلى بكر اثنائ أيضاً وهم جراً علماً بأن ذلك ادنى إلى المصلحة وأشد ملازمة لأحوال البلاد المصرية

واختصاصاً لك بانعطافي الذي صرحت له أهلاً بحسن سعيك واستقامتك واجتهادك وإمانتك وإتقاناً لذلك اجعل قانون الوراثة لخدوية مصر ومتعلقاتها وما يتبعها من البلاد وقائماتها سواء كن

العدل والسادد ومساك تدبير الممالك في جميع الاقطار فالأمل أن تصرفوا بحكم في رؤية أمور الحكومة متخذين في القلوب متفتين في الأفكار وفقنا الله إلى ما فيه الخير والصلاح إلى ولي التوفيق

## فصل

### «الفرمان»

وفي ٢٨ يونيو عام ١٨٧٩ ورد تلغراف من باريس مبقاً بأن الباب العالي أرسل إلى الدول منشوراً بين يه كيفية تنازل اسمعيل باشا وإلغاء فرمان الصادر عام ١٨٧٣ ويؤكد مع ذلك أنه عازم على أن يحفظ لمصر ما لها من امتيازات الاستقلال الإداري وأوجس أولياء مصر من هذا الأمر خيفةً وأخلت فيه أقوالهم اختلاف ظنهم حتى ورد بالتلغراف ثانية أن الدول توافق على معارضة منشور الباب العالي بإثبات ذلك فرمان وتأيد ما منح به من الحقوق والامتيازات للحكومة المصرية فاتفقت الأوجال بذلك وأبى الناس أن الدولة العلية تستعدل عن هذا القصد ثم ورد تلغراف آخر ينهي بأن الباب العالي أصدر منشوراً ثانياً يتعلق بفرمان سنة ٧٣٠ ومفاده أن السلطان رأى أن يثبت لخدوية مصر الحقوق والامتيازات الموحدة في ذلك فرمان لا بواسطة الدول ولكن من تلقاء نفسه وأعقبه تلغراف من الاستانة يقول أنه إذا لم يقرر السلطان أحكام فرمان الصادر عام ٧٣٠ في فرمان الذي سيبحث به إلى الخديوي الجديد يعين على فرنسا وأكثرها إذ ذاك أن تطلب الاستقلال التام للحكومة المصرية

انتهاء مدتها في الصورة الاولى اي فيما اذا كان  
تنظيمها بحكم وصية الخديو المتوفى فكذلك لا تغير  
في الصورة الثانية واما اذا توفي الوصي او احد  
اعضاء مجلس الوصاية في خلال تلك المدة فينتخب  
بدل الاول احد اعضاء المجلس وبدل الثاني  
احد ذوات المملكة وبمجرد بلوغ الخديو القاصر  
ثماني عشرة سنة يكون راشداً فيباشر ادارة امور  
الخديوية وذلك ما نقرر لدينا واقتضته اراءتنا  
السلطانية

ولما كان ترديد عارة الخديوية المصرية  
وسعادة حالها ورفاهة سكانها من اهم الامور  
لدينا وكانت ادارة الملكة المالية ومنافعها للمادية  
المتوقف عليها تكامل وسائل الراحة وتوفر  
اسباب السعادة عائنة على الحكومة المصرية رأيد  
ان نذكر كيفية تعديل الامتيازات وتوضيحها  
شرط بقاء جميع الامتيازات الممنوحة سابقاً للحكومة  
المصرية وذلك انما لما كانت ادارة الملكة المالكة  
والمالية يجمع فروعها واحوالها ومنافعها عائنة  
بالحصص على الحكومة ومتعلقة بها وكان من المعلوم  
ان ادارة اي مملكة وحسن انتظامها وتزايد  
مهرلها وسعادة سكانها ما لا يمت الا بالتوفيق  
والتطبيق بين الادارة العمومية والاحوال والموقع  
وامزجة السكان وطبائعهم فقد منحناكم الرخصة  
المطلقة في وضع القوانين والوظانات الداخلية  
حسب الحاجة والضرورة

ولاجل تسهيل تسوية المعاملات سواء كانت من  
قبل الرعية او من قبل الحكومة مع الاجانب  
وتوسيع نطاق الصنائع والحرف وتوفير اسباب  
التجارة منحناكم ايضاً الرخصة التامة في عقد  
المشاركات وتحديد المفاوضات مع مأموري الدول

ومصوع وتوابعها كما نقدم بيانه بحيث تكون  
الولاية لغير ابائك ثم لغير ابائهم من بعده فاذا  
لم يرزق من ولي الخديوية ولداً ذكراً كانت  
الولاية من بعده لأكبر اخوته او لأكبر بني اخيه  
الأكبر كما نقرر ولا تكون هذه الوراثية في  
ابناء البنات

ولاجل تأييد هذه الاحكام ينبغي ان تكون  
الوصاية في حال كون الوارث قاصراً على  
الصورة الآتية وفي

اذا توفي الخديو وكان كبير وولده قاصراً  
اي غير بالغ من العمر ثماني عشرة سنة يكون  
هذا القاصر بالحقبة خديوياً بحق الوراثية فيصدر  
اليو فرماننا بوجه السرعة واذا كانت الخديين  
المتوفى قد نظم قبل وفاته اسلوباً للوصاية وعين  
كيفية ودوسه ادارتها بصك مثبته بشهادة  
اثني من رؤساء حكومتهم فاولئك الاوصياء  
يقبضون اذ ذاك على ازمة الاعمال عقب وفاة  
الخديو ثم ينهون بذلك الى الباب العالي لينتخب  
في مناصبهم ولكن اذا توفي الخديو بغير وصية  
وكان ابنه قاصراً فيجلس الوصاية عندئذ يؤلف  
من متولي ادارة الداخلية والخارجية والمالية  
والخفائية ومن قائد العسكر ومفتش المديرات  
فيجمع هؤلاء الذوات وينتخبون للخديو وصياً  
باجماع الرأي او بغالبيتها فاذا تساوت الاراء  
لاثنين من المنتخبين كانت الوصاية لارفعها رتبة  
باعتماد الترتيب السابق من الداخلية فابعداها  
ويشكل مجلس الوصاية من الباقيين فيباشرون  
جميعاً امور الخديوية ويعرضون ذلك لسلطاننا  
السنية ليصدق عليه بالفرمان الشريف وكما انه  
لا يجوز تبديل الوصي وتغيير هيئة الوصاية قبل

وفي كيفية الرصاية او في ادارة الامور الملكية والعسكرية والمالية والمنافع العمومية وسائر المهمات على شرط ان تكون احكام هذا الفرمان المجديفة نافذة مرعية الاجراء على صمر الزمان قائمة مقام احكام الفرمانات السالفة على ما اقتضته ارادتنا السلطانية

فينبغي ان تعملوا قدر لطف عنايتنا وتؤدوا الشكر لها وتصرفوا المهمة الى تنظيم الادارة على مجرى الاستقامة والى الاخذ بأسباب وقاية الرعية واسلاح شؤونها وتأيد راحتها على حسب ما فطرت عليه من الغيرة والاستقامة وحسن الاخلاق وما وقفتم عليه من احوال تلك الجهات وان تراعوا احكام الشروط الواردة في هذا الفرمان المجديد مع تأدية المائة وخمسين الف كيس المضروبة على الديار المصرية خراجاً سنوياً في اوقاتها المعينة الى خزينة العامرة السلطانية على الترتيب والقواعد المرعية

### فصل ٢

ومصت مئة بعد ثلغراف الباب العالي المؤذن بولاية توفيق باشا ولم يرد الفرمان السلطاني المؤيد لذلك فاختلفت الآراء والظنون في امره واسباب تأخر الباب العالي عن اصداره فقال بعض الناس ان له في ذلك ارباباً سياسياً موضوعه ازالة استقلال مصر الاداري والغاء امتيازاتها المقررة . وظن غيرهم انه لا يحاول ذلك الحال ولكنه يروم التدرج بتأخير الفرمان الى الحصول على المساعدة المالية . وزعم آخرون انه بعيد من التصديق لئلا ينال بعض رجاله من الميل الذاتي والغرض المخصوصي ما يدعو الى تأخير

الاجنبية في امور المجارك والتجارة وسائر المعاملات التجارية مع الاجانب في امور الملكية الداخلية وغيرها على شرط ان لا يكون ذلك موجهاً للاخلال بمعاهدات الدولة السياسية

ولكون خديو مصر حائراً لحق التصرف المطلق في الامور المالية فقد أعطيت له الرخصة في عقد القروض من الخارج بغير استئذان عندما يجد لذلك لزوماً على شرط ان يكون القرض باسم الحكومة المصرية

وبما ان امر المحافظة على الملكية وصيانتها من الطوارئ - وهو ام الامور واحوجها الى العناية - من اقدم الوظائف المختصة بمجديد مصر فقد منحه الاذن المطلق بتدريك اسباب المحافظة وتسببها على مقتضى ضرورات الزمان والحال ويتكثير او يقلل عدد العساكر المصرية الشاهانية على حسب اللزوم بغير تقييد ولا تحديد وابني كذلك لخديو مصر امتباره القديم بمنح الرتب العسكرية الى رتبة ميرالاي والملكية الى الرتبة الثانية على شرط ان تكون المسكوكات المضروبة في مصر باسم الشاهاني وتكون اعلام العساكر العربية والجزيرية في القطر المصري كاعلام عساكرنا السلطانية بلا فرق او تميز

ولا يجوز لخديو مصر ان ينشئ البونرج المدرعة بغير استئذان اما سائر السفن والبوارج ففي استطاعته ان ينشئها متى شاء

ولاجل اعلان الاحكام السابق بيانها وتأيدها اصدرنا اليكم هذا الفرمان الجليل القدر من ديواننا الهاشمي واعطي لكم تمماً ومعدلاً وشارحاً للخطوط الشريفة والاوامر المثينة الصادرة الى هذا التاريخ سواء كان في ورائه الحكومة المصرية

جميع الامتيازات التي كان اسمعيل باشا المخديو  
السابق متمتعاً بها

### فصل ٢

ولقد تخللت هذه الاحوال بعض حوادث  
تستحق الذكر منها صدور الامر الى نظارة  
الجهادية بصرف عشرة آلاف من الجند المجندين  
تحت السلاح وجعل الجيش العامل ١٢ ألفاً  
فقط وسما تأليف لجان من الافرنج غابها  
نقدم عرائض الى قضاصلهم برضاهم عن اصلاح  
المشروع فيو ويلتمسون بها من دولهم منع تدخل  
الاجانب في احوال مصر وقصر النظر فيها على  
الوطنيين ومنها في شهر لولايو سنة ٧٩ ان ضابط  
الجهادية رفعوا الى المخديو عريضة وقبول عليها  
جميعاً يلتمسون بها رفع ناظر الجهادية واستبداله  
بغيره لاسباب ذكرها فتناقلت الاسن هذا  
الخبر وكثرت القالة في شأن ذلك ثم علم ان  
من هذه الاسباب عدم صرف المعينات اليومية  
نفوداً بدعوى ان ما يُعطى لهم من الاقوات  
ناقص عن المقدار المعين او فاسد لا يصلح  
للطعام وعدم النظر في امور المستودعين الذين  
قطعت عنهم المعينات فسادت حالهم وضاعت  
ابواب رزقهم . ومنها حصول الاشاعة بان الحكومة  
لا تمتع رياض باشا ونوبار باشا من العودة الى

وزارة خير الدين باشا ) هي التي كانت معارضة  
في امر الفرمان موجبة لتأخير صدوره وقوله  
جميع الامتيازات بنيد ان الباب العالي قد  
عدل عما ابناء به التلغراف المثلث قبل هذا من  
رغبته فيما ان تعرض عليه الحكومة المصرية ما  
تروم ارامته من المعاهدات

الفرمان وكانت حجة اصحاب الرأي الاول منية على  
ما بدا من الباب العالي من العزم على النفاء بعض  
الامتيازات الاستقلالية كالورثة لكبير الولد واهرام  
المعاهدات وغير ذلك ما دافعت الدول عنه  
واما اصحاب الرأي الثاني فكان دليلهم في بادئ  
الامر مقصوراً على تذكر الماضي ومراجعة الحوادث  
السالفة حتى شاع ما اوجب لم دليلاً جديداً وهو  
ان الباب العالي ارسل على الحكومة المصرية حوالة  
نقدية بمقدار وافر من المال فاجيب بان ارتباطك  
المالية مع الحكومة من قبول تلك الحوالة ودليل  
اصحاب الرأي الثالث ان رئيس وزراء الباب  
العالي منحرف الناس عن موالاة الامير الجديد  
لا كراهة فيو ولكن قياماً بأمر من اصطنعة  
وكانت علة ارتقاؤه الى ذلك المقام . ثم ورد  
تلغراف من لوندرة في ٣٠ يوليو سنة ٧٩ بنحو  
ان الباب العالي قبل اجابة طلب فرنسا وانكثرت  
ان يقرر جميع الامتيازات الواردة في فرمان  
سنة ٧٣ ولكن على شريطة ان المخديو يعرض  
عليه المعاهدات قبل ابرامها فطلب السفيران  
ابدال قوله : يعرض عليه : بكلمة : يجبره :  
وصرحا بان اذا تقرر جميع امتيازات سنة ٧٣  
بغير احتياط ولا استدرارك بزيادة خراج مصر واما  
اذا مُسّت تلك الامتيازات فان الخراج ينقص .  
ثم اعقبه تلغراف آخر ورد من لوندرة في التاريخ  
ذاته ما لة ان الوزارة العثمانية (١) قد اجابت  
السير لا يارد سفير انكثرت والموسيو فورنيه سفير  
فرنسا الى ما طلبه وقررت للمخديو توفيق الاول

(١) قوله الوزارة العثمانية ( اي وزارة  
عارفي باشا ) يؤخذ منه ان الوزارة السابقة ( اي

الاهلية ولكن لا بدّ لهم من الاخبار وإما الوزراء  
الاوروبيون فلا يصح الرجوع الى مسألتهم  
فان ذلك الأعادة خطأ جسيم . ولقد اشتغلت  
منّة مع وزارة لسون ودي بلينار وكان لي معها  
علائق ودادية وقد علما اني لم اخدعها بل  
سلكت مسلك الامانة على انها لا يتكران ايضاً  
اني اندرتهما اول الامر ان المسلك الذي يرومان  
سلوكه يؤدي الى الخطاء وإن ذلك الخطاء  
لا يكون الاخير فكان ذلك امراً مفهولاً وبناء  
عليه فلا فائدة في الوزارة الاوربية ولكن فلننق  
في الدول قليلاً ونهتلي منّة ما فاذ لم النج  
واذا لم تصلح الاحوال بعد بضعة اعوام ولم يكن  
الفلاح راضياً والبلاد ناجحة فلترسل الوزراء ان  
ما شئت من مثل ذلك اما الان فنحن في مقام  
الامتحان فلا يحسن بأوربا ان تمسك علي وعلى  
مصر طرق الحجاب

فقال المكاتب وعلى فرض ان لا يكون  
على جلالتم اقتراح ما فاية ارادة فخازون  
فقال لا بدّ ان تذكروا أولاً ان يدي لا تنطلق  
الا بعد ورود الفرمان اما الوزارة فينبغي ان  
تكون مصرية وطنية ولا ننكر اننا في حاجة الى  
الاوروبيين نعيمهم رؤساء ادارات اذا شئت  
او وكلاء نظارات اذا رمت ولكنا لا نروم  
وزارة مختلطة مؤلفة من رجال سياسيه بل  
نطلب رجالاً يعينوننا على حكومة مصر نيابة  
عن المصريين ثم نروم مراقبة ومحاسبة دقيقتين  
ورجالاً مثل بارنج فانه يرى الواجبات فيقوم  
بها ولا ينظر الى ما وراء ذلك مع حرصه على  
ان لا يحصل التداخل فيما هو منوط به  
... الا فلنقطع اسباب المحادة والمناظرة

الديار المصرية فتناقلمها الناس وأكثرها فيها  
من التاويلات والظنون . ثم ورد في تلغراف  
من لوندرة ان مكاتب التمس قابل الخدين  
فقال له جنابه انه رخص الى نوبار باشا في  
الرجوع الى مصر الآن الوقت الحاضر لا يلائم  
ذلك . وقد كتب رياض باشا الى بعض اصدقائه  
انه يعود الى مصر في اوائل ستمبر سنة ٧٩  
وهذا المخلص ما جرى من المذاكرات بين  
مكاتب التمس والخدين

قال المكاتب . تشرفت بمقابلة الجناب  
الخديو فذكرته في احوال مصر الحاضرة فقال  
لي اولاً انه لا يرحم مفيد اليد عن العمل حتى  
يرد الفرمان ثم قال اما الوزارة الحالية ( اسيه  
وزارة دولتلو شريف باشا ) فليست برديفة بل  
هي مؤلفة من احسن من لدي من الرجال الا  
انه يقال لي انه لا بدّ من فصل شريف باشا وهو  
امر يسير قوله ولكن ابن اجد وزارة جديدة  
قال المكاتب فذكرت له اسم نوبار باشا  
فاجاب كلاً . . فاني وان اسفت على ما كتبت  
اليو بالتلغراف وان ابطلت تلك الكتابة الا اني  
لا ارى من الملائم ان يعود حالاً بل ارى  
( مراعاة لمجرد الملازمة السياسية ) ان يبقى الان  
بعيداً واما رياض باشا فهو صديقي بل صديقي  
العزير وقد اشتغلت معه مدة طويلة فلا مانع  
من رجوعه متى شاء ولكم الان غائب . فن  
ترى غيرها صالحاً للرئاسة . ولا ينبغي ان ينسى  
ان شريف ونوبار يتناقلا منذ اعوام وان  
الفتيان من رجالنا ليس لهم اختبار وإن الاخبار  
ضروري فلو امكن الصبر عشرة اعوام لما كان  
الامر كذلك فان فينا كثيراً من الفتيان ذوي

والانتقام ....

وما قلت الانتقام الا لاننا قسمنا فرقاً بدلاً  
من ان تتوارر وقد علمونا ان يشتغل كل منا  
في معارضة الاخر واغتموا لا بما ينع البلاد ان  
يضرها ولكن بما يضر هذا او ذاك ولا اروم  
التنديد باحد ولكن المحوادث قد افضت الى  
ذلك في الماضي فلا بدع ان ابدل الجهد في  
اجتنابها في المستقبل ... الا فلنستأ ما مضى فقد  
ارتكب الجميع الخطاء واؤدوا عنه الكفارات  
فصار علينا ان نعيد الامر من اوله ولذلك فاني  
اعارض اشد المعارضة في رجوع ولسون ودي  
بليبيا كيف كانت صفنها ولا الوها بل اثني  
على حسن نيتهما ومقصدتهما ولا اجزم بان سواهما  
يكون خيراً منها ولكن اليس في اوربا غيرها  
ولم ينع الاخبار على الذين لم ينجحوا ( سواء  
كان ذلك بخطاء منهم او من غيرهم ) على انهما  
اذا عادا فانيما يعودان لمصلحة مصر ولكن قلة  
اخبارهما للبلاد وما اعلمه من سراير نزلاء مصر  
حتى ابناها اوطانها بمجملتي على التاكيد بان  
رجوعهما يكون مخالفاً لمصلحة القطر المصري على  
خط مستقيم

واني لاشكر الدول ولكن لا بد لي من  
ايضاح خواطري اجنبياً للخلاف في المستقبل  
فاني اكره الخداع واذا اصرت اوربا على ذلك  
القصدي فلا اعارض بل اتفق ذينك الوزيرين  
بالمودة بصفة كوني صديقهما واعينهما بصفة كوني  
خديو مصر ولكني اقم الحجة على رجوعهما فهو  
خطاء سياسي وتبرؤ من تبعه ما يمكن ان  
ينبأ عنه اهـ

## فصل ٢٥

وجاء في تلغراف ورد من لوندرة بتاريخ  
اول اغسطس سنة ٧٩ ان السير لايارد والموسيو  
فورنيه طلبا ان يُعرض فرمان تولية توفيق باشا  
على الدول لكي يكون بمثابة معاهدة دولية وانه  
من عزم فرنسا وانكلترا ان تضعا قضاها فرمان  
المتعلقة بتحديد حقوق الباب العالي موضع البحث  
وان ترفضاً كل ما من شأنه ان يخالف سلطة  
السلطان او يناقض المعاهدات السالفة

وفي ٤ اغسطس سنة ٧٩ ورد تلغراف من  
لوندرة ايضاً يهني بان قد كُتب من الاسنانة ان  
فواد بك يسافر منها الى المهروسة غداة غد  
ليسلم فرمان التثبيت الى توفيق باشا وفي صبيحة  
يوم الاثنين ٢٣ شعبان سنة ١٢٦٠ الموافق ١١  
اغسطس سنة ٧٩ توجه الخديو الى المهروسة  
مستصحياً وزراه ( ما عدا شريف باشا فانه  
تخلف في الاسكندرية لاستقبال فرمان وحامله )  
ليحضر جميعاً تلاوة فرمان السلطاني في سراي  
القلعة فاستقبله بمحطة القاهرة امراؤها واعيانها  
وضربت الحية الى اعداد اسباب الاحتفال  
فلوئت المنازل وزينت الطرق والشوارع وفي  
مساء الاثنين اطلقت المدافع بالاسكندرية تبشيراً  
بوصول فرمان الذي قدم يو علي بك فواد  
كاتب سر المحضرة السلطانية على الباخرة المسماة  
( عز الدين ) مصحوباً بابراهيم باشا قيوكتخدا الخديو  
في الاسنانة فاستقبله رئيس النظار شريف باشا  
ومحافظ ثغر الاسكندرية وغيرها من الامراء  
والذوات ثم توجه الى المهروسة فاستقبله في محطتها  
ضابط المهروسة ونشريفاتي خديو وشاكر باشا

الى ان حلت الساعة الرابعة فقام الخديو وتبعه  
النظار فصدحت الموسيقى بالانغام المألوفة  
وأطلقت المدافع تعظيماً له وإجلالاً  
اما صورة الفرمان على مقتضى الترجمة  
الرسمية فهي

( فرمان تولية توفيق باشا )

( المعظم )

اللدستور الاكرم والمعظم الخديوي الافخم  
المعتمد نظام العالم وناظم مناهل الامم مذهب امور  
المجهور بالفكر الناقب مقيم مهام الانام بالرأي  
الصائب ممد ببيان الدولة والاقبال مشيد اركان  
السعادة والاحلال مرتب مراتب الخلافة الكبرى  
مكمل ناموس السلطنة العظمى المحفوف بصنوف  
عواطف الملك الاعلى خديوي مصر الحاضر  
لرتبة الصدارة الجليله فعلاً الحامل لبشائنا الهايوي  
المرصع العثماني ولنبشائنا المرصع المجيدي وزيري  
سير المعالي توفيق باشا ادام الله تعالى اجلاله  
وضاعف بالتأييد اقتداره واقباله

انه لدى وصول توقيعننا الهايوي الرفيع  
يكون معلوماً لكم انه بناء على انفصال اسمعيل  
باشا خديوي مصر في اليوم السادس من شهر  
رجب سنة ١٢٩٦ وحسن خدماتكم وصدقتكم  
واستقامتكم لذاتنا الشاهانية ولمنافع دولتنا العلية  
ولما هو معلوم لدينا من ان لكم وقوفاً ومعلومات  
تامة في خصوص الاحوال المصرية وانكم كفيتم  
لنسوبة بعض الاحوال الغير المرضية التي ظهرت  
بمصر منذ مدة واصلاحها وجهنا الى عهدتكم  
الخديوية المصرية المحدودة بالحدود القديمة  
المعلومة مع الاراضي المنضمة اليها المعطاة الى  
ادارة مصر توفيقاً للقاعدة المختة بالفرمان العالي

وراشد حسني باشا ويوسف شهدي باشا واسمعيل  
يسري باشا وسامي باشا وغيرهم من الامراء .  
وكانت العساكر مصنوفة على جانبي طريق  
الحطة تعرف بالخان التجهي ولما وصل النظار  
أطلقت المدافع اثناً بوصول الفرمان وكان  
بعية حاملو ٣٤ ناباً من الضباط والمخدم فساروا  
جميعاً الى قصر النزهة المعد لنزولهم وفي الساعة  
الثانية عشق من صباح يوم الخميس ٢٦ شعبان  
سنة ٩٦ الموافق ١٤ اغسطس سنة ٧٩ انتظم  
موكب الفرمان وتواردت وفود المهتمين اقرباً  
والبعيد في الطريق منشرة من قصر النزهة بشيرة  
حتى سراي الخديو ولما حلت الساعة الاولى  
وبضع دقائق ظهر الخديو فصدحت الموسيقى  
بالحنان وتنادى الجند ( اقتديز جوق يشا ) وكان  
معه في العربية رئيس النظار وخيري باشا وطلعت  
باشا فدخل قاعة الاستراحة بالقلعة وفي الساعة  
١ والدقيقة ٤٥ سلمت الموسيقى وأطلقت المدافع  
تبشيراً بتدوم الفرمان بحيلة علي بك فواد والى  
جانبوني في العربية علي باشا صادق محافظ الاسكندرية  
فاستقبله النظار حتى دخل القاعة فلاقاه فيها  
الخديو واستلم منه الفرمان فقبله ثم ألبس طلعت  
باشا كركاً وتناول الفرمان فصعد يو على كرسي  
ونلاه . وكان جميع من حضر وقوفاً على الاقدام  
ولما فرغ من تلاوته دخل الخديو قاعة الاستراحة  
وتبعه علي بك والامراء والنظار ثم انتقل الى  
محل التشريفات فتوارد المهتمون عليه وفي مقدمتهم  
قناصل الدول والعلماء ورؤساء الاديان وامراء  
العسكرية والملكية والضباط والمأمورون وخدمة  
الحكومة ثم تلازمة المدارس والمكاتب واعضاء  
مجلس النواب واعد الاقالم والتجار والاعيان



في معاهدات دولتنا العلية الهولندية وفي حقوق  
متبوعة مصر اليها وإنما قبل اعلان الخديوية  
المشارطات التي تُعقد مع الاجانب بهذه الصورة  
يصير نقديها الى بانها العالي وايضاً يكون حائزاً  
للتصرفات الكاملة في امور المالية لكن لا يكون  
مأذوناً بعقد استقراض من الآن فصاعداً بوجه  
من الوجوه وإنما يكون مأذوناً بعقد استقراض  
بالاتفاق مع المدائنين الحاضرين او وكلائهم  
الذين يتعينون رسمياً وهذا الاستقراض يكون  
مخصصاً في تسوية احوال المالية الحاضرة ومخصوصاً  
بها وحيث ان الامتيازات التي أُعطيت الى  
مصر في جزء من حقوق دولتنا العلية الطبيعية  
التي خصت بها الخديوية وأودعت لديها لا يجوز  
لاي سبب او وسيلة ترك هذه الامتيازات جميعها  
او بعضها او ترك قطعة ارض من الاراضي  
المصرية الى الغير مطلقاً ويلزم تأدية مبلغ ٧٥٠  
الف ليرة عثمانية الذي هو الوريث المقرّر دفعة  
في كل سنة في اوانه وكذلك جميع النفود التي  
تُضرب في مصر تكون باسمنا الشاهاني ولا يجوز  
جمع عساكر زيادة عن ١٨ الف لأن هذا القدر  
كاف لحفظ امنية ايالة مصر الداخلية في وقت  
الصلح وإنما حيث ان قوة مصر البرية والبحرية  
مرتبة من اجل دولتنا العلية يجوز ان يزداد مقدار  
العساكر بالصورة التي تستتب فيها حالة كون دولتنا  
العية محاربة وتكون ربات العساكر البرية  
والبحرية والعلامات الميزة لرتب ضباطهم كرات  
عساكرنا الشاهانية وبنائهم وبياح لخدو مصر  
ان يعطي الضباط البرية والبحرية الى غاية رتبة امير  
الالاي والملكية الى الرتبة الثانية ولا يرخص  
لخدو مصر ان ينشئ سلفاً مدرعة الأبعد الاذن

الصادر في تاريخ ١٢ محرم سنة ١٢٨٣ المتضمن  
توجيه الخديوية المصرية الى اكبر الاولاد وحيث  
انكم اكبر اولاد الباشا المشار اليه قد وجهت  
الى عهدتكم الخديوية المصرية ولما كان تزايد  
عمران الخديوية المصرية وسعادتها وتأمين راحة  
كافة اهاليها وسكانها ورفاهيتهم في من المواد  
المهمة لدينا ومن اجل مرغوبنا ومطلوبنا وقد  
ظهر ان بعض احكام الفرمان العلي الشأن المني  
على تسهيل هذه المقاصد الخيرية المني فيه  
الامتيازات الخاصة لها الخديوية المصرية قدماً  
نشأت عنها الاحوال المشككة الحاضرة المعلومة  
فلذلك صار تثبيت المواد التي لا يلزم تعديلها  
من هذه الامتيازات وتأكيدا وصار تبديل المواد  
المقتضي تبديلاً وتعديلاً واصلاحها فمقرر اجراءه  
الان هو المواد الآتية وهي :

ان كافة واردات الخطة المذكورة يكون  
تحصيلها واستيفائها باسمنا الشاهاني وحيث ان  
اهالي مصر ايضاً من تبعه دولتنا العلية والخديوية  
المصرية ملزمة بادارة امور المملكة الملكية  
والمالية والعدلية بشرط ان لا يقع في حتم ادنى  
ظلم ولا تعدي في وقت من الاوقات لخدوي  
مصر يكون مأذوناً بوجع النظمات اللازمة  
للدخيلة المتعلقة بهم وتأسيسها بصورة عادلة  
وايضاً يكون خديوي مصر مأذوناً بعقد وتحديد  
المشارطات مع ما مورى الدول الاجنبية في  
خصوص الكرمك والغارة وكافة امور المملكة  
الداخلية لاجل ترقى الحرف والصنائع والغارة  
وانساعها ولجل تسوية المعاملات السائرة التي  
بين الحكومة والاجانب او اهالي والاجانب مع  
امور ضابطة الاجانب بشرط عدم وقوع خلل

الاحد دعا الخديو الوزراء فوفدوا ممثلين  
وبعد ذلك الاجتاع قدموا استعفاهم غير مبني  
على سبب ظاهر فاخذت في ذلك الآراء وتوعدت  
الظنون واعتقد الناس ما كان وما لا يكون  
فقال بعضهم ان ميل شريف باشا الى تأييد  
كلية الشورى في القطر المصري قد اوجب  
نفرة الاجانب من وزارته فسعدوا في حملها على  
الاستعفاء كراهة ان يتم لما ذلك وقال اخرون  
ان ليس للاجانب في هذا الامر يد وإنما هي  
ارادة الخديو المدنية على قصد ترويج الاعمال  
وتسيير الاشغال وتجهيل الاصلاح

وبعد استعفاء وزارة شريف باشا تشكلت  
الوزارة الجديدة على الوجه الآتي :  
ذو الفقار باشا للخفائية بالاصالة وللداخلية  
بالوكالة

مصطفى فهمي باشا للخارجية

حيدر باشا للمالية

عثمان رفقي باشا للجهادية

محمود سامي باشا للاوقاف

محمد مرعشي باشا للاشغال

علي ابراهيم باشا للمعارف

اما رئاسة هذه الوزارة فقد نيظت يومئذ  
بالخديو وكانت تعقد برئاسته جلسات مجلس النظار  
ولقد كان فراغ نظارة الداخلية على اهبتها  
موجباً للظنون المختلفة والآراء المتنوعة فقال  
بعض الناس ان سيتولاهم رياض باشا بارادة  
الخديو وسعي تفصيل الكثيرة وقيل غير ذلك الى  
ان صدر امر الخديو بان يوسد منصبها الى  
منصور باشا يكن وان يكون خليل باشا يكن وكيلها .  
وهذه صورة الامر الصادر الى كل من

وحصول رخصة صريحة قطعية اليه من دولتنا  
العلية ومن الزوم وقاية كافة الشروط السالفة  
الذكر واجتباب وقوع حركة تخالفها وحيث صدرت  
ارادتنا السنية بأجراء المواد السابق ذكرها قد  
اصدرنا امرنا هذا الجليل القدر الموضح اعلاه  
بخطنا الهايوتي وهو مرسل صحة التفخار الاعالي  
والاعظم ومختار الاكابر والافاخم علي فواد بك  
باشكاتب المايين الهايوتي ومن اعظم رجال  
دولتنا العلية الحاضر والحامل للثبائت العثمانية  
والجديدة ذات الشأن والشرف

حرر في تاسع عشر شهر شعبان المعظم سنة  
١٢٩٦ من هجرة صاحب العز والشرف ٥١٠

وكانت الزينة بالمحروسة في مساء ذلك  
اليوم مما يجمل عنه الحد وبصرفة لسان الواصل  
وكان من احسنها وابهجها زينة سراي الاسمعية  
اد لمعت كراكب شموعها على الابواب وسطعت  
شموس مصابيحها فاخذت بمجامع الالباب وهكذا  
قل عن سراي محمود باشا شقيق الخديو وسراي  
خيري باشا وغيرهم فانها كانت قصوراً متقلبة  
بمجالى البهاء

وقد حصل مثل هذه الزينة في كثير من  
المجئات الربنية وفي عتية يوم الاحد غابة شعبان  
سنة ٩٦ و ١٧ اغسطس سنة ٧٩ عاد علي بك  
فواد الى الاسكندرية على قطار خصوصي ونزل  
في السراي المعبنة له وفي الساعة الخامسة اطلقت  
المدافع اذناً بسفره

## فصل ٥

( استعفاء وزارة شريف باشا )

وفي الساعة الثانية بعد الغروب من ليلة

النظار بتعيينه . قال

بما ان مجلس النظار صار الغائب وإبطاله  
ونقرر لدينا ان يكون كل وزير مسئولاً عن  
الاشغال المنوطة بإدارة نظارته وأن المواد التي  
كانت جارياً تقديمها ورؤيتها بذلك المجلس  
يكون النظر فيها من الآن فصاعداً بمجلس مجري  
انعقاد معين من النظار تحت رئاستنا وكل من  
النظار اذا وجد عنه الشياء من هذا القبيل  
يستصح مع أوراقها ومعلوماتها عند حضوره  
الى المجلس لاجل رؤيتها وحصول المداولة فيها  
حسب اللازم فعلى هذا وما هو معلوم لدينا  
فيكم من كمال اللياقة والاهلية قد عيناكم ناظرًا  
على ديوان . . . . . وأصدرنا امرنا هذا لكم للعلومية  
والمبادأة في مباشر ادارة أموركم هنه بكمال  
الاعتماد والاهتمام على الوجه المرغوب كما هي  
مطلوبنا . انتهى

وصدر امر الخديو بأن يكتب الى رياض  
باشا بالتفويض ان يعود الى القطر المصري  
على اول ماخبر . تردد اليه فكثير تحدث الناس  
بسم هذا الامر وذهب أكثرهم الى ان رياض  
باشا سيؤجل نظارة الداخلية وإن الخديو سيكره  
عما قريب على استدعاه يومار باشا ايضاً ليؤقيه  
رئاسة الوزارة وذهب البعض الى ان رياض  
باشا سيكون رئيساً للوزارة ولكن الى اجل  
محدود يريدون بذلك انه سيستمر في هذا  
المنصب الى ان يستقيل لان كثرة ان تنفيذ مقاصدها  
بأكراه الخديو على استدعاه نوبار باشا فلأنهم  
ان الخديو انما يكره رجوع الباشا المشار اليه الى  
مصر ونجنى دسائسه الى غير ذلك مما كثريه  
تحدث الناس في ذلك العهد

( وزارة رياض باشا )

وفي يوم الاربعاء الواقع في ٣ سبتمبر سنة  
٧٩ و ١٧ رمضان سنة ٩٦ وصل رياض باشا  
الى الاسكندرية ومعه ولداه ومنها توجه الى  
المحروسة على قطار الأكسبريس وقد استقبله  
في البحر وشبعه الى المحطة كثير من الوجهاء  
واستقبله كذلك في محطة المحروسة مأمور ضبطيتها  
وطولنيو بك مأمور التشريفات الثاني مُرسلاً  
من قبل الخديو ثم توجه الى حضرته وتشرّف  
بمقابلته مقابلة خصوصية وقيل انه رفع اليه لائحة  
تنطوي على بيان تنظيم الادارة المصرية وفي  
يوم الاحد الواقع في ٣١ سبتمبر سنة ٧٩ و ٥  
شوال سنة ٩٦ كلفه الخديو بتشكيل وزارة  
جديدة برأسته بعد ان قلّم الوزراء استعفاءهم  
وهذا معرب الرقيم الذي أرسل اليه في  
شأن ذلك

( صورة امر الخديو )

( الى رياض باشا بتشكيل الوزارة )

عزيزي رياض باشا

لم أقصد ، تراءى ، على مجلس النظار ان اعيد  
السلطة الشخصية وإما راعيت في ذلك ضرورة  
الحال وملمت مع الرغبة في تقريب علاقتي باعضاء  
الوزارة فلم يكن في خاطري عزم نهائي خصوصاً  
فيما يقارب المبدأ الذي اتخذته يوم ولايتي وهو  
ان احكم مع مجلس الوزراء ومجلس الوزراء  
فهذا هو المبدأ الذي يرتفع الى الأمر  
الصادر في ٢٨ أغسطس سنة ٧٨ فلا يتعلق  
بان لا يكون مرعي الاجراء على الدوام فانك  
تعلم عواطف المجتدة الى هذا الامر ولا تجهل  
أفكار الاستقامة والنجاح والنظام والاقتصاد التي

الوجه النظامي وبالترتيب النهائي لأمور الفصل  
الشديد العلاقة بأصول الميزانية وتنظيم أحوال  
المالية المتأخر. الشاملة لجميع المصالح المستوجبة  
لمطلق اهتمامنا المحتاجة بأعظم عنايتنا

وفي عالمي أتي استطاع الاعتماد عليك في  
حل هذه المسائل وما شاكلها من المهمات وإنك  
بالنظر إلى حسن إخبارك وحبك الوطني لا تهمل  
شيئاً مما يعود على أحوال البلاد الراغبة بالأصلاح  
الحقيقي الذي نتمناه جميعاً والذي يجب على كل  
منا أن يبذل جهداً في تهذيب سبيله  
وأقبل بأعزري رياض باشا عواطف  
مودتي الأكيدة

التوقيع محمد توفيق  
وصدر من سراي عابدين في ٢١ سبتمبر  
سنة ١٨٧٩  
رفع رياض باشا إلى الخديو العريضة الاتي  
نعرينها :  
( عريضة رياض باشا إلى الخديو المعظم )  
مولاي

لقد تنازلت إلى تكملي بتشكيل وزارة جديدة  
فشكرت لجباكم السامي ما عرضوني إياه من الثقة  
التي اعلم حقيقة مقدارها وما احتجيت في خاطر  
مهمكم من عاطفة الاعتماد على إخلاصي للوطن  
وإدارته

وغاية ما أمني هو تحقيق العواطف الكريمة  
التي أوفضها مولاي في هذه الفرصة وجل ما  
ابتغي هو أن أساعد بما يصل اليوميكاني مع وزارة  
رفقاء لم مثل هذه المقاصد لانفاذ وسائل التقدم  
الارلي ووسائل النهج التي اتخذها مولاي  
أساساً لحكومته وعدّها أحسن وسيلة لأصلاح

أروم أن أراها منشقة في إدارات البلاد  
وفي علمي أنك توافق على هذه العواطف  
والأفكار وإنك عازم على أن تصرف همك  
بجملتها إلى إخراجها

ولست أجهل عظم إخلاصك للبلاد وإدارتها  
وإنك تروم أن تبدل الجهود في سبيل المحافظة  
على استقلالها

ولذلك فاني مع الثقة وحسن اليقين أكثفك  
بتشكيل وزارة جديدة وأجعل بين يديك رئاسة  
مجلس النظار حافظاً لنفسه حق الحضور في  
اجتماعاته وإن أتولى رئاسة كل ما مست الحاجة  
إلى ذلك

وإني على يقين من أنك ستعني بما اعتناه  
بانتقاء رفقاءك الوزراء الذين سترفع لي أسماءهم  
لاصدق على توظيفهم

وبعد أن تتألف الوزارة تأخذ في الأشغال  
على وفاق القضايا الواردة في الأمر الصادر في  
٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ فانه لا يزال مرعوب  
الإجراء في جميع أحكامها التي لم يفرها أمرنا هذا  
ثم إن المحافظين والمديرين ومأموري الضبطية  
ووكلاء النظارات وكتبة أسرارها ومفتشي  
المديريات ومديري الإدارات المهمة جميع هؤلاء  
يجب أن يكون نصيبهم أو عظم بعد المناوضة  
فيو بمجلس النظار وتعلق إرادتي

وأما سائر الموظفين فيعيون أو يُعزلون  
بأمر يصدر رأساً من النظارة التي هم تابعون لها  
ولا يعني عنك بأعزري رياض باشا إلى  
في شغل شاغل من المسائل المهمة ولا أرى من  
حاجة إلى أن أذكرك في جملة تلك المسائل  
باهية تقرير ميزانية الدخل والمخرج السنوية على

الهيئة الجديدة نظارة الخارجية مستعداً للاستمرار  
على ما جعلت بيني وبين حضرتكم من العلائق  
آمالاً أنكم تحفظون لي في المستقبل ما اظهرتم في  
الماضي من المودة والانعطاف راجياً ان تقبلوا  
تأكيدات احترامي الغائت لحضرتكم  
الامضاء مصطفى فهمي

### فصل

#### (سياحة الخديو)

ولم تفض ثلاثة اشهر على وزارة رياض باشا  
حتى اخذت حال البلاد في الفس وهداث  
الامور فرأت الوزارة ان تكلف الخديو ان يتجول  
في النحاء الخديوية جرياً على ما لوف العادة في  
مثل هذه الحال اي عند تولية امير جديد

ففي صبيحة يوم الخميس الواقع في ٢٢ يناير  
ركب الخديو ذهبية وسار قاصداً جهات الصعيد  
ومبعثه آل بيته. وكان اهالي الصعيد لما بلغهم  
خبر قدومه اليهم استعدوا لاستقباله بزيينات لم  
يسبق لها مثيل عندهم وفي ١٥ صفر سنة ١٢٧  
الموافق ٢٧ يناير سنة ٨٠ بعث الخديو برفيقه  
من اسبوط الى رياض باشا رئيس مجلس النظار  
وهذا ملخصه

انا الان في اسبوط وليس في الامكان  
والاشاعة وصف ما اظهر جميع الاهالي من المحبة  
حتى هذا المكان - من عظم الدرج والمسرّة وحسن  
الترحب بنا ولا شك ان مثل هذه الافراح  
والمسرّات لا تصدر الا عن الثقة العمومية ولا  
توجد الثقة الا بوجود العدالة والاستقامة ويرى  
الرعية الان آمله فينا وثقة بنا - تلك نعمة الهية  
عظيمة المندار توجب علينا الاستمرار على نهج

#### احوال النطر المصري

وقد جعلت هذا الفكر محور اهتمامي باجراء  
ما اتدبّيت اليه وبناء عليه ارفع لحضرتكم السنية  
التوجهات الانية لتشكيل الوزارة الجديدة وهي :  
غسان باشا رفيق لوزارة المجاهدة والبحرية  
مصطفى باشا فهمي للخارجية

علي باشا مبارك للاشغال العمومية  
لخزري باشا للحقانية

علي باشا ابراهيم للعارف العمومية  
محمود باشا سامي للاوقاف

فاذا حلت هذه التسميات لدى مولايه  
محل القبول التمس اصدار امره بذلك مع  
توليّي نظارة الداخلية ونظارة المالية بالنيابة كما  
تفضل بتوليّي رئاسة مجلس النظار

والتي اشرف مع الاحترام التام بان آكون  
خادم سموكم الامين وتابع دولتكم الخاضع المطيع  
التوقيع رياض

وقد بعث مصطفى فهمي باشا ناظر الخارجية  
برفقيه الى قناصل الدول وهذا تعريية

( رقيم مصطفى باشا فهمي الى القناصل )

ان الخديو سيدي المرقع الشأن قد اراد  
ان يجعل للبلاد ادارة ملائمة لامانيها الشرعية  
وان يقوم بما تعهد به علناً حال جلوسه المأمون  
فولى سعادة رياض باشا رئاسة مجلس النظار  
ونظارة الداخلية واستنابه في نظارة المالية

وقد اظهر الخديو المعظم ثقة بسعادة الباشا  
المشار اليه في رقيم ارسله اليه في حادي وعشرين  
الشهر وهو الذي اشرف ان اقدم لحضرتكم  
نسخة منه في طي هذا

ثم اخبر حضرتكم بانّي ما برحت حافظاً في

سنة ٧٨ مع بيت روتشيلد من المحجر والدعاوي  
فقد امرنا وأمر أولاً . ان الاملاك التي  
وهيهاها ووهيها عائلتنا للحكومة لا يمحجر عليها ولا  
تباع الأباردة وكلاء دائرتها الجديدة على حسب  
ما نقرر وما سيقرر من الشروط بين الحكومة  
وبيت روتشيلد الى ان يتم استهلاك السلفة  
المذكورة

ثانياً . بعد استخلاص الاملاك ما وقع  
عليها من المحجر في ثاني فبراير وثالثه تكون تلك  
الاموال خالصة من كل دعوى وعلاقة الآ علاقة  
اصحاب القرض المذكور بحيث تكون مخصصة  
بضمانة فائدتها واستهلاكه . هـ .

وكثرت وقتئذ زيارات الفناصل لرئيس  
النظار ومقابلة الرئيس للحدود ثم ورد تلغراف  
من لوندريه منى بان فرنسا وأكثرت انتفتنا على  
اعادة هيئة المحاسبة المالية في القطر المصري الى  
مثل ما نقرر في لائحة جوشن وجوبرت باشا  
بشرط ان يكون المحاسبان نائين عن حكومة  
فرنسا وأكثره متعلقين بنظارة المالية بمقتضى  
مبية معينة ولا يحق للحدود ان يعرلها وان تكون  
محاسبتها منقلة ومستقلة عن اللجنة المالية التي  
ستشكل للتصفيه . وورد تلغراف اخر من لوندريه  
ينبئ بان فرنسا وأكثره قد انتفتنا على سياسة  
واحدة فيما يتعلق باعادة ديوان تفتيش المالية  
وتولية رئاسته للموسيو ريفرس وبالسوت وان  
الموسيو بارنك والموسيو دي بليتيار سيتوليان  
المحاسبة في ادارة الدين العمومي ولا يكون في  
الوزارة احد من الاوروبيين وان تشكل لجنة  
لتعيين حدود الموسيو ولسون وبارنك ودي بليتيار  
في وظائفهم . ثم ورد تلغراف اخسر بمحجر

منع العدالة والامانة لتزداد الرعية حبا لنا وثقة  
بنا . كلل الله القدير اجتهادنا بالمحاج

التوقيع محمد توفيق

وفي الساعة العاشرة ( على الاصطلاح الافرنجي )  
من صباح السبت الواقع في ١٠ افريل سنة ١٨٨٠  
تحركت ركاب الحدبو وأطلقت المدافع ائذنا  
يسفرو للخلول في الوجه البحري وبعد ان تنقل  
في أكثر المناطق ورأى من الزينة والاحتفال ما  
انشرح به صدرنا وقرعينا عاد الى الخروسة في  
يوم الثلاثاء رابع مايو سنة ٨٠ وخامس وعشرين  
جمادى الاولى سنة ١٢٧ وفي صبيحة يوم الاربعاء  
اجريت التشرقيات المعتادة في سراي عابدين

### فصل

( تسوية مسألة الدين المصري والمالية )

بعد ان استقرت وزارة شريف باشا في  
الاحكام شرحت في توجيه عمليتها الى تسوية  
الدين السائر وغيره على وجهه بضم للدائنين  
مقتريهم ويحفظ الحكومة مصلحتها ومالت انعقاد  
مجلساتها هذه الغاية وقد دافر بعض قتاضل  
الدول من الاسكندرية الى الخروسة ليستحث  
الحكومة على المسارعة الى انجاز هذه المسألة  
فصرفت الهمية الى ذلك التصد في نظارة المالية  
وقد بعثت الحكومة الى فناصل الدول بمنشور  
تطلب به وساطة حكوماتهم مع بيت روتشيلد  
لصيانة الاملاك المرهونة من المحجر والدعاوي  
لتصدق عليه الدول فبادر آل روتشيلد الى  
القيام بعهدهم اما الامر الحدبوي المذكور ففاده  
حيث قد مست الحاجة الى صيانة الاملاك  
المرهونة على السلفة المبرمة في ٢١ اكتوبر

تعين الموسوي ديلينار والموسيو بارنج محاسبين  
عموميين المالية المصرية فاجابها الى ذلك . وقد  
قبلت دولتا فرنسا وانكلترة ما تضمنه الامر  
التحديوي المتعلق بعدم امكان وقوع الحجر على  
الاملاك الموهوبة واجابت دولة ايطاليا ايضا  
بالقول وان ليس لها اعتراض عليه بل انها  
توافق اندول على ما نقره بشأن ذلك

ومثل ذلك اجابت دولة الروسية ايضا  
مع حفظها لوكالها السياسي حق القول او عدمه  
مراعاة للاسحوال . وكذلك دولة اليونان اجابت  
مثل ما احاسات بدولة ايطاليا

واما اوستريا والمملكة اللتان كانتا متفقين  
رأياً - في هذه المسألة فقد ادنا اعتراضات  
كبيرة فانها لما علمتا ان لا يخرج فرنسا وانكلترة  
المتعلقة بهذا الموضوع تنص ان يصرف الباقي  
من مرسوم روتنيلد اوفاه الدون اية كانت  
تستلها بتمس ذلك . والبيتا ان تخصص المبالغ  
الباقية لمراسم القصور لتسديد مطالب  
ارباب الدين من ائتمانه الرهونات والذين  
يبيعون ممتلكاتهم . واوضحنا انها نقلا ان هذه المومأ  
اله على الدولة المذكورة اعلمها بان اكثر رباياتها  
تم من ائتمانه الديون ذات الرهونات ومن  
ارباب الممتلكات . وقد قيل ان آل روتنيلد  
اتخذوا في الامر سلكا وسلكا للتوفيق بين  
رأبي الدولتين المتنازعا اليها وبراء سائر الدول  
بان عزموا على تأدية الباقي من السلفة الى  
مفتشي المالية مطال تعينها على شرط ان يستفد  
بها الموهون بالوجه الشرعي من الاملاك الموهوبة  
ثم يصرف ما بقي لسائر ارباب الدين بحساب  
النسبة على قدر المطالب فينالون بذلك اربعين

ان سبكون من شأن ديوان تفتيش المالية  
المصرية ان يعلم مقدار ما تستطيع الحكومة  
تأديته على وجه الاستمرار للقيام بشفقات ادارتها  
وان سيوب عن فرنسا وانكلترة في ذلك الديوان  
وكلاء مخصوصون بذلك . وجاء في تلغراف  
ورد من باريس ان الحكومة الفرنسية راغبة في  
تعين مفتشين عموميين في مصر بدلا من الوزراء  
الاوربيين

وقد انتظر التحديوي غير مصطبر قدوم  
الحاسبين الاوربيين وتشكيل لجنة التصفية التي  
طلب تشكيلها باختياره ليلزم بها حسن مقاصد  
وكان يأمل ان لا يفسد اولئك الحاسبون  
وسائله الاصلاحية بمحاولة التدخل في الامور  
الادارية وان لا يقع اختيار فرنسا وانكلترة على  
من كان لهم علاقة بالوزارة الاوربية الساقطة  
فانهم لا يترأفون من الغرس الذي

ولقد مررنا ذكر المبالغة التي جرت بين  
التحديوي ومكاتب التمس وما دار بينهما من الخلاف  
وقول التحديوي للكتاتبة انه يريد ان الحفظ ان  
يهود الموسو ويلسون والموسوي دي ديلينار الى  
مصر وقوله اذا ادركت اوروبا على ذلك ثالثة  
لا يقاومها ولكنه يرفع رتبته لعل تسوية  
تبعد ان حصلت هذه المبالغة بينهما شاع بين  
الناس ان الموسوي ديلينار والموسيو بارنج قد  
تمسوا بالتفتيش العمومي وانما سيايان مصر في  
اواخر شهر سبتمبر سنة ٧٩ وانه ايضا ان الحكومة  
المصرية رجعت الى مكتوبي فرنسا وانكلترة ان  
تعينها لحاسة المالية بغير الموسوي ديلينار  
والموسيو بارنج فاجابتهما الى ذلك ثم انفض  
قضيي الدولتين المذكورتين طلبا من التحديوي

كما تقرر في الامر الصادر في ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ وذلك بتفريز صدر من نظارة خارجيتها بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٨٧٩ وبناء على ان الحكومة الانكليزية قد عرضت لنا الموسيو بارنج بدلاً من الموسيو رومين وان الحكومة الفرنسية قدمت لنا الموسيو دي بلينيار عوضاً عن البارون دي مالاري

### تأمر

اولاً ان المحاسبة العمومية على الدخل والخرج قد أعيدت على مثل ما تقررت في الامر الخديوي الصادر في ١٨ نوفمبر سنة ٧٦ ثانياً ان الموسيو بارنج عُيِّن محاسباً عمومياً لقلم الإيرادات ثالثاً ان الموسيو دي بلينيار عُيِّن محاسباً عمومياً لقلم المحاسبة وإدارة الدين العمومي رابعاً ان وزير خارجيتنا ووزير ماليتنا مكلفان بان ينفذ كل منها ما يتعلق به من امرنا هذا

وكتب في سراي الاسماعيلية بالمهروسة في رابع سبتمبر سنة ١٨٧٩ (التوقيع)  
محمد توفيق

الامضاء ناظر المالية ناظر الخارجية  
حيدر مصطفى فهمي  
ولما عُيِّن رياض باشا رئيساً لمجلس النظار اصدر المهم اعلانات على صورة ترجمة الخطاب الصادر من الخديو السابق للموسيو ولسون حين كان نائب رئاسة لجنة التفتيش السابقة باستمسان التفريز المتقدم من تلك اللجنة وإعلانات اخرى على صورة ترجمة الامر السابق صدوره بتعيين

اوخسين من المائة اما الباقي فتعطى لهم بصكوك معينة الاجال بمائة سنوية مقدارها خمسة في المائة

وقبل ان رأي اوستريا والمانيا سيكون هو الغالب فيصرف لارباب الخلاصات والرهون جميع ما يطلوبون ويوزع ما بقي على سائر ارباب الدين وقد شاع ان الحكومة خابرت في هذا الامر الموسيو جوشن والموسيو جوبرت بصفة كونهما نائين عن ارباب الدين لتتفق معهما على كيفية تسديدا ما يبقى من الدين السائرة واختلفت الاراء في هذه المسألة فقال بعض الناس ان من بية الحكومة ان تكتسب لهم بذلك صكوكاً معينة الاجال بمائة خمسة في المائة وزعم غيرهم انها توضع اوراقاً جديدة من الدين الموحد تعدل اوراق الباقي من الدين السائر لتوزعها على ارباب كل على قدر مطلوبه مع الاعانة بان لا يكون ذلك موجباً لنجس اسعار الموحد وقد عينت دولتنا فرنسا وانكلترة حدود لجنة تفتيش المالية بان تعتمد هذه اللجنة في اعمالها واجامتها على لائحة اللجنة السالفة وان تنظر فيما عرض لتلك اللجنة من وسائل الاصلاح في ادارة السكك الحديدية والدائغ السنية

وفي يوم الخميس ٤ سبتمبر سنة ٧٩ الموافق ١٨ رمضان سنة ١٢٩٦ وقع الخديوي على الامر الناطق بتعيين الموسيو بارنج والموسيو دي بلينيار بصفة منتشين . وهذه صورة الامر المشار اليه

### نحن خديو مصر

بناء على ان الحكومة المصرية قد رضيت باعادة المحاسبة العمومية على الايراد والمصرف



المعد للوفاء ٧٦٠٠٠٠٠ جنيه فيكون مقدار  
النقص عن المطلوب ٤٩٠٠٠٠٠ جنيه

ولا خفاء ان وكلاء خزانة الدين العمومي  
اقاموا الحجة على جميع احكام الامر الصادر في  
٢٢ افريل سنة ٧٩ بدعوى انها مجتمة بالمخوف  
المقررة في الاوامر الصادرة في الثاني والسابع من  
شهر مايو والثامن عشر من شهر نوفمبر سنة ١٨٧٦  
ورفعوا الامر الى المجلس المختلط الابتدائي في  
المحررة واقاموا الدعوى على ناظر المالية ثم  
عرضت العتلة الجلسية وبقي الامر معلقا بالمجلس  
الى ان دنا وقت عوده الى الانتظام وقرب  
اجل الكويون المستقي في اول نوفمبر فرفعوا  
الى رياض باشا رقبا في ٢٨ ستمبر سنة ٧٩  
يطلبون به الغاء الامر المولم اليه على صورة  
رسمية والا تعين عليهم متابعة الدعوى في  
المجالس

فاجابهم رياض باشا انه قد بسط هذه  
المسألة لمجلس النظارة ومُرسل اليهم نسخة من  
المنشور الصادر من نظارة الخارجية الى وكلاء  
الدول في ١٤ يونيو سنة ٧٩ مبينا على ان الحكومة  
المصرية قد عرضت ذلك الامر لموافقة الدول  
انقياداً لارادتها فصار انفاذه موقوفاً بالفعل الى  
ان ترد تلك الموافقة . وانه بناء على ذلك  
اجاز له المجلس ان يصريح لهم بان هذه الاحوال  
تجعل الامر الصادر في ٢٢ افريل سنة ٧٩  
عدم النافعية . هـ .

وقد تأخر قدوم المنتشين العموميين من  
اوربا بعد صدور الامر الحديوي بتعيينها فرأت  
الحكومة ان ذلك يمنع من اجراء التدابير  
الاصلاحية مع شدة الحاجة اليها وخشيت ان

وزارة نوبار باشا في ٢٨ اغسطس سنة ٧٨ وكان  
المقصود من هذه الاعلانات تثبيت العمل على  
مقتضى الخطاب والامر المشار اليها  
وقد رفعت الوزارة الى المندوب لائحة منطوية  
على بيان تدبير جديد لتسوية مشكلة الدين  
السائر الاتي بيانه

### المطلوب

#### جنيهاً انكليزية

دين السنديكاتو الكبير	٤٥٠٠٠٠٠
دين جرنفلد وبابونوت	١٠٠٠٠٠٠
معاشات في جملتها جانب من	١١٠٠٠٠٠
رانب المندوب	
خلاصات صادرة	٣٠٠٠٠٠٠
الى ١ اغسطس	
خلاصات صادرة	٢٠٠٠٠٠٠
للاجناب	
في اخر اكتوبر	
ديون بغير خلاصات	٤٠٠٠٠٠٠
ديون للاهالي	٤٠٠٠٠٠٠
للدوائر والخزينة الخصوصية	١٨٠٠٠٠٠
وبعض الادارات	

١٣٥٠٠٠٠

الذي كان معناه للوفاء

اوراق من الموحد مرهونة	٦٦٠٠٠٠٠
اسهم خليج السويس	٨٠٠٠٠٠٠
ثمن مياه الاسكندرية	٢٠٠٠٠٠٠
بقية سائلة روميلد	٢٣٠٠٠٠٠

١٠٩٠٠٠٠٠

فاذا حسبنا صافي اوراق الموحد المرهونة  
بحساب ٥٪ اي ٢٣٠٠٠٠٠٠ جنيه كانت جملة

حكومتها وإنما يقدمان برنامج ادارتها وعلى الحكومة ان تصرف لها الرواتب وجميع ما ينفقان في كل شهر - وقد كتب قنصلا فرنسا وإنكلتره الى حكومتها بشأن ذلك ثم صدر امرٌ خديوي ببيان حدود المنتشين العموميين وهذا تعريبه

### نحن خديوم مصر

بناء على امرنا الصادر في ٤ سبتمبر سنة ١٨٧٩ واعتباراً لكوننا قد اتفقنا مع حكومي فرنسا وإنكلتره على ان تكون حدود المنتشين العموميين مقررة على الوجه الآتي وأخذاً بمشورة مجلس وزرائنا

### نأمر

أولاً . ان المنتشين العموميين يكون لها في الامور المالية حق المراقبة غير المحدودة على جميع المصالح العمومية وفي جعلتها الادارة المخصصة للدخل بشيء معين يحكم الاوامر الخديوية اهـ بمقتضى الموائيق

والوزراء والمأمورون من اي رتبة كانوا مكلفون بتقديم ما يطلب منهم المنتشان اهـ وكلاؤهما من الافادات والمطالعات ووزير المالية خصوصاً مكلف بان يقدم لها في كل اسبوع كشفاً مفصلاً عن دخل الوزارة وخرجها وكل ادارة مكلفة بان تقدم في كل شهر مثل هذا الكشف مشتملاً على بيان دخلها ونفقاتها

ثانياً . ان المنتشين العموميين يتقاسمان النظر في المصالح العمومية التي يكون من شأنها

يطول هذا التأخر فتزداد به الاحوال ارتباطاً واختلالاً فتهافت المنتشين في تعيين من يقوم مقامها مدة الغياب فاجابها الى ذلك وبناء على تلك الاجابة تقرر في مجلس النظار تعيين الموسيو بلين دي بوناس والموسيو كلوبين ثانيين عن المنتشين الى ان يحضرا ورفع ذلك التقرير الى الخديو فائتبه وتولى النائبان الموماً اليها وظيفة المراقبة

وقد اهتم النظار بتعيين حدود المنتشين وانعقد مجلسهم لذلك غير مرة حتى بحث على الظنون المختلفة والاقوال المتباينة وحتى زعم بعض الناس ان ذلك الامر كاد ان يوقع اختلاف بين الوزراء الى ان تم تعيين تلك الحدود على وفاق اللامعة التي عرضها القنصل الانكليزي والقنصل الفرنسي بامر حكومتها الا في بعض التفاصيل فعمل من ذلك ان المنتشين يكونان بمنزلة وزيرين من حيث المقام ونفوذ الكلمة لا من حيث الراتب فإثر المعين لكل منهما يكون ثلاثة اضعاف المرتب للوزير ان لم يكن أكثر من ذلك ثم امها بمحضران في مجلس النظار ويقاضان في جميع المسائل ويكون لها رأي شوري غير محدود وبخاطبان الادارات مباشرة ( اي من غير ان يتوسلا الى ذلك بالوزارات ) ويتعين على من يخاطبانه ان يجيبها عما يسألان غير متردد ولا متأخر وإذا عجزا عن عزل موظف كائن ما كان حق لها ووجب عليهما ان يطلبنا ذلك من الحكومة وإن ناظر المالية يقدم لها في كل اسبوع لائحة عن الدخل والخرج وسائر ذوي الادارات يقدمون لوائحهم في كل شهر وإن المنتشين لا يعزلان الا بامر

رواتب المستخدمين  
 تأمناً . ان كلاً من وزرائنا مكلف بانفاذ  
 ما يتعلق به من امرنا هذا  
 وكتب في سراي عابدين خامس عشر  
 نوفمبر سنة ١٨٧٩

التوقيع محمد توفيق  
 الامضاء رئيس مجلس النظار رياض  
 وهذا تعريب ما كتبه السر ادوارد ماليت  
 والموسيو مونج قصلاً انكلترة وفرنسا الجنرالان  
 الى مصطفى باشا مهني ناظر الخارجية فيما يتعلق  
 بمعنى البند الثالث من الامر الصادر بشأن  
 حدود المفتين

حضرة الوزير  
 دفعاً للالتباس الذي يمكن وقوعه في معنى  
 البند الثالث من لائحة الامر المتعلق بمجودود  
 المفتين العموميين قد رُحِّقَ لنا ان نصرح  
 بالنيابة عن حكومتنا بان فقرة ( في الوقت  
 الحاضر ) وكلمة ( الان ) لم تردا فيه الا لتقرير امكان  
 الرجوع الى المقاصد المثبتة بالامر الصادر في ١٨  
 نوفمبر سنة ١٨٧٦ متعلقاً بمجودود المفتين العموميين  
 ونفضلوا باحضرة الوزير بقبول تأكيد  
 احترامنا الفائق

( الامضاء ) ادوارد ماليت مونج  
 وفي تلك المدة اصدرت نظارة المالية اعلاناً  
 تدعو به ارباب الدين السائر من امي فثركاكني  
 ان يقدموا اليها مطالبهم في خلال ١٥ يوماً ان  
 كانوا في الاقطار المصرية وفي خلال ٣٠ يوماً ان  
 كانوا في غيرها واما الذين قدموا ذلك البيان  
 الى ديوان الفتيش السالف اخذوا بالاعلان الذي  
 نشره ذلك الديوان في ٢٩ مايو سنة ٧٨ فليس

مراقبتها والاشراف عليها بمنصى الحقوق المثبتة  
 لها في امرنا هذا  
 ثالثاً . حيث ان حكومتى فرنسا وانكلترة  
 قد رضيتا بان المفتين العموميين لا يتدخلان  
 في الوقت الحاضر في ادارة المصالح الادارية  
 والمالية فالمفتشان الموماً اليهما يقتصران الان ان  
 يقدمنا اليها الى وزرائنا ما يهديها اليه مراقبتها  
 من الملاحظات

وكذلك يشعران وكلاء خزينة الدين  
 بالامور التي هم ارباب الديون المنظمة  
 ويحس لها ايضاً ان يجنبها على صورة  
 مجلسية مع وكلاء خزينة الدين ليعيشوا جميعاً في  
 الوسائل التي يرى المفتشان او الوكلاء الموماً  
 اليهم لزوماً للمفاوضة فيها على الصورة المذكورة  
 رابعاً . يكون للمفتين العموميين مقام  
 ومحضر في مجلس الوزراء رأيي شوروي  
 ( يقال ولا يعد )

خامساً . في اخر كل سنة او في اقرب من  
 ذلك اذا مست الحاجة ببسط المفتشان العموميين  
 حساب اعمالهم في لوائح تنشر بعابيتها وتدرج في  
 صحيفة المونيتور اجسيان ( الجريدة الرسمية  
 الفرنسية العبارة )

سادساً . ان المفتين العموميين لا يعزلان  
 من وظيفتها الا بموافقة حكومتها ولها ان تنصبا  
 ويعزلا المأمورين والمستخدمين في ادارة الفتيش  
 وان يعيناهم الرواتب

سابعاً . ان برنامج الفتيش ينظمه المفتشان  
 ويصدق عليه مجلس النظار وان مقدار النفقات  
 يعطى لها في كل شهر على حسب الشروط المقررة  
 في الامر الصادر في ١٣ مايو سنة ٧٨ لصرف

مدبرة القليوبية	١٨٨٧٩	عليهم الا ان يستعزوا المالية بذلك مبينين في	
: الشرقية	٢٧٤٨٨	اشعارهم تاريخ تقديمهم لذلك الحساب مع صافي	
: البحيرة	٢٢٨٤١	المطلوب	
: الجيزة	١٢٩٨٦	وهذا بيان الدين السائر بالتصويل الى غاية	
: النجوم	٦٢٢٢	١٨٧٩ بما فيه المبالغ التي دفعت لحراج الاستانة	
: بني سويف	١٥٥٦٦	ودين السنديكاتو وغيرها وهو البيان الذي يتضح	
: المنيا	٢٦٤٤١	منه ان الدين السائر يبلغ ١٢٠٦٠٨٧٤ جنيهًا	
: اسبوط	٢٩٧٨٧	دفع منه نحو خمسة ملايين فيكون الباقي سبعة	
: جرجا	٢٤٠٠١	ملايين من المجنبيات وهذا هو البيان	
: قنا	٢٩٢٧١	جنيه مصري	
: اسنا	١٠٤١٠	٢٧٧٧٥٢ خلاصات	
محافضة اسكندرية	٦٩٥٢٢	١٦٧٠٢٧ فوائد	
دمياط	٤١١١	١٩٥٧٤٢ قضايا	
: السويس	٤٨٢٩	٦٥٢٩٧ نفقاتها	
: رشيد	٥٧٨٧	٩٦٢٥٢٤ روائب البيت الكريم	
: العريش	١٩٧	٨٢٢٦٥ معينات	
: بورسعيد	٥٤٦٢	٤٢٥٢٩ اجور	
ضبطية مصر	٥٩٨٦٢	٢٦٠٢٢٢ متنوعة	
بلدية مصر	٢٤٢٧	٧٧٩٦٥٨٢ مطلوبات	
بلدية اسكندرية	٢٦٠٥	٢٧٧٧٤ تنظيفات	
المجارك	٧٥٤٩	١٧٢٩٤٢ قبوكتخدائيه الاستانة	
المحاصل	٢٢١١	( هذه الافلام منوطة بنطارة المالية )	
الشون	٢٥٢٢	جنيه مصري	
الروزنامة	٢٦٢٦٧٢	٧٢٧٠٧٥ نظارة الجهادية	
محكمة مصر	٦٢٩	٢٨٦٢٦ المجرية	
الضربخانه	٢٦٧	٤٦١٥٧ نظارة الاشغال	
المطرية	٤١٧٢	٢٠٢٦٢ نظارة المعارف	
السك	٨١٧	٧٦١٦٥ مديرية المنوفية	
السدود	١١٨٥	١٢٨٩٥٠ مديرية الغربية	
المحمودية	٢٢٩	٢٥٢٥٥ : الدقهلية	

وهذا نعرب الامر المتعلق بمنع الحجر عن  
الاملاك الموهوبة

### نحن خديو مصر

بناء على انه قد أبرم في ٢١ اكتوبر  
سنة ٧٨ سلفة مقدارها ثمانية ملايين وخمسمائة  
الف جنيه باسم الحكومة بعناية الخواجات روشيلد  
واولادهم في لوندرة والخواجات روشيلد اخوان  
في باريس

وبناء على انه ينبغي نعيم حكم الامر الصادر  
في ٢٦ اكتوبر سنة ٧٨ والموافقة على نية  
الرفيقين المتوائمين اخذ الاحتياطات اللازمة لحفظ  
الاملاك الموهوبة من عائلتنا مخصصة على الوجه  
الحري بضمانة هاتو السلفة  
واخذاً بمشورة مجلس نظارنا

### أمر

ان الاملاك الموهوبة من عائلتنا تكون  
الى ان يتم استهلاك السلفة الروشلية ممتعة  
لا يمكن التصرف فيها الا لوكلاء ادارتها على  
الشروط المبينة او التي ستبرم بين الحكومة  
وبيت روشيلد

ثانياً بعد استهلاك الديون المستمرين لها  
من قبل رهنية بيت روشيلد المبينة في ٢ و٢  
فبراير الماضي تكون هذه الاملاك خالصة من  
كل تداع وكل قضية وكل حق من أي نوع  
كان ما خلا الحقوق المترتبة للكفنيين بالسلفة  
لتكديس مخصصة على الوجه المحصري بضمانة فائقة  
السلفة المذكورة واستهلاكها

ثالثاً لتأكيد ان القدر الباقي من السلفة

الانجرارية ٩٢٩٢  
المواني والفسارات ٨٦٤٢  
وابورات الوسته ١٤٢٦٧  
الملاحات ٢٨٢١  
١٢٠٦٠٨٧٤

وفي ١٦ نوفمبر سنة ٧٩ ارسل ناظر الخارجية  
المصرية الى فناصل الدول المنشور الاتي تعريبه :

### حضرة القنصل الجنرال

بعد المنشورين اللذين تشرفت الوزارة  
بتقديمهما اليكم في ٢ يوليو و٢٠ سبتمبر من هذه  
السنة في شأن سلفة روشيلد اسارع الى تقديم  
نسخة من الامر الصادر من الجناح الخديوي  
بتاريخ امس بعد الاتفاق على ذلك بين الدول  
وحكومتها

ولاشك انكم يا حضرة القنصل الجنرال  
تلاحظون ان التغيير الذي حدث في اخر  
صورة من تحرير الامر الموماً اليه منحصر في اضافة  
بند رابع وفي كلمة ( بالحصص ) في اول فقره من  
البند الثالث

وكذلك ارى انه لا بد من استلفات نظر  
جناحك يا حضرة القنصل الجنرال على انه لا يزال  
معلوماً ان الخدمة وارباب المعاش الذين لم على  
الحكومة متأخرات هم فئة من ارباب الدين  
السائر يعاملون بحسب الاحكام التي قررها  
ديوان التفتيش

وتفضلوا يا حضرة الوكيل والقنصل الجنرال  
بقبول علائم احترامي الفائق

وزير الخارجية  
مصطفى فهمي

ولما قدم المفتان العمويان الى مصر نظرا  
لائحة فيما يتعلق بتسوية الدين المنظم وهذا  
ملخصها :

بعد ان تفاوض المفتان في اشغالها مع  
نظاره المالية فيما يخص تنظيم لائحة عمومية يودان  
نشرها عما قريب رأيا ان يسرعا تنظيم لائحة  
معتصرة على تسوية الديون المتعلمة فانها المهمة  
المقدمة في العناية بها

واظنوا ان الناس مشغولة بمسائل المالية  
المصرية في مدة الاربع سنوات الاخيرة وتكلموا  
في صعوبة معرفة حقيقة الابرار في البلاد المصرية  
وصعوبة سير الحكومة في طرق لا تؤدي الى  
الاصلاح ناسين ذلك الى عدم الثقة بحكومتها  
السالفة كما كانت تركبة في الادارة السيئة ثم قالوا  
الا ان الظروف الحاضرة تقرب اليها الوصول  
الى حل مشاكلنا العسيرة حلا نهائيا لما يعقدوا  
من حسن مقاصد اميرنا وعلوهمته وطيب سريره  
واهتمامه بالاصلاح وراحة العموم وانه من الواجب  
اتخاذ الوسائل الاقتصادية مراعاة لمصلحة الاهالي  
وارباب الدين معاً واستبدال الاستداد في  
التحصيل باحكام عادلة وطريق مستقيم كأن  
يعلم الاهالي ما يجب عليهم من الرسوم قدرها  
وميقاناً بحيث يكون كل من الاهالي عالماً بما  
للحكومة عنده وفي اي وقت تطلبه ليستعد لدفعه  
ويأمن غائلة التحصيل القديمة التي كانت تلزم  
لغرامات كثيرة وطلبات حجة بغير طائل

ثم اتينا على الوزارة الحالية اذ ذاك وتميظها  
وحسن استعدادها مع الجناب الخديوي لقبول  
مشورتهما واتباع ما يقدمون من الخدمة الموقنة  
نظراً لشدة اللزوم وضرورة الحال وبرجوان

الروشلدية يصرف بمجملته (وعلى وجه التخصيص)  
في تسوية الدين السائر المصري بالحكومة المصرية  
سازل من الان لحرية الدين العموي عن كل  
حقوقها المتعلقة بالمقادير الباقية من تلك السنة  
على الشروط المبرمة بينها وبين بيت روتشلد  
وبناء على ذلك ينبغي لبيت روتشلد ان  
يقبل ما نعطي لم تلك الخزينة من الوصولات  
في مقابلة ما يؤدون اليها من المال وفاء لميثاقهم  
واما خريفة الدين فتحتفظ تلك المقادير  
امانة لكيلا تصرف الا على حسب ما تشير اليه  
لجنة التصفية التي ستشكل باتفاق دولي فان لم  
تشكل هذه اللجنة فيبقى لم ان يأخذوا في هذا  
الامر بتعليماتنا المبنية على موافقة الدول  
راساً. ان حقوق الدائنين المسترهمين من  
قبل ثاني وثالث فبراير اي من قبل رهنية  
وتشلد تكون محفوظة مرعية  
خاصاً. ان وزير ماليتنا مكلف باعداد  
امرنا هذا

وكتب في سراي عابدين في ١٥ نوفمبر  
التوقيع محمد توفيق  
الامضاء رئيس مجلس النظار وناظر المالية  
رباض  
وفي اوائل شهر يناير سنة ٨٠ دفع بيت  
روتشلد الى بنك لوندرة ١٥٠ الف جنيه  
لتكون تحت طلب صندوق الدين لوفاء  
الدين السائر

وفي ١١ يناير سنة ٨٠ قرّر مجلس النظار  
تشكيل لجنة خصوصية للنظر في مبادئ اعمال  
التصفية ومرجع هذه اللجنة يخصص في ناظر المالية  
وكانت الاسرار الثاني في النظارة المشار اليها

بما نقدر ان نعهد يو لداينها  
ومن رأبها ان تكون تسوية المسألة المالية  
دائمة لا مؤقتة كما كان فكرها قبل الان خشية ان  
تعود الادارة الى ما يجلب لها وبسبب حالتها وانه  
من الممكن ان يحدّد حدّ نهائي كان يؤخذ اقل  
ما يمكن اخذه فيجعل فائدة لا يقلّ عن مقدارها  
مقدار ولا يزيد هذا المقدار الا اذا تحقق وثبت  
وجود زيادته في الواردات وعلى ذلك فلو ان  
الدائنين يجنبلون بعض الخسائر

اما تصفية الماضي فلا تخصص بها بقي من  
من قرض الاملاك الموهوبة فقط بل يجب ان  
تخصص واردات اخر سذكر في البرنامج الاتية  
اذ من الواجب ان يفصل بين الماضي والاتي وان  
يصدر القرار بان جميع الديون المقدمة على تاريخ  
قانون التصفية تسهيك بتفضي احكام القانون  
المذكور تناديا من العود الى الماضي ولعندم يمكن  
اي انسان من اصحاب الدين من التجر على  
الاملاك واقامة الحجة عليها الى غير ذلك مما  
يضاد حركة التصفية والاصلاح ورأبنا ان اول  
شيء يجب مراعاته في هذا القانون احترام التعهدات  
المبتارة المخصوصة طبقا لما قرره لجنة التفتيش  
العليا .

ثم اخذا ببيان حالة كل دين من الديون  
المسجلة مهتدين بالموحد  
الدين الموحد

قالا

تستحيل في الوقت الحاضر ان تقوم البلاد  
المصرية بتعهداتها لارباب الدين المنظم مستدين  
في ذلك على الادلة الواردة في لائحة لجنة التفتيش  
العليا . ثم قالوا ان المخرج في سنة ٧٧ و ٧٨ زاد

ان بصلا في وقت قريب الى حد يجعل سير الادارة  
على قانون نظامي واحكام عادلة ان لم يلجأها  
تغير عومي اصولي في الهبة المحاضرة يعوقها عن  
السير في المنهج اللسي بقصدانو لسلامة البلاد  
واقادها ما هي فيو

وارضها على عدم اعتراف مجالس المحفانية  
بالاوامر الصادرة من الحكومة السالفة فيما يتعلق  
بالمالية وان ذلك ناشئ عن فقدانها لمساعدة  
الدول وتصديتها عليها فتولدت من عدم الاعتراف  
هذه المشاكل والارتباكات التي نحن بصدها  
الان نعالج حل عروتها ونبيد سبلها الوقع ثم  
قالا ان المخابرة جارية في شأن تشكيل لجنة  
التصفية لمساعدتها على حل المشاكل وان الحكومة  
المصرية اعتمدت على حسن مقاصدها فانجعت  
مشورتهما وقررت انه اذا لم يتم تشكيل اللجنة  
المذكورة فانها تعرض على الدول قانونها الذي  
تستعمل يو الان وتبذل جهدها فيو حتى اذا  
قبلته الدول وافقرته قانونا متبعاً فلتد احكامه  
وقررت ما فيو على كل معترف بمصدق عليه  
راض بما حواه من الاحكام الا لا يمكن التخلص  
من الحالة الراهنة الا بسن قانون للتصفية تصدق  
عليه الدول وتلك الحكومة المصرية تنفذها  
لا يعتبره مانع واظهرنا ان لدهما الان ما يهددهما  
الى معرفة حقيقة الواردات أكثر مما كان عند  
غيرهما مع اعترافهما بان ما وقفنا عليه لا يهدي  
الى حصر قيمة جميع الواردات فلو استقصاها  
يجتاج الى اصلاح يكلف العامل فيو بزم  
طويل وابعد وبزمن الحاضر لا يسع باكثر  
من تدارك ما حل بالبلاد وحاق بها من النوازل  
لها بيلان الجهد في مشورتهما على الحكومة الان

الموظف طبقاً لما جاء في الامر الكرم المصدق عليه من الدول

ثم بينا ان لجنة التدقيق العليا عيّنت في لائحتها الثانية مقدار فائدة الموحد تعييناً مؤقتاً وجعلته ٥٪ وها لا يريان ان الحكومة تنهت بدفع خمسة في المائة بل تنهت باربعة ولا تغفل عنها فان زاد الابراد وُرِّع حتى تبلغ الفائدة خمسة في المائة ولا زيادة فوقها فان زاد الابراد بعد ذلك نشترى بالزيادة اوراق الموحد ونستملك وهكذا كلما حصلت زيادة في الابراد العموم يؤخذ نصفها لمصالح الحكومة والبلاد والنصف الثاني لاستهلاك الدين

واذا تعهدت الحكومة بدفع اربعة في المائة وقامت بها بلا تأخير كان ذلك الفضل واحسن من تعهدها بخمسة اوستة مع عجزها عن القيام بتعدها

ومن رأينا ان تكون نسوبة دين سندبكاتو باريس مطابقة لما جاء في اللائحة الثانية التي نظمتها لجنة التدقيق العليا وذلك ان تسترجع الحكومة ما عند السندبكاتو من اوراق الموحد البالغة قيمتها ٤٦٠٠٠٠٠ جنيه وتعوذه باوراق خصوصية تعين لاستهلاكها مدة من السنين وهذه الصورة تعود بفائدته على اصحاب الدين الموحد لانها تؤمنهم من خوفهم وتوهمهم ان يطرح السندبكاتو ما لديه من اوراق الموحد فينشأ عن ذلك هبوط في السعر فان اوراقه ذات مبالغ جسيمة

الدين المفاز

بعد ان اجالا الفكر في البحث فيما يتعلق بهذا الدين وكيفية جعله ممتازاً واقاماً الادلة

من الدخل ٤٨٣٣٠٠٠ جنيه انكليزي وان الذي نقص من اصل الدين النظم زاد في غيره ولا يجب ان يُقاس الابراد على ابراد هذا العام انحصب الجيد المحصول فقد يأتي عام محل مثل عام ٧٨ لا يفي الابراد فيه ببعض المطلوب فضلاً عن ان ادارة المالمية في اربناك عظم قدره حتى اصعبت الحكومة غير متمكنة من مقابلة سنة الخفض بسنة الجذب واذا لم تتمكن من اغتنام هذه الفرصة فكذلك لا يمكنها ان تنكل على المتأخرات من الرسوم والضرائب فانها غير معروفة عندها بل هي مجهولة جهة ومقداراً

ثم بينا المقادير المتأخرة من الكوبونات المستحقة كما يأتي

جنيه

متأخر كوبون اول نوفمبر سنة ٢٨٠٨٠٠	٧٨ ١/٢ فائدة و ١/٢ استهلاك في المائة
٦٦٣٥٠	متأخر كوبون اول مايو سنة ٧٩ ١/٢ فائدة و ١/٢ استهلاك في المائة
٨٤١٧٨٣	متأخر كوبون اول نوفمبر سنة ٧٩ ١ فائدة و ١/٢ استهلاك في المائة
١٦٨٣٩٣٣	

وصرحاً بانها لا يريان ان تدفع هذه المتأخرات لارباب الدين فان المبالغ الوحيدة التي كانت مخصصة لذلك هي ما يبنى من قرض الاملاك الذي لم يدفع للخزينة المصرية الى الان على ان هذه المبالغ غير جاهزة فقد أخذ منها ١٣٠٠٠٠٠ جنيه لسداد كوبون الموحد في غرة نوفمبر سنة ٧٨ والذي يتبقى منه يخصص لوفاء الدين غير



الدخل والمخرج وقد جعلت هذا التعديل على

سنة ٧٧

أما ما فيما ملأ من حصول زيادة في البرناج  
مخصص للدين غير المنظم وأبهم خليج السواين  
الخ... إذا بقر الدين المنظم على ما جاء في  
لائحتها من وبيان أن الأوفق تنظيم البرناج  
على صورته يكون الدخل فيها رائداً عن المخرج  
حتى إذا صدق الأمل وتم الأمر على حال نوجب  
الزيادة بالفعل فانها بمنحصر منها جانباً لأرباب  
الدين

ومن رأينا أن تكون هذه التسوية اجبارية  
يقبلها الجميع غير أنها يعترفان بوجود اطلاع  
أصحاب الدين على هذه التسوية ليبينوا أفكارهم  
فيها وفي نشر هذه اللائحة ما يوقفهم على ما  
ستقره الحكومة بشأنهم كذلك يريان أن يؤخذ  
رأي الوكلاء الشرعيين النافذين عن أصحاب  
الدين في هذا الأمر ولقد عرفوا ما أقدم ضرورة  
تكبد خسائر جسيمة ( كما جاء في لائحة لجنة  
التفتيش العليا الثانية ) والضرورة المذكورة ( أي  
تكبد الخسائر ) تعود عليهم باللائحة بعدة أسباب  
أهمها اثنان الأول أن التجربة أظهرت لنا أن  
الخسائر الناشئة عن تسوية أمة مسألة مالية في  
الماضي كان سببها اتساع الأمل في حسن  
المستقبل .

ومن المزمع أن لا نعود إلى الماضي كي لا  
نقع فيه ولا نقتصر من العود إليه إلا بتعدد  
مقايير للدين بحيث يمكن القيام بها فان زاد  
الأيراد عنها كان مكسباً لأرباب الدين  
والحكومة معاً  
والثاني أن تحسين الإدارة والنظام سيرها

والبراهين على تنفيذ اعتراضات من يعترض على  
عدم تنزيل فائدته إلى درجة الموحد رأياً أن  
يبقى هذا الدين ممتازاً على ما كان عليه بفائدة  
٥ ٪ كما رأيت ذلك لجنة التفتيش العليا في لائحها  
الثانية .

### الفروض القريبة الأجل

بعد النظر في هذه الفروض أوضحنا أن  
المقابلة كانت مخصصة لوفاء هذه الديون واستهلاكها  
وكان في رأي لجنة التفتيش العليا أن تنزل  
فائدة هذه الفروض ٢ ٪ وإن يؤجل استهلاكها  
إلى ما بعد أربع سنوات من الزمن المعين وما  
رأت ذلك إلا اعتماداً على ما تصوره من أن  
أرباب هذه الفروض يفضلون بقاء أوراقهم  
مفروزة عن أوراق الدين الموحد أما الآن وقد  
ألغيت المقابلة فلا سبيل إلى بقاء هذه الفروض  
على حالها بل لابد من العدول عنه إلى ما  
يراهن وهو

أن تحول هذه الفروض إلى الدين الموحد  
بحيث يمكن أن تبع أصحابها أوراقهم ( بعد تحويلها  
إلى الموحد ) فيتم لهم استهلاك دينهم دون أن  
يلتزم ضرراً إذا تم هذا يزيد الدين الموحد  
نحو ٢٠٥٦٠٠ جنيه ( قيمة الفروض القريبة  
الأجل ) غير أن هذه الزيادة لا تحتسب فان  
المبالغ المودعة عند السديكاكو تبلغ ٤٦٠٠٠٠  
جنيه وستنزل من أصل الدين الموحد فلا  
خوف إذا من زيادة مقادير هذا الدين  
ثم عطفاً على البرناج العمومي وقالوا أن  
لجنة التفتيش العليا حددت دخل الحكومة إلى  
٩٠٦٧٠٠٠ جنيه والنفقات إلى ٢٤٨٨٠٠٠ ولكن  
كان تحديدها هذا مؤقتاً إلى أن يُلجج لها صحة

بحيث لا تكون الحكومة مسئولة في أي وجه كان عن أي شيء كان يتقدم تاريخه اليوم الأول من يناير سنة ١٨٨٠ فإنه يسجل على الحكومة أن تكتل صحة برنامجهما وتضمن حسن سير ادارتها بدون ذلك . ثانياً أن تحول القروض القريبة الأجل الى الدين الموحد . ثالثاً أن تحصل نسوية خصوصية فيما يتعلق بدين السند بكتاتى الكبير في باريس

وأني على بين من أن نسوية نجاح اية نسوية كانت في المالية يتوقف على انتظام سير الادارة ولا شك انه قد أمكن لكما من يوم حضوركما أن نلقا على كيفية الادارة المالية ونطلعاً على اجتهادي واجتهاد وزارتي بادخال الترتيب والانتظام في الادارة مراعاةً لمصلحة الدائنين كما تقتضيه العدالة ورغبة في أن تنفع الامه الموقر امرها التي بحالته حسنة وعيشة راضية قياماً بما اعدته من واجباتي المقدسة

وأني بيني وبين وزارتي موافقة نامة ومبادئنا واحدة وغايتنا واحدة فهم يرضون بفعل الشبعة عنها .

ومن المعلوم ان الإصلاح الذي نتجائ اليه البلاد صعب الحصول ويستغرق مدة من الزمان ولكن بمعونة الله ومشورة وزارتي ومشورتكم التي اعني دائماً بهما أرجو أن تبلغ الغاية العمومية التي نبحث جميعنا وراءها ونفضلوا

بقول . . . . . التوقيع محمد توفيق

وقد قرر مجلس النظار برنامج الدخل والخرج غير متضمن ما يلزم للديون المنظمة وغير المنظمة وهذا بيان :

الدخل ٨٥٦١٦٢٣ جنباً مصرياً

وحسن مقاصد ارباب العمل والعقد اعظم ضمانه لأصحاب الدين ولهذا يأمل ان اصحاب الدين يكون الحكومة مراعاة لها ولا مبرها ووزرائها ولذات مصلحتهم ايضاً ان ذلك عين ما لتقصيه العدالة

وفي الختام يتعهد المقتضيان بحصل الشبعة والمسئولية بشرط ان تقوم حكومة الجناح الخديوي بالتعهدات اللازمة ثم يبديان شكرها اذا صدق الجناح العالي على ما عرضاه ما هو في آمالهما من واجبات الإصلاح وطرق التخلص مما حملته الحكومة من المشاكل والورطات

ولما رفعها الى الخديو صدق عليها واجابها بالرسالة الآتية المؤرخة في ٨ يناير سنة ٨٠ وهي

حضرة المفتشين العموميين

اطلعت على لأحكام المطلوبة على نسوية المسائل المالية المتعلقة بتنظيم دين الحكومة للتوصل الى رأيك قبل اعطاء الجواب ان اقف على مجمل البرنامج المعنى بتنظيمه ولدى اطلاعي عليه وقد كمل منه اهم ما سيتضمنه رأيك انه يمكن لحكومتي ان نقبل ما اترأيم في حل المسألة المالية وتنهد لا سيما بما أتى

اولاً بقاء فائده الدين المتار على خمسة في المائة

ثانياً تعيين اربعة في المائة على الأقل للدين الموحد

ولكن يشترط في القيام بهذه التعهدات اولاً ان يعين حد فاصل بين المستقبل والماضي بحيث لا يتجاوز الماضي تاريخ ٢١ ديسمبر سنة ١٨٧٩ وتكون نسوية اموره متعلقة بقانون التصنية الذي يجب تنظيمه ويستمر العمل على منفضاه

باعتبار خمسة في المائة وهو يحمل ارباب الصناعة  
ثقلًا فوق ثقل ضريبة الردة وبتنوع الصنائع  
وتجارتها وفضلًا عن ذلك فإن الاجانب لا  
يدفعون هذا الرسم وبهذا وقف الوطنيون وعجزوا  
عن مباداة الاجانب في الصنائع وكذلك رسم  
المادة (الحراج) والوزن وبيع المجوهرات فإن  
الاجانب معفيون منه

ومنها الدخولية في الارباب فانها فضلًا  
عن كونها مضرة بالاهاالي لا تقوم بالنفقات  
المقدرة لمجاءة الدخولية غالبًا ولعدم وجود المراقبة  
والملاحظة على التحصيل كاد الفلاح ان يترك  
مزروعاته بلا بيع فرارًا من الدخولية

ومنها رسم معاصر الزيت فانها مضرة بهذه  
الصناعة ضررًا فوق ما تكبت به من كثرة توارد  
صنف البترول ( الغاز المعروف ) الذي  
اضلعها

ومنها ادارة التنظيم والطرق في الارباب  
فانه يوجد في القرى مساكن ( عشش ) لا يبلغ  
ثم الواحد منها مائة غرش ومع ذلك عليها رسم  
تنظيم من غرش الى خمسة فضلًا عن ان تلك  
الادارة لا عمل لها بالارباب والقرى ولا وجود  
لائم من تنظيمها وكثيرًا ما يتنعم الفلاح من اداء  
هذا الرسم حتى تراكت متأخراته

فاذا اقلت الحكومة ضريبة الشخصية وحصرت  
الردة في من يتحقق اشتغاله بصنع من الصنائع  
اراحت عن اهل الزراعة اجمالًا ثقلًا وثبت  
الحال اذ ان الزراعة معدن ثروة البلاد وينبع  
موارد قوتها

وهذا الامر يتم للحكومة بدون ان يفوما  
مبلغ يذكر فإن ضريبة الاطيان ستزداد بما يعوض

الخروج ٦٨١٤٨٦ جنبًا مصرًا لخارج مصر  
و ٢٦٢١٥٤٤ جنبًا لنفقات الحكومة فيكون  
الباقى وقدره ٤٢٣٠٠٠ مخصصًا لوفاء الديون  
( الضرائب )

وصدر امر آخر بالغاء الضرائب الدينية  
والشخصية وغيرها لا يتجاوز مجموعها ٦٠٠٠٠٠  
جنبه في السنة وذلك بناء على تقرير رفعة  
ناظر المالية الى الخديو في ١٧ يناير سنة ٨٠  
وهذه هي

مولاي

بمراجعة موارد الخزينة من الضرائب مراجعة  
الباحث المدقق اقتضت عدالة حكومتكم السنية  
ان تستبدل ضريبة الملح باتخاذ حكرًا غير ان  
بعض الضرائب لا يمكن الحث فيها اما بالنظر  
لوضعها الاصلي وكيفية تحصيلها التي لا تنطبق على  
مبادئ حكومتكم العادلة واما بالنظر لكونها  
محملة بالحنوق فتضيق المضروبة عليهم وتضع تقدم  
التجارة والصناعة فضلًا عن ان الخزينة لا تستفيد  
منها في الغالب قدر ما تنقله في تحصيلها

فمنها الشخصية التي ضربت بمنقضى دهرين  
بتاريخ ١٩ ديسمبر سنة ١٨٧٥ وهي اقل الضرائب  
عدلاً فلن تحصيلها موكول الى مشايخ البلاد  
وفي الغالب يحصلونها من ضربت عليهم الردة  
ومثل هذه الضريبة تكون على الضي والفقر غير  
ان القدر هو الذي يغن فيها دون غيره

ومنها الردة وهي مخصصة على كل من لا  
ينبت انه صاحب ملك وليست قاصرة على ارباب  
الصنائع كأصل وضعها ولصعوبة تحصيلها تأخر  
منها جانب وافر لا يمكن تحصيله

ومنها رسم التبعة المضروب على الاصناف المصنوعة

النظار عليه

نأمر

اولاً بالغاء الضرائب الاتية اعتباراً من  
يوم اعلان هذا الامر  
المنخفضة في جميع بلاد القطر المصري  
التيمة عن جميع الاصناف ما عدا الاصناف  
الفضية والذهبية

رسوم القبانة والصارفة  
رسوم الارضية والاقامة بالشوارع ومحطات  
الدخولية في مصر واسكندرية الا في ايام الاعياد  
والمولد فتبقى الرسوم فيها ليس الا  
الرسوم المتحصلة من طائفة الخمر وامثالهم  
رسوم بيع المواشي في مصر واسكندرية  
والسويس

الاثنان في المائة المضافان الى رسوم الاملاك  
المنحصان لرواتب المأمورين المكلفين بتحصيل  
الرسوم المذكورة

الرسم المتحصل على بعض الاصناف بالاضافة  
الى رسوم القبانة ( ومن الان فصاعداً ممنوع  
كل المنع ان تحصل القبانة اي رسم كان على  
البضاعة التي يزونها ما عدا رسم القبانة فقط ) .

رسم تسجيل العرائض والضمانات التي تؤخذ  
حين تصدير بضائع في داخلية القطر من محل  
الى آخر

رسوم المناجاة ( الدلالة ) والوزن وبيع  
الجوهرات في مصر واسكندرية وعموم القطر  
رسم علم الخبز الذي يُعطى عنه الوزن  
( لا يعطى من الان الا الى المشتري )

رسم الدخولية على الاصواف في جميع انحاء القطر

ما تتركه الحكومة من ذلك

اما الضرائب الاخرى المذكورة في هذا التقرير  
المرفوع الى عظمتكم فلنحاصلها اذا استزلنا  
منها فحمة النفقات لا يبقى منها الا القليل الذي  
لا يذكر وفي مع ذلك بحجة مضنية مانعة من  
التقدم في التجارة والصناعة وقاطعة لطريق الثروة  
العامة

وبطلاني الغاء هذه الضرائب اطلت الفكر في  
كيفية تحصيل متأخراتها الى غاية سنة ١٨٧٦  
فلم اجد سبيلاً الا ان يُعفى القراء من هذه  
المتأخرات اما الذين لم يدين على الحكومة فانها  
تخصم من مطلوبهم

وفا تطلبت من جنابكم العالي الغاء هذه  
الضرائب الا بعد البحث والتبصر في ما يعوضها  
حتى تاكدت ان ما يقص من الابرار بمقتضاها  
يعوض باكثر منها في زيادة ضريبة الاراضي  
ولم اطلب بما عرضته الا تخفيف الضرائب  
على الاهالي وترتيبها بصفة قانونية واسعاف الرعية  
بالراحة بطرق لا تضر بمصلحة الخزينة ولذلك  
ارجو من عدالة عظمتكم الموافقة على هذا التقرير  
والي بامولاي في كل حال خادمتكم الامين  
الخاضع الطيع

ناظر المالية مؤقتاً

رياض

وهذه صورة الامر المخديوي وما يتبعه من  
اللوائح المتعلقة بهذا الشأن

صورة الامر

نحن خديو مصر

بناء على انهاء ناظر ماليتنا وموافقة مجلس

الرسم وجود في جميع الجهات ايضاً )  
 رسم كبل المحبوب في القلوبية والجبرة ( ولا  
 يؤخذ ايضاً في اى جهة كانت )  
 رسم النبطان في دمياط  
 رسم مبيع الفخار في دمياط ( ولا يؤخذ في  
 غيرها ايضاً )

ثانياً من يشتغل بالحراثة والزراعة ولم  
 يكن له صناعة غيرها يعنى من رسم الصنعة وما  
 عداه يبقى رسم صنعه كما كان وتكون اقل  
 فئة فيو عشرين غرشاً مبرياً  
 ثالثاً رسم الدخولية والتنظيم والاسواق  
 والوزن بلقى في القرى ولا يبقى الا في المدن  
 والمراكز المذكورة في اللائحة الاولى الملتفة بذيل  
 هذا الامر

رابعاً تعنى الاصناف الاتي يابها في اللائحة  
 الثانية من رسم الدخولية سواء كان في مصر  
 واسكندرية وسائر البلاد والمراكز  
 خامساً دخولية ادوات البناء ورسم العربات  
 وجوانات الاجرة في مصر واسكندرية تؤخذ  
 على التعريرة الاتي يابها في اللائحين الثالثة  
 والرابعة

سادساً رسم الهاسورت يؤخذ باعتبار  
 خمسة غروش على النخص وخمسة رسم الاقامة  
 وغرشين ولصفاً رسم المرور بلا تمييز البتة  
 سابغاً ثمن الرجوع والذاكر والسراكي  
 والضمائم مبدئي مصر واسكندرية يعين عشر  
 بارات ( وهذا لا يشمل السراكي المعطاة الى  
 المأمورين لروانهم )

ثامناً يبقى في اسكندرية رسم قبانة خشب  
 الحريق المتحصل من قنودانات المراكب على

رسم تحقيق الاغنام الموضوعة على الضمانة  
 التي تطلب لقم الهاسورتات  
 رسوم المصرة في البيع والشراء في مديرية  
 الدقهلية ( وهذا الرسم لا يكون له وجود في  
 جميع القنطر )  
 رسم مقالي المحبس ( فان دخولية هذا الصنف  
 باقية )

رسم دخولية الفخار  
 الرسوم المتحصلة في السلطانات بمصر المحروسة  
 باسم ضربتي ارضانه على المجلد وذلك علاوة  
 على رسم السلطنة

رسم ١/٢ المتحصل من ايجار ما يبني في  
 الاراضي الخارجة والعشورية التي تؤدي رسم  
 الاملاك ورسم الخراج والعشور  
 رسم قبانة اللحوم في الاسكندرية المتحصل  
 عند ذبح الحيوانات في السلطنة  
 سجر الثلاثين التي تؤخذ من خدمة صبارفة  
 القرى

رسم حراسة القطن في مديرية الجبرة ( ولا  
 يؤخذ في جهات اخرى ايضاً )

رسوم سراكي الشباكين والحماكين واصحاب  
 الكارات في الاسكندرية فان المذكورين يؤدون  
 رسوم صنائعهم « الوبركو »  
 رسم تربية الاغنام والماعز في مصر  
 والاسكندرية

رسم ختم دفاتر القباية في الاسكندرية  
 رسم الموازين المتخوة رملاً من جهة الرمل  
 الى الاسكندرية

رسم تسجيل الطلبات بفتح او قفل معاصر  
 الزيت في مصر والاسكندرية ( ولا يبقى هذا

في الوجه القبلي

( النجدة والعطف ) النجدة ( بني سويف )  
 بني سويف ( اليوم ) اليوم ( المنيا وبني مزار )  
 المنيا والفشن ( اسبوط ) اسبوط وابو تيج ومنفلوط  
 وملوى ( جرجا ) طهطا واخميم وسوهاج وجرجا  
 ( قنا ) قنا ( اسنا ) اسنا واصوان  
 اللائحة الثانية

الاصناف المعادة من رسم الدخولية  
 الدرر الخضراء للتجهيز او للبيع . ثمر التوت  
 المحصر . الحبص الاخضر . الزهور العطرة كالورد  
 وغيره . اللبن الحليب . تحف الجريد الليف  
 وحبال اللب . البردي . الحلفا . ورق التوت  
 مكاس او مقشات باهية . دق الكنان خشن  
 وناعم . مساحة الخشب ونشاته . الدوم . البوص  
 الفاسول . فوط العنب والرمان وغيرها . عرق  
 السوس . الخوص . الجاروان . ليف لعل نوانس  
 السواني . طين اللل . ورق الدرر الاخضر .  
 الجلد الخام . اعصان المرسين . البق . اللوف .  
 بزر القنب . قروص الجواميس وحوافرها .  
 المشقات الهيش . حب الهيش للصباغ . الملح  
 الاخضر الصغير . قشور الرمان . زهر القزطم .  
 النعناع والريحان اليناشف . الصعتر . الحنظل  
 بزر البامية . الثمر . بزر اللنت . الصعتر البري  
 بزر الملوخية . الرشاد . الحبة السوداء . بزر  
 الكوسا . بزر البصل . بزر الكرات البلدي .  
 بزر القنا . بزر السباغ . بزر العظم . بزر  
 النقي . بزر الخروع . الحبة الغالية . بزر الجوز  
 بزر البطيخ . بزر الشام . الفجل . بزر الجبازي  
 بزر البقلة . بزر الجراوة . بزر الخس . الفجل  
 البلدي . الحبة الخضراء . البصل الاخضر . اللبن

حاليه النصف للجزيرة والنصف للقبلي وغير هذا  
 يدفع المشتري ١٥ بارة عن كل قطار وهذا  
 مورد للجزيرة ويعطى من اى رسم كان عند مبيع  
 الخشب

تاسعاً تترك المتأخرات من جميع الضرائب  
 المتقدمة عن سنة ١٨٧٦ ما عدا دين الفلاحين  
 الذي توزع دفعة على ستين سنة  
 اما من يكون لم دين على الحكومة لغاية  
 سنة ٧٤ فانها تخمس ما عليه من المتأخرات في  
 مقابلة دينه

عاشراً ناظر ماليتها مكلف بانفاذ هذا الامر  
 وكسب في سراي حادين في ١٧ يناير سنة ١٨٨٠  
 التوقيع محمد توفيق  
 عن الجناب الخديوي رئيس مجلس النظار  
 وناظر المالية مؤقتاً  
 التوقيع رياض

#### اللائحة الاولى

بيان المدن والمراكز التي تؤخذ فيها الرسوم  
 المذكورة في البلد الثالث من الامر  
 في ضبطة مصر والمحافظة  
 المحروسة والاسكندرية وبورس سعيد والاسمعية  
 والسويس ورشيد ودمنياط

في الوجه البحري

( القلوبية ) بها وشبين العناطر ( المنوفية )  
 شبين الكوم ومنوف ( البحيرة ) دمهور وشبراخيت  
 والجويدة ( الغربية ) طمطا والحلة الكبرى ومنوف  
 ودسوق وزفتي وكند الزيات ( الدقهلية ) المنصورة  
 وميت غمر ( الشرقية ) الزقازيق وبليس ( ادارة  
 الهويسات ) القناطر الجوزية



## اللائحة الرابعة

تعريف رسوم العربات وحوانات الاجرة في الاسكندرية والمهروسة		
اسكندرية	المهروسة	غرش اميري
٢٠	٢٠	حمار ملاكي برزدة
٥٠	٥٠	حصان
١٥٠	١٥٠	عربات ملك براسين
١٥٠	١٥٠	من الخيول واربع
١٥٠	١٥٠	عجلات بما في ذلك
١٠٠	١٠٠	رسم الخيل
٧٥	٧٥	ومثلها براس واحد
٨٠	٨٠	ومثلها بعجلتين
٢٠	٢٠	عربة تعليم
٥٠	٥٠	حمار الاجرة والنقل
١٠٠	١٠٠	حصان
٥٠	٥٠	كارتو بحصان واحد
٨٠	٨٠	كارتو بحمار
٤٠	٤٠	عربة صندوق بحصان
٥٠	٥٠	عربة صندوق بحمار
٤٠	٤٠	برميل بحصان
٦٠	٦٠	الهنق والجاموس
١٥٠	١٥٠	عربة اجرة براسين من
١٠٠	١٠٠	الخيول واربع عجلات
١٤٠	١٤٠	حمل
١٠٠	١٠٠	كارتو ثور مزوج
١٠٠	١٠٠	عربة فرد للاجرة
١٢٠	١٢٠	بحصان واربع عجلات
١٢٠	١٢٠	كارتو مزوج بحصانين

## اسكندرية المهروسة

اسكندرية	المهروسة	غرش اميري
٦٠	٦٠	جاموس وبقر خارج
٦٠	٦٠	السور في الضواحي
٦٠	٦٠	حلاية وشغالة في
٦٠	٦٠	الجنائن والبطان
٥٠	٥٠	مثلها خيل
٢٠	٢٠	مثلها حمير
٨٠	٨٠	عربات صندوق نقل
٨٠	٨٠	الخضار من البطان
٨٠	٨٠	خارج السور
٨٠	٨٠	فصل

وفي ١٥ يناير سنة ٨٠ بعثت نظارة الخارجية الى قناصل الدول المجاورة مندوباً طلبت فيه موافقة الدول على ان تأخذ الحكومة مقدار المتأخر من مخرجات مصر ومتأخرات الرواتب من البواقي من قرض الاملاك

وفي ١٨ منه صدر امرٌ خديويي بزيادة رسوم الاراضي العشورية وهذا معربة

## نحن خديو مصر

بناء على انتهاء ناظر ماليتنا وقرار مجلس نظارتنا

## نأمر

اولاً . ان يزداد على رسوم الاراضي العشورية مبلغ ١٥٠ الب جنيه مصري اعتباراً من ثرة يناير ( كانون الثاني ) سنة ١٨٨٠ وهذه الزيادة توزع على جميع الاراضي العشورية معادلة على مقدار ما يلحق كل ارضي من رسوما الحالية



دفعاً لما يحمل حدوده في المستقبل من الخلل  
والنقص في نفس الواردات

وقد تعين مقدار الخرج ضمن حدوده اقل  
ما فيها قسط الاعناء بالاعتصاد حافظاً للادارات  
على انواعها مقدار النفقات الذي لا غنى لها عنه  
لاتنظام سيرها

وقد تعين في برنامج المخرج مبلغ ١٥٠ الف  
جنيه تحت اسم ( نفقات احتياطية ) يسد بها  
ما لا يستحيل حدوده في بحر السنة من مطالب  
النفقات غير المذكورة في البرنامج  
فالدخل تعين بمقدار ٨٥٦١٦٢٣ جنبها

وخراج الباب العالي ٦٨١٤٨٦

ونفقات الادارات ٢٦٤١٥٤٤

المجموع ٤٣٣٢٠.٢٠ ٤٣٣٢٠.٢٠

يتزل من اصل الدخل فيبقى ٤٣٣٨٥٩٣  
يجعل اساساً للتوزيع على مقادير الدين  
العومي

واني يا مولاي خادم عظمتكم الامين الخاص  
المطيع

التوقيع ناظر المالية موقفاً  
رياض

فصدر الامر الخديوي الكرم الاتي تعريته

نحن خديو مصر

بناء على انتهاء ناظر ماليتنا وإقرار مجلس  
نظارنا عليه

نأمر

اولاً تعين الدخل عن سنة ١٨٨٠  
ومقداره ثمانية ملايين وخمسمائة وواحد وستون

ثانياً . ناظر ماليتنا مكلف باغاد هذا الامر  
وكتب في سراي عابدين في ١٨ يناير  
سنة ١٨٨٠

التوقيع : محمد توفيق  
عن الجناح الخديوي : رئيس مجلس النظار  
وناظر المالية بالنيابة  
رياض

وفيه ايضاً صدر منشور من نظارة المالية الى  
جميع جهات القطر بمحصر وتبين الاملاك والاراضي  
الاميرية بناء على ان هذا الامر من ضرورات  
عمل التصفية ومقتضيها

## فصل ٣

( البرنامج )

وفي ٢٠ منه رفع ناظر المالية الى الخديوي  
لتقرير الاتي تعريته متعلقاً ببرنامج الحكومة عن  
سنة ٨٠ وهو  
مولاي

انصرف بالتماس تصديق عظمتكم على الامر  
المتضمن بيان مقدار الدخل وخراج مصر للباب  
العالي ونفقات ادارة الحكومة عن سنة ١٨٨٠  
ان القدر اللازم للدين التوصيل لم يتم  
بعد تعيينه فانه موقوف على ما سيؤخذ من  
التدابير الموصلة الى تسوية المسألة المالية

غير انه لما كان من الواجب ان يحدد في  
بداية السنة مقدار ما سيخص للادارات على  
انواعها وتعديل الواردات تعديلاً على مقتضا  
جميع الدخل بذل مجلس النظار جهده في ان  
يكلف البلاد تأدية جميع ما تقدر عليه لاتمام  
التعديل المذكور غير متجاوز فيو امكانها ومقدرتها

الفا وسثمائة واثنان وعشرون ذهباً مصرياً (١٥٦١٦٢٢) وبيانه في اللائحة الاولى من ذيل هذا الامر

ثانياً . الرسوم والواردات والضرائب والحاصلات المذكورة في هذه اللائحة من اي نوع كانت تجمع على حسب القوانين والنظامات والعادات المرعية المألوفة

ثالثاً . عين خراج مصر للاستانة ومقداره سثمائة وواحد وثمانون الفا واربعائة وستة وثمانون ذهباً مصرياً ( ٦٨١٤٨٦ ) وعينت نفقات

ادارات الحكومة ومقدارها ثلثة ملايين وسثمائة وواحد واربعون الفا وخمسمائة واربعون واربعون ذهباً مصرياً ( ٢٦٤١٥٤٤ ) وبيانه في اللائحة الثانية في ذيل هذا الديكريتي

رابعاً . كل من نظارنا مكلف بانفاذ ما يتعلق به من هذا الامر

وكتب في سراي عابدين في ٣٠ يناير سنة ١٨٨٠

التوقيع (محمد توفيق)

عن الجنب الخديوي

رئيس مجلس النظار ونظر المالية بالنيابة (رياض)

### \*( اللوائح )\*

#### اللائحة الاولى

#### في الدخل

#### (١) الضرائب المحصورة

ضريبة الاراضي والاطيان	٥٢٢٧٢٨٨	جنيه مصري
رسوم الاملاك	٩٢١٩٦	
خزينة الشخصية	٢٠٨٠٩٢	
الاغنام والحزى	١٢٦٧٤	
العربات وحيوانات الاجرة	١٠٨٠٧	
معاصر الزيت	٢٤٦٨	٥٥٥٤٦٢٦

#### (٢) الرسوم والواردات غير المحصورة

من المجالس	١٨٠٥٨٤
من التجار	٦٢٢٥٣٩
من البوستان	٧٥٩٥٠
من الدخول	٢٤٧٦٥٥
من الاملاح	١٠٠٠٠
التسجيل والطوايع	٦١١٧٧
صيد الاسماك	٧٦٢١٦

الملاحة	٨٥٧٤٢	
رسوم متنوعة	٨٠٧٦٤	١٥٣٠٥٨٢
(٣) السكك الحديدية والتلغراف		
السكك	١٠٠٥٠٠	
التلغراف	٢٩٠٠٠	١٠٧٩٥٠٠
(٤) وأبورات الوسنة الخديوية	١٢٨٠٠٠	١٢٨٠٠٠
(٥) واردات الادارات الاخر		
مينا الاسكندرية	٥٠٠٠	
الانجرارية	٢٢٩٢٩	
الفنارات	٤١١٤٢	
الضربخانة	١٩٤٢٤	
المواني (ما عدا مينا الاسكندرية)	١٥٤٢	
سكة حلوان الجديدة	٧٩٩٢	١٥٣٠٤١
(٦) الواردات المتنوعة		
ايجار وحاصلات املاك الحكومة	٤٠٠٠٤	
رسوم نفقة الصاغة	٥٦٥	٤٠٥٦٩
(٧) الحاصلات المتنوعة		
واردات الصحة	١٦٥٦٢	
الجهادية	١٧٨	
البحرية	١١٨١	
المعارف العمومية	١٢٦٥	
الاشغال العمومية	٤١١٢	
المحموز على من أعطي لم اراض بصفة راتب معلوم	١٧٦	
رسوم الارضية	٢٢٦	
رسوم التقاسيط والارث وغيرها	٥٢٨	
رسوم الحاصلات الاخر	٦٠٢٠	٢٠٢٥٨
(٨) سلفيات الفلاحين		
تحصيل ثمن الحبوب المعطاة سلنا لاهالي الصعيد في سنة ٧٨	٢٩٩٢٥	٢٩٩٢٥

(٩) حجز الرواتب

اليوم الاحياطي

٤٤٩١١

٤٤٩١١

٨٥٦١٦٣٢

اللائحة الثانية

في الخرج

جنيه مصري

(١) خراج مصر

٦١١٤٨٦

(٢) الدين العمومي

الدين المنظم (١)

.....

غير المنظم

.....

.....

(٣) مرنات البيت الكرم ومعينات

٢١٥٠٠٠

(٤) المعية السنية

٤١٨٣٣

(٥) مجلس النظار

٥٧٩٦

(٦) نظارة الخارجية

١١٢٣٦

(٧) نظارة المالية

الادارة

٨٧٠٠٢

التفتيش العمومي

١٩٥٠٠

صندوق الدين العمومي

٢٠٧٤٥

ادارة المساحة

٥٠٠٠٠

المديرية والحافظات والمجالس البلدية

١٥٨٤٣٧

الدائرة البلدية

٤٣٥٣٥

ادارة حلقات السبك

١١٧٨١

قلم اللجان

٤٣٦٥

مينا الاسكندرية

٤٤٦٠

النارات

٢٤٥٨٦

الضربانة

٦٤٧٣

اقلام متنوعة

١٠٣١٩٩

٥٢١٩٤٤

(١) وُجد هذا الفراغ في الاصل وهو واضح السبب كما يظهر من المجموع العمومي المتقول فيه

(٤٣٣٣٠٠٠ ما عدا الدين العمومي)

## (٨) نظارة المجاهدة والعربية

الحرية ٣٦.٠٠٠

العربية ٥٤٧٣٤ ٤١٤٧٣٤

## (٩) نظارة المعارف

ادارتها ٥٩.٦

المدارس والمكتاتب ٤٣٩٩٣

أفلام متنوعة ١.٥١٧ ٥٩٤١٥

## (١٠) نظارة الداخلية

ادارتها ٤٦.٣٠

مجلس النواب ٣٣١٣

المديريات والمحافظة ١١٢٣٨٦

الضبطية ١٥٧١١٧

خدمة المطاني «الطلومبات» ٨٩٨١

إدارة منع بيع الرقيق ٣٥٦٧

الصحة والمستشفيات ٦.١٥٤

الرزنامة ٨٨٢٧٣

السيارات المصرية ٣.٧٣ ٤٨٠.٨٨٢

## (١١) نظارة المحتانية

ادارتها ٣٤.٥٣

المجالس المختلطة ١٢٣.٤٢

الحاكم ٢١٢١٨

المجالس المحلية ٥٦٨٨٧ ٣٤٤٢.٠

## (١٢) نظارة الأشغال العمومية

ادارتها ٣٨٧٦.٠

المديريات ٣٢٨٣.٠

حفظ أبنية الحكومة ٣٨٠.٠٠

التحفظ من طغيان النيل ٤٨٣٥.٠

الصناعة ٦٤٥٧.٠

حواجز النيل وري المنيوة ١٦٢٧٩

ري البحيرة	١٢٢١٧	
ترعة الابراهيمية	٢١٧٦٤	
. الاسماعيليه	١٨٤٦٣	
. اليهوديه	١٨٩٧٨	
كوبري قصر النيل «جسر»	١٩٩١	
كوبري سد ابو قير	٥٥٤٥	
المواني « ما عدا ميناء الاسكندريه »	٥٥٢.	
مجلس الزراعة	٢٦٢.	
تنظيم مدينة مصر	٥٢٦٥٨	
تنظيم مدينة الاسكندريه	٢٧٤٦٩	
تنظيم المحافظات والمدن الكبيره	١.٢٩١	
دار للتحف «المتحف»	٤١١.	
المعادن والمقالع والملاحات	١٦٢٧٨	
الانجراريه	٢.٢٢.	
النيترات	٧٣٥	
سكة حلقان الحديدية	٩.٢٤	٤٧٨٧١
(١٣) السكك الحديدية والتلفراف		
ادارتها	٢٥٦٢.	
منقولات	٧٩٢٩.	
تنظيم السكك	٨٨٢١.	
البوابات والارش	٢.٦٦.	
المخازن	٨١٢.	
للتلفراف	٢٤٧.٠	٤٤٢٦٦.
(١٤) المجرار		
المجرار	٢٧٨٢٨	
خطر الكونترابند «النهر»	١٢.٠٠	٤٩٨٢٨
(١٥) البوسته		٦٤٧٢٩
(١٦) وبوابات البوسته الخديويه		١٢٧٨٢٦
(١٧) الملح		
الملاحات وشونها	١٢٩٢٢	

٢١٥٦٣	٨٦٤٩	من الملح ونقله
		(١٨) لوازم الشئون والمحازن
	٢٥٩٢	خدمة الشئون والمحازن في المحروسة
١٥٠٩٢	١٢٥٠٠	لوازم الشئون والمحازن
١٥٠٠٠		(١٩) مبالغ احتياطية
٢١٦٧٢٦	(٢٠)	معينات
٤٢٢٣٠٢٠		المجموع ما عدا الدس العمومي

المالية وموافقة مجلس المظار اذ ذاك صدر الامر بما يأتي .

ان الوثائق المالية المعروفة ببونات حلیم باشا التي وقع عليها ناظر المالية في الحادي عشر من شهر رجب سنة ١٢٨٧ ( ٢ اكتوبر ) ( تشرين الاول ) سنة ١٨٧٠ المدة من الثاني والعشرين الى التاسع والسعين شاملة لها وهي متساوية القيمة تبلغ كل واحدة منها ٢٩٢٥٠٠٠ غرش مصري ( ٢٠٠٠ جنيه ) ومتوالية الاستحقاق والاجال في كل حادي عشر من شهر يناير ( كانون الثاني ) وحادي عشر من شهر يوليو ( تموز ) من سنة ١٨٨٢ الى سنة ١٩١٠ ( شاملة ) للستين المتطرفين ) والتي صرح بالغائها في قرار مجلس المظار الصادر بتاريخ غرة محرم سنة ١٢٩٧ و١٥ ديسمبر سنة ١٨٧٩ ابطلت وصرب عليها في دفاتر دين الحكومة فاية منها وجدت في يد اي كان لا تؤدى قيمها

وفي ٢ يناير سنة ٨٠ كُتب من المالية الى ادارة صندوق الدين بما يفيد ان المالية اصدرت امرها للادارات والمديريات بان تحفظ في صناديقها المبالغ المتحصلة الى ان تتم التسوية العمومية فيوضح فيها تخصيص الابرادات لاسب

وفي ٢١ يناير سنة ١٨٨٠ صدر امر خديوي متعلق بابطال بونات حلیم باشا مناداه انه بناء على قرار مجلس المظار الصادر بتاريخ ١ محرم سنة ١٢٩٧ الموافق ١٥ ديسمبر سنة ١٨٧٩ المتضمن ان تُقرر معينات البرنس حلیم باشا ١٥ الف جنيه في السنة وان تلقى اوراق البونات المعروفة بونات حلیم باشا ( التي تستحق بعد مارج ٢١ ديسمبر سنة ١٨٨١ ) وانه ما على ما ورد في القرار المذكور من ان الوثائق التي تستحق في سنتي ١٨٨٠ و١٨٨١ وحصل التصرف فيها تدخل في تسوية الدين غير المعطى احتراماً للحقوق المتحصلة منقضى المعاهدة التي عقدت بتاريخ ١٢ ربيع الاخر سنة ١٢٨٧ ( ١١ يوليو ) تموز سنة ١٨٧٠ ) واعتماداً على ان القرار السابق الذكر اعلن للبرنس حلیم باشا ولبنك اكنتره مع تكليفه ( اي تكليف البنك ) بان يرد على الحكومة الخديوية جميع الوثائق المودعة عنده وعلى ان مدير البنك كتب في ٨ يناير سنة ١٨٨٠ الى رئيس مجلس المظار بتاريخ ٣ ديسمبر سنة ١٨٧٩ ان البرنس حلیم باشا استرجع رصيد البونات المودعة عنده ثم بناء على انتهاء ناظر

فاصل بين الماضي والحاضر لكي لا تكون حكومته  
مستولة عن شيء من الماضي كالدين السائر  
والمظم فتقرر اللجنة ذلك تقريراً قطعياً لا يصح  
الاعتراض عليه وتُنص بعد ان تتم هذه الاعمال  
وقد حصلت التسوية في شأن مسألة  
السديكانو الباريزي وهي

ان دين السديكانو بلغ في ١٥ نوفمبر سنة  
٧٩ اربعة ملايين و ١٢٠ الف جنيه فاذا  
أضيفت اليه الفائدة الى ١٥ فبراير سنة ٨٠  
ومقدارها على حساب ثمانية في المائة ٨٢٦٠٠  
جنيه بلغ مقدار الدين كلاً ٤٢١٢٦٠٠ جنيه  
يسقط منها قيمة ما للحكومة في شركة خليج السويس  
لحساب السديكانو وقدرها ٨٠ الف جنيه فيبقى  
٤١٢٦٠٠

اما تسديد هذا الدين فهو ان الحكومة  
تركت للسديكانو ما لها قبله من الرهن وهي  
اولاً مبلغ الخمسة عشر في المائة من ارباح  
شركة السويس وقيمة ذلك بالاسعار المحاضرة  
تبلغ نحواً من ٧٠٠٠٠ جنيه

ثانياً نحو ٢٣٠ الفاً من الورق الموحد  
ايضاً مودعة في بنك «كوتوار ديسكونت»  
باريس وسعرها المسمى ٤٥٧٢٩٣٠ جنيهاً  
ثالثاً ٥٠ الفاً من الورق الموحد ايضاً  
مودعة في بنك «كوتوار ديسكونت» بباريس  
لحساب جرنفيلد وشركائه وسعرها المسمى  
مليون جنيه

اما جملة الورق الموحد المرهون فيبلغ سعرها  
المسمى ٥ ملايين و ٥٨٤ الف جنيه تساوي  
٢٤٣٢٦٠٠ جنيه (القدر الباقي لتسديد الدين)

الجهات فتصدر الاوامر اذذاك بارسال المحفوظ  
الى صندوق الدين

فاجاب وكلاء الدين بتاريخ ١٢ يناير بالقاء  
تبعة هذا العمل على الحكومة وانهم لا يعتبرونه  
الاعمالاً مؤقتاً مراعاة لظروف الاحوال وانه في  
ما موهم ان تُسرّع الحكومة الى تنظيم هذه المسألة  
ثم كُتب من المالية بتاريخ ١٤ يناير ان قد  
تقرر تخصيص واردات المديرات الاربع وهي  
« الغربية والمنوفية والبحيرة واسيوط » و« ابراد  
السكة الجديدة للدين العمومي فصدرت الاوامر  
للجهات المذكورة بتأدية ما هو محفوظ في صناديقها  
لصندوق الدين

وفي ٢١ يناير كتب ايضاً من المالية الى  
وكلاء الدين ان المبالغ المحفوظة في صناديق  
الادارات تبلغ مجملها ١/٢ ٧٥٢١٠٩٤ من الغروش  
الاميرية ورجحهم ان يضيفوا هذا المقدار الى ما  
لدهم من المتحصل في شهر يناير

وقد تم الاتفاق بين الحكومة والبنك العثماني  
على حساب جارٍ تقررنت فيه الفائدة ٧ في المائة  
(بما في ذلك ١/٢ في المائة «عقولة او كومسيون»)  
على المبالغ التي تستوردها الحكومة من البنك اما  
المبالغ التي للحكومة على البنك في هذا الحساب  
فكانت تقررنت ٤ في المائة

وجاء في تلغراف من لوندن بتاريخ ٥  
فبراير سنة ٨٠ ان قد قرّر الرأي على تشكيل لجنة  
دولية للتصفية يكون رئيسها المستر ريفرس  
وبلسون

اما وظيفة هذه اللجنة فهي تصفية الماضي وإلى  
ذلك اشار الحديو بما امر به من اقامة لجنة



إذا عدلت سعر سيف و ٦١ وهذا اليان  
جنبه

١٥ في المائة ارباح طبع السويس	٧.٠٠٠٠
بالسعر المحاصر	
٥٥٨٤.٠٠ من ورق الموحد	٢٤٢٢٦.٠
بسعر ٦١ وكسور	
	٤١٢٣٦.٠

هذه هي التسوية التي حصلت في مسألة  
السنديكاتو ومنها أنضج لنا انه لم يقبل تنزيل  
الفائدة عن ٨ في المائة بعد ان عرض عليه  
المتشنان ان تكون اربعة

وفي ٢ فبراير سنة ٨٠ بعث وكلاء صندوق  
الدين الى رياض باشا بما نصه :

اعلمتوسا سعادتكم بتاريخ ٢ يناير الماضي  
بصدور امركم الى الادارات التي دخلها مخصص  
للدين العمومي ان تحفظ عندها وارداها الى  
حين صدور امر جديد وذلك لسهولة اجراء  
التسوية المالية المنتطرة فاجننا بتاريخ ١٢ يناير  
بمحفظ حقوقنا ولم تتعد ذلك لعلنا ان هذا التوقيف  
لا تطول مدته

وفي ١٤ يناير علمتوسا سعادتكم بصدور  
الامر الى المديرات الاربع الى ادارة السكك  
المحددية بان تعود الى تأدية ما يجتمع لديها  
الى صندوق الدين العمومي ووعدهم فرب حل  
المسألة وصدور الامر الى الادارات الاخر  
بهذا الشأن

وفي ٢١ يناير بعثتم اليها علم دخل الجمارك  
والدخولية والدخان والمطرية وغيرها البالغ ٧٥  
الفا و ٢١١ جنبها مصرياً  
وقد صبرنا ولم نعرض على مخالفة الديكريات

الصادرة في سنة ١٨٧١ ولكن لم يعد في الامكان  
ان تنتظر أكثر من هذه المدة فترجو سعادتكم ان  
تعلموا باسباب التأخير حتى اذا اقتضت الحال  
ان نعد الى الوسائط القانونية لا يقع علينا ملام  
فاجاب سعادة رياض باشا في ثالث وعشرين  
فبراير بما ملخصه

كسنتم المية بتاريخ ٤ فبراير تطلبون اعادة  
تأدية دخل الجمارك والدخولية وغيرها الى  
صندوقكم

وكنت قد امرت بمحفظ وارادات الجمارك  
فيها وفي ظني ان نتم مسألة السنديكاتو كما  
اشارت اليها لجنة التفيتش العليا فتخصص وارادات  
الجمارك حيثلر السنديكاتو غير انه لما تمت  
تسوية هذه المسألة ولم ننحج الى تخصيص وارادات  
جديدة لها تكون مضمونة بدخل الجمارك كلفت  
ادارة الجمارك ان تؤدى الى صندوق الدين  
المبالغ المحفوظة عندها

ولا اقدر الان ان آمر تأدية الابرادات  
الناقية الى صندوق الدين لتأخير نهاية التسوية  
وانتم تعلمون ما ينشأ عن هذا التأخير للمدائنين  
ومن الاجحاف بحق الحكومة والبلديات وتوقف  
حركة الاصلاح وتزيد احوال المالية اثنالاً ولا  
لوم في ذلك على الحكومة المصرية فانها ابدت  
ما في وسعها لاجراء الاصلاح طبقاً لما اشارت  
به لجنة التفيتش العليا ( التي كنتم من اعضائها )  
ولم تتوقف في العاء المقابلة رغمًا عن الصعوبات  
التي تلاقيها في ذلك

وقد اشارة لجنة التفيتش بزيادة ١٥٠ الف  
جنبه على الاراضي العشورية فاجرت الحكومة  
ذلك باسم صادر بتاريخ ١٨ يناير سنة ١٨٨٠

بذلك وفيه بعض تغيير عن الاخر الصادر بهذا

الشان بتاريخ ٢٩ مارت سنة ١٨٧٩

هذا ما اجرته الحكومة طبقاً لما اشارت اليه  
لجنة التفيش وقد زادت على ذلك انها دفعت

في شهري ديسمبر ويناير لارباب الدين غير  
المنظم نحو ١٠٠٠٠٠ جنيه واستخلصت بذلك

الرهون التي كانت سبباً لتوقف بيت روتشلد  
عن تأدية باقي سلفتهم وهي الان تخاير الدول

في الحصول على قوالم بأن تؤدى متأخرات  
الرواتب وخراج الاستانة من باقي السلفة المذكورة

حسبما اشارت اليه لجنة التفيش العليا

وقد وفدت دين السنديكاتو بما كان لديه من  
الاوراق بصفة رهن وعقدت مع شركة جرنفلد

نسوية تنازلت بقتضاها هذه الشركة عن نحو  
٥٢٠٠٠٠ جنيه من الاوراق المرهونة عندها

وقد شكلت لجاناً عديدة للتحري عن الاملاك  
الاميرة وتقدير قيمتها وانمت بعض هذه اللجان

اعمالها .

اما فيما يتعلق بالدين المنظم فقد اصدر  
المجناب الخديو كتاباً بتاريخ ٦ يناير مييناً فيه ما

هي اليهود التي تنوى الحكومة على التمهيد بها  
لاصحاب هذا الدين

واخيراً ان الهبة مصروفة الى تصفية الدين  
غير المنظم وكان سود الحكومة لو بدأت بوجه

السرعة في التصفية المذكورة غير ان الموانع حالت  
دون مرامها فان بيت روتشلد عارض في تأدية

رسوم الاملاك الموهوبة وزعم ان هذه الاملاك  
لا يجب ان يكون عليها رسم البتة وبناء على ذلك

تمنع من تأدية باقي السلفة وفي حكم اني كسبت  
الى وكيل بيت روتشلد بهذا الخصوص واظن

اشارت بالغاء الشخصية واعفاء المزارعين  
من الفردة والغاء بعض الضرائب الصغيرة فانت

الحكومة ذلك بامر صادر بتاريخ ٢١ ديسمبر  
سنة ١٨٧٩

اشارت بابدال نظام السخرة او العوبة  
وبدأت الحكومة من هذه السنة بوضع نظام

حسن لها

اشارت الى وجوب تنظيم برنامج سنوي  
فاصدرت الحكومة برنامجها وصدقت عليه بامر

صادر بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٨٨٠ وهي اول مرة  
صدر فيها برنامج مصر منتظماً

اشارت بايجاد وسائل تسهل الحكومة معاملاتها  
المالية فاجرت الحكومة ذلك بقوانين عقد بين

الحكومة والبنك العثماني من احكامها ان يفتح هذا  
البنك للحكومة حساباً جارياً يسهل لها معاملاتها

المالية فلا تطالب بالضرائب الا عند امكان  
الحصول عليها

اشارت باقامة لجنة تسمع تشكي المطالبين  
بالضرائب وتنصفهم فشكلت هذه اللجنة الى ان

يتم تنظيم الادارة القضائية

اشارت ان لا تحصل ضريبة الا بمقتضى  
نظام او قانون يُنشر في مطالعة رسمية وان

ينظر في رسوم الاطيان وقد شكلت لجنة لذلك  
وهذه اللجنة رفعت الى الحكومة لائحة تنظيم تتعلق

بتحديد اوقات تحصيل امول الاطيان واخيراً  
شُرع في جمع المطالعات الرسمية جميعها من سنة

١٨٧٦ فما بعدها والعناية مصروفة الى طبعها  
وستنفع هذه القاعدة في كل شهر

اشارت بتعديل ضريبة الدخان البلدي  
وقد اصدرت الحكومة بتاريخ ١٩ يناير امراً

الدين انفسهم فانه لو حكم على الحكومة بتأدية هذه المتأخرات لدعا ذلك الى هبوط اسعار وزقها وما لا خضار يا حضرة الوكلاء ان مصر تخنوي على كل ما تحتاج اليه الان لتكون في حال راضية وحكومتها سرعت فعلاً في ١٩٠١ ملاح والوفاق التام موجود بين المستنين والطار الذين عهد اليهم الجباب الخديوي بإدارة الاشغال ولكن جميع ذلك تمنعنا من جني ثمراته المادي المعروفة بالدولية ولا بد للبحاج الحكومة من احد امين اما ان تكون حرة غير مقيدة سن القوانين لتنظيم امورها وإما ان تنفق الدول معها لاجراء ذلك بالانفاق وإما حكومة مصر مستعدة لقول ابي الامريس فاذا ارتأت الدول وجوب تشكيل لجنة للتصفيه فهي مستعدة لان تسمي هاتيه اللجنة وتحولها الحقوق المذكورة في تقرير المفتشين بتاريخ ٢٠ نوفمبر الماضي الذي صادق عليه مجلس النظار ولكن اذا اقتضت الحال زيادة التقارير في هذا الشأن وطول المدة فليس يخاف على الدول ان هذا الحال لا تستطيع حكومة مصر ان تحملها مضرة بمصلحة البلاد محقة بحقوق الحكومة ومضرة بمصالح ارباب الدين انفسهم

ولو لم يعلم مجلس النظار باجراء التقارير في شأن تشكيل لجنة التصفيه لكان الى الان رفع الى الحجاب الخديوي لائحة التسوية وطلب تصديق الدول عليها لتنفيذ احكامها على من يقبلها من اصحاب الدين

تلك يا حضرة الوكلاء اسباب تأخير التسوية المالية ولا يمكن ان تكون حكومة مصر مسئولة عن شيء من ذلك فانها اجرت ما في وسعها لحل هذه المسألة . اهـ

ان حقوق الحكومة واضحة كالتمس في هذه المسألة فلا اشك اننا نصل الى حلها بدون ان نلجأ الى المجالس والشرائع

ولكن حتى بعد تأدية السلفة بقي ايضاً صعوبات لا يتوقف التخلص منها على الحكومة وحدها بل يحتاج ذلك الى تصديق ١٤ دولة وإذا است واحدة منهم ان نلبي الحكومة في حل المشكلة اوجب ذلك ان نقف الحكومة وننكد فائدة ١٢ في المائة

وإذا افترضنا ان الدول الاربع عشرة انقضت وتمت تأدية باقي السلفة فيبقى ايضاً بعض المشاكل ذلك ان لجنة التفتيش عرفت ان الحكومة لا تستطيع ان تؤدي عن الدين المنظم فائدة مقدارها ٧ في المائة وأنه لا بد لها من ان تجعل اصحاب الدين السائر يقبلون بعض التضحية ولكن من المستحيل ان يقبل جميع ارباب الدين السائر بالتضحية سواء كانت تخفيض حقوقهم او تأجيل استحقاقهم ودليل ذلك ان اصحاب سندات الدائقة على المالية والمرعنين لم يقبلوا بشيء البتة وقد فازوا واستولوا على ما لم ياتوا به الكمال فصار في مامل غيرهم من ارباب الدين ان يتألموا ما تألموا اذا حذوا حذوهم ومن المعلوم ان الحكومة المصرية ليست الحكومة الاولى في الحكومات التي نزلت مقادير فائدة ديونها فال امتثال ذلك كثيرة حتى في دول اوربا ولكن في اوربا لم نغم الدعاوي على الحكومة في المجالس بخلاف حكومة مصر التي يظن ارباب دينها المنظم ان لهم الحق في الزامها بتأدية متأخراتها البالغة نحو ١٧٠٠٠٠ جنيه ( متأخرات كونوات الموحد ) وإذا معنا النظر نرى ان هذا مضراً باصحاب

في الملاحظات التي يقدمها من مهم هذا الامر  
تنظم بالاستناد الى تقارير لجنة التفتيش العليا  
ودون تغيير شيء في شروط قرض الاملاك  
الموهونة لائحة قانون بمحدد علائق الحكومة  
والدائرتين السنة والخاصة مع ارباب الدين  
والشروط والصحة التي يفتضاها ثم تصفية الدين  
غير المنظم

البند الثاني تعين هذه اللجنة الواردات التي  
يمكن تخصيصها للديون المنظمة وغير المنظمة ولكن  
هذا بعد ان تراعى ضرورة اعطاء الحكومة حقها  
في المقادير التي لا بد منها لانتظام سير ادارتها  
ومصالحها العمومية وذلك بالاتفاق مع مجلس  
النظار والمتفتشين ولاجل هذا يعطى لما علم  
ببرنامج السنة التي تباشر فيها عملها وبرنامج السنين  
السالفة الذي تحتاج اليه لتقف على حقيقة  
احياجات الخزينة المصرية

البند الثالث على المتفتشين العموميين ان  
يقدموا للجنة ما تطلبه من المطالعات والايضاحات  
اللازمة لما لترشدها في تنعيم وظيفتها وعلى اللجنة  
ان ترفع اليها او الى نظارتها بواسطة المتفتشين  
ملاحظاتهما التي يجب عليهما ان تبلغها الى الحكومة  
البند الرابع يحق للجنة ان تراقب بالاتفاق  
مع المتفتشين العموميين تنفيذ ما تقرره ولاجل  
هذا يمكن اطالة مدتها بعد صدور امر النصفية  
الى اجل لا يتعدى ثلاثة اشهر وعند حلول  
هذا الاجل تكون اللجنة مخولة في اي حال كانت  
البند الخامس القانون الذي تنفذه اللجنة  
يجب ان يكون عليه تصديقنا وبعد نشره اليها  
وحيث يكون هذا القانون نافذا اجباريا ولا  
يستطاع الاستئناف عليه بالرغم مما في قانون

وفي ٢١ مارس سنة ٨٠ وقع المذوي على  
الامر الصادر بتشكيل لجنة التصفية وهذا تعريبه  
قال . بناء على ما في لائحة لجنة التفتيش  
العليا الصادرة بتاريخ ٨ افريل سنة ١٨٧٩  
ونظرا لما قضى به الديكريته الصادر بتاريخ  
٦ افريل سنة ٧٦ من تأجيل استحقاقات ديون  
الحكومة المصرية مع تخفيض فوائدها وصرح به  
من وجوب مباشرة عملية مالية تنظم بها الديون  
المصرية

ونظرا لما اعترفت به لجنة التفتيش العليا  
في لائحته الصادرة بتاريخ ٨ افريل سنة ١٨٧٩  
من عدم التمكن في الوقت الحاضر من تادية  
جميع استحقاقات الديون المنظمة على انواعها ومن  
تصفية الديون غير المنظمة عاجلا بكاملها  
ونظرا لما اعترفت به تلك اللجنة ايضا من  
رجوب جعل قانون التصفية العتية نافذا على  
جميع ارباب الدين وموعيا على هذه الصورة في  
الجالس المختلطة لكي يمكن توزيع الواردات بين  
مدائني الحكومة بطريقة عادلة

وبناء على تصريح المانيا واوستريا وفرنسا  
باتكتة وإيطاليا موافقين من الان على القانون  
الذي ستنظمه اللجنة التي ستشكل بمقتضى هذا  
الامر وتعهدهن بابلاغ هذا القانون الى الدول  
الاخر الموافقة على تشكيل المجالس المختلطة في  
مصر وتكليفهن بالمصادقة عليه  
واعتمادا على موافقة مجلس نظارتنا

نحكم

البند الاول تشكل اللجنة للتصفية وبعد ان  
تبحث هاته اللجنة في مجمل الحالة المالية وتنظر

بناء على انه :

بمقتضى دكرتو صادر بتاريخ ٢٠ مارس سنة ١٨٧٨ قد تشكلت لجنة خصوصية للتفتيش والبحث في حالة المالية المصرية وجمع المبادئ اللازمة لتسوية عمومية

وبمقتضى دكرتو جديد (مرفوق باشعارنا هذا) عزم الجانب الخديوي على تشكيل لجنة للتصنيف النهائية مؤلفة من اعضاء المائي ونساي وفرنسوين وانكليزيين وإيطالي

اتفقت حكومة المانيا وأستراليا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا على قبول الديكترتو المذكور وهي تتعهد بناء على ما تقدم ان تقبل تنفيذ اي قرار تصدره لجنة التصنيف المشكلة بمقتضى الديكترتو المذكور متعلقاً بتعهدات وديون الحكومة المصرية والدائرتين السلية والخاصة وذلك بصفة مقطوع بها وغير مهيبة للاستئناف عليه ونقل ايضاً ان تمعمل مجالس الريفورم تعترف بقرارات اللجنة المشكلة بمقتضى هذا الديكترتو كأنها قانون نافذ وذلك عقب ان تنشرها حكومة الجانب الخديوي رسمياً

وتتعهد ايضاً انها بالاشتراك بينها تعرض هذا الاشعار على الدول التي شاركت في انشاء المجالس المختلطة في مصر وتكلفتها قبوله والرضى به فالموقعون في ذيلو ( اسماء قناصل جنرالية المانيا وأستراليا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا ) يصرحون في هذا الاشعار اعتقاداً على ما لديهم من التفويض في ذلك ان حكوماتهم تتعهد متكافئة بانفاذ ما تقدم بيانه

وهم بناء على ذلك يوقعون باخنامهم الرسمية على هذا الاشعار وتكتب ( في خمس نسخ اصلية )

تشكيل الحاكم القضائية ونظامات المجالس المختلطة  
البند السادس تسمية هذه اللجنة تكون بمقتضى امر وتشكل من وكيلين لكل من الدولتين فرنسا وإنكلترة ووكيل واحد لكل من دول المانيا وأستراليا وإيطاليا والدول ان تعين وكلاءها اما المحكومة المصرية فتستيب عنها مندوباً فيها

البند السابع تعيين النفقات اللازمة لاعمال هاته اللجنة يكون بمعرفتنا وفقاً للائحة التي برفعها اليها بهذا الصدد رئيس اللجنة المذكورة  
البند الثامن كل من نظارنا مكلف بانفاذ ما يتعلق بنظارته من هذا الديكترتو . ٥١ .

وهذه صورة الامر الصادر في ٥ افريل سنة ١٨٨٠ منطويماً على اسماء اعضاء هذه اللجنة قال . بناء على امرنا الصادر بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٨٨٠ بتشكيل لجنة التصنيف

### نحكم

البند الاول اعضاء لجنة التصنيف هم :  
السير ريفرس ولسون ( رئيس ) والموسين بارانفيلي وبليك دي بوغاس . وكولفين ودي كير . ولارون ديرول . ودي تريسكي وينوب عن الحكومة المصرية في هذه اللجنة مندوبها حضرة بطرس بك غالي  
البند الثاني تؤخذ قرارات لجنة التصنيف بأكثرية الاراء . ٥١ .

وهذه صورة الاشعار الموقع عليه من قناصل جنرالية المانيا وأستراليا وفرنسا وإنكلترة وإيطاليا متعلقاً بهذه اللجنة

لقبول ما يصير تبليغه اليها من طرفهم لغاية يوم ٣٠ مايو وبعد مضي هذا الميعاد يكون لها الحق برفض ما يتقدم اليها من التبليغات

فلاجل شهر اعمال التصفية في اقرب وقت تطلب اللجنة من المدائين ان يقدموا لمخطوطاتهم بالكتابة وان كافة المدائين الذين لهم مصلحة واحدة ردينهم من نوع واحد يجنبون سوية بحسب الامكان ويقدمون لمخطوطات عمومية عن جميعهم اما من يريد ابداء مخطوطاته شفاهاً فعليهم ان يقدم لقلم كتاب اللجنة خطاباً مشتملاً على موضوع تلك المخطوطات بالاختصار كي ينظر فيه ويصير اخباره فيما بعد باليوم والساعة اللذين يمكن سماع اقواله فيها اذا اقتضى الحال

ورأت ان تبحث بادئ بدء في دخل الحكومة وخرجها قبل ان تنظر في اى عمل كان سوى ذلك فانقسمت فرقتين فرقة تنظر في موارد الدخل وهي مؤلفة من الاعضاء بارافلي ولبرون دبرول وترسكو وفرقة تبحث في مصادر المخرج وهي مؤلفة من الاعضاء دي بوجاس وكولفين وكريير وقد ظهر للفرقة الاولى ان رسوم الملح والدخان والتبناك غير مطابقة لما ورد في البرنامج وان الرسوم غير المقررة لا تخلو عن نقص طفيف في برنامج المشتبين وترآى للفرقة الثانية ان المبلغ الاحصائي المذكور في البرنامج وقدره ١٥٠ الف جنيه لا يكفي لسد ما يطرأ مستلزماً لنفقات غير مذكورة في البرنامج كقلم التدفيس الذي تشكل للتدفيس في المديرية وتعمدية هرر وزيلع وبعض الاشغال العمومية كفتح الشوارع وحفر الترع والتخفط من الطغيان النيل وغير ذلك

في مصر في ٢١ مارس سنة ١٨٨٠  
التواقيع سومار - شر - دي رك -  
ادوار مالت - دي مارتنس

وورد لتغراف من المحروسة بتاريخ ٥ افريل سنة ٨٠ يئى بان قد ذُلت الصعوبات الاخيرة في مسألة قرض الاملاك الموهوبة وامضت الحكومة في الرابع منه مع الموسو لوران وكيل بيت روتشلد تسوية لنقضي بتأدية الضرائب وتعين كتيبة الاستهلاك وقد تعهد بيت روتشلد بتأدية بقية السلفة الى صندوق الدين في مدة ٤٨ ساعة وفي يوم الجمعة الواقع في ٦ افريل سنة ٨٠ اذى بيت روتشلد في لوندرة بقية السلفة بكاملها فكان اداؤها بعد ستم من استحقاقها الي من افريل سنة ٧٩ الى افريل سنة ٨٠

وفي صبحه يوم الخميس الواقع في ١٥ افريل سنة ٨٠ و٦ جادى الاولى سنة ٩٧ وصل الى الاسكندرية المستر ريفرس ولسون رئيس لجنة التصفية ومعينه كاتب سره ثم توجه الى المحروسة في اليوم التالي

وفي ١٧ منه عقدت لجنة التصفية جلسة تمهيدية تحت رئاسة ولسون للنظر في شؤونها الداخلية

ثم اصدرت الاعلان الاتي الى مدائني الحكومة المصرية والدائره السنية والدائره الخاصة وهو .

ان لجنة التصفية التي تقررت بمقتضى ذكرتي مؤرخ في ٢١ مارس سنة ١٨٨٠ يجب عليها بمقتضى ذلك الذكرتي ان تسع لمخطوطات اولي الشأن فعلى هذا تعلن لمدائني الحكومة المصرية والدائره السنية والدائره الخاصة انهما مستعدة

فاجأت اللجنة بتاريخ ٢٥ الشهر انه اذا رأت الحكومة أن تصدر مثل هذا الامر مؤقتاً فمن رأي اللجنة ان الحكومة عليها تكون مسئولة عما عساه أن يطرأ في هذا الخصوص اما اللجنة فتقتصر على اخذ الاحتياطات الكاملة في شأن ما يتعلق بحقها المعطاة لها بتنفيذ الامر الصادر بتاريخ ٢١ مارس وفي ان تتم تسوية العلائق بين الحكومة وارباب دينها . ٥١ .

فصدر على اثر ذلك امرٌ خديوي مآله انه بناء على ما عرضة ناظر المالية بموافقة مجلس النظار وبالنظر الى المخبرات التي جرت بين المفتشين العموميين ولجنة التصفية أمر بان يؤدي كويون الدين الموحد ( استحقاق غرة مايو سنة ١٨٨٠ ) على تعديل مقدار الفائدة السنوية بأربعة في المائة عن رأس ماله المسمى وقد اعلن رياض باشا هذا الامر لوكلاء صندوق الدين فاجاب الوكلاء الموما بهم

بتاريخ ٢٩ ابريل سنة ٨٠ بما لمخصه بناء على ما نعلم من ان تحديد مقدار الفائدة للدين العمومي منوط بلجنة التصفية التي وحدها يحق لها ان تقرر مقدار الفائدة عن الكويون المستحق في غرة مايو وبناء على ان ما قرره الحكومة الان في هذا الشأن ليس الا مؤقتاً ونظراً لكون دخل صندوق الدين من الموارث المخصصة للدين الموحد لم تبلغ الى هذا اليوم ٢٢ افريل الا ١١٤٧٨٦٦ جنيتهاً فهي لا تكفي لتسديد الكويون الا اذا كانت الفائدة على حساب ٤ في المائة مضافاً اليها الاستهلاك بالسحب وقدره ٤٥٠٠٠ جنيه وبما ان المفتشين العموميين أكدوا في خطابها الصادر

وفي ٢٧ ابريل سنة ٨٠ نشرت لحة النصية الاعلان الآتي موجهة الى المدائني الحكومة المصرية والدائم السنية والدائم الخاصة . قالت :

لاجل وقاية الحكومة من اقامة دعاو عليها باسترجاع حق ما بعد فوات الوقت اي بعد توزيع القود المخصصة للتصفية تعلن اللجنة للمدائنين انه ربما يتنفي الحال لوضع شرط بلائحة التصفية يقضي بعد نشرها بمنع اقامة دعوى على الحكومة او على احدى الدائنين بشأن حقوق مكتسبة قبل يوم اول يناير سنة ١٨٨٠ وعلى ذلك تطلب اللجنة من المدائنين ان يجرؤا المتفتي لطلب حقوقهم واطهارها قبل فوات الوقت . ٥١ .

وقد جرت المخابرة بين المفتشين ولجنة التصفية فيما يجب تقريره من مقادير الفائدة عن الدين الموحد استحقاق اول مايو سنة ٨٠ وهذا ملخصها :

كتب المفتشان بتاريخ ٢٤ افريل الى لجنة التصفية انه لم يتيسر بعد للجنة ان تحكم فيما يجب تقريره من مقادير الفائدة وقد قرب استحقاق غرة مايو الاتي ولا يمكن للحكومة ان تؤدي فائدة هذا الاستحقاق ( من الموحد ) على حساب أكثر من ٤ في المائة فأرأت ان توجد لصندوق الدين ما يستند اليه في عدم اعطاء ما يشعر ببقية المقدار الذي لم يدفع من الفائدة ومن المعلوم ان المجالس المختلطة لا تقبل اعتبار ذلك حجة على الحكومة فالحكومة اذا مستعدة لاصدار ديكريتهو يحدد مقدار الفائدة الى ٤ في المائة وترجو اللجنة ان تخبرها عما اذا كان تم مانع لنشر هذا الامر

( اي انتقال الدخل ) على القروض القريبة  
الآجال ( ٢٣٠٨٥٩٧ ) جنباً وعلى اسم خليج  
السويس ( ١٩٢٨٥٨ جنباً ) والدائع الخاصة  
( ٣٤٠٠٠ جنبه ) وترعة الاسماعيليه ( ١٤٠٠٠  
جنبه )

قال وللدين السائر ٣٢٤٥٩٨ جنباً  
وللتفقات السنوية ٤١٧٣٠٣ جنباً وحيلة ذلك  
٧٩١١٦٣٢ جنباً فيبقى من الدخل ٦٥٠٠٠٠  
جنبه يؤخذ منها للقالمة ٣٤٠٠٠ جنبه ولاستهلاك  
الموحد على حساب نصف في المائة ١٦٠٠٠٠  
جنبه فيبقى ٣٥٠٠٠٠ جنبه تكوّن في المبلغ  
الاحتياطي

اما الدين السائر فحيلة مبالغه ٧١٤٦٤٧٦  
جنباً يوجد لقاءها مبلغ ٢١٢٨٦١٧ جنبه بقية  
سلفة روشلد و ٣٠٠٠٠ جنبه فائدة هذا المبلغ  
والخصل الزائد في الخزينة وغير مخصوص للدين  
من الديون العمومية ١٦٤٣٥٦ جنباً ودخل  
المقابلة في حال الغائما ٢٠٧٦٣ جنباً والناتج عن  
الموحد ١٠٠٠٠ جنبه وثمن اراضي الحكومة التي  
لا ترال حرة ٦٣٠٧٠٦ جنبهات وقية اوراق  
البون الموجودة عند الحكومة ٣٣٥٣٣ حيلة  
ذلك ٣١١٧٩٧٥ جنباً فيبقى من الديون  
السائرة مبلغ ٤٠٣٨٥٠١ جنبه وهو نحو النصف  
يعطى به اوراق جديدة على الدين المتار وهكذا  
يتم تنظيم الدين السائر

وقد بحث حليم باشا بمهررات الى لجنة  
التصفية بتاريخ ١٠ مايو سنة ٨٠ مفتحة بنص  
شروط سنة ١٨٧٠ التي بها تنازل عن جميع ما  
آل اليه من المقارات بطريق الوراثة لاسماعيل  
باشا الخديو السابق بشرط ان يدفع له في كل

تاريخ ٣٤ افريل الى لجنة التصفية انه يستحيل  
على الحكومة ان تؤدي زيادة على ذلك المندار  
اقتضى ان تفقد الدائير اللازمة لتأدية كوبون  
غرة مايو على حساب ٤ في المائة معلبين للعموم  
انه لا يعطى لاحد علم ( شريتيكان ) بيات  
المبالغ التي دفعت وان نستفي لنفسنا بصفة كوننا  
وكلاء صندوق الدين العمومي اعتماد القرار  
الذي تستدره لجنة التصفية في هذا الشأن. اهـ  
وهذه هي المسائل التي عرضها المتشأن على  
لجنة التصفية للنظر فيها

مسالة الدين المتار

الموحد . .

العميمات . .

متأخرات كوبونات الموحد

. الفروض القريبة الآجال

بيان اجمال للدين غير المنظم يتضمن قيمة  
الاملاك التي تخص الحكومة ويبيها غير ممنوع  
وقية البنوات التي تخص الحكومة عند استخلاصها  
الرهون بعد دفع المبالغ المطلوبة ويتضمن قيمة  
الثنايد التي تلحق الديون غير المحكوم بها  
بمخلاصات من الجاهل وقية الدين السائر والدين  
الحالي ومربيات البرنس حليم باشا وغيرها  
ثم لائحة تتضمن مسائل عديدة ودبوتاً متنوعة  
كدين كورك وجرنفلك وبابون وغيرهم

وقد اخذت هذه اللجنة في النظر والبحث  
في تقدير املاك الحكومة الحرة ( اي غير المرهونة )  
بعد ان فرغت من النظر في البرنامج الآتي بيانه  
نقرر دخل البلاد المصرية ٨٥٦١٦٣٢  
جنباً مصرياً ينزل منها ٨٦٢٥٩٩ جنباً قيمة  
كوبونات المتار ثم كوبونات الموحد بعد اشمالو



الحكومة العقارات التي خرجت من يدها وكذا قيمة الوراثة المتضمنة فيها ونخص فقط من ديونها المبالغ التي دفعتها على يوناني مع ان ما يتبقى لي يكون «صنف عين» الا ان الواجب ان يكفل عليه بالكفالات التي تعطى لارباب الدين السائر ففتح الشروط بخفف زيادة الطلقات على الخزينة المصرية وبصرف النظر عن هذا الاعتراض اقول اذا رأت الحكومة المصرية انني رجحت بالتنازل عن حقوق الحاضرة والمستقبل في مقابلة تعينها لي مرتب ستين الف جنيه انكليزي مدة اربعين سنة فعليها بفتح ونسخ هذه الشروط ويعود الطرفان الى المقام الذي كانا فيه قبل عقدها بينها وهذا لا يمكن اجرائه فقط بل يسهل اجرائه كما بينت ولكن اذا اقرت الحكومة المصرية انني مغبون بهذه الشروط فعليها ان تقتصر على حفظ التوائد وعليها ان تعدل عن تنقيص المبلغ الزهيد الذي خصصته لي في مقابلة عقاراتي التي آتت الي بطريق الوراثة واري من الضروري تقيماً لصدق دعواي وبياناً لها البيان الشافي ان اذكر الامر الذي حمل لجنة التحقيق على ما ذهبت اليه في سنة ١٨٧٨ فاقول ان لجنة التحقيق رأت انه اذا كانت العقارات التي تنازل عنها البرنس حلیم افادت الخديو فقط ولم تند الحكومة فلا يجوز ان تفعل الخزينة المصرية جزءاً من الاحمال الناتجة من شروط ١١ يوليو سنة ١٨٧٠ فمن ذلك اقول انه لو كان الامر كذلك لما وقعت على الشروط المنشومة سنة ١٨٧٠ اريد بذلك لو كان اسماعيل باشا وحده هو المديون لي لما عقدت هذه الشروط ومن الظلم ان اتكبد الخسائر بسبب

سنة ٦٠ الف جنيه مستمراً على ذلك مدة ٤٠ عاماً وبين ان الخديو السابق اكرمه على قبول هذه الشروط فانه لم يسح له بالاقامة في مصر بل حرمة من التمتع بامالكو والاستمتاع بها فالتزم بقبول الشروط التي اقترحها الخديو ولولا ذلك لترك عائلته محاجة الى التوف قال وقد حافظت بامانة على العمل بالشروط الا ان الحكومة المصرية لم تراعى جانب هذه المحافظة بل اوقفت دفع المقرر لي سنوياً بعد ان دفعت ١١ قسطاً في مدة خمس سنوات ونصف سنة ثم ذكر ما اشارت به لجنة التحقيق الاوربية عام ١٨٧٨ من تخفيض الراتب السنوي وجعله عشرة الاف جنيه وقال انها اعتبرته بضعة هبة مع معرفتها ان هذا المرتب ان هو الا ثمن عقاراتي قال واذا غدر او ظلم احد الفريقين بفتح الشروط المتعقبة بينها فللغدر حق بعدم قبول ذلك او بالغاء الشروط بتمامها وبعد ان اقام الحجة على ان قيمة عقاراته تزيد عن المرتبات السنوية زيادة جسيمة قال

لا عبرة بما يعترض به البعض من ان جميع عقاراتي التي آتت الي بطريق الوراثة ليست الى الان في يد الحكومة ولا يتيسر لها اعادتها اليي بالثاني وانما صرفت محصول العقارات الاخرى التي اخذت مي في سنة ١٨٧٠ وبددت ربعها فهذا الاعتراض ليس ذا ثمن فانه اذا لم يصح لي بالغاء الشروط بسبب عدم قيام الفريق الاخر بها كان ذلك منافيًا للشرع والاداب واقول انه لا يوجد مانع ولا عائق يمنع الغاء الشروط فمن الجهة الواحدة ارد للحكومة المصرية جميع البنات غير المستحقة وفي مقابلة ذلك تعيد اليي

ان وكيل البرنس ذهب الى ان وجود رفيقو ضروري للدود عن مصالح موكلو فلم توافق اللجنة على هذا الرأي واحالت هذه القضية على قناصل الدول الجنرالية فارسلوا في الحال الرجل المتني الى الدولة وانفرد الوكيل في بث القضية ورفع الدعوى . وقالت جرائد لوندرة ان اللجنة قد رفضت دعاوي حليم باشا وأيدت امر الخديوي الصادر في ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٧٩ في شأن هذه القضية وخصصت بهذا التأيد البند الاول منه الناطق بتعيين ١٥ الف جنيه مرتباً سنوياً للبرنس حليم

وفي ٢٢ يونيو سنة ٨٠ صدر امرٌ خديوي بتعيين المستر كولتين مقيماً عموميّاً بدلاً من المستر بارنج الذي دعي الى لوندرة ليُقلد منصب وزارة مالية الهند وتضمن ذلك الامر بيان بقائه في لجنة التصفية

وفي الخميس الواقع في ١٥ لوليوس سنة ٨٠ و ٧ شعبان سنة ٩٧ وقد على الاسكندرية جميع النظار واعضاء لجنة التصفية والمتنشون وغيرهم من ذوي المناصب الرفيعة والامراء والوجهاء وعدد كثير من اعيان البنادر ووجوهها للاحتفال بالعيد الوطني الذي اكملت مدداته بسرائر رأس الذين انهاجوا ببحار اعمال لجنة التصفية وفي ليلة السبت الواقع في ٩ شعبان سنة ٩٧ و ١٧ لوليوس سنة ٨٠ انتظم الموكب وابتدأ بومود ثلاث اورط من العساكر يتقدم كلاً منها شزيمة من رجال الموسيقى وكان الجند حاملين المصابيح معلاًة فوق رؤوس العصي وبعد أن سلم المختفلون على الخديوي ووزرائه نزلوا يطوفون الثغر اظهارة المسرعة وبعد ان نزل الموكب العسكري سار

اهمال الخزانة المصرية تحصيل الإيرادات التي تنازلت عنها للقيام بما تعهدت به وزيادة على ذلك انتخب لما عتدبت هذه الشروط كان الخديوي هو الحكومة وكانت عقاراته مختلطة بعقارات الحكومة بحيث لم يحسر احد ويقول ( بصرف النظر عن بونات الخزانة التي في يدي ) اني لم ابرم الشروط مع الحكومة لاني ابرمتها مع الخديوي بل ان بند ( ٥ ) من الشروط مصرح فيه تصريحاً لا يقبل الشك في هذه القضية فانه ذكر فيه ان اسمعيل باشا لم يعقد هذه الشروط باسمه بل بالنظر الى انه الخديوي اورئيس الحكومة ثم ختم جواباً بانه مستعد لتفويض مطلوباته السنوية وانه اقام ادمون كارونائاً عنه امام اللجنة ٨١

وقد اشتغلت لجنة التصفية ( فيما روى مكاتب التيس اذ ذاك ) بالنظر في مسألة حليم باشا . قال وهي من المشاكل الصعبة فان البرنس حليم الذي هو عم الخديوي السابق وابن المرحوم محمد علي باشا طلب من اللجنة ان تسع له بالحضور ليعرض قضيةه عليها لشكها من الحكومة المصرية التي نقصت مرتبة السنوي وجعلته ١٥ الف جنيه في السنة فعارضت الحكومة المصرية في حضوره الى مصر لاسباب ظاهرة وبعد ان امتعت اللجنة نظرها في قضيةه وتأملت فحواها جزوت بانه يمكن لوكيل ذي المام تام بكلياتها وجزئياتها ان يذب عن مصالح حليم باشا ويؤيدها من غير ان يحضر بالذات فبناه على ذلك امثال وعدل عن دعواه الاولى وارسل وكيلاً عنه ولكن الوكيل قدم مصحوباً بأحد وجهاء الوطنيين الذين نفعهم الحكومة من مصر لاشتهاره بالتوريات المتعلقة بحليم باشا فامرت الحكومة بابعاده غير

فقد أمكننا ان نقل بطريقه محسوسة جانباً من  
الحسائر التي كال يمشى من انها تفرض على  
المداينين وان تقدم تأمينات أكيدة لتأدية الديون  
بكيفية منتظمة وان نتخذ تدابير قوية لاستهلاك  
تلك الديون ونعد انفسنا من السعداء حيث  
اشتركنا في هذا الامر الذي يكون له موقع عظيم  
في تاريخ مصر وحيث ان حضرتكم الخديوية  
ومستشاريها يجولون على حب الوطن واحترام  
التعهدات والمبادئ وتنوون بفجارب الماضي  
فلنا ثقة ثابتة بان تقبل مالية مصر واعشارها في  
حالة تحفظ لدولتكم الخديوية امتنان اهلالي القطر  
المصري ومحة الملل الاجنبية وبيلها اليكم  
فاجابه الخديو على ذلك بالمقال الاتي

انه باستلامي من جنابكم لائحة القانون  
الذي حضرتم لتقديمه لي اريد قبل كل شيء ان  
اشكر اللجنة ما اجرت من الاعناء والدقة في  
شأن هذا الامر المهم ومن الذين ان المأمورية  
التي احييت على هذه اللجنة كانت مشتبكة  
باطراف الصعوبات لما ان الغرض منها تسوية  
منافع مختلطة ومتعددة مع التوفيق بينها فبالنظر  
الى تلك الصعوبات والى شأن تلك المنافع  
قبلت حكومتي ان تساعدكم وثقة بان حضرانكم  
تبدلون حكم في سبيل المجداد طريقة أكيدة لوصولنا  
جميعاً الى الغرض المقصود وذلك اتباعاً لافكار  
حكوماتكم الصائبة على الدولم واني متيقن اننا  
سندرك هذا الغرض بواسطة اعمالكم التي اتمتموها  
الآن بدون مراعاة خواطر وصدقنا عليها بتمامها  
فالذي يجب علينا من الان فصاعداً هو انجاز  
تلك الاعمال وتأكيد ثمراتها وبتائجها الخيرية  
ونؤكد لحضراتكم اننا نقوم بهذا الواجب بالاستقامة

الموكب الاهلي مقدمة تلامذة مدرسة الجمعية  
الاسلامية وبايدهم مصابيح الشموع ووراءهم اعضاء  
الجمعية فلما مثلوا بين يدي الخديو ابتدأوا  
بالسلام الرسمي تليحنا ثم اندفعت التلامذة تنلق  
عبارات تعرب عن الشكر وفائق السرور  
وتوات بعدهم الجماهير الغفيرة تحمل المصابيح  
والمشاعل ثم ابتدأت الاعراب النارية في البحر  
واسمرت الى آخر الساعة السابعة (على الاصطلاح  
العربي) وكان في الجملة منظراً بهجياً يأخذ  
بالعقول ويلعب بالابصار

وقد حصل مثل ذلك الاحتفال في كثير  
من المدن المصرية وأطلق عليه اسم « عيد  
١٧ لولين »

ولما قدمت لجنة التصفية للخديو لائحة قانونها  
تلا الموسوي ريفرس وسون المقالة الاتية ترجمتها  
نرجو من مقامكم السامي ان تسحبوا لي بان  
اقدم لايدي دولتكم الخديوية لائحة القانون  
الذي كلننا بتجضيره طبقاً للدكر بتو المؤرخ في  
٢١ مارس الماضي وان ايدي باسم لجنة التصفية  
ما تمناه من ان تسوية حالة مالية مصر تحقق  
الغرض الذي شرعتم فيه بالاتفاق مع الدول  
الفخيمة عند تشكيل هذه اللجنة وقد كانت  
مأموريتنا مشوبة بالصعوبة الا اننا قد اهلنا  
فيها الرغبة الصادقة في التوفيق بين المنافع  
المتعددة المتكونة منها بدون مراعاة الخواطر  
مطلقاً هذا ولم ننس ان ثروة مصر هي اقوى  
تأمين لمداينيتها ولذا لم نتوقف مطلقاً ان نجعل  
ايرادات الحكومة متكفلة بالمبالغ الضرورية  
اللازمة لسير مصالحها الادارية بقدر المبالغ التي  
رأت فيها حكومة دولتكم الكفاية ومع ذلك

والكفاية اللازمة لتسديد الفوائد والاستهلاك المذكورين تؤخذ قبل كل شيء من اصل الإيرادات المخصصة للدين الموحد اما اذا ظهرت زيادة في الإيرادات المخصصة للدين الممتاز فالزيادة المذكورة تستعمل في استهلاك الدين الموحد

البند الثالث المصاريف العادية اللازمة لحفظ وصيانة وتشغيل السكك الحديدية ومينا اسكندرية والربوطة في الميزانية والمصرّح بها بتفويض قرارات خصوصية تصرف دون غيرها من إيرادات المصلحين المذكورين

ومصاريف النقل التي تستحق على الحكومة ولم تدفع نقداً في حالة النقل يجب تسديدها في اخر كل شهر لمصلحة السكة الحديدية

البند الرابع المصاريف التي فوق العادة مثل ثمن اراضي او عقارات او انشاء خطوط جديدة ومشتري الادوات اللازمة لتشغيل الخطوط المذكورة او مشتري سكك حديدية سبق اعطاء رخصة بها او وضع خط ثانٍ او انشاء ابنية جديدة مثل ارضية او جسر او نحو ذلك تدفع من الإيرادات العمومية التي للحكومة وصرف المصاريف المذكورة يكون بناء على طلب يتقدم من مديري السكة الحديدية والجباية بتصدق عليه من مجلس النظار فاذا حصل اختلاف بين الحكومة وبين مصلحة السكة الحديدية والتلغراف والجباية في امر معرفة ما اذا كان المبلغ المطلوب صرفه هو من المصاريف العادية او غير العادية جاز للحكومة حينئذ بناء على موافقة رأي صندوق الدين ان تصرح للمصلحة المذكورة بان تدفع تلك المصاريف من ايراداتها

والصدقة كما فتم بما وجب عليكم فان مسلكنا هو الميل الى حب الوطن ومراعاة التعهدات والمواثيق على الاستمرار فكونوا واثقين بذلك ومعتدين ان هذه الخدمة العالية التي اديتموها لقطرنا سيكون لها ذكرٌ حسن عندنا كالذكر الذي سيبقى لامتنانا الخفي من حكوماتكم التي اظهرت في هذه الحالة مبلها الاكيد اليان كما اظهرت في جميع الاحوال الصعبة التي كابدها من وقت جلوسنا على سرير الحكومة الى الان . ٥١ . وهذا نص القانون .

### قانون

لجنة التصفية الدولية المصرية

### نحن خديو مصر

صار الاطلاع على الامرين الصادرين ما اخدها بتاريخ ٢١ مارس والثاني بتاريخ ١٥ ابريل سنة ١٨٨٠ وبناء عليها عرض لنا من كوميسارية دول المانيا والنمسا مع المجر وفرنسا وبريطانيا العظمى وايطاليا المعيتين بامرا وبعد اخذ رأي مجلس نظار حكومتنا

### أمرنا وأمرهما هو آتـ

### الباب الاول

### في الدين المنتظم

البند الاول تسديدات الدين المنتظم تكون في المستقبل بالشروط الاتية بعد في الدين الممتاز

البند الثاني صافي إيرادات السكك الحديدية والتلغرافات ومينا الاسكندرية يكون مخصصاً لتسديد فوائد واستهلاك الدين الممتاز دون غيره

## القانون

وعلى ماطر مالينا أن يصدر من تلقاء نفسه  
سندات قطعية بدلاً من السندات المؤقتة التي  
لم يحصل تنفيذها في هذا الميعاد ويضعها أمانة في  
صندوق الدين على ذمة مستحقها  
البند الثامن السنوية اللازمة لتسديدات  
الدين الممتاز من فائدة وإستهلاك مبلغ قدره  
١١٥٧٦٨ جنيهًا مصرياً عبارة عن ١١٨٧٤٤  
ليرة استرلينية

## في الدين الموحد

البند التاسع الإيرادات الآتية تبقى مخصصة  
لتسديدات الدين الموحد وهي  
أولاً إيرادات الكارك والعوائد المجاري  
تحصيلها بمعرفة حكومتنا على الدخان الداخل في  
الفطر بعد أن يخصم من تلك الإيرادات والعوائد  
قيمة مصاريف الإدارة  
ثانياً إيرادات مديريات الغربية والمنوفية  
والبحيرة وأسيوط من بعد أن يخصم منها ٧ في  
المائة على قيمة المحصل في نظير مصاريف  
التحصيل والإدارة

ويدخل في إيرادات المديريات المذكورة  
جميع الأموال والرسوم بكل أنواعها المقررة  
الآن والتي يصير إيجادها في المستقبل ما عدا  
إيراد الملح والدخان البلدي  
أما ما بقي من المصالح التي كانت إيراداتها  
مخصصة أيضاً للدين الموحد بمقتضى الدكرتين  
الصادر في ٧ مايو سنة ٧٦ فتكون خارجة من  
التخصيص للدين

البند العاشر الفائدة السنوية التي تُعطى  
لسندات الدين الموحد تكون مقررة باعتبار ٤

البند الخامس فائدة سندات الدين الممتاز  
تبقى مقررة باعتبار ٥ في المائة على القيمة الاسمية  
ويسفر دفع الفائدة المذكورة على قسطين أحدها  
في ١٥ أبريل والثاني في ١٥ أكتوبر  
وإستهلاك السندات المذكورة يكون بموافق  
المائة مائة في مدة خمس وستين سنة اعتباراً  
من ١٥ أكتوبر سنة ١٨٧٦ ويحصل بطريق  
الفرقة مرة في كل ستة شهور

وتعمل الفرقة بمعرفة مديري الصندوق في  
شهر يناير وشهر يوليو في جلسة علنية  
وتسديد السندات التي تخرج بالفرقة يكون  
من تاريخ استحقاق الكوكون الثاني للفرقة  
البند السادس ناظر المالية مأذون بأن  
يصدر مبلغ ٥٦٠٠٢٠٠ جنيه مصري قيمة قسمة  
عبارة عن ٥٧٤٢٨٠ ليرة استرلية سندات  
من سندات الدين الممتاز تستعمل في ما هو  
مبين في المادة ٦٨ وما بعده ويكون إصدار  
السندات المذكورة أولاً فالأول بحسب اللزوم  
وتحسب عليها الفائدة من ١٥ أبريل سنة ١٨٨٠  
وتكون مساوية للسندات الأصلية من حيث  
شروط الفائدة والاستهلاك بدون أدنى فرق  
وتدخل السندات الجديدة المذكورة في أول  
فرقة تحصل للاستهلاك عقيب صدورها

البند السابع بحرر نصينة الديون المتعصي  
دفعها بسندات يتسلم لأرباب الديون المذكورة  
في مدة ستة شهور من نشر تاريخ هذا القانون  
سندات مؤقتة لحايلها والديون التي يصير تسويتها  
بعد أن تعطى بها سندات قطعية من أول وهلة  
والسندات المؤقتة المذكورة يجب استبدالها  
بسندات قطعية في مدة ستة من تاريخ نشر هذا

شامل لعملية التسطين معاً  
البند ٤ استهلاك الدين الموحد يكون  
بطريق المشتري بالسعر الجاري  
يتعين للاستهلاك المذكور ما هوأت  
اولاً زيادات الايرادات المخصصة  
لتسديدات الدين العمومي بعد دفع الكوبيون  
سنوياً وتسديد المبالغ التي تكون قد دفعها  
الحكومة على مقتضى البند السابق

ثانياً جميع المبالغ المبينة في نود ٢ و ١٥  
و ٢٢ و ٢٩ و ٩٥ من هذا القانون

البند ١٥ الجزء الذي يمكن دفعه سنوياً  
لصندوق الدين بمقتضى نص البند الاتي من  
اصل الريادات التي تظهر في الايرادات علاوة  
على المروط لها في الميزانية بصير استعماله ايضاً  
في شراء سندات من سندات الدين الموحد  
وهذا مع عدم الاخلال باستعمالها عند اللزوم  
فيما هو مبين بالمادة ٧٠

وتبقى المبالغ الناتجة من الجزء المذكور امانة  
في صندوق الدين الى ان يتيسر لمديره بواسطة  
الايضاحات التي تقدم لم من نظارة المالية  
التحقق عن عدم لزومها لتسوية الدين السامر  
(واستهلاك الدين الموحد بطريق القرعة يكون  
ملغى)

البند ١٦ يعتبر زيادة في ايرادات المديرية  
والمصالح الغير مخصصة لتسديد الدين كمرابط  
في الميزانية وتحصل في المديرية والمصالح  
المذكورة علاوة على مبلغ ٤٨٩٧٨٨٨ جنيهاً  
مصرياً الذي نقرر لمصاريف الحكومة بما فيه  
وبركو الاستانة وتسديد الديون الاخرى الملتزمة  
الحكومة بتأديتها بمقتضى نص هذا القانون من

في المائة على قيمتها الاسمية ابتداء من تاريخ اول  
مايو سنة ١٨٨٠

وتدفع الفائدة المذكورة على قسطين احدها  
في اول مايو والثاني في اول نوفمبر

البند ١١ تسديد الفائدة باعتبار ٤ في المائة  
يكون مضموناً بالايرادات التي تخصصت في البند  
التاسع وان لم تكف فبالايرادات العمومية التي  
للحكومة

البند ١٢ الايرادات المخصصة للدين  
الموحد التي تحصل من ابتداء ٢٦ ابريل لغاية  
يوم ٢٥ اكتوبر بما فيه هذا اليوم تكون لسداد  
قسط اول نوفمبر وما يحصل من الايرادات  
المذكورة من تاريخ ٢٦ اكتوبر لغاية يوم ٢٥  
ابريل يكون لسداد قسط اول مايو

اذا كان في تاريخ ٢٥ ابريل او في تاريخ  
٢٥ اكتوبر ما تحصل من الايرادات المذكورة  
غير كاف لتسديد الكوبيون بواقع ٤ في المائة  
سنوياً فنأظر المالية يدفع حالاً المبلغ اللازم  
للتكلة بناء على طلب مديري صندوق الدين  
البند ١٣ مع ما ذكر اذا زادت متحصلات

السنة شهور الاولى عن قيمة القسط المتقضى دفعة  
فالزيادة مخصص لتكلة كوبيون شهر نوفمبر قبل  
ان يطلب دفع شيء من طرف الحكومة ثم ان  
المبالغ التي تدفع من طرف ناظر المالية لتكلة  
كوبيون اول مايو يجري تسديدها له من  
الريادات التي تظهر في متحصلات السنة شهور  
الاخيرة ان ظهرت

ولهذا فلاجل معرفة ما اذا كان هناك  
اقتضاء لدفع شيء من طرف الحكومة لتكلة مبلغ  
الفائدة ليعمل في ٢٦ اكتوبر من كل سنة حساب

محتسبة عليها من اول مايو سنة ١٨٨٠ وتكون مساوية للسندات القديمة من حيثية شروط الفائة والاستهلاك المقررة اعلاؤه بدون ادنى فرق في احكام مشتركة بين الدين الممتاز والدين الموحد

النبد ٣٠ الكوبونات والسندات تدفع بالعملة الذهبية في القطر المصري وماريز ولودرة بدون حمز ثنيء منها والدفعيات التي تحصل في باريس تكون سعر الليرة الاسترلينية خمسة وعشرين فربكاً بدون تغيير

النبد ٣١ لا يجوز وضع ادنى رسوم او عوائد لصالح الحكومة على سندات الدين الممتاز والدين الموحد  
النبد ٣٢ سقوط حق المطالبة بعد مضي خمس سنوات وبعد مضي خمس عشرة سنة حسب المقرر في سدي ٢٢٥ و ٢٢٢ من القانون المدني يسري مفعوله من جهة الخمس سنوات على فوائده سندات الدين الموحد والدين الممتاز ومن جهة الخمس عشرة سنة على نفس السندات المذكورة المعينة للاستهلاك بطريق القرعة

واحساب المدة التي يسقط حق المطالبة بعدمضيها يكون بحسب السنة الشمسية الافرنجية وقيمة الفوائد والسندات التي يسقط حق المطالبة فيها تخصص لاستهلاك الدين الموحد  
النبد ٣٣ الايرادات التي تخصصت بمقتضى هذا القانون يعتبر تخصيصها للدين من ابتداء اول يناير سنة ١٨٨٠

وعلى صندوق الدين ان يدفع لحساب التصفية مبلغ ٥٠٠٠ جنيه مصري ويدفع هذا المبلغ لا يبقى بين صندوق الدين والتصفية ادنى حساب من جهة التسوية الجديدة التي حصلت

اصل ابرادانها العمومية وهذه الديون هي فوائد اسمهم قنال السويس المطلوبة للحكومة الانكليزية وستوية الدائع الخاصة وستوية المقابلة وزيادة الايرادات المذكورة تبقى حقاً للحكومة تنصرف فيها ما دامت لم ترد على مبلغ الريادة التي تظهر في ابرادات المصالح والمديريات المخصصة للدين اذا كانت زيادة الايرادات المخصصة للدين لا تصل لنصف في المائة من قيمة مجموع الدين الموحد اعني مبلغ ٣٨٣٠٠٠ جنيه مصري فما يلزم لتكملة نصف في المائة يصير دفعة لصندوق الدين من فائض الزادات في الايرادات غير المخصصة للدين فاذا لم يكن هناك احتياج لدفع ثنيء على سبل التكملة فكمال الزادات في الايرادات الغير مخصصة للدين تبقى لمصاريف الحكومة

النبد ١٧ لا يحصل الاستهلاك الذي كان واجباً اجرائه بطريق المشتري في استحقاقات اول نوفمبر سنة ١٨٧٨ واول مايو واول نوفمبر سنة ١٨٧٩ واول مايو سنة ١٨٨٠ ولا دفع الباقي من الفوائد الذي لم يدفع في الثلاثة اقساط الاخيرة  
النبد ١٨ جميع السندات او السندات التي كان يجب استبدالها بسندات من الدين الموحد بمقتضى الاوامر الصادرة في ٧ مايو و ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ يلزم تقديمها للاستبدال قبل اول ابريل سنة ١٨٨١ ولا سقط الحق فيها

النبد ١٩ ناظر المالية مأدون بان يصدر سندات جديدة من سندات الدين الموحد بمبلغ غايته ١٩٠٩٣٨٠ جنيناً مصرياً عبارة عن ١٩٥٨٣٤٠ ليرة استرلينية قيمة اسمية لاستعمالها فيما هو مبيى بالمادة السادسة والعشرين  
السندات الجديدة المذكورة تكون الفوائد

البند ٢٨ يحصل الاستبدال بدون تكليف حاملي السندات بمصاريف وقد تم تحديد ميعاد غايته ٢١ ديسمبر سنة ١٨٨٠ لتقديم السندات القديمة المقضي استبدالها وبعد مضي هذا الميعاد تستبدل الحكومة من تلقاء نفسها السندات التي لم تنقدم من اربابها والسندات الجديدة التي تُعطى بدلاً عن القديمة تحتفظ امانة في صندوق الدين على ذمة من له الحق فيها والسندات القديمة يصير اصلها وتسليمها لناظر المالية

وعلى ناظر المالية انعاذ جميع الطرق اللازمة لاجراء عملية الاستبدال ولدفع متأخرات كوبيات واستهلاك الثلث سلف

البند ٢٩ سقوط حق المطالبة بعد مضي خمس سنوات وبعد مضي خمس عشرة سنة المنوع عنه في القرنين الاولين من بند ٢٢ يسري مفعوله على كوبيات وسندات سلف سنة ١٨٦٤ و٦٥ و٦٧ وقيمة الكوبيات التي استخفت والسندات التي خرجت في الفرع من وقت مبداء هذه السلف وسقوط حق المطالبة بها تستعمل في استهلاك الدين الموحد في وظائف مأموري صندوق الدين

السند ٣٠ صندوق الدين الذي صار ايجاده بالامر الصادر في تاريخ ٢ مايو سنة ١٨٧٦ يستلم النفود المخصصة لتسديد فوائد واستهلاك الدين المتنازل والدين الموحد ويستعمل هذه النفود بالتطبيق لاحكام هذا القانون

البند ٣١ المأمورون والكتار المناطون بالتخصيلات في المديرية والمصالح المخصصة ابراساتها للدين المتنازل والدين الموحد مكلفون بتوريد هذه الايرادات مباشرة لصندوق الدين ولا تدل ذمتهم الا بالمخالصات، تعطى من قومسيون

الان في التخصيصات  
السند ٣٤ جميع احكام الامر الصادر بتاريخ ٢٥ مايو و١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ فيما يتعلق بتسديدات سندات الدين المتنازل والدين الموحد ولم تكن مخالفة لنصوص هذا القانون تبقى مرعية الاجراء

في السلف القصيرة المواعيد  
البند ٣٥ قد صار الغاء تسديدات سلف سنة ١٨٦٤ وسنة ١٨٦٥ وسنة ١٨٧٦ ولا يصير اجراء استهلاك سندات سلفة سنة ١٨٦٤ الذي كان يجب حصوله في اول ابريل سنة ١٨٨٠ ولا دفع قسطين السنة اشهر من السلطين الاخيرتين اللتين استخفي دفعهما في ٢٢ مايو و٧ يوليو من سنة ١٨٨٠

السند ٣٦ يصير استبدال سندات السلف الثلاث المذكورة باعتبار ثمانين في المائة من قيمتها الاسمية يستلزم من سندات الدين الموحد باعتبار ستين في المائة تحسب عليها الفوائد من اول مايو سنة ١٨٨٠

السند ٣٧ ارباب سندات السلف القصيرة المواعيد يستولون نقداً عند الاستبدال على ما هو آت

اولاً فوائد السندات القديمة المستحقة عن سلفة سنة ١٨٦٤ من اول ابريل سنة ١٨٨٠ عن سلفة سنة ١٨٦٥ من ٧ يناير سنة ١٨٨٠ وعن سلفة سنة ١٨٦٧ من ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٧٩ لغاية ٣٠ ابريل سنة ١٨٨٠ وذلك باعتبار معدل فائدة كل من السلف المذكورة

ثانياً الكسور التي تنقي عند الاستبدال وتكون اقل من اثني عشرة ليرة استرلينية



الدين

البند ٢٣ المأمورون المذكورون في الاربع مديريات المختصة للدين يقدمون لقومسيون الدين براسة نظارة المالية كشوفات شهرية عن كل نوع من الاموال والرسوم تبين بها الاموال والرسوم المقررة في السنة التجارية والمتأخرات الباقية من السنين السابقة والمبالغ المحصلة والمبالغ التي صار دفعها والمبالغ المحجوزة نظير مصاريف التحصيل والادارة والمبالغ التي وردت لصندوق الدين والباقي بالخزينة لغاية اخر يوم من الشهر وكذلك تقدم كشوفات ماثلة للكشوفات المذكورة في ٢٥ ابريل و ٢٥ اكتوبر من كل سنة

البند ٢٤ مصلحة الكارك ومصلحة السكة الحديدية والتلفرافات ومينا اسكندرية تقدم للصندوق ايضاً كشوفات شهرية مبينة بها الرسوم المقررة في السنة التجارية بما في ذلك من المتأخرات الباقية من السنين السابقة لغاية اول يناير والمبالغ المحصلة والمبالغ التي صار دفعها والمبالغ المطلوبة من مصالح الحكومة والمبالغ المصروفة في لوازم الادارة والمبالغ التي صار توريدها لصندوق الدين والباقي بالخزينة لحد آخر يوم من الشهر وكذلك تقدم كشوفات ماثلة للكشوفات المذكورة من مصلحة الكارك في ٢٥ ابريل و ٢٥ اكتوبر ومن مصلحة السكة الحديدية في ١٤ ابريل وفي ١٤ اكتوبر من كل سنة

البند ٢٥ تعيين وعزل مستعدي الصندوق ونسوبة علاقته مع عملائه تكون بمعرفة مديريو البند ٢٥ مصاريف مستعدي الصندوق وادواته والكومسيونات والمرتبات التي تخصص

لعملاء ومصاريف الكمي والسنيكورتاه وقفل النفود وبالجمله جميع المصاريف اللازمة لسير اشغال الدين المتاز والدين الموحد تكون على طرف الخزينة ويعمل عنها سنوياً ميزانية بمعرفة قومسيون الدين يتصدق عليها من مجلس النظار وباظر المالية يعطي لصندوق الدين سلفة مستديمة متناسه الجزء اللازم صرفه مباشرة من الصندوق من اصل المصاريف المذكورة

البند ٢٦ على قومسيون الدين ان يعلن في كل سنة تقريراً عن اجراءاته ويقدم حساب ادارته للجهة التي يصير ايجادها للنظر والحكم في حسابات مصالح الحكومة

البند ٢٧ لا يجوز للحكومة عقد سلفة جديدة مها كان نوعها الا بموافقة رأي قومسيون الدين ومع ذلك يجوز لناظر المالية ان يأخذ بحساب جارٍ مبلغاً لا يتجاوز مليونين من الجنيهات المصرية البند ٢٨ حيث ان كوميسارية الدين م النائبون الشرعيون عن ارباب الدين العموي فلم ان يقيموا امام المحاكم المختلطة دعاوهم على المالية النائب عنها ناظرها بشأن تنفيذ النصوص المتعلقة بالايادات المختصة وبسر فائدة الدين وبالصيانة المكلفة بها الحكومة وبالجمله بشأن كافة التعهدات المروضة على الحكومة بمنقضى هذا القانون فيما يخص بتسديدات الدين المتاز والدين الموحد

البند ٢٩ جميع احكام الاوامر الصادرة في ٢ مايو و ٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ المختصة بوظائف قومسيون الدين ولم تكن مخاللة لهذا القانون تبقى مرعية الاجراء

## الباب الثاني

فما يتعلق بالدائع السنية

البند ٤٠ تكون ملكاً للحكومة املاك الدائرة السنية والدائرة الخاصة المذكورة في الكشوفات المرفوعة بالكونتراتو الرقم ٣ يوليو سنة ١٨٧٢ او في كشوفات الرهونات العقارية المسجلة بمقتضى هذا الكونتراتو

البند ٤١ وهذه الاملاك تكون مخصصة لضمانة دين الدائرة السنية العمومي ولا يجوز توقيع الحجر عليها لغاية تمام استهلاك هذا الدين ولا يترتب على التخصيص المذكور اخلال بمقتضيات الرهن العقاري المعطى بموجب العقد المؤرخ في ١٩ اغسطس سنة ١٨٧٨

وابرادات الاملاك المذكورة ومحصولاتها لا يجوز الحجر عليها الا بشأن الدين الخصوصية التي عقدتها الدائرة السنية لادارة اشغالها بعد عقد الكونتراتو الرقم ١٢ يوليو سنة ١٨٧٨

البند ٤٢ الائتمات التي تخم من بيع هذه الاملاك تخصص لاستهلاك دين الدائرة السنية العمومي دون غيره

البند ٤٣ يدفع للدائرة السنية من نفوذ التصفية مبلغ قدره اربعمائة وخمسون الف جنيه مصري لسداد المبالغ التي دفعها عن الحكومة ولتعويض الضرر الناشئ لها من عدم تنفيذ التعهدات التي كانت مترتبة على المخصصات الخدمية وبواسطة ذلك لا يكون لكل من الطرفين وما الحكومة والدائرة مطالبة الاخر بنشيء بالكلية بخصوص الحقوق المقدمة على سنة ١٨٨٠ هذا ويخص من مبلغ الاربعائة وخمسين الف جنيه مصري المار ذكره جميع الاموال

## المطلوبة من الدائرة عن سنة ١٨٧٩

البند ٤٤ فائدة سندات دين الدائرة السنية تكون خمسة في المائة على القيمة الاسمية اربعة منها تكون فائدة مقررة ومضمونة بالابرادات العمومية التي للحكومة والواحد الباقي يكون بصفة فائدة تكيلية

والفائدة التكيلية المذكورة تعطى عندما يزيد صافي ايرادات الدائرة السنية بمقتضى الحساب المنوع عنه في المادة ٤٧ على المبلغ اللازم لتسديد الفائدة بواقع اربعة في المائة على القيمة الاسمية التي للسندات المتداولة والفائدة التكيلية المذكورة ويكون اعطاؤها بقدر مبلغ الزيادة لا غير ودفع الفائدة المقررة يكون على قسطنين الاول في ١٥ ابريل والثاني في ١٥ اكتوبر من كل سنة ودفعها لا يكون الا بعد تسليم الكوونات

اما الفائدة التكيلية فانها تدفع في ١٥ ابريل من كل سنة عن السنة السابقة بوصول خصوصي ولا يعطى كسور فائدة اقل من ربع في المائة

البند ٤٥ يصير ابقاء مبلغ احتياطي مما هو آت اولاً من مبلغ قدره ١٨٠٠٠٠ جنيه مصري يؤخذ من اصل مبلغ ٤٥٠٠٠٠ جنيه مصري المذكور في المادة الثالثة والاربعين

ثانياً من زيادة صافي ايرادات على خمسة في المائة وذلك لحد القدر المبين في المادة الثامنة والاربعين وهذا المبلغ الاحتياطي يشتري به سندات من سندات الدائرة السنية او من سلفة الاملاك الميرية او من الدين المتناز او من

والسداد باعتبار ٨٠ في المائة

البند ٥٠ تشكل مصلحة الدائرة من ناظر

عمومي ومجلس ادارة ومجلس اعلى

البند ٥١ تعين الناظر العمومي يكون

بامرنا ويكون له اجراء جميع الصرفات الادارية

ما لقيود الاتي ذكرها

البند ٥٢ يتألف مجلس الادارة كما كان

مؤلفا المجلس الاعلى المقرر تشكيلا في الكونترانس

الرقم ١٢ يوليو سنة ١٨٧٧ وتكون له جميع

الوظائف التي كانت للمجلس الاعلى المذكور

البند ٥٣ تعين ورفع جميع الموظفين

الكنار وإيجارات الاطيان التي تكون اقل من

٢٠٠٠ فدان وعن مدة لا تتجاوز ست سنوات

نعرض على المجلس المذكور للتصديق عليها

للمجلس ايضا ان يأذن الناظر العمومي

بالمرافعة امام المحاكم مدعيا كان او مدعى عليه

وان يحكم في المسائل الادارية التي يترأى لزوم

توسطها فيها

البند ٥٤ مراقبا الدائرة يعين بامرنا

وتختارها يكون بمعرفة حكومتي آنكلتر وفرنسا

بصفة غير رسمية وعند عدم حصول ذلك بمعرفة

هاتين الدولتين يكون انتخابها بمعرفة من كبار

موظفي الدولتين المذكورتين مستخدمين كانوا او

متقاعدين

البند ٥٥ المجلس الاعلى يتشكل من ناظر

المالية والمتنشين العموميين واعضاء مجلس

الادارة وعند غياب المتنشين العموميين او

وجود مانع يمنعها من الحضور يتوب عنها فيه

مأمورا صندوق الدين اللذان من جسيبتها

وتكون وظائفه المداولة في الميزانية والاقرار

الدين الموحد ويكون مخصصا لتكلمة الفائدة

باعتبار اربعة في المائة في حالة عدم كفاية

الايرادات لذلك وعند استحقاق كل قسط

يقرر مجلس الادارة المقدار المتفني رهه او بعه

من هذه السداد لتأدية القسط بأكمله بعد ابقاء

النقد اللازمة لسير المصلحة

البند ٤٦ اذا كانت ايرادات السنة المحاسبية

المضاف اليها المبلغ الاحياطي غير كافية لتكلمة

هذه الفائدة فعلى الدائرة ان تدارك بواسطة

الاستفراض ما ينقص عن ذلك عدد استحقاق

كل قسط

البند ٤٧ في آخر كل سنة تقطع الدائرة

حساب ايراداتها ومصرفاتها فان ظهر ان صافي

الايرادات مع اضافة المبلغ الاحياطي سواء صار

صرفة في اثناء السنة او كان باقيا لغاية ٣١

ديسمبر لا يكفي لتأدية ٤ في المئة على القيمة

الاسمية للسداد المتداول فيها فعلى الحكومة

حينئذ ان تدفع للدائرة في مدة خمسة عشر يوما

قيمة الفرق

ولا يجري مطالبة الدائرة بشيء من اموال

اطيانها الصكائبة بالمديريات غير الموهونة ما لم

تسد قيمة الفرق المذكور من طرف الحكومة

البند ٤٨ الجزء الذي يبقى نقدي في

آخر السنة من صافي الايرادات بعد دفع الفوائد

باعتبار ٥ في المائة وتكوين المبلغ الاحياطي البالغ

قدره ٣٥٠٠٠٠ جنيه مصري يصير استعماله في

الاستهلاك

البند ٤٩ يكون الاستهلاك بشراء سندات

ما دام لم يتجاوز سعرها ثمانين في المائة فاذا

تجاوزت هذا السعر يكون الاستهلاك بالقرعة

وإن تعطي لم يها وصلاً لبراءة ذمتهم منها  
 البند ٦٠ تكون حقاً للدائرة ولا يجوز  
 مطالبتها بها كونيات دينها العمومي التي لم تخرج  
 قيمتها في مدى خمس سنين احسباً من تاريخ  
 استغناك كل منها وكذلك السندات التي تعين  
 للاستهلاك بطريق القرعة ولم تطلب قيمتها في  
 مدة خمس عشرة سنة وهذا المواعيد تحسب بحسب  
 السنة الشمسية الافريقية

البند ٦١ سندات دين الدائرة الخاصة  
 يصير استبدالها بمعرفة ناظر المالية باعتبار المائة  
 مائة بسندات من سندات دين الدائرة السنية  
 العمومي محتسبة عليها الفوائد من ١٥ ابريل سنة  
 ١٨٨٠ والسندات المذكورة بحسب تقديمها  
 للاستبدال قبل اول ابريل سنة ١٨٨١ والا  
 سقط الحق فيها

والقسط السنوي المخصص الان لدين الدائرة  
 الخاصة وقدره ٣٤٠٠٠ جنيه مصري يصير  
 توريده من ناظر المالية للدائرة السنية في كل  
 سنة المصف من اول ابريل والنصف الثاني  
 في اول اكتوبر وكوبون الدائرة الخاصة المستحق  
 في اول يناير سنة ١٨٨٠ يصير دفعة عند  
 الاستبدال لحاملي السندات من نفود الضمنية  
 واسم الفائدة المستحقه من اول يناير لغاية  
 ١٥ ابريل سنة ١٨٨٠ فتدفع اليهم باعتبار خمسة  
 في المائة من عموم الارادات التي للحكومة.

البند ٦٢ جميع شروط الكونتراتو الرقيم  
 ١٢ لوليو سنة ١٨٧٧ تبقى مرعية الاجراء ما دامت  
 غير مخالفة لما تدون في هذا القانون من  
 الاحكام

عليها ومراجعة حساب الدائرة السنوي والتصديق  
 عليه والتصريح بعقد السلف والبيوع والايجارات  
 غير الايجارات المذكورة بالبند الثالث والخمسين  
 وتقدير المبلغ الذي لا يمكن تجاوزه في الحساب  
 التجاري وتعين نوع السندات التي يصير شراؤها  
 بالمبلغ الاحتياطي ومع ذلك فإن مشروعات  
 البيوع والايجارات المشترط تصديقه عليها لا تقدم  
 اليه الا اذا كان المراقبان معقدي الرأي على  
 موافقتها في مجلس الادارة والقرارات التي تصدر  
 من المجلس المذكور في هذا الشأن لا تكون واجبة  
 التنفيذ الا بعد التصديق عليها من مجلس النظار  
 البند ٥٦ للمجلس الاعلى ان يحكم ايضاً  
 في قرارات مجلس الادارة التي يقدمها له احد  
 اعضاء هذا المجلس

البند ٥٧ وزيادة على ما لم يراقب الدائرة  
 من الوظائف المبينة في النصوص السابقة يصير  
 اعتبارها نائمين شرعيين عن حاملي سندات دين  
 الدائرة العمومي ويسوغ لها هذه الصفة ان يطلبها  
 بواسطة جميع الطرق القانونية تنفيذ ما تعهدت  
 به الحكومة لحاملي السندات المذكورين

البند ٥٨ سندات سلفة سنة ١٨٧٠ وبونات  
 الدائرة التي لم تستبدل لان يجب تقديمها لاجل  
 استبدالها قبل اول ابريل سنة ١٨٨١ والا فيسقط  
 حق المطالبة بها

وبعد مضي هذا الميعاد لا يجوز اقامة اي  
 دعوى لا على الدائرة ولا على الحكومة بخصوص  
 السندات والبونات المذكورة

البند ٥٩ على مصلحة الدائرة ان تطلب  
 تسليم السندات المستبدلة او المستهلكة من جميع  
 الاشخاص المودعة عندهم تلك السندات الان

## الباب الثالث

## في الدين السائر

البند ٦٤ تصفية الدين السائر وتسويته تكون من الموجودات الآتية وهي

أولاً الوافي من سلفة الاملاك الميرية  
ثانياً النقود الباقية لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٨٧٩ في خزانة النظارات والمديريات والمصالح التي لم تكن مخصصة بمقتضى هذا القانون للدين المنتظم

ثالثاً الزائد من دفعات المقابلة وموجود نقدية في صندوق الدين العمومي

رابعاً المبالغ المتحصلة او التي يمكن تحصيلها من المتأخرات لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٨٧٩ من العوائد والرسوم والاموال من اي نوع كانت في المديريات والمصالح مخصصة كاست للدين المنتظم او غير مخصصة

خامساً العقارات المجازر للحكومة التصرف فيها ولم تكن مخصصة للمنافع والمصالح العمومية او الضمانة سلفة الاملاك الميرية او دين الدائرة السنوية العمومي وهذه العقارات تبقى مخصصة للدين السائر لغاية سداد

سادساً ما ينتج من تغيير البونات او السندات التي تسلمت او تسلم للخرينة من بعد اداء قيمتها عملاً بمطوق الاحكام الصادرة من المحاكم سابقاً سندات الدين المتار التي يصير ايجادها على مقتضى المدون في البند السادس من هذا القانون

ثامناً المجرز المخصص لاستهلاك الدين المنتظم حسب المدون في البند ١٥ من الزيادات التي تظهر في الموازين وذلك في الحالة المينة بالبند

## السابع

البند ٦٥ العقارات المذكورة في الفقرة الخامسة من البند السابق لا يجوز توقيع المحجز عليها من مدائني تصفية الدين السائر لغاية ٣١ مارس سنة ١٨٨١ ولا من غيرهم من جميع مدائني الحكومة لغاية تمام التصفية

البند ٦٥ ناظر ما لفتنا مأذون بان يستحصل لاجل تصفية الدين السائر على مبلغ بطريق السلفة قدره ٦٥٠٠٠ جنيه مصري وان يعطى تأمينا عليه رهناً عقارياً على كل وبعض الاملاك الميرية المينة في الفقرة الخامسة من البند ٦٤ والاملاك التي ترهن على هذا الوجه يجوز بيعها بشرط صرف ثمنها في اداء المبلغ المذكور لحين تمام سدادها ولا يجوز توقيع المحجز عليها الا بعد اداء هذا المبلغ او لحد ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٣ غاية ما يكون

البند ٦٦ الدين السائر المتقضي تصفيته هو ما يأتي

أولاً ديون الحكومة الناشئة من الاحكام الصادرة من المحاكم او التي تنشأ من احكام تصدر في القضايا القائمة عليها الان

ثانياً جميع الديون التي اقرت او تقر الحكومة على صفحتها في اثناء التصفية وتكون ناشئة من حقوق مكتسبة قبل اول يناير سنة ٨٠ ما عدا السلف العمومية المتفقدة في الخارج او في القطر وهذه الديون تكون تسويتها تطبيقاً للتصوص الآتية اما التسويات التي سبق اجراؤها على

حسب المدون في هذا القانون فتكون معتبرة

البند ٦٧ تدفع بتمامها نقداً المطلوبات

الآتية وهي

تحتسب لغاية حلول استحقاق كويون الدين  
الممتاز الذي يتقدم على التسوية وتُدفع على  
الوجه الآتي

تلائون في المائة نقدًا

وسبعون في المائة بسندات من سندات  
الدين الممتاز باعتبار المائة مائة ويكون لها الحق  
في الكويون الذي يكون جاريًا وقت التسوية  
والديون التي تكون أقل من ١٩٥٠ غرشًا  
( ٣٠ ليرة استرلينية ) تُدفع نقدًا وكذلك بقايا  
الديون التي تكون أقل من هذا المبلغ  
وأما المبالغ المتتضي دفعها نقدًا فلا تحتسب  
لها فوائد

البند ٧٠ يحجز من الموجودات المخصصة  
لتسوية الديون السائق مبلغ ٦٥٠٠٠ جنيه مصري  
قيمة اسمية من سندات الدين الممتاز أو ما يقابلها  
من مبلغ القيمة الحقيقية لتلك السندات ويبنى  
لتسوية الديون المذكورة وعند عدم كفايته يتكفل  
من الأشياء الآتية التي تبقى دون غيرها ضامنة  
لأرباب تلك الديون يستوفون منها حقوقهم  
والأشياء المذكورة هي

أولاً ما يكون باقياً بدون بيع من  
الإملاك المهرونة تأمينا على سلفة السائمة وخمسين  
الف جنيه مصري المصرح بمقددها في البند ٦٥  
بعد تسديد السلفة المذكورة بتمامها  
ثانياً جميع أملاك الحكومة الأخرى الجائز  
تجزئها وبيعها

ثالثاً الجزء المخصص للاستهلاك محسب  
المدون في البند ١٥ من هذا القانون من  
الزيادات التي تظهر في الإيرادات الغير مخصصة  
للدائن المنتظم ولا يصير استعمال هذه الزيادات

أولاً المتأخرات من ويركو الاستانة  
ثانياً الديون المضمونة بهونات عقارية  
مجملة قبل ٣ و ٢ فبراير سنة ١٨٧٩ على الأملاك  
المخصصة لضمانة سلفة الأملاك المبررة  
ثالثاً المتأخرات من الماهيات والمعاشات  
والأجر

رابعاً المبالغ المطلوبة من بيت المال ومن  
صندوق الأبنام بالشروط المبينة في البند ٧٢  
من هذا القانون  
خامساً المبالغ الموضوعة في خزانة الحكومة  
على سبيل الأمانة

البند ٦٨ وغير ما ذكر من جميع ديون  
الحكومة المبينة في البند ٦٦ تجري تصنيفها من  
اصل ومصاريف وفوائد قانونية لغاية ١٥ أبريل  
سنة ١٨٨٠ بالقيود المدونة في البند ٧٣ وما  
يتلوها من المواد ويجري دفعها بالشروط  
الآتية وهي :

تلائون في المائة نقدًا

وسبعون في المائة بسندات من سندات  
الدين الممتاز باعتبار المائة مائة ويحسب لها  
فوائد من ابتداء ١٥ أبريل سنة ١٨٨٠  
والديون التي تكون أقل من ١٩٥٠ غرشًا  
( ٣٠ ليرة استرلينية ) تُدفع نقدًا وكذلك بقايا  
الديون التي تكون أقل من هذا المبلغ  
والمبالغ المتتضي دفعها نقدًا لا يحسب  
لها فوائد

البند ٦٩ الديون التي تنشأ من أحكام  
المحاكم المرمع صدورها في القضايا القائمة الآن  
بخصوص الحقوق قبل أول يناير سنة ٨٠ تجري  
تسويتها من اصل ومصاريف وفوائد قانونية

فمن كان منهم آخذاً رهناً على عقار من عقارات الدائرة الخاصة فهو مخير اما باجراء ماله من الحقوق على المرهون او ترك الرهون والاستيلاء على مطلوبه بالشروط المذكورة اعلاه

وعلى المدائنين المذكورين ان يعلنوا ما يختارونه في مدة ثلاثة اشهر ابتداء من نشر هذا القانون والا لا يصير اعتبارهم كمداينتي الحكومة وان اجروا ما لم من الحقوق على الرهونات فلا يكون لهم ادنى حق في الرجوع على الحكومة بما يتبقى من ديونهم

اما الذين تدفع لهم ديونهم من نقود التصنية فحقوقهم في الرهونات تنتقل للحكومة بمجرد الدفع لهم

البند ٧٥ تُستبعد من ديون الحكومة المتأخرات المطلوبة عن سنة ١٨٧٨ من مخصصات دولتلوا اسمعيل باشا الخديو السابق ومن مخصصات حضرات اعضاء عائلتي الاتي ذكرهم وهم حضرة دولتلو والدته وحضرات الاميرات حرمه وحضرات الامراء انجاله وزوجاتهم واولادهم والاميرات كريماته وازواجهن واولادهن ولا نصير مطالبتهن بالمبالغ المطلوبة منهم او من ديونهم على سبيل اموال او عوائد متأخرة لغاية اول يناير سنة ٧٩ وزيادة على ذلك فانه يخص مبلغ ٢٢٥٠٠٠ جنيه مصري يؤخذ من نقود التصنية لتسوية الديون المطلوبة من اعضاء عائلتنا المذكورين اعلاه وتسوية الديون المطلوبة من الدائرة الخاصة غير الديون المذكورة في البند ٧٤ واجراء هذه التسوية يكون بمعرفة نظارة المالية بان تنوع في ذلك نصوص القانون التجاري العمل بمقتضاه امام المحاكم المختلطة فيما يتعلق

في الاستهلاك الا بعد تمام تأدية الديون المذكورة في البند السابق ومع وجود هذا التخصيص فان الزيارات المذكورة التي تظهر في الموازين لم ترل معتبرة من النقود المبرية

البند ٧١ قد صار التصديق على النسويات الخصوصية المبينة بالكتنف المرفوق بهذا المؤشر عليه بحرف (١) حيث كان الغرض منها تسوية بعض ديون مضمونة برهونات او اعتبارات او فتح كوترانات معقودة بتوريد اصاصف ولم يضر تنفيذها بتمامها

البند ٧٢ يدفع بتمامه سندات من سندات الدين المنار باعتبار المائة مائة الدين المطلوب لديوان الاوقاف المقدّر بمبلغ ٣٩٠٩٧٦ جنباً مصرياً والدين المطلوب لديوان المكاتب الاهلية المقدّر بمبلغ ١٣٤٤٣ جنباً مصرياً والمبالغ المطلوبة المذكورين من صندوق الايتام المتفضي دفعها نقداً يصير تسديدها اما من موجودات الصندوق او من نقود التصفية مع اضافة فائدة عليها باعتبار اربعة في المائة

البند ٧٣ ارباب الديون الذين بايديهم احكام صادرة من المحاكم وعملت لحقوقهم نسويات خصوصية تدوّنت في بندي ٦٧ و٧٢ لم الخيار في النسويات الخصوصية المذكورة والتسوية العمومية المبينة في بندي ٦٨ و٦٩

البند ٧٤ مدائني الدائرة الخاصة الذين بايديهم حركات على مخصصات الخديو السابق ومقتبة بنظارة المالية او مؤشر عليها منها او الذين بايديهم احكام صادرة من المحاكم مؤيدة بصير اعتبارهم لحقوقهم كمداينتي الحكومة وتدفع لهم حقوقهم بالشروط المبينة في بندي ٦٨ و٦٩ ومع ذلك

استرلينية المستحق دفعها في اثناء سنتي ١٨٨٠ و ١٨٨١ وفي ١١ يناير سنة ١٨٨٢ ويجنب ان تكون قد بيعت قبل حلول ميعادها عملاً بنصوص الكونتراتو المعقود في ١١ يوليو سنة ١٨٧٠ بين حضرة دولتلو المخديو اسمعيل باشا وحضرة دولتلو الامير حليم باشا يكون واجب الاداء ابتداء من نشر هذا القانون وبصير درجه ضمن الدين السائر لغيري تسوية ودفعه بالشروط المبينة في البند ٦٨

السند ٨٠ يكون لحضرة دولتلو البرنس حليم الحق في اخذ التركات التي آلت او تؤول اليه ابتداء من يناير سنة ١٨٨٠ ولا يلتفت لتسارله عن ذلك المدرج في الكونتراتو الرقم ١١ يوليو سنة ١٨٧٠

البند ٨١ يعتبر لغواً كأنه لم يكن التيد المدون في نفس الكونتراتو المذكور الذي بمقتضاه تازل حضرة البرنس حليم عن طلب ابي مرتب له او لاولاده بعد استحقاق القسط الاخير من الاقساط السنوية وكل واحد منها عبارة عن ١٥٠٠٠ جنيه مصري المذكورة في البند ٧٨

البند ٨٢ حالة كل من الحكومة وتركه المرحوم اسمعيل صديق باشا تبقى مقررّة على الوجه الاتي

وهو ان الحكومة تعهد بما على التركة من الديون المعترف بصحتها وبالديون التي يجنب ان تنشأ من الدعاوي القائمة الان عليها كما هي مبينة في الكشف المرفوق بهذا القانون ومؤشر عليه بحرف (ب) وهذه الديون يصير دفعها بنماها نقداً وبواسطة ذلك لا يكون لكل من الطرفين وها الحكومة والتركة او مستحقوها مطالبة الاخر

بالنورج على الغرماء  
السند ٧٦ بتخصص مبلغ ١٢٧٨١٦ جنيهًا مصرياً لصرف المتأخر من محصصات اعضاء عائلتنا المذكورين في السند السابق عن سنة ١٨٧٩ السند ٧٧ المحصصات الساقطة على اول يناير سنة ١٨٧٩ المتأخر لباقي اعضاء عائلتنا غير المذكورين في السند ٧٥ نصير تسويتها وصرفها لهم بالشروط المذكورة في البند ٦٨ واما متأخرات محصصاتهم سنة ١٨٧٩ فنصرف لهم بنماها

البند ٧٨ اما المرتب السنوي الذي قدره ٦٠٠٠ ليرة استرلينية السابق تقريره لحضرة دولتلو الامير عبد الحليم باشا ومعطى ببنوات خزينة لحامليها قد صار تنزيلة ابتداء من اول يناير سنة ٨٠ الى مبلغ ١٥٠٠٠ جنيه مصري بالتطبيق لامرنا الصادر في ٢١ يناير سنة ٨٠ وهذا المرتب السنوي غير جائز تحويله ولا توقيع المحجز عليه وقد سمحت من دوائر ديون الحكومة ببنوات الخزينة المعبر عنها ببنوات حليم المحددة من نظارة المالية في ٢ اكتوبر سنة ١٨٧٠ الموافق ١١ رجب سنة ١٢٨٧ ومفرقة من نمرة ٢٢ وما يتلوه من النمر لغاية نمرة ٨٠ (والغاية داخله) قيمة كل واحد من البنوات المذكورة ٣٩٢٥٠٠ ق ت (٣٠٠٠٠ ليرة استرلينية)

استحقاق ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ و ١١ يناير و ١١ يوليو من السنين التي تلتوها ولا يصير دفع ابي بون من البنوات المذكورة في اي يوم وجد

البند ٧٩ زيادة عن المرتب السنوي البالغ قدره ١٥٠٠٠ جنيه مصري المدرج ببزانية الحكومة ابتداء من اول يناير سنة ١٨٨٠ فان كامل مبلغ الخمس ببنوات وقدره ١٥٠٠٠ ليرة



المحز عليها او غنمها بمضي المدة الطويلة بشرط بقاء سرايتي المينا والروضة محصنين لضمانة دين الدائرة السلية العمومي كالمين في بندي ٤١ و ٦٢ من هذا القانون ومع ذلك فالحقوق المكتسبة بمقتضى رهونات مسجلة على تلك الاملاك قبل نشر الديكريتو المذكور تكون مرعية ولا يجوز بيع العقارات المينة في الديكريتو السالف الذكر الا اذا صدر ديكريتو بادخلها ضمن العقارات التي يجوز للحكومة التصرف فيها

البند ٨٥ جميع المبالغ المطلوبة للحكومة او لمصالحها من مدائني التصفية ناي وجوه وبأي سبب كان يصبر خصها قبل اجراء اي تسوية كانت ما لم من الديون وذلك بدون اخلال بالمقاصات المخصوصة المدونة في هذا القانون

البند ٨٦ ابتداء من تاريخ نشر هذا القانون لا يقبل من اي شخص كان اقامة اي دعوى كانت على الحكومة او على مصالحها امام اي محكمة لاي سبب وبأي صورة كانت بخصوص الحقوق المكتسبة قبل اول يناير سنة ١٨٨٠ ما لم تكن الدعوى بشأن منازعة تحصل في تحديد مقدار الديون المينة عنها في البند ٦٦ وبالقيود المينة في البند ٦٧ وما يتلوهما

البند ٨٧ لائحة المقابلة المنسوخة بمقتضى الديكريتو الصادر في ٦ يناير سنة ٨٠ تبقى ملغاة بوجه قطعي بالقيود المينة في البند الخامس من الديكريتو المذكور ونصوص البند الثالث من ذلك الديكريتو تكون ملغاة ايضاً

ودفعات المقابلة التي ثبتت صحتها تجعل حقاً في التعويض للاشخاص الذين يكونون وقت اجراء التسوية المذكورة ادناه مالكيين الاطيان

بشيء ولا طلب عمل حسابات بينها ولا اقامة دعاوي ولا مطالبة ولا استرداد شيء ما باسب سبب كان

البند ٨٢ يترتب على تسويات الديون ودفعها بالقيود والشروط المدونة في هذا القانون براءة ذمة الحكومة ومصالحها براءة كلية وقطعية من جهة مدائني التصفية ومن يقوم مقامهم مما كان ما لم من اوجه الاولوية بدون احتياج لان نعمل بخصوص الحقوق المكتسبة قبل سنة ١٨٨٠ حسابات اخرى ولا لاقامة دعاوي ولا للمطالبة بحقوق او استرداد من كلا الطرفين وبناء على ذلك يجب على المدائنين الذين يصير تسوية ديونهم ودفعها بالشروط المينة في هذا القانون ان يعطوا كتابة عند اخذ سندات الخالصة منهم بقبولهم شطب ومحو اي رهن عقاري وغيره من الحقوق ما قد تسجل لم على املاك الحكومة فان لم يعطوا الكتابة المذكورة فعلى الحاكم ان تأمر بمحو وإبطال ما ذكر

وكذلك يكون العمل في حق كافة الاجراءات التحفظية والتنفيذية التي يكون قد اجراها بعض مدائني التصفية على الحكومة ومصالحها قبل نشر هذا القانون او التي يجرونها بعد نشره

وهذا البند لا يجل بشيء ما من الحقوق المينة المكتسبة بمقتضى تسجيل رهونات عقارية اعطيت بتوافقي وتراضي الطرفين ومصاريف تسجيل او محو الرهونات العقارية تكون على طرف التصفية

البند ٨٤ املاك الحكومة المينة في الديكريتو الرقم ١٦ يونيو سنة ١٨٨٠ تكون معنقة من ضمن الاملاك الميرية العمومية التي لا يجوز توقيع

الذي هو عبارة عن صافي مطلوب كل واحد من اصحاب المحفوق يكون اساساً لتوزيع التعويض  
البند ٨٩ بتخصص مبلغ سنوي قدره ١٥٠٠٠٠  
جنيه مصري ابتداء من اول يوليو سنة ٨٠  
لاجل تسديدات تعويض المقابلة ويؤخذ المبلغ  
المذكور من الارادات المينة في الميزانية المخصصة  
الدين العمومي بمقتضى البند ١٦

والمقدار المذكور يجري توزيعه على المالكين  
السالف ذكرهم باقساط سنوية تخصم من اصل  
اموال الاطيان وهذا التوزيع يصير اجرائاً  
بينهم بالنسبة لاصفي مطلوباتهم التي تنفر من  
واقع حساب كل منهم

وفي حالة ما اذا لم تتم التصفية في وقت  
محيث يمكن خصم نصف سنوية سنة ٨٠ من  
اموال السنة الجارية يصير احساب ذلك للمولين  
في جرائد سنة ٨١

البند ٩٠ الاقساط السنوية يسهر تسديدها  
مدة خمسين سنة وتنفيد بالبلاد في دفتر خصوصي  
يدرج به في الحسابات المتوقعة فيه لكل من  
ارباب المحفوق مقدار التقاسيط السنوية على  
التوالي والقسم التابعة له وبيان الاطيان التي  
تخص بها الاقساط المذكورة بوجه التفصيل مع  
بيان حضائها ومقدار ضربتها

وعند نفل ملكية كل ارض يستبعد مقدار  
التقاسيط السنوية الذي يقابل مقدار الاطيان  
المباعة من حساب ماكلها الاصلي ويضاف لحساب  
المالك المستجيد في الدفتر المخصوصي المذكور

البند ٩١ عند تجهيز اعمال الناريه يصير  
نقد بقيمة الاطيان وتوزيع ضربتها بدون اخلال  
بالاقساط السنوية المذكورة

المخصصة بها هذه الدفعات  
ويعتبر ما لكان من تكون الاطيان مقيدة باسمه  
في دفاتر الاموال هذا مع عدم الاخلال بمحقوق  
غيرهم .

وعلى المالكين المذكورين ان يشتموا حقوقهم  
في طلب تقديمه بالكتابة او شفاهاً قبل اول  
يناير سنة ١٨٨١ للتدبيرين او للمأمرين المعينين  
لهذا الخصوص من طرف ناظر المالية ويعطى  
لم وصل بذلك

البند ٨١ ناظر المالية عند اطلاعه على  
هذه المطالبات يجري اعمال الحسابات الشخصية  
المخصصة بالمطالين بان يعتبرهم مدائنين

(١) اولاً بالدفعات التي اجراها بالتوالي  
المطالين المذكورين او الملاك السابقون على  
سبيل المقابلة

ثانياً بفوائد الدفعات المذكورة باعتبار  
اربعة في المائة ثم يصير اعتبارهم مدينين  
(٢) اولاً بمبلغ الامتياز الذي خصم سنوياً  
من اصل الاموال بناء على دفع المقابلة

ثانياً بتأخرات الاموال والرسوم من اي  
نوع كانت وبالدوين المطلوبة للحكومة من  
المالكين المذكورين قبل اول يناير سنة ٨٠  
وكل نص مخالف لما ذكر يعتبر لغواً ملغياً  
ثالثاً بفوائد مبالغ الامتياز والتأخرات  
والدين المذكورة بواقع اربعة في المائة

ويستبعد من تلك الحسابات الدفعات  
الحاصلة من بونات خريفة او رجع يتضح انها  
غير حقيقية والتي تكون قد نفذت بمقتضى اوامر  
علية ولم يعقبها دفع

والباقي بعد ذلك من الحسابات المذكورة

الدين العمومي وتخصيصه لاستهلاك الدين الموحد  
البند ٩٦ يصير اعمال حساب خصوصي عن  
اعمال التصفية ويجري تقديم لنا من ناظر المالية  
قبل ٣١ مارس من كل سنة عن المدة الماضية  
لحد ٣١ ديسمبر من السنة المتقدمة الى ان نم  
الاعمال المذكورة وهذه الحسابات تنشر في جريدة  
المونيتور اجسيان

البند ٩٧ لا يترتب على هذا القانون  
ادنى اخلال بشروط الكونتراتو المعقد في ١٢  
ابريل سنة ٨٠ بين حكومتنا وبين عاقدتي سلفة  
الاملاك الميرية وبمقتضى هذه الشروط ابرادات  
مديرية قنا مخصصة بوجه الاحياط لضمانة السلفة  
المذكورة

البند ٩٨ بصير نشر هذا القانون في  
جريدة المونيتور اجسيان ويكون مرعي الاجراء  
ابتداء من تاريخ نشره ولو كان هنالك نصوص  
مفارقة لثة ناشئة من قوانين ودرجات او قرارات  
من المجلس الخصوصي او اوامر عليا او لوائح او  
كترانات عوائد متبعة

البند ٩٩ على نظار دواوين حكومتنا  
تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه  
(طبق الاصل)

صدر بسراي رأس التين في ١٩ يوليو  
سنة ١٨٨٠

محمد توفيق  
بامر المحضرة الخديوية رئيس مجلس النظار  
وناضر الداخلية وناضر المالية موقعا رياض  
وهذه صورة كل من الكشفيين المذكورين في  
احد بنود هذا القانون

البند ٩٣ يسلم المدير لكل من ذوي  
الحقوق وقت عمل الحسابات عند انتقال الملكية  
شهادة يبين فيها مقدار التسيط السنوي الذي  
يتقيد في دفتر البلدة الخصوصي  
والتفاسيط السنوية تنقيد كل سنة في الاوراد  
التي تستخرج من جريدة المولين وتُستزل من  
ضرائب اطيائهم

وفي المواعيد التي تتحدد بمعرفة ناظر المالية  
على الصياغة ان يخصوا كل سنة تفاسيط السنة  
الجارية في دفاتر تحصيل الاموال بصفة دفعة  
مقبوضة من ارباب الحقوق من اصل اموال  
اطيائهم

وفي مقابلة هذه الخصوصيات يبنى تحت  
تصرف ناظر المالية المبلغ الذي تخصص لتأدية  
هذه السويات ومع ذلك فإن الجز الذي يخص  
منها المديرية المخصصة للدين العمومي يلزم  
وده لخزينة الدين على قسطين متساويين قبل  
٢٦ ابريل و٢٦ أكتوبر

البند ٩٤ تنبئ في لائحته بقدمها ناظر  
المالية لمجلس النظار للاقرار عليها الطرق المتقضى  
انفاذها لعل حسابات المقابلة وعمل حسابات  
التفاسيط السنوية وكيفية العمل فيها ولمراجعة  
العمليات

## الباب الخامس

### احكام عمومية

البند ٩٤ المصاريف من اي نوع كانت  
التي تترتب على اعمال التصفية تؤخذ من عموم  
موجودات تصفية الدين السائر

البند ٩٥ ما يتبقى من الموجود لتصفية  
الدين السائر بعد ادائه يصير توريده لخزينة

عليها الفوائد لعاية تمام السداد وبلغها ايضاً  
المصاريف

بنك الانجلو اجسميان عن	
حساب استحقاق عاية فبراير	٢٦٢٢٥٠٠
سنة ١٨٨٠	
البارون ايساورونس	
حساب تقريبي	٢٢٢٥٢٢ ١٢
اخوان شيلان حساب تقريبي	٥٢٢٧٦ ٢٦
ادوار كبراه	٦٢٣٥٢ ١٦
قومانية فليل	١٨٧٩٤ ٢٣
اوريك	٨٤٤٤ ٢٧
	٢٠٠٩٩٠ ٢٦

ثالثاً

دعوى متنازع فيها وهي مقامة امام المحاكم  
مبالغها تحت الثبوت والتقدير

عائدة وشركاهم عن فرق ثمن بونات يدعون  
انه صار مشتراها على ذمة المرحوم اسمعيل باشا  
صديق

عائدة وشركاهم عن رأس مال يدعون انه  
تعهد به ولم يورده المتوفى في محل الشركة المعروفة  
باسم عائدة وشركاهم  
حسن موسى العقاد عن مبلغ يدعي انه  
اجرى تسليفة نقدية

ماريالي عن اشغال واشياء اجرى توريدها  
يوسف كحيل عن دين محمول اليه

رابعاً

اجرة افوكانو التركية تحت التقدير

كشف (١)

عن التسويات التي حصلت

جرفلك وشركاه في ١٤	
يوليو سنة ٨٠	٤٠٩٥٠٠٠٠ ..
جورجي زورو وشركاه في	
يوليو سنة ٨٠	٢٢ ٢٩٠٥٨١٦
اشيل بارنزوف في ١٠ يوليو	
سنة ٨٠	٢٥ ٠٠٢١٦٢٦
كوكيل وجرسبرج وكريشيام	
في ٢٤ مايو سنة ٨٠	٠٠ ١٢٧٨٦٥٠

رمتون ٦٢٢٧٥٠٠ ..

ارسترونج ٠٢٤٠٠٠٠ ..

٥٠ ١٩٩٩١٢٨

٢٠ ٧٢٢٦٨٢

٢٢ ٨٢٢٦٢٤١٤

كشف (ب)

اولاً

ديون مشونة امام المحاكم الشرعية ولم يكن  
عليها فوائد ومصاريف

٢٣ ٤٦٨٢٤٧ مصطفى صديق باشا

١٥ ٧٧٦٢٠ فريده هانم

٢٢٩١٦ من موريس

٠٠ ٢٦٥٠ روثين

١٠٧٢٥ كورونكو

٨ ١١٨٦٢ محمد افندي برنو

١٦ ٦٢٧٩٨٢

ثانياً

ديون مشونة امام المحاكم المختلطة تخسب

العمومي والثالث ان تكون الديون المنازرة والسائرة والمنطقة ديناً واحداً مضموناً بمال الامة والبلاد بفائدة مقدارها ٤ ٪ والرابع ان تُقام ادارة مراقبة وطنية خصوصية موقفة يكون فيها ثلاثة من الاجانب تعينهم الدول ونقرهم الحكومة المصرية

وفي اواخر سنة ٧٩ قدم نوبار باشا من اوربا الى مصر وفيه استعفى غوردون باشا من حكمة ادارة السودان وتعين لما رأوف باشا وفي يوم الاربعاء ٢١ يناير سنة ٨٠ ازدحمت العربات والاقدم على ابواب سراي الاسمعية وتواردت الناس افواجا والموسيقات امام اجوافهم تصدح بالحنان حتى غصت النسمات بالذوات وارباب الحرف وافراد الناس وجميعهم يكررون الشكر للخدوي على ما الفى من الضرائب والرسوم فاشرف عليهم من احدى شرف القصر فضجوا بالدعا مكررين قولهم ( افندمر جوق يشا )

وفي ٢٧ مايو سنة ٨٠ رفع رياض باشا الى الخديو كتاباً يتضمن بيان احتياج البلاد الى تعميم المعارف . ورفع ايضاً ناظر المعارف تقريراً في هذا الشأن فصدر الديكريتو الاتي تعريته وهى

### نحن خديو مصر

بناء على التقرير الذي عرضة علينا مجلس نظارنا

### نأمر

اولاً ان تشكل لجنة للنظر في نظام يتعلق بالتعليم العمومي وما يحتاج اليه من القويرو ثانياً تؤلف هذه اللجنة من سعادتلو علي باشا ابراهيم وزير المعارف ( رئيسها ) ومن

### فصل

( بعض احوال )

وقبل ان يفتتا الكلام على بعض الاحداث والاحوال التي جرت في ذلك العهد نقول ان سحب الرتب هطلت في تلك الايام من سماء المكارم الخديوية فتمت كثيرين من مأموري الملكية والعسكرية فظن بعض الناس ان ذلك يزيد مالية الحكومة ارتباكاً بما يترتب عليه من زيادة الرواتب فاصدرت نظارة الداخلية منشوراً الى جميع الادارات مفاده ان الرتب الملكية لا توجب زيادة الرتب وإنما تكون لتعليق ذوقها بزيينة الشرف ليس الا

وفيهما ظهرت عدة منشورات متباينة الاغراض والامواضع اشار فيها محرروها على الحكومة بانتهاج ما يزعمون انه نافع للبلاد والعباد ومن ضمن تلك النشرات كراسة فرسوية العبارة موسومة بمنشور الحزب الوطني المصري يزعم ناشرها انها معربة عن اصلها العربي وقد افتمت باثبات وجود الحزب الوطني واظهار حقوقه وبيان واجباته ثم انتقل صاحبها الى الانتقاد على الحكومة من وجه انها لم تقم برأي الامة ثم اعترض على الدين المتار واخصاصه بالضائقة وختم بيان مقصد الحزب المذكور في اربعة ابواب الاول ان نعاد الى الحكومة المصرية جميع الاملاك المساة بالمتاز والخديوية والثاني ان يلقى الحكم الصادر بتخصيص دخل السكة الحديدية للفرص المتاز فان لم يرض بذلك الدائنون من الانكليز تعين عليهم قبول ذلك الدخل كما هو من غير ان تؤخذ بقية الفائدة المعنية لهم من الدخل

عن الصواب وأنه يتيسر ابطال استعمال الكرباج اذا انتظمت المجالس والمحاكم الوطنية غاية الانظام واذا وجدت طرق شرعية لالزام الفلاح بتسديد ما عليه فاذا لم يحصل ذلك يستمر التلاح الذي لا يعرف آلة الاكراه سوى الكرباج على عادته القديمة ويتوقف عن تسديد ضرائبه ويفوز بذلك ما دام يعرف ان الكرباج صار ملقباً وبندظهيراً غير ان النتيجة تدل على ان دولتلو رياض ناشاكاً مصيباً في ابطال الكرباج وان التقاليدات (اي الروايات التي تسلسلت من السلف الى الخلف) عن الفلاح لم تصادف محلاً للصواب فان الفلاح سدد ضرائبه بغاية الارتياح بل تلتس حسب قول المستر كوكسن بشئنة حسنة وهي الاستعداد لدفع ما عليه من الاقساط في آجالها المقررة وهذا الامر هو ايضا من البينات المثبتة باصلاح الحال وقد كان هم الفلاح في الزمن السابق قاصراً على تحصيل ما يلزم لسد رمقه فكأن يعرف انه لو وفر شيئاً سلب منه حيث انه لم يعرف مبلغ مقرره يدفعها كما انه لم يعرف آجالاً محددة يسدد فيها ما يطلب منه فالذي كان يعرفه هو انه اذا وجدت عنه زيادة على ما يلزم لحفظ جسده ونفسه ظهر مأمور القصيل وانحنى صرباً الى ان يعطيه تلك الزبادة

ويظهر ان نتيجة قوانين الحكومة بخصوص النسخة ليست مسرة كما كان يؤمل الانسان وليس سبب ذلك ان القوانين غير منظمة ومحكمة في حد ذاتها ولكن سببه انه لم يتيسر تنفيذها فكثير من الناس دفعوا بدلاً للخص من العلية ولكن اكروهوا عليها وكثير من الاغنياء دفعوا بدلاً

سعادة عبدالله باشا فكري ولازمه باشا وسالم باشا ودوربك وروجرس بك وفيدال بك (اعضاءها)

تالفاً على ناظر المعارف اعاد هذا الامر وكتب في عابدين في ٢٧ مايو سنة ١٨٨٠ التوقيع محمد توفيق

بامر سمو الخديو رئيس الوزارة رياض وزير المعارف علي ابراهيم

وفي ٢ يونيو سنة ٨٠ بعث المستر مالت (وكيل انكلترة السياسي) الى اللورد غرنيل ناظر خارجية انكلترة بالرقم الاتي تعريبه سيدي

لما كنت متولعاً بالوقوف على ما عاد على البلاد من التغييرات الادارية التي ادخلتها الحكومة الحالية فيها واذا كان ما تواتر على السنة المخلق من نجاح التغييرات يوثق به وبركن عليه ام لا قسمت من فواصل انكلترة في جهات مصر ان يجلو لي هذه القضية وانشر بعرض هذه التقارير على مسامع سعادتك

ان الجواب الذي اجابوني به يشرح المخاطر كما ترون سعادتك فانه يجعل الانسان على ان يؤمل بمصين حالة الفلاح اخيراً وانقطاع دابر الاعساف والظلم اللذين تكبدها مدة اجيال وأنه يتعذر القيام بالثناء على التغيير الذي لا بد ان يكون قد حصل او ابطل كما قال المستر (كوكسن) استعمال الكرباج في تحصيل الضرائب وصار نسبياً منسياً ولما اصدر دولتلو رياض باشا الاوامر للمتوظفين بعدم اتخاذ الكرباج من الان فصاعداً آلة في اكراه الفلاحين على تسديد اموالهم قال الناس ان انسانيتهم وشفتهم خرجنا

٤ شوال سنة ١٣٨٥ ( ٩ يناير سنة ١٨٧٩ )  
بخصوص الرعية العثمانية

من حيث انه مدون بالبند الخامس من  
هذا القانون انه اذا دخل احد الرعايا العثمانيين  
في تبعية دولة اجنبية من غير استخضاله قبل  
ذلك على اذن من الدولة العلية يُعتبر دخوله  
هذا لاغياً كأن لم يكن ويجب معاملته في كل  
الامور اصفه كونه من رعايا الدولة العثمانية  
وحيث ان شاهين باشا الذي هو من رعايا  
الدولة العثمانية الحاضر لرتبة الفريق وسبق انه  
تولى قيادة مرفقة عسكرية مصرية وكان سابقاً  
ناظر الحرية التمس وقبل دخوله في تبعية دولة  
اجنبية بدون ان يُعطى له اذن بذلك  
وحيث ان شاهين باشا مع كون دخوله في تبعية  
دولة اجنبية باطلاً قد تراءى له عند سفره من  
القطر المصري انه يمكنه الاستغناء عن طلب  
باسور من جهات ادارة الحكومة المصرية  
واستحصل من حكومة اجنبية على پاسبور لم  
تعترف الحكومة المصرية بأدنى حق له فيه فبعد  
الوقوف على ما ابداه مجلس نظارنا نأمر بما  
هو آت

#### البند الاول

قد صار تجريد شاهين باشا من جميع رتبو  
والقايد وصفاته الرسمية مع محو وترقين اسمه من  
دفاتر ضباط الجيش المصري وهو ممنوع من  
الرجوع الى الديار المصرية

#### البند الثاني

على ناظر داخلينا وناظر حريتنا تنفيذ امرنا  
هذا كل منهما فيما يخصه

عن رجالهم واكره غيرهم على العلية سوا لا قدروا  
على دفع البدل ام لا ولا بد من قهر الصعوبات  
التي تلازم مبادئ هذا التغيير والامل بتنفيذ  
هذه الطريقة بالنظام في ظرف سنة واحدة

ورأيت من التقارير الواردة من الجهات  
القبلية تشكيكات من الرام الفلاحين بدفع  
الضرائب نقداً لا بدلاً ولا شك انه نشاء عن  
الدفع بالبدل شروور كثيرة وصار الفلاح بهذه  
الطريقة مضغعة في افناء الجباة وعند المداولة  
في مجلس الوزراء في شأن هذا التغيير ذهب  
بعض الوزراء الى انه يجوز لكل انسان الخيار  
اما ان يدفع نقداً او غللاً غير ان الغالية لم  
ترض بذلك لانه لو وجدت هاتان الطريقتان  
للزم ان يكون مأمورو التخصيل على قسمين  
فالقسم الذي يعين منها لتخصيل الغلال يقدر  
الفلاحين مع ان الغاية المقصودة هي التخلص من  
هذا الصنف فالاولى دفع الضرائب نقداً حتى  
في الحالة التي يحصل فيها من ذلك بعض المشاق  
في المبداء . قال وتوجد اصلاحات كثيرة يجب  
اجراؤها قبل ان يصح لنا ان نقول ان حكومة  
مصر تحسنت غاية التحسن غير ان ما حصل في  
الستة اشهر الماضية يجعلنا ان نؤمل بتحسنت  
الاحوال في المستقبل

وفي ١٤ يونيو سنة ٨٠ صدر امرٌ خديوي  
بجريد شاهين باشا من رتبو والقايد الرسمية بناء  
على تهنسو بالجنسية الايطالية وهذا نص  
ذلك الامر

نحن خديو مصر

من بعد الاطلاع على القانون الصادر في

جمادى الثانية من عام ١٣٤٨ هجرية ( وفي رواية انه ولد في شهر صفر سنة ١٣٥٧ ولعلها صح ) في قرية ( هرية رزنة ) من اعمال مديرية الشرقية وهي تبعد عن الرقازيق نحو ميلين انشأها المرحوم محمد علي باشا واسكن بها قوماً من عرب البادية ( منهم عائلة عراقي ) وأقطعهم بعض افدنة من اراضيها لزراعتها واستغلال حاصلاتها بدون مقابل الى مدات معينة فاصاب اباه المدعو ( عراقي ) من ذلك سعة افدنة كانت مادة حياتهم ومنبع تعيشهم

فلما بلغ اشك شرع والده في تلقينه مبادئ القراءة والكتابة ثم سلمه الى قبلي يدعى ميخائيل غطاس كان صرافاً للناحية فلازمه نحو خمسة اعوام احسن فيها معرفة القراءة والكتابة وبعض القواعد الحسابية وبعد ذلك طلب من ابيه ان يلحقه بطلبة العلم في الجامع الازهر ( ولا نعلم ان كان ذلك منه رغبة في طلب العلم ام رهبة من اخذه للجهادية ) فاجاب طلبه وارسله الى القاهرة فدخل الجامع الازهر عام ١٣٦٥ هجرية واقام فيه نحو اربع سنوات يتلقن بعض دروس النحو واللغة والفقه وحفظ القرآن الشريف ثم عاد الى بلدته ومكث بها الى عام ١٣٧٣ حيث ادخل في سلك العسكرية جبراً وكان ذلك في ايام

( تنبيه ) لم نتعرض للمصطلحات العسكرية وغيرها من التبادلات المستعملة في عرف اهل الدوائر الحربية والادارية ولم ندخل عليها تغييراً بيدنا بظهور لغوي او اصطلاح مجري عليه يقتضى القواعد المألوفة بل ابقيناها على ما هي سهلاً لمعرفة الحكم ائتلاف الخاص والعام عليها

صدر بسراي عابدين في ١٤ يونيو سنة ١٨٨٠ ( ٦ رجب سنة ١٣٩٧ ) ( الامضا )

( محمد توفيق )

رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية

الامضا ( رياض )

ناظر الحرية

الامضا ( عثمان رفي )

وفي يوم السبت ٢٦ يونيو سنة ٨٠ ورد تلغراف من الباب العالي مفاده توجيه رتبة المشيرية الى رياض باشا وقد صادف وصول التلغراف وقت اجراء التشریعات بعيد جلوس الخديين

## فصل عام

في

الحوادث الاخيرة ومقدماتها  
( ويندفع فيه الكلام على نشأة عراقي وفتنة )  
( الجهادية واقعة قصر النيل ثم واقعة )  
( عابدين ووزارة شريف باشا وغير )  
( ذلك الى ١١ يونيو )  
( سنة ١٨٨٤ )

\*( عراقي )\*

( في نشأة احمد عراقي الاولى )

ولد احمد عراقي ليلة السبت الواقع في ٢٣



(في نشأته الثانية وتتابع المحوادث)  
(الى وقت وقوع الحرب وفيه فصول)

### فصل

(في حادثة قصر النيل والاسباب التي ادت اليها)  
ومكث عراي بعد ذلك مبعداً من الخدمة نحواً  
من سنة ثم توسط العص في شأنه فالحق ما شغال  
الدائرة الحلية وبمكث في غضون ذلك من الاقتران  
ماينة مرضعة المرحوم الهامي باشا ( هي امرأته  
الى الان وهي شقيقة حرم حضرة الخديو توفيق  
باشا بالرضاع ) فكان ذلك من اكبر الدواعي  
لعنو الخديو السابق عنه وإرجاعه الى وظيفته في  
احد الالابات كما كان وذلك في عام ١٢٩٢  
فشرع من ذلك المحين في تأليف قلوب الضابط  
ابناء العرب على محبته وجمع كلتهم على ولائو بما  
كان يظهر من الغيرة عليهم والاسف على عدم  
ترقيهم وحرمانهم من الرتب السامية حالة كون  
غيرهم من المجرأسة والترك متعنين بها الى غير  
ذلك من نحو تقدم الاجانب في مصالح الحكومة  
واستغاثهم من جانبها بالمنافع الجمة والمربيات  
الجزيلة مع تأخير ابناء الملاد وتركهم في زوايا  
الاهال الى ان ارتقى توفيق باشا الى مستند  
الخديوية المصرية فانعم على كثير من رجال  
العسكرية والمليكة بالرتب والنياشين وفي جلهم  
عراي باشا احسن اليه برتبة الميرالاي ( وذلك  
في شهر رجب سنة ١٢٩٦ ) وكان عثمان باشا  
رفقي ناظر الجهادية اذ ذاك قد شرع في سن  
قانون للفرقة العسكرية يؤخذ من فحواه الحكم  
بعدم الترقى من تحت السلاح لانه يقضى على  
العسكري بان يمكث في الخدمة العسكرية من

سعيد باشا ( وفي رواية انه دخل العسكرية في  
شهر صفر سنة ١٢٧١ ولعلها اصح )  
وبالنظر الى معرفته للقراءة والكتابة وتوسط  
احد اهالي بلده المدعو حسن حلي ( باشا جويش  
بروجي سعيد باشا ) رقي في مدة قريبة الى رتبة  
( بلوك اميني ) للبلوك السابع من الاورطة الرابعة  
من الاي المشاة الاول وصار يُعرف بالشيخ  
احمد عراي

وفي عام ١٢٧٣ رقي الى رتبة الملازم ثم  
الى رتبة اليزناشي في عام ١٢٧٤ ومضى الى عام  
٧٦ رقي الى رتبي الصاغفول اعاشي والكتبائي  
وكان حسن حلي المذكور آنفاً قد وصل الى  
رتبة القائمقام ثم قضى نعمة اخيراً بغازات الفخ  
فجرح عليه عراي جرحاً شديداً وبكاه بكاه مرة  
وبلغ ذلك مسامع المرحوم سعيد باشا فانعم عليه  
برتبة المتوفي وصار معدوداً من امراء العسكرية  
( اي قائمقام وذلك في شهر ربيع الاول سنة ٧٧ )  
ثم اعتزل الخدمة فترة من الزمن وعاد  
اليها في اوائل ولاية اسمعيل باشا الخديو السابق  
عام ١٢٧٩ هجرية واستمر في الخدمة الى ان  
وقعت بينه وبين خسرو باشا الفريق المحركسي  
خصومة أدت الى تشكيل مجلس عسكري حكم  
عليه فيه بالسجن بضعة ايام فرفض هذا الحكم  
ولم يقبله ونسب اعضاء المجلس الى الظلم والاخذ  
بمراعاة الخواطر وبلغ ذلك مسامع الخديو السابق  
فامر بالاعاده من الخدم العسكرية فأبعد ( هذا  
هو سبب نفذه للمجرأسة ) وهكذا كانت نهاية  
نشأته الاولى

اذا روعي هذا القانون وفنذ تم حرّضهم على مناوأة  
البحراسة وعدم الميل اليهم لانهم يريدون انهم  
سواء وقد حلفهم على السيف والمصحف واخذ عليهم  
العهود والمواثيق بان يكونوا بآحاداً واحدة وقلباً  
واحدة المساعدة امراء الااليات الثلاثة في مشروعهم  
الوطني والمحافظة على ارواحهم اذا قصدت الحكومة  
ايسأتهم . ولما تم لهم ذلك امروا بضابط الااليات  
الثلاثة بكتابة تقارير يعرفونها اليهم بالنظم وطلب  
اعداد ناظر الجهادية من مصه . وكان ذلك  
فحفظوا تلك التقارير عندهم ونظروا تقريراً آخر  
رفعوه الى هيئة النظارة على لسان عموم العسكرية  
يتطلبون به خلع عثمان باننا رقي من نظارة  
الجهادية وتنصيب غيره من الوطنيين على مقضى  
القانون

فلما وقف النظارة والتخديو على هذا التقرير  
اصدروا امرهم الى ناظر الجهادية بسجن المبراليات  
الثلاثة وتشكيل مجلس عسكري لحاكمهم ومجازاتهم  
على ما اقترفوه . وقد احس عرابي ورفقائه  
بدخيلة الامر فهدوا لانفسهم تهديدات تحفظهم ما  
عساه ان يطراً عليهم ولشوا في اماكنهم متربصين  
الى ان وردت عليهم اوامر ناظر الجهادية بطلبهم  
الى الدewan فامتثلوا الامر واستصحبوا معهم بعض  
ضباط الايادية الاولى (حكمدارية علي فهدى)  
ليكونوا معهم كالعبيد وليسرعو الى اخبار الايادي  
عند وقوع اقل مكروه عليهم

وعند وصولهم الى قصر النيل كان الديوان  
غاصاً بكثير من امراء العسكرية فاعقد المجلس  
وتلى على الامراء الثلاثة منطوق الامر المؤذن  
بسجنهم ومحاكمتهم ثم نزعته منهم سيوفهم واودعوا  
بسجن الديوان . وقد عين ناظر الجهادية ثلاثة

اربع سنوات ليس الا (وهي غير كافية للحصول  
على الترفي) ثم يذهب الى تلك (امدادياً) ويستمر  
هكذا مدة خمس سنوات مع ترده على مركز  
المديرية شهرين في كل سنة لمباشرة التعليمات  
العسكرية وبعد مضي السنوات الخمس يقيم في  
تلك بغور عمل ويسمى حينئذ (احباطياً) تحت  
الطلب مدة ست سنوات ثم يفتح اسمه من دفاتر  
الجهادية

فتنذر عرابي ورفقائه من هذا القانون  
ورأوا انه لم يعمل الا لتكاثرة ابناء الوطن وحرمانهم  
من الرتب وجعلهم اماناً تحت تسلط الترك  
والبحراسة ويكون هؤلاء الحظ الاوفروالنصيب  
الاكمل من الارتفاع الى الدرجات السامية والرتب  
الشريفة وبهذه الافكار وغيرها تمكنوا من استغلال  
قلوب اغلب الضباط المصريين هذا مع سبق  
تمكين العدوة فيما بين علي باننا فهدى وعد العال  
باننا حالي واحمد بك عبد الغفار و (بين)  
عثمان باننا رقي ناظر الجهادية لاسباب تتعلق  
باشغالهم الادارية

وبناء على ذلك اجتمع علي فهدى وعبد العال  
واحمد عبد الغفار بمنزل عرابي ليلاً للنظر فيما  
يجب ان يفعلوه لمعاكسة تنفيذ هذا القانون وعدم  
سريانه مع الحصول على وسيلة تضمن لهم مساواة  
الضباط الوطنيين بالبحراسة في الترفيات وغيرها  
فاجتمعت كلمتهم على ان يكونوا كرجل واحد  
متعاضدين متواثمين للسعي في سبيل الوصول الى  
هذه الغاية

واول شيء توافقوا على فعله هو ان كلا  
منهم جمع ضباط الايه وصف ضباطه وابان لهم  
ما يلحق من الضرر بهم وبنوهم من الاهالي

السجن وبعد ذلك ارسلوا اوامر الى الاي طره  
والاي العباسية بحجز امراء الالابات المرسلين  
من قل ناظر الجهادية ومن معهم من الباشوات  
وبحضور الالابن بعد ذلك الى ساحة عابدين  
حيث ينتظرهم الامراء الثلاثة . ثم ذهبوا يصحبهم  
الالاي الاول حتى وصلوا الى عابدين ولشوا  
منتظرين ورود باقي الالابات

واما ما كان من الاي طره حكمة راية عبد  
العال فانه عند وصول امر عرابي اليه عند  
البكباشي خضر افندي خضر الى السجن الميرالاي  
المجيد والباشا المرسل معه وبعض ضباط من  
المراكسة ثم امر بتوزيع « المجه خانة » على جميع  
العساكر وتأهب للسير . وكان وكيل محطة  
طره مراقبا لتلك الحركات فاشعر الخديو باشارة  
تلغرافية بما هو جار في الالاي وبناء على ذلك  
ارسل الخديو احد الياورية ( من رتبة ميرالاي )  
الى طره قصد منع الالاي من المسير فلم ينجح سعيه  
والحق بالمسيحيين

وقد امر خضر خضر بضرب : نوبة طايبور  
فاصطفت العساكر تحت السلاح وسارت قاصدة  
سراي عابدين وفي اثناء سيرها تكرر وفود  
ياوران من طرف الخديو على خضر افندي خضر  
بالتنبيه عليه بارجاع الالاي فلم يمثل حتى قرب  
من ميدان عابدين فاستقبله هناك موسيقى  
وبروجية الالاي الاول وبعد وقوف العساكر  
خرج الضباط القادمون وسلموا على عرابي ورفيقه  
متعانفين متحاضنين وهنأهم بالسلامة . وعند  
ذلك قام عرابي في وسط التجمع يحطب باعلى  
صوته مثنيا على صداقة الضباط والعساكر ويثلم  
اليه واهتمامهم بشأته وانحادهم على اتقائه ورفيقه

من امراء الالابات بدلا منهم واصحبهم ثلاثة من  
امراء اللواء ( باشوات ) لتسليمهم بحسب الاصول  
فاصرع جواسيس عرابي واخبروا بضباط الالاي  
الاول بما كان وما لحق بالامراء الثلاثة من  
عقاب السجن وتعيين غيرهم بدلا منهم فهاجت  
الضباط وماجت وفي الحال امر محمد افندي  
عيد البكباشي بضرب « نوبة طايبور » للعساكر  
فاغترضه خورشيد بك بسي قائمقام الالاي وسأله  
عن السبب فلم يجبه بكلمة بل امر بعض العساكر  
بوضعه في احدى القاعات محفظا عليه وكانت  
المجنود قد اصطفت تحت السلاح فاخذهم وقصد  
الذهاب الى قصر النيل لاتخاذ الامراء من  
السجن . وقبل ان يبارح قتلان عابدين كان  
الخديو قد بلغه خبر هذه الحركة فأتسرف على  
العساكر من شرفة « السلامك » واطلع على  
الحالة بنفسه ثم امر راشد باشا حسني الفريق  
بان يتوجه اليهم ويوقف حركتهم ولما لم يجد  
ذلك نفعا امر « بروجي قره قول السراي » بان  
يضرب « نوبة » حضور الضباط عند الخديو فلم  
يحضر احد .

واستمر الالاي في سيره الى ان وصل الى  
قصر النيل فاصدر البكباشي ( محمد عيد ) امر  
بالهجوم على الديوان فجهت العساكر مشرعة  
حراش السنادق في رؤوسها رافعة اصولها بكلمة  
( يوها ) فعم المخطب ووقع الرعب في قلوب  
امراء المجهادية الموجودين بالديوان وطلب كل  
منهم لنفسه النجاة وفي جملتهم عثمان باشا رفيقي  
ناظر المجهادية وشرعت العساكر في كسر زجاج  
النوافذ وانلاف بعض الثريات ( الخنف ) وهكذا  
تم لمحمد عيد اتخاذ الميرالابات الثلاثة من

لطني مصحوباً بالميرالاي الجديد محمود بك طاهر  
استقبلها ضباطه بمزيد الاحترام وذلك بواسطة  
البكتاشي . الايني افندي يوسف ، لانه لم يكن  
مائلاً الى مشروعات عرابي وقد استعلم طه باشا  
من الضباط عن حقيقة ما قيل من حصول التحالف  
بينهم فامر الجميع بما ذكر وقبلوا طاهر بك  
اميراً عليهم والتسوا العفو عنهم ولم يمس على  
ذلك الا قليل من الزمن حتى وردت عليهم  
الاخبار تترى منبهة بمحصول ما حصل في  
قصر النيل وواجتماع الالايين في ساحة عابدين  
وعزل ناظر المجهادية وارقاء محمود سامي الى  
منصبه من بعد صدور العفو الخديوي عن  
الامراء الثلاثة

فنه الاخبار اضطرت اللواء وطاهر بك  
الى مبارحة الالاي ووقعت ضباطه في المحيرة  
والارتباك وشرع بعضهم يلوم البعض الآخر  
ويعتقه نسباً لانه اسباب التأخير عن التوجه الى  
عابدين اجابة لطلب عرابي ثم اجتمع رأيهم على  
المسير الى قشلاق عابدين ليلاً لتقدم اعذارهم  
والفاس العفو عن انظامهم في الحضور وكان  
ذلك قبل عرابي عذرهم واقاموا في القشلاق  
حتى الصباح ثم اخذوا امير الالاي وتوجهوا به  
الى مركز الالاي

### فصل

( في اقتراحات الحزب العسكري بعد واقعة )  
( قصر النيل )

بعد ان سكنت عوامل هذه الحركة وعاد  
كل من الامراء الثلاثة الى الالاي لحقهم الخوف من  
الحكومة وخشوا ان تستعمل طرق الاحتيال او  
الاغتيال فاكثروا من التخطئ بزيادة عدد المخفراء

من السجين . وكانت ساحة عابدين خاصة بمجاهير  
المتفرجين من نساء ورجال وطبين واجانب  
ولما اتم عرابي خطابه تقدم الى الخديو والتس  
منه العفو عنهم وارجاعهم الى الالايهم كما كانوا  
مع خلع عثمان باشا رفي عن نظارة المجهادية  
واستبداله بغيره فانهم لا يبرحون الا بنوال بغيتهم  
فبالنظر الى صفاء نية الخديو ووجهه للسكينة ومنع  
ما من شأنه احداث القلق والاضطراب اجاب  
الفاس بالقبول وعفا عنهم ورفع عثمان رفي باشا  
من المجهادية واستبدله بمحمود سامي ثم اصدر  
امره الى عرابي بان يرجع كل الالاي الى مركزه  
فقال له ان ذلك يتم صباح غد ( والسبب في  
ذلك ان احد الرمايل اخبره بأنه لو حصل  
افتراق الالايين في هذه الليلة لا بد من وقوع  
مكروه عليهم )

ثم ان عرابي حرر الى كل من قنصلي انكلترة  
وفرنسا ينظلم من تصرف الحكومة ومعاملتها لم  
من نحو رفهم من الالايهم والاعياض عنهم  
بغيرهم بدون وجه حق بل بمجرد اقدامهم على  
طلب امر عادل وهو رفع ناظر المجهادية من  
منصبه .

فورد عليه الجواب من قنصل فرنسا البارون  
دي رنك بمدحه على ثبات عزيمته وتشجيعه على  
سلوك هذا المنهج مع عدم المبالاة بالحكومة فسر  
بذلك غاية السرور . وقد رتب في تلك الليلة  
دوريات من الالايين تطوف حول اكناف  
القشلاق مع سلسله من الخفراء وعند الصباح رجع  
الاي طره الى محله وافرغ عن المسجونين  
واما الالاي العباسية ( حكامارية عرابي )  
فكان من امره انه لما وصل اليه اللواء طه باشا

(٥) ارجاع احمد بك عبد الغفار الى منصبه ( هو قائمقام سواري وكان عثمان باشا رفيق قد طرده من الخدمة بسبب مشاجرة حدثت بينه وبين احمد خلوصي بك الميرلاي ) . وهن ما تمّ لم يواضع الامام الاي السواري الاول اليهم والخالف معهم

(٦) عدم جواز اسرقي للعسكرية من قبل الخديو ما لم يسن لذلك قانون مخصوص يجرى العمل على مقتضاه

(٧) زيادة مرتبات جميع الضباط والعساكر « وكان هذا الطلب بمقتضى عرائض كتب صورها عراقي وارسلها الى جميع الالابات ليوقع عليها الضباط وتقدم بمعرفتهم للحكومة

(٨) سن قانون يشمل حالة الترفي والتقاعد والمكافآت والاجازات ونسوية حالة الاستيداع

وجاءت هذه الاقتراحات عبارة عن اظهار عراقي محبته للنفيس رجال العسكرية فاستمال بتنفيذها قلوب الجميع اليه فاتظلموا في سلك حزبه وفي جعلتهم الالابات التي لم يكن لها يد في الحركة الاولى والايات الاسكندرية وضباط البوليس والطلوبة ما عدا التذر القليل من المجراسة وبذلك تقوى حزبه وصار معظم القوة العسكرية في قبضته

للمحافظة عليهم ليلاً وانتخبوا ضباطاً مخصوصين لنقل المراسلات السرية التي كانوا يتبادلونها وصار كل منهم اذا اراد الذهاب من مركز آلايه الى منزله يستصحب حرساً من العساكر مسلحاً بالأسلحة النارية لوقايتهم ويستمر هذا الحرس ملازماً له حتى يعود الى مقره الرسمي

ثم شرعوا في عقد مجالس سرية ليلية في منزل احمد عراقي يدعون اليها خواص حزمهم ومن يركنون اليه من الضباط فكانوا ينفذون بالنقل كل ما يستقر عليه رأيهم في تلك الجلسات وهناك بعض ما اقترحه على ديوان المجهادية منفصلاً كما يأتي :

(١) صرف نقود بدل التعيينات التي كانت تؤخذ من شئون المجهادية لاجل شرائها بمعرفتهم من الخارج ( فأجيب طلبهم وصاروا يطعمون العساكر في أكثر الاحيان ارزاً بلبن وحلواً ولحماً وخضرة وعينوا للعساكر السودانية « بوظة » ( وهو مشروب اشبه بالجمعة اي البيرة ) « وجرايات « لاولادهم ونسائهم زيادة على الاقوات المعينة )

(٢) عدم استقطاع مرتبات الضباط والعساكر في منة الاجازات التي تعطى لهم اذا لم يتجاوز الثلثين يوماً واذا تجاوزت هذه المدة يستقطع نصفها فقط

(٣) ان يؤخذ من الضباط والعساكر نصف اجرة في السكة الخديوية سواء كان معهم تذكرة رسمية او لم يكن

(٤) ابطال ورشة الدرزية وصرف اثمان الملابس نقداً ليصير ايتاعها من الخارج بمعرفة الالابات

الالابات المستودعين) قاطناً في عزلة مجاورة  
لللاي السوداني البادي ذكره وكان بعض  
، صف ضباط : هذا الالاي وعساكره برورونه  
أحياناً فلما بلغ ذلك عبد العال : بك ، (اذ ذلك)  
اصدر تنبيهات بعدم ذهاب احد الى الك  
المذكور ظناً منه انه ربما كان ساعياً في حمل  
افراد الالاي على الفرة منه . ثم رأى ان هذه  
التنبيهات غير كافية لالامتناعه من هذا القيل  
فأمر بعضهم بالقاء القبض على فرج بك ففعلوا  
واودعوه السجن وقدم في شأنه تقريراً الى نظارة  
المجاهدية متضمناً انه كان يغري العساكر على  
العقوق والعصيان عليه وعلى الضباط وقد طلب  
فيما كتب محاکمته فحرم ومدر عليه الحكم بالنفي  
الى الاقطار السوداية

#### (الفضية الثالثة)

( وهي فضية التسعة عشر صابلاً )

واسبابها ان هؤلاء الضباط تراءى لهم ان  
الاجراءات التي نفذت جاءت مضادة للحكومة  
وان تشبثات عراي ورفقاء مسافيه للتواين فحرروا  
لذلك تقريراً وقدموه لانتظاره المجاهدية يستقبلون  
به من الخدمة وقد بول ذلك على عدم قبولهم  
لاوامر عراي واستنكارهم لدسائس الخفية التي  
يجرضهم بها على تقديم كتابة للخدو يطلب اسقاط  
وزارة رياض باشا وتشكيل مجلس الامة ورئاسة  
عدد الجيش والتصديق على القانون الجديد  
وقد اوضحوا في هذا التقرير ان عراي قال  
لم ما معناه :

( اذا لم يبادر الخديو الى اجابة طلبنا فاننا  
نفذه بالقوة الجبرية ونخلع الخديو ونجعل الحكومة  
المصرية جمهورية مستقلة حيث ان القوة العسكرية

#### (فصل)

في القضايا التي حدثت خلال المدة التي  
مضت بعد حادثة فبراير سنة ٨١  
الى صدور الامر بزيادة المرتبات  
في ابريل سنة ٨١  
(الفضية الاولى)

في شهر مارس سنة ٨١ اي عقب حادثة  
فصر النيل شرع صف ضباط الالاي السوداني  
وعساكر « كهدارية عبد العال » في تنظيم  
عريضة لترفع الى الخديو في القاس العفو عنهم  
والصغح عما فعلوه من حضورهم الى عابدين وقيامهم  
بالنظار العسكرية وقد نسبوا ذلك الى اغراء  
ضباط الالاي لم على القيام بهذه الحركة وبينما كانوا  
آخذين في تجهيز هذه العريضة من بعضهم اتصل  
بغيرها ببعض الضباط فتداركوا الامر بان  
ضبطوها من ايديهم بعد ان بلغ عدد الموقعين  
تسعة اشخاص منهم باشاوش جركسي والباقون  
من السودانيين ثم أمر عبد العال بسجنهم واخذ  
في تحقيق القضية فقدم بها تقريراً اوضح فيه ان  
الباشاوش الجركسي هو الذي اغرى السودانيين  
على كتابة تلك العريضة وانه « اي الباشاوش »  
ما فعل ذلك الا بدسيسة من يوسف كمال باشا  
وكيل الدائرة الخديوية . وقد طلب في هذا  
التقرير ابعاد يوسف باشا من خدمة الدائرة  
وسجن الجركسي مدة سنة شهور مكافئاً بالحديد  
وصرف النظر عن الصف ضباط السودانيين  
فاجيب الى ما طلب وتم له انفاذ الارب

#### (الفضية الثانية)

( في شهر ابريل سنة ٨١ )

كان فرج بك الريني السوداني ( من امراء

أوامره غير مسموعة عندهم الى ان اجتمعوا عليه ذات يوم وكلفوه بتقديم استعناؤه من خدمة الالاي فاعترضهم احد يوزباشية اورطنه ( يدعى خليل افندي علي ) ودافع عنه اشد دفاع فانهره الضباط وشموه . وكان قد اتصل الخبر بعراي فأمر باحضار البكباشي اليو فأحضر وحتم عليه بوحوب الاستعفاء فاستعفى وأُحيل على مستودعي الديوان ثم أمر بسجن اليوزباشي مكبلاً بالحديد فبعين وبعد ذلك قضى عليه بالاستيداع متناولاً على الاستمرار نصف راتبه وحكم بالآ

يستخدم في الجهادية مطلقاً

#### القضيتان الخامسة والسادسة

قيل ان عراي آخرى اغرى ضباط الاي القلعة على تقديم تقرير للنظارة بطلب عزل حكامهم محمد بك صدقي وتنصيب غيره فُعزل واستبدل بيراياي آخر يدعى ابراهيم بك حيدر

وتقدم كذلك تقرير الى الجهادية من ضباط الاي الطوبجية بالناس عزل الحكمدار حسين بك واستبداله بغيره فصادف التماسه الاجابة وعُين بدلاً منه الميرالاي اسمعيل بك صبري

#### فصل

: في بث نشرات عراي السرية :

المهيجة للاهالي :

لما قويت شوكة عراي وتم له استعماله قوم العسكرية اليو واتحادهم معه طفق بث افكاره بين الاهالي من مشايخ العربان وعمد البلاد واعيانها وعلمائها وتجارها وطلب منهم ان يساعدوه في انفاذ نياته التي اوضحها لهم مصرحاً بكونها حسنة ونافعة لمستقبل البلاد . وهاك معنى ما كتبه اليهم في هذا الشأن . قال

امست في بدنا وتمت امرنا ومشايخ العربان وعمد البلاد انحازوا اليا وصاروا من حزبنا ) ولما وصل تقريرهم الى نظارة الجهادية اصدر محمود سامي باشا امره بتشكيل لجنة للتحقيق فتشكلت وكان في جلته اعضائها عراي واحمد عبد الغفار فسألت هؤلاء الضباط واحداً بعد آخر عن حقيقة ما كتبوه فقرروا ما فعلوا مصرين على مدعاهم وزادوا على ذلك قولهم ان في الالاي جللة اخلاصات متبنة في عبدة دفاثر ومكانات

وكان ارباب هذه اللجنة اشبه بالآ في يد عراي يدبرها كيف شاء فاخذوا في بذل النصائح للضباط المذكورين طالبين اليهم ان يفعلوا عن هذا المدعى لانه عدم المجدوى ولا يعود عليهم الا بسوء النتيجة الى غير ذلك من مثل هذه الافعال فلم يمثلوا

وفي خلال ذلك قدم باقي ضباط الالايات تقارير لنظارة الجهادية في حق التسعة عشر ضابطاً يطلبون فيها محاكمتهم على امور اوضحوها في تلك التقارير فصدر في شأنهم قرار منطبق على رغائب اخصامهم وارسل الى المعية السنية للتصديق على حكم صارم فيه فتوبل بالعفو الخديوي عن الضباط المذكورين

#### القضية الرابعة

ذكرنا آنفاً ان تأخر الاي العباسية ( حكامدارية عراي ) عن الحضور الى عابدين يوم واقعة قصر النيل كان بآشارة الالفي افندي يوسف البكباشي ونذكر في عرض الكلام على هذه القضايا ان الالفي افندي الموما اليه اصبح منذ ذلك اليوم مغضواً من عراي وسائر ضباط الالاي وما زالت

فيها بعدم اجماع الضباط مع بعضهم في المنازل  
ليلاً. حاضراً على اتباع الاوامر والتزام الدقة  
والضبط في الاعمال العسكرية وعدم ترك الاشغال  
مع انشاء مكاتب في مراكز الالايات تدرّس فيها  
القوانين العسكرية والعلوم الرياضية

وكان يذهب بنفسه ليلاً ونهاراً الى مراكز  
الالايات لينظر هل نفذت اوامره ام لا  
اما عبد القادر باشا مأمور الضبطية فانه  
ارخى عنان الجواسيس على منازل رؤساء الحزب  
العسكري لمنع الجلسات التي كانت تعقد فيها  
وبالنظر الى هذه الدقة التي قام بشأنها كل  
من فريق الجهادية والضبطية معاً وقع الرعب  
في قلوب جميع الضباط وعلى الخصوص زعماء  
الحزب العسكري : وم عرابي وعبد العال واحمد  
عبد الغفار : بحيث صار لا يحكمهم ترك الالايتم  
والذهاب الى منازلهم

وقد ازداد خوفهم ما اشاعه البعض عن  
انقضاء الالاي الاول ونشاطه : وفي جملتهم  
حكمداره علي بك فهم ، الى الخديو في الاسكندرية  
فان الالاي الحرس كان قد صحب الخديو الى  
الاسكندرية جرياً على العادة السنوية المألوفة  
عند حلول فصل الصيف

واستمرت الحالة هكذا الى ان حضر الخدين  
من الاسكندرية الى المحروسة في شهر اغسطس  
( اب ) سنة ١٨٨١

### فصل

( في حادثة عابدين التي وقعت )

( في شهر سبتمبر سنة ١٨٨١ )

( وكينيتها واسبابها )

بعد اياب الخديو الى المحروسة ببضعة ايام

ان الوزارة الرياضية قد ركبت متن الشطط  
وعادت عن السراط المستقيم ولم يكن مقصدها  
مؤدياً الا الى اضمحلال البلاد وتلاشيها بها من  
جاري من مبيع اراض كثيرة للاجانب ووجود  
كثير منهم في ادارات المحكومة ومصالحها  
بالرواتب الفادحة والسعي في رفع الاحجار  
الطبيعية الموجودة في بوزاز الاسكندرية وان  
سكوننا واضرارنا عن ذلك يعد من العجز والعجز  
والفريط في وطننا ومقر نشأتنا . فاعلموا يا معاشر  
الوطنيين ان اولادكم المتفلمين في سلك الجهادية  
قد اتكلموا على الباري سبحانه وتعالى وعزموا على  
سح كل ما من شأنه الانحطاف بحقوقكم وذلك  
لا يتم الا بسقوط وزارة رياض باشا وتشكيل  
مجلس النواب ليحصل الوطن على الحرية المبتغاة  
فالملوب منكم ان توقعوا على الكتابة المرسلة اليكم  
من ضمن هذه النشرة وهي الكتابة المقصود بها ان  
اكون نائباً عنكم في كل ما يتعلق باحوال البلاد . اهـ  
وبهذه الوسيلة تحصل على اختام الجميع ما  
عدا سلطان باشا فانه ابى وقال ان هذه الطلبات  
لا تعلق لما بالعسكرية وقد انبأ الخديو بامرها  
فسأل محمود سامي عرابي عنها فانكرها وقال  
ان هذا الامر لم يحصل البتة

ولما رأى الخديو من الحزب العسكري  
ازدياد الفتنة وعدم الوقوف عند حذر معلوم  
والاندخال في تهيج الالهالي بمساعدة محمود سامي  
امر بخلعه عن منصب الجهادية مستبدلاً اياه  
بداود باشا يكن وبفصل مأمور ضبطية المحروسة  
احمد باشا الدره ملي متحاضاً عنه بعد القادر باشا  
وربما استقرّ داود باشا في نظارة الجهادية  
نشر على جميع الالايات المنشورات العديدة منها



وكان الخديو قد وصله كتابة عراقي وخبر امتناع الاي القلعة من المسير فأمر باجتماع النظار وبعض رؤساء العسكرية فاجتمعوا وتداولوا في هذا الامر فاستقر الرأي على ارسال بعض الباشوات الى عراقي وعبد العال واحمد عبد الغفار بالنصيحة والحض على عدم افاذ مشروعاتهم الذي صوبوا على افاذه

وتوجه الخديو بنفسه الى مركز الاي عابدين واخذ يتصح للضباط والعساكر بقوله لهم : انتم اولادي وحريي الخصوصي فلا تتبعوا التعصب الدميم ولا تنتقدوا باعمال الالابات الاخرى التي هي من نزغات الشيطان : الى غير ذلك من عبارات الصح فاجابه الجميع بقوله : نحن فداه لولي نعمتنا : فعند ذلك امر الخديو علي فيهي حكمدار الالاي بان يوزع العساكر على نوافذ السراي وقاية لها من داخلها

ثم اخذ النظار وتوجه بهم الى الاي القلعة ويوصلو طلب الضباط وسألهم عن اسباب عدم سماعهم للامور فانكروا فالتفت الى ابراهيم بك حيدر الثقات المستفهم عن حقيقة الامر فقال ان الذي اغرى الالاي على عدم التسرع هو البكباشي «فوده حسن» فالتفت اليوزياض باشا وجذبه من طوفه قائلاً له : أمتلك يعارض الحكومة في اوامرها ويسعى في عدم تنفيذ اجراءاتها : وبينما هم كذلك اذ ضرب احد البروجية نوبة : سونكي ديك : بامر محمد افندي السيد اليوزباشي فاسرع العساكر الى تركيب الحراب «السنك» في رؤوس البنادق واحاطوا بالخديو صارخين بقوله « انرك البكباشي فامر بتركه ثم التفت الى العساكر وخاطبهم بما معناه « ألسنت خديوكم

صدر امر من نظارة الجهادية الى الاي القلعة ( حكمدارية ابراهيم بك حيدر ) بالتوجه الى الاسكندرية وأمر الى الاي الاسكندرية ( حكمدارية حسين بك مظهر ) بالحضور الى الهروسة فاضطرب عراقي ورفاقه من هذا الامر ودخلهم الظنون والشكوك فقالوا ان الحكومة لم تقصد بهذه الاجراءات سوى الانتقام منا . وبناء على ذلك انتقلوا على عدم توجه الاي القلعة الى الاسكندرية ونبه عراقي على فوده افندي حسن احد بكباشية الالاي المذكور بعدم الاذعان الى هذا الامر ورفضه على الاطلاق فالتحم البكباشي الموما اليومع سائر الضباط على عدم الطاعة وافهموا العساكر ان الغرض من سفرهم مبني على نية اغراقهم في كبري كذا الزيات ولما جمع ابراهيم بك حيدر ضباط الالاي واخبرهم بامر الجهادية المؤذن بسفرهم اجابه فوده حسن وباقي الضباط بعدم القبول فكتب الى نظارة الجهادية يخبرها بذلك

وفي خلال هذه المدة كان عراقي يخاطب جميع الالابات بواسطة فن الاشارة المصطلح عليه عندهم ويأمرهم بالاستعداد للحضور الى ميدان سراي عابدين في اول شهر ستمبر سنة ١٨٨١ وقد لباه الجميع واذعنوا لامره

ثم ارسل كتابة الى الخديو ونظارة الجهادية يخبرها فيها ان الجيش سيخضع بتمامه الى سراي عابدين لابتداء اقتراحات عادلة تتعلق باصلاح البلاد وضمان مستقبلها وكتب ايضاً بئيل ذلك الى قناصل الدول مبيناً لهم انه لا خوف من هذه الحركة على ابناء تابعيهم لانها متصلة الغاية باحوال الوطن الداخلية

يوم الجمعة الواقع في ١٥ شوال سنة ١٢٩٨ «  
وعند وصوله الى ميدان عابدين اباه بعض  
الضباط ان الاي اليازة الاول (حكمدارة  
علي فمي) موزع فيما داخل السراي على استعدادهم  
للدفاع عنها اذا مست الحاجة وانه مذكر للدفاع  
كبنة وافق من معداته فاستدعى بعلي بك فمي  
ووجه توبيخاً شديداً ونسب فعله الى الخيانة  
فاعذر اليه وقال انه ما جعل الا لاي مقياً فيما  
داخل السراي الا سياسة مؤخذاً وفي الحال  
امر «بضرب نوبة رول» فنزل الا لاي جميعه  
واصطفت مع بقية المجنود في الميدان ثم حضر بعد  
ذلك الاي قصر النيل يقوده احمد افندي  
صادق البيوزاوي لان حكمداره محمد بك توفي  
ابي الذهاب معهم وحضرت ايضا عساكر  
المستفيظين يقودهم الفائقام ابراهيم بك موزي  
الذي صار فيما بعد مساعداً للمعروسة  
فلما اكتمل اجتماع الجيش في ميدان عابدين  
امر عراي باقامة الخفراء على ابواب السراي  
وبمع الدخول اليها والمخرج منها وكانت قناصل  
الدول قد حضرت اليها قبل ذلك مع كثير  
من الدوات  
وكانت ساحة عابدين غاصة بمجاهير المتفرجين  
من اجانب ووطنيين ووافد البيوت المجاورة  
للسراي واسطمنها ملائى بالساء المتفرجات  
فاشرف الخديو على الجيش من السلالمك  
وامر باحضار عراي فحضر راكمًا جواده سالاً  
سيفه ومن حوله ضابط السوارى للمحافظة عليه  
فامر باغداد سيفه والنزول الى الارض والبعاد  
الضباط عنه ففعل . ثم خاطبه الخديو بقوله:  
الخديو - ألم الك سيدك ومولاك

وولي امركم . هل تأخر لاحد منكم تعيينات او  
رواتب او ملابس حتى جهرتم بالعصيان وخالتم  
الوامري فاجابوه بقولهم «نحن مطيعون لوامر  
ولي نعمتنا غير اننا اخبرنا بان القصد من تسفيرنا  
مبني على نية اعراقنا في هويس : اي كبري : كهر  
الريات » فالتفت الخديو اذ ذلك الى من معه  
وقال لم ان العساكر مغرورون ثم تركهم وقصد  
جهة العباسية منفرداً لبؤسر عراي عن احراء  
ما عزم على اجرائه فلم يجد لانه كان قد اخذ  
الاية والا لاي الطوبجية ومدافعه وانطلق الى سراي  
عابدين فعاد هو ايضا اليها  
وكان عبد المال حلي حكمدار الا لاي  
السوداني قد اتصل به خبير ذهاب الخديو الى  
القلعة فجمع العساكر وتوجه بهم اليها فاقام الخفراء  
على ابوابها ثم دخل القلعة بنحو بلوكين من العساكر  
فلم يجد غير الضباط فسألهم عن الخديو فاخبروه  
انه ذهب قبل مجيئه بزمان قليل فتأسف ورجع  
بالا لاي فاصداً عابدين - ولسائل يسأل مسا  
هو القصد من ذهاب عبد المال الى القلعة  
وتأسفه على عدم وجود الخديو هناك . . . . .  
اما كيفية تجمع الجيش في ميدان عابدين  
فهي كما يأتي

كان اول من حضر الى ساحة عابدين  
الا لاي السوارى الاول بقيادة احمد بك عبد  
الغفار ثم حضر عراي بالاية ومعه الا لاي الطوبجية  
يقوده اسمعيل بك صبري وكانت بطاريات  
مدافعه تحل الاورط اثناء المسير وعشرة من  
ضباطه على ظهور الخيل وبايدهم السيوف مسلولة  
يسمرون من حوله حرساً له وهو منمط في وسطهم  
ظهر جواده وسيفه متمهر في يده « وكان ذلك

الاهالي لم اعمد اليها الا لكونهم قد افاموني  
باننا عنهم في تنفيذها بواسطة هؤلاء العساكر  
الدين هم عبارة عن احوثهم واولادهم فهم القوة  
التي ينفذ بها كل ما يعود على الوطن بالمنفعة  
والصلاح واعلم اننا لا تنازل عن هذه الطلبات  
ولا نرحم من هذا المكان ما لم تنفذ

الفصل - علمت من كلامك انك ترغب  
في تنفيذ اقتراحاتك بالقوة وهذا عين التوحش  
الذي يبنأ عن ضياع بلادكم وتلاشيها

عراي - كيف يكون ذلك ومن دا  
الذي يعارضنا في احوال داخلينا فاعلم اننا  
ستقاومة اشد المقاومة الى ان نفنى عن آخرها

الفصل - وابن هذه القوة التي ستكافح بها  
عراي - اقدر في زمن قصير على حشد  
مليون من العساكر يمعون قوتي ويلبون اشاراتي  
الفصل - وماذا تفعل اذا لم نجيب الى  
ما تطلب

عراي - اقول كلمة ثانية

الفصل - وما هي

عراي - لا اقولها الا عند القنوط والياس  
ثم انقطعت المحادثات بين عراي والتخديو  
مدة ثلاث ساعات جرت فيها المداولة بين  
القناصل والتخديو داخل السراي واخيراً استقر  
الرأي على اجابة طلباتنا وإنفاذها بالتدرج فرضي  
عراي بذلك مشترطاً عزل الوزارة قبل اصراف  
الجيش فعملت وطلب عراي ان يكون شريف  
باشا رئيساً للوزارة الجديدة ومحمود سامي ناظرًا  
للجهادية فاستدعي شريف باشا وبعد التبا والتبي  
قبل ان يتشكل الوزارة على شريطة ان يتعهد  
رؤساء الحزب العسكري بالامتنال للاوامر

عراي - اجل

التخديو - ألسنت اما الذي رقيت الى

رتبة الميرالاي

عراي - نعم ولكن من بعد ترقية نحو

الاربعمائة

التخديو - وما هي اسباب حضورك بالجيش

الى هنا

عراي - لنوال طلبات عادلة

التخديو - وما هي هذه الطلبات

عراي - هي اسقاط الوزارة وتشكيل مجلس

النواب وزيادة عدد الجيش والتصديق على

قانون العسكرية الجديد وعزل شيخ الاسلام

التخديو - كل هذه الطلبات ليست من

خصائص العسكرية

فلم يجه عراي وقد اشار القناصل على

التخديو ان يقلب الى ما داخل السراي خوفاً

ما عسى ان ينشأ عن تلك المخاطبة من الضرر

وصار المستر كرفلن وقنصلا انكلترا والنمسا على

اثر ذلك عبارة عن رسل بين التخديو وعراي

واخيراً قال القنصل الانكليزي لعراي ان اسقاط

الوزارة من خصائص التخديو وطلب تشكيل

مجلس النواب من متعلقات الامنة ولا وجه لطلب

زيادة الجيش لان البلاد آمنة مطمئنة لا يريدها

ولم يردها احد بشراً كما ان المالية لا تساعد على

ذلك ثم قال له اما طلب التصديق على القانون

فسينفذ من بعد اطلاع الوزراء عليه واما طلب

عزل شيخ الاسلام فلا بد ان يكون مبنياً على

اسباب . ٥١ .

فاجابة عراي بقوله :

اعلم يا حضرة القنصل ان طلباتي المتعلقة

الرداع وكان عدد الحضور غير قابل العد والإحصاء

ولما ان وصل الالاي الى المحطة اخذ عافى بك المعروف بـ الحروسة بنثر الورد والرياحين على رؤوس العساكر وقد سقى الناس سكرًا في ذلك اليوم وكان في جملة الحضور كل من عراقي ومجهود سامي

والأكرل من شمرز، جريدي الطائف والمند « قد الله نديم وحسن الشسي » خطابًا نفوس المادح والثناء على الهيئة العسكرية وعراقي والقي عراب، ايضًا خطابًا حصن فيه على الاستسكاء بعودة الاتحاد والمحافطة على شرف البلاد

والقي عبد العال ايضًا خطابًا وجيزًا نثره مع خطاب عدالله نديم بهما وبعض مباحثها . قال سيد العال

ابنا الاخوان

انا بودعكم بالقلوب معكم وكلية الوطنية تجمعنا فاجعلوا حل المراسلة بينا ممدودًا ونقول بعزمكم ولا تطيعوا الوشاة فيما يفترونه علينا كما انا لا نسمع من وائس كلامًا واعلموا انا في تيار افكار ان لم نعتض امسنا فيه بالاتحاد والا هلكنا وكلنا يعلم حسن طوية مولانا الخديو وطهارة مواطن رجاله الغلام نحن نخدم افكارهم وارواحهم ونفسي العربي طاعتهم والله المحبض علي وعليكم وهو على كل شيء قدير . اه

وقال نديم

سماء البلاد وفرسانها

من قرأ التواريخ وعلم ما نوال على مصر من المحوادث والوازل عرف مقدار ما وصلم اليوم من الشرف وما كتب لكم في صفحات التاريخ

واجتناب المخالفات وان يقدم عند البلاد ضيافة على ذلك فحصل وشكلت وزارة شريف ناشأ

وبعد ان تم تشكيل الوزارة اوغر رؤسها الى عراقي ان يتوجه بالايه الى راس الادي من مديرية الشرقية الى عبد العال ان يسافر بالاي السودان الى دمياط فامثل كلاهما الامر ولكن بعد تنفيذ بعض طلبات منها الشروع في انتخاب النواب بالمدن والقرى ومنها عزل بعض الامراء والضباط من كانوا مخالفين لمشرب عراقي واستبدلهم بغيرهم من حزبه فاستبدل ابراهيم بك حيدر ميرالاي القلعة بعلي بك يوسف ومحمد بك شوقي ميرالاي قصر النيل بطلبه بك عصمت وحسين بك مظفر حكمدار الالاي الاسكندرية بمصطفى بك عبد الرحيم واسماعيل بك صبري ميرالاي الطوبجية بحس بك منلر ومحمد بك خلوصي ميرالاي سواري الخرس باحمد بك عبد الغفار وعبد القادر ناشأ مأمور الضبطية باحمد باشا الدرهملي وفريد باشا مدير الشرقية باخر من الذوات وعلي افندي نائب رئيس مستغفلي بورسعيد بجهد افندي ابي العطاء وقد طلب عراقي رتبة ميرالاي لاراهيم بك فوزي حكمدار مستغفلي الحروسة فلما تم له نيل ما طلب شرع في التاهب للسفر امثالًا للامر كيفية سفر الالايين

واصدر عراقي امره الى عبد العال بالتأهب للسفر الى دمياط بالالاي السوداني مستصحبًا معه موسيقي ٢ جي يياده فامثل وسار بالالاي الى محطة السكة الحديدية مارًا في وسط المدينة وكان قد سبقه اليها معظم ضباط العسكرية وضباط المستغفليين والبوليس للقيام بواجب

ما يذهب بالثروة أو يضعف القوة أو يخذل الشرف فاستبشروا بيعكم الذي بايعتم به وذلك هو النور العظيم

ثم قال

هذا اخوكم المحر يودعكم ويسير باخوانكم الى دمياط فاجعلوا عروة الود وثيقة ولا تحلوا حبل الاتحاد الذي جاهدتم الانفس في احكامه فقد زالت موانعنا التي كانت تجر الى الفساد والانس دار رحمة بين الجيوش اولي الرشاد ولا تعمر الدنيا اذ لم تترك الخلق العناد فالارض تثبت زرعها لحائنا بالاتحاد

ومن محاسنكم التي تغفرون بها ويعرف لكم بها الفضل طاعتكم لاوامر الحكومة وامتناعكم لاشاراتها وربط قلوبكم بحجة مولانا الخديوي ورجاله الكرام خصوصاً هذا الرئيس الدارووف الفاعل بمجدة الامة وبلادها ثم ختم خطابه بقوله

واحسن ما يؤرخ به اسم المجاهدي عند النوازل ان يقال مات شهيد الاوطان

فنادى الجميع «رضينا بالموت في حفظ الاوطان ووقاية اميرنا من كل ما يس سلطه» واستمرت مظاهر التوديع والتشيع تنواليا بالاحتفال الى ان تحرك القطار وسار فاصداً دمياط فلما وصل اليها هرع اهلها الى استقبال عبد العال والايه بالاحتفال التام وكان قد صحبة عبد الله نديم محرر صحيفة الطائف فائق خطاباً حماسياً مدح فيه عراي وحزبه وقال انه هو الذي انتد البلاد من جور الاستبداد ثم ذهب الانتم الى مركزه واقام فيه وكان اسماعيل بك صال اوغلي حاكم دار

من المحسنات فقد ارفعتم ذروة ما سبقكم اليها سابقين ولا يلحقكم في ادراكها لاحق الا وهي حماية البلاد وحفظ العباد وكف يد الاستبداد عنها فلحكم الذكر الجليل والمجد المخلد بياهيكم المحاضر من اهلنا وبفاخر باثركم الاتي من ابنائنا فقد حيي الوطن حياة طيبة بعد ان بلغت الروح التراقي فان الامة جسد والمجد روحه ولا حياة للجسم بلا روح وهذا وطنكم العزيز اصبح يناديكم ويهاجكم ويقول

اليكم يرد الامر وهو عظيم

فاني بكم طول الزمان رحيم

اذا لم تكونوا للخطوب وللردى

فمن اين يأتي للديار نعيم

وان الفتى ان لم ينازل زمانه

تأخر عنه صاحب وحييم

فرثوا عنان الخيل نحو مخيم

نقلته بين البيوت نسيم

وشدوا له الاطراف من كل وجهة

فشدوا اطراف الجهات قوم

اذا لم تكن سيقاً فكن ارض وطاقم

فليس لمخلول اليدى حريم

وان لم تكن للعائدين حماية

فانت ومخضوب البنان قسيم

ولقد ذكرت باتحادكم وحسن تعاهدكم ما

كان من رسول الله «صلم» عند تغيب سيدنا

عثمان في اهل مكة من مبايعته اهل الشجرة على

استخلاص صاحبهم فصاروا يعنونون بالعشرة

المبشرين بالجنة وانتم قد تعاهدتم على حفظ

الاوطان وبقاء سطوة مولانا الخديوي وتأيد

ملكه وتبايعتم على الدفاع ووقاية اهليكم من كل

## سادتي واخواني

بكم ولكم قما وطلبنا حرية البلاد وقلعنا  
غرس الاستبداد ولا ننثني عن عزنا حتى نحبي  
البلاد واهلها وما قصدنا بسعيننا افساداً ولا  
تدميراً ولكن لما رأينا اننا بننا في اذلال واستعباد  
ولا بتمتع في بلادنا الا الغرباء حركتنا الغيرة  
الوطنية والمحبة العربية الى حفظ البلاد وتمجيرها  
والمطالبة بحقوق الامة وقد ساعدتنا العناية الالهية  
ومحنا مولانا واميرنا الخديوي ما طلبناه من سقوط  
وزارة المستبد علينا السائر بنا في غير طريق  
الوطنية وتمتعنا بمجلس الشورى لننظر الامة في  
تثورتها وتعرف حقوقها كباقي الامم المتقدمة في  
العالم. ومن قرأ التاريخ علم ان الدول الاوربية  
ما تحصلت على الحرية الا بالهبور وراقة الدماء  
وهتك الاعراض وتدمير البلاد ونحن اكتسبناها  
في ساعة واحدة من غير ان نريق قطرة من  
دم او نخيف قلباً او نضيع حقاً او نخدش شرفاً  
وما اوصلنا الى هذه الدرجة القصوى الا الاتحاد  
والتضافر على حفظ شرف البلاد فالان ننادي  
بصوت واحد « فليعيش الخديوي واهب الحرية  
فليعيش الجيش المصري طالب الحرية . فلتعيش  
الحرية في مصر خالدة مودة »

نحن الان في نعمته جليلة وعنه جميلة وقد  
فتحنا باب الحرية في الشرق ليقنتدي بنا من  
يطلبها من اخواننا الشرقيين على شرط ان يلزم  
الهدوء والسكينة ومجانبة حدوث ما يكدر صفى  
الراحة كما اننا الفينا مقاليدنا الى وزارتنا الكرام  
ورئيسهم الشهم الهام شريف النفس والقدر  
وبين ايديهم عقبات ومصاعب فلا يريد  
ارتباكاً بخاذلنا ومهورنا بل نلزم وحدة الاتحاد

طوبجية سواحل دمياط واسماعيل باشا زهدي  
محافظة قد تأخرا عن استقبال الالاي يوم  
قدومه فاغناظ عبد العال منها وشرع في نصب  
المكائد لها الى ان تمكن من ابعاد الاول من  
الخدم العسكرية واحالتو على المعاشات وعزل  
الثاني من منصبه

اما عراي فانه تأهب للسفر الى رأس  
البادي بعد سفر عبد العال بخمسة ايام فر  
بالالاي في وسط المدينة على شكل خارق  
العادة اذ كان يحيط بالالاي نحو مائة ضابط  
سائين سيوفهم وبعراي نحو عشرين من ضباط  
الطوبجية والسواري راكبين خيولهم وبايدهم  
السيف مسلولة والموسيقى العسكرية امامهم تعزف  
بالخانبة الى ان بلغوا مسجد سيدنا الحسين فدخل  
عراي الى المقام مع بعض الضباط ومعه برق  
الالاي فر يو على الضريح الشريف ثم خرج  
وسار بالالاي على الهيئة السالف ذكرها والنشوارع  
ممتلئة بالمتفرجين الى ان بلغ الحطة وكان قد  
احتشد اليها جميع ضباط الجيش المصري ورؤسائه  
وكثير من الذوات والنجار وعلمة الناس . وجملة  
القول ان هذا الاحتفال كان في ذلك اليوم ما  
لم يسبق له مثيل في مصر

وصعد عراي الى مرتفع القى فيه خطاباً  
حث على الاتحاد واجتماع الكلمة وكان عبدالله  
نديم قد عاد من دمياط فخطب في القوم بمثل  
ما فاه به عراي وفي خلال ذلك كان عتاني بك  
وبعض الاهالي ينترون الزهور على رؤوس العساكر  
ويقدمون لهم الحلواء ويسفون الناس شراباً سكرانياً  
وهذه صورة الخطاب الذي القاه عراي

قبل السفر

ولما قرب وقت مسير القطار صاح عراقي  
 بأعلى صوته مودعاً قوم المشيعين ثم ركب القطار  
 قاصداً مدينة الزقازيق بصحة عدالله بدم  
 وكان أثناء الطريق كلما وقف في محطة  
 يستقبله الناس بالفرح والسرور ومزيد الاحفاء  
 فيخطب عدالله ندم فيهم بمثل ما سلف ذكره  
 واستمرت مطاهر الاحتفالات على هذا المنوال  
 الى ان ولج القطار ابواب محطة الزقازيق  
 (مركز مديرية الشرقية) فاستقبله فيها امين بك  
 الشمسي كبير تجارها وكثير من الاهالي وصنعوا  
 هناك ما صنع عثاني بك في محطة الهروسة  
 ثم وقف عراقي والتقى على قوم المستقبلين  
 الخطاب الاتي :

قال  
 سادتي

انا اخوكم في الوطنية واسي احمد عراقي  
 ولدت في بلدة « هربة رزّه » من بلاد الشرقية  
 هذه فاما الان واقف في ارض نشأتي بين ايدي  
 الاهل والخلان وقد بلغكم ما تطلبنا من قطع  
 عرق الاستبداد وتحرير البلاد واهلها وبعناية  
 الله منحا مولانا الخديو سنة الامنية ونحن لم  
 نخرج من العاصمة عصياناً ولا نظاهراً بعدوان  
 وإنما سرّاً بالجيش ووقفت بين يدي الخديو  
 وقفة الطالب الراجي كرم مولاه فلا تعولوا على  
 الارجيف وإشاعات اهل الفساد واعلموا ان  
 البلاد بحاجة الى الخدمة بالقوة والفكر والعمل  
 اما القوة ففمن رجالها ولا تنشي عن عزمنا وفي  
 الجسم نفس واما الفكر فهو منوط باميرنا الاعظم  
 ووزرائه النخاسم وهم لا يهابوا لم عيش الا اذا  
 طاب لنا ولا يدركون الراحة الا بأمتنا فم

ونحافظ على البلاد وسير معهم في طريق  
 الاصلاح ايها ساروا ولأنا فاثقوا الى رأس الوادي  
 امثالاً لأمير رئيسا الوطني الحر القائم بخدمة  
 الوطن واهله سعادة محمود باشا سامي ناظر  
 جهاديتنا ليعلم الجميع ان قباينا كان لطلب  
 المحقوق لا للمقوق وإن الطائفة عادت كما كانت  
 وعدنا الى ما نشأنا عليه من طاعة مولانا  
 الخديو وخضوعنا له ولوزرائه النخاسم فلا تأخذكم  
 الارجيف وإشاعات اعداء الوطن وثقوا بسعي  
 اميرنا ورجاله

وأخص اخواني المجهادية بحفظ وحدة الاتحاد  
 وعدم الاصفاء الى الوشاة والحساد فانكم تعلمون  
 اننا جاهدين في هذا الامر اعواناً طولاً حتى  
 ربطنا القلوب والفتا النفوس وبيننا من الاعداء  
 من يسعى في تزييق ككثتنا واضرام نار الفتنة بيننا  
 فاردعهم بلسان التفريع واحتفظوا لنا ما عاهدناكم  
 عليه فالبلاد بحاجة اليها وامانتا عثبات يجب  
 ان نقاتلها بالجزم واللباب والأضاعت مبادتنا  
 ووقعنا في شرك الاستبداد بعد التخلص منه  
 تعلمون انكم كما فتم واقدم امراءكم الثقة بل  
 اخوانكم من النفي هكذا قمنا لكم واقدمنا الوطن  
 من الاستبداد ورفعناه الى عرش الحرية  
 وما الفخر بالعظم الرميم وإنما

فخار الذي يغني الفخار بنفسه

ونحن نفخر بالابناء فقد ختم لنا الاباء  
 الفتح ونحن حفظناها فاجعلوا عروة الاتحاد  
 وثيقة واني سائر باخوانكم الى رأس الواديس  
 فاستودعكم الله جميعاً واقبل اخي علي بك فمي  
 بالنيابة عن الجيش واخي محمد افندي عبيد  
 بالنيابة عن المودعين من الامة الشرقية . اه .

يسهرون الليل ويقضون النهار في سلوك السبل المؤدية الى حفظ الامة وسلامتها من العوارض .  
 ولما العمل فهو منوط بكم فان القوة والفكر يعطلان بفقد ثروة تربتنا الطيبة الماركة وقد طلبنا لكم مجلس الشورى لتكون الامور منوطة باهلها والحقوق محفوظة وهذه نعمة كبرى نشكر الله عليها كما نشكره على نجاه الوطن واهله من العبودية ونحمدك على سلامة باطن اميرنا المعظم وخديونا الاقم ايده الله . اه

وبعد استقرار عراقي في رأس الوادي يومين اول امين بك الشمسي وليمة شائعة اكراماً له واحفالا به وبضباطه ورجاله وتلا فيها نديم خطاباً ايضاً ضمنه ما كان يكرره من اقوال الحث والتخريض في كل موقف خطب فيه

وقد تقدم خطابه مقال لعراقي التاه على مدعوي الولاية وهذا نصه

سادتي واخواني

احلي ايمانكم باسم مولانا واميرنا الخديين الساسي في عمار الوطن وقطع عرق الاستبداد منه واذكركم بدمية حبيبت عنها فيها انوار الحرية واستعدتنا فيها الظلمة حتى صرنا تألم ولا يرجحنا احد واصبحت اموالنا وارزاقنا معرضة للهب والسلب تخطفها ايدي المستبدين الذين تمكنت النسوة من قلوبهم والنفوس الظلم وكروهوا العدل والانصاف حتى كانت عاقبة امرهم ان اصبح الناس في قيد الفقر وذل النافة والقطر معرضاً للاخطار مهيئاً لامداد ابدى الظالمين اليه فعز ذلك على اخوانكم والولاكم المجاهدة حماة البلاد وتحركت فيها الحمية العربية والغيرة الوطنية فتعاهدنا على حفظ البلاد ووقاية اميرنا من كل سوء وسرت

بهذا الجيش المصور ووقفت بساحة عابدين امام مولانا الخديو حفظه الله وقد استندت شوكة جيش البغي وقويت معارضته هنالك ابلى المؤمنون وزلزلوا زلزالاً شديداً فجال صديقي الاعز الهمام صاحب الغيرة والعزم القوي بين الصفوف ينادي « وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاصلحو بينهما فان بعث احدهما على الاخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تنفي الى امر الله » فكان معي ثاني اثنين في حفظ قلوب الرجال من الزيف والارتجاف واخذ الكل يردد هذه الاية الشريفة كأنهم لم يسمعوها الا من فوج في تلك الساعة وبركة سيدنا ومولانا رسول الله صلى الله عليه وسلم ولديه البدرين المبرزين سيدنا الحسن ومولانا الحسين تحصلنا على المقصود وانقذناكم من يد من لم يعرف لكم حرمة ولا يعترف بحق ولا يرى انكم مثله من نوع الانسان وشكرنا مولانا واميرنا الخديو على حسن عنايته بنا وبالامة وعلى ما تنفضل به من مجلس الشورى وانتم الان مهيئون للانتخاب فلا تملكم الاهواء والاغراض لانتخاب ذوي الغايات بل عولوا على الاذكياء والنباه الذين يعرفون حقوقكم ويدفعون المظالم عنكم ويفتحون باب العدل والانصاف في بلادنا فلا تأخذكم الارجاف واحلأنا في بلادكم والنتقل الى اشغالكم ومصالحكم وكونوا على يقين من حفظ البلاد وبقاء اميرنا متمتعاً بامتيازات وطننا محروساً بمجدد المظفر وقد كلف صاحب الدولة والنفخامة رئيس نظارنا شريف باشا بالنظر في احوال الامة وسن القوانين التي تحفظ حقوقها وهو يجاهد الان مع اصحاب السعادة اخوانه الوزراء في حل المشاكل وترتيب امورها

وبعد استقرار عراقي في رأس الوادي يومين اول امين بك الشمسي وليمة شائعة اكراماً له واحفالا به وبضباطه ورجاله وتلا فيها نديم خطاباً ايضاً ضمنه ما كان يكرره من اقوال الحث والتخريض في كل موقف خطب فيه

وقد تقدم خطابه مقال لعراقي التاه على مدعوي الولاية وهذا نصه

سادتي واخواني

احلي ايمانكم باسم مولانا واميرنا الخديين الساسي في عمار الوطن وقطع عرق الاستبداد منه واذكركم بدمية حبيبت عنها فيها انوار الحرية واستعدتنا فيها الظلمة حتى صرنا تألم ولا يرجحنا احد واصبحت اموالنا وارزاقنا معرضة للهب والسلب تخطفها ايدي المستبدين الذين تمكنت النسوة من قلوبهم والنفوس الظلم وكروهوا العدل والانصاف حتى كانت عاقبة امرهم ان اصبح الناس في قيد الفقر وذل النافة والقطر معرضاً للاخطار مهيئاً لامداد ابدى الظالمين اليه فعز ذلك على اخوانكم والولاكم المجاهدة حماة البلاد وتحركت فيها الحمية العربية والغيرة الوطنية فتعاهدنا على حفظ البلاد ووقاية اميرنا من كل سوء وسرت



إذا تداخلت لا تصادف البتة معارضة  
وقالت في غير موضع أنه يجب أن يلجأ  
إلى سلطة الجناب الشاهاني كما لحيء إليها وقت  
سقوط اسمعيل باشا الخديو السابق وأنه من  
رأيها أن تقصر مداخله الجناب السلطاني على  
الأحوال الحاضرة وقد اشارت بأن يقلل عدد  
الجيش المصري ويرتب حرس على جوب الديار  
المصرية

وفي اليوم الذي ورد فيه هذا الكلام في  
جريدة التمس ورد من الاستانة تلغراف يبيئ  
أن الباب العالي عزم على إرسال سرور باشا  
إلى مصر مأموراً فوق العادة

وكثر تحدث الناس في تلك الأيام ثامر  
الوزارة الجديدة وحادث مصر بحيث شغلهم عن  
غيرها وكان أول سؤال يتتبعه الصديق  
صديقه قوله « ماذا جد من جانب الباب العالي  
وأي شيء بدأ من فرنسا وأكتلته وما هي أراء  
الدول فيما حصل » إلى غير ذلك مما أمسى  
موضوع حديث المضطربين وكان قد جرى  
على الألسنة أن سيأتي مصر عساكر وإساطيل  
عثمانية فبعد استنباب الحالة وتيق الناس أنه لو  
جاء معتمد عثماني للبحث في أحوال مصر ما رأى  
لروماً لإرسال جنود وإساطيل ولا رأى موجباً  
لنداخل الأجانب أو لزيادة تدخلهم فإن المسألة  
داخلية محضة مخصصة في استبدال الوزارة وقد  
تم بتعيين شريف باشا رئيساً للنظار وتشكيل  
الوزارة الجديدة ثم تشكيل مجلس نواب الذي  
أرتاح اليو الخديو وقد ذكّر في أمره الديسي  
أصدره عند توليه سرير الخديوية وكان شريف  
باشا ذا رغبة شديدة في فطله منذ عامين فلما

الداخلية والخارجية فسأل الله أن يدم لم  
هذا النشاط وإن بلهم التمسك بالعدل الذي  
الفة هذا الرئيس وفي الختام ننادي بقولنا « يعيش  
الجناب الخديوي » . اه  
فاجابة الجميع وكرروا معه الدعاء ثلاثاً ثم  
اتنى على صاحب الليلة والمحاضرين

تدليل

وجاء على اثر حادثة عابدين في فصل  
نشرته جريدة الربليك فرانسز في ١٢ سبتمبر  
سنة ٨١ ما أبدت فيه أنه قبل كل شيء كان  
يجب أن لا يحصل البتة شيء مما يكدر وفاق  
فرنسا وأكتلته في المسألة المصرية وقالت أن  
ذلك هو الوسيلة الوحيدة للتغلب على المضاعف  
الحاضرة

وورد في جريدة التمس من فصل افتتاحي  
نشرته في ١٢ منه أيضاً أنه من متبني أكتلته أن  
يتيسر للجناب الخديوي تأييد سلطته وسطوته من  
غير تدخل أحد في ذلك وأنه من الواجب  
صرف العساكر إلى منازله

وقد تبين أن ليس من رأي هذه الجريدة  
أن تحل فرنسا وأكتلته بمصر بل هي تستنكف  
من ذلك وتري أنه لا سبيل إلا أن تكلف الدولة  
العثمانية بالتدخل في المسألة ومن المحتمل أنها

احوال الزراعة والفلاحة وفي احوال البلاد الداخلية وما تحتاج اليه من الاصلاح وإن يراقب اعمال المحسومة الاجرائية ويسهر على مصالح الاهالي ويدافع عن حقوقهم الى غير ذلك من الامور التي تعود على البلاد بمافع جمة اما عدم تعود الاهالي على الشورى فما لا ينكر ولكن اية امة تعودت امراً قبل وجوده فان الانكليزي لم يكن متعوداً عليها قبل ان انشأها فكما تعودها بعد وجودها كذلك بالها المصري بعد وجودها عند

وكان الناس على رأيين في المسألة العسكرية فمنهم من كان يرى ان لا حاجة للمصريين الى الجهادية ومنهم من كان يرى عكس ذلك ويذهب الى انه من الواجب الضروري ان يراى عدد الجيش المصري حتى يبلغ القدر المعين وكان لقوم اخرين رأيهم وسط في المسألة ذهبوا الى انه يجب ان يؤجل النظر فيها الى ان يتم تشكيل مجلس الامة فينظر فيه مع الحكومة نظراً من لا ثغنيه أي المصالح عن مصلحة بلاده واطوانه .

### فصل

ولما استقر عراي في رأس الوادي اخذ يقول في الخاء المديرية مستصحباً معه بعض الضباط فكان يست مبادئة وإفكاره في نفوس

لم يتيسر له الوصول اليه في ذلك المحين استعفى من الوزارة وشرع الاهالي في التوقيع على تقرير ( كما سيأتي بيانه ) يتضمن طلب جمع مجلس النواب وفي هذا الشأن توارد على الخواطر ان الدول الاجنبية لا حق لها ان تتدخل في تشكيل هذا المجلس وتمنع من اجرائه ولا سيما انه لا يضر بها ولا بمصالحها فديونها تبقى ديونها تؤدي في اوقاتها وحقوقها تبقى حقوقها فاذا تشكل مجلس النواب لا يس هك المصالح شيء

وقال بعض ان البلاد ليست آهلة لان تكون حكومتها نيابية شوروية او ان ذلك يحتاج الى زيادة في نفقاتها ما تتقده به ثقة ماليتها ان الاهالي لم يتعودوا الحكومة النيابية فرد على ذلك بان الامة الانكليزية كانت قبل تشكيل مجالسها النيابية اقل تمدناً من المصريين ومع ذلك لم يصعب عليها اقامة الحكومة الشوروية فاذا تدبرت ذلك حكمت ان المصريين اهل لها . ثم ان الحكومة النيابية موضع ثقة اكثر من سواها وعلى فرض ان مجلس النواب كلف الحرية نفقات كثيرة وبلغت مبلغ نفقات قلم المراقبة بل اكثر منها ايضاً فلا اقل من ان المنافع التي تصدر عنه للبلاد تكون اصعاف الفوائد الناشئة عن وجود المراقبة

ونظراً في شأن هذا المجلس الى ان وطاعه ستكون قاصرة على الطر في داخلية البلاد ومصالحها ومنافعها المحلية الموصبة بمعنى انه لا يحدث تغييراً في تقرير الديون وفوائدها ولا في كيفية تأديتها ما يتعلق بمصالح اوربا ولكن ناطق به ان ينظر فيما تنفقه الحكومة وفي تحسين

محمد الانبائي الشافعي كما سمجى به بعد  
واستدعى علي الرومي رئيس المجلس المحلي  
بالتصورية الى القاهرة وتوسط في جعله وكيل  
نظارة السودان والاعام عليه برتبة لواء وسعى  
كذلك في عزل مدير الدقهلية محمد ذكي باشا  
واستبداله بمجدين افندي سري

( جريدة التنكيك والتبكيك )

( صورة ما كتب من عراقي الى ادارة  
المطبوعات في شأن تغيير اسم صحيفة التنكيك  
والتبكيك بلسان الامه )

قال . لدخولنا في عصر جديد وفوات  
زمن التنكيك اقتضى تبديل اسم جريدة التنكيك  
والتبكيك الادبية التهذيبية كما استقر عليه الرأي  
بالمخاطبة مع حضرة الفاضل عبدالله افندي ندم  
محررها ومدير ادارتها باسم ( لسان الامه ) وان  
يكون موضوعها سياسياً تهذيبياً للذب عن  
حقوق حكومتها الوفاقية فلذا اقتضى ترقيمه  
لسعادتك فالامل اعتبارها ومعرفتها بهذا العنوان  
الشريف والمسرب المنيف اعتباراً من عددها  
التاسع عشر افتدتم في ٢٤ ذا سنة ٩٨  
( مير ياده ٤ )

فصل

وقبل ان تأتي على ابراد مجمل الاحوال  
التي اعتنت بتشكيل وزارة شريف باشا ثبتت في  
هذا المقام ما قضى علينا به نقي الحوادث وتلاؤم  
الوانها ما خلت الصفحات السابقة من ذكره  
فنقول :

( مرتبات الضباط والعساكر )

( وتعديل النظمات والقوانين العسكرية )  
رفع رياض باشا ايام وزارته الى الجناب

عبد البلاد ومشايج العربان حاضاً على وجوب  
موازنته في مشروعاته فلما علمت الحكومة بهذه  
الاجراءات استدعته الى العاصمة وعرضت عليه  
رتبة لواء ( باشا ) ووظيفة وكيل نظارة المجاهدية  
لم يقبل الاولى ورضي بالثانية مع بقاء الاثاني  
في عهده

وبعد ان استوى في منصبه الجديد اخذ  
بعقد المحافل في منزله علانية فكانت رحاب  
منزله شبيهة بمجموع دوائر الحكومة لكثرة من  
كان يقد عليه للزيارة والتظلم  
ثم ساعد في انشاء صحيفة المحجاز وجعل  
محررها ابراهيم سراج المدني فكانت تصدر عن  
رأيه ثم اوعز الى عبد الله بدم بان يستبدل  
اسم صحيفة ( التنكيك والتبكيك . بالطائف )  
ففعل وكانت عبارة عن لسان حال الحزب  
العسكري . وبعد ذلك ظهرت جريدة المفيد  
محررة بقلم حسن الشبي وسلكت مسلك  
الطائف

وكان كثير من الاوربيين ومراسلي الجرائد  
الافرنجية يذهبون الى بيت عراقي لاستطلاع  
سياسته والوقوف على مكونات افكاره

وتوسط عراقي لدى الخديوي في التماس العفو  
عن حسن موسى العقاد احد تجار المحروسة  
الذي كان مبعداً الى السودان نفيًا فاجابه الى  
ذلك ولما قدم من منفاه كان من اشد اعوان  
عراقي وقد اولم ولائم كثيرة تعد من ليالي مصر  
المشهورة واهدى الى عراقي عربة جميلة بنجلها  
ثم سعى عراقي في عزل الشيخ العباسي من  
مشيخة الاسلام والجامع الازهر واستبداله باربعة  
رجال من اهل المذهب الاربعة برأسهم الشيخ

## والمادية

فلذا قد تراءى للجلس ان زيادة المرتبات التي يلتمسها تستوجب ضرورة تقليل باقي مصروفات العسكرية رية ومحربة ويرى ايضا لروم جعل العساكر الذين تحت السلاح احد عشر الفا من صف ضباط ونفر وانه ينبغي ان يحد كل من باخر المالية والجهادية في البحث عما اذا كان يجنبل الحصول على بعض وفورات من تحسين ترتيب مصالح ادارة نظارة الجهادية والبحرية

هذا ولم يبين ناظر الجهادية لزوم التحسين في حالة الضباط بالنظر لمرتباتهم فقط بل بالنظر للترقي ايضا فانه قد ترقى في الواقع ونفس الامر في مدة السنوات الاخيرة من حكم حضرة اسمعيل باشا عدد واكثر من الضباط وابنى على ذلك انه قد صار عدد الضباط المستودعين اكثر من عدد الضباط الذين في الخدمة العسكرية الذين هم مع ذلك كافون كفاية كلية للوازم المصلحة فضلا عن استخدام كثير من الضباط في المصالح الملكية ما زال موجودا الان الف وخمسة واربعون ضابطا في حالة الاستيداع

فيلزم ازالة هذه الحالة وينبغي ايضا وضع قواعد صريحة لربط الشروط التي بموجبها يسوغ ترقية اي ضابط الى رتبة اعلى من رتبته غير انه لا يمكن النظر والبحث بوجه ميد في الطرق والندابير المتفصي اتحادها لاجل الوصول الى الغاية المقصودة الا بواسطة قوسيون يتركب من اشخاص تكون لهم اهلية خصوصية في مثل هذه المواد

المخدوي تقريراً بشأن زيادة مرتبات الضباط والعساكر وتعديل النظمات والقوانين العسكرية بناء على طلب ناظر الجهادية محمود سامي وهذا نصه:

## مولاي

قد تقدم لمجلس النظار من ناظر الجهادية والبحرية طلب بخصوص زيادة مرتبات الضباط والعساكر فافرح الناظر المشار اليه انه مع زيادة اثار جميع الاشياء وازدياد ثروة القطر شيئاً فشيئاً عما كانت عليه مدة ساكن الجنان محمد علي قد حصل اثناء حكم حضرة اسمعيل باشا تنفيس مرتبات العسكرية حتى صارت غير متناسبة مع احتياجات المعيشة

فترامى للجلس اقتداء بمقاصد جنابكم السامي ان يهتم بزيادة الدقة والاعتناء عن الاسباب المؤيدة لهذا الطلب وان يسعى في ايجاد ما يلزم من الوسائل لحصول العسكرية على الاصلاحات التي شرع فيها في ظل ساحتكم العلية ومقتضى تعميمها على السواء في جميع مصالح النظر

فتبين للجلس لزوم الالتفات للطلب المقدم له من ناظر الجهادية مع عدم صرف النظر عن الآتي ذكره وهو انه وان كان القطر اكثر ثروة الان عما مضى الا انه مديون ببلغ قدره مائة مليون ليرة استرلينية تستغرق تسديداته ما يقرب من نصف ايرادات الحكومة وانه من اهم واجبات الحكومة ان تبدل غاية الجهود في الاقتصاد بقدر الامكان حتى يتيسر لها الوصول الى استهلاك هذا الدين بالتدرج وتخليص القطر من هذا الحمل الثقيل المضر بجميع صواحي المعنوية

- ٦٠٠ . ملازم  
 ٨٠٠ . بائعواش  
 ٤٠٠ . اوباشي  
 ٢٠٠ . نفر  
 ( المادة الثانية ) ناظر الجهادية مأمور  
 بتنفيذ امرا هذا  
 صدر سراي عابدين في ٢١ جمادى الاولى  
 سنة ٩٨ وفي ٢٠ ابريل سنة ٨١  
 ( الامر الثاني )

نحن خديو مصر  
 من بعد الاطلاع على التقرير الذي قدمه  
 لنا رئيس مجلس نظارنا في هذا اليوم وبناء على  
 ما رفعه اليها ناظر الجهادية والبحرية وموافقة  
 رأي مجلس نظارنا

نأمر بما هوأت  
 ( المادة الاولى ) قد تشكل تحت رئاسة  
 ناظر الجهادية والبحرية قومسيون مؤلف من  
 سيأتي ذكرهم وهم

افلاطون باشا  
 استون باشا  
 الجنرال غولد سميد  
 محمد مرعشي باشا  
 راشد حسني باشا  
 اسمعيل كامل باشا  
 لارم باشا  
 ده بلونس باشا  
 خالد باشا  
 محمد رضا باشا  
 محمد كامل باشا

فبناء عليه ائشرف بان ارفع لسدتك العلية  
 صورة امر عال بزيادة ماهيات الضباط والعساكر  
 البرية والبحرية وصورة امر عال اخر بتشكيل  
 قومسيون عسكري للنظر في كافة ما يلزم اجراؤه  
 من التعديلات في النظمات والقوانين العسكرية  
 بكافة انواعها ملتصقا تشريعها بالقبول  
 واني لولي النعم عبد الخاضع ومحسوبه المتواضع  
 في ٢١ جمادى الاولى سنة ٩٨ الموافق ٢٠  
 ابريل سنة ٨١

فصدر على اثر هذا التقرير الامرات الاتي  
 نصها

( الامر الاول )

نحن خديو مصر

بعد اطلاعنا على التقرير الذي قدمه لنا  
 رئيس مجلس نظارنا وبناء على ما رفعه اليها  
 ناظر الجهادية والبحرية وموافقة رأي مجلس نظارنا  
 نأمر بما هوأت

( المادة الاولى ) ماهيات الضباط والصف  
 ضباط والانوار العسكرية برية وبحرية صار  
 ابلاغها وتقديرها حسب ما هوأت

٨٠٠٠ فریق

٦٥٠٠ لوی

٥٠٠٠ میرالای

٢٥٠٠ قائمقام

٢٥٠٠ بیگباشی

١٥٠٠ صاغنول

٩٥٠ یوزباشی

٢٥٠ ملانم اول

( احتفال محمود سامي بعد صدور الامر )  
 ( بزيادة الرواتب وتشكيل قومسيون )  
 ( التعديل )

كان هذا الاحتفال في قصر النيل وقد  
 اعد فيه محمود سامي مأدبة فاخرة دعا اليها  
 النظار والمنشئين وضباط العسكرية وبعد ان  
 اجتمعوا وهبئت لديهم موائد الطعام فتناولوه  
 قام محمود سامي خطيباً فقال

هذه ليلة انس دعنا الى الاجتماع فيها داعي  
 المحبة والائتلاف تذكراً لما نزلت الحكومة الخديوية  
 الجليلة التي وجهت عزمها الى اصلاح احوال  
 الاهالي جميعاً وتعميم العدل فيهم وايصال كل  
 الى ما يستحقه فقد رأينا في هذا الزمن القليل  
 من عهد ما استلم خديونا المعظم زمام الحكومة  
 تغيراً مهماً اذ تبدل فيه العسر باليسر والظلم  
 بالعدل والقم بالنعيم وتقدمت فيه البلاد الى  
 نجاحها تقدماً سريعاً وما ذلك الا من حسن  
 مقاصد هذا الجناب وطهارة سجاياه خصوصاً وانه  
 اصطفى لمساعدته على مقاصده الجليلة رجلاً  
 غيوراً على المهمة ذكي النفس وهو حضرة دولتلو  
 رياض باشا فلم يأل جهداً في العمل ولم يقصر  
 في تذليل المصاعب بانخاده مع حضرات رفائو  
 الكرام حتى وصلنا الى هذه الغاية التي لا ينكر  
 احد حسنها ولا ريب في ان هذه نعم يجب علينا  
 استغفارها وحفظها والاستزادة منها ولا يكون  
 ذلك الا اذا قرناها بالشكر عليها فقد قالوا  
 الشكر سياج النعم وحقيقة الشكر ان يكون جميعنا  
 مخلصاً للحكومة في خدمته قائماً بواجباته ما معضداً  
 لجميع مقاصدها خاضعاً لامر المحضر الخديوية

ده برناردي بك  
 محمد شوقي بك  
 احمد عراي بك  
 حسن مظهر بك  
 محمد خلوصي بك  
 عبد الرحمن سليم بك  
 سليمان بسري بك  
 فرهاد بك  
 محمد نسيم بك

( المادة الثانية ) هذا القومسيون مكلف بما  
 يأتي ذكره

اولاً النظر والبحث في القوانين والنظامات  
 العسكرية الموجودة بانواعها وادخال كافة ما  
 يرى لزومه من التعديلات والاصلاحات فيها  
 ثانياً النظر في الترتيب الذي عليه المدارس  
 الحربية الان وما ينبغي اجرائه في من التعديلات  
 ثالثاً تحضير مشروع قانون يختص بشروط  
 الدخول في سلك الضباط البرية والبحرية وترقيهم  
 واستبداعهم ورفعهم ونقاعدهم

رابعاً البحث عن الطرق المتنصفي اتخاذها

لتسوية حالة الضباط المستودعين الان

( المادة الثالثة ) قرارات القومسيون المذكورة

تكون باغلبية اراء الاعضاء الحاضرين وفي حالة

انقسام الاراء الى قسمين متساويين يرجح الطرف

الذي يكون فيه الرئيس ثم تعرض مشروعات

هذا القومسيون على مجلس نظارنا

( المادة الرابعة ) على ناظر الجهادية والبحرية

تنفيذ امرنا هذا

صدر بسراي عابدين في ٢١ جمادى الاولى

سنة ١٢٩٨ الموافق ٢٠ افريل سنة ١٨٨١

ونظر اليكم بعين الرأفة والرحمة فعليكم وجوباً  
كما اخذتم ما لكم ان تؤدوا ما عليكم وهو  
طاعة ولي الامر الذي هو السبب الاعظم في  
جميع هذه المحرات التي شملتها بل هو الذي  
اعتص في هذا الوطن روح الحياة بعد ان  
اشرف على الموت والدمار فعليكم ان تكونوا  
دائماً على قدم الاستعداد لتنفيذ احكامه والحفاظه  
على اوامره ونواميسه العادلة وعلمنا جميعاً ان  
ننتهل الى الله تعالى بدوام بقاءه وتأييد عزه  
وان ينادي لسان الصدق ما فليعتن الجنب  
الخديوي . اه

وبعد ان جلس قام احمد عرابي واجاب  
بمقتضى ما قاله رياض باتناً مبيتاً ما وصلت اليه  
الحكومة - في تلك الايام - من درجة التقدم  
ناسباً جميع ذلك الى همة الجنب الخديوي واستقامة  
وزرائه وغيرهم على المصالح . ثم قال اسألي  
الدوام مطيعون لاوامر السامية ونحن آكث  
المفظة الحاضرة بين يديه يديرها كيف يشاء  
وفي اي وقت اراد واننا بلسان واحد سأل  
الله تعالى ان يحفظه لنا وبطيل بقاءه ويعززه  
برجال حكومته ويمتع البلاد باحكامه العادلة  
امين . اه .

عناي بك

وفي عرض الكلام على هذه الاحوال ثبت  
ملخص ما يتعلق بعناي بك تيمناً لمانعة الوقوف على  
شؤون من كانت لهم ضلع مع رجال المجاهدة  
السابقة فنقول

ان عناي بك تاجر التزم كثيراً من مصالح  
الحكومة ( كمنفعة الاسلاك وغيرها ) ثم افلس  
وحجر على املاكه وسلمت لوكلاء الدائنين لاداء

التي هي السبب في هذا الخير العظيم وعلى ذلك  
لا بد ان ننادي جميعاً فليعتن الجنب الخديوي  
اطال الله بقاءه . اه

ثم قام بعد رياض باتناً وارسل خطاباً وجهه  
الى الضابطان وهذا محصله  
قال .

هذه ليلة سرور تحلى فيها روح الصدق  
والاخلاص واجتمعت فيها القلوب على قصد  
اداء الشكر للجنب الخديوي غير ان تذكر  
محماده ومآثره الجليلة يجعل للشكر موضعاً يقع  
موقع القرض الشرعي

ان محسنات العدل ووجوه الاصلاح التي  
امتازت بها منذ حكم الجنب الخديوي في هذه  
الاطنان امر معلوم بعد تعددها من قبل  
تحصيل الحاصل وانتم معاشر الضباط تعلمون  
ذلك حق العلم فلا حاجة الى بسط الكلام فيه  
ومن اراد توضيح الحقيقة فليقارن ما بين  
الحالة الحاضرة وما قبلها يستبين بظاهرة الفرق  
الجلي والبيون التام ما بين الحالتين وان ضباط  
العسكرية وهم من اشرف اعضاء الحكومة من  
شملهم هذه المحسنات وعينهم فوائد الاصلاح ومن  
اهم وجوهه التي شهدناها في عصر الخديو الجليل  
تقريب الامن على الارواح والاموال وحفظ  
الحقوق الشرعية وادائها لاربابها ويلزم لدوام  
ذلك ثبوت الطائفة وروسخ قاعدة الراحة  
العمومية ومدار ذلك واساسه انتظام حال  
العسكرية

وقد رأيت من انفسكم ان حقوقكم وصلت  
اليكم وانتم روح الضبط والربط وانتم قوة الحاكم  
والكفة المنفذة فاذا بدأكم الحاكم بحسن الالتفات

يتم التحقيق وإن يؤخذ في تحقيق هذه المادة طريق الدقة والتحرري لتقدم بعد ذلك لجهة الاختصاص وأن يحظر قلم التوكيل العمومي بما يستقر عليه الرأي في المجلس المحلي وقد بحث مع هذا الخطاب ترجمة الحكم الصادر من المجلس المختلط والخطاب المحرر في هذا الشأن من قاضي نفليسة المذك وقد علم ما سبق أن البك لا يزال مسجوناً حتى يقوم بأداء ما يجب عليه أدائه من مقومات النفليسة وبين المبالغ التي صرفها والوجوه التي اكتسبها منها

وقد اجاب عناني بك بأن الورد الذي نثر بمحلة مصر عد سفر الاري السودان لم يشتره بنفوذ من عنك وإن الذي اشتراه هو السيد أفندي كان بنفوذ من الضابطان وهو الذي تولى نثره أما الولاية التي أعدت بمجديفة الأزبكية فإنها لم تكن عن رأيه أو صادرة عن مجرد اختياره بل هي عن إرادة الضابطان واختيارهم فهم الذين كلّفوه بأن يقوم بشراء معدات الولاية وقد بين أسماء جملة من هؤلاء الضباط الذين كتبوا اليو بأن ينوب عنهم في هذه المهمة وصرّح بأنهم أرسلوا اليو مع محمد أفندي سيب مائة وخمسين بتي برسم مصاريف الولاية والملبس الذي نثر بالمحلة هو من نفوذ الضابطان ولا دخل لأحد فيو وكذلك الخيام والمويليات والكراسي والسبط والفريش التي كانت بالولاية على تنوع أصنافها فإنها استغضرت من مخزن المجاهدة

أما الذهبية فإنها سقطت من الميزانية وليس يقصد ستوطها عمداً ولا لما أحضرها إلى المحروسة على مرأى من الناس على أن الخواجا اديه من وكلاء النفليسة كان قد توجه اليو عليها وأخبره

حقوقهم منها ولما تظاهر بالاسراف لاسيما في ولاية حديفة الأزبكية ويوم سفر الاري عبد المال والاري غراي رفع مدائمه عليه قضية إلى المجلس المختلط بدعوى أنه أخفى نفوداً عن الخفانية وصار بذلك مفسلاً مخالفاً فصدر أمر المجلس بالنقض عليه وبمجنه والجبت عما يمتلكه بالدقة ثم أخرج عنه بعد ذلك لظهور برأته وقيل أن في ذلك يدّاً لضباط المجاهدة وهاك نص ما كتب في الوقائع الرسمية متعلقاً بشأه

قدم حضرة وكيل النائب العمومي بمجلس مصر المختلط خطاباً لضطية مصر في ١٩ أكتوبر سنة ٨١ نزع ١٠٠٩ يتضمن أن مصطفى بك العناني قدم للمجلس ميزانية حصر فيها أملاكه وبناء عليها أعلن بتفليسهم ومنذ أن صدر الحكم بالافلاس صار هو ممنوعاً من إدارة أملاكه والتصرف فيها ووجب عليه أن يسلمها جميعاً لوكلاء الدائنين على يد من يعينهم المجلس لذلك كي تؤدي منها حقوق الدائنين بحيث لا يكتم شيئاً منها بل يبينها كمال التبيين ولكية في هذه الأيام اتفق نفقات باهظة تدل دلالة واضحة على أنه يملك نفوداً أخفاها عن المجلس وقد حرر وكلاء الدائنين طلباً صادق عليه المجلس مقتضاه أن يسمح لك المشار اليه ويبحث عن أملاكه بالدقة وقد أخفى من أملاكه ذهبية عن الخفانية فلم يبينها في الميزانية التي قدمها أول الأمر وفي الأسئلة التي وجهت اليو من المجلس وذلك بعد منه اختلافاً لأموال الدائنين وأحياناً وغشاً جزاؤها الاشغال النافقة وقد طلب المجلس من توكيل النائب العمومي أن يحاكم عناني بك محكمة الملسين المختالين وطلب ان يبقى في السجن الى ان



أخذها من مخزن وديوان الجهادية وقد صدر  
أمر سعادته بأجابه الألفاس وبعد انتفاض  
الولاية تكتب قائمة محاسبة ينظر فيها

وقد كتب سعادة ناظر الجهادية للضبطية  
نمن ١٠٣١ بما يفيد أن ما أبانوه حضرات الضباط  
بؤيد قول البك الموما اليه وإن الخيام والنرش  
والخدم والفراشين كانت من ديوان الجهادية  
واستحضرت بأذن الديوان

وقد علم أن إعلان تلبسة مصطفى بك بناء  
على الميزانية التي قدمها للحكومة المختلطة من تلقاء  
نفسه وليس بناء على دعوى وقعت في حق  
من أحد

وصرح سعادة أمور الضبطية النائب عن  
الحكومة في مواد الجنائيات بأن الدهية المذكورة  
ليست شيئاً بالتقاس على ما حصر من أملاك  
البك وأمتعته ولو قصد اخفاءها لما أحضرها  
من كفر الزيات إلى مصر وأقام فيها بدون  
تستر مع علمه بأن وكلاء الدائنين وغيرهم يترددون  
عليه فيها فله العذر في إسقاطها من الميزانية

وما نقرر لم يتبين في مثلتي المصاريف  
والدهية ما يفي بعقاب مصطفى بك فلذا حكم  
الجلس باتخاذ الآراء بأنه بريء من كل تبعة فيها  
نقضي عليه بالعقاب من أي نوع كان  
فصل

( مسألة المجندي الذي مات تحت عجلات )  
( عربية لأحد تجار الإسكندرية )

( في يوم الاثنين الواقع في )  
( ٣٥ يوليو سنة ١١ )

ومن المسائل التي تقدمت تشكيل وزارة  
شريف باشا وكان لها علاقة بما نحن في صده

بأنها ملكه وعلم المجلس ذلك وألفظ والسهر  
لبساً من الأمور الجنائية التي تؤذن سوء القصد  
فاذا سقط شيء من الميزانية فلا بأس بآنياته  
بها ولا يعلم شيئاً يجب إثباته سوى هذه الدهية  
ثم التمس إطلاقه من السجن حرصاً على كمال صحته  
وقد صرح السيد أفندي سليمان من

ضباط الجهادية سابقاً بأنه حضر يوماً لدى  
حضرة طلبه بك ميرالاي ٣ حي بياده فكلته  
باحضار مقدار من الأزهار لنشرها على الأي  
السودان عند مرورهم يوم السفر إلى دمياط ودفع  
له خمسة بتو فاشترى مقداراً من الورد ببتو  
ومقداراً من الملابس بآتين بتو وتوجه إلى المحطة

يوم السبت والورد ورداً الآتين يبتو الباقيين  
إلى حضرة طلبه بك وقد صادق على ذلك حضرته  
وصادق على ما ذكره عناني بك حضرات ناظر  
قلم إدارة الجهادية وميرالاي ١ و٢ و٣ حي  
بياده وقائمقام ١ حي سوري وقد تضمن الخطاب  
الذي كتبوه إليه وختموه باختتامهم في ٩ ذى سنة  
٩٨ أنهم عزموا على أعمال ولاية بحديقة الأربكية  
ليلة الجمعة ١٤ ذى سنة ٩٨ بحجة لأهل الوطن  
والامة المصرية وشكراً على سلامتها بحسن طالع  
الحضرة الفخيمة الخديوية ولكثرة اشغالهم لا يمكنهم  
أن يتفرغوا لأعداد ما يجب أعداده هذه الولاية  
فقد أحالوا على عهده هذا الأمر لما له من

الخبرة التامة في هذا الصدد وصرحوا له بأن  
قد أرسل اليك مع محمد أفندي منيب مائة  
وخمسون يبتو جمعناها من أصحابنا وأخواننا  
فاستلمها وشرع في إحضار المعدات للولاية في  
الليلة المذكورة أما الفراشون والخدم والخيام  
والنرش فقد التمسنا من سعادة ناظر الجهادية

هذا الكتاب الى الجناب المخديوي فتكدر من ذلك واصدر في الحال امر بالتلغراف الى مصر ان يأتي الوزراء الى الاسكندرية فانوها مساء الثلاثاء الواقع في ٢ اغسطس سنة ٨١ وعقدوا برئاسته عدة جلسات قدم ناظر الجهادية في خلالها استعفاءه فقبل وعين بدلاً منه داود باشا يكن وقد مرّ ذلك في محفل استلم الخلف مهام النظارة وعاد النظار الى العاصمة واستقرت الثأينة وكانت هذه الحادثة مع ما اقترن بها من ذرائع الابهاس اساساً شاد المراقبون المتقدرون عليه ابنية الخوف من نفاق الامر وزيادة الاضطراب والارتباك

### فصل

( وزارة شريف باشا )

مرّ بنا الكلام في الفصل المخصوص بجهاد عابدين على قبول شريف باشا تشكيل الوزارة برئاسته على شريطة ان يتعهد رؤساء الحزب العسكري بالامتناع للاوامر واجتناب المخالفات وان يقدم عدم البلاد ضماناً على ذلك فتشككت واوعز دولته الى عرابي ان يتوجه بالايه الى رأس الوادي من مديرية الشرقية والى عبد العال ان يسافر بالايه السودان الى دهباط فامتثلا ونوجها على نحو ما ذكرناه في الصفحة الرابعة والتسعين وما بعدها بوضع صفحات من هذا الجزء فيبي علينا ان نورد التفاصيل اللازمة المتعلقة بتشكيل هذه الوزارة فافردنا لها هذا الفصل وضمانه ما ترى

بعد ان رأى الجناب المخديوي ان ليس في اقتراحات الضابطان ما يستعمل اجرائاً اجاب

من اهمية حوادث تلك الايام مسألة المجدي الذي مات تحت عجلات عربة لاحد تجار الاسكندرية في يوم الاثنين الواقع في ٢٥ لوليو سنة ٨١ وتفصيلها ان احد سائقي العربات من الافرنج مرّ ذلك اليوم في الشارع المؤدي الى سراي رأس التين فصدم جندياً من رجال الطوبجية صدمة كانت هي القاضية فحمله رفاهه الى السراي المذكورة غر مصغيين الى نواحي رواسمهم الذين ارادوا منعهم من ذلك وطلبوا من المخديو النظر في امر فوعدهم بما سكت جأشهم وهداه روعهم .

وكان هذا الحادث علّة لكثرة الظنون واخلاف الاقاويل بما كان من هياج بعض رجال الجهادية وحلم القليل الى سراي رأس التين ملتمسين من المخديو معاقبة المجاني .

وبعد ان مضى على هذا الحادث بضعة ايام تشكل للنظر في مجلس حربي اصدر حكمه بعد ان ترؤّى في الامر فجاء متضمناً ان العسكري الذي حمل رفاهه على ذلك الظاهر يحكم عليه بالاشغال الشاقة طول حياته اما رفقاؤه وعددهم ثمانية فحكم عليهم بثلاث سنين في اللبان وبعد ذلك يرسلون الى السودان انفاراً للجهادية فيها ثم عرضت الخلاصة على ناظر الجهادية اذ ذاك فرفعه الى المخديو فأمر بانفاذها وسبق المذنبون الى السويس ومنها الى السودان مارين بسواكن وبعد ذلك بعث امير الآي الفرقة السودانية (عبد العال) الى ناظر الجهادية (محمود سامي)

كنا تاً يشكوفيو ما لقي الانفار المهكوم عليهم من القسوة من جراء الحكم الصادر بحبس بعضهم ولبان الآخرين وقد ضمن الكتاب اشياء اخرى فرفع الناظر

ذكي باشا . ناظر الاوقاف والمعارف

قدري باشا . الحفانية

وقد رفع رئيس النظار المشار اليه تقريره الى الجناب الخديوي وضمنه الكلام على السياسة التي ستجري عليها وزارته والاعمال التي ستباشرها فاجاب الخديو مستحسنًا ما في التقرير ونقل التلغراف خبره الى اوربا فوقع عند الدول موقعًا عظيمًا وهذه صورة التقرير والجواب المذكورين التقرير

في ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨١

مولاي

قد تفضلتم عليّ وفوضتم اليّ امر تشكيل هيئة نظارة جديدة والقيام برئاستها في الحالة الصعبة التي نشأت عما حصل من الحوادث بمصر اخيراً

ولم اقدم في بادئ الامر على قبول هذه المسؤولية الجسيمة لاحتمال ان يحدث من الاحوال المحاضرة امور خطيرة ومكدرّة ولكن حيث ان حضرتمكم العالية قد استشارت من يوثق به من ذوي المكانة والاحشام ورأت بالانحدار معهم ان اشتراك في ادارة امور الحكومة يعود بالنفع على الوطن واصرت على تكليفي بذلك فلم يكن لي حق بعد ذلك في التردد وصرت مستعداً للقيام بادارة عموم مصالح الحكومة باذلاً جهدي اولاً في ازالة ما هو قائم من الخواطر من الاضطراب ومنع وقوع نوازل كالتي آلت بمصر في هذه الايام

وقد توجهت عنائكم السنية منذ جلوسكم على مسند الخديوية الجليلة المصرية لتأبى يد حسن الاقتصاد في مصروفات الحكومة وتصبئة الحالة

واصدر امره باستبدال الوزارة الرياضية وطلب من شريف باشا ان يتولى الرئاسة ويشكل وزارة جديدة فتردد في الاجابة لعله ان المسألة ينظر فيها من عدة وجوه . الاول من حيث حركة الجهادية واقتراحاتها . والثاني من حيث مصالح الدول الاجنبية ولا سيما الدولتين فرنسا وانكلترة . والثالث من حيث مصلحة الباب العالي وحقوقه المقدسة . والرابع من حيث منفعة البلاد واهلها وايقاد الجميع من المصائب الطارئة

وفي متردداً بين القول وعدمه حتى انظر له الضابطان خضوعهم وايقادهم لما يأمرهم به وجأوا بعد البلاد واعيانها كغلاء ضاميس على ما تعهدوا به وحتى وافقت الدولتان ولا سيما الدولتان الفرنسية والانكلزية على استعسان ما حصل ورضي الباب العالي عما وقع ولم يبد اعتراضاً وحتى رأى انه في الحقيقة اذا اجاب بالقول يقدر على خدمة بلاده واهلها خدمة صحيحة ويتخذ الجميع من المشاكل العضلة التي املت بهم من جراء الحوادث الاخيرة فتفق له امكان اطفاء الفتنة واهداء الثورة فاجاب بالقول ففرحت القلوب واظلمت الخواطر وجاءه وفود المهتمين افواجا يشكرون له عنايته ووردت عليه تلغرافات الدول بالتهاني والاستعسان فاخذ في تشكيل الوزارة الجديدة فصدر بها الامر العالي فكانت كما يأتي

شريف باشا . رئيس النظار وناظر الداخلية

محمود سامي . ناظر الجهادية

حيدر باشا . المالية

اسماعيل باشا ايوب . الاشغال

مصطفى باشا فهمي . الخارجية

نظراً لاتساع نطاق الزراعة والتجارة ولذلك  
ستوجه حكومتكم السنية اعتناها ومزيد اهتمامها  
الى اجراء المحابر اللازمة لعقد معاهدات مع  
الدول بشأن المزارك والتجارة

فها هي يا مولاي مهام الامور التي سنقوم  
بانجازها الهيئة الجديدة التي كلفت بتشكيلها  
ورئاستها فاذا وقعت هذه الافكار لديكم موقع  
الاستحسان وفازت بالقبول التام واسعفتني  
العناية الحذوية بالمساعدة الفورية فاني بمعونة الله  
تعالى وحسن توفيقه اجهد في ارشاد الوطن الى  
طريق النور والتجاري والتقدم والفلاح واعيد اليه  
النظام والراحة والسلام

وغاية رجائي من مولاي ان يتقبل مزيد  
احترامي والي لدولته خادم مخلص خاضع  
الجواب

وهذه ترجمة النطق السامي الذي صدر من  
الجناب الخديوي الى رئيس مجلس النظار المشار  
اليه في ١٤ سبتمبر سنة ٨١  
عزيزي شريف باشا

ان في قبولكم امر تشكيل هيئة نظارة جديدة  
والقيام برئاستها حالة كون الوطن محنوقاً بالمصاعب  
دليلاً قوياً على اخلاصكم وحيثكم الوطنية  
والتي لم اكلفكم بتحمل اعباء هذه المأمورية  
الجسيمة الا لعلمي بغيرتكم ووثوقي باخلاصكم  
ولقد سررتي ما رأيته من اشتراك من يوثق  
بهم من ذوي المكانة والاحترام مع وجوه البلاد  
وساير اهاليها في الاحتياج عليكم بقبول المستند  
الجليل الذي دعتكم اليه ثقة العموم بكم  
والتي موافق على ما تضمنه نقر بركم من مهام  
الامور وارى كل نزول انتمى عادت الطائفة

المالية وبث روح الاستقامة في المصالح العمومية  
وادخال ما يناسب من الاصلاحات الخيرية في  
ادارة البلاد

وقد اقتربت تصفية الحالة المالية من  
الانتهاء وصارت الميزانية تُنشر في كل عام بوجه  
الانتظام

وحيث ان تفتيش المالية الذي كان عند  
احداثه موضعاً للقدح بطرق متنوعة قد ساعد  
مساعدة قوية على اصلاح امور المالية وكانت  
لحكومتكم عضداً قوياً فيجب لهنين الوجهين دوام  
بقائهم على الهيئة التي تشكل بها على مقتضى الامر  
العالي الصادر في ١٥ نوفمبر سنة ٧٩

اما مقاصد دولتكم الخيرية الموجهة نحو  
اصلاح الادارة فانها قد اخذت بالقبول التام  
وتعلنت بانجازها الآمال ففي استئنت الامنية  
واستقرت الثقة العمومية افرغ المجهود في تحقيق  
تلك المقاصد التي وجهت اليها عنايتكم العلية  
لاظهار نتائجها الخيرية وبذل المهمة في تنظيم  
الاجلاس المحلية ووضع قوانين متناسقة متقنة  
النظام صريحة الاحكام وفي تحديد القوى العمومية  
اعني القوة المتوسطة بوضع القوانين والقوة القضائية  
المكلفة بالحكم على موجها والقوة التنفيذية وتعيين  
خصائص كل قوة منها وسدودها واجراء الاعمال  
العمومية النافعة ونشر المعارف واتساع دائرتها  
في ارجاء القطر فان جميع هذه المواد جدية  
بالتفات حكومتكم السنية اليها وحققة بالاعتناء بها  
وستستمر الحكومة على النظر والبحث فيما يتعلق  
بمقيد مدة الهالك المخلطة مع الاهتمام والسعي التام  
في تحسين الحالة التي هي عليها الان  
وقد ازدادت اهمية المسائل المتعلقة بالمحاركة

الأ أن لنا حقوقاً معلومة يخفيها لنا القانون  
ونرجو من الله أن يحسن إلينا بنواها بمساعدة  
دولتكم وتوفيق الله تعالى ونسأله سبحانه أن يوفقنا  
جميعاً لما فيه الخير والصالح آمين . فامن عليه  
الحاضرون

فاجاب رئيس مجلس النظار بالخطاب  
الاتي نصه

في علمكم ما قال الاقدمون : آفة الرئاسة  
ضعف السياسة ولا حكومة الا بقوة ولا قوة الا  
بأغنياد المجنود انقياداً تاماً وامتثالهم امتثالاً مطلقاً  
كل حكومتكم عليها فرائض واجبات من  
اهمها صيانة الوطن وحفظ الامن العمومي فيه  
وهذا وذاك لا يتأنيان الا بطاعة رجالها  
العسكريين فتدري أولاً في قبول الرئاسة ما  
كان الا تخافاً عن تأسيس حكومتكم غير قوية  
تخفي بها الاماكن ويزيد معها الاشكال فاكون  
عرضة للملامة بين اخواني في الوطن ويمت  
الاجانب وحيث اغائنا اللطاف الالهية وحصل  
عندي اليقين بانقيادكم فقد زال الاضطراب من  
القلوب وربت الهيئة الجديدة من رجال ذوي  
عنف واستقامة فاوصيكم بملاحظة الدقة في الضبط  
والربط لانها من اخص شؤون العسكرية  
واساس قوامها واعرفوا انكم مقلدون باشرف  
وظيفة وطنية فتقوموا باداء واجباتكم الشريفة  
وعليّ القيام باداء كل ما يزيدكم فخراً وسودداً  
وقتنا الله واباكم

الى المخاطر عنهم حكومتكم باجراء الاصلاحات  
الادارية والقضائية فان تنظيم الحاكم ووضع  
التوانين المتناسقة المتقنة النظام الصريحة الاحكام  
وتحديد القوى العمومية وتعيين وظائف كل  
منها وانتظام سيرها والنظر في الاعمال المتعلقة  
بتجديد مدة الحاكم المختلطة وتوسيع دائرة المعارف  
ونطاق الاشغال العمومية والزراعة والتجارة وعند  
ما يلزم من المعاهدات بشأن الممالك والتجارة  
كل هذه من المواد ذات المصلحة العمومية العائد  
نفعها على البلاد واني على الدوام مستعد لمساعدتكم  
كل المساعدة على تجاوزها بصدق نية وإخلاص  
طوية اما تمام الوفاق بين تنبش المالية وحكومتكم  
فهو امر لازم يجب دوامه وتمكينه

وثق يا عزيزي بمالك لدينا من حسن  
المودة وصفاء الهبة . ٥١٠ .

وفي يوم الجمعة ٢٢ شوال سنة ١٢٨٨ الموافق  
١٦ ستمبر سنة ١٨١٠ توجه ضباط العسكرية لمقابلة  
شريف باشا يتقدمهم احمد عرابي ليقدّموا له  
التشكر على قبوله لرئاسة النظار ولما انتظمو بين  
يديه نطق عرابي بما محصله

انني بلسان قومي اعرض لدولتكم اننا جميعاً  
واثقون بصداقة دولتكم وخلوص طوبيتكم لهبة  
الوطن واهله وجازمون بان هذه الصفات التي  
تحملت بها ذاتكم الشريفة تكون وقاية لبلادنا  
وسبباً في استنباب الراحة العمومية فيها وانا نعلم  
واجباتنا والنروض . التي تمنحها علينا وظائفنا  
العسكرية واعظمها حفظ البلاد ومن فيها ولذلك  
فاننا نقر باننا القوة المنفذة لما يصدر من الاوامر  
التي تكون ان شاء الله في خير وقاضية باصلاح  
شؤون البلاد

وفي يوم الاحد الواقع في ١٤ شوال سنة ٩٨ جاء نظارة الداخلية المنورة سلطان باشا وسليمان باشا اباظه وشريعي باشا ومنشاوي بك وامير بك الشمسي والشيخ علي اللبي وعبد السلام بك المويللي والشيخ الصباحي والشيخ احمد محمود وابراهيم افندي الوكيل وقدموا لشريف باشا تقريرا في الاول منها كقصائدهم لتعهدات المجاهدة وهذه صورته

نحن الواضعون اسماءنا ادناه علماء ومشائخ واعيان وعمد مصر واسكندرية والثغور والوجهين البحري والقبلي لاعتقادنا التام بحسن صفات وغيرة دولتلو شريف باشا قد التمسنا منه ان يستلم ادارة اشغال ورئاسة مجلس النظار الذين سيصدر انتظامهم بمعرفة دولته بالحكومة المصرية والعرض عنهم للحضرة الخديوية واظهاراً لصدق التامة وللأولاد بنية الجيش نحن صامنون صدق وصحة التعهدات التي من مقتضاها تمام الانقياد لاوامر دولتلو شريف باشا ( ويلها الاخنام والتواقيع )

اما الثاني وعليه الف وستائة توقيع فمن بضمن طلب تشكيل المجلس النيابي وفقاً للارادة الخديوية وهذه صورته

لما كان لا يتنظم نظام العالم ولا يقوم قوام الهيئة الاجتماعية الا بالعدل والحرية حتى يكون كل انسان آمناً على نفسه وماله حراً في افكاره واعماله مما فيه سعادته وحسن حاله وهذا لا يتأتى الا بايجاد حكومة شوروية عادلة لا تنشرها شوائب الاستبداد ولا تنطرق اليها طوارق الفساد اتخذت الممالك المتعدنة العادلة مجالس ملية من نهب امها ينوبون عنها في حفظ

( صورة التماس مقدم من الضباط عموماً )  
( الى رئيس مجلس النظار وقد رفعه )  
( اليو بعد ان فوض الخديوي الى )  
( عهده تأسف الوزارة الجديدة )  
( وقبل ان يعلن القبول )  
( رسمياً )

دولتلو افندم شريف باشا حضرتاري نحن ضباط الجيش المصري نعتقد الاعتراف التام في حسن صداقة وغيرة دولتكم وخلص طوبيتكم وسلامة نيتكم في خدمة الوطن العزيز والحفاظة على حقوقه والسعي في رفاهية اهله ولهذا وكوننا جميعاً نحب تقدم وطننا العزيز فنلتس من دولتكم قبول مسند رئاسة مجلس النظار ونسترح من دولتكم انتخاب نظار الدواوين ممن يكونون موصوفين بالصفات الحسنة والعرض عنهم للفضة الغنية الخديوية للقيام باعباء خدمة الوطن العزيز واعلاناً لصدقنا وانقيادنا لاوامر الحكومة التي تصدر في صالحها العمومي فقد امضينا هذه العريضة ونحن على يقين ان نفع لدنى دولتكم موقع القبول افندم وقد رفع اليو ايضاً وجوه البلاد واعيانها التماساً يقرب من التماس العسكرية في العبارة وبطابقة في المعنى وغاية توضيح نفعهم بصدائقه وشدة ملهم جميعاً اليو وانقاذ قلوبهم عليه وانهم ضامنون كافلون ان لا يقع في المستقبل شيء من الحوادث المريعة التي تنسب الى رجال العسكرية الذين هم ابناؤهم واخوانهم بزوال كل خطر وانقطاع جميع الاسباب التي توجب الخوف والاضطراب ويسألون الله تأييدهم وتوقيفه لاصلاح احوال البلاد بعناية اميرها

بان توجه اليّ مع رئاسة النظار منصب الداخلية والقيام بهام نظارة الخارجية ريثما يحضر حضرة صاحب السعادة مصطفى باشا في .

واملي وطيد بآكم في جميع المدة التي تنصل بها محارباتي مع حضراتكم ثنًا لا تناخرون عن مساعدتي بطيعة نفس لحفظ العلائق الودادية المستمرة حتى الآن بين حكومتكم وحكومة الجنتاب العالي ما هو عضد ثين له وسند للفظر المصري وبعد هذا فرجائي ان تقبل اتيات اعباري اللائق لحضرتكم

وكتب في مصر في ١٧ سبتمبر سنة ١٨٨١

الامضا ناظر الخارجية

شريف

( ترجمة الكتاب الذي بعث به حضرة )

( صاحب الدولة شريف باشا الى )

( سعادة المحافظين والمدبرين في )

( القطر المصري )

تعطف الجنتاب العالي وعهد اليّ بان

اشكل وزارة جديدة واتولى رئاستها ووجه اليّ

مع هذا المصب نظارة الداخلية

فاول امر عيبت به حين قبلت هذه المخطه

التي دعاني اليها كرم الحضرة الخديوية وطلب

وجوه البلاد هو ان صرحت بعزمي الاكيد على

مراعاة الاقتصاد بالحكمة في جميع شقات الدولة

وعلى توطيد العدل والامانة وتعيمها في جميع

الوظائف وعلى احداث اصلاحات التي ادت

اليها الخيرة ودعت الى ادخالها ارادة البلاد

احدها في عموم الادارات على الوجه الموافق

ومن تلك الاصلاحات تنظيم الاحكام

القضائية وتحديد السلطة العمومية وتبيان

حقوقها تجاه هيئة حكوماتها ويكونون الواسطة الحقيقية في تنفيذ ما تصدره الحكومات من الاحكام العادلة وعلى هذه القواعد ولاجل هذه المقاصد كان قد اتخذت حكومتنا مجلس نواب في العهد السابق وبما ان مقاصد خديوبنا المعظم جميعها خيرية وبناؤه سليمة فطلبنا لحفظ بلادنا من موافق الدهر نجاسرنا بعرض هذا راجين من المرامح الداورية صدور الامر الكرم بتشكيل مجلس مهاب لامتنا المصرية يكون له ما لمجالس الام الاوربية المتقدمة من الحقوق الشرعية ازاء هيئة الحكومة وبذلك تكون المتصرة للقيمة الخديوية قد حولتنا نعمة لا تعادها نعم ونصير حكومتها العادلة امودجا شريفا يهرن على حسن نتائج العدل والحريية امام العالم واننا على يقين من قول القاسنا هذا وفقا لارادة ولي العلم ادام الله اجلاله . اه

( صورة نعر بيب الكتاب الذي بعث به )

( شريف باشا الى وكلاء الدول )

( اثر تشكيل وزارته )

الى حضرة الفتنل الجنرال

انكم اتعلمون الظروف والدواعي التي

اوجبت عليّ تحقيق الفتة التي تعطف الجنتاب

العالي باعقاداتها بي بقولي تشكيل الوزارة الجديدة

وتنص هذه الدواعي هي التي حملت زملائى

حضرات النظار على الامثال الى امر الحضرة

الخديوية مجبورين بقول المناصب التي وجهت

اليهم

وبناء على ذلك اقدم لحضرتكم طي كنائي

هذا صورة الديكر بيو الخديوي المؤذن بتشكيل

الوزارة وانقل اليكم ان الحضرة الخديوية تكرومت

مرجعها الى منفعة عمومية فلكم انتم الحكم فيها  
واما المسائل المتعلقة بمصلحة الافراد فهي من  
اختصاصات الحكومة القضائية

وعليكم ان توجهوا في المستقبل عناية  
خصوصية الى قضى المشاكل بمنفى مبادئ  
الادارة العمومية التي ذكرت لكم اياها بوجه  
الاحمال والتي ما حدثم عنها الا وحسب ذلك  
مكم تعداداً لما فرض لكم من الحدود ومخالفة  
لتعليماتي الرسمية ثم مع كوني تحاشيت اعطاءكم  
السلطة في المزايا المخصصة بالحكومة القضائية فمن  
الواجب عليكم ان تقبلوا الوسائل الحسنة بحكمة  
ودراية من جميع الوجوه التي يحلها لكم القانون  
لتحفظوا شرف رعيتم وارواحهم وراحمهم فانه  
في هذه الملة الاخيرة حدثت مخالفات كثيرة من  
شأنها ازعاج الراحة والامنية ولم يعاقب المرتكبون  
بالتقصص الحق العادل الذي يكفهم عن  
ارتكاب الجنايات وبين لم ان احكام القانون  
العادل تطولم ايمان كانوا . فعليكم انتم ان  
تطلبوا هذه الحالة وتنفوا بالمرصاد لمنع عودها  
مرة ثانية موجبين لكل ارتكاب او جناية  
العقاب القانوني وان تؤيدوا الراحة والامنية  
العمومية فان اول ذلك ما يجب عليكم

وبعد فاني منذ استلمت نظارة الداخلية  
تنبئت على اسفٍ مني انه قد حصل لي في  
مديرية الغربية وفي غيرها من الادارات على  
اختلافها ضعف في السلطة مع ان على حفظها  
مدار الاحكام وبوقام الحكومة الواجب احترامها  
فمن الملم اذا وضع حد لهذه المجالات المشثومة  
التي تنفسد ببقاتها جميع فروع الادارة واحسن  
وسيلة تضمن رعاية الاحترام الواجبة تأديته

اختصاصاتها ومزاياها ثم توسيع نطاق المعارف  
والاشغال العمومية والزراعة والتجارة ذلك هو  
جل الاصلاح الاساسي المقصود ويلوح لي انه  
ذو اهمية عظيمة يجب الاسراع الى قضائها  
ولذلك انا ادعوكم الى بذل جميع ما في الطاقة  
في سبيل مساعدتي على انعام ذلك بما لكم من  
السلطة المعينة حدودها مهمة ونشاط

وحيث لم يصدر حتى الان القانون الفاعل  
الذي يحدد السلطة العمومية وبين لكل منكم  
حقوقه وواجباته رأيت من الضروري ان اذكركم  
هنا باهم المزايا التي خولفوها في الاحكام والادارة  
فاحرصوا على الخدمة العمومية واجراء موجباتها  
واسهروا على تأييد العدالة والمساواة وعلى جباية  
الضرائب واحفظوا حقوق الاهالي وذودوا عن  
مصلحتهم مثلاً يجب ان تدودوا عن المشروعات  
العمومية دينية كانت او خيرية وانمو افروض  
الحفظ وال ضبط واعتصموا بالدراية لائقاء ما يمكن  
حدوده وراقبوا مصروفات الحكومة وسبل انفاقها  
بحيث لا تذهب بما لا خير فيه تلك هي حدود  
السلطة لادارة الاحكام معينة الا للسلطة  
الحدوية العظى

وعليكم ان تسوا بين الرعية اذا اخل  
بعضهم ببعض مع الآخرين فنشأ عن ذلك خلاف  
وان تحققوا اجراء ما يتعهد يوكل منهم لصاحبه  
وتسهروا على مراقبة القوانين الشرعية المتعلقة  
بصلاتهم فيما بينهم وتنفصلوا ما يحصل من الخلاف  
تلك هي الحدود المعينة للاحكام القضائية اسية  
للفضاء في الدعاوي الشخصية وللجاس المدنية  
العادية .

وبالمجمل نقول ان الامور التي يكون



مشروعات عن قوانين عسكرية وبعد النظر  
في هذه المشروعات بالمجلس قدم القوانين  
التي بينها وهي  
اولاً قانون الاجازات العسكرية البرية  
والبحرية

ثانياً قانون تسوية حالة الضباط المستودعين  
ثالثاً قانون معاشات الجهادية البرية والبحرية  
رابعاً قانون القواعد الاساسية الذي يليه  
قانون الترتي

خامساً قانون الضمان والامتيازات والاعانات  
العسكرية فانشرف بان ارفع لسدتم السنية  
صورة خمسة اوامر عالية عن هذه القوانين ملتصقاً  
تسريتها بالقول

واني لولي الامر والعم عبك الخاضع ومحسوبه  
المتواضع

رئيس مجلس النظار

الامضاء . محمد شريف

القوانين العسكرية

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على القانون المقدم بتاريخ  
٢٦ رجب سنة ٩٨ من ناظر الجهادية والبحرية  
وموافقة رأي مجلس نظارنا

نأمر بما هو آت

(قانون الاجازات العسكرية)

( البرية والبحرية )

المادة الاولى . حكمدار كل الاي او اورطة

مستقلة او سرية مستقلة يجوز له ان يرخص  
بالاجازات للمتمسحين التابعين له متى سوغت  
ذلك احوال الخدمة بحيث ان الاجازة المذكورة

للحكومة وفي اخيار المأمورين الصادقين في  
الخدمة فابذلوا عنايتكم في ان يكون جميع شيوخ  
البلاد الذين تدعوهم الى هذه الوظيفة ارادة  
مواطنهم رجلاً ذكياً عفة تشهد لهم بها ثقة  
الاهالي وان يكون لهم في بلادهم نفوذ تام لاية قوى  
على معارضته احد اما بوجودهم في حالة الثروة  
والغنى واما لما لهم من المصالح الزراعية والتجارية  
وعليكم ان لا تناخروا عن تقديم تقاريركم  
الى مرجع السلطة العمومية الذي منه يصدر  
لكم المحض والامر الادارية والى يجب ان  
تتقوا بجميع المسائل التي تستلقت انظار النظارة  
العامة وان تعرضوا عليها جميع المشاكل التي  
يلوح لكم انما تستلزم تعليلات خصوصية حتى  
اصل بمساعدتكم وحرصكم بامانة ودقة على ما  
ييلتكم لكم من التعليلات الى اجراء الاصلاح  
واعادة النظام الاداري طبقاً للمقاصد المحورية  
التخديوية

الامضاء

رئيس مجلس النظار

وناظر الداخلية

شريف

( صورة التقرير المقدم للجناب الخديوي )

( من شريف باشا في ٢٨ شوال )

( سنة ٩٨ و ٢٢ ستمبر سنة ٨١ )

( للتصديق على قوانين العسكرية )

( وهي من ضمن طلبات الجهادية )

( يوم حادثة عابدين )

قال ان التومسيون العسكري السابق

تشكيله بمقتضى الامر العالي الصادر بتاريخ ٢٠

ابريل سنة ١٨٨١ لتنظيم القوانين العسكرية

قدم لمجلس النظار بواسطة نظارة الجهادية والبحرية

والضباط والضف صباط والانانية والعساكر  
الموجودين بالسودان وهرر وسواحل البحر  
الاحمر وما اشبه ومن يطلب اجازة خارج  
الحكومة المصرية يضمن الى مدة الاجازة التي له  
الحق فيها بالاستغفاق الكامل مدة خمسة عشر  
يوماً بالماهية الكاملة ايضاً

المادة الثامنة . الاجازات التي تعطى لمن  
يلتص التوجه الى الجهات الخارجية عن الحكومة  
المصرية لا يكون الا من طرف الحضرة الفخمية  
الحديوية بعد العرض عنها من طرف نظارة  
الجهادية

المادة التاسعة . كل جهادي حصل له مرض  
او حواحات او كان في حالة القاهة واعطيت  
في حقه شهادة من اثنين اطباء من مستعدي  
الحكومة يتصرح له بالمدة التي نغدها الاطباء  
لتسديل الهواة او المعالجة من طرف ارباب  
الحكم وفي هذه الحالة لا يستقطع من استغفاقه  
شيء ولو كان سبق استغفاله على اجازات تزيد  
عن الثلاثين يوماً المقررة في السنة والمدة المصرح  
بها له يلزم ان لا تزيد عن ستة شهور ولت  
زادت عن ذلك فعلى نظارة الجهادية ان تجري  
الكشف عليه بمعرفة الاطباء ومن بعد التحقيق  
عن حالته تجري اللام في حقه على حسب ما  
هو مدون بالقوانين العسكرية

المادة العاشرة . كل جهادي لم يستحصل  
على اجازات قدرها ثلاثون يوماً في السنة يكون  
له الحق في ضم القص الى الثلاثين يوماً التي  
يستحقها في السنة التالية وهكذا لغاية اثني عشرة  
سنة فان مضت مدة الاثني عشرة سنة من غير  
طلب المدة التي يستحقها فيها باعتبار كل سنة

لا تزيد عن عشرة ايام في الشهر الواحد ولا  
عن ثلاثين يوماً في السنة الواحدة للتخص الواحد  
المادة الثانية . ينبغي ان يتقيد في التفرير  
اليومي الذي يجرى بالالاي والاورطة المستقلة  
او بالسرية كل اجازة يتصرح بها وفي آخر  
كل شهر يعمل تقرير خصوصي عن ذلك  
ويُرسَل الى نظارة الجهادية بالطريقة التدريجية  
بحيث يكون منبأ في جميع الاجازات التي تصرح  
بها في مدة الشهر

المادة الثالثة . يجوز لامير اللواء ان يرخص  
للملتمسي الاجازات التابعة لقومندته مدة لا تزيد  
عن خمسة عشر يوماً في ظرف كل ثلاثة اشهر  
وتنفي هذه الرخصة على حسب الطلب التدريجي  
المادة الرابعة . يجوز للفرق ان يرخص للملتمسي  
الاجازات التابعة لقومندته مدة لا تزيد عن ثلاثين  
يوماً في السنة الواحدة حسب الطلب التدريجي  
المادة الخامسة . يجوز لحكماء الجيش ان  
يرخص للملتمسي الاجازات التابعة للجيش بمدة  
لا تزيد عن ستة اشهر في السنة الواحدة حسب  
الاتماسات التدريجية ومن طرف المشار اليه  
يصور اخطار نظارة الجهادية بذلك تحريراً

المادة السادسة . باظر الجهادية برخص  
بالاجازات لغاية سنة كاملة تحريراً على الاتماسات  
التي تقدم له من حكماء الجيش

المادة السابعة . كل ضابط او عسكري  
تحصل على رخصة اجازة او اجازات لا تزيد  
عن ٣٠ يوماً في السنة الواحدة لا يستقطع من  
استغفاقه شيء في مدة اجازته فان زادت عن شهر  
يستقطع منه نصف استغفاقه في المدة التي تزيد  
عن الثلاثين يوماً المقررة له في السنة ومع ذلك

يتعاملون فيما بينهم بالاجازات على مقتضى هذا القانون كل له من الحقوق ما للرئب والوظائف المقابلة له في الجيش البري

المادة السابعة عشرة . سريان مفعول امرها هذا يكون اعتباراً من ابتداء سنة ١٨٨١

المادة الثامنة عشرة . ناظر جهاديتنا ومجريتنا مأمور باجراء وتنفيذ امرها هذا

صدر سراي عابدين في ٢٨ شوال سنة ١٢٩٨ الموافق ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨١

الامضاء

محمد توفيق

بامر المحصرة النخبة المخبوبة

رئيس مجلس النظار

شريف

ناظر الجهادية

محمود سامي

قانون المستودعين

نحن خديو مصر

حيث من الضروري تسوية حالة الضباط المستودعين فبنا على ما رفعة الينا ناظر الجهادية والبحرية وموافقة لرأي مجلس نظارنا

نأمر بما هوأت

المادة الاولى . على ناظر الجهادية والبحرية ان يشكل قومسوناً عسكرياً يكون من جملة اعضائهم طيبان من حكام الجهادية ويقدم له كشفاً عمومياً باسماء الضباط المستودعين بالجهادية والبحرية مبيناً به منشأ كل ضابط ان كان من المدارس او من تحت السلاح وتواريخ ميلادهم

شهر لا يكون له حق في طلب اجازة زيادة عن سنة واحدة اما من يستحصل على رخصة بالنوجه الى خارج الحكومة او من والى السودان بضم اليه خمسة عشر يوماً على المدة التي لا يستفعل فيها شيء من استحقاقه

المادة الحادية عشرة . اذا لم يوجد بالالاي من الضباط العظام الانساب واحد فلا يرخص له بالاجازة وعلى ذلك بعذر الاجراء في حق ضباط البلوكات واما الصف ضباط والاولاشية فلا يرخص لهم بالاجازات الا بمقدار الثلث فقط المادة الثانية عشرة . لا يتصرح للانفار في الاجازات زيادة عن عشرة في المائة الا في فصل الزراعة والحصاد اذا سمحت مقتضيات الخدمة بذلك ونقدير هذه الزيادة يكون بمعرفة نظارة الجهادية

المادة الثالثة عشرة . الانفار المستفيدة الذين لم يكملوا في الخدمة سنة كاملاً لا يرخص لهم بالاجازات الا في الاحوال الاضطرابية

المادة الرابعة عشرة . حيث ازم الاجازات تعتبر مكافأة لمن ينالها عن حسن سلوكه وعقاباً تأديبياً لمن يجرم منها على سوء سلوكه فلا يرخص بها لمن كان متصفاً برداء الاخلاق الا في الاحوال الاضطرابية

المادة الخامسة عشرة . عملية دفاتر الاجازات وفيد التذاكر بها تكون بغاية الضغط والدقة تحت مسئولية رؤساء المحاسبة مع ملاحظة رؤساء الادارات على مقتضى الاستمارة التي تصدر من ديوان الجهادية

المادة السادسة عشرة . حكام البحرية وبراؤها وضباطها وصف ضباطها واولياشياتها وعساكرها

المادة الخامسة . ضباط النوع الثالث يجري في حقهم ما هو مذكور بقانون احوال الضباط بالمادة الحادية عشرة

المادة السادسة . جميع الاحكام المطبقة لخص امريا هذا تكون ملغاة لا عمل لها المادة السابعة . باظر جهاديتنا وبحريننا مأمور باجراء وتنفيذ امريا هذا

صدر براساي عابدين في ٢٨ شوال سنة ١٢٩٨ و ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨١

الامضاء

محمد توفيق

بامر الحضرة الخمسة الخديوية

رئيس مجلس النظار

الامضاء شريف

ناظر الجهادية

محمد ساهي

( قانون معاشات الجهادية البرية والبحرية )

( وفروعهما )

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على امرنا الصادر بتاريخ ٣٠

ابريل سنة ١٨٨١ عن تشكيل قومسيون عسكري.

لتنظيم القوانين العسكرية وبناء على ما رفعه

اليانا ناظر جهادية وبحرية حكومتنا وموافقة رأي

مجلس نظارنا

نأمر بما هو آت

المادة الاولى . قد صار التصديق والافرار

على قانون معاشات الجهادية البرية والبحرية

الحضري على واحد وثلاثين بنداً ومرفوق

بامرنا هذا

ودخولهم في الخدمة العسكرية وترقيهم الى كل رتبة من الرتب التي احرزوها مع التوضيح عن سلوكهم وسفرياتهم الحربية وغيرها وتاريخ استيادتهم

على هذا القومسيون ان يطلب جميع هؤلاء الضباط شيئاً فشيئاً ويجري فرزهم ونقسيمهم الى القسمين الاتي بيانهما :

القسم الاول

الضباط الذين فيهم اللياقة التامة لتأدية

وظائف رتبهم

القسم الثاني

الضباط غير اللائقين للخدمة وهم

اولاً . الضباط الذين وصلوا الى السن

المحدود الذي لا يمكن استخدامهم بعده حسب

القانون

ثانياً . الضباط ذوو الامراض والمعايات

المعضلة التي لا يرجى شفاؤها

ثالثاً . الضباط المشغولون بفتح سلوكهم عادة

من بعد ان يتم القومسيون اعماله على هذا

الوجه يقدم الى ناظر الجهادية جدولاً مستوفياً

عن كل قسم على خديو بانواعه نوعاً نوعاً

المادة الثانية . ضباط القسم الاول اللائقون

للخدمة يصير ابقاؤهم بقلم الاستياد لاستخدامهم

بالالابات وغيرها عند اللزوم

المادة الثالثة . ناظر الجهادية يعين الضباط

اللازمين للخدمات من هذا الجدول

المادة الرابعة . ضباط النوع الاول والثاني

من القسم الثاني تجري احالتهم على التقاعد

بالروزنامة لربط المعاش اللازم لهم بحسب

قانون المعاشات

الآن فصاعداً من صف الضباط والانباشية  
 وأفراد العساكر أو الضباط والضباطان العظام  
 والكرام وأرباب الوظائف والصناعية سواء  
 كانوا برية أو بحرية وكان له ذرية قصر أو بلغ  
 يزيد سنهم عن الاحدى والعشرين سنة وهم  
 عاهات تمتنع عن التكسب أو زوجة أو زوجات  
 ووالد ووالدة يرتب لهم الماهية المخصصة لرتبة  
 المتوفى كاملة بالتخصيص علمهم حسب ما يخص  
 كلاً منهم بالفريضة الشرعية كما انه اذا اعتب  
 ولداً واحداً قاصراً كان أو بالغا ذا عاهة تمتنع  
 عن التكسب أو بنتاً قاصرة أو بالغة غير متزوجة  
 أو ترك زوجة واحدة أو والداً أو والدة ترتب  
 ماهية المتوفى كاملة لمن اعتبه وتركته من  
 المذكورين وإذا كانت البنت أو الزوجة تزوج  
 يقطع مرتبها وإما الولد القاصر فمن حيث انه من  
 وقت دخوله المكتب لحد بلوغه سن ٢١ يمكنه  
 ان يحصل على معارف ويخرج من المكتب ويثبت  
 بأسباب التعيش فعند بلوغه سن الاحدى  
 والعشرين يقطع معاشه اما اذا بلغ هذا السن  
 وغير علة تمتنع عن تكسب المعاش فلا يقطع  
 مرتبه وإما الوالدة سواء كانت متزوجة بغير والد  
 المتوفى قبل ربط المرتب أو بعد ربطه فلا  
 ينقطع مرتبها ولا مرتب الوالد ما دام في قيد  
 الحياة تطبيقاً للإرادة المخدوية الصادرة لنظارة  
 الجهادية بتاريخ ٢١ ذي القعدة سنة ١٢٩٦ هـ  
 المادة الثانية . لا يتخلو الحال من وفاة بعض  
 اشخاص من البرية والبحرية بأسباب ما يحصل  
 لهم بأي نوع كان من عوارض سفريات الحاربات  
 التي تعقبها الوفاة سواء كانت وفاتهم في حالة  
 الإصابة أو عند المعالجة منها في أي محل كان

المادة الثانية . على كل من ناظر داخلتنا  
 وناظر جهادية وبحرية حكومتنا وناظر المالية  
 تنفيذ امرنا هذا كل فيما يخصه ويتعلق به  
 صدر بسراي عابدين في ٢٨ شوال سنة ٩٨  
 الموافق ٢٢ ستمبر سنة ١٨٨١

محمد توفيق

بامر الحضرة الفخيمة الخديوية

رئيس مجلس النظار

شريف

ناظر الجهادية

محمود سامي

مقدمة القانون

حيث ان ضابطان الجهادية البرية والبحرية  
 وأركان حرب والمهندسين البحرية والمحكمة  
 والاجراجية والباشوزق وأرباب الوظائف  
 والصناعية التابعين للجهادية والبحرية وفروعها  
 والحالة هذه جار إعطاءهم المعاشات التي  
 يستحقونها على مقتضى قانون المعاش الصادر  
 عليه الامر الخديوي بتاريخ غاية جمادى الاولى  
 سنة ١٢٩٢ هـ بمرة ٩٢ مع ان هذا القانون وذيله  
 الصادر عليه الامر بتاريخ ٢٨ محرم سنة ١٢٩٤  
 غره ٨ لم يكونا شاملين لجميع الاحوال التي  
 يستحق ربط المعاش عليها فبناء على الامر  
 الخديوي الصادر بتاريخ ٢١ جمادى الاولى  
 سنة ١٢٩٨ بمرة تحرير وتنقيح قوانين الجهادية  
 قد تمجر هذا قانوناً متامة معاشات الجهادية  
 البرية والبحرية وفروعها ليكون دستوراً للأجراء  
 بموجب بعد صدور الامر بتنفيذ  
 المادة الاولى . كل من يتوفى بالحروب من

أو كانت وفاتهم بأسباب الحرق أو الفرق بالبحر أو في الذهب والأباب ولكون تلك المواد تعد من عوارض الحرب فمن يتوفى من الآن فصاعداً بسبب من هذه الأسباب تعتبر وفاته بدون استثناء كالذين يصابون في الحاربة ويتوفون بها ويصير معاملتهم ورثتهم الشرعيين كورثة من يتوفون بالحاربة بالتطبيق لنص المادة الأولى من هذا القانون

المادة الثالثة . الذين يتعينون بمأموريات داخلية مثل اطفاء أو اتحاد الفتن ومنع التشاجر والتعديت ومثل مأموريات النيل وحفظ الجسور وإشغال العمليات وسد القطوع ومأموريات اطفاء الحرائق إذا توفي أحد منهم بأسباب أصابته بالحرق أو بأسباب أصابته في أثناء اجراء مأموريته في منع وإطفاء الفتن ومنع التشاجر واجراء القبط والربط أو في أثناء الخدومات والمناورات العسكرية أو في أثناء العملية بإردم أو الفرق فحيث أن وفاتهم بأي نوع من هذه الأنواع إنما هي بأسباب اجراء مأمورياتهم للمحافظة على الحقوق العمومية فهؤلاء تعتبر وفاتهم كالذين يتوفون في الحاربة ويصير معاملتهم ورثتهم الشرعيين كنص المادة الأولى من هذا القانون

المادة الرابعة . الذين يتحولون على المعاش من الآن فصاعداً من ضابطان العسكرية والصف ضباط والاونباشية والانار وأرباب الوظائف والصناعية بربة كانوا أو بحرية يكون اعتبار محاسبة مدة خدماتهم على الوجه الآتي وهو أن كل من بلغت مدة خدمته عشر سنوات يرتب له ريع مربوط استحقاقه ومن تبلغ مدة خدمته

خمساً وثلاثين سنة يرتب له كامل استحقاقه معاشاً له وعلى ذلك يصير تقسيم الثلاثة ارباع الباقية من الاستحقاق على الخمس والعشرين سنة الباقية من المدة بعد استبعاد العشر سنوات الأولى من الخمس والثلاثين سنة المقررة وما يخص السنة الواحدة بضم زيادة على الربع لمن كانت مدة خدمته إحدى عشرة سنة وهكذا بضم حاصل القيمة سنوياً حتى إذا انتم الخمس والثلاثين سنة يكون استحقاق المعاش الكامل ولتخذ رتبة ملازم ثاني مثلاً لذلك فنقول ان استحقاق الملازم الثاني هو ستائة قرش وربعه هو مائة وخمسون قرشاً الذي يستحقه في مدة العشر سنوات وتقسيم الثلاثة ارباع الباقية من ماهيته التي هي عبارة عن اربعائة وخمسين قرشاً على مدة الخمس والعشرين سنة الباقية من مدة الخمس والثلاثين سنة يخص السنة الواحدة ثمانية عشر قرشاً فعلى هذا القياس إذا كانت مدة خدمته إحدى عشرة سنة فيضم له الثمانية عشر قرشاً على مبلغ المائة والخمسين قرشاً ليكون استحقاقه في مدة الاحدى عشرة سنة مائة وثمانية وستين قرشاً وإذا بلغت مدة خدمته اثنى عشرة سنة بضم على المائة وخمسين قرشاً التي هي قيمة الربع مبلغ ستة وثلاثين قرشاً قيمة ما خصه في السنتين وهكذا حتى إذا بلغت مدة خدمته خمساً وثلاثين سنة يكون تحصيل على كامل استحقاقه بهذه الطريقة ليكون معاشاً له وعلى هذا المثال يصير معاملته جميع ارباب الرتب والوظائف والصنائع .

المادة الخامسة . مدة الخدمة تحسب للضابط الذي اصله من تلامذة المدارس الحربية والخطرية

أو كانت وفاتهم بأسباب الحرق أو الفرق بالبحر أو في الذهب والأباب ولكون تلك المواد تعد من عوارض الحرب فمن يتوفى من الآن فصاعداً بسبب من هذه الأسباب تعتبر وفاته بدون استثناء كالذين يصابون في الحاربة ويتوفون بها ويصير معاملتهم ورثتهم الشرعيين كورثة من يتوفون بالحاربة بالتطبيق لنص المادة الأولى من هذا القانون

المادة الثالثة . الذين يتعينون بمأموريات داخلية مثل اطفاء أو اتحاد الفتن ومنع التشاجر والتعديت ومثل مأموريات النيل وحفظ الجسور وإشغال العمليات وسد القطوع ومأموريات اطفاء الحرائق إذا توفي أحد منهم بأسباب أصابته بالحرق أو بأسباب أصابته في أثناء اجراء مأموريته في منع وإطفاء الفتن ومنع التشاجر واجراء القبط والربط أو في أثناء الخدومات والمناورات العسكرية أو في أثناء العملية بإردم أو الفرق فحيث أن وفاتهم بأي نوع من هذه الأنواع إنما هي بأسباب اجراء مأمورياتهم للمحافظة على الحقوق العمومية فهؤلاء تعتبر وفاتهم كالذين يتوفون في الحاربة ويصير معاملتهم ورثتهم الشرعيين كنص المادة الأولى من هذا القانون

المادة الرابعة . الذين يتحولون على المعاش من الآن فصاعداً من ضابطان العسكرية والصف ضباط والاونباشية والانار وأرباب الوظائف والصناعية بربة كانوا أو بحرية يكون اعتبار محاسبة مدة خدماتهم على الوجه الآتي وهو أن كل من بلغت مدة خدمته عشر سنوات يرتب له ريع مربوط استحقاقه ومن تبلغ مدة خدمته

خدماته بالجهادية البرية او البحرية لم تبلغ العشر سنوات المقررة بهذا القانون فيعامل بمقتضى لائحة الملكية عن مدة خدماته بالجهادية والملكية المادة الثامنة . اذا استودع بوجه الاستغناء احد ضابطان الجهادية البرية والبحرية نحت ظهور خدمته له فمن تكون ماهيته لغاية ١٠٠ قرش يرتب له ثلثا ماهيته ومن تكون ماهيته من فوق الالف قرش يرتب له نصف ماهيته معاشاً وعد ظهور اي خدمة او مأمورية فيكون هولاء المستودعون اولى من غيرهم في الاستخدام وفي تعيين احد منهم للمأمورية والاستخدام فيعطى له ماهيته ومرتبات رتبته بالكامل من تاريخ تعيينه المادة التاسعة . كل من وقعت منه خفة وعوقب عليها بالارسال الى اللهاى او بالطرد او بالنفي بعد نظر قضيتو وثبوت خفئو وصدر مضاطة الحكم عليه ثم صار العنوة عنه بعد ذلك واعيد الى الخدمة ثانياً فلا تحسب له مدة خدمته السابقة لحذ تاريخ العنوة عنه الا اذا نال امراً عالياً يقضى باحساب مدة خدماتو السابقة وان كان معه انتخاص آخرون مشتركون معه في قضية واحدة وحكم واحد واحدهم لم يثلمه العنوة لمصادفة سبق وفاته من قبل العنوة المشتركين معه فيجري حصر مدة خدماتو السابقة ويعامل ورثته الشرعون بمثل ما تعامل به ورثة المتوفين في الخدمة العسكرية واما من سبق رفته من خدمته بدون مضاطة او حكم من مجلس عسكري ثم اعيد للخدمة ثانياً ورثت اخيراً بالاستغناء فيجري حصر مدد خدماته جميعها بما فيها المدة الاولى التي قبل الرضا الاول ويرتب له المعاش بواقع ما يستحقه من مدد خدماتو

ووجاق الغيلة والمفروزة من تاريخ دخولو وقيد نفراً بالمدارس المذكورة بما ان تلامذة المدارس الحربية والخطرية والبحرية والخيالة مستعملون الاسلحة النارية مثل عساكر الالايات ومتبشون للحركات العسكرية والمجبله فهم مثلهم واما الضابط الذي يترقى من تحت السلاح فتحسب مدة خدماتو من تاريخ دخولو الخدمة العسكرية وبحسب من مدة الخدمة للموعون مدة الاجازات وتبدل الهواء ومدد الاستيداع والمأموريات من قتل ومن بعد صدور هذا القانون

المادة السادسة . تحسب مدة الخدمة للذين نوجهوا او يتوجهون لسفريات المحاربات بالجهات الخارجة عن دائرة الحكومة الخديوية كل سنة بستين وكذلك تحسب المدة التي تمضى في المحاربات والمأموريات والاقامة بالجهات البعيدة مثل الاقطار السودانية بلا استثناء وجهات خط الاستواء والسواحل الشرقية الافريقية من القصور فصاعداً الى الجنوب تحسب السنة بستين

المادة السابعة . من الان فصاعداً اذا كان احد من الصابطان الجهادية البرية والبحرية او من المتوظفين بها يتقل للخدمات بجهات الملكية بحسب المصلحة ثم استخدم ثانياً بالجهادية البرية او البحرية واستحق التقاعد للمعاش فيعامل بمقتضى هذا القانون اما اذا لم يعد للجهادية البرية او البحرية واستخدم باي جهة وفي الخدمة الملكية واستحق التقاعد للمعاش فيحتلر ينظر الى سني خدماته بالجهادية البرية او البحرية فان كانت بلغت خدماته احدى المجهتين عشر سنوات يعامل بمقتضى هذا لقانون سب في ربط معاشو واما اذا كانت مدة

استحق المعاش بصرف له كامل مرتبته التي هو عليها سواء كان بالاستخدام او بالاستيداع مدة حصر سني خدمته ومتى صار انتماء استخراج المدة المذكورة يحول على الروزنامة بدون ضياع يوم واحد له ما بين الجهادية والروزنامة ولاجل السهولة يقتضي حصر مدد خدمة جميع الضابطان والمتوظفين بالجهادية والبحرية وفروعها ورصدها بدفتر مخصوص بكل الاي او مصلحة حتى بذلك عند انتقال احد من جهة الى اخرى يعطى له كشف هذه خدماته مع كشف استحقاقه كما انه عند الحاسبة عن مدة الخدمة اذا كان يوجد كسور من السنة اقل من ستة اشهر فلا يحسب له تلك الكسور واما اذا بلغت ستة اشهر فما فوقها فتحسب له كسنة كاملة

المادة الثالثة عشرة . كل من ظهر انه سقط وهو في خدمة الميري من ضابطان الجهادية البحرية والبحرية وفروعها والمتوظفين بها باي علة تمتع من تأديبه وظائف خدمته او سلبت منه لياقة الخدمة فمن بعد كشف الاطباء عليه بالقومسيون المخصص لذلك وثبتت تسقطه فمن كانت ماهيته فوق الف قرش فصاعداً برتب له نصف ماهيته معاشاً ومن كانت ماهيته الف قرش فاقبل برتب له ثلثا ماهيته اما اذا كان يستحق الزيادة بحسب مدة خدمته فتعطى له تلك الزيادة وذلك المعاش يسمر بعد وفاة صاحبه لورثته

المادة الرابعة عشرة . كل من تسقط من الصف ضابط والاوناشية والعساكر ومن ياتلهم في الماهيات من ارباب الوظائف والصنائع التابعين للجهادية والبحرية وفروعها وابورات

حسب القانون واذا حصلت وفاته قبل ربط المعاش له برتب لورثته الشرعيين ما كان يجب ربطه لورثتهم وهذه المادة تعتبر الاجراء بموجبها في السابق واللاحق

المادة العاشرة . اذا وقع ضابط في اسر العدو في ايام الحرب مجروحاً كان او سليماً فمن بعد حضوره وتحقيق امر وقوعه في الاسر يجلس عسكري اذا تبين ان اسره حقيقة كان بحيث لا يمكنه التخلص وان وقوعه في الاسر كان بالقوة الجبرية لا بسبب اخر غير حركات العسكرية فمدة اسره تحسب له من سني خدمته كل سنة بسنة ويستحق ترتيب المعاش عليها اما اذا توفي وهو في الاسر وتحققت وفاته من امثاله الاسرى الذين حضروا سواء كانوا ضابطاً او عساكر فيعامل ورثته اسوة ورثة من يتوفون بالحروب

المادة الحادية عشرة . يجب على ضباط الضابطان والامورين الانقياد فيما يناطون به من الخدم فاذا امتنع احد عن خدمته الامور بها وطلب الاقالة منها مع كونه خالياً عن الاعتذار المقبولة ينظر الى سته فاذا كان يبلغ سن الستين فيعفى من الخدمة ويعطى له معاش بحسب سني خدمته وكذا اذا كان لم يبلغ سن الستين وثبت عدم اقتداره على الخدمة فانه يعفى ويعطى له معاش ايضاً على حسب مدة خدمته اما اذا عجز عن ثبوت الاعتذار فلا يساعد على رغبته في الامتناع عن الخدمة وهذا اذا كان الامتناع والاستقالة في غير حالة السفرية

المادة الثانية عشرة . كل ضابط او متوظف بالجيش او بديوان الجهادية والبحرية وفروعها



هذا القانون من لدن الحضرة الخديوية بالتنفيذ  
المادة السادسة عشرة . السروسارية والسر  
يأده وضباطهم وأرباب وظائنهم بحسب تنوعاتها  
ونفرائهم اذا نقاد احد منهم بحسب الاقتضاء  
وهو في الخدمة البرية او توفي او تستط في  
الحروب او السفريات والمأموريات او في  
الاقامة بحالة الاستخدام يعاملون في احساب  
سني خدماتهم وترتيب المعاش لم او لورثتهم على  
حسب ماهياتهم فقط اسوة صباطان وعساكر  
الجهادية بمقتضى هذا القانون وذلك في حالة  
ما اذا كانوا هم وورثتهم الشرعيون متوطنين  
ومقيمين داخل دائرة الحكومة الخديوية

المادة السابعة عشرة . الوطنيون المستخدمون  
بالبحرية مثل مهندسين وتلامذة شرك وخوجات  
وخلائفهم من الذين ليسوا من سلك العسكرية  
حيث انهم مستخدمون بوابورات البحر واشغالهم  
مثل اشغال الذين من سلك العسكرية بدون  
تناوت فبولاء والكتبة الذين اصلهم من سلك  
العسكرية ومن المدارس البحرية ومستخدمين  
بالجهادية البرية والبحرية وفروعها فمن برفت  
منهم بالاستغناء لاحتاجوا على المعاش تصير معاملته  
بمقتضى هذا القانون ومن لم يتحول على المعاش  
يجري فيه مستودعاً ويعامل بمقتضى المادة  
الثامنة من هذا القانون ومن يتوفى منهم في  
حالة الاستخدام او في الاستدعاء تصير معاملته وورثته  
الشرعيين في ترتيب المعاش لم بمقتضى المادة ٢٤  
المادة الثامنة عشرة . المستخدمون بعموم  
وفروع الجهادية البرية والبحرية الذين اصلهم  
من زمرة الملكية مثل نظار اقلام وباشكتاب  
روساء الاقلام والورث وسائر الكتبة والخوجات

الوسنة الخديوية والانجارية والمستخدمين بعموم  
جهات الملكية الذين من زمرة العسكرية وكان  
تسقطوا في المحاربة مرّاً او مجرّاً او كان في حاله  
الاقامة والتعليقات والخدمات العسكرية البرية  
والبحرية او الخدمة الملكية فمن بعد الكشف  
عليه بعرفة الحكاء بالتوسيون المخصوص لتخفيف  
ذلك وتصديق نظارة الجهادية بصحة التسقط  
ولزوم ترتيب المعاش له يُضاف لكلٍ منهم ٥٩  
قرشاً قيمة بدل تعيينات تنهرياً علاوة على ماهياتهم  
ويربط جميع ذلك معاشاً لم وذلك ليكون  
ماهياتهم جزئية ليست كسوفاً المعاشهم ما عدا ارباب  
الوظائف والصناعية السابق ذكرهم فيكتفى  
بترتيب ماهياتهم فقط معاشاً لم وبعد وفاة كل  
من هؤلاء يقطع معاشه

المادة الخامسة عشرة . في حالة ما اذا  
أصيب في ميدان الحرب احد بالعلل الكبيرة  
والامراض والجروح الجسيمة او فقد عضواً  
او جملة من اعضائه او احدى عينيه او كليهما  
او اصاب بمرض مقابل لتفقد الاعضاء سوى الاكان  
ذلك حصل له وقت الحرب او السلم في اجراء  
خدمة مبرية فيترتب له علاوة تنهرياً على كامل  
ماهيته الضمنية الاتية وهي ان يُضاف لمن فقد  
عضواً او عيناً مائتان وخمسون قرشاً ان كان  
ضابطاً ومائة قرش ان كان صف ضابط او عسكرياً  
ويضاف لمن فقد عضوين او عينين خمسمائة قرش  
ان كان ضابطاً ومائتا قرش ان كان صف ضابط  
او عسكرياً وبعد وفاته ترتيب ماهيته لورثته الشرعيين  
بدون الضمنية المذكورة كما ان هذه المادة  
يجري منعولها على من تسقط في حرب الحبشة  
وحرب الروسية اعتباراً من يوم النصا

المعاش له موافق مدة خدمته وأما الذين لم تبلغ خدماتهم المدة المقررة لترتيب المعاش فيرتب لهم على واقع ما كانت مربوطاً لهم من الماهية والمراتب بحالة الاستخدام قيمة الخمس معاشاً ويستمر ذلك المعاش لهم ما داموا خالين من الاستخدام بجهات الملكية ومن يتيسر له الاستخدام فيها بعد ترتيب المعاش له على هذه الكيفية فعند استخدامه يصير قطع هذا المعاش وإذا رقت من خدمته الملكية قبل انقضاء العشر سنوات فيعاد له خمس المعاش المذكور حتى يستوفي العشر سنوات وأما إذا بقي بدون خدمة لحين انقضاء العشر سنوات بما فيها المدة التي هو مقيم بها بالخمس فيجري إحالته على المعاش بواقع ريع مرتباته حسب هذا القانون

المادة الحادية والعشرون . صابطان الجهادية البرية والبحرية وباقي أرباب الوظائف الذين من سلك العسكرية المرفوتون والمتوفون ولم يرتب لهم ولا لورثتهم معاش لأن فاولئك يعاملون بمقتضى نص مواد هذا القانون

المادة الثانية والعشرون . لما كان ترتيب المعاش بالروزنامة لكل شخص هو مكافأة له على خدماته السابقة بالبري وكان ذلك لا يمنع من التكسب بعد اخذ المعاش فمن يرغب من اصحاب المعاشات في الخدمة بالبري اليومية او بالمكافأة ويجري استخدام بالبري بحسب اللزوم تعطى له اليومية او المكافأة اللازمة علاوة على معاشه وتلك العلاوة تصرف له من المصلحة التي تستخدمه ومن يريد الاشتغال في انواع التكسبات مثل التجارة والاخذ والعطاء او للصناعة او استخدام بمخمة لائقة لشرفه داخل

والائمة والوعاظ بالاالات والخوفاات الدين المدارس الحربية والبحرية من مضى عليه منهم بالخدمة بأي جهة من الجهات المذكورة مدة عشر سنوات متوالية او غير متوالية يعامل في المعاش على مقتضى المادة ٤ من هذا القانون

المادة التاسعة عشرة . الصف صباط والعساكر البرية والبحرية الذين يتوجهون لخدمات الملكية مثل الكراكات والكورتنيات والصحة والسكة الحديدية ودرجة بالاستبالية وفي بعض وظائف اخرى بعموم خدمات الملكية فمن رُفّت او برقت منهم من جهات استخدامه باسباب تسقطه المنيب لدى القومسيون المخصوص لتحقيق ذلك في حال وجوده بالخدمة او يكون رفته باسباب عدم اقتداره على تأدية اشغال خدماته بالنظر لكبر سنه يرتب له المعاش اسوة من يستقطن من الصف صباط والعساكر الذين تحت السلاح وبمعرفة الجهات المرفوتين منها اخيراً يصير إحالته على الجهادية ليتحرر منها الى الداخلية وبمعرفة يصير إحالته على الروزنامة لترتيب معاشهم على وجه ما ذكر

المادة العشرون . الذين سبق رفعتهم والذين يرتفون من الان فصاعداً من ضابطان الجهادية البرية والبحرية باسباب حالات اوجبت الكشف عليهم بمعرفة الاطباء وعند الكشف عليهم يعطى شهادات طبية بانهم غير مقتدرين على الخدمات العسكرية لكنهم يلقون للخدمات الملكية فحواه حيث ان الحالات التي اوجب عدم اقتدارهم على الخدمات العسكرية كانت في حالة الاستخدام فمن كان له مدة خدمة يستحق ترتيب المعاش له بموجبها حسب هذا القانون يعامل في ترتيب

والتحقيق وحصر مدد خدمات المتوفى اذا ظهر زيادة عن الذي ربط لم يجري علاقة تلك الزيادة على معاشهم اعتباراً من تاريخ الاذن الذي يصدر للورناحه ربط العلاوة والمعاملة في قطع وعدم قطع ذلك المعاش تكون كالموضح بالمادة الاولى

المادة الخامسة والعشرون . من توفي او يتوفى من الذين تحولوا او يتحولون على المعاش بالورناحه يُربط كامل معاشه المرتب له بالورناحه الى ورثته الشرعيين المصوص عنهم في المادة الاولى والمادة السابعة والعشرين من هذا القانون حيث ان ربط المعاش لورثتهم كان مكافأة له على خدماته الميرية التي اداها

المادة السادسة والعشرون . المرفوتون والذين يرفتون بالاستعناء لتحويلهم على المعاش تم تدركهم الوفاة قبل الاحالة او بعدها او في اثناء تحقيق حصر مدة خدماتهم او من بعد اتمام التحقيق وقل ربط المعاش بالورناحه مما كان يترتب لهم بها يصير ترتيبه لورثتهم الشرعيين واما من رقت او يرفت من محل يخدمه بالاستعناء ومانته حضوره للجهادة او قبل حضوره لمعاملته كما قاله اربط المعاش له اولاستياداعه ويتصادف وفاته قبل الحضور فيصير معاملة ورتبه الشرعيين كورثة الذي يتوفى في الخدمة

المادة السابعة والعشرون . من توفي ولم يُربط لورثته معاش لال او من يتوفى من الان فصاعداً باي وجه من الوجوه الموضحة بهذا القانون من يستحق ربط المعاش لورثته الشرعيين يكون ترتيب المعاش لهم على الوجه الآتي وم

الحكومة بطرف احد تعنها لا يمنع من ذلك ابصاً واما من يرغب الخدمة بحكومة اجبية فلا يكون ذلك الا بعد استئذان من الحكومة وصدر امرها بالتصريح او المانع

المادة الثالثة والعشرون . اذا استخدم المتقاعد في خدمة من الخدمات الميرية ولم يكن من يستحقون المعاش الكامل مواقع المدة الموصحة في المادة الرابعة وكان المعاش المرتب له اقل من ماهية رتبته الحائز لها فانه يترتب له ماهية رتبته ويستخدم بها فان اقتضى الحال تقاعده ثانياً يضم له مدة استخدامه بعد تقاعده الى مدة استخدامه التي قبل التقاعد ويعطى له المعاش على مقتضى المادة الرابعة اما اذا كان المتقاعد في المعاش حال استخدامه ثانياً حاز رتبة رائدة على الرتبة التي كان حائزاً لها قبل تقاعده فان ترتب معاشه يكون باعتبار الرتبة الزائدة التي حازها اخيراً

المادة الرابعة والعشرون . من يتوفى في الاستخدام او في الاستياداع من الصاباطن وارباب الماهيات والوظائف التابعة للعسكرية فمن كانت ماهيته فوق الخمسمائة قرش فصاعداً يترتب نصف ماهيته المرتبة له لورثته الشرعيين ويخصص لهم ذلك باسمائهم على حسب ما يخص كلاً منهم شرعاً والذي ماهيته خمسمائة قرش فاقل الى مائتين وخمسين قرشاً يترتب لورثته الشرعيين في كل شهر مائتان وخمسون قرشاً والذي ماهيته اقل من مائتين وخمسين قرشاً يترتب لورثته جميع ماهيته اما اذا تحقق للورثة ان لورثتهم مدد خدمة بالميري توجب زيادة معاشهم عما ربط لهم وعرضوا عن ذلك فعند الكشف

التمس مدة أخرى وأحضر شهادة من حكيم سياسي أو شرعي أو من أطباء المجبة التي انتقل إليها بعدم حصول الشفاء له في تلك المدة وأنه يحتاج لاعطاء مدة أخرى علاوة على المدة الأولى فإنه يساعد ويحتاج على موجب الشهادة المذكورة وكذا إذا حصل له الشفاء واستدعي بمدة للحصول على كمال الصحة والاطباء يرون ذلك موافقاً فإنه يجاب لذلك ويعطى له معاشه العائلي والذي يستأخذ لتأدية استعمال نفسه بمدة معلومة فإنه يجاب لذلك ويعطى له معاشه العائلي حال تأخر في تدبيل الهواء أو في الإحارة ولم يحضر في الميعاد المحدد وكانت مدة التأخير عدة من الأشهر وعمر عن اثبات أن تأخيرها كان بعذر مقبول فلا يعطى له شيء عن مدة التأخير

المادة التاسعة والعشرون . يقتضي تشكيل قلم مخصوص بدبوان الجهادية لضبط مدد المعاشات وترتيبها لمستحقيها تحت رئاسة أحد اللوائت أو المبرالايات وهذا القلم يكون موطناً يحفظ الدفاتر المتعلقة بذلك وينبغي أن جميع العروض المختصة بالمعاشات تعرض لهذا القلم للنظر فيها قبل قرار ناظر الجهادية عليها

المادة الثلاثون . حيث أن المعاشات المستحق ترتيبها للضابطان والصف ضابط وغيرهم الموضعين بالمواد الحرة بهذا القانون يكون تخصيصها وربطها لهم ولورثتهم بالروزنامة العاشرة فمن يستحق المعاش ويقرر عنه من دبوان الجهادية ودبوان البحرية لدبوان الداخلية بلزوم ترتيب المعاش له ولورثته بموجب مواد هذا القانون فإنه يتحرر من دبوان الداخلية إلى الروزنامة بربط ذلك المعاش بها أو صرفه لمستحقه وحيث

أولاده الذكور الذين لم يتجاوزوا من العمر إحدى وعشرين سنة والذكور الذين تجاوزوا إحدى والعشرين سنة وهم عالة تمنعهم عن التكسب وبناته الإناث اللاتي لم يتزوجن وزوجته أو زوجاته والوالد والدة ويخصر تقسم المعاش على هؤلاء فقط دون غيرهم ويخصص ذلك لهم ما يفيهم على حسب ما يحص كل منهم شرعاً ومن يكون له ورثة شرعيون خلاف هؤلاء ممن لا يستحق المعاش كالأولاد الذكور الكبار عن سن إحدى والعشرين سنة ولم يكن لهم عائلات تمنعهم عن التكسب والإناث المتزوجات لا يصير ادخالهم معهم ضمن التقسيم في معاش مورثهم ومن لم يكن له أولاد ذكور بالكلية توجب منع وارثه من طبقات أخرى مثل الأخ وابن العم وخلافه فلا يصير توريث تلك الطبقات المذكورة مع ورثته الإناث

المادة الثامنة والعشرون . كل من أرباب المعاشات يتمتع بحيازة معاشه المرتب له في أي جهة من الجهات الواقعة في دائرة الحكومة الخديوية مكافأة له على خدماته فلا يجوز قطع شيء مما يستحقه من المعاش باسم احتياطي كما هو واضح في المادة الرابعة ولا يجوز له التنازل عن شيء منه ولا يمكن وضع أي حجر كان على معاش أحد من أرباب المعاشات أما إذا توجه إلى جهة أخرى خارجة عن دائرة الحكومة الخديوية بدون إذن فيقطع معاشه المرتب له وإن حصل لأحدهم علة واشتد أمرها وشهد له اثنان من الأطباء المستعدين بأن لا يحصل له الشفاء إلا بتدبيل الهواء خارج الحكومة الخديوية فيعطى له رخصة بقدر ما يعينه الأطباء من الزمن وإن

بسة ١٢٩٨ و ٢٢ ستمبر سنة ١٨٨١

الامضاء محمد توفيق

بامر الحضرة الفخيمة الخديوية

ناظر الجهادية رئيس مجلس النظار

محمود سامي الامضاء شريف

## الفصل الاول

في الرتبة

المادة الاولى . الرتبة تعطى من لدن الحضرة الخديوية وتتنازل بها حالة الضابط ويستخدم بها في جميع الوظائف وتصور ملكاً له لا يمكن ان تسلب منه ولو سلبت وظيفة الخدمة الا باحد

سببين

الاول اذا تنازل عنها وصار قبول ذلك لدى الحضرة الخديوية

الثاني صدور مضطربة من مجلس عسكري بالحكم بترع الشرف والعزل بمقتضى قانون الجنايات المصدق عليه من لدن الحضرة الخديوية

## الفصل الثاني

في الخدمة والاستيداع والانصال والنفاد

### في الخدمة

المادة الثانية . الخدمة هي حالة وجود الضابط مستخدماً بوظيفته تحت السلاح باحد الاالايات او بمصلحة تابعة للجهادية او خدمة خصوصية او مأمورية

المادة الثالثة . حيث ان الضابط في هذه الحالة يكون مستعمل الرتبة مع الوظيفة فيلزم ان يتمتع بكامل المرتب والامتيازات

### في الاستيداع

المادة الرابعة . الاستيداع هي حالة وجود

أمة من ارباب المعاشات ممن يكونون م او ورثتهم متوطنين بنواحي الاقاليم والبادر فخل هؤلاء فخل صرف مرتباتهم من خزانة المدريات او المحافظات التي تكون محلات اقامتهم تابعة لها وهذا لاجل عدم تكليفهم فخل مصاريف الذهب والاياب شفقة عليهم ورافة بهم المادة الحادية والثلاثون . كل قانون او حكم يتعلق بترتيب المعاشات وتكون احكامه مخالفة لما هو مدون بهذا القانون لا يعمل به ويعتبر لاغياً من تاريخ توجب هذا القانون بالامر العالي الذي يصدر باعتماده وتنفيذه

( قانون القواعد الاساسية )

( في النظمات العسكرية )

( وبليه قانون الترقى )

### نحن خديوم مصر

بعد الاطلاع على امرنا الصادر بتاريخ ٢٠ ابريل سنة ١٨٨١ عن تشكيل قوميون عسكري لتنظيم القوانين العسكرية وبناء على ما رفعه اليانا ناظر جهادية وبحرية حكومتنا وموافقة رأي مجلس نظارنا أمر بما هو آت

المادة الاولى . قد صار التصديق والافرار على قانون القواعد الاساسية الذي يليه قانون الترقى المحدث احدها على ثمانية عشرة مادة والثاني على ثمانية وسبعين مادة ومرفوق بامرنا هذا

المادة الثانية . ناظر جهادية وبحرية حكومتنا مكلف بتنفيذ امرنا هذا

صدر بسراري عابدين في ٢٨ شوال

الضابط خارجاً عن الخدمة من تحت السلاح  
ومن مصالح وفروع الجهادية وعن الأموريات  
وهذا الاستداع لا يمكن حصوله إلا بأحد سببين  
المادة الخامسة . ( أولاً ) سبب عومي  
للاستداع وهو اطلاق العسكر أو الغاء مصلحة  
أو فهو مأمورية أو عند رجوع من الأسر من  
طرف العدو

### سبب الانفصال

المادة الثانية عشرة . الانفصال هو رفع  
وتعهد الضابط من وظيفته بالكلية بحيث لا يرجع  
إليها وهذا الانفصال لا يمكن حصوله إلا بأحد  
سببين

المادة الثالثة عشرة . ( أولاً ) الانفصال  
بسبب امرأى عنالة مائة الخدمة تنقضي على  
المصاب بها بالانقضاء وترتيب المعاش بالنسبة  
لها هو مقرر بناموس المعاشات

المادة الرابعة عشرة . ( ثانياً ) الانفصال  
بسبب أن يكون الضابط متعمداً على قباحة  
السلوك أو تقع منه مخالفات جسيمة يفسد الضبط  
والرابط أو يفسد شرف وناموس العسكرية أو  
يكون استغرق مدة ثلاث سنوات في الاستداع  
بمقتضى قرار مجلس عسكري حقق عدم لياقته  
لخدمة ولم تهذب أحواله

المادة الخامسة عشرة . الضابط الذي يعود  
على مثل هذه الخصال المضادة للنظامات العسكرية  
لا يمكن انصافه إلا بمقتضى قرار مجلس عسكري  
يقدم بالقرار من ناظر الجهادية للخدمة الخدمية  
ويصدر عليه الأمر بالتنفيذ

المادة السادسة عشرة . الضابط الصادر في  
حقه مضبلة بالانفصال من الخدمة لا يرتب له

الضابط خارجاً عن الخدمة من تحت السلاح  
ومن مصالح وفروع الجهادية وعن الأموريات  
وهذا الاستداع لا يمكن حصوله إلا بأحد سببين  
المادة الخامسة . ( أولاً ) سبب عومي  
للاستداع وهو اطلاق العسكر أو الغاء مصلحة  
أو فهو مأمورية أو عند رجوع من الأسر من  
طرف العدو

المادة السادسة . الضابط المستودع بهذا  
السبب يلزم أن يكون حافظاً لمميزات الرتبة  
ويقع بالمرتببات المقررة بناموس المعاشات بشرط  
أن يكون فيه لياقة واستعداد للاستخدام تحت  
السلاح أو ماحدى وظائف فروع الجهادية  
المادة السابعة . الضابط المستودع يؤخذ  
منهم للاستخدام تحت السلاح بقدر نصف الرتب  
القضاء أو يستخدم منهم بفروع الجهادية بحيث  
أن مدة الاستداع تخصب لهم مثل الخدمة فيما  
يخص بمقتضى الترقي والحكمادارية والانفصال  
والنقاع

المادة الثامنة . ( ثانياً ) سبب خصوصي  
وهو الاستداع بأمر صادر من المحضر الخدمية  
بناء على تقرير يقدم من ناظر الجهادية بسبب  
حصول مخالفات للنظام والفسط والربط وذلك  
من بعد التحقيق

المادة التاسعة . الضابط المستودع بسبب  
المخالفات النظامية يلزم أن تكون مرتبهم  
باعتبار خصي ما همهم فقط مدة هذا الاستداع  
كذلك بعد التحقيق

المادة العاشرة . هذا الاستداع لا يمكن  
إبلاغ مدته زيادة عن ثلاث سنوات حيث  
أن المقصود منه انتظار اصلاح حالة الضابط

المادة الخامسة . لا يمكن ترقية ملازم ثان  
الى رتبة ملازم اول الا من بعد استخدامه في  
رتبة ملازم ثان مدة اقلها سنتان

المادة السادسة . لا يمكن ترقية الملازم اول  
الى رتبة اليزباشي الا من بعد استخدامه سنتين  
في رتبة الملازم اول

المادة السابعة . لا يمكن ترقية اليزباشي  
الى رتبة الصاغقاول اغاسي الا من بعد استخدامه  
سنتين في رتبة اليزباشي

المادة الثامنة . لا يمكن ترقية الصاغقاول اغاسي  
الى رتبة البكباشي الا من بعد استخدامه سنتين  
برتبة الصاغ .

المادة التاسعة . لا يمكن ترقية البكباشي الى  
رتبة القانقماق ما لم يستخدم ثلاث سنوات برتبة  
البكباشي

المادة العاشرة . لا يمكن ترقية القانقماق الى  
رتبة الميرالاي ما لم يستخدم سنتين برتبة القانقماق  
المادة الحادية عشرة . لا يمكن ترقية الميرالاي  
الى رتبة اللواء ما لم يستخدم ثلاث سنوات برتبة  
الميرالاي وهكذا في باقي الرتب الاعلى من  
رتبة الميرالاي فصاعداً

المادة الثانية عشرة . ثلثا عدد النقصان  
من رتبة الملازم ثاني في الجيش المنتظم تؤخذ  
من المدارس الحربية والثلث يؤخذ من الصف  
ضباط بالامتحان في العلوم الواجب على الضباط  
معرفةا وإذا لم يوجد فيهم بمقدار الثلث فيؤخذ  
من المدارس الحربية

المادة الثالثة عشرة . لا يجوز الترفي من  
رتبة الملازم اول واليزباشي والصاغقاول اغاسي  
الا بالامتحان وإذا تساوت الدرجات فيرج

ماهي بل ولا يمكن تغيير قرار حكم المجلس  
الصادر في حقهم الا اذا صار الغرض عنهم من  
مخضرة الخديوية

### في التقاعد

المادة السابعة عشرة . التقاعد هو ان  
يكون الضابط بلغ آخر مدة خدمته او يكون  
غير قابل لتحمل مشاق الخدمة ويحصل الاقرار  
عليه بالتقاعد

المادة الثامنة عشرة . الضابط الذي يتقاعد  
يلزم ان يكون حافظاً لرتبته وملبوساته الرسمية  
ويجتمع بالمعاش الموافقة لرتبته ولمدة خدمته  
حسب ما هو مقرر بقانون المعاشات

### الفصل الثالث

#### في الترفي

المادة الاولى . لا يمكن ترقية النفر الى رتبة  
الاونباشي ما لم يستخدم ستة شهور بصفة عسكري  
المادة الثانية . لا يمكن ترقية الاونباشي الى  
درجة جاريش ما لم يستخدم مدة اقلها ستة  
شهور في خدمة الاونباشي ولا يمكن للجواريش ان  
يترقى الى درجة الباشجاويز ما لم يستخدم في  
خدمة الجواريش مدة اقلها ستة شهور

المادة الثالثة . لا يمكن الترفي الى درجة  
الصولقاول اغاسي ما لم يستخدم في خدمة الصف  
ضباط مدة اقلها ستة

المادة الرابعة . لا يمكن ترقية احد الى  
درجة ملازم ثان ما لم يكن اولاً بلغ عمره  
عشرين سنة ثانياً يكون استخدم في خدمة الصف  
ضباط مدة اقلها سنتان او يكون مستفرجاً من  
المدارس الحربية

رتبة في الترقى حسب ما هو موضح في المواد  
المقدمة يجوز الاكتفاء بصفتها في حالة سفرات  
المحاربة او في حال الخدمة بمجرات بعيدة مثل  
الاقطار السودانية وسواحل البحر الاحمر  
وما اشبه .

المادة العشرون . لا يمكن حصول الترقى  
باقبل من هذه المدة الموضحة في المادة ١٩  
بسببين الاول وفروع نادرة شهيرة تسحق  
الافتخار وتعلن للجيش . الثاني عند ضرورة استكمال  
النقصان وعدم وجود من يكون مستوفيا مدة  
الاقدمية .

المادة الحادية والعشرون . ترقية بدل النقصان  
في اثناء الحرب تكون باعتبار النصف في الاقدمية  
مع مراعاة درجات جدول الامتحان المخطوط  
والنصف الثاني يكون بالانتخاب وذلك لغاية  
رتبة للصاغفول اغاسي . ولما ترقية الصاغات الى  
رتبة البكاشية مدة المحاربة فيكون بالانتخاب  
المادة الثانية والعشرون . لا يجوز اعطاء

رتب جهادية بدون وظيفة في الجيش او بفروع  
الجهادية كما انه لا يجوز اعطاء رتبة شرف للجهادية  
ولا يجوز قبول حائز الرتبة الملكية في الجهادية  
باعتبار رتبة الحائز هو لا قبول من ترقى في  
مصالح الملكية باعتبار رتبته الحالية ولا يجوز  
اعطاء رتب جهادية للملكية

المادة الثالثة والعشرون . جميع الرتب يلزم  
اعلانها بالمجرى العرفي عند اعطائها

المادة الرابعة والعشرون . الضباط الذين  
ينقادون بالمعاش لا يجوز اعادتهم تحت السلاح  
المادة الخامسة والعشرون . لا يجوز اعتبار  
الوظيفة مثل الرتبة مطلقا لان الرتبة لا يمكن

الاقدم واذا تساوى بينهم القدم فيرجح الذي  
سبق له سفرات بالمحاربة او السودان

المادة الرابعة عشرة . لا يجوز ترقية احد  
الصاغفول اغاسية الى رتبة البكاشي الا بالامتحان  
ولما اذا تساوت نتيجة الدرجات فيكون الترقى  
لمن يحصل انتخابه .

المادة الخامسة عشرة . لا يجوز ترقية احد  
البكاشية الى رتبة القائمقام الا بالامتحان ولما  
اذا تساوت نتيجة الدرجات فيكون الترقى لمن  
يحصل انتخابه

المادة السادسة عشرة . جميع الرتب الاعلى  
من رتبة القائمقام يكون الترقى اليها بالانتخاب  
حسب المدون بالمادة التاسعة والثلاثين من  
هذا الفصل

المادة السابعة عشرة . الاقدمية يلزم اعتبارها  
من تاريخ عريضة الرتبة ومع تساوي تاريخ  
عريضة الرتبة الحالية ينظر في تاريخ عريضة  
الرتبة التي قبلها

المادة الثامنة عشرة . المدد التي يصير اعتبارها  
في الاقدمية هي مدد الخدمة في الجيش وفروع  
الجهادية ومدد الاستدعاء التي تكون بسبب  
اطلاق العسكر او الغاء وظيفة ومدة الاسر  
بطرف العدو او ما مورية تتعين من نظارية  
الجهادية داخلية كانت او خارجية ولما المدد  
التي لا يصير اعتبارها في الاقدمية فهي مدد  
الاستدعاء المبني على وقوع مخالفات ومدد الخدمة  
التي تكون خارجة عن الخدمات الميرية او تكون  
في خدمة دولة اجنبية بمقتضى التماس خصوصي  
لمنفعة خصوصية

المادة التاسعة عشرة . المدة المقررة لكل



ضمن ضباط الجيش بالامتحان او بالانتخاب بالنسبة لرتبتهم حسب ما توضح في هذا القانون ومن يترقى منهم بصير تعيينه في الوظيفة الناقصة التي ترقى اليها

المادة الرابعة والثلاثون . عند خلو احدى الوظائف بالمصالح التابعة للجهادية يصير انتخاب من يليق لها بمعرفة الديوان ثم يترقى بدل المنتخب من يليق للترقي بالامتحان او بالانتخاب حسب ما توضح

المادة الخامسة والثلاثون . حيث توضح في المادة ١٢ من قانون الترقى ان تلك رتب الملازم الثاني النقصان تؤخذ من الصف ضباط وما ان الموجود بالايات لا توجد عندهم معارف كافية لرتبة الملازم ثاني مثل المستخرج من المدارس فلاجل تحصيلهم على ذلك ينبغي ان كل مير اي عند حضور المفتش بالالاي يقدم له كشفًا باسماء الصف ضباط المجهود فيهم بالاستعداد للتقدم وبعد تحقيق لياقتهم بالامتحان بمعرفة المفتش بمنقضى قومسيون يتشكل لذلك تحت رئاسته يجر بهم كشفًا عن الموجود من الايات ويقدمه لناظر الجهادية ليصدر امره بقبولهم في المدارس الحربية للتدريس لهم مدة سنتين مع بقاء وظائفهم ومرتباتهم بالايام وبعد مضي المدة المذكورة يصير امتحانهم والذي يوجد مستحقًا منهم يترقى الى رتبة الملازم ثاني والذي لم يستحق يبرد برتبة الصف صابط للالاي كما كان

المادة السادسة والثلاثون . الترقى الى رتبة الملازم اول واليوزباشي والصاغفول اغاسي وان كان بالاقدمية الا انه يشترط ان الذي يترقى ينبغي ان يكون فيه استعداد تام ولياقة

فقدما الا بحسب ما هو مقرر بالقانون قواعد سياسية في الترقى للضباط

المادة السادسة والعشرون . جميع الرتب التي تعطى للضباط يصدر عنها ارادة خديوية وتكون بناء على طلب ناظر الجهادية حسب ما هو آت بيانه

المادة السابعة والعشرون . بمجرد نقصان اي رتبة من الجيش او من فروع الجهادية ينبغي اشعار نظارة الجهادية عنها حالاً

المادة الثامنة والعشرون . الترقى لاي رتبة يكون من جميع السلاح الواحد لا من الالاي الناقص فقط

المادة التاسعة والعشرون . الترقى بالاقدمية لا يُعتبر الا في كل من رتبة الملازم اول واليوزباشي والصاغفول اغاسي فقط

المادة الثلاثون . الترقى الى رتبة البكباشي فما فوقها يكون بانتخاب الحضرة الخديوية حسب ما هو مدون بالمادة ١٥ و١٦ من هذا الفصل

المادة الحادية والثلاثون . لا يجوز الترقى الا للضباط المستخدمين تحت السلاح او بفروع الجهادية او المستودعين بسبب اطلاق العسكر او الغاء وظيفة او الحضور من الاسر

المادة الثانية والثلاثون . الضباط الذين يتعبنون بمأموريات وقتية يحسبون ضمن الايام في مدة المأمورية

المادة الثالثة والثلاثون . الضباط الموجودون بالجهادية او فروعها او بالمدارس الحربية او بالبلجين او معاوانو الجهادية وعلى العموم جميع الضباط الذين ليس لهم عسكر تكون ترفيتهم

لترقي الى الرتبة التي يترقى اليها سواء كان بالنسبة للمعارف او المعلومات او الادارة او حسن السلوك والاستقامة ولأجل ذلك يتشكل قومسيون في كل ابي تحت رئاسة الميرالاي وبهمل جدول باسماء اللاتقيين ومستحقّي الترفي ويقدم من طرف الميرالاي لملتش الاالايات والموما اليه يشكل قومسيوناً من الاالايات تحت رئاسته ويجري امتحانهم والذين يتحقق لياقتهم للترقي يجرى بهم جدولاً واحداً من عموم الاالايات السلاح بحيث يكون. وضع الاسماء بالجدول حسب نمر الاقدمية وبقدمة لناظر الجهادية لكي عند اللزوم للترقي يكون بحسب نمر الجدول المذكور واما باقي الضباط المدرجين بالجدول ولم تتحقق لياقتهم بالامتحان فيصير نحو اسمائهم من الجدول اما لا يجرمون من درجهم في جدول السنة الثانية والسنة الثالثة ومن بعد تكرار اسمائهم في مدة الثلاث سنوات اذا لم ينظر فيهم استعداد ولياقة فلا يصير درج اسمائهم ويستقدمون برتبهم لحين استيفاء مدة العمر المحدد لرتبهم ثم يتحولون على المعاشات

المادة السابعة والثلاثون . الضباط الذين تتحقق لياقتهم للترقي بالامتحان وتدرج اسمائهم بالجدول لا يمكن نحو اسم احد منهم الا اذا وقع منه مخالفات مشتبهة بقتضى مضبطة تستوجب تأخيرها ولا يسمى اسمه الا بامر من ناظر الجهادية

المادة الثامنة والثلاثون . الترفي الى رتبة الكباشي والفاقمقام حيث انه بالانتخاب والامتحان فيجب على كل ميرالاي ان يجرى جدولاً باسماء الصاغفول اعاسية والكباشية المستحقين للترقي ويكونوا مختارين بالملاحظات والبيانات المستوجبة

احقيتهم ويقدمه لملتش الاالايات ويرسل صورته الى اللواء والملتش بعد ان يجمع جداول الاالايات المستحقين يشكل قومسيوناً تحت رئاسته من الضباط تجتمع من الاالايات وفروع الجهادية تكون رتبهم اعلى من رتب الجاري امتحانهم وهذا القومسيون يتركب من واحد من اللوائك واثنين من الميرالايات واثنين من الفاقمقامات او من الكباشية ثم يجري الامتحان بحيث ان جميع الضباط المدرجة اسمائهم في الجدول يحضرون بالامتحان والذي لم يحضر منهم يجري نحو اسمه واذا حضر احد من الضباط الذين لم تدرج اسمائهم بالجدول ورغب بالامتحان فيصير قبوله وامتحانه وبعد الامتحان يقرر جدول باسماء المستحقين للترقي بحيث يكون ترتيب اسمائهم بالجدول بحسب درجة الامتحان لا بحسب الاقدمية ويقدم من الملتش لناظر الجهادية لأجل الترفي منه والضباط الذين لم تتحقق لياقتهم بالامتحان يجوز درجهم بجدول السنة الثانية والثالثة حسب ما توضح بالمادة ٣٦ ثم يصير ابقائهم برتبهم لحين استيفاء العمر المحدد لرتبهم ويجولون على المعاشات

المادة التاسعة والثلاثون . الترفي لرتبة الميرالاي واللواء والفريق حيث انه يكون بانتخاب المحصرة الخديوية فلالجل البحث عن احوال الصباط التي تدل على استحقاقهم للترقي الى الرتبة المذكورة بتشكيل قومسيون من الذوات الكرام ومن ضمنهم الملتش تحت رئاسة سردار العسكرية او اقدم الفريقان وبعد المداولة بينهم على الملاحظات التي تستدعي الترفي الى الرتبة المذكورة بالنسبة للاستعداد والاهلية وسواين

ومن طرفه يقدم جدول باسماء المستحقين للترقي الى اللواء ومن طرف اللواء الى الفريق لكي من بعد الصديق عليه منها يحفظ نظرف الميرالاي لاجل الترتي منهم باقي السنة ويجوز لهم الاختيار كما انه لا يجوز ابقاء محل خال بالالاي من وظائف الاوناشية والصف ضابط مطلقاً وعد حضور المفتش يقدم له الجدول الاصلي المصدق عليه منه والجدول الاخر الذي صدق عليه من اللواء والفريق ولا يجوز حرمان احد المدرج اسماً وهم بجدول الترتي ما لم تقع منه مخالفات تستوجب تأخيرته وتكون مضبوطة بسجلات الاخلاق ويتأثر بالجدول قرين كل اسم السب الموحب لتأخير

المادة الحادية والاربعون . النوا الذسية يترقي اونياني يكون مخلصاً على تعليم الفر بحيث يكون فيه لياقة واقدار على تعليم الاشارة المستحقة وعالماتجندمات الداخلية والقلاع والسفيرة المختصة برتبة الاونياني ويرجح من يكون له معلومية باصابة النشان

المادة الثانية والاربعون . (تنبيه) لا يمكن ترقى احد من العسكر الى رتبة الاونياني في اي سلاح ما لم يكن له الامام بالقراءة والكتابة والحساب ولا يمكن ترقى احد الى رتبة الصف ضابط في اي سلاح الا اذا كان فيه اقدار على التدريس للعسكر فيها يختص بهم من التعليمات والخدمات

المادة الثالثة والاربعون . الاونياني الذي يترقي جاويشاً يكون مخلصاً على تعليم الفر والبلوك والمجرخي والنشان بحيث يقتدر على تأدية القومته على البلوك في الميدان وعالمات

الخدمة التي يقر المجلس عليها بمرر ٣٣ جدول يقدم لناظر الجهادية ومن طرفه يعرض للخدمة الخديوية ليكون انتخاب من يترقى مهم عن استصواب وارادة حنايه العالي

المادة الاربعون . يجب على كل يوزاشي ان يقدم جدولاً باسماء العسكر والاوناشية والصف ضابط اللاتفين للترقي من بلوكه الى الكباشي حكمدار الاورطة وكل بكاشي بعد ان يضع ملحوظاته بالجدول المقدمة من اليوزاشية يجري علاوة اسم الصولتول اعاسية عليه ان كان مستحقاً للترقي وتقدم الجداول للقائمقام وعلى القائمقام ان يجمع الجداول المذكورة بجدول واحد وبعد ان يضع ملحوظاته عليه يقدمه للميرالاي وعلى الميرالاي ان يقدم جدولاً باسماء المستحقين للترقي لمفتش الااليات عند حضوره ويجوز لمفتش امتحان المذكورين ليسفقي من لياقتهم واستغفانهم للترقي ومتى صدق على الجدول المذكور يصير حفظه بطرف الميرالاي مدة سنة لاجل ان يرقى منه بدل النقصان في بحر السنة انما عند لزوم الترتي لرتبة البلوك امين او الباشجاويش فيرخص لكل يوزاشي ان ينتخب ثلاثة لكل رتبة والميرالاي يعين واحداً منهم وفي اخر السنة عند حضور المائش اللالاي يقدم له جدول اخر بمقتضى ذلك ويضاف اليه اسماء الباقيين بدون ترقية من الجدول القديم الذين لا يكون وقع منهم مخالفات تستوجب تأخيرهم وهكذا يستمر الاجراء على هذا المنوال في كل سنة واذا تصادف ترقية جميع الاسماء المدرجين بالجدول قبل انتهاء السنة فيجري عمل جداول وتقدم بالطريقة المتقدمة للميرالاي

يترقى اوباشي يكون ممكنة تعلم جميع الدروس على الارض وعلى الحصان او لا اقل يكون له اقتدار على تعلم الدرس الاول والثاني على الارض والدرس الاول على الحصان ويكون دخل في تعلم الاورطة ويكون عالماً بالخدمات الداخلية والقلاع والسفيرة المختصة برتبة الاونباشي المادة التاسعة والاربعون . الاونباشي الذي يترقى جاونشاً يكون تعلم نفر وبلوك واورطة تعليم على الارض وعلى الحصان ويكون فيه اقتدار على تعليم الانفار جميع دروس تعلم الفر على الارض وعلى الحصان وفيه اقتدار لادارة عسكره وعالماً بخدمات حكامار البلوك حتى يمكنه ان يقوم مقامه عند اللزوم ويكون عالماً بخدمات الداخلية والقلاع والسفيرة المختصة بالجوايش المادة الخمسون . الاونباشي الذي يترقى بلوك امين يكون مختصلاً على المعلومات الخاصة بالجوايش ويكون له معلومات تامة بالقراءة والكتابة والحساب واذا لم يوجد في الاونباشية من يلقى لوظيفة البلوك امين فيصير انتخاب احد العسكر ويصير ترقية اونباشي ويستخدم ستة شهور بالوكالة في وظيفة البلوك امين ثم يترقى الى رتبة البلوك امين

المادة الحادية والخمسون . الصف ضابط الذي يترقى بالجوايش يكون مختصلاً على المعارف الخاصة بالصف ضابط وعالماً بخدمات الداخلية والقلاع والسفيرة المختصة بالجوايش ويكون له معلومات تامة بالقراءة والكتابة والحساب ولا يمكنه اعمال الادارة او يكون من البلوكات امناء الذين استوفوا شروط الاقدمية في رتبة البلوك امين

بخدمات الداخلية والقلاع والسفيرة المختصة بالجوايش ويرجح من يكون من الدرجة الاولى في ضرب النشان

المادة الرابعة والاربعون . الاونباشي الذي يترقى بلوك امين يكون مختصلاً على المعلومات الخاصة بالجوايش ويكون له معلومات تامة بالكتابة والقراءة والحساب واذا لم يوجد في الاونباشية من يلقى فيجوز انتخاب احد العسكر اللاتق لرتبة البلوك امين ويترقى اونباشي ويستخدم في وكالة وظيفة البلوك امين ستة شهور ثم يترقى الى رتبة البلوك امين

المادة الخامسة والاربعون . الصف ضابط الذي يترقى بالجوايش يكون مختصلاً على المعارف المختصة بالصف ضابط وعالماً بخدمات الداخلية والقلاع والسفيرة المختصة برتبة الجوايش ويكون له معلومات تامة بالكتابة والقراءة والحساب لا يمكنه اعمال ادارة البلوك او يكون من البلوكات امناء الذين استوفوا شروط الاقدمية في رتبة البلوك امين

المادة السادسة والاربعون . الصف ضابط الذي يترقى صول يكون مختصلاً على المعارف المختصة بالصف ضابط وعالماً بخدمات الداخلية والقلاع والسفيرة المختصة بالوصول ويكون فيه الاقتدار على تعليم الصف ضابط والاونباشية والتدريس لم

( بيان المعلومات اللازمة للصف ضابط )

( والاونباشية السواري )

المادة السابعة والاربعون . ترقى الاونباشي والصف ضابط يكون بالكيفية البوصحة في المادة ٤٠

المادة الثامنة والاربعون . الفر الذي

صنف بحيث يمكنه تأدية ما يجب على الجاويش ويكون فيه اقتدار على تعليم الانفار المستجدة جميع الدروس المختصة بالطوبخية البياذه والسواري وبالاخص يكون فيه اقتدار على اعطاء القومند على جميع اجناس المدافع مع علمه بجير الانتقال وازدواج المحمول وقيادة وسوق العربات باثناء تعلم البطرية وعالمًا بمخدمات الداخلية والقلاع والسفريه المختصة بالجاويش

المادة السادسة والخمسون . الاونباشي الذي يترقى بلوك امين يكون متخصلاً على المعلومات الخاصة بالجاويش ويكون له معلومة تامة بالقراءة والكتابة والحساب واذا لم يوجد في الاونباشية من يليق لوظيفه البلوك امين فيجوز انتخاب احد العسكرو يترقى اونباشي ويستخدم ستة شهور بالوكالة في وظيفة البلوك امين ثم يترقى الى رتبة البلوك امين

المادة السابعة والخمسون . الصف ضابط الذي يترقى باشجاويش يكون متخصلاً على المعلومات الخاصة بالصف ضباط ويكون فيه اقتدار على اعطاء القومند في تعليم الصف علماً وعلمًا ويكون مقتدرًا على التدريس في التعليمات الخاصة بالطوبخية البياذه والسواري ويكون له معلومة تامة بالقراءة والكتابة والحساب لامكانه اعمال الادارة وعالمًا بمخدمات الداخلية والقلاع والسفريه الخاصة بالباشجاويش

المادة الثامنة والخمسون . الصف ضابط الذي يترقى الى رتبة الصول يكون متخصلاً على المعلومات المختصة بالصف ضباط ويكون فيه اقتدار على تعليم الاونباشية والصف ضباط والتدريس لم ومتخصلاً على مبادئ الهندسة وما

المادة الثانية والخمسون . الصف ضابط الذي يترقى صول يكون متخصلاً على المعلومات الخاصة بالصف ضباط ويكون فيه اقتدار على تعليم الصف ضباط والاوناشية والتدريس لم ويكون عالمًا بجميع الخدمات الداخلية والقلاع والسفريات المختصة برتبة الصول قول اغاسية

( بيان المعلومات اللازمة للصف ضباط )  
( والاونباشية الطوبخية )

المادة الثالثة والخمسون . ترقى الاونباشية والصف ضباط يكون بحسب الكيفية الموضحة في المادة ٤٠

المادة الرابعة والخمسون . النفر الذي يترقى اونباشي يكون متخصلاً على تعليم القانون الاول على الارض والقانون الثاني من تعليم المدفع والقانون الثاني من تعليم السواري وقانون تعليم العربي ويكون عالمًا بمخدمات الداخلية والقلاع والسفريه المختصة برتبة الاونباشي ويكون فيه اقتدار على تعليم جمعية من الانفار لغاية الفصل الرابع من القانون الاول على الارض ولغاية الفصل الثاني من القانون الثاني من تعليم المدفع ولغاية البدئ في الاشكين من القانون الثاني من تعليم السواري ولغاية الفصل الثالث من تعليم العربي ويكون عارفاً بكافة ادوات المدافع وما تخزني عليه ادوات السرج وطمم الشدة ويكون له معلومة في ضرب النشان وفي اعمال الذخائر الحربية وفي تعبئة الذخائر بالصناديق والمحبة خانة ويكون له معلومة باشغال الطوبخية

المادة الخامسة والخمسون . الاونباشي الذي يترقى جاويشًا يكون متخصلاً على المعلومات الخاصة بالاونباشي ويكون فيه اقتدار على تعليم

للف ضباط والاوناشية والعسكر في تعليم  
النفر واللولك وقواعد ضرب النتان ويكون لهم  
معلومية بمجتمعات الداخلية وإقلاع والسفرة  
المختصة برتبة الملازم ثاني

المادة الحادية والستون . الملازم ثاني المستحق  
الترقى الى رتبة الملازم اول بالاقدمية ينبغي ان  
يكون اسمه مندرجاً بالجدول الذي يقدم باسماء  
المستحقين للترقي وان يكون مقتدرًا على المجاوبة  
في المعارف الآتي بيانها وهي التعليمات العسكرية  
ومناوراتها وقواعد ضرب النشان وتقدير  
المسافات والهندسة والحساب والجغرافيا وطر  
الادارة العسكرية وعمل الاستحكامات الخفية  
والقوية والاستكشافات الحربية بتقاريرها الواضحة  
ونوعية الجيش والاعمال الحربية وان يكون عارفاً  
بما يجب على رتبة الملازم اول من الخدمات  
المرضية بقوانين الداخلية والسفرة وقانون قلعه  
وقشلاق

المادة الثانية والستون . الملازم اول الذي  
يستحق الترقى الى رتبة اليوزباشي بالاقدمية ينبغي  
ان يكون اسمه مندرجاً بالجدول الذي يقدم  
عن المستحقين للترقي وان يكون مقتدرًا على  
المجاوبة في المعارف السابق ايضاحها بالمادة  
الحادية والستين وزيادة على ذلك يكون مقتدرًا  
على اجراء عمليات الطوغرافيا بتقاريرها وعلى  
ترتيب اعمال المحاربات الصغيرة وبالمجمل يكون  
عالمًا بجميع المهارات العلمية والعملية وجميع  
القواعد العسكرية

المادة الثالثة والستون . اليوزباشي الذي  
يستحق الترقى الى رتبة الصاغخول اعلى بالاقدمية  
ينبغي ان يكون مقتدرًا على المجاوبة جيدًا في

يلزم للطوبجية من الاستحكامات الخفية والقوية  
وعالمًا بالخدمات الداخلية وإقلاع والسفرة  
المختصة برتبة الصولتول اعلى

اداة التاسعة والخمسون . لاجل سهولة  
تحصيل المعلومات والمعارف اللازمة للاوناشية  
والصف ضباط ينبغي انشاء مدرسة لكل الاي  
ويصير التدريس لهم فيها انما العسكر الذين لهم  
معلومية بالكتابة والقراءة والحساب يكون دخولهم  
في المدرسة المذكورة باختيارهم

( بيان المعلومات اللازمة لضباط البياده )  
المادة الستون . لاجل سهولة تحصيل  
المعلومات للصف ضباط المستعدين للترقي الى  
رتبة الملازم ثاني ينبغي ادخال الصف ضباط  
المشهود فيهم بانهم لائقون ومستعدون بالمدرسة  
الموجودة بالالاي وجعلهم فصلاً واحداً ويصير  
التدريس لهم بحيث ان الذي يدخل مهم  
بالمدارس الحربية يكون متفصلاً على الكتابة  
بحيث يحرر افادات وتقارير وله معلومية  
بالاجرومية العربية والحساب والاربع مقالات  
الاول من الهندسة العاديا والجغرافيا والطوغرافيا  
يبحث بمكة فهم وقراءة رسم الخريطة الجغرافية واما  
باقي المعلومات اللازمة لرتبة الملازم ثاني فيصير  
استكمالها على حسب روجرام المدارس الحربية  
انما عدد تعيين الصف ضباط المدارس الحربية  
لا تكون اعمارهم زيادة عن ست وعشرين سنة  
ويكونون متفصلين على المناورات والتوريات  
المخاصة برتبة الملازم ثاني بمعنى انهم يكونون  
مفتدربين على اعطاء القوامات على اللوك في  
تعليم البلوك الجرخي والاورطه والالاي في  
المناورات بالميدان ومستعدين للتدريس والتورية

الى رتبة الملازم ثاني في اثناء المحاربة ينبغي ان يكون على حسب جدول الامتحان كما سبق توصيه في المادة الخامسة والثلاثين من قانون الترقى واذا كان احد الصف ضابط يستحق بموجب نادرة تهيئة متبنة ان يترقى الى رتبة الملازم ثاني ولم يكن بالا لاي الحق به نقصان يستوجب الترقية فيصير ترقية وتعيينه باحد الالايات الموجود بها نقصان ومن جنس سلاحه وفي حالة ما اذا وقع من اقدم نادرة تهيئة تستوجب ترقية ضابطاً ولم يكن عند المعلومات اللازمة لترقيته فيصير تعويض الرتبة ببشأنه ويستولي على سمائه قرش سنوياً

المادة الثامنة والستون . الحز المنفصل من التسم العسكري الموجود بالسفريه يستكمل نقصانه من رتبة الملازم ثاني باعتبار الثلث منه والثلاثين من المدارس الحربية حسب ما نوضح في المادة الثانية عشرة من قانون الترقى

المادة التاسعة والستون . الترقى الى رتبة الملازم اول والوزبائي والصاغ يكون على الوجه الاتي وهو ان نصف المحلات الحالية في الاقسام والاورط الذين من ضمن الجيش الموجود بالسفريه لمن هو قديم في الخدمة حسب ما هو مفيد بالسجلات الممين فيها استعداد كل شخص والنصف الاخر من المحلات الحالية يكون لمن يحصل انتخابه

المادة السعون . متى استحق ملازم ثاني او ملازم اول او وزبائي او صاغ ان يترقى الى رتبة تكون اعلى من رتبته بسبب وقوع نادرة شهيرة تكون مفيدة بالجيش ومفيدة بالسجلات ولم يكن وقتها محلات خالية بالايه فيصير ترقينه وتعيينه

العلوم والمعارف السابق ايضاحها في المادتين السالفين وينبغي ان يتحقق بالامتحانات الدقيقة ان الذي يترقى الى هذه الرتبة يكون مستعداً للتقدم الى الرتب العليا ويكون فيه كفاءة الاختدار على قيادة الاورطه واستعمالها في الممارسات مع علمه جيداً تجهيز الهيات اللازمة لمقابلة العدو

المادة الرابعة والستون . يجب على من انتخب للترقى الى رتبة البكاشي او الى رتبة القائمقام ان يكون عالماً فطناً مفيداً على الجاوبة التعاضية والتجريبية في المعارف الاتية وهي التاريخ الحربي وتعبية الجيش المكون من الثلاثة اسلحة وتجهيز الهيات الحربية عند مقابلة العدو وان يكون عارفاً بجميع العلوم والمعارف الموضحة بالمواد الساقفة

المادة الخامسة والستون . جداول بيانات العلوم والمعارف المخصصة بضابط الطوبجية والسواري يصير تطبيقها على هذه العلوم السابق ايضاحها مع علاوة ما يختص بكل رتبة بالنسبة لجنس سلاحها في الماورات والخدمات علماً وعملاً .

( بيان كيفية الترقى )

( في اثناء المحاربات )

المادة السادسة والستون . كل قسم عسكري من الاي يتوجه لسفريه المحاربة على حدته سواء كان بلوك او اورطه من اي سلاح كان يستكمل نقصانه منه في اثناء المحاربة بدون مراعاة جدول الامتحان وذلك من ابتداء رتبة الازبائي لعبارة رتبة الصولتول اغاى

المادة السابعة والستون . ترقى الصف ضباط

للأعلى بالتدرج على الوجه الآتي بيانه وهو انه من ابتداء رتبة الملازم ثاني لغاية رتبة الصاغ يكون ابتداء تقديم الشهادة في حقهم من حكمدارات اقسامهم ولأجل الترقى الى رتبة البكباشي يكون ابتداء الشهادة من حكمدار اللواء من بعد التصديق من حكمدارات الاقسام ولأجل الترقى الى رتبة القائمقام يكون ابتداء الشهادة من حكمدار الفرقة من بعد التصديق من حكمدارات الاقسام ومن لوائية الفرقة حكمدارية ولأجل الترقى الى رتبة الميرالاي واللواء يكون ابتداء تقديم الشهادة من حكمدار عموم الجيش بعد التصديق من حكمدارات اللواء والفرقة التابعة لهم وهذه الشهادات تقدم من رتبة الى اخرى حتى تصل الى حكمدار عموم الجيش ومن طرفه يعمل باسمائهم جدول واحد ومن ضمنه اسماء مستحقى الترقى الى رتبة الميرالاي واللواء ويقدمه لنظارة الجهادية وهذا الجدول يصير اعتباره في الترقى مثل جداول الاالات الموجودة بالاقامة وبصير الترقى منهم بدل النقصان في الآيات السفرية او الاقامة على حده سواء

المادة الرابعة والسبعون . رؤساء الاقسام العسكرية والضباط الكرام الذين لم الحن في العرض عن الرتب بموجب المادة ٧٣ يجوز لهم ان يتنحوا لكل وظيفة خالية لغاية ثلاثة من المستحقين للترقى لاجل تعيين احدهم بها ويجوز لهم اقل من المقدار المذكور اذا كانت الوظيفة الخالية لرتبة قائمقام او ميرالاي او لواء

المادة الخامسة والسبعون . متى استنصب الجناب الخديوي في الاحوال الحارقة للعادة ان يعطي لباس حكمدار الجيش الفوذ بان

بالحل الذي يكون خالياً بالجيش من سلاحه المادة الحادية والسبعون . القسم العسكري او الجزء من القسم العسكري الموجود بسفرية الحاربة عند نهو مأمورية الحاربة وصدر امر له برجوعه لحل الاقامة فن قبل قيامه من محل السفرية يستكمل جميع الوظائف النقصان فيه بالترقى على مقتضى كيفية السفرية وبعدها يستعمل في الترقى الاصول المقررة في الترقى حال الاقامة حسب القانون

المادة الثانية والسبعون . ترقى الضباط في اثناء الحاربة من جميع الرتب يكون بحسب ما توضح في المادة الخامسة والثلاثين وما بعدها من المواد يعني ان يكون الترقى بدل النقصان لاي رتبة من عموم الايات السلاح الواحد سواء كانت بالحاربة او في الاقامة بمقتضى جداول الامتحان والانتخاب المحفوظ بنظارة الجهادية وحيث ان الضباط الموجودين بسفريات الحاربة لا يتيسر امتحانهم وتقدم جداول عنهم بالامتحان فينبغي عمل جداول عن مستحقى الترقى وتقديمها لنظارة الجهادية من الحكمدار العمومي بالطريقة الآتية في المادة ٧٣ وهذه الجداول يصير اعتبارها مثل جداول الامتحان ويكون الترقى من عموم جداول الايات السلاح الواحد سواء كان النقصان بالسفرية او بالاقامة وإنما يستثنى من ذلك الضابط الذي يكون مندرجاً اسمه بجدول مستحقى الترقى فيكافأ بتيشان افتخار حسب ما توضح في المادة ٦٧

المادة الثالثة والسبعون . الشهادات التي تقدم في حق الضباط الذين يستحقون الترقى في الحاربة ينبغي تقديمها من رؤساء الاقسام



زيادة عن المعاش الذي يترتب له بالروزنامة  
مكافأة له

قانون الضمان والامتيازات  
والاعانة العسكرية

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على امرنا الصادر بتاريخ ٢٠  
ابريل سنة ١٨٨١ عن تشكيل قوسيون عسكري  
لتنظيم القوانين العسكرية وبناء على ما رفعة  
الينا ناظر جهادية وبحرية حكومتنا وموافقة رأي  
مجلس نظارنا

نأمر بما هوات

المادة الاولى . قد صار التصديق والافرار  
على قانون الضمان والامتيازات والاعانات  
العسكرية الخنوي على ثلاثين مادة وبرفوق  
بامرنا هذا

المادة الثانية . على كل من ناظر داخلتنا  
وناظر ماليتنا وناظر الاشغال العمومية وناظر  
جهادية وبحرية حكومتنا تنفيذ امرنا هذا كل  
منهم فيما يخصه ويتعلق به

صدر بسراري عابدين في ٢٨ شوال  
سنة ١٢٩٨ و ٢٣ ستمبر سنة ١٨٨١

الامضاء ( محمد توفيق )

بامر الحضرة النخبة الخديوية

رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية

الامضاء ( شريف )

ناظر الجهادية

الامضاء ( محمود سامي )

برفي وقتيا الى وظائف الضباط التي تكون خالية  
هذا النفوذ يعطى باسمي عالي ميين فيه الرتب  
التي يجوز له اعطاؤها وكذا الشروط والحدود  
التي يمكن ان يجري بموجبها هذا النفوذ

المادة السادسة والسبعون . كل ترقية  
وفتي يكون محالاً للاحكام القانونية او للامر  
العالي او للشروط المقررة في الامر المشار اليه  
المسطر في المادة ٧٥ يكون ملغى ولا مفعول له  
المادة السابعة والسبعون . كل ضابط  
مستقدم بالجيش تحت السلاح او بالجهادية  
وفروعها يحول على المعاش متى وصل سنه الى  
المر الاتي يانه

سنه

عدد

٤٢ صولقول اغاسي

٤٢ ملازم ثاني

٤٤ ملازم اول

٤٦ بوزبائي

٥٠ صاغقول اغاسي

٥٥ بكباشي

٦٠ قائمقام وميرالاي

٦٥ لواء وفريق

المادة الثامنة والسبعون . الضباط الذين  
يلغون الاعمار الموضحة في المادة ٧٧ لا يصير  
انفاؤهم بالجيش تحت السلاح ولا بالجهادية  
وفروعها بل يصير رتبتهم ويتحولون على المعاش  
بالمهية الموافقة لرتبتهم ومدة خدماتهم حسب  
القانون انما يصير فرزم ومن يوجد منهم خالياً  
من العاهات المانعة للخدمة يصير قين بالرديف  
وتحسب له ماهية كاملة مدة شهرين في كل سنة

كان ضابطاً او عسكرياً ) ولكل متوظف بالجيش يتوجه مع قسم عسكري الى الجهات السودانية او سواحل البحر الاحمر او الى هرر ومختارها والمجاز نصف ماهيته علاوة على الماهية الاصلية من يوم التوجه لغاية يوم الحضور وبصرف له ايضاً تعيينات ومؤنة ركائب حسبها نوضح المادة الثالثة

### النوع الثالث

في الانتقالات العسكرية

المادة الخامسة . كل فرقة اولاء او ابي او قسم عسكري ينتقل من مركز الى مركز آخر لاجل الاقامة به سواء كان ذلك الانتقال بالمدن او بالتفوق او بالبنادر او بجبهة من جهات المدبريات القبلية والبحرية لا يصرف لهم مصاريف يومية ولا مصاريف في مدة الانتقال والاقامة

المادة السادسة . كل قسم عسكري ينتقل من محل الى اخر لتأدية خدمة عسكرية متعلقة بالضبط والارتط الذي هو من اخص واجبات العسكرية سواء كانت هذه الخدمة بالمديريات او بالتفوق او بالبنادر او بجهات التصير والعريش والفلاح المجازية ومطروح والراحات الداخلة والمخارجة وغيرها من الجهات الكائنة بمحدود الحكومة الداخلية ما عدا الاقاليم السودانية يضم له الخمس على الماهية مهما كانت مدة المأمورية

### النوع الرابع

في المأموريات

المادة السابعة . كل ضابط او عسكري ان متوظف بالجيش او بفروع المهادبة يتعين

### النوع الاول

في السفريات الحربية

المادة الاولى . يضم لكل جهادي ( متواه كان ضابطاً او عسكرياً ) ولكل متوظف بالجيش يتوجه مع قسم عسكري للمخاربة في اي جهة كانت نصف مربوط ماهيته علاوة على الماهية الاصلية من يوم ذهابه لغاية يوم اياه الى مركز اقامته المادة الثانية . يصرف لكل ضابط او متوظف بالجيش قبل قيامه لسفيرة الحاربة ماهية شهر واحد بضميمة السفيرة اعانة من الحكومة بدون مقابل لتدارك لوازم السفيرة المادة الثالثة . يصرف لكل ضابط او متوظف بقسم عسكري يتوجه لسفيرة حربية تعيينات ومؤنة ركائب حسبها يأتي بيان تعيين نفر علائق شيع يومي

٢٠	٨	٥	المشير وحكمदार الجيش
١٦	٦	٤	فريق
١٣	٤	٤	لواء
٨	٣	٢	ميرالاي
٦	٣	٣	فائتمام
٥	٣	١	بكباشي
٤	٣	١	صاغ
٣	٠	١/٢	يوزباشي ورئيس محاسبة
٣	٠	١/٢	{ ملازمين وصولات وكتاب محاسبة
٣	٠	١/٢	واعظ وامير

### النوع الثاني

في السفريات العادية

المادة الرابعة . يضم لكل جهادي ( سواء

- ٢٥ . صاع او يوزبائي او ملازم  
١٠ . صول  
٢ . صف ضابط او عسكري

المادة التاسعة . الضباط والصف صباط والعساكر الذين يتبعون للمأموريات مثل عمل الكورتيينات والخفر على الملاحات وغير ذلك من انواع المأموريات المختصة بعموم المصالح الملكية يعطى لهم مصاريف يومية في مدة المأمورية من يوم التوجه لغاية يوم الحضور حسب ما يأتي بيانه على حساب الجهة المختصة بها تلك المأمورية

المادة العاشرة . كل جهادي ( سواء كان ضابطاً او عسكرياً ) او متوطناً بالحيش يتوجه للمأمورية بالجهات السودانية او سواحل البحر الاحمر او الى هرر ولحقاقتها يعطى له في مدة المأمورية المصاريف اليومية الموضحة في المادة السابعة مع ما تقرر له من التعيينات والعلائف المبنية بالمادة الثالثة وضميمة ربع الماهية علاوة على ماهيته الاصلية وذلك يكون على حساب الجهادية او على حساب الجهة المختصة بالمأمورية

المادة الحادية عشرة . الضباط الذين يتبعون بحسب مقتضيات الاحوال للمأمورية بجهات اوربا او الاسنانة تصرف لهم قيمة اجر سفراتهم من جانب الميري ونظراً لكونهم يتوجهون الى بلاد تستلزم زيادة المصاريف تكون مصاريفهم اليومية حسباً هو آت بيانه

- ٢٠٠ . فريق ولواء  
٢٠٠ . ميرالاي وقائمقام وبكباشي  
١٠٠ . صاغ وبوزباشي وملازمين

لتسليم او استلام مهمات او تعيينات او توصيل عسكر او لتفريق فضايا او لمتنرى مهمات او لتعداد الخيل او عمليات المساحة او التخصيلات او بحافظة النيل وما شابه ذلك من المأموريات المتنوعة يعطى له مصاريف يومية في مدة المأمورية التي تنتهي تباعده عن مركز اقامته من يوم التوجه لغاية يوم الحضور حسب ما يأتي بيانه على حساب جهة الاختصاص

- ١٠٠ . فريق او لواء او ميرالاي .  
٥٠ . قائمقام او بكباشي  
٢٥ . صاغ او يوزبائي او ملازم او كاتب الاي  
١٠ . صول  
٢ . باشجاويش  
٢ . جاويش او بلوك امين  
٢٠ . اونباشي  
١ . نفر

المادة الثامنة . اذا صار ارسال ضباط مع احد الاقسام العسكرية لاجل محافظة جسور النيل ولم يكن ذلك الا مجرد محافظة فقط واعطاء الايقاف وقت الخطر ففي هذه الحالة يلزم ان يعطى لكل ضابط او صف ضابط او عسكري علاوة على ماهيته المقررة خمسها واما ان كان ذلك يشمل مجبورية العسكر على اجراء الاشغال وملاحظة الضباط لم ففي هذه الحالة ينبغي ان يعطى لكل جهادي زيادة على الماهية يومية حسباً هو آت بيانه

- ١٠٠ . فريق او لواء او ميرالاي  
٥٠ . قائمقام او بكباشي

يصرف لطاقها ماهيات وتعيينات من يوم القيام  
الى يوم العودة حسباً هو مدون بالنوع الثاني  
في هذه المادة

سابعاً . الضباط البحرية الذين يتعينون  
للمأمورات بمجهة اوربا او الاستانة تصرف لهم  
من الميزي قيمة اجر سفرياتهم وتعطى لهم  
مصاريف يومية حسباً توضح في المادة الحادية عشرة  
الضمايم والمصاريف اليومية الموضحة بالانواع  
المذكورة تعطى لهم اعتباراً من يوم القيام لغايه  
يوم الحضور من السفن

### النوع السادس

في مصاريف انتقال الاقسام العسكرية

المادة الثالثة عشرة . في حالة انتقال قسم  
عسكري من محل الى آخر للاقامة بـ او  
للمأمورية طويلة المدة تكون مصاريف نقل عائلته  
وخدمه وعفشه على حساب المجاهدة او على  
حساب جهة الاختصاص حسباً يتوضح في المادة  
الثامنة عشرة وما بعدها من مواد النوع  
السابع

المادة الرابعة عشرة . من ابتداء رتبة الكباشي  
فما فوقها يكون نزولهم بعربات السكة الحديد  
م وعائلاتهم بالدرجة الاولى

المادة الخامسة عشرة . من ابتداء رتبة  
الصول لغاية رتبة الصاغ يكون نزولهم بالسكة  
الحديد م وعائلاتهم بالدرجة الثانية

المادة السادسة عشرة . الصف ضباط  
والاونباشية والعساكر والمخدمة م وعائلاتهم مع  
الخوول المقررة للضباط يكون نزولهم بالسكة  
الحديد بالدرجة الثالثة

### النوع الخامس

في السفريات والمأمورات البحرية  
المادة الثانية عشرة

اولاً . الضباط والعساكر البحرية الذين  
يتوجهون للبحاربة يضم لهم نصف مربوط الماهية  
ويصرف للضباط ماهية الشهر والتعيينات المينة  
في المادتين الثانية والثالثة ما عدا العلائف

ثانياً . الضباط والعساكر البحرية الذين  
يتوجهون لسفرية عادية بمجهات سواحل البحر  
الاحمر وعدن وبحر الهند يضم لهم ربع الماهية  
ويصرف للضباط التعيينات المقررة لرتبهم بالمادة  
الثالثة ما عدا العلائف

ثالثاً . الضباط والعساكر البحرية الذين  
بالمراكب المقيمة بين البحر الاحمر او في خليج  
عندت او في بحر الهند ما عدا مينه السويس  
يضم لهم ربع الماهية ويصرف للضباط التعيينات  
المقررة لرتبهم لان ذلك يعتبر كخدمة سفرية

رابعاً . يعطى لكل ضابط او صف ضابط  
او اونباشي او نفر من الجيش البحري تعيين  
للمأمورية في البر الضمايم اليومية المقررة للفل  
رتبهم في الجيش البري

خامساً . المركب المقيمة في خدمة مينه  
الاسكندرية او رشيد او دمياط او بورسعيد  
او الاسماعيلية او السويس اذا انتقلت الى مينه  
اخرى من تلك المين لتغيير محلها فقط لا  
يعتبر ذلك سفرية

سادساً . المركب التي تقوم من احدى المين  
المصرية الى سواحل اوربا او الى بحر كبير

## النوع السابع

في مصاريب الانتقال للمأمورية  
المادة السابعة عشرة . تعتبر المأمورية قصيرة  
المدة اذا كانت من الغياب فيها لا تتجاوز عشرة  
ايام فان زادت عن ذلك تعتبر طويلة المدة  
المادة الثامنة عشرة . من يتعين للمأمورية  
قصيرة المدة من ابتداء رتبة البكباشي فما فوقها  
تكون اتباعه لغاية ثلاثة والركائب لا تزيد عن  
اثنين ومن العفش والتعيينات لغاية خمسة قناطير  
ما عدا وزن علق الركائب واما من يتعين  
منهم للمأمورية طويلة المدة فتكون اتباعه لغاية  
اربعة اناظر والركائب لا تزيد عن اثنين ومن  
العفش والتعيينات لغاية ٩ قناطير خلاف وزن  
علق الركائب

المادة التاسعة عشرة . من يتعين للمأمورية  
قصيرة المدة من ابتداء رتبة الصول لغاية  
رتبة البوزياني يكون له تابع واحد ومن العفش  
لغاية ٣ قناطير خلاف وزن علق الركوبة  
ومن يتعين منهم للمأمورية طويلة المدة تكون  
اتباعه لغاية اثنين ومن العفش لغاية خمسة  
قناطير وحصان للصاغ وما يلزم من العلق  
المادة العشرون . نزول الضباط وارباب  
الوظائف والعساكر بالسفن والوانوارات البحرية  
م وعائلاتهم ونوابهم وركائبيهم واناات بيوتهم  
يكون على حسب الدرجات والمقادير المقررة  
لكل منهم بمواد النوع السادس والسابع من  
هذا القانون

المادة الحادية والعشرون . الضباط الذين  
يتوجهون في قطار الاكسبريس يجوز نزول

نوابهم بالدرجة الثانية ان لم يوجد بوعربات  
من الدرجة الثالثة

المادة الثانية والعشرون . اجر عربات  
الركوب وعربات الكاثر للانتقال من مركز  
الاقامة ومحل السكن لمحطات السكة الحديد  
او لمحده ساحل البحر وكذا اجر الفلنك التي  
يتوصل بها من الساحل الى المركب وبالعكس  
تصرف نقدا من خزينة الجهادية او من جهة  
الاختصاص

المادة الثالثة والعشرون . يصرف لمن  
يتعين من الضباط الجهادية البرية والبحرية  
والمهندسين البحرية واركان حرب ومعاوني  
الجهادية وغيرهم من خدمة فروعها للمأمورية  
بداخل مصر واسكندرية وضواحيها اجر عربات  
او ركائب وهدك الاجر يكون تقريرها بمعرفة  
رئيس المصلحة المختصة بها تلك المأمورية

المادة الرابعة والعشرون . الضباط الذين  
يتعينون للمأمورية استكشافية او لاختصاصات  
او لرسم خراط في جهات لا يتوصل لها بواسطة  
السكة الحديد او بالبحر يعطى لهم حيوانات من  
طرف الميري لنقل عفشهم ومهمات سفراتهم  
ويعطى لهم ايضا حيوانات لركوبهم ان لم يكن  
لم ركائب ميري او لم يكن جاريا صرف قيمة  
علائق الجهم او تصرف لم قيمة الاجرة نقدا  
بحيث يكون تقدير القيمة على حسب الجارسي  
بالجهة التي يتوجهون منها الى محل المأمورية

## النوع الثامن

في الامتيازات والاعانة العسكرية  
المادة الخامسة والعشرون . كل جهادي

البرية والبحرية بصرف له عشرون جندياً مصرياً  
اعانةً من جانب الحكومة لاجل تدارك لوازمه  
الضرورية من ملابس وغيرها

### النوع التاسع

في الخيول المقررة لكل رتبة

وقت السلم

المادة الثلاثون . يعطى للوزباشية والملازمين  
خيول وسروجها من طرف الميري وأما من  
صاغفول اغاسي فصاعداً فتكون خيولهم وسروجها  
من طرفهم إنما يصرف لهم علائق وقت السلم  
حسب الموضع اذناه

خيول

عدد	بيوزياتي وملازم سواء كان من
١	السواري او العلويحة او اركان حرب
١	او المهندسين او حكام او اجزاجية
١	صاغفول اغاسي
١	بكباشي
٢	قائمقام
٢	ميرالاي
٢	لواء
٤	فريق
٦	مشير او سردار

(انتهى)

وبعد الفراغ من وضع هذه القوانين وفد  
ضابطان الجهادية على منزل شريف باشا وشكروا  
له عنايته وإهتمام وزارته بجزائها ثم ابرعوا له عن  
حسن مقاصدهم ووفقه ثقتهم بوزارته وانهم  
لا يخالفون البتة له أمراً بل هم متقادون لارادة  
الحكومة وانهم لا يترددون في الذهاب الى اي  
الجهات التي تأمر الحكومة بالذهاب اليها

(سواء كان ضابطاً او عسكرياً) او متوظفاً  
بالجيش لا يدفع الا نصف اجرة بيابورات  
السكة الحديد او مالواورات البحرية التابعة  
لادارة البوستان الخديوية امتيازاً له عن سواء  
المادة السادسة والعشرون . يعطى لمن  
يكون له خيول مصرية من الوزباشية والملازمين  
اركان حرب ومعاوني الجهادية والمهندسين  
الحربية ضريبة شهرية علاوة على مربوط الماهية  
قدرها مائة قرش اعانةً لمصروفات خيولهم  
المادة السابعة والعشرون . اذا فقد احد  
الضباط حصانه في وقت الحرب بسبب مرض  
او اصابه فيعطى له ثلثون جندياً مصرياً قيمة  
حصانه من جانب الميري

المادة الثامنة والعشرون . كل جهادي  
فقد في الحرب ركوته او لوازمه وعنته وكان  
ذلك ناشئاً عن تسليم الجيش بأمر من حكماداره  
فمن بعد اقرار القوميسون العسكري الذي  
يتشكل لتحقيق ذلك يعطى له مبلغ حسب ما يأتي بيانه  
نظير العنتى نظير الخيول

جنيه	جنيه
١٢٠	٧٢ فريق
٨٠	٥٢ لواء
٢٦	٢٦ ميرالاي
٢٢	٢٦ قائمقام
٢٨	١٨ بكباشي
٢٤	١٦ صاغ
٢٠	٠٠ بيوزياتي
١٦	٠٠ ملازم

المادة التاسعة والعشرون . كل تلميذ ان  
صف ضابط يترقى الى رتبة الملازم ثاني بالجهادية

## فصل

## الوفد العثماني

ثالث شهر أكتوبر سنة ١٨٨١ ورد تلغراف من الاستانة ينبيء ان الجناح السلطاني عقد عزمة على ارسال لجنة مخصوصة الى القطر المصري بدون ان يشاور الوزارة معين لذلك علي نظامي باشا معقداً اول وعلي فواد بك معقداً ثانياً وراضي باشا وصفر افندي وهما من ياوران الحضرة السلطانية وانهم سافروا جميعاً في النهار السابق « اي ٢ أكتوبر » قاصدين الاسكندرية فوقع ذلك موقع الاستغراب عند جميع الدول الاجنبية لما انه صدر عن غير محابرتها فيه وبدون مشاوره الوزارة العثمانية ولم تسبقه مقدمات ولا توطئات او محابرات اية كانت وقد اعلن وكيلاً فرنسا وانكلترة في العاصمة للتخديو على اثر ذلك انها لا يعملان شيئاً من اسباب قدوم الوفد العثماني وانها يجعلان قصد الحضرة الشاهاية ولا يمكن لها بيان عزمها لظنها ان دولتيها تجهلان ايضاً اسبابه وان لادخله لها فيو على انها اكدا للتخديو ان اللجنة المبعوثه لا يمكن ان يكون من قصدها المبعث بشيء من اختصاصاته ولا ان تطولا الوزارة المصرية بما ثم بعث المستر مالت وكيل انكلترة السياسي في القاهرة بتلغراف الى اللورد دفرين سفير انكلترة في الاستانة فجاء جوابه مطابقاً لرأيه ورأي زميله ففصل فرنسا الجنرال ووكيلها السياسي لدى الحكومة المصرية وقد ترتب على تعيين هذه اللجنة وارسالها الى القطر المصري هياج خواطر ارباب الصحف الاجنبية فاجمعت جرائد انكلترة على ملامه

الدولة العثمانية لتدخالها في امور مصر وصرحت جريدة التيمس ان الدولة العثمانية ستلقى مصاعب كثيرة لان لتكثير من الامم مصالح مادية في القطر المصري تعلق على سلطة الجناح الشاهاني وقالت ان الباب العالي لا يقدر ان يتم في مصر من الامور الا ما ترضاه الدول العظيمة ولما كان قد وقع تعيين هذه اللجنة اثر حادثه عابدين ذهب بعض الافكار الى انه لا بد لاعضاء هذه اللجنة من احد امرين . اما ان يظروا في طلبات الجهادية ووجوهها فيفروها ويقولوا رأهم واما ان يدققوا في البحث عن اسباب الحركات الجهادية التي حدثت المرة الاولى في ايام التخديو السابق تم الثانية من بعدها ثم يحققوا النظر في دواعي الحوادث الاخيرة ومعداتها ونيات الساعين فيها الذين همثلوا الخواطر لها

ونظر اخرون الى المسالة من وجه ان المعتمد المكلف باجراء المحابرات مع الدول الاجنبية والحكومة التخديوية ربما لا يتم له القيام بواجب وظيفته في بادى الامر لابعاء وكلاء الدول اتمام ذلك الامنى وردت اليهم التعليلات الصريحة الكافية من حكوماتهم وكثير اختلاف الافوال والظنون في شأن هؤلاء المعتمدين وعلى الخصوص عندما انباء التلغراف ان كلاً من دولتي فرنسا وانكلترة ستبعث بدارعة الى مياه الاسكندرية لان ارسال الوفد العثماني يستلزم ذلك

اما وصول الوفد الى الاسكندرية فكان في عاشر شهر اكتوبر سنة ١٨٨١ وهاك ماجاء في الوقائع متعلقاته وقدمه والاحتفال باستقباله فالت

وبلغهم سعادة طلعت بأشاسلام الجناب الخديوي  
ثم ركبو على عربات خصصت لركوبهم وساروا  
الى قصر الزهرة بجهة شبرا وقد هيئ هذا القصر  
لنزولهم مدة اقامتهم وفي صبيحة يوم الجمعة في  
الساعة الرابعة من النهار ركبو متوجهين الى  
سراي الاسماعيلية لزيارة الجناب الخديوي فقبلوا  
عند الوصول بغاية التعظيم حسب ما يليق  
بشأنهم وكان على سلم السلالمك سعادة طلعت  
بأشاسعادة خوري بأشامردار خديوي وكل  
من حضرات الشريفة تحية وياوران المحضرة الخديوية  
فاستقبلوهم وصاحبوهم الى ان وصلوا لدى الجناب  
العالي فحيام وأكرم لقيام وبعد تأدية رسوم  
الاستقبال بلغوا مسامع الجناب الخديوي تسليات  
المحضرة السلطانية وأعربوا عما لها من كمال  
الانبات واليو ونظام المسرة وبغاية الرضا بما توجهت  
اليهم المحضرة الخديوية من تحسين الاحوال  
وحفظ الامنية وإن حضور هذه الرسالة انما هي  
عنوان على ما للذات المملوكة من الاعتماد وشدة  
الوثوق بمحضرة الخديوي المعظم والمقصود الاصلي  
منها هو تأييد نفوذه وتعزيز موقعه وثبوت مركزه  
فعند ذلك نطق طبعه الكريم بأيات  
الخشوع والخضوع وأدى من موجبات الشكر  
وفروض الحمد ما يليق بالذات الشاهانية على  
حسن عنايتها بولطف رعايتها له وإيثارها الى  
الله تعالى بدوام بقاء المحضرة السلطانية وتخليد  
ملكها وتأيد سلطانها ونفوذ شوكتها وتمكين  
قوتها وبعد ذلك قاموا للانصراف فشيحهم الى  
سلم السلالمك حضرات من تقدم ذكرهم وساروا  
قاصدين قصر الزهرة ووجوههم تهلل فرحاً بالاقبال  
من مكارم الجناب الخديوي اين الله وعلى شأته امين

في يوم الخميس الموافق ١٣ ذي القعدة  
سنة ١٢٨١ وصل الوابور المايوتي المسمى « طليعت »  
الى ميناء اسكندرية في منتصف الساعة السادسة  
حاملًا حضرة صاحب الدولة علي نظامي بأشاس  
ياور المحضرة الشاهانية وحضرة عطوفتو علي  
فواد بك افندي من اعضاء شورى الدولة  
فاطلقت مدافع السلام عند وصوله من واپور  
محمد علي ومن طابية راس الثين وأديت ايضا  
رسوم الفخية والتعظيم من بقية المراكب المصرية  
الراسية بالمينا

وتوجه سعادة ذو الفقار بأشاسر شريفاتي  
خديوي ومعه حضرات اصحاب السعادة محافظ  
النفر ومأمور الضبطية وفريق آليات اسكندرية  
ووكيل البحرية الى واپور . طليعت ، ليلقبوا  
حضرات القادمين سلام المحضرة الفخيمة الخديوية  
وبعد ذلك صعدوا الى البر وتوجهوا الى  
سراي راس الثين العامة

وكان في معية دولتو علي نظامي بأشاس  
وعطوفتو فواد بك المشار اليهما كل من حضرات  
قدري بك وصفر افندي وحضرة سيف الله  
افندي من الياوران الشاهانية

وبعد ان اخذوا راحتهم في سراي رأس  
الئين هبوا لركوبهم عربات من السراي فركبوها  
الى السكة الحديد وشيخهم الى المحطة حضرات  
المأمورين السابقين وكان في انتظارهم قطار  
مخصوص فركبو في منتصف الساعة الرابعة بعد  
النهار فوصلوا القاهرة اول الساعة الثامنة بعد  
الظهر وكان على رصيف المحطة سعادتلو طلعت  
بأشاسكانب الديوان الخديوي وحجلة من المأمورين  
فاستقبلوهم بما يليق بهم من الاحترام والاحلال



السلطان الاعظم بترقيتي الى وظيفة سر ياوريه  
معنى اني نائب عن مقامه السامي في تنفيذ احكامه  
العالية فانكم تعلمون ان المجد حامية الملك  
وعون الخليفة على تنفيذ اوامره وقد قضيت في  
العسكرية اثنين واربعين عاماً وهذا هو الشرف  
الذي اعتر به فانه لا شرف للانسان الا خدمة  
الملة بنفسه وروحه . وبصفة كوني سر ياوراً  
شاهانياً اخبر حضراتكم بان مصر قلب الدولة  
العالية وهي بين اعين مولانا وسلطاننا المعظم  
نحشى عليه ما تحشاه على انفسنا وديارنا فانها من  
الاراضي السلطانية والجناب الخديوي العالي هو  
نائب السلطان فالناظر اليه ناظر للسلطان  
والخاضع اليه خاضع للسلطان . اهـ

فاجابة طلبه بقوله :

اقدم لدولة السرياور الاعظم احتراماً يليق  
بقامه السامي واعرض لسدتو السنية ان الجيش  
المصري الشاهاني يعترف لمولانا وامامنا سلطان  
الملة الاسلاميه بالسلطة واني بالاصالة عن نفسي  
وبالنباة عن اخواني الامراء واخوتي المجبوس  
المصرية اقدم لمولانا السلطان الاعظم خضوعنا  
واعترافنا بسيادة جلالته كما اني اعترف مع جميع  
اخواني بمحفظ ناموس مولانا الخديو واستبازاته  
السلطانية وتخضع له خضوع الابناء لابائهم ونفر  
بسيادته علينا ونيابته عن المقام الشاهاني كما اننا  
نحافظ على حياتهم وارواحنا ونصرف العمر في  
خدمته وكذلك اهلونا يعترفون بما نعترف به  
وليس بيننا وبين مقامه السامي ما يوجب اضطراباً  
او يحدث قلقاً او يحرك فكراً في السياسة وغيرها  
واني اقدم لدولتكم العلية هذا الخطاب وانا  
معتقد بانني الخطيب وكيل المحضر السلطانية وانا

وفي منتصف الساعة العاشرة ركب الخديوي  
الانغم عربته وتوجه الى قصر النزهة ليرد لم  
الزيارة ثم عاد الى سراجه الاسماعيليه محمواً  
بالسعادة منوجاً بالاقبال

اما اعضاء هذه الرسالة فانهم من افاضل  
رجال الدولة العلية واعظمهم . فحضرة دولتلن  
نظامي باشا معروف بطول الباع في الفنون  
العسكرية وسبغت له خدمات جليلة فيها وله  
اثر في خدماته مشكورة فقد قاد الجيوش الشاهانية  
في عدة مواقع مهمة زمن الحروب السابقة ونال  
فيها شرف الظفر ومشهور بسعة الاطلاع في  
الفنون الرياضية والطبيعية وله معرفة جيدة  
باللغة الالمانية والفرنسية وبعض لغات اخر  
اوربية وشرقية وحضرة عطوفتلو علي فواد بك  
من رجال السياسة الموصوفين بعلو الفكر في  
الفنون واللغات ومن الطبقة العليا في الكتابة  
والانشاء وهو كاتب السر السلطاني وهو نجلى  
المرحوم علي باشا الصدر الاعظم الشهير الاسبق  
ويتلوها باقي الاعضاء فكلهم آكل فضل ومعدن  
كمال ومظاهر جلال . انتهى

( زيارة علي نظامي باشا )

( للالاي الثاني بقصر النيل )

لما وصل الى قصر النيل استقبله حاكم دار  
الالاي طلبه عصمت بمسكن حاملي السلاح وبعد  
اداء التعظيم اللازم دخل ديوان الجهادية عند محمود  
سامي واستدعى طلبه والفاثقام وخطب فيهم بما يأتي  
اخبر حضرات الميرالاي والضباط الكرام  
اني عسكري اي دخلت العسكرية وتربيت فيها  
الى ان نلت الرتب السامية فقد كنت قائد  
جيش عظيم ثم تفضل علي مولانا وسيدنا

دولتو افندم محمد شريف باشا . وهو عين  
وزارة من اخنارم من الامراء ونحن الان  
راضون عن الهيئة المحاضرة معترفون بسيادة  
مولانا السلطان المعظم خاضعون لاميرنا المخدبين  
ولم يبق عندنا شيء سوى خدمة الوطن بمجاننا  
وكان الدولة العلية ترى مصر قلب الدولة  
فكذلك نحن نرى الدولة محل سطوتنا ومركز  
آمالنا ودار الخلافة الاسلامية وإننا نرجو ان  
تجتمع كلمة المسلمين في سائر الاقطار وتحد قلوب  
المؤمنين لتكون بداً واحدة في وقاية دولتنا من  
جميع النوازل اعادها الله منها ولا نشك في ان  
اخواننا المسلمين اذا قفنا لحفظ كلمة الدين ووقاية  
البلاد من اعدائها يجدون في بث الاتحاد بينهم  
وجمع الكلمة على تأييد ملكنا وسلطاننا المعظم  
خلد الله سلطانه . اهـ

فوقف عند ذلك نضائي باشا وصاغ طلبه  
ومن معه من الضباط وإثنى عليهم ثناء جريلاً  
ثم جلس مع محمود ساعى نحو نصف ساعة وذهب  
وبعد ذلك زار شيخ الاسلام وتقيب الاشراف  
والشيخ عيش والكل يشكر ويتبأى بما وصلت  
اليه الحالة وينتجى على الجند

واقام رجال الوفد في مصر بضعة عشر  
يوماً ادبت لهم المآدب في خلالاتها وكان القوم  
مرحين بهم مأهلين ثم ظهر لهم ان ليس في مصر  
ما يوجب الاضطراب فعادوا الى الاستاقه راضين  
مقتنعين بما رأوا وكان عودهم الى عاصمة الدولة  
من طريق الإسكندرية بان قدموا اليها ثامن  
عشر اكتوبر سنة ١٨٨١ على قطار مخصوص  
وسافروا صباح التاسع عشر منه على البارجة  
طلعت وقد اطلقت المدافع اثناء انابهم ورجللاً

نشكر عنايتها وسعها في حفظ ناموس خديونا  
الاعظم واجتهداها في رفع افكار السياسيين عنا  
بما الفناه من رحمتها وحسنها ورأفتها با . اهـ .

فقال له علي نضائي باشا

كذا تكون امراء الجيوش . وإني قد سررت  
بما علمته من حسن بياتكم وطهارة واطنكم وحكم  
للجناب المخدبوي السامي وقد تأكد عندي ان  
نظايركم العسكري لم يكن لاضرار ولا افساد  
فقال طلبه : سيدى

ان نظايرنا كان لحفظ البلاد ووقاية  
شرف اميرنا ومولانا المخدبو ومع النوازل التي  
رأيناها قد احاطت باوطاننا فاننا رأينا رئيس  
النظار السابق يبذل جهده في تقليل الجند  
وتبديده فعلنا انه يريد بالبلاد شراً لا ينجي  
على فطنة دولتكم ان الملك لا يحمض إلا بحماية  
الجند والجند ان لم يكن كفاية لحفظ الحدود  
ورد العدو وكان كالعدم وبلادنا مع كثرة الاجاب  
فيها واحتياجها لحفظ الامن ومراقبة الاعداء لا يقوم  
بخفها إلا جنود عتلية وقد عارضنا في تقليل الجند  
فاسند علينا رئيس النظار وإلى الأ تنفيذ اغراضه  
فصلاً عن اننا رأينا بمنى في غير طريق الوطنية  
ولا يفعل إلا ما يشاء وهذا ما يضر بالوطن وصالح  
الدولة العلية ويمس شرف مولانا المخدبين

وقد كررنا طلب حقوقنا وحقوق الامة فلم  
نجد غير اذن صاه وعين عمياء فاضطرنا الخوف  
على بلادنا واميرنا للقيام بالجند ووقوفنا في  
ساحة عاهدين العامرة وقد مدنا طلبنا للجناب  
المخدبوسى برأسه اخينا الأكبر وثابنا جميعاً  
« احمد بك عراي » فنفضل علينا بالاجابة  
وسلم الرئاسة العظيمة لصاحب الدولة والهبة العلية

## فصل

( مجلس النواب )

ووجهت وزارة شريف مانا عنابها الى امر مجلس النواب فصدرت الاوامر بجميع جميع اللوائح المتعلقة بالمجلس الموما اليه قدبها وجدبها لتعرض على مجلس النظار فينظر فيها بما يلائم حال البلاد ويجري التعديلات والتغييرات اللازمة ثم انه بناء على التقرير الذي رُفع الى شريف مانا مذبلًا بالف وستائة توقيع تتضمنًا طلب تشكيل المجلس النيابي وهو التقرير المنشور في الصلحين ١١٢-١١٣ رفع دولته في ٤ أكتوبر سنة ١٨٨١ الموافق ١١ اذي القعدة سنة ١٣٩٨ الى اجنباء الخديوي التقرير الاتي به بتأن انشاء مجلس النواب وانتخاب اعضائه وهذه صورته التقرير

قال

لقد اطهرت الخارب في عدة مرارخل الحالة الموجودة عليها البلاد الان ولهذا فالاصلاحات التي سنشرع فيها في ظل الساحة العلية تكون متعلقة تام صوايح الديار المصرية لانه يترتب على اجرائها تغيير الحالة المذكورة واصلاحها شيئًا فنيقًا وتوطيد الادارة العمومية على اساسات قوية وتانة

انما الاشتغال بمسائل مهمة كهذه والنظر فيها يلزم لاجرائها من حيز التصور للعمل لايتأتى حصوله بانفراد هيئة النظار فقط بل المترائي لم ان تبادل الافكار فيها بانتراك الرجال الذين يؤهلهم استعدادهم وخبرتهم بالاشتغال واستقامتهم ومرتنتهم لحياة ثقة ورضاء اخوانهم بهم ولا تقابهم للنيابة عنهم هو الواسطة الوحيدة للحصول على

الفائدة المتصودة من تلك الاصلاحات وقد طاق رأي عمد الاهالي بالنيابة عن عمومهم هذا الرأي الذي رآته هيئة النظار ولذلك نرى انه من الواجب عليا ان نطلب من المرامم الخديوية تلبية الناس اهالي البلاد وجميع اعيان ووجوه الفطر لآخذ رأيهم بخصوص احياجات الاقاليم وعرض الحلل الحاصل في الادارة عليهم واجراء الاصلاحات اللازمة بمساعدتهم

وللوصول لهذا الغرض لا يوجد الان شيء سوى اتباع لائحة مجلس شوري النواب الصادرة في سنة ١٢٨٢ نعم ان تلك اللائحة ليست مستوفاة ولا ملائمة لافكار الاهالي ومقاصدهم وكانت قد عملت حملة مشروعات ونقدت عن هذا الخصوص لكن هيئة النظار بانقادها مع مجلس شوري النواب ستنقتل في البحث عما يلزم اجرائه من التنقيحات والتعديلات في قانون النواب مع مراعاة حقوق الحضرة الخديوية وحالة الفطر هذا ومن الجلي الغني عن البيان ان العهود والترتيبات التي نشأت عن الحالة المالية وارتبطت بها الحكومة وكذلك القوانين والاوامر العلية المشتقة على تلك العهود والترتيبات لا تدخل ضمن المسائل الجائز نظرها واجت في مجلس النواب لانها موضوع عقد حصل مع الدول ولا يجوز تعديلها او تغيير شيء منها الا برضاء الدول التي عقدت معها

وعلى ذلك فمجلس النواب سيؤدي ما مورته بدون تعرض للمصالح الواجب احترامها وسيكون عضد الحكومة لذاتكم العلية في اجراء الاصلاحات المشروع فيها وعونها على تأمين المصريين تامبًا كافيًا على النفس والعرض والمال

### نحن خديو مصر

سأه على التقرير المرفوع الينا من مجلس لطار حكومتنا بتاريخ ١١ ذي سنة ١٢٩٨ الموافق ٤ أكتوبر سنة ١٨٨١ صورته بأمرنا هذا وبعد الاطلاع على مجلس شورى النواب الصادرة بتاريخ ٢١ سنة ١٢٨٢ وبناء على موافقة رأي مجلس نأمر بما هو آت

المادة الاولى. يصير انتخاب النواب والشروط الموضحة بترك اللائحة وافتتاح الشورى يكون في ١٥ كيك سنة ١٢٩٨ صفر سنة ١٢٩٩ اتباعاً للمادة السادسة من اللائحة المذكورة

المادة الثانية. ناظر داخلية حكومتنا بتنفيذ امرنا هذا

صدر سراي الجزيرة في ١١ ذي سنة ١٢٩٨ الموافق ٤ أكتوبر سنة ١٨٨١ الامضاء محمد تو

بامر الحضرة الخديوية  
رئيس مجلس النواب وناظر الداخل  
الامضاء شريف

### اللائحة الاساسية

#### ونظام مجلس النواب

الصادران في سنة ١٢٨٢  
وصادف هذا المشروع بعد صدور  
والامر العالي المشار اليها استعساناً بجل  
المحصروالوصف فالقي الاوجوها طليقة و  
رحبية وثغوراً باصة وكان ام ما استخ  
عواطف الاستعسان قول الوزير ان مشا

ولهذا واتباعاً للمادة ١٦ من لائحة مجلس  
الشورى المؤرخة ٢١ رجب سنة ١٢٨٢ انشرف  
بان اقدم للاعتاب السنية مشروع امير عال  
باختاب النواب وافتتاح المجلس في ١٥ كيك  
سنة ١٥٩٨ الموافق غرة صفر سنة ١٢٩٩ و ٢٤  
ديسمبر سنة ٨١

اما مدة الثلاثة شهور الباقية لمين افتتاح  
المجلس فستشتغل فيها مع رفقائي بتخصير  
المشروعات اللازم عرضها لحضرات النواب  
وستستلقت انظارهم بالتخصص نحو المواد المختصة  
بالضرائب والنعونة والبدلية المتعلقة بالعمليات  
والاشغال العمومية لانها مسائل ذات اهمية  
جسيمة بالنسبة للزراعين وسنأخذ رأيهم ايضاً  
في ترتيب مجالس ادارة بالمديريات لان اقامتهم  
بالاقاليم واستمرار معاملتهم مع اهاليها يجعلان  
رأيهم ذا فائدة عظي في ترتيب تلك المجالس  
ونعين حدودها واختصاصاتها

ومن ثم فاذا تكتمت الحضرة الخديوية  
بالتوقيع على مشروع الامر العالي المقدم لسندتها  
السنية يبادر في الحال ناظر الداخلية باجراء  
التنبيهات اللازمة على المديريين والمحافظين  
باختاب النواب بالشروط المقررة باللائحة المار  
ذكورها

وعلى كل حال فاني لولي النعم العبد  
المخاض والمحسوب المتواضع

### صورة الامر العالي

فبناء على هذا التقرير صدر الامر العالي  
الآتية صورته

الا انه سينظر في احكام تلك اللائحة ليعدها من طريق توسيع الحقوق ومنح الحرية لنواب الامة كان المجلس الجديد بهذا الاعتدال مجلس تنظيم وتشريع يضع لنفسه قانوناً جلي الاحكام تحصل به الحرية لارباب النيابة

فتتبعاً للفائدة ننشر صورة تلك اللائحة وذلك النظام الصادرين في عهد وزارة شريف باشا الاولى وهما

#### صورة اللائحة الاساسية

(١) تأسيس هذا المجلس مبني على المداولة في المنافع الداخلية والتصورات التي تراها الحكومة انها من خصائص المجلس يصير المذاكرة واعطاء الرأي عنها وعرض جميع ذلك للحضرة الخديوية

(٢) يجوز انتخاب من بلغ عمره خمساً وعشرين سنة وما فوق ذلك بشرط ان يكون موصوفاً بالارشاد والكمال وان يكون من الانتخاب المعلومين عند الحكومة باثبات من الاهالي التابعين لها ومن اولاد الوطن

(٣) يحرم من صلاحية الانتخاب الاشخاص الذين حكم على اموالهم واملاكهم باحكام الافلاس وتعلقت بها حقوق للغير الا اذا اعيدت تلك الحقوق التي حرموا منها وايضاً القراء المهناجون والاشخاص الذين ادينوا على حامل قبل الانتخاب بسنة والاشخاص الذين صار مجازاتهم بالليان والطرده محكم

(٤) ان الاشخاص الذين ينتخبون النواب يلزم ان يكونوا من الذين لم يحكم على اموالهم واملاكهم باحكام الافلاس وتعلقت بها حقوق للغير الا اذا اعيدت تلك الحقوق اليهم وان

الرأي والسداد من وجه البلاد فيما تحتاج اليه من الاصلاح هو الوساطة الوحيدة للحصول على الفائدة المقصودة وان هذا المآخذ مطابق لرأي عمد الاهالي بالنيابة عن عمومهم فوقع ذلك عند التوم موقع الدليل على قرب الصلة وارتفاع المحجابين من الحكومة والامة

اما اللائحة التي ورد عنها الكلام في تقرير شريف باشا وجاء في شأنها ان مجلس النواب سيجتمع بمقتضاها ولكن هيئة النظر ستحدد على البحث فيما يجب تعديله وتنقيح منها مع مراعاة حقوق الحضرة الخديوية وحالة القطر فقد كان في الكلام الزائد عليها في ذلك التقرير موضعان للاستحسان الاول تعديل اللائحة بمعنى تقريبها من جانب الحرية بقدر تبعيدها من حد التقييد والثاني مراعاة الحقوق الخديوية وحالة القطر بمعنى احترام تلك الحقوق وحفظ المناسبة بين احوال البلاد واحكامها

ولما كان قد ورد في التقرير السابق الذكر ان الانتخاب الجديد سيكون مقتضى اللائحة الاساسية الصادرة عام ١٢٨٣ وكان قد تقدم العهد عليها وعلى نظام مجلس النواب المسنون في ذلك العام تاق القوم اثر صدور الامر الخديوي بتشكيل المجلس الياني الى الوقوف على قضايها ذلك النظام ليعلموا منه مجرى الانتخاب وماهية مجلس النواب في دوره الاول فشرته الهروسة وكان في اليقين ان الحضرة الخديوية تصدق عليه بعد ان يرفع اليها وقضعة موضع الاجراء على انه بالنظر الى ما ورد في تقرير الوزير بصراحته لا تخبر التأويل ان المجلس الجديد وان جرى تشكيكه بمقتضى اللائحة القديمة

متفتة على انتخاب واحد من القسم فيصير هو  
ثانياً عن القسم وإن تساوت الآراء في انتخاب  
اثنين أو ثلاثة فيفرع بينهم بمحضورهم والذي  
نصيبه القرعة يصير ثانياً عن القسم وفي كلا  
الحالين يؤخذ من المناشخ الحاضرين بالمديرية  
من البلاد ورقة باختيارهم بما استقر عليه الحال  
في انتخاب أولئك النواب وإما الانتخاب في مصر  
واسكندرية ودمياط فيعير ثانياً أو أكثرية  
آراء وجوه وإعيان تلك المدن

(٩) بصير تجديد انتخاب الاعضاء في  
كل ثلاث سنين حسباً هو موضح بالسند السابع  
والثامن

(١٠) اعضاء المجلس لا يزيدون عن  
خمس وسعين مجمعين

(١١) لا يعقد المجلس اذا غاب من  
اعضائه أكثر من الثلث وإن كان احد الاعضاء له  
عذر ضروري فيلزم عزله عن رئاسة  
المجلس قبل انعقاده بشهر فإن قبل عذره بالمجلس  
فيها وإلا فإن لم يحضر بعد اعلان عدم قبول  
عذره فيصير انتخاب غيره بدله من قسمه وجهته  
حسب اللائحة

(١٢) لا يسوغ التوكيل عن احد الاعضاء  
بل هو يحضر المجلس بنفسه

(١٣) بصير تختين حال كل عضو من  
اعضاء المجلس حين اجتماعهم بمعرفة قومسيون  
فان وجد مستكمل الشروط المعبرة المحررة في  
النود السابقة يقبل والا فتلقى نيابته ويختب  
غيره من قسمه وجهته

(١٤) بعد ما يصير تختين احوال النواب  
المنتخبين بالقومسيون ويوجدون حائزين

لا يكون سبق مجازاتهم باللبان والطرده بحكم وإن  
لا يكونوا من الأشخاص الداخلين سلك العسكرية  
تحت السلاح

(٥) المستخدمون في الخدمات الميرية  
والمستخدمون في الجهات الخارجية عن الميري  
سواء كانوا من العمد والوجوه أو غيرهم وكذا  
الداخلون سلك العسكرية سواء كانوا تحت  
السلاح أو امداديين لا يجوز انتخابهم ليكونوا  
من اعضاء المجلس وإما من رقبوا من المستخدمين  
بلا حجة حسب الإيجاب أو انفقت مدتهم من  
الامداديين فيجوز الانتخاب منهم ان كانوا  
حائزين الاوصاف المعبرة المذكورة

(٦) ان انتخاب الاعضاء من الاقاليم  
يلزم ان يكون على حسب التعداد فلذا يلزم  
انتخاب واحد أو اثنين من كل قسم من اقسام  
المديريات بحسب كبر القسم وصغر ويصير  
انتخاب ثلاثة من مصر واثنين من اسكندرية  
وواحد من دمياط

(٧) حيث ان كل بلد عليه مناشخ  
معينون سرغبة الاهالي فبالطبع هم المنتخبون من  
طرف اهالي ذلك البلد والباقيون عنهم لا انتخاب  
العضو المطلوب انتخابه من القسم وإذا كان أولئك  
المناشخ حائزين الاوصاف المعبرة المذكورة فهؤلاء  
المناشخ يحضرون الى المديرية ويكتب كل  
احد منهم اسم من ينتخبه من القسم في ورقة  
مخصوصة ويضعها مقلولة بالصندوق المعد لفسمه  
بالمديرية

(٨) بعد ما يتم وضع الاوراق بالصناديق  
تفتح على يد المدير والوكيل وباظر قلم الدعاوي  
وقاضي المديرية فينظر اذا كانت أكثر الآراء

اللائحة وبعد اعطاء التقارير عنها تنظر بمجلس التورى ايضاً كما في البند ٢١ و ٢٢ وباتمام المذاكرة واعطاء الرأس يعرض جميع ذلك للحضرة الخديوية

(٢) رئيس مجلس شورى النواب ووكيله ينصان من طرف الحضرة الخديوية

(٤) افتتاح مجلس شورى النواب اما ان يكون بذات الحضرة الخديوية او من يوكل لذلك بالارادة السنية ونقرأ فيو مقالة فان كان افتتاحه بالحضرة الخديوية فقرة المقالة بالنطق الخديوي او من يوكل فيو قراءتها متعلق بالارادة العلية وان افتتحت الموكل فاما ان تكون المقالة من الحضرة الخديوية وبقراءها الموكل بالافتتاح او انها تكون من الموكل بالافتتاح وهو الذي يقرأها بموجب الامر

(٥) بعد افتتاح مجلس شورى النواب وقراءة المقالة يكون لارايه الحق في ان يقدم جواباً عنها في مدة يومين وهذا الجواب لم يكن الا من قبيل الرسوم بحيث لا يقطع فيو بشئ عن امر من الامور المنتضي نظرها بمجلس الشورى (٦) اذا كانت المقالة من الحضرة الخديوية فبعد تحرير جوابها من مجلس الشورى يجب تقديمه للاعقاب الكريمة بواسطة رئيس مجلس الشورى ويكون معه من كل قلم اثنان من الاعضاء بالالابس الرسمية يصير تسميتهم بعرفة جميع الاعضاء

(٧) حيث تقرر في البند ٢ و ٣ و ٥ من اللائحة الاساسية الاوصاف اللازمة في حق من يحصل انتخابه لوظيفة العضوية في حال الانتخاب بالمديرية اذا كان المجوز لم انتخاب

الاوصاف المذكورة في البند السابقة فيعطى قرار عنهم بالقومسيون ويعرض منه الى رئيس المجلس ومنه ايضاً الى الاعقاب الخديوية ليعطى كل واحد منهم بيورلدي يتضمن كونه متفقاً في ظرف ثلاث سنين في شورى النواب

(١٥) حيث من المعلوم ان كل مجلس من المجالس الماثلة لهذا له حدود ونظاماته فبالطبع حدود ونظاماته هذا المجلس ستعطى له (١٦) ان عقد المجلس سيكون في هذا العام من ١٠ هاتور لغاية ١٠ طوبه واما في السنين الاتية فيصير انعقاده من ١٥ كيهك لغاية ١٥ امشير

(١٧) لولي الامر جمع المجلس او تأخير او تحديده مدته او تبديل اعضائه وانتخاب غيرهم في مدة معلومة حسماً هو موضح بين اللائحة (١٨) لا يجوز قبول عرضيات من احد ما بالمجلس

(صورة النظام)

(حدود ونظاماته مجلس شورى النواب)

(١) مجلس الشورى يكون بمهرسة مصر (٢) مجلس الشورى وظيفته المداولة في المنافع الداخلية والصورات التي تراها الحكومة انها من خصائصه نصير المذاكرة فيو واعطاء الرأي عنها كما هو مذكور في البند الاول من اللائحة الاساسية فما تحصل المداولة فيو بمجلس الشورى فيما يتعلق بالمنافع الداخلية يرسل من طرف الرئيس الى المجلس الخصوصي ويجريه المذاكرة عنه بالاقلام والقومسيونات بمجلس الشورى حسباً يأتي بعد بما يتعلق بالصورات من البند ١٦ الى البند ٢٠ والبند ٢٢ من هن

عليها بالنسبة لترتيب رؤيتها ولمحوظ بتأشير في  
عما يجري فيها

(١١) من يؤخر من الدورات من طرف  
الحكومة بالمباحة في شأن تصور من التصورات  
المروسة للذاكرة لمجلس شوري النواب متى  
طلب ان يتكلم لزم الاذن بذلك ولا يقتضي  
الرامة بالانتظار للنوبة حسب المفيد بدفتر  
الدولة

(١٢) مجلس شوري النواب لانه ان يجبر  
على الحضور بالشورى كل من لم يمنعه مانع صحيح  
معتبر وذلك بواسطة ترتيب عقوبات على من  
لم يحضر مجلس الشورى وكل رئيس قلم من  
الاقلام بمعلي الى رئيس مجلس الشورى قائمة في  
كل يوم صاها بن حضر من الاعضاء ومن  
لم يحضر

(١٣) اذا كان عدد مجلس الشورى في  
يوم من الايام اقل من القدر الموضح عنه بالبلد  
١١ من اللائحة الاساسية ازم تأخير عقده الى  
اليوم الذي يليه وهكذا في كل يوم متى انقضى  
الحال على هذا الوجه يجب على الرئيس ان  
يؤخر الى اليوم الذي يليه

(١٤) اذا كان عدد مجلس الشورى في  
يوم من الايام اقل من القدر الموضح عنه بالبلد  
١١ من اللائحة الاساسية لكن نفس الاقلام  
يوجد بعضهم مستوفيا قدر الثلثين بالنسبة لاصل  
اعضائهم فالقلم الذي يكون بهذه الصفة لا يصير  
تعطيله بل ينظر في الاشغال المحولة عليه

(١٥) الذي بأمر بافتتاح كل جلسة  
من جلسات مجلس شوري النواب وقتلها من  
الرئيس ويقتضي في كل اخر جلسة ان يعين

النواب يعينون اشخاصا من الغير جائز تعينهم  
لذلك فالطبيعة بحسب الموضح بالبند ١٢ من  
اللائحة الاساسية بصير الايصاح من المديرية  
الى مفتش العموم عن كيفيتهم ومن طرفه يجري  
تبين ذلك بالكشف الذي يرسل لرئيس  
مجلس الشورى باسماء النواب الذين يعينون  
لاجل اجراء مطوق البلد المشار اليه

(٨) من بعد افتتاح مجلس الشورى  
وقراءة المقالة بصير تقسيم الاعضاء الى خمسة  
اقلام بانتخاب نفس الاعضاء بعضهم بعضا  
ورؤساء الاقلام يكون انتخابهم بمعرفة الاعضاء  
ايضا وفي الاقلام المذكورة يجري التفحص عن  
المتحدين حسب الدون بالبند ١٢ من اللائحة  
الاساسية بمعنى ان كل قلم يتفحص عن احوال  
المتحدين الذين هم قلم اخر واعضاء القلم الجاري  
فيه التفحص المذكور بصير التفحص عنهم بمعرفة  
قلم من الاقلام الاخرى وبعد اعطاء القرارات  
اللازمة عن ذلك بصير اعطاؤهم الى رئيس  
مجلس الشورى لعرضهم للحضرة الحديوية كما في  
البند ١٤ من اللائحة الاساسية

(٩) متى تم تحيين صحة الانتخاب لزم  
رئيس مجلس شوري النواب ان يعرض للحضرة  
الحديوية بذلك ولا ينتظر صدور الحكم بخصوص  
الانتخابات الموقوفة او المنازع فيها متى كان  
الذين صح انتخابهم يجوز انعقاد مجلس الشورى  
بهم كالموضح بالبند ١١ من اللائحة الاساسية

(١٠) ترتيب اشغال مجلس الشورى  
يكون بالنظر بحسب ما يراه رئيسه ويكون لذلك  
دفتر واضح بيان تلك الاشغال مادة مادة بغاية  
الاختصار وتواريخ ورودها والم التي وسعت



اللائحة من البند ٢٠ الى البند ٢٢  
(١٩) كل من اورد رأياً بخصوص مادة  
من المواد المدرجة بتلك التصورات كما ذكر  
في البند ١٨ من هذه اللائحة كان له حق التكلم  
في هذا الخصوص بالتومسيون المختص بالنظر  
في ذلك

(٢٠) متى تقدم التقرير الصادر من  
التومسيون بخصوص صورة مادة لزم ان يتلى بمجلس  
الشورى ويطلع ويوزع على اعضاء مجلس الشورى  
قبل المذاكرة باربع وعشرين ساعة على الاقل  
(٢١) ترفع المذاكرة بخصوص التقرير  
المذكور عنه في البند ٢٠ من هذه اللائحة في  
الوقت المعين له في ترتيب اشغال مجلس الشورى  
ويقضي افتتاح المذاكرة اولاً فيما يتعلق بكل  
قلم او باب منها خاصة

(٢٢) من بعد اخذ الاراء عن كل مادة  
خاصة من المواد المتكرب منها التصورات المذكورة  
يجب اخذ الاراء ايضاً بخصوص مجموع تلك  
التصورات على وجه العموم

(٢٣) اذا تراءى للتومسيون المختص  
بالنظر في احدى التصورات المرسله من طرف  
الحكومة ملحوظات فيما يتعلق بذلك تتقدم الى  
رئيس مجلس الشورى وقبل تلاوتها بمجلس  
الشورى تبعث من طرفه الحكومة

(٢٤) المسائل التي يلزم التداول فيها  
بمجلس شورى النواب بواقع ترتيب اشغاله بحسب  
ما يستقر عليه الحال في آخر كل جلسة كما ذكر  
بالبند ١٥ من هذه اللائحة يلزم في الجلسة الثانية  
ان كل مسألة منها قبل وضعها في ديبات  
المداوله يؤخذ رأي مجلس الشورى عن لزوم

الرئيس من بعد السؤال من الاعضاء ساعة  
افتتاح الجلسة التي تليها وترتيب الاشغال  
بالاوقات المتقضية ويعلق الترتيب المذكور في  
محل مجلس الشورى وترسل صورة الترتيب في  
الحال الى كاتب الديوان الحديوي ويقضي ان  
يجري الرئيس ما يلزم من طرفه بوصول الاخباريات  
والتبليغات اللازمة اليه باوقاتها المتقضية

(١٦) التصورات التي تراها الحكومة  
تنيل صورتها بمجلس شورى النواب بمعرفة من  
ينوب هذه المأمورية من طرف الحكومة

(١٧) بعد قراءة التصورات المذكورة  
في البند ١٦ يصير طبعها وتوزيعها على الاقلام  
للنظر فيها باوقاتها فيفتح فيها وتعين الاقلام  
من مجموعها قومسيون مركباً من خمسة اعضاء  
يصير انتخابهم بطريقه اعطاء الراي عنهم  
بالصندوق سراً بالتومسيون المذكور ينظر في  
تلك التصورات ويحرر التقرير اللازم عنها  
(١٨) اذا صدر رأي من واحد او جماعة

من الاعضاء الغير داخلين بالتومسيون المذكور  
في البند ١٧ من اللائحة بخصوص مادة من المواد  
المدرجة بالتصورات المرسله من طرف الحكومة  
ولم يكن ذلك من الملحوظات المذكور عنها  
بالبند ٢٢ من هذه اللائحة يقضي ان يصير  
تسليم ذلك الراي الى رئيس مجلس الشورى  
وهو يوصله الى التومسيون المختص بالنظر في  
ذلك ولا يجوز قبول اي رأي كان فيما يتعلق  
بمادة من ذلك متى تقدم التقرير في شأنها من  
ذلك التومسيون الى مجلس الشورى وانما عند  
تلاوة ذلك التقرير بمجلس الشورى يجري ما يلزم  
له من المذاكرة واخذ الاراء حسب الوارد بهنود

(٢٣) يجب ان يكون اخذ الاراء بالصدوق في الجهر وبطريق الاكثرية المطلقة  
(٢٤) ترغيب صندوق الاراء يكون بمعرفة

كاتب السر

(٢٥) لا تكون عملية اخذ الاراء صحيحة معقبة الا اذا كان الحاضر بمجلس الشورى كما في  
البلد ١١ من اللائحة الاساسية

(٢٥) يجب على مجلس الشورى احترام حق العدد الاقل وفي ضمن المذكرات بموجب  
الاصفاء للعدد الاقل وان تسع المحفوظات

الصادرة منهم

(٢٦) اذا كان عدد الاعضاء المأخوذ رأيهم هو الاقل واما الاكثر لم يعطوا رأيا في  
المادة المعروضة ازم الرئيس ان يسأل باقي  
الاعضاء عن رأيهم

(٢٧) رئيس مجلس شورى النواب هو الذي يؤدي وطبعة الرئاسة عليه فقط يسأل  
ارباب مجلس الشورى عن رأيهم وليس لم رأي مطلقا الا في صورة انقسام الاراء الى طرفين  
متساويين واما فيما عدا ذلك من الاحوال فلا يدخل بنفسه في رأي من جملة الاراء بمجلس  
الشورى وليس له ان يتدخل في مذكرات مطلقة  
(٢٨) متى صار التصديق على صورة مادة بمجلس الشورى لزم ان تكون تحتها الاصلية  
مقيدة في دفتر مخصوص لذلك ويجتمع عليها الرئيس والاعضاء  
ويقرر نعمة اخرى عليها علامة كتاب السر وختم الرئيس وتقدم للحضرة  
الحذوية

(٢٩) المهي الى مجلس الشورى يومها والذهاب منه يكون بحسب ما يراه رئيسه

او عدم لزوم المداولة فيها وعلى وافع ما ينهي عليه الحال في ذلك يجري العمل

(٢٥) المواد المتعلقة بالمنافع الداخلية التي يلزم التداول فيها بمجلس الشورى بواقع ترتيب  
انشغالها كما في الدند ١٥ من هذه اللائحة يلزم ان كل مسألة منها قبل وسعها في ميدان المذاكرة  
بوخذ الرأي من مجلس الشورى عن لزوم المذاكرة فيها وقتئذ او تأخيرها لوقت آخر  
او نحو ذلك

(٢٦) اذا طلب الكلام انسان او ثلاثة من اعضاء مجلس الشورى في آن واحد لزم  
اعمال القرعة الفتضية في تقديم احدهم على  
الاخرين بمعرفة رئيس مجلس الشورى

(٢٧) في حالة المكاملة بمجلس الشورى في مسألة لا يجوز افتتاح المكاملة في مسألة اخرى  
(٢٨) في حالة المكاملة اذا تكلم احد الاعضاء فيها هو التكلم جار من اجله لا يتكلم  
غيره قبل انمام كلامه

(٢٩) لا يجوز لاحد ان يتكلم في كل مسألة بمجلس الشورى الا مرة واحدة ما لم تقض  
الحال على بعض الاعضاء بالتكلم غير مرة اذا احتاج الامر الى اعطاء ايضاحات او اعطاء  
جواب مرة ثانية بناء على طلب عضو اخر واما في التومسيونات التي تشكل بمجلس الشورى  
فلكل عضو من اعضائها حق التكلم متى شاء  
(٣٠) لا يجوز لاحد ان يتكلم الا اذا طلب الكلام واذن له الرئيس بذلك ولا يتكلم  
الا وهو في موضعه

(٣١) اذا اراد الرئيس ان يتكلم بنفسه وحسب الاصفاء اليه

باستئساب المجلس

(٤) اعضاء مجلس الشورى يحضرون الى المجلس بملابس المحتشمة الثلاثة وجلسهم فيه يكون هيئة الادب

(٤١) لا يجوز لاحد من اعضاء مجلس شورى النواب ان يغيب بدون اذن يصدر اليه منه ويقرر له تذكرة رخصته من طرف الرئيس ولا يجوز له ان يجر تداكر رخصته الا من بعد صدور الاذن من مجلس الشورى ما لم تنقض الضرورة الشديدة بقرار التذكرة على وجه العجلة وبعد تحريرها على هذه الكيفية بخبر الرئيس مجلس الشورى بذلك

(٤٢) المحاضر التي تقرر لائبات وقائع مجلس شورى النواب تكون مشتملة على اسماء الاعضاء الذين تكلموا بالشورى ورأي كل واحد منهم بالاختصار

(٤٣) المحاضر المذكورة في البند ٤٢ تقيّد بدفتر مخصوص لذلك ويقرأها كاتب السر في اول مجلس الشورى المنعقد في اليوم الذي يلي يومها ويضع الرئيس امضاءه على ذات الدفتر في كل يوم

(٤٤) الاوامر التي تصدر من المحضرة الخديوية فيما يتعلق باحدى الخصوصيات المذكورة بالبند ١٧ من اللائحة الاساسية تنلى بمجلس الشورى في الحال ويجري العمل على متضاها

(٤٥) التنبيه بارجاع ما يخرج عما يليق بحسب الاصول انما هو من وظائف الرئيس وحده (٤٦) اذا خرج المتكلم في مادة من المواد عن المسألة المتفتي الكلام فيها لزم الرئيس ان

يسه عليه بالرجوع اليها وعدم الخروج عنها ولا يجوز للرئيس ان يأذن بالكلام فيما يتعلق بأسباب الرجوع الى المسألة المتفتي الكلام فيها (٤٧) يؤذن بالكلام لمن خرج عن الاصول وتنبيه عليه بالرجوع اليها فرج وطلب الكلام ليعتذر ولا يؤذن بالكلام للخارج عن الاصول في غير الصورة المذكورة

(٤٨) اذا خرج المتكلم عن الاصول وتنبيه عليه بالرجوع اليها مرتين في مسألة واحدة وطلب الكلام للاعتذار بلزم الرئيس ان يسأل ارباب مجلس الشورى عن لزوم منعه من الكلام في بقية الجلسة فيما يتعلق بالمسألة ويقضي ان يحكم مجلس الشورى في هذا الامر بالاغلبية (٤٩) اذا خرج المتكلم عن المسألة المتفتي الكلام فيها وصار ارجاعه اليها مرتين في مسألة واحدة ثم لم يخرج عنها مرة ثالثة لزم الرئيس ان يسأل ارباب المجلس عن لزوم منعه من الكلام في باقي الجلسة بخصوص المسألة المتكلم فيها ويقضي ان يحكم مجلس الشورى في هذا الامر بالاغلبية

(٥٠) اذا اقتضت الحال الى التنبيه على احد من الاعضاء بالسكوت لكونه تكلم في غير محله وقطع الكلام على غيره فيقتضي ان لا يؤذن له بالكلام في بقية الجلسة

(٥١) لا يسوغ لاحد بمجلس الشورى ان يصدر منه مسبة لاحد ولا اشارة بالاقرار او بعدمه على قول احد بمجلس الشورى

(٥٢) اذا حصل من احد الاعضاء امر بجل بانتظام حال مجلس الشورى لزم ان ينه علو بالرجوع عن ذلك بالاسم من طرف

(٥٦) في مدة دوام افتتاح مجلس الشورى في الايام المحددة له لا يقبل الاستعفاء من احد من الاعضاء وفي اوقات تعطيله اذا اراد احد منهم ان يستعفي لزم ان يقدم الاستعفاء الى رئيس المجلس ويوصله الى يد الرئيس قبل انعقاد المجلس ثلاثين يوماً في الاقل وحيث ان تجري المكتوبة لجهة لاجل تسمية غيره كما في البند ١٢ من اللائحة الاساسية

(٥٧) رئيس مجلس شورى النواب هو الموطن بالضبط اللازم في اثناء الجلسات المعقودة وفيما يتعلق بداخل الحفل المعد لاقامة المجلس (٥٨) اذا تراءى لرئيس مجلس الشورى تاخير عقد المجلس في يوم واحد من الايام الى اليوم الذي يليه ولو كان عدد الاعضاء مستوفياً كما في البند ١١ من اللائحة الاساسية فلا مانع من تاخير عقده في ذلك اليوم فقط ويعرض الرئيس للحضرة الحديوية عن ذلك في الحال (٥٩) يرسل القدر اللازم من الخفراء

لجهة مجلس النواب من طرف الحكومة (٦٠) لا يدخل جهة مجلس شورى النواب الا الاعضاء المنتخبون والانتخاب التعلقون بمجلس الشورى ومن يرسل من طرف الحكومة بامورية تختص باشغال الشورى وهذا يتبع اجراءه لحد ما يصدر الامر من الحضرة الحديوية بتجهيز دخول من يتصرح له بذلك بموجب التذاكر التي تعطى لهم حين ذاك من طرف رئيس مجلس الشورى

(٦١) حيث ذكر في البند ٣ و ٢ و ٤ و ٥ من اللائحة الاساسية الاوصاف اللازمة في حق من يحصل انتخابهم لوظيفة العضوية بمجلس

الرئيس فان اصر على ذلك ولم يرجع لرئيس ان يامر بقيد التنيه عليه في ضمن الحضرة الذي يقرر بما يقع في مجلس الشورى في ذلك اليوم وفي صورة ما اذا اصر على عدم الرجوع عن الامر المخل بانتظام مجلس الشورى يلزم المجلس بناء على طلب الرئيس ان يتحكم من غير مذاكرة باخراجه من محل مجلس الشورى مدة لا يقتضي ان تزيد على خمسة ايام فقط ولا بأس ان يامر ايضاً باعلان صورة الحكم المذكور بالجهة الذي يكون انتخاب النائب المحكوم عليه بذلك من طرفها

(٥٣) في مدة افتتاح مجلس الشورى في الايام المحددة له لا تعمل دعوى على احد من اعضائه بوجه من الوجوه الا ان كان لا سبغ الله حصل من احد منهم مادة قتل قطعاً لا يعد من اعضاء مجلس الشورى ويتعين بدله حسبها هو مدون في البند ١١ من اللائحة الاساسية

(٥٤) لا يجوز لاحد من اعضاء مجلس الشورى ان يطبع وينشر المقالة التي قالها بمجلس الشورى او المذكرات التي حصلت بها من غير ترخيص رئيس المجلس بذلك له فان طبع ونشر بدون ترخيص يترتب عليه الجزاء اللازم بقرار من قوسيون يتعين من القلم الذي هو من اعضائه

(٥٥) في مدة العضوية اذا حصل من احد الاعضاء ما يمنع لياقة وجوده عضواً بمجلس شورى النواب ما هو واضح بالبند ٣ و ٢ و ٥ من اللائحة الاساسية يسقط حقه من العضوية ويعين بدله كما في البند ١٢ من اللائحة الاساسية

هو تسهيل انتخاب النواب الموالي لهم ومراعاة  
نصوص اللائحة بحيث يكون ذلك على حسب  
اراء اهالي القطر ورغبتهم وبدون ان تتدخلوا  
في الانتخاب لمساعدة اي شخص كان اذ ان  
المنافخ هم ناثو الاهالي ولم دوس غيرهم ان  
يتنخبوا من يعتمدون عليه ويتقون بوليكون نائبا  
عنهم بالمجلس المذكور . اهـ .

### فصل

وبعد ان صدر هذا المنشور توجهت الانظار  
الى ما سيكون من امر الانتخاب لمجلس النواب  
واخذت الصائح تبذل لارباب الانتخاب ان  
يتنقلوا بولاً وكلاء عنهم في كل ما يقولون وما  
يفعلون ويتنقلوا حكماً مشرعين يضعون لبلادهم  
نظامات وقوانين تكون بعد التفكير مرعية  
الاجراء وبخاروا من يضرب عليهم الضرائب  
وبعدل لم الرسوم وينظر في امر الازرائع ويعينوا  
من انفسهم جماعة يستدل بانارها على مكانهم  
من المدينة ومقامهم في الوجود السياسي وان  
ينظروا الى المنتخب من حيث ما يترتب عليه  
من الاترلا من حيث ما يرى منه اول النظر  
الى غير ذلك من التنبيهات والتعذيرات

ثم شرع عد البلاد ومشايخها في انتخاب  
النواب على مقتضى القانون وبذل المجهود في  
اتجاز الاعمال الانتخاية وما يذكر من تفاصيل  
بعضها ان اعيان الاسكندرية اجتمعوا صباح  
١٥ نوفمبر سنة ١٨٨١ في قاعة المحافظة لانتخاب  
نائب الاسكندرية فخطب فيهم محافظها اذ ذاك  
وحضهم على انتخاب من فيهم اللياقة والاهلية  
لليابة عن اهل القطر فقال :

ان من تقع عليهم كلمة الانتخاب انما هم

شورى النواب ومن يجوز لم انتخاب النواب  
ففي الانتخاب السابع يقتضي ان الذين يحصل  
انتخابهم للعضوية يكون لهم دراية بالقراءة والكتابة  
زيادة على الاوصاف المقررة في حقهم وفي  
الانتخاب الحادي عشر يحتاج ان الذين يجوز  
لم انتخاب النواب يكون لهم الملم بالقراءة والكتابة  
صلاوة على الاوصاف المنصوصة في شأنهم  
ايضاً . اهـ

### ( صورة المنشور الصادر )

#### ( بانتخاب النواب )

وتوات بعد ذلك جلسات مجلس النظر  
للاذكرة في تشكيل مجلس النواب ومرت على  
ذلك ايام اصدرت بانقضاءها نظارة الداخلية  
الى جميع المديرات والمحافظات منشوراً متعلقاً  
بانتخاب النواب وهذه صورته

انه اجابة لاستدعاء اهالي القطر وبناء على  
التماس مجلس النظر قد اصدرت الحضرة النخبة  
الحدبوية امرها السامي بتاريخ ١١ ذي القعدة  
سنة ٩٨ الموافق ٤ اكتوبر سنة ٨١ بافتتاح  
مجلس شورى النواب في ١٥ كيهك سنة ١٥٩٨  
وبتكليف ناظر الداخلية باتخاذ كافة الوسائل  
اللازمة ليكون انتخاب حضرات النواب على  
حسب النصوص والشروط المدونة في لائحة  
مجلس شورى النواب فعلاً بالامر المشار اليه  
السابق نشره مع صورة التقرير المقدم لنا للاعتاب  
السنية قد عيناً يوم ١٥ نوفمبر سنة ٨١ لاجتماع  
المنتخبين « بكسر الحاء اي الذين يتنخبون النواب  
واجتماعهم يكون بالمديرات او المحافظات »  
وليكن معلوماً لحضرتكم ان الواجب عليكم انما

(اسماء النواب)

وبعد الفراغ من اعمال الانتخاب كان متفقوا  
البلاد على ما في الياض الآتي :

مصر

محمود بك العطار

عبد السلام بك الموليحي

السيد احمد السيوفي

الاستاذ سديريه

السيد سعيد الغرياني

عبد المجيد افندي الطاش

دمياط

عبد السلام بك خفاجي

القليوبية

محمد بك الشواربي

الشيخ سليمان منصور

مصطفى افندي علام

ابراهيم انا ابو حشيش

الدقهلية

هلال بك

يوسف افندي صايح

علي بك القريبي

الشيخ احمد علي سعد

الشيخ حسين سويلم

الشيخ العدل

الشيخ جاد مصطفى

( وفي هولا زيادة واحد عن العدد

المقرر في لائحة المجلس النيابية )

الجيزة

محمد بك الصبري

الشيخ احمد الصوفاني

سبعة يفسون على زمام امور الامة فيصدرون عنكم  
ويطلبون بلسانكم وينعلنون ما يشاؤون في شؤونكم  
فاتجهوا حتى الانتباه واطرحوا الاميال النسبية  
ظاهرياً بحيث يقع انتخابكم في محله فيصيب الذين  
برئ ماضيهم من الشهوات وسلم حاضرهم من  
التهات والذين لم يحسروا حقوق المدنية ولم  
يرتكبوا جناية ولم يحكم عليهم في شيء يريد النباه  
الاذكاء اولي الغيرة الوطنية والنفوس الالهية . اهـ  
وبعد القاء هذا الخطاب شرعوا في الانتخاب  
وبعد فتح الصندوق تبين ان الذين مالا  
اكثرية الاراء هم السيد سعيد افندي الغرياني  
وقد اصابه ٢٣ صوتاً والسيد عبد المجيد افندي  
الطاش وقد اصابه ٢١ صوتاً فعند ذلك نهض  
الحفاظ وسأل المتخفين هل رضيتن بهما فاجابوا  
نعم بلسان واحد وانصرفوا . وسنأتي على ذكر  
اسماء المتخفين جميعاً

ومرت ايام الانتخاب بما كانت فيه الاعمال  
الانتخابية موضوعاً للذاكرات والمسامرات في كل  
مجمع وطني ثم توجهت اراء كثير من الناس الى  
القطع بتعيين المفطور له سلطان باشا رئيساً  
لمجلس النواب لما يعهدون به من صحة الوطنية  
ونفوذ الكلمة وانصرفت افكار بعضهم الى الجديس  
بان الرئاسة المشار اليها توسد الى احمد باشا  
رشيد ثم استقر الرأي على تعيين اولها رحمه الله  
والقاء مقاليد الرئاسة اليه وعين عبد الله باشا  
فكري رئيساً لكتبة المجلس مع بقائه وكيلاً لظاهرة  
المعارف والمرحوم اديب افندي اسحق كاتباً نائباً  
له مع بقائه ناظراً لقلم الانشاء والترجمة واعدت  
قاعة المجلس في ديوان الاشغال لتتكون مقر  
اعتماده .

احمد افندي نصير  
 الشيخ زيد جمعه  
 علي افندي مكاوي  
 الجيزه  
 عباس افندي الزمر  
 السيد احمد عفيفي  
 مراد افندي السعودي  
 السيد خليل ابو زيد  
 ( وفي هولاء زيادة واحد )  
 الثبوم  
 السيد طلبه حزين  
 السيد معتوق  
 خليفه الهوارى  
 بني سويف  
 السيد احمد سالم الريدي  
 علي افندي كساب  
 السيد محمد ابو المكارم  
 المنيا  
 سلطان باتا  
 علي افندي حسن شعراوي  
 حسن باشا الشريفي  
 يوسف افندي عبد الشهيد  
 محمد افندي جلال  
 محمد افندي مصطفى  
 اسبوط  
 محمود بك سليمان  
 السيد عبد الحق عبد الله  
 عثمان افندي عزالي  
 محفوظ افندي رشوان  
 جبر افندي محمد

الشيخ احمد علي محمود  
 ابراهيم افندي الوكيل  
 يسوي افندي ابو الفضل  
 محمد افندي عوض  
 محمد افندي دبوس  
 السيد احمد الحناوي  
 ( وفي هولاء زيادة ثلاثة )  
 المنوفية  
 محمد افندي الجندي  
 احمد بك مصطفى  
 ملي بك شعير  
 السيد افندي الفقي  
 احمد افندي عبد الغفار  
 حسين افندي حسين  
 الغربية  
 احمد بك المنشاوي  
 احمد بك الشريف  
 مصطفى افندي ابو الفرعه  
 السيد محمد ابو النظرشتا  
 الشيخ احمد الصباحي  
 الشيخ رزق نور  
 الشيخ ابراهيم سعيد  
 محمد افندي الشاذلي  
 الشيخ ابراهيم يونس  
 الشرقية  
 سليمان باشا اباطه  
 الشيخ عبد الوهاب العفيفي  
 احمد بك اباطه  
 محمد افندي عبد الله  
 امين بك الشمسي

وعند تشريف الجناح المندوب صدمت الموسيقى  
 بالسلام وبأدى المجد ( افندمز جوق بشا )  
 وريقا جلس تمثل بين يديه المرحوم سلطان باشا  
 رئيس المجلس وأبان له استعداد النواب لسماع  
 مقاله الافتتاحي الشريف فقام على قدميه وقال  
 اندي لحضرات النواب مسروري من  
 اجتماعهم لاجل ان ينوبوا عن الاهالي في الامور  
 العائدة عليهم بالغف وفي علم الجميع اني من  
 وقت ما استلمت زمام الحكومة عزمت بنبر  
 خالصة على فتح مجلس النواب ولكن تأخر  
 لان سبب المشكلات التي كانت محيطة  
 بالحكومة فاما الان فبسم الله تعالى على ما بر  
 لنا من دفع المشكلات المالية بمساعدة الدول  
 المحابة ومن تخفيف احوال الاهالي على قدر  
 الامكان فلم يبق مانع من المبادرة الى ما اسأ  
 متشوق لحصوله وهو مجلس النواب الذي اسأ  
 فاتحه في هذا اليوم باجتماعكم وانتم تحيطون علما  
 ان جل مقاصدي ومساعي حكومي هو راحة  
 الاهالي ورفاهيتهم وانتظام امورهم شعبي العدالة  
 بينهم وتأمين سكان القطر على اختلاف اجناسهم  
 وهذا منتهي واضحا مستقيما وعليه سيري منذ توليت  
 امركم محبا للتربية وبشر العلوم والمعارف فعلى  
 المجلس ان يكون مساعدا للحكومة في هذه  
 الامور كلها خالصا مخلصا في خدمة الوطن  
 منحصرة افكاره وبذاكراته في المنافع العمومية مع  
 مراعاة قرار لجنة التصفية وسائر تعهدات الحكومة  
 مع الدول سالكا المسلك المعتدل والمنهج  
 القويم الذي هو اهم شيء في هذا الوقت الذي  
 هو عصر الترقى والتمدن فالواجب علينا الاعتدال  
 والتأني وحسن النضر وان نكون بدئا واحدة

حسين افندي جمعه  
 مهني افندي ابو يوسف  
 ( وفي هولاء زيادة واحد ايضا )

جرجا

احمد اغا الدقيشي

السيد رضوان عطيه

السيد رشوان حمادي

السيد سرور شهاب الدين

عبد الشهيد افندي بطرس

اسنا

احمد بك علي العريسي

عبد الرحيم افندي محمد سليمان

قنا

محمد افندي بحلي

علي اغا ابراهيم

السيد احمد محمد

السيد طابع سلامة

( وفي هولاء زيادة واحد ايضا )

اما الزيادة الواقعة في انتخاب بعض  
 المديريات كما هو ظاهر واضح فقد نشأت عن  
 حصول الزيادة من قبل في عدد المراكز  
 والاقسام بتلك المديريات  
 فصل

( افتتاح مجلس النواب )

لما تم انتخاب النواب في الوجهين القبلي  
 والبحري عين يوم الاثنين ٥ صفر سنة ١٢٩٠ و ٢٦ ديسمبر  
 سنة ١٨١ لافتتاح هذا المجلس ولم تطلع شمس ذلك  
 اليوم حتى ازدحم النادي بكثير من الناس ووقفت  
 اورطة من الالاي الاول على جانبي الطريق من سلم  
 القاعة الى الباب وفي المقدمة محمد عبيد البكباشي



وسياسة لما ترتب عليه من استحكام علاقات  
المودة بين هذه الدول وحكومتنا السنية  
ثم لا يخفى عنكم ان الوطن العزيز محتاج  
الى اصلاح جامع لاسباب المنافع ووسائل  
الخير فما عليكم الا الاجتهاد في سبيل السداد  
فوجهوا همتكم الى ذلك فمن جد وجد ومن  
سار على الدرب وصل . اهـ .  
ناجاة سليمان باشا اباطه نائب الشرقية  
بما مؤداه :

ليس لنا وانت اولنا من قبل النيابة مع  
علمه بمناصها ومصاعبها الا وفي نيته اداء حق  
الوطن ورعاية العهود وانا لننتظر في الامور الى  
وجه المصلحة الكلية ولا نهتم الا بالمنفعة الوطنية  
وقد رأينا ان يد الجناح الخديوي متبسة الى  
مساعدتنا وعناية رجال حكومته متوجهة الى  
تأييدنا فلم يبق علينا الا السعي والاجتهاد فيما  
يجلب للوطن النفع وبدرأ عنه الضرر والله ولي  
التدبير . اهـ .

وبقي المجلس بعد ذلك منعقداً ينظر في  
اموره الداخلية ثم اخذ يهتم بامر لائحته الجديدة  
التي عرمت الحكومة ان تعرضها عليه  
وقد وفد على الحراسة كثيرون من  
الاجانب والوطنيين من المدن والقرى للحضور  
في احتفال افتتاحه واعاد البعض ولائم افراح  
استبشاراً بوقتها ولا بما يكون على يد من الخير  
ولم يدع احد من قناصل الدول دعوة  
رسمية للحضور في حفلة افتتاحه اعتقاد ان ذلك  
من الامور الداخلية التي لا مدخل فيها لوكلاء  
الدول سياستها  
وقد جعل عدد كراسي النواب ٢٠ كراسياً

في انعام الاعمال النافعة منوسلين بعناية الله تعالى  
وامداد رسوله الكريم ومتمسكين بقوة ارتباطنا  
بالحضرة النهائية والدولة العلية ادامها الله  
وسأل الله النجاح اية ولي التوفيق .

وكان الى بين الحجاب العالي دولة شريف  
باشا ثم سائر المنظار يلهم كل من طلعت باشا  
وخيري باشا وذوي الفقار باشا وطه باشا والى  
يساره المغفور له سلطان باشا رئيس مجلس النواب  
وكلمهم بالملابس الرسمية وكانت المساكن مصطفة  
حوالي المجلس وامامهم الموسيقى العسكرية

ولم تكن الجلسة علنية بمقتضى اللائحة القديمة  
ولكن تعاون الخفاء في ادخال الناس الى  
الاماكن المعدة لحضور الجلسات فيما بعد حتى  
تعذر اخراجهم بعد الدخول فلبثوا وقوفاً من  
حول مجتمع الاعضاء حتى انصرف الخديو والمنظار  
ودخل النواب حجرة اقلاتهم للاستراحة ساعة من  
الزمان ثم عادوا الى المجلس فتلا فهم الرئيس  
خطاباً نوثر منه قوله :

قد سمعنا ما تضمنته المقالة الخديوية مما يدل  
على صفو النية وكرم العنصر وقد اجتمعنا في  
هذا المقام للنظر في امور اوطانكم وانتم خلاصة  
وجهاتها وبضعة نهايتها فتعيت عليكم الحزم  
والثبات والحكمة . ولا ازيدكم علماً ان لنا عهداً  
وذنماً واجبة الرعية وان للوطن علينا حقوقاً لازمة  
الاداء فمن العهود شدة الارتباط وصلة التبعية  
بالدولة العلية فلا بد لنا من الثبات على ذلك  
بالنظر اليها ولا شك انها تسر بتأييد امر  
الشورى فينا لما ينشأ عنه من القوة العائدة اليها  
ومن الذم موافقنا المالية والتجارية مع  
الدول العظيمة فان حفظها واجب علينا شرعاً

سيكون بتوفيق المولى مركز دائر نظام على اقوم  
سبيل واجله . المجلس الذي نظامه بدل دلالة واضحة  
على حسن نوايا عزيزنا الاظم وورارته العظمى  
ويبرهن على ان غايته المنيفة وجد وزارته  
الشريفة متزعة عن طرق الاستبداد وان سعيهم  
ما هو الا لرفاهية الرعية وتقدم عمران البلاد  
وما دامت الرعية مطلقة الحرية في مباشرة صالحها  
بواسطة نوابها النبلاء فمع اتحادهم وتقدم العظمى  
بان الحكومة السنية مرخصة لم بالنظر في الصوامح  
العامة وكافلة لم بانجازها في ظرفها ولعمري  
ان هك لمة عظمى ينبغي لكل وطني مقابلتها  
بالشكر الجميل والثناء الجليل وحجت انا معاشر  
ابناء الملة المسيحية القبطية مصريو الحسب والنسب  
وحزاهم من الوطن السعيد كان من ام واجباتنا  
القيام باداء الشكرات اللائقة وسط اكف  
الادعية الخيرية للعزة العلية بحفظ الذات الجلييلة  
التوفيقية ودولة وزرائها الفخام على الدوام ولا  
بلبث ان نرى تصرف مجلسنا الشورى ومقرونا  
بتعميم الفلاح همه سعادة رئيسه الامجد الهامر  
وحضرات اعضائه الكرام موفقة مساعدهم للنور  
بالمخير العام ببركة الربل والانبياء والصالحين  
والاولياء امين .

### فصل

#### (الجواب على خطاب الخديو)

وبعد انقضاء حفلة الافتتاح وشروع المجلس  
في الاهتمام باموره الداخلية عين عشرة من  
النواب لتقديم الجواب على خطاب الخديو وم  
احمد بك شريف وعبد السلام بك الموليبي  
ومحمد بك الشواربي وامين بك الشمسي وهلال  
بك محمود وسليمان احمد بك على ومراد افندي

لاحتمال زيادة العدد في اعضائه للانتخاب الاتي  
بعد تقرير اللائحة الجديدة وجعل من ثم في  
قاعته العمومية نحو ٤٠٠ كرسى للمتخرجين وذلك  
عد جعل جلساته علنية

وقد اعقب ذلك احتفالات جلييلة بالجمعيات  
الخيرية في مصر والاسكندرية وكثير من المساجد  
كثرت فيها الفاء الخطب وحضرها جم غفيرة من  
النواب والامراء واعيان البلاد

وفي يوم الاثنين الموافق ١٨ كيهك احتفلت  
الطائفة القبطية في المحروسة احتفالاً كبيراً في  
الكنيسة الكبرى البطريركية بحضور جماعة  
الاكليروس وامر غبطة البطريرك باعداد زيتو  
في البطريركخانه والكنيسة سروراً لافتتاح مجلس  
النواب فحضر هذا الاحتفال سلطان باشا رئيس  
المجلس ومحمود بك العطار وعبد السلام بك  
الموليبي وغيرها من النواب وفيه خطب  
الاغومانوس فيلوثاوس فقال ما نصه :

تبارك الله الملك العزيز المتعال الامر  
بناموس العدل بحكم النقل المقدس ودلائل  
العقل على غاية الكمال

سادتي . ان يومنا هذا يحول مولانا المجيد  
يوم ميون وفخوه بتوفيق العزيز محفوظ من الشوائب  
المكدره مصون . يوم تنبأى به كافة المصريين  
ومنهز لرويقه قلوب الهوين . يوم طالما تلهت على  
اقبال الباب ابناء الوطن وعد طالعه من اجل  
سعود الزمن بفخر التاريخ المصري بذكره وتنعطر  
الاندية بطيب نشره . يوم افتتح فيه نادي النواب  
الاكبر بامر وتشريف ذات عزيزنا الاسمي  
خد يوننا الاعظم وهمة دولة ارباب الوزارة الشريفة  
المحدة في انالة قطرنا الحظوظ المنيفة النادى الذي

السعة والثناء من براهة النية ونبالة المنصد  
حتى لقد انطلقت السرائر بما بدا على قمات الوجوه  
من سيات السورور فلم تدع بالالسنه من حاجته  
للتعبير عن فوط محبة عظيمة من امؤ كريمة لمولى  
متفضل عليها منحب اليها محب لحرمتها متعزوف  
بجزرها ومنفعنها

فلم يبق الا ان نبذل غاية ما في السعة  
ونأتي على قاصية الاستطاعة في نفع هذه الامة  
التي اتدنتنا للنظر في منفعنها واسنانتنا عن  
انفسها لزوية مصالحها سالكن في ذلك من  
مسالك التبصر وحسن النظر ما تحسن بعناية  
الله مغننه وتحمده بين توفيقه عافته ويعضد  
مقاصد حكومتنا السنية التجهة للسداد والرشاد  
وسلامة البلاد والعباد وتؤيد ما لنا من روابط  
التبعية للذات السنية السلطانية والدولة العلمية  
العثمانية التي منحنا عطاياها الكريمة من الامتيازات  
المرعية ما جلت به النعمة وعظمت المنه ويؤكد  
علائقنا الودادية مع الدول الاجنبية المحبة لمنفعتنا  
وفائدة بلادنا مبتهلين الى الله جل سناؤه  
ونقدست الاؤه ان يحرس لنا هذا الجنب  
المخدبوي الخيم ويدم لاولطانا به النفع العيم  
ادام الله توفيقنا على احسن ما يرام وبلغ به  
الوطن العزيز غاية المرام . اهـ .

فصل

( خطاب شريف ناشا في مجلس النواب )

( واللائحة الاساسية )

( الجديدة )

وعكف مجلس الشورى على الاهتمام بشؤون  
الداخلية ورنب اقلامة وانتخب رؤساءها ثم  
توجهت الانظار الى اللائحة الاساسية الجديدة

العدوي واسمعيلى افندي سليمان وعلى بك تعبير  
في الساعة الخامسة ( على الاصطلاح العربي )  
من يوم الخميس الواقع في ٧ صر سنة ١٢٩٩  
و٢٩ دسبر سنة ١٨٨١ انطلقوا الى ساحة الجنب  
المخدبوي ليقدموا له الجواب على خطابه الافتتاحي  
وسار في مقدمتهم رئيس مجلسهم ورئيس كتابه  
عبد الله باشا فكري فاستقبلوا في سراي الاسمعيلى  
بمعرفة التشرىفات الى ان تكامل عقد الوزراء  
بالالبسة الرسمية فادخلوا الى المجلس حيث تلا  
محمود بك سلمان المقالة الاتية ثم جلس النواب  
العشرة ورؤسهم وكتابهم الاول في حضرة المخدبين  
برهة فخطبهم بما دل على حسن امله بالمجلس  
النياي ثم انصرفوا من لدنه وعلى وجوههم شارات  
الشكر وعلائم الانهاج . اما المقالة هي

بعد حمد الله تعالى على توفيقه وارشاده  
والصلاة والتسليم على من اصطفى من عباد  
نقوم لدى هذه السة الكريمة المخدبوية نحن  
معاشر نواب الامة المصرية مقام النيابة جميعها  
في تقديم واجب الشكر لهذا الجنب المخدبوي  
الحكيم على انعطاف عواطفه نحو مجلس الشورى  
النياية الذي انتخه بنطقه الشريف اظهارا لمقصده  
الحليل من حيز القوة الى عالم الفعل واجابة  
لرغبة الامة ونظرا للصلحة العامة بعد ان  
زالت العوائق دونة وامتنعت الموانع بيننا وبينه  
بجلائل همه المخدبوية التي ذلت لها صعاب  
المسائل وخضعت دونها رقاب المشاكل حتى  
صفا الوقت واطأنت الحال ودنا المي وانقادت  
الامال ولقد شنف اسماعنا وانعش ارواحنا  
ذلك النطق الكريم وملك اعدتنا وملأها سرورا  
وطربا بما تضمنه من الافصاح عما عرفناه لمولى

التي حرم مجلس النظار على ارسالها اليه ليضعها  
موضع النظر

ففي عصر الاثنين الواقع في ١١ صفر  
سنة ١٢٩٩ و ٣ يناير سنة ١٨٨٢ وفد شريف  
باشا رئيس مجلس النظار على مجلس النواب  
لتقديم اللائحة الاساسية التي اعددها له مع سائر  
النظار فقدمها وخطب في ذلك خطاباً اثر في  
اذهان النواب وقلوبهم وقد جاءت هذه اللائحة  
مشتملة على احكام حرة و محدود مطلقه يكون  
بمقتضاها للنواب حق النظر في القوانين  
والمصروفات العمومية وان لا ينفذ قانون ولا  
يعتبر نظام ما لم يقرر في مجلسهم مع حصول  
الحرية التامة لهم في ابداء ارائهم وقراراتهم وقد  
شكلت لجنة من نفس اعضاء المجلس للنظر في  
هذه اللائحة و انصرفت آمال الناس الى ان هذه  
اللجنة تسارع الى النظر فيها ليم للمجلس في وقت  
قصير تقريرها فيأخذ في الاهتمام بالمصالح العمومية  
والمنافع الوطنية

وقبل ان ننشر صورة هذه اللائحة وما يتعلق  
بها ثبتت صورة الخطاب الذي القاه شريف باشا  
في مجلس النواب يوم وفد عليه لتفديتها وهو ( الخطاب )

ايها السادة النواب

اني لا اقدر ان اعبر لحضراتكم عن سروري  
بالحضور بينكم في هذا اليوم الذي اعدته مبدأ  
لعصر جديد ان شاء الله يعود على القطر  
بالتقدم والنجاح

حضراتكم تعلمون انه من منذ ثلاث سنوات  
ترآى لي ان الطريقة الوحيدة لخلاص البلاد  
من الورطات التي كانت محيطة بها في توسيع

نطاق الشورى واشتراك رأي نواب الاهالي مع  
الحكومة في نظر كل امر مهم تعود منه المنفعة  
وكنست قدمت مشروعاً لمجلس النواب الذي  
كان موجوداً وقتئذ وهو اجرى فيه تغييرات  
لم ييسر للحكومة النظر فيها ثم طرأت حوادث  
سياسية ومالية ليست خافية عليكم ترتب عليها  
تعويض اتمام المشروع والحمد لله قد زالت  
العوائق واني لاعد نفسي سعيّاً حيث ان افكاري  
في هذا الخصوص ما كانت الا نتيجة مقاصد  
المحضرة الخديوية وهذه الافكار قد طابى عليها  
عموم الاهالي ولهذا حصل انتخاب حضراتكم  
واجتمعتم فلهيئ القطر على ذلك ونهني انفسنا  
وندع للذات الشاهانية والمحضرة الخديوية بمقامهما  
مصدراً لكل خير

ولما كانت لائحة النواب التي اجتمعتم على  
مقتضاها لا تلائم افكارنا جميعاً كما اوضحت ذلك  
من منذ ثلاث سنوات وكررت بالمعروض الذي  
رفعت اخيراً للسنة الخديوية عن طلب اجتماع  
مجلسكم هذا فاشتغلت مع رفقائي بتعضير لائحة  
موافقة لمقاصد العموم وقد تمت وها انا الان  
اقدمها لحضراتكم للنظر فيها

ومع كون هذه اول مرة اجتمع فيها مجلس  
نواب حر كان يلزم ان السلطة التي تعطى له  
لا تكون مطلقة. بالكلية حتى يحكم المستقبل  
باطلاقها بالتدرج شيئاً فشيئاً لكن حيث ان  
مقصدنا جميعاً واحد وهو خير البلاد والحكومة  
معتقة بكفاءة النواب وعلمهم بمغفرهم واجباتهم  
ومعهم للوطن فقد اعطت لكم الحرية التامة  
في ابداء ارائكم وحق المراقبة على افعال مأموري  
الحكومة من اي درجة واي صنف كانوا ونصرح

المجلس وفي نفع البلاد لا يمكن الحصول عليها  
الأ بعد التصديق على لائحة أجزائكم فالأموال  
من حضراتكم المبادرة بنظرها حتى اننا نشرع في  
الاعمال النافعة المهمة ولكونهم من قنم وضع مجلس  
نواب لزوم ترتيب مجلس للادارة ونحضر  
القوانين ومحكمة المأمورين عن كل امر مجرورة  
خارج عن حد واجباتهم او مخالف للقوانين  
واللوائح اثناء تأدية وظائفهم فقد عمل عن ذلك  
مشروع وها هو مقدم للمجلس فالأموال ايضا  
الاسراع بنظره حتى يصدر مع اللائحة وان شاء  
الله سقدم لحضراتكم عا قريب مشروع لائحة  
للاختخاب نساله تعالى بركة نبيه الكريم ان  
يقرن اعمالنا بالنجاح ويوفقنا للاتحاد قولاً وفعلًا  
لما يكون فيه الاصلاح امين بجاه خاتم النبيين  
« اللائحة الاساسية »

اما اللائحة الاساسية الجديدة التي قدمها  
شريف باشا لمجلس النواب يوم اقل عليه والتي  
فيه هذا الخطاب فقد كان من امورها ان اللجنة  
التي شكلت للنظر فيها وتقريرها عقدت مرارًا  
وحلّت اللائحة لديها محل القبول والتداول ثم  
جرت على الاسن ان يبين النواب والحكومة  
اختلافًا كليًا في شأنها . وقبل ان تأتي على  
استيفاء التفاصيل المتعلقة بها ننشر في هذا المقام  
موادها توطئة لما سيأتي من الكلام عليها . وهي  
المادة الاولى . تعين اعضاء مجلس النواب  
يكون بالاقتخاب والشروط اللازمة لمن له حق  
الاقتخاب ولن يجوز انتخابه نتيبت فيها بعد في  
لائحة مخصوصة تشمل ايضا على كيفية الانتخاب  
المادة الثانية . يكون انتخاب اعضاء المجلس  
لمدة خمس سنوات ويعطى لكل منهم مائة جيه

لكم بنظر الموازين العمومية وابداء رأيكم فيها  
ونظر كافة القوانين واللوائح وقد التزمت الحكومة  
بعدم وضع اي ضريبة ولا نتراري قانون او  
لائحة ما لم يكن بتصديق وقرار منكم وكذلك  
تعهدت بان تجعل النظار مسئولين لديهم عن  
كل امر يترتب عليه اخلال بحقوقهم والغاء  
فانه لم يجبر عليكم في شيء ما ولم يخرج امرهم  
عن حد نظركم ومراقبتكم

انما لا يخفاكم الحالة المالية التي كانت عليها  
مصر ما اوجب عدم ثقة الحكومات الاجنبية  
بها ونشأ عن ذلك تكليفها بترتيب مصالح وتعهداها  
بالانزامات ليست خافية عليكم بعضها بعقود  
خصوصية والبعض بقانون التصفية فل يتيسر  
للحكومة ان تجعل هذه الامور موضعاً لنظرها او  
نظر النواب حاشا لانه يجب علينا قبل كل شيء  
القيام بتعمداتنا وعدم خدشنا ببناء ما حتى نصليح  
خللنا وتزداد ثقة العموم بنا ونكتسب امنية  
الحكومات الاجنبية ومتى رأت منا تلك الحكومات  
الكفاية لتنفيذ تعهداتنا بحسن اخلاص بدون  
مساعدتها فتخلص شيئاً فثبتاً ما نحن فيه واني  
لواثق بان بصيرة وحكمة النواب ومساعدتهم  
للحكومة لا بد وان يترتب عليها ازدياد الثقة بنا  
هذا ومن المعلوم اننا نابعون للدولة العلية  
وصالحنا مرتبطة بصالحها وهذه التبعية وهذا  
الارتباط هما السبب الوحيد لسلامتنا ونجاتنا  
فحقوقها لذلك مقدسة ومراعاهما فرض واجب  
على كل منا ولبدع الله جميعاً بدوام الذات  
الشاهانية وتأييد دولته العلية التي مفعنا امتيازات  
نضمن لنا خير بلادنا  
وحيث ان التمرق المتصودة من اجتماع

نهاية مدته الاعيادية في ٢٦ مارت سنة ٨٢  
تمام الثلاثة الاشهر

المادة التاسعة . تفتح الحضرة الخديوية او  
رئيس مجلس النظار بالنيابة عنها مجلس النواب  
بمحضور باقي النظار

المادة العاشرة . تفتح اول جلسة في كل سنة  
تتلاق مقاله بقرأها الخديو او رئيس مجلس النظار  
بالنيابة عنه وتشتمل على بيان المسائل المهمة التي  
تعرض على المجلس في أثناء انعقاد جلسائه  
وتنفس الجلسة بعد تلاوة المقالة المذكورة

المادة الحادية عشرة . ينتخب المجلس في  
اناء الثلاثة الايام التالية لتلاق المقالة لجنة  
لتحضير جوابها وبعد التصديق عليه من المجلس  
يصير تقديمه للحضرة الخديوية بمعرفة من يتدهم  
المجلس لهذا الغرض من اعضائه

المادة الثانية عشرة . لا يشتمل الجواب المذكور  
على التكلم في اي مسألة بوجه قطعي ولا على  
اي رأي حصلت المداولة فيه

المادة الثالثة عشرة . ينتخب المجلس ثلاثة  
من اعضائه تعرض اسمائهم على الجباب الخديوي  
فيعين احدهم لينتولى رئاسة المجلس مدة الانتخاب  
اي خمسة اعوام وحيث ان الرئيس الحالي قد  
عين بامر الحضرة الخديوية من النواب فيستمر  
على رئاسة المدة المذكورة

المادة الرابعة عشرة . ينتخب المجلس وكيلين  
لرئيسه ويعين للفلم كتاباً بشرط ان يكون الوكيلان  
من الاعضاء

المادة الخامسة عشرة . تحرر محاضر الجلسات  
بملاحظة فلم كتابة المجلس

المادة السادسة عشرة . اللغة الرسمية التي

مصري في السنة مقابل مصاريف ويعتمد انتخاب  
الاعضاء المحاضرين للمدة المذكورة

المادة الثالثة . النواب مطلق الحرية في  
اجراء وظائفهم وليسوا مرتبطين بامر او تعليمات  
تصدر لم تغل باستقلال ارائهم ولا بوعده او وعيد  
بوجه اليهم

المادة الرابعة . لا يجوز التعرض للنواب  
بوجه ما وإذا وقعت من احدهم خيانة او خفجة  
منع انعقاد المجلس فلا يجوز القبض عليه الا بمقتضى  
اذن من المجلس

المادة الخامسة . للمجلس حال انعقاده ان  
يطلب الافراج او توقف الدعوى عن من  
او يدعى عليه من اعضائه غير مدة الانعقاد  
المادة السادسة . كل نائب يعتبر وكيلاً  
عن عموم الامة المصرية لا عن الجهة التي  
انتخبته فقط

المادة السابعة . مجلس النواب يكون مركزه  
بمحروسة مصر ويعقد بامر يصدر من الحضرة  
الخديوية بموافقة رأي مجلس النظار ويكون  
اجتماعه سنوياً

المادة الثامنة . تعقد الجلسات الاعيادية  
السنوية بمجلس النواب مدة ثلاثة اشهر من  
اول شهر نوفمبر الى عاية يناير وإذا لم تكف  
هذه المدة لانتمام الاشغال الموجودة وطلب المجلس  
ان تزد مدته من ١٥ يوماً الى ٢٠ يوماً فيجاء  
الى ذلك وإذا مست الحاجة الى تكرار اجتماع  
المجلس الى غير مدته المذكورة فيكون ذلك  
بمقتضى امر يصدر من الحضرة الخديوية بتقرير  
فيه مدة الاجتماع وحيث ان المجلس قد ابتدأ  
في هذه السنة في ٢٦ سبتمبر سنة ٨١ فيكون

الانقضاء الى يوم الاجتماع ويجوز لارباب الانتخاب ان يتجلبوا نئس النواب السالفين او بعضهم

المادة الثالثة والعشرون . اذا صدق المجلس الثاني على رأي المجلس الاول الذسى ترتب الخلاف عليه فينفذ الرأي المذكور قطعياً

المادة الرابعة والعشرون . مشروعات اللوائح والقوانين تعمل بمعرفة الحكومة ويقدمها للنظار بمجلس النواب لنظرها والبحث فيها واعطاء القرار اللازم عنها ولا يكون المشروع قانوناً معتبراً دستوراً للعمل ما لم يُبلّ في مجلس النواب بنفاً مفنداً ويقرر حكماً قطعياً ثم يجري التصديق عليه من طرف المحضرة المخدوية واذا تراءى للمجلس لزوم سن قانون وطلبه من مجلس النظار بواسطة الرئيس فيجيب الى ذلك

المادة الخامسة والعشرون . مشروع كل لائحة او قانون يعرض على المجلس بنظر فيه بمعرفة لجنة من اعضائه تنتخب لذلك ويجوز للجنة المذكورة ان تطلب من الحكومة اجراء بعض تغييرات في المشروع الذي تكلت بنظره وفي هذه الحال يرسل رئيس مجلس النواب الى رئيس مجلس النظار المشروع والتغييرات المطلوب اجراؤها فيه قبل المداكرة العمومية بمجلس النواب .

المادة السادسة والعشرون . ان لم تطلب اللجنة اجراء تغييرات في مشروع اللائحة ان القانون يقدم النص الاصلي للجلسة العمومية فان طلبت اجراء تغييرات فيه واقبها الحكومة ان لم تقرأها يقدم للجلسة العمومية النص الاصلي مع تلك التغييرات

تستعمل في المجلس في اللغة العربية وتحرير المحاضر والمخفات يكون بتلك اللغة

المادة السابعة عشرة . للنظار حق الحضور في المجلس واداء ما يرومون ابداءه فيه ولم ايضاً ان يستنصوا عنهم وكلاء من كبار المواطنين بدواويهم

المادة الثامنة عشرة . اذا قر قرار النواب على ان يستدعى الحضور بمجلسهم احد النظار للاستيضاح منه عن مادة فعلى الناظر ان يذهب الى المجلس بنفسه او يستنيب عنه احد كبار المواطنين بدوياته ليجيب عما يسأل عنه وله وان لا يؤخر الجواب لاول مدة الافتتاح الثاني لا أكثر وعليه بيان الاسباب ومسئولية التأخير

المادة التاسعة عشق . للنواب حق المراقبة على متوظفي الحكومة جميعاً فلم بواسطة رئيس المجلس ان يشعر كلأمن النظار بما يروم لزوم الاخبار عنه من تعذر او خلل او قصور يُنسب لاحد متوظفي الحكومة التابعين لنظارته

المادة العشرون . النظار متكافلون في المسؤولية امام مجلس النواب عن كل ما يقرر بمجلس النظار

المادة الحادية والعشرون . كل من النظار مسئول على الوجه المذكور بالبد الثالث عن الاجراءات الصادرة منه

المادة الثانية والعشرون . اذا حصل خلاف بين مجلس النواب ومجلس النظار واصر كل على رأيه بعد تكرار الماهرة وبيان الاسباب ولم تستعف النظارة فللمحضرة المخدوية ان تأمر بنفص مجلس النواب وتجديد الانتخاب على شرط ان لا يتجاوز النقة ثلاثة اشهر من تاريخ يوم

ينظر في الميزانية ويبحث فيها وتعقد بعد اقراره عليها وعلى رئيس المجلس ان يبلغ ذلك الى ناظر المالية بغاية اليوم العشرين من شهر دسمبر بالاكثـر

المادة الرابعة والثلاثون لا يجوز للمجلس ان ينظر في دفعيات الوبركو المقرر للاستانة او للدين العمومي او فيما التزمت به الحكومة في امر الدين بناء على لائحة النصفية او المعاهدات التي حصلت بينها وبين الحكومات الاجنبية

المادة الخامسة والثلاثون . كل عهد او شرط او التزام يراد عقده بين الحكومة وغيرها لا يكون نهائياً نافذ المضمون الا بعد الاقرار عليه من مجلس النواب سوى مشاركة او مقابلة على عمل شيء لم يخرج مبلغه عن المدرج في الميزانية العامة المتقررة بالمجلس المذكور

المادة السادسة والثلاثون . يجوز لكل مصري ان يقدم للمجلس عرضاً وهذا العرض يحال للنظر فيه على لجنة من المجلس لتحكم بدرجة اعتباره وهل يقبل ام يرفض واذا كان العرض متعلقاً بالحقوق الشخصية وتبين بالبحث ان مقدمه لم يسبق له تقديمه الى المأمور المتعلق به ذلك الطلب او الى اللجنة التابع لها ذلك المأمور فانه يرفض رأساً

المادة السابعة والثلاثون . اذا طرأت ضرورة مهمة جداً تستلزم المبادرة الى الاخذ باسباب الاحتياط من خطر او للمحافظة على الامن العمومي وكان مجلس النواب غير منعقد ولم يسع الوقت جمعة فيجوز لمجلس النظار اجراء ما يلزم اجراؤه على مسؤوليته مع التصديق على ذلك من الحضرة الخديوية ولدى انعقاد مجلس النواب

المادة السابعة والعشرون . عند تقديم المشروع للمجلس من طرف اللجنة يجوز للمجلس قبوله او رفضه ويسوغ له ايضاً احواله ثانية على اللجنة للنظر فيه

المادة الثامنة والعشرون . على رئيس مجلس النواب ان يرسل الى رئيس مجلس النظار اللوائح والنوازين التي يصدق المجلس عليها

المادة التاسعة والعشرون لا يجوز ربط اموال جديدة او رسوم او عوائد على متولات او عقارات او ويركو في الحكومة المصرية الا بمقتضى قانون مصدق عليه من مجلس النواب وعلى ذلك فلا يجوز باي وجه كان وباية صفة كانت تحصيل عوائد جديدة وكل جهة من جهات الحكومة امرت بحصول شيء من ذلك وكل مستخدم حرر كتوفات او تعريفات عنها وكل شخص باشر تحصيلها بدون قانون مصدق عليه من مجلس النواب يحاكم كخائن وترد الحقوق لاربابها

المادة الثلاثون . ميزانية مصروفات وايرادات الحكومة السنوية تقدم لمجلس النواب سنوياً لغاية الخامس من شهر نوفمبر بالاكثـر

المادة الحادية والثلاثون . تقدم للمجلس ميزانية عموم الايرادات مع كتوفات عن كل نوع من انواعها

المادة الثانية والثلاثون . تنقسم ميزانية المصروفات الى اقسام متعددة يختص كل قسم منها بنظارة ثم يشتمل كل قسم على ابواب وفصول بقدر عدد جهات الادارة العمومية بتلك النظارة

المادة الثالثة والثلاثون . لمجلس النواب ان



اللائحة نافذة الحكم بمقتضى أمر يصدر من  
الحضرة المحذوية

المادة السادسة والأربعون. للجلس الحق  
بحسب مقتضيات الاسوال ان يعدل هذه اللائحة  
الاساسية بالاتفاق مع مجلس النظار  
المادة السابعة والأربعون. اذا أغض بند  
او عبارة من هذه اللائحة فحق تفسيره لمجلس  
النواب

المادة الثامنة والأربعون كل ما كان  
مخالفاً لهذه اللائحة من احكام القوانين والامور  
والوائح والعادات لا يعمل به بل يكون لاغياً  
فصل

وتولى انعقاد اللجنة المشكلة للبحث في  
هذه اللائحة وتعديل بعض احكامها فقررت  
اكثر بنودها ثم وقع الخلاف بين النواب  
والنظار في شأن ما يتعلق بالميزانية من بنود  
هذه اللائحة وكثير تحدث الناس في شأنه وحلتي  
بعضهم ان ينشأ عنه سقوط الوزارة وإل اءخرون  
ان يزول قريباً ويحصل الاتفاق والتراضي  
على تعديل اللائحة فيصدق عليها الجنباب  
المحذوي

ومضت على ذلك بضعة ايام تنوعت في  
خلالها الآراء والاقوال حتى كان يوم الاربعاء  
الواقع في ٢٧ صفر سنة ١٢٩٩ و١٨ يناير سنة ٧٢  
فقدت اللجنة اللائحة الاساسية لرئيس مجلس  
النظار على يد رئيس مجلس النواب فرسم  
باستشارها ونوزعها على النظار لتكون موضوع  
مذكرتهم في الجلسة الآتية وكانت اللجنة قد  
حفظت العدد الكثير من بنودها وعدلت مارات  
لرؤماً لتعديلو

يقدّم الامر اليو ليرى رأيه فيه

المادة الثامنة والثلاثون. لا يجوز لاي شخص  
ان يبدى رأيه في مجلس النواب بمسئلة ما او  
يتناقش فيها او يترك في المداولة الا ان كان  
من اعضائو او من النظار او من كان حاضراً  
معم او نائباً عنهم

المادة التاسعة والثلاثون. يكون اعطاء الاراء  
في المجلس بواسطة رفع اليد او النداء بالاسم  
او وضع الاراء في صندوق

المادة الاربعون لا يجوز اعطاء الاراء  
بالنداء بالاسم الا اذا طلب ذلك عشرة من  
اعضاء المجلس بالاقل. وعلى كل حال فالرأي  
فيما نص عليه بالمادة الثالثة والأربعون يكون  
دائماً بالنداء بالاسم

المادة الحادية والأربعون. انتخاب الثلاثة  
الذين يعين منهم رئيس المجلس وكذا انتخاب  
الوكيلين الكاتب الاول والثاني يكون بوضع  
الاراء في صندوق

المادة الثانية والأربعون. لا تكون المبادلة  
بالمجلس صحيحة الا اذا كان حاضراً فيونلثا اعضائو  
بالاقل والا كانت المداولة لاغية ويكون صدور  
القرارات بالاغلبية المطلقة

المادة الثالثة والأربعون كل قرار يترتب  
عليه مسئولية النظار لا يجوز صدوره الا بالاغلبية  
المتوفرة فيها ثلاثة ارباع النواب الحاضرين  
بالمجلس

المادة الرابعة والأربعون. لا يسوغ لاحد  
النواب ان يستنيب عنه غيره لابتداء رأيه

المادة الخامسة والأربعون. على النواب  
ان يحرموا لائحة اجراءاتو الداخلية وتكون تلك

وإنما تأم فبا يتعلق بمصر لا سيما بعد حدوث  
الحوادث الأخيرة اخضها صدور الامر الخديوي  
بجمع مجلس شورى النواب ما اوجب الخبرة بين  
الدولتين وإعادة النظر في شؤون انفاها  
المذكور.

وبناء على ذلك نرجوكم ان تصرحوا الان  
للنواب الخديوي ان حكومتى فرنسا وانكثرة  
تريان وجوب تأييد جنابه في الخديوية وفقاً  
للاحكام المقررة في فرمانات السلطانية التي قبلها  
الدولتان قبولاً رسمياً اعتبار انها وحدها تكفل  
الان وبعد الان استمرار السلم والسكون وتوجب  
توسيع نطاق الثروة والمعاملة في البلاد المصرية  
ما فيه مصلحة الحكومتين المذكورتين المتفقين  
على الاشتراك في السعي الى دفع كلما من شأنه  
ان يحدث في مصر ارتباكاً او يخل بنظامها واحولها  
سواء كان هذا الخلل وهذا الارتباك ناشئين  
عن اسباب خارجية او داخلية

ولا ريب عندنا ان هذا التصريح العلني  
المبين لمقاصد الحكومتين يمنع حدوث ما عساه  
ان يطرأ على حكومة النجباء الخديوي من الاخطار  
وان حدث فالحكومتان لا ترددان في دفعه ولا  
نحجمان عن صد

وفي امل الدولتين ان النجباء الخديوي  
يعرف كنه المعرفة ما في هذا التصريح فيحقق له  
الثقة واليقين الثالث لا بد له منها لادارة امور  
القطر المصري . اهـ .

فاثرت هذه اللائحة في النوبس تأثيراً عظيماً  
واضطرب منها المجد فاجتمعوا في سراي قصر  
النيل للمذاكرة في مضمونها فراههم منها امور كثيرة  
وايقنوا ان المراد منها مزيد التداخل وجعل

وبعد مذاكرة النظر فيها رأوا ان يعدلوا  
نودها المتعلقة بالميزانية فاصر النواب على ان  
لا يقلوا التبعة تعديلاً في لائحتهم الاساسية التي  
وضعها لجنهتهم المؤلفة لذلك

والحاصل ان هذا الخلاف استحكم بين  
مجلس النظر ومجلس النواب حتى كان سبباً في  
استعفاء وزارة شريف باشا على ما سيحيي بيانه  
في الفصل المفرد لاستعفاها . عوان . اسباب  
سقوط وزارة شريف باشا . وهو الفصل الذي  
نرجي الان اثباته الى ان نفرغ من ايراد ام  
الحوادث والاعمال التي جرت في عهد هذه الوزارة  
فصل

### (لائحة الدولتين فرنسا وانكثرة)

وفي خلال ذلك ورد على لسان الدرق  
ان الدولتين فرنسا وانكثرة متفقتان على  
ان تبعنا الى الحكومة الخديوية كتاباً متفق المعنى  
تعلنان به انهما تساعدان بالفعل اذا استمر  
الاضطراب في القطر المصري او من السلطة  
الخديوية شيء وكان ذلك فان وكلي الدولتين  
السياسيين توجها الى سراي عابدين بعد ظهر  
الثلاثاء الواقع في ١٩ صفر سنة ١٢٩٩ و ١٠  
يناير سنة ١٨٨١ وقدا للخديوي لائحة اشتراكية  
وردت اليها بصفة خطاب من الوزارة الخارجية  
الى القنصل الجنرال بمصر . وهذا معربها

### حضره القنصل الجنرال

كلناكم غير مرة ان تخبروا النجباء  
الخديوي وحكومته عن رغبة حكومتى فرنسا  
وانكثرة في مساعدته ومساعدة حكومته للتغلب  
على المصاعب المتنوعة التي تزيد الارتباك والقلق  
في القطر المصري فان الدولتين على وفاق وطيد

الملاحظان في معارضة اللائحة المذكورة لتنظر فيها عين العدل والانصاف

ان الحكومة السلطانية موجهة عنايتها ابدأ الى المحافظة على الانتيازات الموحدة لمصر حرصاً على الراحة العمومية وجلباً للسعادة والرفاهية في الولاية المذكورة وذلك جل ما ترغب فيه وترى فيه مصلحة لها وفي ظننا انه يستعمل ابتداء اقل الادلة على ما بناني ذلك او الاستشهاد بما حادث داخلي متعلق بمصر يكون داعياً لاصدار مثل اللائحة المذكورة

وناه على ذلك لا يرى شيئاً مما يقضي باستصواب ما اجرته الدولتان من تقديم تلك اللائحة لسمو توفيق نانا وفضلاً عن ذلك فان مصر جزء ملازم من ممالك الحضرة السلطانية والسلطة المعطاة للتدبير لحفظ الراحة العمومية عند اللزوم والمحافظة على سعادة حال البلاد ولادارة القطر على محور حسن وتأيد هذه السلطة في من حقوق الباب العالي وحده ومن اختصاصاته دون سواه

فكان من اللازم طمعاً عندما انضج وجوب اجراء مثل هذه الاجراءات ان يؤخذ بادى بدء رأي الدولة المتبوعة وبواسطتها وحدها تُرسل التصريحات (المذكورة في اللائحة) وبواسطتها ايضاً دون سواها ينتظر الحصول على التأكيدات المأمولة

وما تقدم يعلم انه يحسن لنا ان نرى مخافة الدولتين مع الخديوي غير حقة ولا عادلة وقد صار الباب العالي مضطراً ان يحاول الوقوف على الاسباب التي اجأت حكومة فرنسا للاشتراك مع حكومة بريطانيا في مسألة منحة بمغفوق

البلاد تحت حماية فرنسا وانكثرت ثم وفد عليهم ناظر الجهادية (محمود سامي) فنوصوا الرأي اليه فاسكن جأشهم وطيب اعينهم وتوجه بعد ذلك الى الظار وقاوضهم في الامر وابيهم انفعال العساكر من هذه اللائحة ثم سار واباع الى الخديوي فسطوا لديه الامر والرأي وانتموا المدركة بما يذهب الآثار التي نشأت عن اللائحة المذكورة فاستقر الرأي على لشعار الباب العالي يؤ مع الملاحظة بان لا حاجة لقول مضمونه فسكتت الخواطر بذلك وإطأنت النفوس (جواب الباب العالي)

(على لائحة الدولتين)

وقد اعترض الباب العالي على هذه اللائحة بلائحة بعثت بها وزارة الخارجية العثمانية الى الدولتين على يد سفير الدولة العلية لديهما وهذه صورتها .

ياحضرة السفير

نعلمون ان قصصلي انكثرت وفرنسا المجرالين قدما للجناب الخديوي اللائحة المتفق عليها بين الدولتين بناء على الافادات الواردة لها من جانب دولتيها وقد اثبت لنا هذا العمل بالنظر الى الزمان الذي اصدرة الباب العالي متعلقاً بولاية مصر وبالنظر الى اجراءات الوفد العثماني الملوكي الذي أرسل الى مصر من عهد قريب ان التأكيدات التي كروت حكومة الباب العالي اصدارها لم ينظر اليها بالعين التي تستحق ان ينظر اليها بها ومن اجل هذا لا تتمالك من اخفاء سوء الاثر الذي حصل لنا من جراء هذا العمل ونرى بعد ذلك من واجب الضرورة ان نصرح للحكومة التي تنوبون عنا لديها ببعض

(صورة ترجمة محمور من اللورد غرنفيل)  
 (ماندر خارجية أكتلتة الى السر)  
 (ادوارد مالت قسماها الجبرال)  
 (وكيلها السياسي بالقطر)  
 (المصري شارخ ١١ بومر)  
 (سنة ٨١ بين يو)  
 (مقاصد الانكليز)  
 (بالقطر الى)  
 (مصر)

افادتي رسائلكم الصادرة من بعد عودكم  
 الى مصر ان قسما كبيرا من اهل ذلك القطر  
 يرون السياسة الانكليزية فيه من غير وجه  
 الحقيقة فوددت ان ابدد هذه الاوهام دفعا لما  
 يمكن ان ينشأ عنها من الاخطار ببيان واضح  
 لارائنا ومقاصدنا

ان سياسة حكومة الانكليز بالقطر الى مصر  
 لا قصد فيها غير نجاح تلك الديار وتمتعها بنعام  
 الحرية التي حصلت لها بمقتضى التفرمانات  
 السلطانية المتواليه الى عهد الفرمان الصادر  
 عام ١٨٧٩

ومن رأينا ان نجاح مصر او نجاح غيرها  
 من سائر الافطار يتوقف على حسن حال  
 السكان وبما ثروهم ولذلك انهننا كل فرصة  
 السعي لدى حكومة الخانب الحديوي في ان  
 تأخذ بالوسائل المودية الى رفع الامة المصرية  
 من مهواة الذل والحيث الى مقام الامن  
 وحسن الحال

فنشر المعارف والغاء الضرائب الفادحة  
 ونقرب المال الاميري على اصول منتظمة عادلة  
 ونقلل التعسير في العمليات كل هذه الوسائل

سلطتي على مصر  
 وقد ارسلت هذه الملاحظات ايضا الى  
 سفارة الباب العالي بلويدرة  
 والان افوض سعادتكم يا حضرة السعير  
 ان تخبروا في هذا المعنى حضرة وزير الخارجية  
 وتشرحوا له الشرح الذي ترويه موافقا في هذا  
 الشأن وذلك لكي تظهروا لحضرتة شدة انبساطنا  
 الى الحصول على هذا التدريج الساقى الكافي  
 لان يخرج الحكومة السلطانية من مسلك المقام  
 الذي وجدت فيه الان امر ما حدث بمصر  
 واقلها الخ

(التوقيع) عاصم باشا

## فصل

### مدونات شتى

قبل ان يستوفي الكلام على ما كان من  
 لائحة من مجلس النواب وما تبع الخلاف من  
 سقوط وزارة شريف باشا وسود رئاسة القطار الى  
 محمود سامي نضمر هذا الفصل من المحررات والاعمال  
 المتفرقة وشذورها ما لا غنى لشمائلات هذا  
 الفصل العام عن الامتزاج بها فيها

العمري ان رياض باشا كان له عضد مخصوص  
من اكثره وان الجناح الخديوي كان مستقياً  
اباه في الوزارة كراهة ان يسوء حكومة جلالة  
الملكة فلا بد ان تعلم علم اليقين ان انكثرة  
لا تلتمس في مصر وزارة من حزبها بل من  
رأبها ان الوزارة القائمة على مستند دولة اجنبية  
او على سطرة تحمصة لوكيل احدى الدول  
لا تترتب عليها فائدة لا للبلاد التي تتولى امورها  
ولا للذين يرون انها نافعة حفظاً لمصلحتهم ولا  
تصلح الا لابعاد الامة عن الطاعة الواجبة عليها  
للأمير ولايجاد المباراة في الدسائس المضرة  
بصحة البلاد

ويسري ان ارى كيفية علمكم وقيامكم بما  
كان واجباً عليكم من هذه الحقبة فقد بذلت  
لرياض باشا المساعدة الخالصة الواجب بذلها  
لوزارة قد اخارها الجناح الخديوي ولوثقوا زعم  
هذا الحد لكان ذلك منكم خروجاً عن التعليقات  
الصادرة اليكم من حكومة جلالة الملكة على ان  
مضمون تقاريركم وكيفية سير المحادثات قد اثقا  
انكم لم تخرجوا البتة عن ذلك الحد

ولا أكاد ارى من حاجة لبيان رغبتنا في  
قاء مصر متمتعاً بما لها من الاستقلال الاداري  
المؤيد بالفرمانات السلطانية لانه لو كان من  
قصد الحكومة الانكليزية اضعاف ذلك الاستقلال  
او تنويض الادارة الناشئة عنه لكان ذلك  
مخالفاً على خط مستقيم لتفليدها وتاريجها الاهلي  
ولو دعت الحاجة لما عز علينا ان نثبت  
بادلة من حوادث قريبة العهد ان حكومتنا  
لا ينبغي ان تكون عرضة للارتباب المتوه عنه  
في رسائلكم

قد حازت لدينا قبولاً وصادفت منا اهتماماً  
ونمت بموافقة المراقبين الانكليزي والفرنساوي  
وقد بقي من وجوه الاصلاح ما يراه اوجب  
من كل ما تقدم بيانه ألا وهو اصلاح الادارة  
والقضاء للوطنين على ان التعليقات الصادرة  
اليكم من حكومة جلالة الملكة نفث بكم عند  
حد الاجتهاد في بيان لزوم هذا الاصلاح لحكومة  
الجناح الخديوي فقد علمنا ان وزارة جنابه  
الكرم في القادرة من دون سواها على التوفيق  
بين التنظيمات الاوروبية والشرعية الاسلامية  
بحيث نحصل الثقة بها ونتم آمال اساء الوطن  
المصري

ومن اجل هذا كنا على الدوام محالين  
للرأي المؤذن بنعم المحاكم المختلطة ومد حدودها  
الى النظر في دعاوي الوطنين وكذلك نعارض  
اشد المعارضة في كل ما يراد به اكراه الامة المصرية  
على قبول احكام مناقضة للشرع الذي ورثته  
عن اباها

ولكننا مع ذلك لا نستطيع الاغضاء عن  
عدم الانتظام في ادارة القضاء بمصر لما انة متنازع  
باب الجاح لجمع الام خصوصاً ونحن على يقين  
من انه اذا لم يحصل هذا الانتظام فلا يمكن  
لاية وزارة كانت ان تتال تمام الثقة وتؤيد  
بصفة كونها الحامية الحقيقية للبلاد ولذلك حصل  
لنا السرور الذي لا مزيد عليه حين علمنا ان  
دولة شريف باشا تقدم الى ناظر الحماية في  
الاهتمام بتنظيم المحاكم الوطنية حالما انتهت الوزارة  
الي ونحن نتظر تمام هذا المشروع العظيم  
بغاية الرغبة والاهتمام

وقد افدتمونا ان من خطرات الرأس

فيمكن للجباب الخديوي ووزرائه ان يوقنوا  
ان حكومة جلالة الملكة لا يحظر سالها العدول  
عن هذا المسلك الذي يهينه شمسها لنفسها  
الافضاء غرنيل  
(محاورة)

وجرت بين احد رجال مصر واحد رجال  
الانكليزيين . ان انكليزي لم تغلط الاغطة  
واحدة وهي عقد ما معاهدة مع الدولة العثمانية  
على الانذار والدفاع . ان كانت راجية بهذه  
المعاهدة ان تقوم الدولة العلية باصلاح احوال  
ربابها والعدل فيهم ولما خاب هذا الرجاء  
بتمت انكثرة النفوس هذه المعاهدة وابداء العهدة  
مع حكومة ماله كعصر

المصري . لم يكن الباعث لانكثرة على  
عقد المعاهدة مع الدولة العثمانية رجاء اصلاح  
ربابها كما ذكرت اد لا بدسور ان دولة ما  
تربق دماء ربابها وتفتي لبوابها لاسلح رعية  
دولة اخرى . وانكر الباعث الحق هو المحافظة  
على الهدى اذ من المعلوم ان دولة الروسية  
طلما لمحت الى الاستيلاء على هذه البلاد ومعلوم  
ان البارق الاقرب اليها هو خط الدرات من  
بلاد الدولة العثمانية فلو ان دولة الروسية  
تمكنت من اشغاف الدولة العثمانية في المدة  
السالفة لمجملت لها مراكز حربية في البحر  
الافض والاسود بحيث تقدر اذ ذلك على  
معاكدة الدولة الانكليزية ومقاومتها في البحر  
الافض وبذلك يمكن من الوصول الى الهدى  
من خط الدرات الذي هو اقرب باسعاف من  
خط التركمان فلو لم تنوئل انكثرة الى خط

ومن جهة ثانية نرى ان الصلة التي تضم  
مصر الى الباب العالي هي الحاجز المانع لكل  
مداخلة اجنبية فيها فاذا انقطعت هذه الصلة  
فرما صارت مصر في زمن بعيد او قريب  
عرضة لاختار المطامع والمنافسات ولذلك قرر  
قصدنا حفظ هذه الصلة على ما هي عليه الان  
ولا يخرج سا عن هذا المسلك الذي  
اوضحناه الا وقوع الفوضى ابي عدم الحكومة  
في مصر ولكنها تعتمد على الجباب الخديوي ودولة  
شريف باشا وذكاء الامة المصرية في اجتناب  
هذه النازلة اما هم فليكنوا على يقين من ان  
ما دامت مصر مستمرة على السعي في طريق  
النجاح في سلام واعتدال فحكومة جلالة الملكة  
تكون شديدة الرغبة في مساعدتها على ادراك  
غايتها السعيدة

وقد رخصنا لكم في اعطاء صورة هذا  
الرغم الى ناظر الخارجية المصرية مع الامم  
اليو بانك كتب لازالة جميع الشبهات التي يمكن  
ان تقع في مقاصد الحكومة الانكليزية ولدسار  
كل وجه ما يوجب الاعتقاد بان الخديوية  
الترنساوية تستمر على حالة الميل الى هذه المقاصد  
فقد تيسر لما بين الحكومتين واسيلة اتحادهما في  
العمل واتفاقهما في الرأي من غير استسك بحب  
الذات ان تصدر منها المساعدة الحسية على  
اصلاح الامور المالية والسياسية في مصر وما  
دامت منفعة هذه البلاد غايتها المقدودة بالذات  
فلا يمكن ان تعرض صعوبة ما في الاستمرار  
على وثيقة هذا النجاح ولكن اذا حاولت احدى  
هاتين الحكومتين تعظيم سلطتها في النظر المصري  
بذلك وحده كافر لنفس هذا الاتفاق النافع

## بضائع البلاد

المصري ان مصر لما كانت اقرب طريق الى هذه الاملاك كانت مطعماً لظفر انكلترة صاحبة الاملاك فهي تخشى ان يدفع ذلك انكلترة الى الاستيلاء على البلاد منذرة اليو بالمخالفة

الانكليزي ان انكلترة تعلم ان الرأي الغالب في الهند للمسلمين وانهم متى ثاروا على الدولة تبعهم من سواهم من الهنود فهي لذلك تعمل كل الوسائط لارضائهم عنها وتألّف قلوبهم اليها بما يصل اليو امكانها من التودد الى جميع المسلمين فلا ترضى ان تتعدى على بلاد اسلامية كحصر خشية ان يكون ذلك باعثاً على خروج الهند عليها

المصري هكذا ينبغي لانكلترة ان تعلم وان تفعل وتعلم ايضاً انها ليست كفرنسا في القوة العسكرية البرية وان تونس ليست كحصر لا في الغني والثروة ولا في القوة العسكرية ولا في تنبه الافكار فان اهل مصر قد تلفت بصاغرهم وعرفوا حقوقهم وذاقوا حلاوة الاستقلال بما منحهم به الخلافة العظمى من الامتيازات فهم يدافعون عنها بما في وسعهم من القوة ويسعون في طلبها بما يتيسر من الوسائل وقد علمت انكلترة ما نال فرنسا من الارتباكات التي اراقت دماء ابنائها وانفلت اموالاً وافرة المقدرات على غير طائل فاذا انضمت قوة مصر التي هي اضعاف قوة تونس وتنبه افكار اهلها الذي هو احدى اركان القوة الى ضعف انكلترة عن فرنسا في القوة العسكرية تيسر لنا ان ننحكم حكماً قطعياً بان انكلترة لو دفعتها الى الاسيلاء على مصر اطاعها وحب

الهند بحفظ بلاد الدولة العثمانية التي هي سد منيع في وجه الروسية لكنا رأينا بلاد الهند في يد الروسية من عشرين سنة مضت وبهذا كانت انكلترة مضطرة الى عقد هذه المعاهدة خصوصاً قل نفع قتال السويس وقد استنادت انكلترة من هذه المعاهدة فوائد حمة خدمتها بها الدولة العثمانية ثم لما رأت انكلترة انها عاجزة في هذه الايام عن مساعدة الدولة العثمانية لحفظ بلادها من غارات ذوات الاطباع من الدول وان ليس من سبيل سهل الى حصر بلادها الا المحافظة على القتال وهي متمكنة من ذلك بما لها من القوة البحرية مالت الى عقد معاهدة مع حكومة مصر وقاية لهذا الطريق لا حجباً في العدل بين رعية دولة اخرى

الانكليزي نعم الحقيقة كما ذكرت ولتعلم ان دول اوربا قد طمحت نفوسها الى الاستيلاء على ما يمكنها من مالك الشرق التي منها مصر فهل لما ان تعقد معاهدة مع دولتنا لتساعدنا في وقت الحاجة على دفع من يريدنا بسوء المصري نعم اذا علمت مصر علم اليقين ان ذلك لا يكون وسيلة لتطاول المعاهد وطوجه لوضع يد على البلاد

الانكليزي ليكن في علم المسلمين عموماً ان انكلترة لا تسعى في الاستيلاء على بلاد غير ما هو تحت حكمها الان فان املاكها صارت متسعة جداً بحيث لا يسوغ لها اتساعها ان تريد عليها شيئاً فهي الان تقف موقف المحافظ المدافع عن هذه الاملاك بل يوجد بلادنا حرب يميل الى ترك هذه الاملاك لاهلها متى وجدت بها حكومة اهلية فيها الكفاة للقيام

ولا يحصر ولتذكر ان انكلترة هي ذات الدرجة الاولى التجارية في الشرق فاذا حاولت الاستيلاء على مصر كانت اعظم الدول خسرانا من حيث التجارة والسياسة معاً فاذن ينبغي لها ان لا تصغي الى ما يلقيه البها ذوو الاطباع من ابناء بلادها وان تسلك مع مصر سبيل المساومة حفظاً لمصالحها من الضياع والتلف ولا يحسن بانكلترة ان تقابل احساننا اليها بالاساءة بعد ما علمت من حفظ مصالحها لدينا

الانكليزي لتعلم ان انكلترة هكذا تعلم وهكذا تريد وهي وان كانت اشد الناس حياءً لادائها الامر الذي يدفع المتصف به الى اتخاذ كل وسيلة للحصول على الفع الشخصي ولكنها تدرى ان ليس من المناسب لمصالحها ان تستولي على بلاد مصر بل غاية ما ينبغي الان هو عقد معاهدة معها فلنكرر سننا الاول وهو هل تود مصر عقد هذه المعاهدة

المصري نعم بعد ان تبين عاقبتها كما ذكرت لك أولاً

الانكليزي تعلمون ان مصر تابعة للدولة العثمانية وما دامت كذلك فلا يمكن عقد معاهدة كهذه فهل تود مصر ان تنفصل عن الدولة حتى يتسنى لها ذلك

المصري لا فاننا نعلم ما للارتباط الكائن بيننا وبين الدولة العثمانية من الاهمية الكبرى والفائدة العظمى لبلادنا خصوصاً في هذه الازمان التي يجب فيها ائتلاف المسلمين واتحاد كلمتهم لدفع من يقصدهم بسوء فقد ذكرت لي ان الدول الاورباوية تسعى في اقتسام ممالك الشرق فكيف بعد ذلك نقول هل لها ان تنفصل نحن لا نرضى

اهلها لاكتساب المال حيث نعلم ويعلمون ان مصر جنة الثروة خصبة المنيب فقد عرضت نفسها لاختطار عظيمة واهوال جسيمة لا مناص للفلاح منها الا ترك البلاد لاهلها وليست هذه الاختطار والاهوال مخصصة في مصر فقط بل تنعدها الى الهند الذي قد ذكرت ان انكلترة تسعى في ارضاء اهلها لذلك لتسكين خواطرهم بل يسوغ لنا ان نقول ان ارلاندا التي تسعى الان وراء القلص من جور البريطانيين لا بد ان تنهز ارتباك انكلترة في مصر فرصة للتملص من حكم الدولة الانكليزية على اما لو فرصنا ان انكلترة استولت على البلاد بعد تحمل تلك الاختطار والاهوال فهي لا تستفيد منها زيادة عما تستفيد الان من الموائد فتجارتها جارية على ما تروم وطريقها الى الهند محفوظة ما مونة فينبغي لانكلترة ان لا تقتدي بفرسا فيما فعلت بنوس فلو علمت انكلترة ما فعلت تصرف فرنسا في نوس بقلوب المسلمين من نقض الوثوق بها والنفور منها لنقضت النواد الهم على معاكستهم ولتعلم ايضاً ان مصر هي المركز التجاري ذو الاهمية العظمى حسبما اقتضته طبيعة موقعها من الوصلة بين الشرق والغرب ومعلوم ان اهم شيء لدى اوربا هو التجارة التي يتوقف على رواجها هناء عيشها ونعيم بالها وان اوربا بحاجة اشد الاحتياج في رواج تجارتها الى الشرق كما هو معلوم لدى الخاص والعام ورواجها في الشرق متوقف على حسن المواصلات بين اوربا ومصر التي هي المركز التجاري فاذا اساءت المواصلات بما يحصل في مصر من الارتباك مع اية دولة تعطلت تجارة اوربا بتمامها وحصل لها من الخسران ما لا يحصى



محل هذا الرباط بل مربيك احكاماً وتوثيقاً بشرط  
 ان لا يمس شيئاً من امتيازاتنا وبود ان لو سعت  
 جميع الممالك الاسلامية للتخالف والتعاهد مثل  
 ما يسعى الان دول اوربا هذا السعي  
 الانكليزي هل بود المسلمون ان يكون لهم  
 خليفة عربي من اهل البيت النبوي  
 المصري لا فاننا لو فرضنا انه يوجد فيهم  
 من يقوم باعلاء هذا الامر الخطير فهم لا برصون  
 بالخروج على السلطان خصوصاً في هذا الوقت  
 الذي يعلمون شدة احتياجهم فيه الى الاتحاد  
 والاتلاف  
 الانكليزي لقد طار ببلادنا صيت احمد  
 بك عرابي ومثلت جرائد اوربا بذكره فهل  
 يستحق هذا الرجل هذا العدد من الصيت  
 وهل فيه من الذكاء والفظنة ما يؤهله لان  
 يكون رجلاً عظيماً وهل اذا قلد ادارة سياسية  
 يهض بها  
 المصري نعم ان هذا الرجل يستحق ما  
 ذكرت من بعد الصيت وفيه من الذكاء والنباهة  
 ما يجعله مستعداً لان يكون من مشاهير القواد  
 اما الادارات السياسية فانه وان لم يتقلدها الا  
 ان له فيها باعاً غير قصير وفيه الاستعداد لان  
 يصير سياسياً كبيراً ولكنه لا يميل الى الوظائف  
 السياسية لعله ان بالبلاد كثيراً من فهم الكفاءة  
 للقيام بها والاعتدال على النهوض بواجبها  
 الانكليزي قد سعى المصريون في تشكيل  
 مجلس النواب سعي امل في نتيجة ما يسعى اليه  
 فهل لهم امل ان يعود عليهم من الفوائد ما  
 ينتظر من مثله وكيف يعاقبون به آمالهم بعد ما

عقد سابقاً ولم يعد عليهم فائنة اصلاً وهل  
 يرون ان ما يؤملون فيه يحصل بالفعل وهل  
 يطلق لاراء اعضائه سراحها بحيث تجول في  
 ميادين المصالح بدون حجر عليها وهل لم ان  
 ينظروا في كل المصالح داخلية كانت او خارجية  
 المصري ان الغاية من تشكيل مجلس النواب  
 الماضي كانت محصورة في الخديو السابق فلم  
 يكن للامة غاية تبتغيها من حيث كانت في  
 ذلك الحين معصية الباشا ساكنة الفكر فكانت  
 غير متدية الى منافعها ولا عالمة بفوائد هذا  
 المجلس اما الان وقد تنقحت بصائرنا وتحركت  
 افكارها فقد اهتمت الى ما فيه صلاحها وبه  
 نجاحها وعلت ما لهذا المجلس من الفوائد الجمة  
 ولذا كان انتخاب النواب الان موكولا لرأي  
 الامة كما اوعزت الحكومة الى مأموريها بان  
 لا يتدخلوا في الانتخاب فاذن لا غرو اذا  
 علفت امالها به بعد علمها بانه منبع الخبرات  
 ومعدن الركات اما هذه الفوائد فوقوف على  
 حسن سيره ونباهة اعضائه ورشادهم وعدم  
 التحجر عليهم وهذا امر قد قوي فيه ظننا فان  
 اعضاؤه سيمسكون سبيل الاعتدال والاستقامة  
 حيث ان جلهم من النبهاء الاذكياء اما التحجر  
 عليهم ففمن على يقين من عدم حصوله فان  
 خديويتنا الاعظم اية الله مبال الى حب الخير  
 ومودة الاصلاح ونظاره خصوصاً رئيسهم من  
 الحزب الذي يرى ان لا سبيل الى للاصلاح  
 الا اطلاق الحرية فاملنا وطيد بانهم سيكونون  
 احراراً غير مقيدين اما قولك هل لم ان  
 ينظروا في كل المصالح فقبواه نعم ان لم يمس  
 نظرم شيئاً ما وقع عليه الاتفاق بين الحكومة

هذه الرسالة موجودة شاهقة فضل واضعها ناطقة  
بمراعاته في موضوعها فاذا رأى المجلس ان منتأ  
ذلك القصد وهذا الاعتلال سؤ الإدارة واختلالها  
فهل من العدل ان يحظر عليه النظر في امرها  
لا اظن ان الدول المتفقة تعارض في ذلك  
فان فعلت فقد عرضت نفسها للوم اللانيم  
وتنديد المتدبين

الانكليزي ان دولتنا لا ترعى بان يقال  
عنها بانها تعارض فيما فيه صلاح امة ما خصوصاً  
مصر وان وجد من الانكليز المستخدمين بالادارات  
المصرية من جهل او يخون فذلك على غير  
علم من دولتنا ومتى علمت خلا او اعتلالاً  
بادارة ما ساعدت المجلس على ازالته

المصري نرجو ان يصير القول فعلاً  
(الخدمة والموظفون)

واهم مجلس النظر بامر ذوي المناصب  
والمأمورات والمخدم الملكية فرفع رئيسه شريف  
باشا الى الخديو التقرير الاتي

مولاي

اعرض لسدتم العلية انه قد تشكل بمقتضى  
امركم العالي الصادر بتاريخ ٢٠ افريل سنة ١٨٨١  
قوسيون كلف بتقصير القوانين المتعلقة بسوية  
حالة ضباط الجهادية البرية والمجرية وترقيم قنظها  
وعرضها لمقامكم السامي فحقت بالقول لديكم  
وفازت بالتصديق عليها من فخامتكم

هذا وحالة المستخدمين الملكية لتسقى ايضاً  
الثقات الحكومة اليها فانه ينبغي ان توضع قوانين  
بعد مطالعة احكامها وامعان النظر فيها بغاية  
الدقة ومزيد الاعناء تبيين فيها الشروط التي  
يلزم مراعاتها في قبول المستخدمين من اي رتبة

والدول الاجبية ولكي اقول ان وقوف  
نظرم عدد هذا الحد لا يتمهم من الطر في  
الادارات التي لها تعلق بالاتفاقات التي بين  
الحكومة والدول ويكون نظرم فيها من حيث  
ادارتها اي انهم ينظرون في الادارة هل هي  
سائرة في الطريق المستقيم فان وجدوا فيها  
اختلالاً طلبوا من الحكومة مخابرة الدول في  
ازالته ولتضرب مثلاً بادارة قومسيون الاراضي  
الميرة وإدارة التاربع فان الاولى قد قصر  
ايرادها في العام الماضي عن المطلوب منها مائة  
الف جنيه ويقال ان نقص الابراد في هذا  
العام ضعف نقص العام الماضي والثانية قد حدد  
لتجهيز عملها خمس عشرة سنة وقد اخذت في  
العمل من مدة تزيد عن الستين وهي الى الان  
لم تفعل شيئاً يذكر فاذا استمرت على هذا العمل  
البطي فلا يمكنها اتمام ما نيظ بها في اقل من  
ثمانين سنة وقد وضع اختلال هذه الادارة الخاصة  
والعامة حتى للفلاحين فكثيراً ما يهزأون باعمالها  
ويتمدحون بمآثر المزحوم المعلم غالي الشهير  
بطول الباع في هذه الاعمال ويقولون ان  
هؤلاء المستخدمين في هذه الادارة لم يكن قصدم  
من الاستخدام بها سوى ما يأخذونه من الماهايات  
النافرة المقدار حيث يروهم مهملة شأنها  
غاية الاهال ذلك فضلاً عما يكلفون به اهل  
البلاد التي يتزلون بها حيث يطلبون منهم ما  
يعلمون وجوده عندهم من نحو الثمن والبيض  
والدجاج والارز وغير ذلك ولقد وضع بعض  
البارعين في هذا الفن المسمى احمد افندي عوام  
رسالة بين فيها وجوه الاختلال والاعتلال بهذه  
الادارة فعوقب على ذلك بالرفق وقد رأست

الاجراء على موجه يتما في الحال فلذلك يتعين  
على القومسيون ان يبين الوسائل الوقتية التي  
باسب اتحادها للوصول الى تنفيذ يتما في اقرب  
وقت ممكن بدون الاصرار بأي حق مكتسب  
واما ما يتعلق بالحوجات واعضاء المجالس  
فينبغي ان لا يكون داخلاً في اعمال هذا  
القومسيون فان الامر العالي الصادر في ٢٨  
مارس الماضي قد كلف مجلس المعارف الاعلى  
بالنظر والمجت فيما يخص هؤلاء الحوجات من  
المسائل السابقة الذكر وان الامر العالي المتعلق  
بترتيب المجالس الذي سأتشرف بعرضه عا  
قريب لجناكم السامي مين فيه ما يتعلق بمجاله  
الاعضاء المنار اليهم فاذا تمسك لديكم ما عرضه  
على اعتناكم السنية مجلس نظارك بكم التصديق  
على مشروع الامر العالي المرفوق بهذا انتم  
صورة امر عال

### نحن خديو مصر

ساء على ما رفعة لنا رئيس مجلس نظارنا  
ومرافقة رأي المجلس المشار اليه تأمر بما هوأت  
المادة الاولى. قد تشكل قومسيون مكلف  
بمخضير القوانين المتعلقة بترووط قبول موظي  
المصالح الملكية ومستخدميها وترقيهم ورقتهم واما  
ما يتعلق بالحوجات واعضاء المجالس فلا يكون  
داخلاً في اعمال هذا القومسيون  
المادة الثانية. يتركب القومسيون المذكور  
من سعادة زكي باشا ناظر المعارف والاوقاف  
بصمة رئيس ومن الاعضاء الاتي ذكرهم وهم  
سلطان باشا وسليمان باشا اباظه والموسى  
بوترون وبلوم باشا وطرس بك على وسلامه

كانوا بالمصالح الملكية وترقيهم ورقتهم ليكونوا  
آمينين ما عساه ان يحصل في اي وقت من  
الاجراءات الاستبدادية التي يترتب عليها منع  
تقدمهم وتعويق ترقيهم فانها تلغي الحقوق المكتسبة  
بمزيد الشرف وتنام الفخار وان الحكومة بواسطة  
تأبيدها حالهم يحق لها ان تعتمد تمام الاعتقاد  
علي ما باتون به من المساعدة والمعاونة في امر  
ترتيب المصالح وتنظيمها الموجهة عنان اجتماعها  
نحو الان

فلن الان اوجه قد ترى مجلس نظارنا وامين  
حكومتكم السنية لروم احالة مخضير القوانين  
السابقة الذكر على عهدة قومسيون يتعين لهذا  
الثان والولد الاصلية التي تكون موضوعاً  
لاشغالهم في ان يعين طريقة قبول المستخدمين  
في الوظائف المتنوعة بالمصالح الملكية وان يقسم  
عند الاقتضاء الوظائف الكيفية والصغيرة الى  
درجتين كل منها على حدتها وان يرتب الوظائف  
المذكورة على حسب درجة التبعة من نفرين  
ماهية كل وظيفة منها وان يضع قواعد تجوز  
اعطاء المستخدمين الذين ليس فيهم لياقة لتقليد هم  
وظائف اعلى من وظائفهم زيادات تدريجية  
بالنسبة لاقدميتهم في الخدمة وان يبين الشروط  
التي بها يسوغ او يجيب ترقي المستخدمين المذكورين  
وكذلك الوقائع التي تستوجب رفعة المستخدم  
او ترتيب جرات اخرى تأديمية عليه ويجب  
على القومسيون المذكور ضرورة ان يراعي عند  
وضعه القوانين المحولة عليه حالة مالسة القطر  
والحدود التي انقضت العمالة المذكورة وضعها  
لمصرفات الحكومة المتقضي درجتها في ميزانيتها  
ولا شك ان قانوناً من هذا القبيل لا يمكن

ففي ١٧ بومبر سنة ١٨٨١ الموافق ٢٥ ذي  
الحجة سنة ١٢٩٨ بمدر الامر الحديوي لائحة  
ترتيب هذه المحاكم وهي

### نحن خديو مصر

بناء على ما عرض بطرفنا من فاضل المحفانية  
وعلى موافقة رأي مجلس النظار بأمر بما هو آت

### احكام ابتدائية

المادة الاولى . تصدر القوانين من الحضرة  
الحديوية بموافقة رأي مجلس النظار والامام  
الجنسية بشؤون الادارة العمومية تصدر ايضا من  
الحضرة الحديوية بموافقة رأي مجلس النظار  
ويعمل بموجبها كالقوانين ويجعل اعلان  
القوانين والامام بواسطة نشرها بالجرائد الرسمية  
ويكون اجراء العمل بمقتضاها في النظر المصري  
بعد مضي ثلاثين يوما من تاريخ الاعلان ولما  
في السودان وابقى لمقتضى المحسومة المصرية  
فيكون العمل بها بعد مضي تسعين يوما ويجوز  
سقوط هذه المواعيد بمقتضى نص صريح بالقوانين  
او بالامام المذكورة

المادة الثانية . لا يقبل من احد اعتذاره  
بعدم العلم بما تضمنته القوانين او بالامام من يوم  
وجوب العمل بمقتضاها

المادة الثالثة . لا تسري احكام القوانين  
والامام الا على الحوادث التي تقع من تاريخ  
العمل بمقتضاها ولا يكون لها تأثير على الوقائع  
السابقة عليها ما لم يكن منبها عن ذلك بنص  
صريح فيها

المادة الرابعة . لا يبطل نص من القوانين

بأننا وتكران بك والموسى فتس جبالد واحمد  
بك نشأت ويعقوب بك ارئين وعربان بك  
المادة الثالثة . على نظار دواوين حكومتنا  
تنفيذ امرنا هذا كل منهم فيما يخصه ويتعلق به  
صدر بسراي المجزئة في ٢٠ أكتوبر سنة ٨١

الموافق ٢٧ ذي القعدة سنة ١٢٩٨  
وارتاحت الحادار الى هذا التنظيم وبلاست به  
النسوس ولجنت الالسية بذكر فوائده القانون  
فقال انه ما دام وافيًا وكافلاً لمن يعين للرؤساء  
حدودهم وبين للعمال حقوقهم ويكف به  
المظالم عن جمع الداخلين في خدمة الحكومة  
كباراً وصغاراً فلا خوف بحول الله من احتلال  
الاشغال وفساد الاعمال وانصراف النسوس الى  
الشهوات واتباع الاغراس فان القانون بمنزلة  
اصبع يبقأ عيون الرعاء ويد قوية تذكره اهل  
العسف على عدم الخروج من الدائرة التي خطت  
لم يمنع نسب الامير ومحسوب الخطاير مثلاً  
من الدخول في سلك الخدمة ما لم تكن فيه  
اللياقة المطلوبة والعدة المرونة  
( المحاكم الاهلية )

وتوجهت رعاية الوزارة الشريفة الى  
تنظيم المحاكم الاهلية فانصرفت الانظار الى  
مشروع تسليمها علماً بما له من الصلة القريبة  
بمستقامة سائر الامور وانه هو الموجب الاصلي  
لفئة الامة بالحكومة

وكان قد اشار اللورد غريفيل الى ان  
الوراثة المصرية قادرة دون سواها على التوفيق  
بين السلام القانوني والشرعية الاسلامية بحيث  
لا يكره المصريون على قبول احكام منافية للشرع  
الذي ورثوه

## الفرع الاول ( في ترتيب وتشكيل ) ( تلك المحاكم )

المادة العاشرة . تترتب محكمة ابتدائية في كل من مصر واسكندرية وفي كل مديرية من الوجه القبلي والبحري وفي جهات السودان وباقي ملحقات الحكومة المصرية التي تنعنه فيها بعد بامر من المحصرة الخديوية وبحال على هذه المحاكم بمقتضى امر من المحصرة الخديوية النظر في الدعاوى الواقعة في المحافظات التي لا توجد فيها محكمة ابتدائية

المادة الحادية عشرة . تشكل كل محكمة من المحاكم المذكورة من خمسة قضاة بالاقل يكون احدهم رئيساً وآخر وكيلآ وتصدر الاحكام من ثلاثة قضاة

المادة الثانية عشرة . يجوز تعيين نواب للقضاة بالمحاكم الابتدائية لا يزيد عدد من يتعين منهم بكل محكمة على اربعة وهؤلاء النواب يقومون مقام القضاة الاصليين عند غيابهم او حدوث عذر لهم ينعم من المحصور

المادة الثالثة عشرة . يترتب في دائرة اختصاص كل من المحاكم الابتدائية محكمة او اكثر لرؤية المواد الجزئية ويقوم بوظيفة القضاء بها قاض او نائب يتعين بمعرفة المحكمة الابتدائية ويجوز للمحكمة المذكورة بحسب اقتضاء المصلحة ان تسترجع القاضي المذكور وتستعوضه بغيره من رفائى .

المادة الرابعة عشرة . تترتب محكمتان للاستئناف احدهما بمصر والاخرى بسيوط اما

او الاوامر الا بنص قانون اوامر جديد يتقرر به بطلان الاول

المادة الخامسة . تصدر الاحكام باسم المحصرة الخديوية بحسب الاوضاع والقواعد المقررة بهذه اللائحة وبالقوانين

المادة السادسة . كافة الاحكام تكون مسندة لنص من القانون وعلى المحاكم ان تنبع في احكامها وسائر اجراءاتها القوانين المصرية التي ستنشر وكذلك الاوامر واللوائح الادارية الجاري العمل بموجبها الان متى كانت احكامها غير مخالفة لنص القوانين المذكورة والاوامر واللوائح الادارية التي تصدر فيما بعد بحسب القواعد المقررة وكل اتفاق خصوصي مخالف للقوانين المتعلقة بالنظام العمومي والاداب باطل لا يعمل به

المادة السابعة . ان لم يوجد نص صريح بالقانون يحكم بمقتضى قواعد العدل وبوجوب العوائد التجارية في مواد التجارة

المادة الثامنة . تبعة الحكومة على اختلاف درجاتهم ومراتبهم متساوون في احكام القوانين لا فرق بين رفيعهم ووضيعهم

المادة التاسعة . المحاكم تابعة في ادرتها لنظارة المحفانية دون غيرها

## الفصل الاول

( في المحاكم النظامية الابتدائية )

( ومحاكم الامور الجزئية )

( ومحاكم الاستئناف )

( ومحكمة التمييز )

## الفرع الثاني

( في اختصاص المحاكم في العموم )

المادة الثانية والعشرون . تختص المحاكم الأهلية بالحكم في كل الدعاوى الواقعة في المواد المدنية والتجارية بين الأهالي بعضهم مع بعض وتختص في مواد التأديب بالحكم في المخالفات والمخنخ والمخالبات الواقعة من رعايا الحكومة المحلية غير المخالفات والمخنخ والمخالبات التي تكون من اختصاص المحاكم المختلطة بمقتضى لائحة ترتيبها أما القضايا التي تقع بين الحكومة والمصالح العمومية وبين أفراد الأهالي فإنها تنظر ويحكم فيها بمجلس إداري يترتب ميا بمسد بامر خديوي

ولا يجوز إقامة دعوى من أحد من أفراد الأهالي على مأور من مأوري الحكومة بسبب أمور وقعت منه في أثناء إجرائه وتلغيته بل من بدعي بحصول سريرة من إجرآت أحد المأورين فدعواه نقام على الحكومة أو على جهة الإدارة التابع لها ذلك المأور لا على المأور نفسه

المادة الثالثة والعشرون . من وظائف محاكم الأمور الجزئية الحكم في المواد المدنية بقانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية ولها الحكم أيضاً في المخالفات المنصوص عليها بقانون العقوبات ومن وظائفها مصالحة الخصام بالكيفية المدنية بقانون المرافعات

وتستأنف الأحكام الصادرة من تلك المحاكم في الأحوال المفردة بالقانون أمام المحاكم الابتدائية ويكون حكم المحاكم الابتدائية المذكورة

ما يختص باستئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بالسودان وباقي ملحقات الحكومة المصرية فيقرر فيما بعد بامر من الحضرة الخديوية المادة الخامسة عشرة . يتشكل كل من محكمة الاستئناف من ثمانية قضاة لا أقل يكون أحدهم رئيساً وآخر وكيلًا وتصدر الأحكام من خمسة قضاة المادة السادسة عشرة . لترتب محكمة تمييز يكون مقرها مصر

المادة السابعة عشرة . لترتب محكمة التمييز من عشرة قضاة لا أقل يكون من ضمنهم الرئيس والوكيل وتصدر الأحكام من سبعة قضاة المادة الثامنة عشرة . يجوز ترتيب محاكم استئناف أخرى وزيادة عدد المحاكم الابتدائية إذا اقتضت المصلحة لذلك

وميجوز لمحاكمة التمييز والمحاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية أن تشكل بها دائرتين أو أكثر المادة التاسعة عشرة . تتشكل كل من المحاكم وزيادة عددها وتعيين دائرة اختصاص كل منها وتبديد دوائر بها يكون بامر من الحضرة الخديوية يصدر بموافقة رأي مجلس النظائر

المادة العشرون . يعين لمحاكمة التمييز والمحاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية العدد الكافي من الكتبة الأولى والكتبة الثانية والحضرين ومحللون المين جميعاً ويكلف المحضرون بخدمة الجلسات وإعلان الأوراق وتنفيذ الأحكام

المادة الحادية والعشرون . يترتب بالمحاكم المحلية قلم نابة عمومية يتولى رئاسة نائب عمومي

في ذلك نهائياً

المادة الرابعة والعشرون . تختص المحاكم الابتدائية بالحكم في كافة القضايا المدنية والتجارية غير الدعاوي المختصة بمحاكم المواد الجزئية وتختص أيضاً بالحكم بصفة ثانية درجة في الأحكام الصادرة من محاكم الأمور الجزئية وذلك في الأحوال المبينة بالمادة السابقة

المادة الخامسة والعشرون . وتختص هذه المحاكم في المواد التأديبية بالحكم بصفة أول درجة في المخنخ وبصفة ثانية درجة في مواد المحاللات

المادة السادسة والعشرون . تحكم محاكم الاستئناف في المواد المدنية والتجارية في الأحوال المقررة بالقانون وتحكم بصفة أول درجة في الجنايات وبصفة ثانية درجة في المخنخ

المادة السابعة والعشرون . ترفع إلى محكمة التمييز بناءً على طلب أولي الشأ الأحكام الصادرة في المواد المدنية والتجارية الآتية وهي : أولاً . الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف في دعاوي يكون موضوع الطلب فيها زائلاً على ٢٥٠٠٠ قرش أو يكون الطلب مجزئاً لم يقدر لها مبلغ

ثانياً . الأحكام التي يكون فيها خروج عن منطوق القوانين مهما كانت أهمية الدعوى وفي هذه الحالة متى ثبت لمحكمة التمييز أن الحكم خارج عن منطوق القانون فإنها تنقضه وتنظر في موضوع الدعوى وتصلها بحكم واحد

ورفع تلك الدعاوي أمام محكمة التمييز يوقف تنفيذ الأحكام الصادرة فيها ما لم يكن الحكم مأموراً بتنفيذ تنفيذاً مطلقاً بدون توقف على الطعن فيه وهذا مع عدم الإخلال بما هو

منصوص عليه بقانون المرافعات

المادة الثامنة والعشرون . تختص محكمة التمييز بالمحسم قطعياً في ثاني درجة في مواد الجنايات التي حكم فيها من محاكم الاستئناف بصفة أول درجة وتنقض في المسائل المتعلقة بعدم استيفاء القواعد الإجرائية المقررة أو المخروج من القانون وتفضل هذه المسائل أيضاً لقانون تحقيق الجنايات بصفة محكمة نقض وإبرام

المادة التاسعة والعشرون . لا يجوز للمحاكم الأهلية الحكم في المسائل المتعلقة بالآوقاف ولا في مسائل الأئمة وما يتعلق بها من قضايا المهر والنفقة وغيرها ولا في مسائل الهبة والوصية والموارث وغيرها مما يتعلق بالأحوال الشخصية وليس لها تأويل الأحكام التي تصدر فيها من القاضي المختص بها

أما يكون من خصائصها الحكم في المازحات التي تنشأ من تطبيق أو تنفيذ تلك الأحكام المادة الثلاثون . لا يسوع للمحاكم المذكورة أن تحكم فيما يتعلق بملكية العقارات المخصصة للمنافع العمومية ولا يجوز لها أن تفسر أي أمر صادر من جهة الإدارة أو توقف تنفيذه

## الفرع الثالث

في الجلسات

المادة الحادية والثلاثون . تكون المرافعات بجلسات المحاكم علنية إلا إذا قررت المحكمة بناءً على ما يترأى لها بأن تكون المرافعة سرية مراعاةً للأداب أو محافظةً على النظام العمومي وللأخصام الحرية في المدافعة عن حقوقهم ونظام الجلسة وضبطها يتعلقان بالرئيس

واجبة التنفيذ بعد توصيحتها من المحكمة الصادرة  
منها بصيغة التنفيذ الآتية بصورتها وهي  
يجب على المحضرين المطلوب منهم تنفيذ  
هذا الحكم ان يبادروا الى تنفيذه وعلى النائب  
العمومي ووكلائه ان يساعدوه وعلى رؤساء  
وضباط العساكر ومأموري الصبغ والربط ان  
يعاونوه على اجراء التنفيذ باستعمال القوة الجبرية  
مضى طلبت منهم المساعدة والمعاونة بصورة  
قانونية

المادة الثامنة والثلاثون . تنفيذ الاحكام يكون  
بمعرفة المحضرين بالحكم بناء على صيغة التنفيذ  
وكذلك تنفيذ العقود الرسمية المبررة بالحكم  
الشرعية او بالحكم المختلطة بين الاهالي يكون  
بمعرفة المحضرين المذكورين ولا دخول لجهات  
الادارة في التنفيذ انما يجب عليها المساعدة اذا  
طلبت منها بشرط ان لا يترتب على تلك المساعدة  
تداخلها في التنفيذ ولا مسئوليتها فيه

### الفصل الثاني

( في تعيين قضاة المحاكم وباقي )  
( مستخدميها وفيما يجب لهم وعليهم )  
( وعدم جواز الجمع بين )  
( وظائفهم وغيرها )

المادة التاسعة والثلاثون . تعيين رؤساء  
وقضاة المحاكم عموماً والنائب العمومي ورؤساء  
قله ووكلائه يكون من المحضرة المخدوية  
بناء على طلب ناظر الحفاية وموافقة رأي  
مجلس النظار .

المادة الاربعون . رؤساء الكتبة والكتبة  
والمحضرون والمجملات سائر الموظفين بالمحكمة

المادة الثانية والثلاثون . اللغة التي تستعمل  
بالمحاكم الاهلية في المرافعات وتحرير الاوراق  
والاحكام هي اللغة العربية دون غيرها  
المادة الثالثة والثلاثون . للاخصام ان يحضروا  
بانفسهم او يقيموا وكلاء عنهم امام المحاكم الاهلية  
للمدافعة عن حقوقهم ولا يجوز ان يتوكل احد  
عن الاخصام امام محكمة التمييز الا اذا كان من  
طائفة الافوكاتية

وللمحكمة في كل الاحوال ان توكل عنها  
من تستنسب توكيلة

المادة الرابعة والثلاثون . لرئيس المحكمة ان  
لا يقبل في التوكيل عن الاخصام من يشبه في  
حسن سيرته او في حسن سلوكه وذلك فيما  
عدا الافوكاتية

المادة الخامسة والثلاثون . لا يدخل احد  
في طائفة الافوكاتية الا اذا صار قبوله لدى  
محكمة التمييز

وينفذ للافوكاتية الا بمحكمة التمييز ومحكم  
الاستئناف التي يكون مقرها غير مقر المحكمة  
المذكورة لوجه تنفيذ بها اسماؤهم انما لا يتشكل  
لم مجلس الا اذا وجد عشرون افوكاتياً بالقل  
تكون اسماؤهم مقيمة باللوحه المدة لذلك

المادة السادسة والثلاثون . كافة القواعد  
الاخرى المتعلقة بالجلسات والمداولات غير  
القواعد العمومية المبينة بالتوانين تنقرر بلائحة  
الاجراءات الداخلية بالمحكمة

### الفرع الرابع

في التنفيذ

المادة السابعة والثلاثون . تكون الاحكام



جميعها العمومية والنائب العمومي يحلف بين يدي الحضرة الخديوية بحضور النظار وروساء اقسام وكلاؤه ومساعدوم يحلفون امام ناظر الحفائية بحضور النائب العمومي وروساء الكتبة والكتبة والحضرون يحلفون اليه امام جلوسا عليه تنعقد بالمحكمة الموظفين بها

المادة الثالثة والاربعون . كافة الموظفين بالمحاكم سائر اقسامهم لا يجوز لهم ان يجمعوا بين وظائفهم بالمحاكم ووظيفة اخرى او اي حرفة غيرها

### الفصل الثالث

( في الشروط والصفات اللازمة )

( للتوظيف بالمحاكم )

### الفرع الاول

المادة الرابعة والاربعون . يشترط فمين بتعيين قاضيا بالمحاكم الاهلية ان يكون ذا دراية كافية بالقوانين وان يكون متمعا بالحقوق المدنية وان لا يكون حكم عليه بحكم محلي بالشرف ويشترط فمين يتوظف قاضيا بالمحاكم الابتدائية ان يكون سنه خمساً وعشرين سنة بالاقل وفمين يتوظف بمحاكم الاستئناف ان يحكمه التمييز ان يكون سنه ٢٨ سنة بالاقل اما من يتعين رئيساً فيكون سنه ٣٢ سنة لا اقل

### الفرع الثاني

( في الكتبة الاول والكتبة الثانوي )

( والحضرين والموظفين بالمحاكم )

المادة الخامسة والاربعون . يشترط فمين بتعيين بالمحاكم من هؤلاء المستخدمين ان يكون

الذين يحلفون اليه ان يكون تعيهم وفصلهم عن وظائفهم بعرفة ناظر الحفائية ولا يقع التعيين الا على شخص او احد اشخاص يحصل العرض عنهم بقائمين تقدم احداها الى نظارة الحفائية من رؤوس المحكمة المطلوب توظيفه بها والاخرى من النائب العمومي ويشترط ان يكون الاشخاص المطلوب استخدامهم متصين بالصفات المينة في هذه اللائحة وبالصفات التي نقررت في لائحة اجراءات المحاكم فان كان بالقائمين المذكورين اختلاف في الاشخاص المراد استخدامهم فلناظر الحفائية ان يعين من يختاره منهم ولا يعزل احد منهم عن وظيفته الا بناء على طلب يتضمن الاسباب الموجبة لذلك يقدم الى ناظر الحفائية من رئيس المحكمة المتوظف بها او من رئيس قلم النائب العمومي بالمحكمة المذكورة .

المادة الخامسة والاربعون . لناظر الحفائية ان يعين عند ترسيب المحاكم الاهلية وفي اثناء السنة الاولى من تاريخ ابدائها في العمل وروساء الكتبة والكتبة والحضرين على حسب الشروط التي نقرر لذلك

المادة الثانية والاربعون . يجب على كل من قضاة المحاكم وروساء الكتبة والكتبة والحضرين ان يحلف قبل اشتغالهم بوظيفتهم بان يؤدي وظيفته بالذمة والصدقة

ففضاء محكمة التمييز يحلفون اليه بين يدي الحضرة الخديوية بحضور النظار وقضاة محاكم الاستئناف يحلفون امام محكمة التمييز في جميعها العمومية وقضاة كل محكمة ابتدائية يحلفون امام محكمة الاستئناف التابعين لها وذلك في

المجرائد المخصصة للاعلانات القضائية ويعمل  
الاعلان المذكور ايضا مدة شهر بالواحدة المدة  
لذلك بالمحاكم  
المادة التاسعة والاربعون . حصول المعارضة  
يكون بتفريدها بقلم كتاب المحكمة او باعلانها  
الى القلم المذكور وعلى رئيسه توصيلها للقلم  
النائب العمومي

### الفرع الثالث

( في الكتبة الاول والكتبة الثاني )  
( المحالين لليمين )

المادة الخمسون . يشترط في من يتعين  
بوظيفة كاتب اول ان يكون اشتغل بوظيفة  
كاتب ثان مدة سنة بالاقبل  
ويشترط في من يتعين بوظيفة كاتب ثان  
ان يكون عارفا باللغة العربية قراءة وكتابة وان  
يقدم شهادة من رئيس قلم النائب العمومي باشتغاله  
بالكتابة في احد اقلام المحاكم مدة ستة شهور وان  
يكون احسن الاجابة في امتحان اخبر فيه كتابة  
وشفاها عن مسائل المرافعات وترتيبات المحاكم  
على وجه العموم

المادة الحادية والخمسون . تعين كتبة النيد  
باقلام كتاب المحاكم يكون بمعرفة رئيس المحكمة  
بناء على طلب الكاتب الاول وبموافقة رأي  
رئيس قلم النائب العمومي

### الفرع الرابع

( في المحضرين )

المادة الثانية والخمسون . يشترط فيمن  
يتعين بوظيفة محضر ان يكون له دراية باللغة  
العربية قراءة وكتابة وان يكون احسن الاجابة

سه ٢١ سنة بالاقبل وان يكون مستقيم الاطوار  
وان تكون متوفرة فيه الشروط التي تقتضيها  
الوظيفة ويأتي بها بعد بالمادة التمهيدية للمحسين  
المادة السادسة والاربعون . يجب على  
الكتبة والمحضرين والمستخدمين الاخرين المؤمنين  
على نقود وإمانات وأشياء اخرى ذات قيمة ان  
يقدموا ضمانا تتعين شروطها في لائحة اجراءات  
المحاكم وتقدم هذه الضمانة لانيجلي رؤساء الكتبة  
ورؤساء المحضرين التابع لم هؤلاء المستخدمين  
من المسئولية في حالة حصول اهلاك من الرؤساء  
المذكورين

المادة السابعة والاربعون . اذا حصل  
تقصير من المضمون في وظائفه وحكم عليه بسبب  
ذلك التقصير ففقيه الضمانة يدفع منها  
اولاً المصاريف القضائية  
ثانياً ما يكون مطلوباً للغير  
ثالثاً ما يكون مطلوباً للمبري  
رابعاً ما يحكم على المضمون بدفعه من  
المجرائات النقدية

المادة الثامنة والاربعون . لا يجوز رد قيمة  
الضمانة او اخلاء طرف الضامن بعد انفصال  
المضمون من وظيفته الا بمقتضى قرار يصدر من  
المحكمة المتولفة بها المضمون بعد استماع اقوال  
النائب العمومي

ولا يسوغ لاي محكمة من المحاكم ان تحكم  
بردها الا بعد مضي ميعاد ثلاثة اشهر غير  
مواعيد المسافة بشرط عدم حصول معارضة  
من احد في اثناء هذه المدة او حصولها ولغوها  
وبتبدل ذلك الميعاد من تاريخ النشر عن  
الانصال من هذه الوظيفة باعلان يدرج باحدى

في امتحان اخبر فيه سناً وتحريراً فيما يتعلق  
بوظيفة المحضرين

## المرع الخامس

( في لجنات الامتحان )

المادة الثالثة والخمسون . كيفية تشكيل  
اللجنات التي يباشر بها امتحان الكتبة الثوابي  
والمحضرين تقرر بلائحة اجراءات المحاكم وكذلك  
الطريقة التي تتبع في الامتحان تقرر بذلك  
اللائحة ايضاً

## الفصل الرابع

( في عدم عزل قضاة المحاكم الاهلية )

( من وظائفهم وفي انضامهم عنها )

( وترقيتهم وتغيير محل اقامتهم )

( ورفعهم )

المادة الرابعة والخمسون . قضاة المحاكم  
الاهلية لا يجوز عزلهم من وظائفهم انما يكون  
للكومة الحق في استبدال من ترى فيه عدم  
اللياقة والاستعداد منهم في اثناء السنين الثلاث  
من تاريخ تعيينه

المادة الخامسة والخمسون . لا يجوز انتقال  
احد من قضاة احدى محاكم الاستئناف الى  
محكمة استئناف اخرى او احد من قضاة احدى  
المحاكم الابتدائية الى غيرها الا برضاه وبمقتضى  
امر يصدر من الحضرة الخديوية بناء على  
طلب ناظر المحفانية بعد اخذه رأي محكمة التمييز  
واما ترقيتهم فيكون بالشروط المقررة بالمادة  
التاسعة والثلاثين والمادة الرابعة والاربعين  
ويأخذ ايضاً ناظر المحفانية رأي محكمة التمييز  
في هذا الشأن .

## الفصل الخامس

( في المحاكم التأديبية )

المادة السادسة والخمسون . محكمة قضاة  
المحاكم الابتدائية في المواد التأديبية تختص بمحاكمة  
الاستئناف ومحكمة قضاة محكمة الاستئناف في  
المواد المذكورة تتعلق بمحاكمة التمييز ومحكمة قضاة  
محكمة التمييز تختص بها

المادة السابعة والخمسون . اذا تقدمت  
لمجلس التأديب بمحاكمة الاستئناف دعوى على  
احد قضاة المحاكم الابتدائية بلزم ان يضم اليه  
عد رؤيتها والمحكم فيها اثنان من قضاة محكمة  
ابتدائية وكذلك اذا اقتضى الحال رؤية دعوى  
مقامة بمجلس التأديب بمحاكمة التمييز على احد  
قضاة محكمة استئناف يضم اليه اثنان من قضاة  
محكمة استئنافية

المادة الثامنة والخمسون . العقوبات التأديبية  
التي تترتب على قضاة المحاكم هي الانذار والتوبيخ  
والعزل عن الوظيفة

اما الانذار فيكون صدره لقضاء كل  
محكمة من رئيسها وارؤساء المحاكم الابتدائية من  
رئيس محكمة الاستئناف التابعين لها وارؤساء  
محاكم الاستئناف من رئيس محكمة التمييز ورئيس  
محكمة التمييز من ناظر المحفانية وكل فعل يزري  
بشرف القضاء او يجل بكال حريتهم في اراهم  
يكون جراًؤه عزل مرتبه وقطع مرتبته بدون  
ان يكون له حق في طلب المعاش

المادة التاسعة والخمسون . يجوز لرئيس كل  
محكمة تأديب المأمورين المواطنين بها بالانذار  
وبقطع المرتبات موقفاً لغاية مدة لا تتجاوز خمسة

## الفصل السادس

( في قلم النائب العمومي )

### الفرع الاول

( في تشكيله ووظائفه )

المادة الخامسة والستون . يترتب تحت ادارة النائب العمومي القدر الكافي من الوكلاء بمحكمة التمييز ومحاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية لتأدية الخدمة بالمأمورين بها في الجلسات وفي قلم النائب العمومي

المادة السادسة والستون . تعين جهة اقامة كل من الوكلاء وتعيّن رئيس قلم النائب العمومي منهم بكل محكمة استئنافية وابتدائية يكونان بمعرفة ناظر الحفائية بعد اخذ رأي النائب العمومي

المادة السابعة والستون . على النائب العمومي ادارة الضبطية القضائية واقامة الدعاوى العمومية والتأديبية اما بنفسه او بواسطة وكلائه ومحكمة التمييز ومحاكم الاستئناف تكليف قلم النائب العمومي باقامة الدعوى العمومية او التأديبية وكذلك للمحاكم الابتدائية تكليفه باقامة الدعاوى التأديبية فيما يتعلق بالمأمورين الموظفين بها

المادة الثامنة والستون . متوظفو الحكومة المكننون قانوناً باعمال الضبطية القضائية يكونون تحت ادارة قلم النائب العمومي فيما يتعلق بالمأمورية المذكورة

المادة التاسعة والستون . على النائب العمومي ملاحظة وتنفيذ السجون وغيرها من المحلات التي تستعمل للحبس او تنفيذ العقوبات مع مراعاة الحدود المقررة في ذلك بالقوانين واللوائح ويجب

عشر يوماً

المادة الستون . تأديب الافوكاتية بمجلس الطائفة التابعين له ويجوز استئناف الاحكام الصادرة منه في محكمة التمييز وبضم اليها في هذه الحالة رئيس الطائفة التابع لها الافوكاتون المقامة عليه الدعوى

فان لم يتشكل المجلس المذكور يختص تأديب الافوكاتية بمحكمة الاستئناف المشتغلين فيها بحرفتهم ويجوز استئناف الاحكام التي تصدر منها في محكمة التمييز

المادة الحادية والستون . العقوبات التأديبية التي تترتب على الافوكاتية هي الانذار والمنع مؤقتاً من الاستغفال بالمحرفة وشطب الاسم من لوحة الافوكاتية

اما الانذار فيصدر من رئيس طائفة الافوكاتية اذا تشكل لها مجلس او من رئيس المحكمة التي يقع منه في دائرتها الخطاء الموجب للانذار ان لم يتشكل المجلس المذكور وكل فعل يزري بشرف الافوكاتية جزاء شطب اسم مرتكبه من لوحة الافوكاتية

المادة الثانية والستون . يحكم في جميع القضايا التأديبية في جلسة علنية وباغلبية الاراء

المادة الثالثة والستون . ترتيب مجلس التأديب بكل محكمة وكيفية سير الدعاوى فيه بقران في لائحة اجراءات المحاكم الداخلية

المادة الرابعة والستون . ملاحظة وتأديب ارباب قلم النائب العمومي يختصان بناظر الحفائية وبالنائب العمومي

لرؤسائهم ولناظر الحفائية ومع ذلك يجوز للمحاكم ان تقدم لناظر الحفائية اي شكوى في حق النائب العمومي اذا وقع منه امر يوجب ذلك فيما يتعلق بوظيفته فاداً كان الامر واقعاً من احد رؤساء قلمه او وكلائه تكون الشكوى اليه

المادة الرابعة والسبعون . سائر المستخدمين بقلم النائب العمومي يكون تعيينهم معرفة ناظر الحفائية او النائب العمومي على حسب الاحوال ولا يكونون تابعين الا للنائب العمومي تحت امر ناظر الحفائية ويجوز انفصالهم عن وظائفهم بمعرفة من يعينهم

### الفروع الثاني

( في الشروط اللازمة للتوظيف )

( بقلم النائب العمومي )

المادة الخامسة والسبعون . يشترط فيمن يعين وكلياً عن النائب العمومي ان يكون عمره ثلاثاً وعشرين سنة بالاقل وان يكون قد اقام سنة بالاقل بصفة مساعد باحد اقلام النائب العمومي او ان يكون نال شهادة تدل على تحصيله علم القوانين

المادة السادسة والسبعون . لناظر الحفائية ان يلحق باقلام النائب العمومي مساعدين ويشترط فيمن يعين في هذه الوظيفة ان يكون عمره احدى وعشرين سنة بالاقل وان يكون حائزاً للشهادة المذكورة في المادة السابقة

المادة السابعة والسبعون . يجوز عند ترتيب المحاكم الاهلية تعيين اعضاء قلم النائب العمومي بصرف النظر عن الشروط المبينة اعلاه

عليه اخبار ناظر الحفائية بالامور المخالفة التي براها وبكافة المسائل التي يقتضيها التفتيش المكلف به

المادة السبعون . لقلم النائب العمومي ادارة الاعمال المتعلقة بقود المحاكم وعليه ملاحظة وتفتيش صندوق الامانات والودائع ولكن لا يجوز خروج هذه الامانات والودائع من الصندوق الا بمقتضى امر من المحكمة او من احد قضائها بحسب المدين في قانون المرافعات

وعلى القلم المذكور ايضاً ملاحظة وتفتيش اقلام الكتبة والمضربين وتبقى هذه الاقلام مع ذلك تحت ادارة رؤساء المحاكم ويجوز له ان يطلب ممن يتعلق به ذلك اتخاذ الاجراءات التي يترأى له لرومها في هذا الشأن

المادة الحادية والسبعون . على قلم النائب العمومي ان يقدم لناظر الحفائية على حسب الاصول المبينة بلائحة اجراءات المحاكم الداخلية في الاوقات التي تعين لذلك نتيجة عن اعمال المحاكم وعن سير اقلام الكتاب والمضربين

المادة الثانية والسبعون . يجب على النائب العمومي ان يحضر هو او وكلائه بالنيابة عنه في جلسات اي محكمة من المحاكم الاهلية عند النظر في القضايا الواجب تبليغها اليه بمقتضى قانون المرافعات ويجوز له ان يحضر هو واحد وكلائه بالنيابة عنه في جلسات المحاكم المذكورة عند النظر في القضايا التي لا يكون تبليغها اليه واجباً وكذلك في الجمعيات العمومية التي تعقد بالمحاكم .

المادة الثالثة والسبعون . اعضاء قلم النائب العمومي قابلون للانفصال عن وظائفهم وهم تابعون

التمييز ومحاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية ان  
تجتمع في هيئة جمعية عمومية للمداولة في كافة  
المواد المتعلقة بالطعام والامور الداخلية بالمحكمة  
المادة الرابعة والثمانون . عقد الجمعيات  
العمومية بكل محكمة يكون بمعرفة رئيسها سواء  
كان من تلقاء نفسه او بناء على طلب اثنين  
من قضاة المحكمة بالاقل او بناء على طلب  
النائب العمومي او رئيس قلمه

المادة الخامسة والثمانون . تتركب الجمعيات  
العمومية من سائر قضاة المحكمة الحاضرين ومن  
رئيس قلم النائب العمومي او من ينوب عنه  
ويكون رأي النائب العمومي او من ينوب عنه  
معدوداً في المداولة

المادة السادسة والثمانون . باقي التواعد  
المتعلقة بالجمعيات العمومية تقرر بلائحة اجراءات  
المحاكم الداخلية

## الفصل التاسع

( في فصل دعاوي الاختصاص )

المادة السابعة والثمانون . اذا ادعت احدى  
جهات الحكم في الاحوال الشخصية باختصاصها  
برؤية دعوى منطوية ماحدى المحاكم الاهلية او  
اذا كان الادعاء واقعاً من محكمة اهلية على  
احدى جهات الحكم في الاحوال الشخصية مجال  
الفصل في هذا الادعاء على مجلس يتشكل تحت  
رئاسة ناظر المحفانية من قاضيين من المحاكم  
الاهلية يعينها رئيس محكمة التمييز ومن شخصين  
تعينها الجهة العليا المختصة بالمحكم في الاحوال  
الشخصية المذكورة

المادة الثامنة والثمانون . اذا ادعت احدى

## الفصل السابع

( في ادارة نفود المحاكم )

المادة الثامنة والسبعون . تحضير ميزانية المحاكم  
يكون بالكيفية التي تقرر بلائحة الاجراءات  
الداخلية ثم تدرج ضمن الميزانية العمومية التي  
يقدمها ناظر المحفانية عن النظارة المذكورة  
وفروغها الى مجلس النظار ومن بعد التصديق  
من المجلس عليها تدرج ضمن ميزانية عموم الحكومة  
ويجري العمل بموجبها بناء على الامر العالي  
الذي يصدر سنوياً باعتماد الموازن

المادة التاسعة والسبعون . كافة الذونات  
الصرف تصدر في كل محكمة من رئيس قلم  
النائب العمومي بالتوكيل عن النائب العمومي  
المولماً اليه

المادة الثمانون . محصلات الغرامات وسائر  
انواع الرسوم المقررة بالتعريفات في المواد المدنية  
والجنائية وكذلك الامانات والودائع يكون  
تحصيلها وحفظها وصرفها بمعرفة الكتبة الاول  
والموظفين المعيّنين لذلك تحت ادارة قلم النائب  
العمومي وملاحظة نظارة المحفانية

المادة الحادية والثمانون . ابرادات كل محكمة  
يصير توريدها في اخر كل شهر لخزينة المحافظة  
او المديرية بمقتضى كشف يرفق بها

المادة الثانية والثمانون . سائر الاحكام  
والاجراءات الاخرى المتعلقة بادارة نفود المحاكم  
تقرر في لائحة اجراءاتها الداخلية

## الفصل الثامن

( في الجمعيات العمومية )

المادة الثالثة والثمانون . لكل من محكمة

المادة الحادية والتسعون . الجهة التي يحصل  
الاقرار على اختصاصها بروية الدعوى بعد  
صدور قرار مجلس الفصل في مسائل الاختصاص  
تحكم في ولا وجه لها بعد ذلك في التني عن  
اختصاصها بها ورفع دعوى الاختصاص بوقف  
سير القضية في جميع الاحوال ولا يجوز رفع  
دعوى الاختصاص شأن حكم صار في قوة  
حكم انتهائي

( احكام انتهائية )

المادة الثانية والتسعون . تحضير لائحة  
اجراءات المحاكم الداخلية وتعريفات الرسوم  
واللوائح الاخرى المتعلقة بسير المحاكم بخص  
بناظر الحفانية ويكون العمل بمقتضاها بموجب  
امر من المحضرة الخديوية يصدر بموافقة رآيه  
مجلس النظار وتقع تلك اللوائح والتعريفات في  
اثناء السنتين الاوليين من ابتداء شروع المحاكم  
في العمل بمعرفة قومسيون يتركب من احد  
قضاة محكمة التمييز ومن قاض من كل محكمة  
استئناف ومن النائب العمومي ومن اثنين تنديها  
الحكومية

وتعقد جمعيات هذا القومسيون بمعرفة  
ناظر الحفانية تحت رئاسته ويصدر الاجراء بمقتضى  
هك التعديلات بامر من المحضرة الخديوية  
يصدر بموافقة رأي مجلس النظار  
المادة الثالثة والتسعون . محدد تشكيل كل  
محكمة اهلية من المحاكم المستجدة يترتب عليه  
لغو المجالس المحلية الموجودة في الجهة التي  
تشكلت بها المحكمة المستجدة المذكورة والدعاوي  
التي كانت منظورة بالمجالس الملغاة ترفع للمحكمة  
المستجدة ويصدر اتمام اجراءاتها على حسب اصول

المحاكم الاهلية باختصاصها بروية دعوى منظورة  
باحدى جهات الادارة واذا كان الادعاء واقعا  
من احدى جهات الادارة على محكمة اهلية  
بمال الفصل في ذلك على مجلس يتشكل تحت  
رئاسة ناظر الحفانية من اثنين يعينها رئيس  
محكمة التمييز من قضاة المحاكم ومن اثنين من  
رجال الحكومة يعينها رئيس مجلس النظار  
المادة التاسعة والثمانون احالة فصل دعوى

الاختصاص على المجلس المنوط به ذلك بحسب  
المبين في المواد السابقة تكون بعد اجراء الرسوم  
الالتية وهي ان يقدم لناظر الحفانية من الجهة  
المدعية بالاخصاص طلب بذلك وهو يرسله  
الى الجهة المنظورة بها الدعوى فتحكم فيه وترسل  
قرارها على يد الناظر المشار اليه الى الجهة المدعية  
بالاختصاص فان كان القرار صادرا برفض  
الطلب فللمجهة المدعية بالاخصاص في مدة خمسة  
عشر يوما من بعد وصول القرار اليها ان ترفع  
دعوى الاختصاص بمذكرة تقدمها لناظر الحفانية  
وهو يجيل المسألة على المجلس المنوط بالفصل  
فيها

المادة التسعون دعاوي عدم الاختصاص  
( وفي ان تقرر محكمة اهلية واحدى جهات  
الحكم في الاحوال التخصية او محكمة اهلية  
وجهة ادارية بعدم اختصاصها بروية قضية من  
خصائص احداها ) ترفع بمعرفة ناظر الحفانية  
الى مجلس الفصل في دعاوي الاختصاص بناء  
على طلب يتقدم من اولي الشأن ومعه كافة  
الاوراق والمذكرات المستند عليها  
ويتشكل المجلس المذكور بالكتيبة السالف  
ذكرها على حسب الاحوال

الاف قرش بصفة تأمين للحكومة في كل حال  
ان تنزع منه هذه الرخصة عند الانقضاء  
المادة الثانية المطابع السرية تنقل وتضبط  
ادواتها ويجازى مالكها او المودعة عنه بغرامة  
من خمسة الاف قرش الى خمسة عشر الف  
قرش

المادة الثالثة لا يجوز لاحد من ارباب  
المطابع ان يطبع صحفاً قبل ان يقدم لادارة  
المطبوعات بنظارة الداخلية كتابة معللة بعزمه  
على طبعها وكذلك لا يجوز له باي طريقة كانت  
بيع او شراء تلك الصحف بعد طبعها الا بعد  
ان يقدم خمس نسخ منها للادارة المذكورة  
المادة الرابعة بصير مجز وضطاي مطبوع  
كان في الاحوال الاتية

اولاً اذا لم يبرز صاحب المطبعة وصلاً  
من ادارة المطبوعات بتقديم الكتابة والنسخ  
المقررة في النسخ السابق  
ثانياً اذا لم يوضح في كل نسخة اسم ومحل  
سكن صاحب المطبعة الحقيقية  
ثالثاً اذا اقيمت امام احدى المحاكم دعوى  
تتعلق بمضمون ذاك التأليف  
وفي هذه الحالة الاخيرة لا يكون المحجز  
والضبط قطعيين الا بعد صدور الحكم على  
صاحب التأليف المذكور من المحاكم القائمة امامها  
الدعوى

المادة الخامسة عدم تقديم الكتابة قبل  
الطبع او عدم تقديم النسخ اللازمة قبل النشر  
يوجبان مجازاة صاحب المطبعة بدفع غرامة من  
الف الى الفين قرش  
المادة السادسة اذا لم يضع صاحب المطبعة

المراعات الجديدة اعشاراً من اخر ورقة تحررت  
بنسبتها مستوفية الشروط اللازمة  
المادة الرابعة والستون . على ناظر حقايق  
حكومتنا تنفيذ امرها هذا  
صدر بسراي عابدين في ٣٥ ذي الحجة  
سنة ١٢٩٨ الموافق ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١

الامضاء

محمد توفيق

امام المحققين الخديوية

رئيس مجلس الشعار

الامضاء شريف

ناظر الحقايق

الامضاء قدري

(المطبوعات)

ووضع قانون للمطبوعات تعين بمقتضاه  
على اصحاب الجرائد وضع مقدار من المال  
على سبيل الاحتياط لما عساه ان يقع عليها  
من احكام العرامة بالنظر الى الحكومة او من  
احكام الجزاء الفدي بالنظر الى الافراد فكان  
هذا المال على ضريين اولها مائة جنيه عن  
الجرائد التي تصدر اكثر من ثلاث مرات في  
الاسبوع والثاني خمسون جنيهاً عن التي تصدر  
اقل من تلك وهذه صورة ذلك القانون .

نحن خديو مصر

بناء على ما عرض لطرفنا من مجلس نظارتنا  
ناثراً بما هوأت

المادة الاولى . لا يسوغ لاحد ان يكون  
صاحب مطبعة الا بعد ان تعطي اليه رخصة  
من نظارة الداخلية وبعد ان يودع عشرة



المادة الثانية عشرة على ارباب الجرائد او الرسائل المذكورة في البند السابق ان يدفعوا قبل صدورهما مبلغاً نصفه تأمين كما يأتي اذا تجاوز صدور الجريدة او الرسالة الثلاث مرار في كل اسبوع وان كان صدورهما في يوم معلوم او تكراريس على غير اطراد فيكون مبلغ التأمين مائة جنيه مصري

واذا كان صدورهما ثلاث مرار في الاسبوع او اقل فيكون خمسين جنيهاً مصرياً

المادة الثالثة عشرة يسوغ محافظة على النظام العمومي او الدين او الاداب تعطيل او قفل اي جرنال او رسالة دورية بامر من ناظر داخلية حكومتها بعد اذارين او بقرار من مجلس النظار بدون اذار

ويسوغ اضافة غرامة من خمسة جنيهات الى عشرين جنيهاً لكل اذار يصدر

المادة الرابعة عشرة . جميع التبليغات التي تصدر من نظارة الداخلية بقصد نشرها يجب درجها محاناً في صدر اول صحيفة تصدر من الجريدة المذكورة

المادة الخامسة عشرة . على صاحب الجريدة او الرسالة او من نطع على مفتحه أن يدرج فيها الرد الذي يرد اليه من الشخص الذي حصل التعريض به او ذكر اسمه في تلك الجريدة او الرسالة ويكون نشر الرد في الثلاثة ايام التالية ليوم وروده او في اول عدد يصدر اذا كان ميعاد صدوره بعد انقضاء الثلاثة ايام ومن خالف ذلك يجازى بدفع غرامة من اثنين جنيه الى عشرة جنيه وهذا مع عدم الاخلال بما يترتب على تلك المقالة من العقوبات

اسمه ومحل سكنه على كل نسخة من التأليف فيجازى بدفع مبلغ من الف الى اليه قرش غرامة واذا وضع اسماء ومحل سكن مفتعلين يعم بدفع مبلغ من اليه الى اربعة الاف قرش

المادة السادسة يجوز في الاحوال الميزة سدي ٥ و٦ استدال الغرامة بتزيع الرخصة وقفل المطبعة

المادة الثامنة يصدران المخالفات بموجب محاضر يحررها مأمورو الامتثال او مأمورو مخصوصون يتعينون للتفتيش على المطابع

المادة التاسعة يسري هذا القانون على مطبوعات المحر وبقي المطبوعات بسائر انواعها مهما كانت الطريقة المستعملة لطبعها

المادة العاشرة يجوز للحكومة في كل الاحوال حجز وصبط جميع الرسومات والنقوشات مهما كان نوعها او حسنها وسواء كانت معلنة او معرضة لعظر العامة او للبيع وذلك متى ترى لها ان الرسومات والنقوشات المذكورة مغايرة للنظام العمومي او للاداب او للدين ويجازى من نشرها او حملها او عرضها للبيع بغرامة من مائتين الى اليه قرش

المادة الحادية عشرة كل جريدة او رسالة دورية تتغل بواد سياسية او ادارية او دينية وتصدر بانتظام واطراد في ايام معلومة او بدون انتظام واطراد لا يجوز ايجادها او نشرها الا باذن من الحكومة

والاذن يكون مخصوصاً بشخص المعطلة ويجب تجديد متى حصل تغيير في صاحب امتياز الجريدة او النشر او رئيس محرريها او صاحبها او مديرها

## والتعويضات

ويكون نثر ذلك الرد بدون اجرة ويجوز ان يكون مطول التشرح خمسة اضعاف المقالة المردود عليها

المادة السادسة عشرة . اذا استمر صدور الجريدة او الرسالة بعد تعطيلها او توقيفها تحت عنوانها الاصلي او تحت عنوان اخر فيعاقب كل من محررها وصاحب امتيازها وصاحب المطبعة يدفع غرامة من خمسة الى عشرين جنيهاً مصرياً عن كل عدد او صحيفة تصدر منها وهذا فضلاً عن نزع رخصة صاحب المطبعة وقفل مطبعته

المادة السابعة عشرة . لماظر داخلية حكومتنا ان يمنع دخول وتداول وبيع الجرائد والرسائل المنتشرة في خارج القطر المصري وكل من ادخل او وزع او باع او وجدت عنده بنوع الوديعه جريدة او رسالة دورية منشورة في خارج القطر المصري ومنوع دخولها يعاقب بغرامة من جنيه الى خمسة وعشرين جنيهاً مصرياً

المادة الثامنة عشرة . كل كتابة غير صادرة من الحكومة سواء كانت بالخط او بطبع الحروف او بالنقش او بطبع الحجر لا يجوز نشرها او لصقها بالشوارع والميادين والمخلات العمومية متى كانت تلك الكتابة تحتوي على اخبار سياسية ومن خالف ذلك يعاقب بغرامة من جنيه الى عشرة جنيه بلزم بها بطريق التضامن كل من الناطقين لذلك العمل والمشتريين فيه وهذا مع عدم الاخلال بالعقوبات التي تترتب على الجناية او المخلة الناشئة من الكتابة المذكورة

المادة التاسعة عشرة . على موزعي الكتب والصحف والرسائل والقوانين وعلى الذين يشرحون بالكتب للبيع ان يمتثلوا اولاً على رخصة تعطى اليهم بلا رسم في المحروسة والاسكندرية من مأموري الضبطية

وفي باقي المحافظات والمديريات من المحافظ او المدير ويجوز لجهات الحكومة المعطاة منها تلك الرخص ان تنزعها عند الاقتضاء ومن يخالف ذلك يعاقب بدفع غرامة من عشرة قروش الى مائة قرش فضلاً عن محاكمة محرري وموزعي وبائعي تلك الصحف بالسبب للمخفة او الجناية التي يكونون ارتكبوها

المادة العشرون . تؤخذ الغرامة من مبلغ التأمين وكلما نقص ارم تكميله في ظرف خمسة عشر يوماً لاجل ابلاغه قيمته الاصلية والا فيعتبر كأنه غير موجود

والحجز والضبط يكون اجراؤها بالطريقة الادارية وكذلك التفرغ او توقيف الجريدة او الرسالة وتعطيلها في الحالات المبينة بهذه اللائحة يكون بامر من ناظر داخلية حكومتنا والامر المذكور يكون بآلا مراجعة فيه وجميع هذا لا يمنع من محاكمة من يسفك المحاكمة امام جهات القضاء

المادة الحادية والعشرون . يعفى اصحاب المطابع والجرائد والرسائل الدورية الموجودة الان من طلب الرخصة ويعطى لهم مهلة شهرين لتقديم مبلغ التأمين

المادة الثانية والعشرون . كل قانون او لائحة او امر او منشور يخالف لامرنا هذا صار ملغى المادة الثالثة والعشرون . على ناظر داخلية

حكومتنا تنفيذ امرنا هذا

صدر بسراي عابدين في ٢٦ نوفمبر

سنة ١٨٨١

الامضاء

محمد توفيق

بامر المحضرة الخفية المخديوية

رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية

شريف

ثم ذيل هذا القانون بما يأتي

( ذيل لقانون المطبوعات )

( نحن ناظر الداخلية )

بناء على الامر العالي الصادر بتاريخ ٢٦

نوفمبر سنة ١٨٨١ في حدود المطابع والمطبوعات

ووجود الاجمال في بعض مواد نأمر بتقرير

ما يأتي ذيلًا للامر المشار اليه وتأييدًا لتنفيذ

( أولاً )

( المادة الثالثة من تلك المحدود ) لا يجوز

لاحد من ارباب المطابع ان يطبع صحفاً قبل

ان يقدم لادارة المطبوعات بنظارة الداخلية

كتابة معلنة بعزم على طبعها الخ . المراد من الصحف

الكتب والرسائل المؤلفة الغير دورية والمؤلفات

الدورية التي يكون ميعاد صدورها شهراً فزايد

اما الجرائد والرسائل الدورية التي يكون ميعاد

صدورها اقل من شهر فانه يكفي في جواز

طبعها اصل الرخصة المعطاة له في اصدار

الجريدة او الرسالة ويكفي في جواز نشرها

توصيل الخمس نسخ الى الادارة نفسها او الى

الواسطة ان كان الحل بعيداً من جهة الادارة

( ثانياً )

المادة الرابعة . يصير محجوز ضبط اي مطبوع

كان في الاحوال الاتية الخ . المراد من اسب

مطبوع من التاليف والكتب والرسائل الغير

الدورية او الدورية التي يكون ميعاد صدورها

شهراً فزايد فتشملها الالوجه الثلاثة المذكورة

في هذه المادة اما الجرائد والرسائل التي يكون

ميعاد صدورها اقل من شهر فلا تدخل الا

في حكم الوجه الثاني والثالث من هذه المادة

( ثالثاً )

المادة الحادية عشرة . المقصود من صاحب

الجريدة ما يشمل الشركات التي تمنح من الحكومة

امتيازاً بانشاء جريدة على طريق المساهمة فلا

تحتاج الى تغيير الرخصة الا اذا تغير عنوان

الشركة

( رابعاً )

المادة الثامنة عشرة . كل كتابة غير صادرة

من الحكومة سواء كانت بالخط الخ . المقصود

من الكتابة عموماً باي طريقة كانت وتعدد

الطرق الموضحة بالمادة المذكورة للتعميم وليس

المراد منه الاقتصار على الانواع المسروقة فيها

في ٢٧ محرم سنة ٩٩ الموافق ١٩ ديسمبر

الامضاء

سنة ٨١

شريف

( التعداد العمومي لاهالي القطر )

( المصري )

وفي ٣ ديسمبر سنة ١٨٨١ صدر امر خديوي

باجراء التعداد العمومي لاهالي القطر المصري

بخلاف ملحقاته في ١٥ جمادى الثانية سنة ١٢٩٩

و ٢ مايو سنة ١٨٨٢ فصدر على اثره بتوقيع

شريف باشا رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية

ما يأتي

من البيوت الواجب عليهم تعدادها كما ينبغي  
ذلك من الكنف المرقوق هذا (استشارة ١)  
وأما الفصل الثاني فبينت من التبعيات  
اللازمة لاجراء التعداد اثنان في الذي ينبغي  
اتخاذها اساساً للتعداد البهائي وتسهيل الاعمال  
الواجب اجراؤها في ٢ مايو وبتين ايضاً من  
للمأمورين المكين باجراء التعداد على أي وجه  
ينبغي ملو الكشوفات وابيضاً يمكن المراجعين  
من الوقوف على درجة الصفا التي تمت بها  
اعمالهم ومضاداً عن ذلك يمكن ترتيب دفتر  
ليبان احمال اهالي احدى المدن او القرى  
بحيث لا يمكن ان يقع تعبير في ذلك البيان  
نسب ما يصدق حصوله من الرجل او من  
الورود بعد القيد الابتدائي فان الراجح  
والوارد لا بد من تسجيل في ليلة التعداد  
العمومي .

ان الكنف الذي يستعمل في ليلة ٤ ماين  
هو مثل الكنف ائتمرة ٢

يسرع في عملية القيد الابتدائي في اول  
مارس وفي ساعة واحدة في القطر المصري  
مجموعته وحيث ان كل عدد لا يكف الا بتسجيل  
نماين يتأقلاً فلا تستغرق العملية المذكورة أكثر  
من خمسة عشر يوماً  
بتين في الكنف ابناء كافة الانتخاص  
الساكين في كل بيت

ان البيوت الموحود فيها سكان من وجه  
الوطيبين او سكان اوربين يمكن الاستناد على  
ساكنها في ملو كشوفات التعداد الابتدائي  
العدادون المكثون بالتعداد الابتدائي  
لا يحررون الا على اوسط اهالي واسفهم في

### مسألة - ايضاح التعداد

ان الامر الذي يندرج في ٢ ديسمبر سنة  
١٨٩١ يقضي بحراء التعداد العمومي على اهالي  
القطر المصري في ٢ مايو سنة ٩٣ وملك قد  
اعدت المادة الثانية معرض الشرق التي ينبغي  
اتخاذها في سبيل عدد الامور المذكور

يقسم عمل التعداد الى قسمين متفرقين وهما  
الاول - الاعمال التي ينبغي اجراؤها  
الثاني - الوسائل التي ينبغي اتخاذها  
ان الاعمال التي ينبغي اجراؤها تستل على  
ثلاث مواد وهي

#### المادة الاولى

تعداد البيوت بمباشرة

#### المادة الثانية

التعداد الابتدائي الذي سعي اتخاذه اساساً  
للتعداد البهائي ويكون وسطة لتحقيق صطه  
المادة الثالثة

#### التعداد البهائي

ان الفصل الاول من التبعيات المرقوق  
صورها هذا يجب فيه عن عمية تغير البيوت  
وتعدادها التي ستحصل في شهر باهر وهذا  
التعداد ضروري لتسهيل اعمال التعداد  
الابتدائي والتعداد البهائي ولراحة المدقار  
عندما تقتضي الحاجة لمحة فيها عما اذا اهل قيد  
بيت ما تم في شهر فبراير يوحد في تحقيق تعداد  
البيوت في المدن والقرى من حيث صطو ودقو  
وتعين حينئذ الانتخاص اللازمة لتقرير هذا  
العمل في كل قرية وفي كل حارة من حارات  
المدن بحيث يكلف كل شخص تعداد نماين  
يتأقلاً اما ابناء الانتخاص المذكورين فتكتب امام

مست الحاجة اليها وهذا تفصيله

ان شيخ البلد مسجوباً بالصراف او بالنقي  
او بمأمو ر آخر يكلف باجراء العمل في القرى  
واما في المدن فينيط هذا العمل بشيخ الحارة او  
بمأمو ر آخر يساعد من رجال الضبطية عند  
الزروم ويصير ملاحظة اجراءات التعداد في  
كل قسم او مركز بمعرفة ضابط جهادي  
تساطر ملاحظة اجراءات التعداد في كل  
بندر من بنادر المديرية مع ملاحظة اعمال  
الضباط في المراكز والاقسام باحد رؤساء الضباط  
ويتعين لكل محافظة واحد من رؤساء الضباط  
المذكورين

تصدر الاوامر اللازمة في شأن رؤساء  
الضباط الى المديرين الذين مساعدتهم هي  
ضرورية لتقرير نجاح العمل مع هذا لا يجب  
تكليف المدير او المحافظ بان يلاحظ رأساً  
الطرق التي ينبغي اتخاذها ومن الممكن للمدير  
او للمحافظ تقديم تقرير الى نظارة الداخلية عن  
المسائل التي تستحق التفات هذه النظارة

وحيث ان المدير او المحافظ لا يكون مسئولاً  
رأساً عن العمل الذي يديره المأمورون  
المكلفون بالتعداد على حسب التعليمات المعطاة  
لم فالانساب انه لا يتداخل في اعمالهم  
ان قلم الاحصاء بنظارة الداخلية يلاحظ  
كافة الاعمال ويدير حركتها وعلى رؤساء  
الضباط المعيين لادارة العمل في المديرية  
ان يخاطبوا القلم المذكور رأساً

القرى والمدن ويراجع في الاقل قسم تعداد  
واحد في كل قرية بالاستناد على الكشوفات  
واما في المدن والبادر فيراجع عشرين في المئة  
من اقسام التعداد المتفرقة  
اذا كان احد العدادين لم يضبط تحرير  
كشفه يجب عليه تحريره ثانية

يسمى هو جمع الابحاث المتعلقة ببيانات  
التعداد الابتدائي في ٢٠ ابريل مع تسليم الكشوفات  
الى المشايخ وهؤلاء ينتظرون التعداد النهائي في  
٢ ماين

يبحث في الفصل الثالث عن التعداد الهائي  
بعد هو التعداد الابتدائي لا يبقى على  
العدادين الا ان يشتطوا في كشوفات التيد  
الابتدائي اسماء الذين يوجدون في بيوتهم في  
ليلة التعداد ولو يكونون غير مقدين في  
الكشوفات المذكورة نظراً لعدم اقامتهم دواماً  
في بيوتهم وكل ذلك يكون بالمحر وهذه الطريقة  
تنقص اتعاب العمل ويقتص وقوع الخفوات  
بقدر نقص هذه الاعمال

يجري التعداد في المستشفيات وفي الفسلاقات  
وفي الجماع الازهر الخ بحسب اوامر رؤساء هاته  
الجهات وشيخ الجماع وترسل حينئذ كافة  
الكشوفات الى قلم المدير العمومي للاحصاء  
الذي سيجلف باستخلاص بياناتها وتجهيز بيان  
النتيجة النهائية

بمقتضى هذه الاحكام نترتب مادة التعداد  
من حيثية الاعمال التي ينبغي اجراؤها  
اما القسم الثاني للعمل وهو الوسائل التي  
ينبغي اتخاذها فهو مبين في الفصول المتنوعة للائحة  
السالف ذكرها مع ما يلزم من الايضاحات كلها

## فصل أول

## عملية تمييز البيوت

بند ١

ينبغي تمييز كل عارة وكل بيت وكل مسكن سواء كان به سكان أو معداً للسكن وذلك بدون التماس الى مالكه حتى لو وجد خلطاً وقت عملية التمييز

إذا اقتضت الاحوال الى تقسيم المدن والبادر والقرى الكبيرة الى اقسام عند تمييز البيوت تسهيلاً لاجراء التعداد عليها فيجب تقسيمها الى اقسام تعداد لا يشمل الواحد منها على أكثر من عامين بيتاً وذلك مع مراعاة ترتيب الحارات والامنان ما أمكن ويكون لهذه الاقسام مرة متسلسلة ابتداءً من ١ في كل مدينة وبندر وقرية وتبين هذه النمرة في الخانة الاولى من كشف بيان البيوت وأما النمرة التي ينبغي وضعها على البيوت والعارات فيبتداء بها من نمرة ١ ايضاً في كل قسم تعداد ويكون وضعها على الخائط في الجهة اليمنى لكل باب اذا أمكن ولا يصير وضعها على نفس الباب وذلك ببويه ثابتة حرام أو سوداء للتمسك من معرفة كل بيت وكل عارة وقت التعداد

ان المساكن الكبيرة سواء كان سكانها وطنيين أو اورباويين توضع عليها النمرة بدون توسيع حيطانها وبطريقة تسهل محو هذه النمرة بعد التعداد اذا اقتضى ذلك وأما البويه والاقلام والصناع فيصير ارسالهم من طرف المحافظين والمديرين الى العدادين والتكاليف تدفع من نظارة الداخلية باعتبار اربعة افضة

صاع عن كل بيت مئزر ليس غير

بند ٢

ان مشايخ الحارات ومشايخ الامنان ومشايخ البلاد يكونون مسئولين عن عملية التمييز ويكون لهم مساعدون يقومون بما يقوم به العدادون من الراجبات وهؤلاء المساعدون هم الفقهاء يمكن لمشايخ الامنان عند تمييز البيوت في مدينتي مصر واسكندرية ان يكونوا مصححين بجاريين وطنيين وأورباويين

بند ٣

يجوز المشايخ في اثناء عملية التمييز او بعدها كسناً عن بيان المساكن حسب استشارة نمرة ١ وذلك تحت مسئوليتهم ثم يبينون في الخانة الثالثة بالقلم الرصاصي اسم العداد او اسم المساعد الذي يتفقونه

لا ينبغي ترك ادنى عارة او بيت ولو كانا منفردين او بعيدي المسافة عن باقي المساكن وإذا تحقق للشيخ وجود بيت غير مئزر فيجب عليه تمييزه بالنمرة التي تلي اخر نمرة لقسم التعداد الذي وجد في هذا البيت

ينبغي تحرير كشف بيان البيوت على نسختين يضمنها الشيخ الذي تم هذا الكشف ويرسلها الى وكيل التعداد التابع له

بند ٤

يصير مراجعة التمييز وتحرير كشف بيان اسماء العدادين في الاقسام والمراكز بمعرفة وكلاء التعداد وأما في المدن والبادر فيصير ذلك بمعرفة العدادين

يجب على وكلاء التعداد مراجعة قسم تعداد لا اقل في كل قرية مع الناشر عليه في نسخة

٨٣ والتد الابتدائي والتعداد النهائي لا بد أن يكونا في وادي النيل بمجموعته الى وادي حلفه (الشلال الثاني) فيشالان قبائل العربان المقيمين في الوادي المذكور او المقيمين في البرين الشرقي والغربي المحيطين بذلك الوادي

بند ٢

يتعين لمدينة مصر ولهاقي المحافظات وللمديريات الاربع عشرة ناظر تعداد ينتخب من ضمن رؤساء الضباط المستودعين ويتعين لبنادر المراكز والاقسام وكيل تعداد ينتخب من ضمن الضباط المستودعين

يتعين للقرى الصغيرة وللحارات في المدن وفي القرى الكبيرة عداد واحد او عدة عدادين حسبما تقتضيه الاحوال ويكلف كل عداد بعدد سكان ثمانين بيتا في الاكثر وينتخب العدادون المذكورون من ضمن مشايخ البلاد والقبائل والعمد ومشايخ الامان ومشايخ الحارات على حسب ما تبين في النصل الاول المختص بتعيين البيوت ولما رؤساء الضباط الذين يعينون نظار تعداد والضباط الذين يعينون وكلاء تعداد فيكون تحت ادارتهم عدد كاف من المساکر لابلأغ اوامرهم وانفاذ سلطتهم

بند ٣

ان رؤساء الضباط يأخذون من ادارة الاحصاء بنظارة الداخلية تفصيل التعليمات اللازمة لهم ثم يبلغونها للضباط الذين يكونون تحت ادارتهم ولم ان يخاطبوا ادارة الاحصاء رأساً ولما الضباط فيخاطبون رؤساءهم

بند ٤

ان المحافظين والمديرين ونظار المصالح

كشوفات البيوت ثم يحضرون بخط واضح في الخانة الثالثة من كشف بيان البيوت اسماء الاشخاص الذين يتعينون بمعرفة وتبصيق المشايخ كمدادين لاقسام التعداد

بعد هذه المراجعة وبعد ما يصل لوكلاء التعداد كافة الكشوفات المختصة بالعزب والمجالك والاباعد والنجوع والتزول والجزائر والمناشي والزوايا بحسب العدد المين في قاموس الاحصاء يرسلون منها نسخة مخنومة الى رئيس التعداد التابعين له

يجب على رؤساء التعداد مراجعة عشرين في المائة من اقسام التعداد المقررة في المدن او في البنادر ثم يرسلون الى ادارة الاحصاء بنظارة الداخلية كافة الكشوفات التي تكون بطرفهم

بند ٥

تبدئ عملية تهيؤ البيوت في يوم الخميس ١٤ صفر سنة ١٢٩٩ (موافق ٤ يناير) سنة ١٨٨٢ وتنتهي في ١٠ ربيع اول سنة ٩٩ الموافق ٢٠ يناير سنة ٨٢ رؤوس مجلس النظار وناظر الداخلية

الامضا شريف

## فصل ثان

التعداد الابتدائي (وهو القيد) والتعداد

النهائي

بند ١

تسهلاً لاجراء التعداد النهائي على اهالي القطر المصري في ١٥ جماد آخر سنة ٩٩ الموافق ٣ مايس سنة ٨٢ سقبدأ اولاً باجراء القيد الابتدائي في ١١ ربيع آخر سنة ٩٩ الموافق ١ مارث سنة

وفي المعسكرات وفي المدارس وفي المستشفيات  
وفي المراكز العسكرية وفي القلاع وفي باقي  
المخيمات العسكرية وايضاً لتعداد العساكر  
والمتخدمين الملكيين والعائلات التي توجد في  
المخيمات المذكورة

رابعاً الى نظارة البحرية

لتعداد الاشخاص الذين يوجدون في  
المجتمعات وفي المدارس والمستشفيات وفي  
السفن الحربية وفي الكراكات وفي الذهبيات  
او المراكب التابعة للحكومة وفي السجون الى  
غير ذلك

خامساً الى نظارة الاشتغال العمومية

لتعداد الاشخاص الذين يوجدون في  
الكراكات وفي السفن وفي الورش وفي المؤسسات  
والترع مع بيان الاشخاص المقيمين فيها  
سادساً الى نظارة المعارف العمومية

لتعداد الطلبة الداخليين في المدارس الميرية  
مع بيان الاشخاص المقيمين فيها  
سابعاً الى نظارة الاوقاف

لتعداد الاشخاص الموجودين في المجموع  
وفي المخيمات الدينية وفي التكايا المدنية التابعة  
للحكومة

ثامناً الى قوسيون الاراضي الميرية

لتعداد ركائب المساحة مع بيان جهة اقامة  
كل ركاب وعدد رجاله  
تاسعاً الى مصلحة السكك الحديدية

والتلغرافات

لتعداد الاشخاص الشغالين بهذه المصلحة  
والعائلات الساكنة في المحطات وفي الورش  
عاشراً الى الضبطيات

الميرية والمصالح العمومية يسمون بطار التعداد  
والوكلاء والعاديين وهم ( المتابع والفناء والعبد  
الخ ) في كافة الاجراءات سواء كانت هذه  
الاجراءات متعلقة بالتدقيق الابتدائي او بالتعداد  
النهائي

ان كافة متابعي اللاد ومتابعي الاموال والفناء  
والعبد وايضاً بطار الامايد يكونون تحت ادارة  
نظار التعداد او وكلائهم فيما يخص عملية  
التعداد وبأخذون منهم التعليمات اللازمة

ان صرافي الناحي وكتاب العزب والفناء  
يطلبون في المحطات التي يوجدون فيها للمو  
جداول التعداد واذا وجد في الاهالي من لم  
المام بالقراءة والكتابة وكان عدد الصرافين غير  
كاف للعمل يجب على وكلاء التعداد ان يكملوه  
رسمياً بمساعدة متابعي اللاد ونظار الامايد  
والصرافين

ب د هـ

ترسل المجداول اللازمة للقياس الابتدائي  
والنهائي للاهالي من ادارة الانحاء نظارة  
الداخلية الى المصالح الاتي يانها وهي  
اولاً الى نظارة الداخلية

لتعداد قبائل العربان المقيمين في الوادي  
وقبائل العربان المقيمين في البراري وعلى نظارة  
الداخلية ان تعطي للديرين تعليمات خصوصية  
في شأن تعداد العربان  
ثانياً الى نظارة المالية

لتعداد فرق وركائب المساحة مع بيان  
جهة اقامة كل فرقة وكل ركاب وعدد رجالها  
ثالثاً الى نظارة المهادية

لتعداد الذين يوجدون في الفشلاقات



بند ٧

تبتدئ عملية الفيد الابتدائي من بيت رقم ١  
في كل قسم تعداد وتنتهي في ٢١ مارت  
يلتفت العدادون الى قيد كافة العائلات  
والاشخاص الذين يكونون ساكنين في بيت  
واحد حسب التعليمات الموضحة في ظهر كل  
جدول واذا تصادف غياب كافة الاعضاء  
لعائلة ما في وقت الفيد يجب على العداد الرجوع  
ثانياً لهذه العائلة ليقيّد اسماء اعضائها وفي انتهاء  
الفيد الابتدائي يجب على نظار التعداد ووكلائهم  
مراقبة الاعمال في اقسام المدن وفي قرى المراكز  
لينقنوا من قيام العدادين بواجباتهم

بند ٨

بعد نهو الفيد الابتدائي يجب على نظار  
التعداد ووكلائهم اي رؤساء الضباط والضباط  
مراجعة اشغال العدادين حسب الطريقة المبينة  
في البند الرابع من الفصل الاول وتبتدئ هذه  
المراجعة في اول شهر ابريل وتنتهي في ٣٠ منه

بند ٩

في ١٥ جمادى اخيرة ٩٩ (الموافق ٣ ماين)  
يبتدئ العدادون كافة في الساعة الميعنة في  
البند التاسع من الفصل الثالث باجراء التعداد  
النهائي المتعلق بالفيد الابتدائي  
بأتي العدادون الى كافة العائلات التي  
وقع عليها الفيد الابتدائي ويحققون اذا كانت  
الاشخاص الذين صار قديم موجودين بمبطلهم  
في يومهم في ليلة ١٥ جمادى آخر ثم يشطبون  
اسماء الاشخاص الذين يوجدون غائبين دولاً  
واسماء الاشخاص الذين يكونون ولدوا والذين  
يكونون حضروا من الجهات التي كانوا غائبين

لتعداد الاشخاص الموجودين في سجن كل  
ضبطية ولتعداد عديمي المأوى

حادي عشر الى البطارقة وروساء  
الديانة الاسرائيلية لتعداد الاشخاص الموجودين  
في الكنائس وفي الجامعات وفي الاديرة وفي المدارس  
مع بيان التلامذة الداخلية

ثاني عشر الى مصلحة الواورات الخديوية  
لتعداد الاشخاص الموجودين في وابورائها  
ثالث عشر الى روساء المين

لتعداد الاشخاص الذين يوجدون في السفن  
التي توجد في كل ميناء

رابع عشر الى مجلس النواب

لتعداد الاشخاص الذين يوجدون في  
المستشفيات المدنية وفي المدارس الطبية مع  
بيان عدد التلامذة الداخلية

خامس عشر الى مجلس الصحة الحرة  
والكورتينيات

لتعداد الاشخاص الذين يوجدون في  
الكورتينيات وقت التعداد مع بيان الانفار  
الساكين فيها

بند ٦

ترسل الجداول المنوعة عنها في البنود السابقة  
مصحوبة بوصل خال من الكتابة ومبين فيه  
عددها فقط ويجب على المصلحة التي ترد اليها  
الجداول ان تمضي الوصل المذكور وترده الى  
نظارة الداخلية ثم تأخذ وصلاً من المستخدمين  
الذين تسلمهم الجداول

ان الذين يمشون ووصلات باستلام جداول  
يبقون تحت المسؤولية لحين رد كافة ما استلموه  
من الجداول المذكورة

### فصل ثالث

( تعليمات لنظام التعداد ووكلائهم اي )

( رؤساء الضباط والضباط وللعدادين )

( وللصالح المبرية )

بند ١

يشرع في التعداد الاستثنائي في ١١ ربيع آخر سنة ٩٩ ( الموافق ١ مارس سنة ٨٢ ) بمعرفة العدادين من الصرافين والفقهاء والعد وغيرهم ممن يتفهم مشايخ البلاد ومشايخ الايمان ويصدق على تعيينهم نظام التعداد ووكلائهم

بند ٢

يعطى لكل عداد المجدول اللازمة لتعداد اهالي القسم التابع له ( اسقارة نمرة ٣ )

يجب على العداد ان يكتب في اعلى المجدول وفي الخانات المعنية بـ اسم المديرية او المحافظة واسم المركز او القسم واسم المدينة او الناحية او القرية او العزبة مع وضع نمرة قسم التعداد ثم يكتب اسمه بخط واضح مع اسم الكاتب او المساعد الذي يوجد معه ويتبين اسم الجهة المجاري عليها التعداد عند اللزوم ويكتب العداد في الخانة الاولى المخفرة بنمرة انمرة البيت او العارة مبتدأ من النمرة الاولى لقبم التعداد ويبين العداد في الخانة الثانية النمرة المسلسلة لكل عائلة ويكتب في الخانة الثالثة اسماء الرجال والاولاد والصناع والخدمة والضيوف او النزلاء المستأجرين الساكنين مع العائلة

ولكن اذا لم يرغب رئيس العائلة قيد اسماء نساء عائلته يكتب في الحال بوضع لفظة ( واحدة ) عوضاً عن اسم كل منهن وذلك في الخانة المعنية

فيها الى الجهة الواقع عليها التعداد وبعد نهى هذا العمل يرسلون كافة المجدول الى المشايخ وهؤلاء يرسلونها في مهلة لا تتجاوز الاربع وعشرين ساعة الى الضباط القابضين له ان المشايخ ونظام التعداد ووكلائهم يحلون طرف المأمورين الذين يكونون تحت ادارتهم الا بعد ما يستلمون منهم كافة المجدول التي في عهدهم

بند ١٠

تجري النظارات والمصالح المبينة في البند الخامس نفس الاجراءات الموضحة في هذا الفصل الواجب اجراؤها ايضاً على العدادين ثم ترسل المجدول الى ادارة الاحصاء في نظارة الداخلية وذلك في المدة من ٣٠ الى ٢٩ جاد آخر سنة ٩٩ ( الموافق من ٩ الى ١٨ مايو سنة ٨٢ )

بعد ما يسترجع وكلاء التعداد كافة المجدول وبعد تفهم بالاستناد على كشف نمرة ١ من عدم نقص جدول منها يرسلونها في مدة خمسة ايام الى نظار التعداد وهؤلاء بعد تحققهم ضبط اعمال ووكلائهم ومراجعتها بالاستناد على جدول نمرة ١٥ يرسلون المجدول المذكورة الى ادارة الاحصاء العمومية قبل اليوم العشرين من شهر مايو سنة ٨٢ ( الموافق ٢ رجب )

بند ١٣

ان المستخدمين الذين يتعينون للتعداد مها كانت وظائفهم هم ملزمون باتباع نص هذه اللائحة وبيع كل غش يحصل في اجراءات التعداد واذا حصل منهم مخالفة يحاكمون في المجالس ويعاقبون حسب القوانين الامضاء ناظر الداخلية ( شريف )

ليرفقا عن غيرها ثم يقيد العائلة الثانية ثم  
الثالثة وهكذا

يجب على العداد بعد ملو خانات الجدول  
الاول ان يبدأ بالتقيد في جدول ثان بشرط  
ان اخر المسلسلة في خانتي غرة ١ وغرة ٢ للجدول  
الاول تستمر مسلسلة في نفس هاتين الخانتين  
لليجدول الثاني

اذا شك العداد في شيء ما يتعلق بالاعداد  
يجب عليه الاستعلام عنه من رئيسه واذا تصادف  
غياب احدي العائلات عن مسكها في يوم  
التقيد يجب على العداد الاستعلام من جيران  
هذه العائلة عن عدد اعضائها ويعين لها محلاً  
في الجدول مع ترك بعض اسطر على بياض ثم  
بشرع في قيد خلافها

بند ٣

اذا ابتدأت عملية التقيد في قسم تعداد  
بني استمرارها بدون انقطاع حين نهوها في  
هذا القسم واذا رغب احد الاهالي سواء كان  
وطنياً او اوربارياً ان يقيد هو بنفسه اعضاء  
عائلته عد اجراء التقيد في المدن او في القرى  
يجب على العداد ان يعطيه جدولاً ويسترجعه  
منه بعد نحو التقيد واما الجدول الذي يكون  
بيد العداد فلا يقيد فيه هذه العائلة بل بين  
فيه غرة مسكها وغرتها المسلسلة ويكتب في  
اول السطر الكلمات الاتية وهي (راجع الجدول  
الخصوي غرة ) ميماً الغرة

بند ٤

يمكن للعدادين في المدن التي يوجد فيها  
كثير من الاوربيين ان يطلبوا من مأموري  
الضبطيات ان يرفقهم بجاويش اورباوي تسهلاً

لهذا الاسم مع بيان عمرهم ونسبتهم  
يبين العداد في الخانة الرابعة نسبة الاشخاص  
المجنبة اسمائهم في الخانة الثالثة اي اذا كانوا  
رؤساء عائلات او اخوة رئيس العائلة او بنيه  
او خدمه وفي الخانة الخامسة بين العداد من  
الشخص التجاري عليه التعداد مثال ذلك ١٥ - ٣٠

٣٠ - ٤٠ بدون بيان تاريخ الولادة  
يبين في الخانة السادسة والسابعة اذا كان  
الشخص التجاري عليه التعداد له المام بالقراءة  
او بالكتابة وهذا البيان يكون بهاتين الكلمتين  
( يقرأ ) ( يكتب ) واذا لم يكن له المام بالقراءة  
او بالكتابة يد في الخانة المدة للبيان المذكور  
خطأ مثل هذا ( - )

يبين العداد في الخانة الثامنة اذا كان  
الشخص المقيم في الخانة الثالثة لا ايراد وله كار  
او صعة او مستخدم الى غير ذلك واما في  
الخانة التاسعة فيبين اذا كان هذا الشخص معلم  
صنعة او كار او صانعاً او تحت التعليم  
يبين العداد في الخانة العاشرة ديانة الشخص  
الجاري عليه التعداد ومذهبه مثل ذلك - مسلم  
شافعي - قطبي او ارثوذكسي - قبطي كاثوليكي  
لاتيني - الى غير ذلك وفي الخانة الحادية عشرة  
يبين العداد جسمية الشخص

ان كافة ما يبني قيده من البيانات المتعلقة  
بذكر العائلة يكتب في المحفة اليمنى للجدول  
واما ما يخص باناث العائلة من تلك البيانات  
فيكتب في المحفة اليسرى وبعد قيد العائلة  
سواء كانت مكونة من شخص او اثنين او اكثر  
يجب على العداد ان يد خطأ بالخبر من اول  
الجدول الى اخره تحت بيانات هذه العائلة

المحفوظة بقرهم الى يوم التعداد النهائي

بند ٩

يبدأ في التعداد النهائي في ليلة ١٥ جماد  
آخر سنة ٩٩ ( الموافق ٣ مايو سنة ١٨٢ ) في  
وقت الغروب ويستمر به في تلك الليلة ثم في  
اليوم الثاني لحين نهبه وبر العدادون بهوت  
اقسام التعداد النابعة لم الاستعلام عن التغيرات  
التي تكون حدثت في كل عائلة من يوم القيد  
الابتدائي

ان من توفيقه المنة التي اولها انتهاء  
القيد الابتدائي وأسررها انتهاء التعداد النهائي  
ومن يوجدون عائيت عن مساكنهم في ليلة  
التعداد يتطبا اسماهم باخر واسا من ولدوا ان  
حصروا من اي جهة الى الجهة الواقعة عليها  
التعداد ينبغي تسجيلها بالمطريقة الآتية وهي

اولاً ان الذين ولدوا ينبغي تسجيلهم في  
التي توجد خالية في الجدول بين قيد عائيتين  
وعند عدم وجود هذه الحقبة يجري التسجيل  
فيما بين الاسطر المكتوب عليها الاسماء

ثانياً ان العائلات التي تستفيد في بعض  
اليوت بصير تسجيلها في جداول خصوصية تبين  
فيها مرة هت اليوت

يجب اجراء العمل المذكور بمعرفة العدادين  
ونقابة السرعة ليتكمن من نهوه في اليوم المحدد  
في اللائحة

بند ١٠

بعد هذه العملة النهائية يرد العدادون الى  
روسائهم كافة الجداول الملوة الخانات والغبر  
الملوة ولا يتكتم الحصول على الوصولات المعطاة  
منهم باستلام الجداول ولا على خلط طرفهم من

عملية قيد العائلات الاجتماعية

يجب على العدادين الشروع في القيد بغاية  
الانفان كي لا يفوتهم العائلات او الاختصاص  
الساكنة في الدكاكين التي ينبغي تبنيها  
بند ٥

يجب على العدادين عند الشروع في القيد  
ان يراعوا احترام الاهالي ما امكن ويفهموا ان  
ليس في التعداد من اغراض مالية  
اذا صادف العدادون معارسة من الوطنيين  
او من الاورباويين في شأن القيد المذكور  
يجب عليهم تقديم تقرير الى الرئيس الناعين له  
وهو يتعين على الوطنيين برحال الفسطية وعلى  
الاوربيين بتسفي القسلاو التابعة له العائلة  
الاية اعطاء التعليمات المطلوبة

بند ٦

ان عملية القيد الابتدائي يصير اجراؤها  
ايضاً بمعرفة كافة المصالح التي يكون ارسل لها  
جداول من نظارة الداخلية حسب المصوص  
بالنند الخامس من الفصل الثاني

بند ٧

اذا شك العدادون عند اخذ التعليمات  
من الاهالي في صحة عدد نساء عائلة ما يتكتم  
طلب دابة من جهة الاقتضاء لتحقيق ما يشتبهون  
فيه ولا يسوع هذه الدابة التبع من الدخول  
في بيت العائلة لاجراء التحقيق ولا من اعطاء  
التعليمات اللازمة للعداد

بند ٨

يجب كل جدول قيد من العداد ويؤشر  
عليه من الشئ  
العدادون هم مسئولون عن الجداول

## المستولية الا بعد رد الجداول المذكورة

بند ١١

ان مشايخ البلاد ومشايخ الامان بعد ما يتفقون من استلامهم كافة الجداول من العدادين التابعين لم يرسلونها الى وكلاء التعداد في المراكز والاقسام حسب المصوص في احد بنود النصل الثاني

ان وكلاء التعداد من بعد يتفهم من توقيع كافة مشايخ الدلايد ومشايخ الامان على تلك الجداول يرسلون حينئذ جداول كل قرية على حدة الى نظار العداد وهؤلاء يرسلونها الى ادارة الاحصاء في نظارة الداخلية

١٢

يجب على نظار التعداد ووكلائهم اسيه روساء الضباط والضباط ان يلاحظوا اذا كان المشايخ والصرافون وكافة الاشخاص المعنيين لاجراء التعداد قد قاموا باجباتهم واذا ظهر لهم عكس ذلك يقدمون تقريرا في حق المتأخر عن القيام باجباته لمجاراة حسب القوانين (اثنين) ناظر الداخلية

الامضاء شريف

( اخطار رسمي )

ولما كانت الصحف المصرية قد اشتغلت في ذلك العهد عهد التقلب بين الوسوس والملاحس بما كان مما كانت توجهه الاشاعات المختلفة والحوادث الطارئة اصدرت ادارة المطبوعات الى جميع اصحاب الجرائد العربية اخطار الاتي :

نعودت الجريالات العربية من مدة على نحو في كلام يتعلق بالايجاب مع غاية الحنة

واظهار التأمر مهم والنفط بلا سبب ولا موجب لا براعون في كلامهم حالة اللاد المصرية وعلاقتها السياسية مع انه لا يوجد في داخلية اللاد ولا في روابطها الخارجية ما يوجب اندفاع الجرائد المذكورة في هذا الطريق على وجهه يوجب اضطراب الافكار العمومية ويجذب الازهان اما من جهة الداخلية فان الفرائدات العلية الصادرة من مولانا السلطان المعظم ناطقة بالحقوق والواجبات التي تتمتع بها البلاد المصرية واما من جهة الخارجية فالحكومة الخديوية في كل لحظة ترى دليلا جديدا على احترام حقوق القطر المصري الفاتة له بمقتضى المعاهدات الدولية وعلى نيابة في المركز الذي قررته تلك المعاهدات

وحيث كان من واجبات الحكومة الخديوية ان تحافظ على كافة الحقوق والمصالح ولا تغفل شيئا منها ارم اخطار الجرائد العربية عموما وبذا راها بان لا تخرج في مقاماتها عن حد الاعتدال وان لا تتعرض لشيء من الطعن والتنديد باحد من معاهدتنا لا على وجه العموم ولا بخصوص واي حريدة تأتي ما يخالف هذا الانذار يعاقب صاحبها اشد العقاب بدون ان يقل منه في ذلك عذر بوجه من الوجوه وقد اخطرا بذلك الجرائد العربية عموما ومن الجملة هذا لحصرنقسم تشرف في اول عدم يصدر من جريدتكم بصدر الصحيفة مع المحافظة على رعايته في جميع الاحوال

( المعارف )

وعقد مجلس المعارف الاعلى في اوائل نوفمبر عام ١١ مجلسا للنظر في احوال المدارس خصوصا ونظارة المعارف عموما فابان فيو ناظرها ووكيلها

بالغاء جريدته ولغوا مؤبدًا وذلك بموجب قولين المطبوعات فعلى سعادتك ان تاسروا تنفيذ هذا الامر بغاية كل سرعة اهـ

وكان ذلك في ١٦ المحجة سنة ١٢٩٨ الموافق ٨ نوفمبر سنة ١٨٨١  
(الغاء جريدة لجبت)

وهي جريدة فرنسية العبارة خرجت عن الحد في التعبير عن المحضرة النبوية فاشترى ذلك في الكثير من الناس فصدر الامر بالغاءها

وكان ورود تلك العبارة في عددها الصادر ثاني شهر اكتوبر سنة ١٨٨١ ولكن فأت إدارة المطبوعات الاجبية الوقوف عليها فألقي عليها حجاب الخفاء حتى تنبه لها بعض القارئین اتفاقاً فبعث بها الى جريدة المفيد فذاعت ولما وقفت عليها اهل المحل والعقد وعلوا بسوء تأثيرها في القلوب صدر امرهم بالغاء الصحيفة

وخاض بعض الناس في مسألة الغاء هذه الجريدة واكثرها من الاشاعات ولكن لم يعم الامر حتى علم ان قنصل فرنسا لم ير امر الحكومة بالغاءها في غير محله كما ادعى صاحب الجريدة فنشرت الحكومة ذلك رسمياً وانفت بعد ذلك اسباب النقولات

(مشيخة الجامع الازهر)

ووقع في ذلك العهد خلاف بين شيخ الجامع الازهر وبعض مشائخه دار على امر الجراية (الرزق الجاري على الطلبة والمدربين) بالنظر الى جمهور الازهرين والى شيخ الجامع وعلى امر الامتحان وترفع الرتب وعلى امور من المذاهب معينة الحدود فشكلت لجنة مخصوصة للنظر في هذا الخلاف برئاسة احمد باشا راشد

احوال المدرسين واستغفاهم لزيادة الرواتب ولا سيما ابناء الوطن وصغار المعلمين ثم اوضح مقدار ما تمس الحاجة اليه من المال لاصلاح شؤون المكاتب الاهلية والمدارس الميرية وتحصيل الكفاء لسائر المستخدمين في هاته النظارة بتقرير متصل جلي فاستقرت الاراء في المجلس المشار اليه على قبول الزيادة المطلوبة وهي نحو من اثني عشر الف جنيه (علاقه على الاضافة التي حصلت في ذلك العام) منها الف وبثمانية للمكاتب الاهلية ونحو خمسة الاف للزيادات المعلومة ومثل ذلك على سبيل الاحياط (الغاء جريدة المحجاز)

وهي جريدة عربية أنشئت في ذلك العام (١٨٨١) ولكنها لم تعش فان سير تلك الاحوال دفعها الى ما لم يقع لدى نظارة الداخلية موقع الصواب فاصدرت الى ضبطية مصر في شأن الغائها الامر الاتي

ان صاحب جريدة المحجاز طالما خرج في كلامه عن حدود الاصول الواجب اتباعها في المطبوعات حيث كان يطعن في الدول الاجبية طعنًا غير ادبي ويسقط عند الكلام في شأنها بما لا يليق بسياسة الحكومة الخديوية وكثيراً ما طلبناه ونهينا عليه وشددنا في الامر وحذرناه من الرجوع الى مثل ذلك وبيننا له ان هذا السلوك عدم الفائدة بالكلية فلم يرتدع ولم يتزجر وفي كل مرة يزداد خروجاً عن تلك الاصول ثم خالف المنشور العمومي الذي بعث به اليه وإلى جميع اصحاب الجرائد العربية الى ان اتى في عدده الاخير بازيد ما حذرناه منه مراراً فبن اجل هذا صدر قرار مجلس النظارة

الفتيا فارتأى البعض انه لو قضت المحكومة برده الى مقامه السابق قطعاً لاسباب الخلاف لانحسبت بذلك الوحشة وانه اذا ظهر له ان بقاءه في رئاسة المشيخة يوجب دوام النفرة وان انفصاله عنها يبعد التراضي والوفاق فانه يبحار الاعتزال لا محال

وبعد ان اتمت اللجنة اعمال البحث اصدرت حكماً في المسألة على نحو ما أتى وذلك انه ظهر لاجتماعها ان لا بد من ازالة تلك الوحشة وحسم ذلك الخلاف سواء صحت الدعوى على شيخ الجامع ام لم تصح كراهة استمرار النفرة بين طائفة العلم - وتبين لم علاوة على ذلك ان المشيخة قد وسدت اليه اضافة الى منصب الفتيا في السادة الحنيفة وانما كانت من قبله الى عهد علماء من السادة الشافعية وفضلاً عن ذلك نظروا الى ان مصر شرّفت بمقام الامام الشافعي فهذه الاسباب الثلاثة دعمت الى الحكم ببقاء الشيخ العباسي على منصب الافتاء في الحنيفة ونقل المشيخة الى غيره من السادة الشافعية جرياً على العادة المأثورة القديمة وحفظاً لآثر الامام الشافعي باستبقاء المشيخة الازهرية في كبار السالكين على صفته المستحقين بهذه

ثم رعبت الحكومة بعد ذلك الى العلماء الازهريين ان يبخاروا لانفسهم شيخاً من الشافعية لتعينه لم مكان الشيخ السابق ورسمت لم ايضاً ان يبخاروا من أهل المذاهب الثلاثة الباقية ( الحنفي والمالكي والحنبلي ) ثلاثة من العلماء يقيمون مع الشيخ ليشاورهم في مهمات الامور وقد صاف التحسام هذه النازلة الخلافية على هذه الصورة استحساناً عظيماً فان الخلاف كان

وعين كل من عبد الله باشا فكري وحافظ باشا واحد باشا صادق اعضاء لها فعقدت جلساتها وشرعت في البحث فاستدعت بعض العلماء الذين لا قدم لم في تلك الوحشة فاجاب من المدعويين الشيخ محمد الانبائي فاستطلع المجلس رأيه في الامر فقال ان هذه النزعة تنفذي لا محالة الى نسبة ما لا ينبغي اما الى شيخ الاسلام واما الى العلماء وكلا الامرين قبيح لا يرضاه عاقل وكأنه رأى ان الامور التي ادعى بها الازهريون على شيخهم ليست من ذوات البال التي من شأنها ان تستفز غيرة العلماء فاستكبر ما كان منهم ثم التمس العذر لنفسه عن امساك رأيه بالقول الذي ذكرناه

وخلال الخوض في هذه المسألة علم ان من تلك الامور ما سته الشيخ من عدم جواز التدريس لمن يشاء الا بالامتحان في لجنة مؤلفة من كبار علماء المذهب يرأسها نفس الشيخ فاستنكروا هذه السنة وقال بعضهم انه لا يرضى بتعطيلها الا من كان لا بهمه امر العلوم خصوصاً الشرعية منها

وترددت ظنون الناس واختلفت اقوالهم في هذه الوحشة وفيما لزم عنة من البحث والتحقيق اللذين عهد بهما الى اللجنة الموقرة اليها ثم تبين ان المخبرين عن الشيخ عدد كثير من المشايخ فرأى بعضهم انه لا يبعد من جانب الاحتمال ان يكون ذلك من موجبات الحكم بما يحسم الخلاف بتأكراهة استمرار الوحشة في هاته الطائفة التي يجب ان تكون مظهر الاتحاد والملااة وكان شيخ الجامع فيما سلف معني السادة الحنيفة بمصر ثم وسدت اليه المشيخة علاوة على

حضرتكم في رؤية الاشغال المهمة بالجامع الازهر  
والمشاورة فيها والمداولة عنها فيما بينهم وبين  
حضرتكم بحيث لا يرم فيها امر حتى يستقر عليه  
رأي الجميع او الاغلب تطبيقاً لما نطقى به الامر  
الكرام الصادر في ١٣ محرم سنة ٩٩ نمرة ٢٧  
وقد حررنا بناء عليه في تاريخ هذا لكل من  
حضرات المشايخ الثلاثة المذكورين بذلك  
فاقتضى ترقيم هذا لحضرتكم للمعلومية والاجراء  
بمقتضاه .

( الى كل من المشايخ الثلاثة )

حيث صدر لنا امر عال مؤرخ ٢٧ محرم  
سنة ٩٩ نمرة ٢٩ باعتماد تعيين حضرتكم للاتحاد  
مع حضرة الاستاذ شيخ الجامع الازهر في رؤية  
الاشغال المهمة بالجامع والمشاورة والمداولة عنها  
بين حضرتكم وحضرات باقي من تعينوا بحيث  
لا يرم فيها امر حتى يستقر عليه رأي الجميع  
او الاغلب لزم تحوير هذا لحضرتكم للمعلومية  
والقيام باداء هذه المأمورية المخبرية على  
النهج النور

( المجاهدة )

( طلب زيادة في ميزانيتها )

وفي شهر ديسمبر عام ٨١ طلبت نظارة  
المجاهدة زيادة ٢٥٠ الف جنيه على ميزانيتها  
يتزل منها ١٢٠ الف جنيه المخصصة سابقاً لتجديد  
ملبوسات للعسكر فتكون الزيادة المطلوبة عبارة  
عن ١٢٠ الف جنيه فتزداد قلم المراقبة في اجابة  
هذا الطلب لما رأى من ان جميع الدوائر  
والادارات تطلب زيادة في مصروفاتها حتى  
قبل يومئذ ان مقادير الزيادات المطلوبة تزيد  
على ٣٠٠٠٠٠ جنيه

في غاية الحدة ونهاية الشدة حتى عظم امره واشتد  
اثر الكدر منه وكان عراي من الساعين في فصل  
الشيخ العباسي كأمراً وبعد ان صدر الامر بفصله  
اجتمعت اراء علماء الازهر على انتخاب الشيخ  
الانباي المشيخة والنقب الشيخ الدرستاي للحنيفة  
والشيخ عيش للمالكية والشيخ يوسف الحنبلي للحنابلة  
وبعد حصول هذا الانتخاب صدر امر  
خديوي باعتماد الشيخ الانباي شيخاً للجامع الازهر  
فمثل بين يدي الخديوي فخلع عليه الخلعة جرياً  
على العادة المألوفة ثم زار رئيس النظارة فخلع  
منه الامر الخديوي مؤدناً باعتماده للمشيخة  
وهذه صورته :

امر كرم صادر لنظارة الداخلية

في ١٩ محرم سنة ٩٩ نمرة ٢٨

انه بناء على مكانة دولتكم التي عرضتموها  
علينا في ١٨ محرم سنة ٩٩ قد اصدرنا امرنا  
هذا فاضاً باعتماد تعيين حضرة العلامة الشيخ  
محمد الانباي شيخاً على الجامع الازهر لما فيهم من  
الاهلية والاستعداد للقيام بهذه الوظيفة  
واقضت ارادتنا اصدار هذا لدولتكم لاجراء  
بمقتضاه .

وهذه صورة ما كتب من الداخلية الى  
كل من شيخ الجامع الازهر الجديدي ومعاونيه  
الثلثة .

( الى الشيخ )

حيث صدر لنا الامر العالي المؤرخ ٢٧  
محرم سنة ٩٩ نمرة ٢٩ باعتماد تعيين حضرات  
الشيخ محمد عيش شيخ السادة المالكية والشيخ  
يوسف الحنبلي شيخ الحنابلة والشيخ عبدالله  
الدرستاي من علماء السادة الحنفية للاتحاد مع



وها هي الرسالة في سراي امركان تنتظر انمام  
مأوريتها

وقد كان في مثل هذا المقال اوهاهم ساعدت  
عليها كثرة الاشاعات والظنون وكيفية سير  
المحادثات في ذلك العهد

اما الوفد الذي ورد عنه في رسالة  
المكاتب انه كان مؤلفاً من ذوات ملكية وضباط  
جهادية فلم يكن كذلك وإنما الية كانت منصرفة  
في بادئ الامر الى ارسال وفد مصري مخصوص  
مؤلف على ذلك النقط فأكتفي أخيراً بارسال  
ثابت باشا ولم يرسل سواه

( انشاء صندوق للدخار )

( في ديوان الجهادية )

ونقرر في ديوان الجهادية انشاء صندوق  
ادخار للضباط جميعاً على اختلاف رتبهم يجعل  
فيه من ماهياتهم خمسة في المائة يشتري بمجموعها  
قراطيس مالية مصرية ثم تضم الفائدة الى الاصل  
في عام ويشترى بالكل قراطيس وهكذا في  
كل سنة وبلغ ما يجتمع من ذلك في عام خمسة  
وعشرين الف جنيه ما عدا الفائدة وقد قصد  
بذلك الشروع في استهلاك الدين

( انشاء صندوق للدخار )

( مستخدم في الدائرة السنية )

وأنتج أيضاً صندوق للدخار في الدائرة  
السنية مستخدم فيها فُوض لها القانون الاتي  
قانون لاجهاد وإدارة صندوق  
اقتصاد مستخدم في الدائرة

السنية

لما كان من واجبات الانسان العاقل الذي  
يرغب دوام رفاهية وراحة باله النظر الى ما

ثم كثرت الغالة واختلقت الاقوال في تردد  
المراقبين بالموافقة على العلاقات المطلوبة في  
ميزانيات الدواوين عموماً والجهادية خصوصاً  
وبعد ان مرّت على ذلك بضعة ايام حصل  
الوفاق والاتفاق على المطلوب من جهة ديوان  
الجهادية فقررّت ميزانيتها بزيادة ١٢٠ الف جنيه  
وقد كان المطلوب كما مر ٢٥٠ الف حنيه فتنازل  
الجهادية اخيراً عن ١٢٠ الف جنيه منه وكان  
هذا المبلغ معداً لتغيير السنة وتجديد البسة لم  
تكن العسكرية في حاجة اليها اذ ذاك  
(الوفد المصري في الاستانة)

وفي اواسط شهر نوفمبر سنة ١٨٨١ أرسل  
ثابت باشا الى الاستانة سديوياً من قبل الخديين  
لتقديم رسوم الاجلال والاحترام للقبوع الاعظم  
وكان ذلك على اثر عودة الوفد العثماني الى  
الاستانة فحصلت له من لدن صاحب الخلافة  
حظوة دلت على ما له من الاعطاف نحو الحكومة  
المصرية ولكن بعض الكتاب نقولوا اموراً شتى  
في شأن هذه الرسالة فقال مكاتب جريدة  
(الاندلس ليلج) في الاستانة ما ترجمته

ان سمو توفيق باشا ارسل رسالة مصرية  
مكونة من ذوات وضباط جهادية وملكية من  
المعية لاداء الشكر للحضرة السلطانية على ما  
ابدته من العناية بمصر بارسال الوفد العثماني  
عقب الحادثة المصرية ولم تكن لتلك الرسالة  
اهية في الزمن السالف ولكنها الان صورية  
تدل على احتياج سمو توفيق باشا للحضرة السلطانية  
الان وهذا ينبغي ان يكون موضع نظر وتفكر  
فربما يكون للرسالة اهية سرية ولكن لا اخذ  
على نفسي مسئوليتها الان قبل ان افق عليها

قيمة الجزء الذي يريدون دفعه ويعطى لهم من الصندوق وصولات بالدفعيات المذكورة عن كل شهر وصل مخصوص موضحاً به مقدار ما دفع وتاريخ دفعه ونوع الدفتر الملبى به اسمه

#### بند ثالث

المستخدمون الموجودون بالجهات الخارجية عن مصر عليهم ان يؤدوا دفعياتهم الشهرية للوكيل الذي يصير انتخابه بكل جهة بمعرفة قومسيون ادارة الصندوق ويستلموا منه الوصولات التي سترسل اليه شهرياً من القومسيون

#### بند رابع

الوكيل الذي يصير انتخابه بكل جهة عليه ان يطلب شهرياً من قومسيون ادارة الصندوق وصولات باسماء ومقادير ما سيجري تحصيله بمعرفته وعلى القومسيون ارسال تلك الوصولات اليه ويجري قيدها عليه وباخر كل شهر يرسل للصندوق من طرف الوكلاء النقود التي يجرون تحصيلها بحفاظ بيان مقاديرها واسماء اربابها للتقيد بموجبها باسماء اربابها وخصم الوصولات المقيمة عليه بحيث اذا ظهر مانع يمنع دفع قيمة اي وصل من تلك الوصولات فعلى الوكيل اعادة الوصل ذاته للقومسيون بايضاح الاسباب التي اوجبت عدم دفع قيمته

#### بند خامس

يجب على كل مستخدم الاحتفاظ على وصولات الصندوق التي تعطى له شهرياً ليكون مستعداً في تقديمها للصندوق عند اللزوم واذا فقد شيء منها باسباب قهرية فلصاحب الحق في المحاسبة على موجب ما هو وارد بدفتر الصندوق

فيوغو ثروته واحراء ما يوجب حفظها واخذة في اسباب الحرم والتدبير في امور تيسره للتمكن من اقتصاد كل ما يتيسر له اقتصاده واستعماله فيما يوجب به الثروة التي تعود بالرفاهية وراحة البال وكون عموم المستخدمين وان كانوا في حاجة من هذا التصرف لا يعود عليهم بالنفع في المستقبل لكن لعدم امكان تيسر ذلك بالانفراد فقد اجتمعت كلمة مستخدمي عموم الدائرة السنية على ايجاد صندوق اقتصاد لهم يكون مركزه محروسة مصر يوردون به جزواً من ماهياتهم الشهرية على ذمة مشتري سندات به من سندات دين الدائرة العموي او من سندات ديون الحكومة المصرية بالكيفية الميية بالبنود الاتي ايضاحها بهذا مستعدون كل من اراد الاشتراك معهم في هذا الامر من اخوانهم المستخدمين بجهات الدائرة السنية الخارجة عن مصر لتعظيم هذه الفائدة على الجميع وذلك يكون اعتباراً من ابتداء سنة ١٨٨٢ افريقية

#### المادة الاولى

فيما يجب اجرائه على المستخدمين

#### بند اول

كل مستخدم يريد انتظامه في هذا السلك عليه ان يكتب اسمه ضمن قوائم الرغبة المرفوعة مع هذا ويوضح مقدار ماهيته الشهرية ومقدار الجزء الذي يريد دفعه شهرياً لصندوق الاقتصاد وهذا المخرج لا يكون اقل من عشرة في المائة من الماهية الشهرية

#### بند ثان

المستخدمون الموجودون بمصر عليهم ان يؤدوا للصندوق مباشرة في اخر يوم من كل شهر

بند سادس

اذا توفي احد من لم رأس مال بالصدوق وكان محتاجاً للصرف على خرجيه وعلى المائتم فعلى قومسيون الصدوق مجال اعلايه بذلك ان يعين من يلزم بالقود اللازمة للصرف محسوباً من رأس مال الموجود بالصدوق كما ان الوكلاء الموجودين بالجهات جائز لهم الاجراء هكذا في حق من يتوفى بجهنهم ومحاسبة الصدوق بما بصرفته عليه ثم يجوز ايضاً انتقال ما يكون للمتوفى بالصدوق باسماء ورثته الشرعيين او لوصيته خصوصية يكون اجراؤها في حال حياته او اتباع العوائد الدينية الجارية في مثل ذلك حسب التفصيلات الموضحة بالبند الرابع عشر بعد

بند سابع

اذا احتاج احد المستفيدين في وقت من الاوقات الى جانب من رأس ماله الموضوع بالصدوق او لجمعية بعد ضروري اوجب ذلك فعليه ان يجرر لقومسيون ادارة الصدوق جواباً رسمياً بايضاح الاعداد التي اوجبت الطلب ومقدار المطلوب وعلى القومسيون ان يتدارك امر ذلك بالصكيفية الموضحة بالبند الخامس عشر بعد

المادة الثانية

في انتخاب قومسيون الادارة  
وما يجب عليه اجراؤه

بند ثامن

القومسيون يكون مركباً من رئيس واربعة اعضاء وسكرتير وامين صندوق وهؤلاء يكون انتخابهم سنوياً بمعرفة اصحاب رأس المال ويكونون هم ذائعهم من لم رأس مال بالصدوق ولا يحسب

لم ماهية ولا مصاريف على ذلك مطلقاً وعلى امين الصندوق الذي يجري انتخابه ان يحضر ضمانه قوية معتمدة خصوصية باشتغال هذا الصندوق

بند تاسع

المصاريف العمومية التي تلزم للادارة هي مثل اجر بوسنة وثمن ادوات كتابة لاغير ولا يتكلف الصدوق بدفع ماهيات ولا مصروفات من اي نوع كان خلاف ما ذكر جملة كافية وهذه المصاريف تدفع من طرف ارباب قومسيون الادارة والوكلاء مقابلة ارتدادها لم من ارباح كل ستة شهور

بند عاشر

على قومسيون ادارة الصندوق ان يؤخر كل شهر عند حضور المستفيدين لتوريد التقديرات ببادر باستلامها بطرف امين الصندوق ويجري قيدها بالدفتر المعد لذلك باسماء اربابها ويعطى بها الوصولات اللازمة لكل اسم واضحاً بها القيمة الواردة منه وتاريخ الدفع وفترة الدفتر المقيدة وبالحال يجري مشتري سندات بها من سندات دين الدائرة السنوية العمومي بالاسعار المحاصرة وقت المشتري ويدفع القيمة ويستلم السندات بموجب حوافظ من البائعين واضحاً بها قيمة السندات الاسمية وعبرها وقيمتها الحقيقية المدفوعة وعلى الحوافظ المذكورة ايضالات قبض القيمة الحقيقية ثم يجري تخصيص قيمة السندات الاسمية على مبالغ رأس المال المشتري بها وما خص كل اسم من ذلك بتأشير امام اسمه ما خصه من تلك السندات وبعدها يجري قيد تلك السندات بالدفتر المعد لذلك ثم تحفظ بطرف

عدم امكان مشترى سندات من ذلك الدين  
لاسباب نضر لصالح ادارة الصندوق فله ان  
يشترى سندات من سندات ديون الحكومة  
المصرية بالكيفية ذاتها المنصوص عنها وله ايضاً  
بيع وشراء سندات من سندات دين الدائرة  
السلية والحكومة المصرية في الاوقات التي يوافق  
اجراء ذلك فيها بالنسبة لما يترأى من ارجحية  
الاسعار التي تعود بمعنتها على الصندوق  
بند ثالث عشر

الوصلات والمخلصات والمحاسبات التي  
يجريها قومسيون ادارة الصندوق تكون بامضاء  
رئيس القومسيون وامين الصندوق والسكرتير  
وفي غياب الرئيس ينوب عنه من يعينه من  
الاعضاء .

#### بند رابع عشر

اذا توفي احد من لهم رأس مال بالصندوق  
واحناج الحال للصرف على خرجته وعلى المأتم  
فبحال ورود الاخبارية عن ذلك ويصير  
نعيين مندوب من طرف القومسيون ويصرف  
له من الصندوق النفود اللازمة لذلك وبعد  
اجراء الصرف يقدم للقومسيون حساب المصاريف  
وبموجبه يصير قيد على حساب المتوفى من اصل  
رأس ماله ثم اذا كان هذا المتوفى او من يتوفى  
بدون توسط القومسيون في اخراجه يكون اوصى  
بتركتة التي من ضمنها هذا الرأس مال فتنبع  
في ذلك شرط الوصية متى كانت مشبونة ومرعية  
شرعاً وان كان ما اوصى وله ورثة شرعيون  
فينقل هذا الرأس مال باسماء ورثته الشرعيين  
حالما يقدمون للقومسيون الادارة ما يثبت وراثتهم  
للمتوفى شرعاً وان كان ما اوصى ولم يكن له

امين الصندوق مع الحفاظ لوقت اللزوم اما  
عما يجري تحصيله من المستخدمين الموجودين  
بالجهاز الخارجة عن مصر فعلى القومسيون ان  
يرسل في يوم ١٥ من كل شهر للوكلاء الموجودين  
بالجهاز وصلات ببيان مبالغ واسماء من  
يكونون مشتركين في هذا العمل من واقع الوارد  
بقوائم الرغبة بالدفتر الموجود بالقومسيون ويجري  
قيد تلك الوصلات على الوكلاء وفي اخر كل  
شهر حالما يرسل للقومسيون النفود التي تحصلت  
بمعرفة الوكلاء والوصلات التي ما دفعت حالاً  
يجري خصم قيمة الوصلات ونصير المبادرة بمشترى  
سندات بالنقدية الواردة بالكيفية الموضحة بهذا  
بند حادي عشر

في كل ستة شهور على قومسيون الادارة  
ان يستولي على قيمة الكيوانات المستحقة على  
السندات التي تكون موجودة بالصندوق التي  
هي عبارة عن ارباح رأس المال في مدة الستة  
شهور ويخص منها قيمة ما يكون صارصرفة في  
مدة الستة شهور من المصاريف العمومية الموضحة  
ببند تاسع قبله والباقي يجري تخصيصه على مبلغ  
رأس المال وما خص كل مبلغ من تلك  
الارباح يجري قيد لكل اسم اشبه بدفعية وتعد  
حيثما رأس مال اخر ثم نصير المبادرة بمشترى  
سندات بقيمة تلك الارباح من سندات دين  
الدائرة العمومي بالكيفية الموضحة ببند عشرة قبله  
بند ثاني عشر

لا يجوز لقومسيون ادارة الصندوق تشغيل  
النفود المتحصلة به في اي شغلة كانت خلاف  
مشترى سندات من سندات دين الدائرة العمومي  
انما اذا ترأى للقومسيون في وقت من الاوقات

ورثة فينتج في ذلك العوائد الدببة المجارية في مثل ذلك

بند خامس عشر

مضى ورد لقومسيون ادارة الصندوق مكاتبات من بعض اصحاب الراس مال او من ورثة من يتوفون منهم او من الجهة التي يؤول لها هذا الراس مال بطلب رأس مالم جميعه او جانب منه لاسباب طلبه يصير توضيحها بتلك المكاتبات فعلى القومسيون ان ينظر موقفه في هذا الامر فالذي يكون طلب جانباً من الرأس مال وهذا الجانب لا يزيد عن ربع الرأس مال فعلى القومسيون صرفه نقدية من مخصلاته ويضم بقيمة سندات ما يكون له بالصندوق بالسعر الذي يصير المشتري يعقب الصرف وتضم هذه السندات على السندات التي يجري مشتراها وتنقسم لما في اصحاب الرأس مال اما الذين يكونون طالبين رأس مالم جميعاً او جانباً منه يزيد عن الربع فعلى القومسيون ان يقطع حساب هؤلاء الطالبين وينظر للاسعار التي تكون جارية وقتها بالاسواق وان وجدت تلك الاسعار مضاهية للاسعار السابق المشتري بها او ازيد منها فعليه ان يجري حالاً مبيع كامل سندات الطالبين ويحصل قيمتها نقدية ويجري من طريق الطالبين بطلب وصولات الصندوق الموجودة بطرفهم وبعد استلامها يقدم لكل منهم حساباً الخصوصي فالذي يكون طلب جميع رأس ماله فيجري صرفه اليه ويؤخذ منه الخالص اللازمة على نسخة الحساب والذي يكون طلب جانباً منه زيادة عن الربع فيصرف اليه المطلوب بالوصل اللازم على نسخة الحساب والباقي

الذي يريد ابتاعه بالصندوق يصير قبوله منه اشبه مدفوع جديدة ويتوضح عن ذلك بنسخة الحساب ايضاً ويعطى له به وصل جديد من الصندوق وفي حالة ما اذا كانت اسعار السوق وقت الطلب اقل من الاسعار السابق المشتري بها فيصير اعلان الطالب بذلك وبين له الفرق ومضى صرح بقبوله الفرق على حسابيه الخصوصي فيوقفه يصير التصريف ومحاسبته على وجه ما سلك ابضاحه بحيث جميع تلك الاجراءات لا تتجاوز مدة تهرين بالاكتر لمن يكونون بالبعد عن مصر ومدة شهر بالاكتر لمن يكونون بمصر

بند سادس عشر

على قومسيون ادارة الصندوق في آخر كل سنة ان يقدم لاصحاب الراس مال حساب عملياته التي اجراها في بحر السنة والارباح الناتجة من ذلك وما خص كل اسم منها

بند سابع عشر

بعد نهو كل سنة وتقدم الحسابات على وجه ما توضح بالبند السادس عشر قبله يصير انتخاب القومسيون الذي يتولى اشغال ادارة الصندوق في السنة التالية بمعرفة اصحاب الرأس مال ومضى تعين يستلم متأخرات الصندوق ويكون له الحق في التفتيش على الادارة السالفة

بند ثامن عشر

اذا ظهر من التفتيش حصول غش او اختلاس او شيء يحل بادارة الصندوق فالمستولون يحاكمون امام المجالس

بند تاسع عشر

انتخاب القومسيون يكون باكثرية الاراء وعلى اي حال لا يكون ازيد من رئيس واربعة

غرة فبراير سنة ١٨٨٢  
(ميزانية سنة ٨٠ و ٨١)  
(والمقابلة بينهما)

وظهر فرق جسيم بين ميزانية سنة ٨٠  
وميزانية سنة ٨١ كان موضعاً للفتات الانظار  
اليه فرأينا ان نثبتها في فصل هذه المدونات  
لتكونا محفوظين انراً في المراجعات التاريخية  
يرجع اليه عند الاقتضاء

الدخل

سنة ٨١ سنة ٨٢

جنيه مصري جنيه مصري

٤٩١٢٥٥٩	٥٠٥٢٢٢٢	من رسوم الاطيان
٢٩٨٤٤٨	٢٨٠٤٤٤	رسوم اخرى
٢٢٨٢٠٧٢	٢٨٠٠٢٥	المجالس
٧٥٨٧٤٥	٧٢٦٩٨٨	المجھارك
٠٠٨٠٨٨٩	٠٠٧٨١٥١	الوسطة
٢٢٨٧٢٤٢	٢٦٢٢٧٠	الدخولية
٠١٩٠٩٤٠	٠١١٨٢٨٥	الملح
٠٢٥٨٢٩٨	٠٢٢٥٥٠٩	رسوم غير مقرر
١٢٢٢٩٨٢	١٢٢٢٩٨٢	السكك الحديدية
٠٠٧١٢٧٩	٠٠٢١٠٤٠	مينا الاسكندرية
٠٠٨٢٥٧	٠٠٤٩٠٧	سكة حلوان
٠٠٨٧٨١٢	٠١٢٤٥٨٧	وابورات الوسته
٠٠٨٦٩٢٦	٠٠٩٩٦٥٠	واردات اخرى
٠٠٨١٩٢٧	٠٠٦٢٧٠٧	رسوم متنوعة
٠٠١٠٩٧٥	٠٠٧٦٦١٩	واردات متنوعة
٠٠٢٢٠٩٩	٠٠٢٩١١٩	سلفيات القفاوي
٠٠٥٨٧٢٠	٠٠٥١١٦٤	اليوم الاحتياطي
٩٠١٢٠١٠	٨٨٢٧٧٧٩	

اعضاء وسكرتير وامين صندوق واذا وقع  
الاقتخاب على احد من المتقدمين قبلاً فيجوز قبوله  
دفعه ثانية

الخاتمة

اذا تراءى لقومسيون ادارة الصندوق في  
وقت من الاوقات تصفية حسابه وتوقيف  
اشغاله او موافقة تشغيل رأس مال الصندوق  
في عمليات اخرى خلاف عملية مشتري السندات  
الممنوع عنها قبله فيستعمل جمعية عمومية مركبة  
من وكلاء ينتخبهم اصحاب الراس مال للدولة  
فيما يلزم اتخاذ ويعطى منهم الفرار اللازم ويعرض  
لجميع اصحاب الراس مال متى حصل الاقرار  
عليه من ثلثي اصحاب الراس مال يوقفو يسرع  
بالاجراء

وقد تم تنظيم هذا القانون في اليوم الرابع

عشر من شهر يناير سنة ١٨٨٢

( الورق الموحد )

ونقرر في مجلس النظار ( اواخر شهر يناير  
سنة ١٨٨٢ ) بناء على ما رأى من هوعد اسعار  
الورق الموحد ان نغتم نظارة المالية هذه الفرصة  
ونشتري من اوراق الدين المذكور جانباً  
للاستهلاك بقيمة ٤٠٠ الف جنيه وصدرت  
الاوراق اللازمة لذلك وعدل الربح الذي تناله  
المالية من هذا الامر بنحو ١٢٠ الف جنيه  
وكانت القود متوفرة في خزائن المالية  
فروئي ان يصير استخدامها فيما يعود على الحكومة  
بالفائدة .

( المجالس المختلطة )

وبتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٨٨٢ صدر امر  
خديوي بضمّن اطالة من المجالس المختلطة الى

٢٠٩١٢٤ ٠١٩١٢٣ رواتب المتقاعدين  
٧٦٧٧٨٠٥ ٧٢١٦١٨٧

ومن هذا البيان يتضح ان مجمل خرج  
سنة ٨٠ ينقص نحواً من ٤٦٣ ألف جنيه عن  
سنة ٨١

(كتاب احمد عراي الى التيس)

ونشرت جريدة التيس كتاباً قالت انه  
مرسل اليها من احمد عراي وانه يتضمن ماهية  
الحزب الوطني المصري ومطالبه وامانيه وساعيه  
الى غير ذلك فتناقلت بعض الجرائد وشركات  
التلغراف خبر هذا الكتاب فكذبت جريدة الوقائع  
المصرية ثم كذبت المستر بلنت بقوله (ان اللائحة  
المشتملة على افكار الحزب الوطني التي نشرها  
جريدة التيس لم ترسل اليها من احمد عراي  
بصفة رسالة بقوله وامضاي كما رغم تلغراف روتر  
والتيس بل باجماعي مع المومأ اليه وبعض رجال  
المجاهدية وبعض علماء الامة المصرية رأيت ان  
افكارهم لا تخرج عن هذه اللائحة وبعد ان كتبها  
عرضتها عليهم فقالوا هذه هي افكار الحزب الوطني  
والمجاهدية ثم ارسلنها الى جريدة التيس باسمي  
وامضاي لا باسم عراي اه

اما صورة الكتاب او اللائحة فهي  
( خلاصة ما يطلبه الحزب الوطني )

( من الاصلاح بواسطة )

( احمد عراي لسان )

( حاله )

(١) يرى الحزب الاهلي محافظته على  
العلاقات الودادية الحاصلة بين الحكومة المصرية  
والباب العالي واتخاذ ذاك الباب ركناً يستند  
عليه في اعماله - ويعتقد ان (جلالة) السلطان

ومن هذا البيان يتضح ان مجمل دخل  
سنة ٨١ زاد نحواً من ١٨٥ ألف جنيه عن  
سنة ٨٠

الخرج

سنة ٨١ سنة ٨٠

جنيه مصري جنيه مصري

٦٦٤٩٩٦	٠٦٦٥٥٦٧	خارج مصر
٢٦٣٨٤٨٧	٢٤٢٩٥٠٧	للدن العمومي
٣٧٧٧٦٣	٢٥١٤٤٤٣	لرواتب البيت الخديوي
٤٠٠٢١	٠٢٩٤٧٣	للمعية السنية
٤١٨٥	٠٠٤٠٧٧	لمجلس النظار
١١٢٨٨	٠٠١٠٥٦٨	للمارجية
٤٨٧٩٠٣	٠٤٩٢٦٢	للمالية
٤١٧٢٢٨	٠٢٣٧٦٢	للمجاهدية
٤٩٤٠٤	٠٤٢٦٤٣	للميرية
٥٨٢٢١	٠٤٢٦٦٩	للمعارف
٤٣٥٢٩٧	٠٢٨٨٠٠١	للدخيلة
٢٠٧٨٦	٢٥١٠٦٩	للتخاينة
٣٩٤٦٠٥	٠٢١٧٣٣٧	للاشغال
٣٩٨٨٦٥	٠٤١٠٨٥٧	للسلك الحديدية والتلغراف
١١٤٧٥	٠٠٢٤٢٨٨	لينا الاسكندرية
٦٦٣٢	٠٠٠٦١٥٥	لسكة حلوان
٦٠٥١٠	٠٠١٥٥٤٠	للمبارك
٧٢٨١٣	٠٠٦٨٧٨٧	للبوستة
١٢٢٧٨٤	٠١٢٨٢٥٩	للبوابرات الخديوية
٥٢٢٤٦	٠٠٢٩٤٦٣	للملح
١٢١٥٢	٠٠١٢٥٧٠	للقشون
١٧٨٢١	٠٠٥١٩٢٦	مبالغ احتياطية

الكفالة العظمى لنجاح اعمالهم مع قبولهم تلك الديون الاجنبية حرصاً على شرف الامة وإن كانت تلك الاموال لم تصرف في مصلحة مصر بل صرفت في منفعة حاكم ظالم كان لا يسأل عما يفعل - ومعلوم لهم ان ما تحصلوا عليه من الحرية والعدل كان بمساعدة هاتين الدولتين فهم يشكرونها ويشنون عليها

ثم انهم يرون ان النظام الحالي لم يكن الا وقتياً والا فانهم يؤمنون ان يستخلصوا ما فيهم من ايدي ارباب الديون شيئاً فشيئاً حتى يأتي يوم تكون مصر في يدي المصريين - وهم لا يخفى عليهم شيء من المخل الحاصل في المراقبة ومستعدون لاداعته فانهم يعلمون ان كثيراً من المستعدين في قلم المراقبة لا يقدرون على القيام بوظائفهم ولا يراعون حق الشرف والاستقامة وبعضهم يأخذ الراتب المجسمة بلا استغناء مع وجود من يقوم به من المصريين على احسن اسلوب براتب لا يوازي خمس راتب الاجنبي وهذا يمكن بوجود الظلم وخلل الادارات ما دام هذا الاسراف الخارج عن الحد

ويتجهبون من اعفاء الاجانب من الضرائب وعدم خضوعهم لقانون البلاد مع تمتعهم بمنجزها واقامتهم فيها ولكيهم لا يريدون مداركة هذا الاصلاح بقوة او جنوة بل يقتصرون على اقامة الحجج ويطلبون من فرنسا وانكلترا التبصر في هذا الامر فانهما اخذتا على انفسهما مراقبة المالية فيها مطالباتهما بنجاحها واستخدام اهل الامانة والاستقامة فيها فانهما مسئولتان عن رفاهية مصر اذ نزعنا ادارة ما فيهن من اهلها وتكفلنا بنجاحها (٤) رجال الحزب الوطني يبعدون عن

عبد الحميد مولاهم وخليفة الله في ارضه وامام المسلمين ولا يريد قطع هذه الصلات والعلاقات ما دامت الدولة العلية في الوجود ثم يعترف باستحقاق الباب العالي لما يأخذه من المخرج وما يلزمه من المساعدة العسكرية اذا طرأت عليه حرب اجنبية وهذا يقتضي القوانين والقرارات المشاهيدة كما يعتقد هذا الحزب انه يحافظ على امتيازاته الوطنية بكل ما في وسعه ويقاوم من يحاول اخضاع مصر وجعلها ولاية عثمانية (اي من يريد سلب امتيازاتها ونسخ القوانين التي منحها استقلالها الاداري) وله ثمة يدول اوربا لاسيما انكلترا المدافعة عنه ويود ان تدوم هذه الحجة حتى يتحصل على حرية مصر واحكامها

(٢) هذا الحزب يخضع للجناب الخديوي الحالي وهو مصمم على تأييد سلطته ما دامت احكامه جارية على قانون العدل والشرعية حسب ما وعد به المصريين في شهر سبتمبر سنة ٨١ وقد قرن هذا الخضوع بالعزم الاكيد على عدم عودة الاستبداد والاحكام الظالمة التي اورثت مصر الدل وبالاتحاد على الحضرة الخديوية بتنفيذ ما وعدت به من الحكم الثوري واطلاق عنان الحرية للمصريين ويطلبون منها الاستقامة وحسن السلوك في جميع الامور وهم يساعدونها قلباً وقالباً كما انهم يجذرونه من الاصغاء الى الذين يحسنون اليه الاستبداد والاجفاف بحق الامة وتكت المواعد التي وعد بانجازها

(٣) رجال هذا الحزب يعترفون بفضل فرنسا وانكلترا اللتين خدمتا مصر خدمة صادقة ويعلمون ان استمرار المراقبة الاورباوية هي



المجد الى ١٨٠٠ عسكري وبرجوت  
الثقات قلم المراقبة لهذه الزيادة عند تقرير  
الميزانية

(٥) الحزب الوطني حزب سياسي لاديني  
فانه مؤلف من رجال مختلفي الاعتقاد والمذهب  
وجميع النصارى واليهود ومن يحرث أرض مصر  
ويتكلم بلغتها منظم لهذا الحزب فانه لا ينظر  
لاختلاف المعتقدات ويعلم ان الجميع اخوان  
وحقوقهم في السياسة والشرائع متساوية وهذا  
مسلم عند اخص مشايخ الازهر الذين يعضدون  
هذا الحزب ويعتقدون ان الشريعة المهدية  
الحقة تنهى عن البغضاء وتعتبر الناس في المعاملة  
سواء - والمصريون لا يكرهون الاورباوين  
المقيمين بمصر من حيث كونهم اجانب او نصارى  
واذا عاشروهم على اهمم مثلهم يخضعون لشرع  
البلاد ويدفعون الضرائب كانوا من احب  
الناس اليهم

(٦) آمال هذا الحزب محصورة في  
اصلاح البلاد ماديا وادبيا ولا يكون ذلك الا  
بمحافظة الشرائع والقوانين وتوسيع نطاق المعارف  
واطلاق الحرية السياسية التي يعتبرونها حياة  
للأمة وللمصريين اعتقاد في دول اوربا التي  
تمتعت ببركة الحرية والاستقلال ان تتمتع بهذه  
البركة - وهم يعلمون انه لم تل امة من الامم  
حريتها الا بالجد والمكد فهم ثابتون على عزمهم  
آملون في تقدمهم وثقوتهم بجانب الله تعالى اذا  
تخلّى عنهم من يساعدهم .

اما المستر بلنت الموبا اليو فهو صديق عراقي  
وكان مع المستر وليم جريجوري وغيره في جملة  
من وفد على مصر من عظماء الانكليز الذين

الاخلاق الذين شأنهم احداث الفلافل في  
البلاد اما المصلحة تخصية تحسن بها احوالهم ان  
خدمة للاجانب الذين يسوم استقلال مصر  
وهؤلاء الاخلاط كثيرون في البلاد ( بل هم  
معلومون للمصريين ولذا انتدت النفرة منهم )  
والمصريون يعلمون ان الصمت على حقوقهم  
لا يخلوهم الحرية في بلاد ألف حكامها الاستبداد  
وكرهوا الحرية فان اسما عيل باشا لم يمكنه من  
الظلم والاستبداد الا سكوت المصريين وقد  
عرفوا الان معنى الحرية الحقيقية في هذه السنين  
الاخيرة فعدوا خصاصهم على توسيع نطاق  
التهديب ويرجون ان يكون ذلك بواسطة مجلس  
الشورى ( الذي انعقد الان ) وبواسطة حرية  
المطبوعات بطريقة ملائمة وبتمعيم التعليم وتغو  
المعارف بين افراد الامة وهذا كله لا يحصل  
الا بثبات هذا الحزب وحرز رجاله

ويرى هذا الحزب ان مجلس الشورى ربما  
اكره على الصمت كما حصل لمجلس الاستانة  
واستعيت عليه بمجعل المطابع آلة تفوق نحوه  
السهام فيتكدر صفو الراحة وتحرم الابناء من  
التعليم ولهذا فوض الاهالي امرهم الى امراء الجهادية  
وطلبوا منهم ان يصموا على طلبهم لعلم ان  
رجال العسكرية هم القوة الوحيدة في البلاد وهم  
يدافعون عن حريتهم الاخذة في النمو وليس  
في عزمهم ابقاء الحال على ما هي عليه بل متى  
تحصلت الامة على حقوقها عدلوا عن السياسة  
الحاضرة فان امراء الجهادية عازمون على ترك  
التداخل في السياسة متى فغ المجلس ( قد فغ  
وسلم اليه القيادة ) فهم الان بصفة حراس على  
الامة التي لا سلاح لها ولهذا يطلبون زيادة

الاساسية بافادته محلصها ان وكيلى الدولتين  
فرنسا وبلكنة بريان ان لا حق لمجلس النواب  
في تقرير الميزانية ولكنهما مع ذلك يقبلان الخابرة  
في هذا الشأن بشرط ان يستقر الاتفاق بين  
النواب والحكومة على سائر بنود اللامحة وبناء  
على ذلك طلبت الحكومة من النواب ان يصدقوا  
على اللامحة كما عدلها مجلس النظار وان يترك  
السند المتعلق بالميزانية الى حين وان يدي  
النواب رأيهم النهائي في امر الميزانية لتجعله  
الحكومة اساساً للخابرة مع الدولتين

فلما وصلت هذه الافادة مع اللامحة الى  
النواب استنكفوا واجتمعوا في منزل سلطان  
باشا رئيسهم فقصوا عدة ساعات في التداول  
والتشاور قرروا بانقضائها ان لا يقبلوا افادة  
الحكومة .

وفي يوم الاربعاء عقدوا مجلساً غير عادي  
لقرر فيه احالة اللامحة والافادة المذكورتين الى  
اللجنة التي كانت مكلفة بتنفيذ اللامحة وان يشترط  
على هذه اللجنة اعادة النظر في اللامحة وتعديلها  
وتقديم الجواب على الافادة قبل ظهر الخميس  
فاستمرت اللجنة الى ما بعد الغروب تقرأ  
التعديلات وتطالع التعديلات التي ادخلها مجلس  
النظار على اللامحة فصدقت على بعضها وابت  
الموافقة على بعضها الاخر  
ثم اثبتت البند المتعلق بالميزانية على الصورة  
الآتية وهي

ان تعرض الميزانية على مجلس النواب  
فينظر ويبحث فيها ويعين من اعضائه لجنة  
مساوية لمجلس النظار عدداً ورأياً ليقروها  
جميعاً بالاتفاق او الغالبية فان وقع بينهم خلاف

كدر نواردهم عليها في شهري نوفمبر وديسمبر  
سنة الاستطلاع الاخبار والحوادث وما سيكون  
من امر مجلس النواب وكانوا يزورون بعض  
الناس من العامة والخاصة قصد استكشاف  
خبايا الافكار

### فصل

( اسباب سقوط وزارة )

( شريف باشا )

( سقوط الوزارة وتشكيل )

( وزارة محمود سامي )

في ختام الفصل المخصوص بمجلس النواب  
مر بنا الكلام على ما كان من استحكام الخلاف  
بين مجلس النواب ومجلس النظار فيما يتعلق  
بنود الميزانية من اللامحة الاساسية وقلنا ان  
اشتداد هذا الخلاف كان سبباً في استعفاء  
وزارة شريف باشا ثم ارجأنا استعمال الكلام على  
سقوط هذه الوزارة الى ان نفرغ من ايراد اهم  
الامور التي جرت في عهدها ما جاء مثبتاً في  
فصل المدونات السابق فهاك الان بقية البيان  
يوم الثلاثاء الواقع في ١١ ربيع الاول سنة  
١٩٠٦ اعاد مجلس النظار الى مجلس النواب اللامحة

ولكنهم ثبتوا على الامتناع وانصرفوا  
وفي صباح الجمعة طلمهم اليه وكلهم تكرارا  
تعبين من يختارون لرئاسة الظار فلم يعدلوا  
عن المسلك الذي سلكوه بالامس ولكنهم قالوا  
انا نروم وزارة تنفذ لائحة النواب فاختر  
محمود سامي فاطمروا الرضاء والاستحسان فاستندعاه  
اليه وقلده الرئاسة وكلته ان يشكل الوزارة  
فجاء منزله وعقد مجلسا مؤلفا من لجنة النواب  
وحررت المذاكرة بينه وبينهم فوقع الاختيار على  
الاتحاص الاتنية اماؤهم :

محمود سامي للرئاسة والداخلية

احمد عرابي للمهادنة والبحرية

علي صادق للمالية

مصطفى باشا فهي للخارجية والحفانية

عبد الله باشا فكري للعارف

حسن باشا الشريبي للاوقاف

محمود فهي للاشتغال

وقد اعل ذلك للفاصل رسميا . وهذه صورة  
التقرير الذي رفعه محمود سامي الى الخديو ،  
مولايه

صدر امركم الكريم بان اشكل وزارة  
جديدة فصار من اوجب الفروض قضاء علي  
ان اعرض لمعالكم عن المبادئ التي سأخذها  
دستورا لاعالي ومرشدا لسياسة الوزارة الجديدة  
ان الحوادث التي نالت على مصر من نفع  
ستين شغلت الافكار العمومية في داخلية البلاد  
وفي البلاد الخارجية على انواع شتى تقتصر في  
امرين الاول تعهداتنا المالية والثاني اصلاحاتنا  
الداخلية

ولقد نظم امر الدين العموي تنظيمًا نهائيا

وكان العدد متساويا من الحائنين وحب اعادة  
الميزانية للنواب فلما ان يؤيدوا رأي الظار  
واما ان يؤيدوا رأي لجنة النواب فان كان  
الاول وجب تنفيذ الميزانية وان كان الثاني  
ولم يمكن حصول الوفاق كان الحكم في ذلك  
حكم بند الخلاف وهو انه عند وقوع الخلاف  
بين الظار والنواب على امر ما فلما ان يقض  
مجلس النواب واما ان يستعفى الظار وفي هذه  
الحال اي اذا ايد النواب رأي اللجنة وخالوا  
رأي الظار نفذ الميزانية في المم الضروري منها  
لادارة المصالح وعدم تأخير الاشتغال تنفيذا  
موقتا ويبقى الباقي من امر الميزانية الى ما بعد  
تسوية المسألة باي طريقة ووسيلة

وبعد ذلك قرأت اللجنة الافادة المتقدمة  
ذكرها ونقرر ان يكون الجواب عليها مثبتا  
حق مجلس النواب ومصرحًا برفض تدخل  
الفنصلين في هذا الامر

ثم في صباح الخميس عين النواب لجنة  
منهم مؤلفة من ١٥ عضوا لتوجه الى الخديو  
طالبة انفاذ ما قرروا او استعفاء الوزارة فتمرت  
في طريقها على منزل شريف باشا وطلبت منه  
جوابا نهائيا فأي فلذهبت الى الخديو وسألته  
اما قبول اللائحة او تغيير الوزارة فواعدها الى  
صباح السبت وانصرف

ثم وفد شريف باشا وقصلا الدولتين على  
الخديو وكان شريف باشا مصرا على رأيه ولم  
يوافق على لائحة النواب فاستعفى في الحال  
فاستدعى الخديو لجنة النواب وكلتها ان تختار  
رئيسا للوزارة فامتنع اعضاؤها وقالوا ان هذا  
من حقوق الجناب الخديوي فاتح علمهم كثيرا

الداخلية محكمة ووثوق وثناء على ذلك تشكل مجلس النواب الحالي والوزارة ايضا من هذا الرأي وهي ستوجه ههنا وعنايتها الى اصلاح المحاكم والمجالس وانتظام الادارة وحرء التحسين اللارم في امر المعارف العمومية مساعدة للبلاد على السير في سبيل المدنية والنجاح

وستنظر في اتخاذ الوسائل الالة الى اتساع دائرة الزراعة والتجارة والصناعة ونصرف عايتها الى سائر المشروعات الاصلاحية التي كانت موضوع امانتي عظمتكم ولكنها قبل كل شيء ترى من الواجب ان نعين اختصاصات مجلس النواب ليتيسر له ان يأتي الحكومة بما تنتظر منه من المساعدة وان يحقق آمال البلاد المحصورة في ذلك فاول شيء نترفع فيه الوزارة هو وضع نظام اساسي للمجلس المواليا ويكون من احكام هذا النظام احترام جميع الحقوق المتأثرة والعهود الدولية وكل التعهدات المعلنة بالدين العمومي وما توجب هذه التعهدات درجة في برنامج الحكومة وتحديد التبعة التي تلحق الوزارة امام المجلس وكيفية المناقشة والمباحثة في امر القوانين ووضعها وتنظيمها وسيكون هذا النظام الاساسي مضموناً على جميع الشروط اللازمة لتأكيد مصالح العموم بعيداً من ان يكون سبباً لقلق البال

هذه بامولاي لاثمة الوزارة الجديدة وفقاً لامال الوطن

وعندي الرجاء الاكيد ان الدول العظيمة - ولا سيما الباب العالي الذي وازرنا ابداً بعنايته ومساعدته فيما يتعلق بالحقوق والامتيازات التي منحها لنا - ستستمر على مساعدة حكومة عظمتكم

وصدر في شأنه عدة اوامر سامية ختمت بقانون التصفية الصادر في ١٩ يوليو سنة ١٨٨٠ وقد عدت هذه الاوامر وهذا القانون كأنها معاهدات دولية ما فتئت حكومة عظمتكم عن اعتبارها ومراعائها وستعني الوزارة باياد احكامها بالدقة والامانة

وصارت تصفية الدين السائر امراً واقعياً فسددت حسابات الاكثرية من اعترفت الحكومة الى الان بحقوقهم ونصرف العناية الى الاستمرار على اتمام تصفية هذا الدين

كذلك الديون المقررة (قنوصويد) الخنص بها قلم الدائرة السنوية ومصلحة الاملاك الميرية الموضوعات رهناً لقرض سنة ١٨٧٨ سائرة امورها من تأدية فائدة واستهلاك في طريق الانتظام

والادارات التي انشئت لتأكيد انتظام سير الديون المذكورة (وهي قلم المراقبة العمومي وإدارة خزينة الدين وقلم المراقبة في الدائرة ومصلحة الاملاك الميرية) يجب على الحكومة ان تحافظ عليها وتراعيها وذلك دأب الحكومة مع هذه الادارات من حين انشائها الى الان

فلا يغفر شيء مما ذكر عن وضعه وسجنه الوزارة في تأييد تلك الادارات والمصالح لتتوّن عليها السير في سبيلها لانها تعد حسن سير هذه الادارات العمومية امراً لازماً لانتظام الاحوال في اشغال الحكومة وعندنا ان الادارة العمومية في البلاد تستفيد من ذلك فوائد جمة لاشك ولا ريب فيها

وقد كان ابداً في خلد عظمتكم ان لا بد من مساعدة مجلس شوروي لتمام الاصلاحات

مساعدة كانت ابداً وتكون ابداً مفيدة للقطر المصري  
كذلك ارجو ان تكون عناية حكومتكم  
مصروفة في سبل المحافظة على الحقوق العمومية  
وحفظ الراحة ومساعدة الامة في طريق التقدم  
والعارة

وقد وعد جنابكم العالي يوم توليتكم السعينة  
ان تفتح لمصر باباً جديداً للنجاح والسعد ونحن  
الان نقدم بين يدي عظمتكم عزماً على الاجتهاد  
في تحقيق ذلك الوعد فاننا نجد في تحصيل  
الغاية التي يروم جنابكم العالي الوصول اليها  
وآمالنا كبيرة في المستقبل اذ ان ثقتنا في عظمتكم  
كبيرة ايضاً

فاذا راقت لمعاليتكم هذه اللائحة وهذه المبادئ  
التي قدسها فارجو التوقيع على الاوامر التي  
ارفعها لمقامكم الكريم متضمنة تشكيل الوزارة  
الجديدة

وتفضل يا مولاي الخ

فاصدر الخديو الامر الاتي وهو

عزيزي محمود باشا سامي

ان اخذكم على عهدكم امر تشكيل الوزارة  
الجديدة مع علمكم باهمية هذا الامر الخطير يعد  
برهاناً جديداً على اخلاصكم وصحة وطنيتكم  
وقد عهدنا اليكم بذلك لما عهد فيكم من  
الاخلاص وصحة الوطنية فقد تحققتنا ذلك فيكم  
وايدتموه بالادلة العديدة في الخدم الصحيحة التي  
ابديتموها في المصالح التي عهدت اليكم

وانا نصادق على لائحكم والمبادئ التي  
فصلتموها فان هذه المبادئ هي اساس العدالة  
ومن شأنها حفظ الراحة وتوطيدھا في البلاد

ونقدم جميع ساكنيها ونجاحهم

ووافق على رأيكم المتضمن انه يجب على  
حكومتنا اتخاذ الوسائل اللازمة لانعام الاصلاحات  
القضائية والادارية ونشر قانون اساسي لمجلس  
النواب ينطبق على الآراء التي ابدتموها في  
لائحتكم .

كذلك يجب على حكومتنا الاهتمام بتوسيع  
دائرة المعارف العمومية والزراعة والتجارة والصناعة  
وسنبذل جهداً في مساعدتكم على ذلك  
وبرجو من الله عز وجل ان يكمل اجتهادنا  
بالنجاح حتماً في خير البلاد ونقدم الامة  
( محمد توفيق )

في ١٥ ربيع الاول سنة ٩٩ و ٤ فبراير

سنة ٨٢

ثم تلا هذا الامر صورة الديكريته الذي  
صدر بتشكيل الوزارة على الصورة التي نوهنا بها  
وقد اجتمع عقيب ذلك ضباط المجهادية في  
سراي قصر النيل واظهروا الفرح والسرور  
بالوزارة الجديدة وشكروا الخديو على ذلك وهنأوا  
محمود سامي برئاسة النظار واحمد عرابي بوزارة  
المجهادية

ثم قام عبد الله نديم وخطب في ثمة الاتحاد  
وتتبعه الخالف والتعاون والحرية المعتدلة وحب  
الوطن وكانت لذلك احتفالات عظيمة ووفد  
على الخديو وفد من اهل الاسكندرية فرفعوا  
اليه الدعاء واغربوا عن سرورهم باحصل من  
تشكيل وزارة سامي ثم ورد من وجوه دمايط  
واعيانها جميعاً عريضة للخديو ومحضر لرئاسة  
النظار وآخر لرئاسة النواب يظهرون فيها انهم  
ونوابهم يد واحدة وفكر واحد ويشكرون

ديون الحكومة بدون ان يتطرق اليها ادنى خلل  
ان شاء الله مع عدم الاخلال بحقوق المرافعة  
العمومية

وتحسين حالة التعليم والترية وبشر المعارف  
العمومية على وجه يضمن تقدم البلاد في الهيئة  
المدنية وتسهيل طرق الساع ادارة الزراعة  
والتجارة والصناعة وغير ذلك مما يعود باعظم  
المنافع والوائد على البلاد مع الاعناء بتبليغ  
الحاكم القضائية واصلاح الاحوال الادارية التي  
عليها المدار الاقوى لحفظ حقوق العباد وتوطيد  
الامن والراحة في كل البلاد

وبما ان اخص واجبات مأموري الادارة  
هو الاشتغال بامور الضبطية والربط وحفظ  
النظام العام مع الاعناء الزائد باجراء مامورينهم  
على وجه العزم بدون غرض ولا اهل ومراعاة  
ما يوجب راحة الاهالي وحفظ السكون من  
وقوع ادنى امر يخل بالراحة مع الحفاظ على  
القناطر والزرع والمحسور وتبليغ عملياتها الكفالة  
لنظام مصلحة الري على الوجه الذي نقره نظارة  
الاشغال العمومية وغير ذلك مما هو واجب على  
ماموري الادارة من ترتيب مصلحة المخفر التي  
عليها مدار الامن والراحة ولا نسمع بمحصل  
امر من الامور المخالفة لحفظ النظام

وحيث انه من الامور المهمة مسألة العمليات  
وهذا الوقت هو موسم تشغيلها ومن اقصى الامال  
توسيع دائرة الزراعة كما قدمنا فعليكم بالاقدام  
في تشغيل تلك العمليات وسرعة المجازها بتقديم  
الامم منها على المهم حسب التعليمات التي اعطيت  
من نظارة الاشغال عن ذلك مع مراعاة المساواة  
والعدالة في اخراج الانفار المكلفين بتأدية هذه

للتدبير انفاذه لرأي النواب وقد استأنوا عنهم  
في تقديم تلك المحاضر الشيخ امين ابا يوسف  
ويعد ان استقر محمود سامي في منصب  
رئاسة النظارة ارسال المنشور الاتي نصه الى جميع  
المديرين والمحافظين في الديار المصرية. قال .  
انه لما دعت مقتضيات الاحوال لانفصال  
وزارة دولتو شريف باشا قد تكرمت الحضرة  
الفخيمة الخديوية علينا بان فوضت لنا امر تشكيل  
وزارة جديدة تحت رئاستنا واحالت على عهدتنا  
ايضا نظارة الداخلية الجليلة وقد قبلنا هذه العناية  
التي تنضلت بها علينا حسن توجهات ولي نعمنا  
الخديو الافخم ورغبة نواب اهالي القطر المصري  
وشكنا الوزارة الجديدة المشار اليها من انصفوا  
بكمال الامنية واخلاص الطوية لوطننا العزيز  
ومادونا ببيان ما توجهت اليه مقاصدنا من  
الاصلاحات العمومية في ادارة المصالح والمحافظه  
على حقوق اهالي الحكومة المصرية وبث توطيد  
الاستقامة والامن العام بكافه انحاء البلاد وتلك  
المنافذ هي

ان يكون الوفاق تاماً بين المصالح العمومية  
اذ هو الركن الاعظم لجسن سير الاعمال وإدارة  
مصالح مصر على الوجه الذي تعود منه الفوائد  
الجليلة على البلاد وتثبيت الحقوق والمحدود التي  
تجعل مجلس النواب متمكناً من المساعدات التي  
تؤملها منه الحكومة فيما يوجب الاصلاحات  
العمومية وتنفذ القوانين العادلة للحاكم القضائية  
والادارية تدور على محورها كل المصالح بحالة  
الانصاف والاعتدال

والمحافظه على تنفيذ مقتضيات الاوامر  
والقوانين الصادرة فيما يتعلق بتسوية وتسديد

اعمال فبناء عليه قد حررنا هذا لتبذلوا كل

المجهود في اجراء المساعدات الممكنة لحصول

فصل

غرضنا هذا الخيري النافع للبلاد وحفظ الامن العام مع انتباهكم كل الانتباه لمن هو دونكم من المأمورين والمستقدمين الموكل لايديهم ادارة بعض المصالح حتى يسبروا في هذا الطريق العادل ويكونوا متصفين بالعلمة ومشهورين بالاستقامة لا يميلون على احد لغرض من الاغراض ولا يتغافلون عن تنفيذ اوامر الحكومة العادلة في وقت من الاوقات بل يتبعون في جميع اعمالهم ما نطق به الاوامر ونصت عليه اللوائح المنبذة الاجراء وان يجعلوا جميعا خوف الله وعقاب الحكومة متحفا بين اعينكم فيما لو لا سخر الله حصل امر مخالف لهذا الاساس القويم المطابق لمقاصد الحضرة الخديوية التي ما برحت تؤكد حسن مقاصدها لتقدم البلاد ورفاهية اهليها وتخابروا جهة العموم التي انتم تابعون لها في كل ما يلزم المخاطبة فيه سواء كان عن احاطتها بامور مهمة او حوادث ذات بال او افكار صالحة تروم لزوم المخاطبة فيها لما يعود منها من الاصلاح في سير الادارة او في احوال البلاد ولا يلزمنا ان نكرر لكم رغبتنا بان تكون حسن مساعدتكم واخلاص نواياكم منفيها لمرعاة هذه القواعد السابق ابضاها وعدم التداخل فيها لا يختص بجهات الادارة من الامور القضائية المتعلقة بالحكم على مقتضى قوانينها ولوائحها الموضوعة لذلك وان تجعلوا همكم مصروفة لحفظ البلاد وصيانتها حتى تكون اجراءاتكم نافعة محفنة لهذه المقاصد الخيرية لتتالوا لرضاء العموم ونسأل الحق تعالى ان يهد لنا طريق الاصلاح ويقرن

رئيس الجمعية

كامبي

فاجاب محمود سامي على ذلك بالتلغراف الاتي تعريبه هو :

بالاتحاد مع اخواني النظار نشكر الجمعية الفعلة الايتاليانية بالاسكندرية وحضرة رئيسها ما ابدوه من تمحي الجناح لوطننا العزيز ولقد اثر فينا هذا الهني تأثيرا عظيما خصوصا لصدوره عن ابناء بلاد حرق ولان فيه دليلا يبين على ثقة العموم باننا سنحافظ على مصالح جميع الساكنين في ارض مصر

التوقيع محمود سامي

فصل

( تقرير اللائحة الاساسية )

وفي الاثنين الواقع في ٦ فبراير سنة ٨٣ عقد

لا يكفي في وصولنا الى الغاية المتصودة من اجتماع حضراتكم بل لا بد ان ينضم الى ذلك خلوص النية من كل واحد منكم في المحافظة على حدود هذا القانون ودقة النظر في الوقوف عندها بحيث تكون جميع الاعمال والاقتدار منحصرة في دوائرها وقد قال عتق الله السياسيين ان الوصول الى هذا النوع من الكمال اعني حصر جزئيات الاعمال وكلياتها في دائرة القانون انما ينال بعد العناء وطول التجارب لكنني لا اعد هذا صعباً عليكم فان العناية الالهية ساعدت سعد البلاد بوقوع الانتخاب على حضراتكم واتم على اكمل درجات العتق والفضيلة ولا عناء في اتباع القانون الاعلى القاصرين

وفي املي انكم ستحققون ما يظن احباء البلاد فيكم عندما تبدئون في الاعمال المهمة التي تهيأتم الان لمباشرتها بان تستعملوا صادق النظر للوقوف على ما فيه خير بلادكم وتوجهوا الى ذلك ماضي المزم حتى لا يضيع الزمن الطويل في الحصول على فائدة قليلة وهذا لا يكون الا بتقليص الافكار وتخصيص الصلوات من شوائب النزعات الشخصية بان نجعل الاعمال وفقاً على المصالح العمومية التي نفعها في الحقيقة عائد عليكم وعلى ابناءكم

ان الثفات النظر الى الخصوصيات يعث في القلوب محاسنات ومناظرات تحمل على الخلاف الدائم (لعود بالله) وانكم تعلمون ان الذين رقبوا الى ذروة العز وارج الشرف لم ينالوا ذلك الا باخلاصهم في طلب النفع العام فاعترف العالم بنفيلهم واجلهم القلوب فاحلهم اعلى المنازل فثبتوا في مكانهم ما داموا بحيلة الاخلاص

مجلس النظار جلسة دارت المذاكره فيها على لائحة النواب وفي يوم الثلاثاء (٧ منه) وفد على مجلس النواب ناظر المعارف وناظر الاوقاف وقدموا اللائحة كما استقر عليها رأي مجلس النظار فقبلها النواب قبولاً اجماعياً وصدر بذلك قرار من مجلسهم

وفي يوم الاربعاء (٨ فبراير) حضر محمود سامي الى مجلس النواب ومعه اللائحة مقررته فقبل فيه بالتعظيم وسرّ النواب بنفوذ رأيهم فشكروا الوزارة الجديدة على ذلك ثم وقف محمود سامي خطيباً في المجلس فقال ايها السادة النواب

احسب نفسي سعيد الطالع بحضوري بينكم حاملاً الى حضراتكم القانون الاساسي الذي سيكون ان شاء الله قاعدة لجميع اعمالكم ويسرني كل السرور انني لم احله اليكم الا بعد تبقي انه خير اساس يمكنكم ان ترفعوا عليه من الاعمال ما يعزز شأن البلاد وينمي ثروتها ويقوي اصول العدالة فيها

وهذه نعمة من الله سبقت اليها على حين احتياجا اليها والمحمد لله قد وصلنا الى المرغوب مع احترامنا شرائع الحكمة ونواميس السكينة ولم يكن شيء من الوسائل يفيدنا لو لم تكن عناية جناب خديويتنا الاعظم في سندا في جميع اعمالنا ومقاصد السامية في مرشدنا في سبل سيرنا فهو الكريم الذي اجرى هذه النعمة على يديه فاوّل واجب علينا جميعاً ان نقوم لحضرته العلية بفروض الشكر وواجب الثناء الا انني اعلم كما تعلمون ان مجرد وضع القانون على اصول الحرية وقواعد العدالة



الامة في تقرير لائحته الاساسية

وبعد ذلك انطلق النواب الى الخدين  
فشكروهم على تشكيل الوزارة التي لبست الامة  
الى ما طلبت ثم اقبلوا الى رئاسة النظار فشكروا  
ايضاً للوزارة اهتمامها بامر مجلسهم ثم زاروا كل  
ناظر في نظائره وبعد ذلك انصرفوا فمستبشرين  
فصل

(لائحة مجلس النواب)

(بعد التعديل)

نشرنا في الصفحات السابقة صورة لائحة مجلس  
النواب قبل التعديل والتفقيع ونشر الان صورتها  
بعد ادخالها عليها وهي

المادة الاولى

تعين اعضاء مجلس النواب يكون بالانتخاب  
والشروط اللازمة لمن له حق الانتخاب ولن  
يجوز انتخابه ثانياً فيما بعد في لائحة مخصوصة تشمل  
ايضاً على كيفية الانتخاب

المادة الثانية

يكون انتخاب اعضاء المجلس لمدة خمس  
سنوات ويعطى لكل منهم مائة جنيه مصري في  
السنة مقابل مصاريفه

المادة الثالثة

النواب مطلعون المحررة في اجراء وظائفهم  
وليسوا مرتبطين باوامر او تعليمات تصدر لهم  
تخل باستقلال اراهم ولا بوعده او وعيد  
يحصل اليهم

المادة الرابعة

لا يجوز التعرض للنواب بوجه ما واذا  
وقعت من احدهم جنابة او جفحة من اجتماع  
المجلس فلا يجوز القبض عليه الا بمقتضى اذن

واني اهت نفسي بوقوفي بين عقلاء البلاد  
العارفين بحقوق بلادهم عليهم العالمين بان شرفهم  
معمود بشرف اوطانهم الموقنين بانهم لن يكونوا  
نواباً حقيقين الا اذا اقاموا على صدقهم براهين  
من العمل وتحمي من الشائعات في خطه الاعتدال  
حتى يقع بها العبد كما عرفها القريب

وفي علم حضراتكم ايها السادة اني عند  
استلامي رئاسة النظار رفعت الى جناب خديوبنا  
الاعظم تقريراً ابنت فيه مبادئ الهيئة الخاضعة  
واظنكم قرائعهم وتأملتم معانيه وقد تكرم عليّ  
المجانب الخديوي بقوله واني مؤمل فيكم ان  
تكونوا عضداً لنا وساعداً قوياً على تميم ما قصدنا  
ليستقرار المظالم وتنویر لدينا اسباب الثروة  
والرفاهية وتحفظ الحقوق التي لنا ونؤدي الواجبات  
التي علينا وبوفي بجميع عهودنا من عاهدناه ونكون  
بذلك قد ارضينا سلطاننا الاعظم الذي يسه  
نجاحنا ونقدمنا وارضيها جميع الدول المتقدمة التي  
تحب ان ترانا حائزين لشرفنا حافظين لحقوقنا  
قائمين بعهودنا

وأخر ما نتواصى به ان لا نجعل للتعصب  
المشربي دخلاً في الاعمال الوطنية التي كللتكم  
البلاد ان تقوموا بادائها وان تكون الوطنية الحققة  
في البائع القوي على كل فكر والغاية القصوى  
من كل قول وعمل

نسأل الله تعالى ان يوفقنا جميعاً لما فيه  
رفعة اوطاننا وتقدم بلادنا وان يتمتع البلاد ببقاء  
حضرة خديوبنا المعظم ايها الله

فقام سلطان باشا رئيس المجلس واجاب على  
خطاب رئيس الوزراء فيبث فوائده الاتحاد  
والالفة والغيرة والهمة وشكر للوزارة لتبنيها لمجلس

## من المجلس

## المادة الخامسة

للمجلس حال انعقاده ان يطلب الافراج او توقيف الدعوى مؤقتاً لحد انقضاء مدة اجتماع المجلس عن يدعى عليه جانياً من اعضائه ان يكون مسجوناً في غير مدة انعقاد المجلس لدعوى لم يصدر فيها حكم

## المادة السادسة

كل نائب يعتبر وكيلاً عن عموم اهالي القطر المصري لا عن الجهة التي انتخبته فقط

## المادة السابعة

مجلس النواب يكون مركزه بمحروسة مصر ويعقد بأمر يصدر من الحضرة الخديوية بموافقة رأي مجلس النظار ويكون اجتماعه سنوياً

## المادة الثامنة

تعقد الجلسات الاعيادية السنوية بمجلس النواب مدة ثلاثة اشهر من اول شهر نوفمبر لغاية يناير وإذا لم تكف هذه المدة لاتمام الاشغال الموجودة وطلب المجلس ان تزداد مدته من ١٥ يوماً الى ٣٠ يوماً فيجاء الى ذلك بأمر يصدر من الحضرة الخديوية

## المادة التاسعة

إذا مست الحاجة الى تكرار اجتماع المجلس في غير مدته المعتادة فيكون ذلك بمنقضى أمر يصدر من الحضرة الخديوية تنقرر فيه مدة ذلك الاجتماع

## المادة العاشرة

تفتح الحضرة الخديوية او رئيس مجلس النظار بالنيابة عنها مجلس النواب بحضور باقي النظار

## المادة ١١

تفتح اول جلسة في كل سنة بتلاوة مقالة يقرأها الخديو او رئيس النظار بالنيابة عنه وتشتمل على بيان المسائل المهمة التي تعرض على المجلس في اثناء انعقاد جلساته وتنقضى الجلسة بعد تلاوة المقالة المذكورة

## المادة ١٢

ينتخب المجلس في اثناء الثلاثة الايام التالية لتلاوة المقالة لجنة لتخصير جوابها وبعد التصديق عليه من المجلس يصير تقديمه للحضرة الخديوية بعرفة من يتدبرهم لهذا الغرض من اعضائه

## المادة ١٣

لا يشتمل الجواب المذكور على التكلم في اي مسألة بوجه قطعي ولا على اي رأي حصلت المداولة فيه

## المادة ١٤

ينتخب المجلس ثلاثة من اعضائه تعرض امامهم على الجانب الخديوي فيعين احدهم ليرتوى رئاسة المجلس مدة الانتخاب اية خمسة اعوام بمنقضى أمر يصدر من حضرته

## المادة ١٥

ينتخب المجلس وكيلين لرئيسه ويعين للفلم كتاباً بشرط ان يكون الوكيلان من اعضائه

## المادة ١٦

تحرر محاضر الجلسات بملاحظة قلم كتابة المجلس الذي يؤلف من الرئيس ومن الوكيلين ومن الكتاب

## المادة ١٧

اللغة الرسمية التي تستعمل في المجلس هي اللغة العربية وتحرر المحاضر والمختصات يكون

بتلك اللغة

## المادة ١٨

للنظار حق الحضور في المجلس وابداء ما يرومون ابداءه فيه ولم ايضا ان يستنوبوا عنهم وكلاء من كبار المتوظفين

## المادة ١٩

اذا قرّر قرار النواب على ان يستدعى للحضور بمجلسهم احد النظار للاستيضاح منه عن مادة معينة فعلى الناظر ان يذهب الى المجلس بنفسه او يستنوب عنه احد كبار المتوظفين بحسب عما يسأل عنه

## المادة ٢٠

للنواب حق الملاحظة على متوظفي الحكومة جميعاً ولم في اثناء اجتماع المجلس ان يشعروا بواسطة رئيسه كلاً من النظار بما يرون لزوم الاخبار عنه من تعدي او خلل او قصور يقع في اثناء تأدية الوظيفة من احد موظفي الحكومة التابعين لنظارته

## المادة ٢١

النظار متكافلون في المسؤولية امام مجلس النواب عن كل امر يقرر بمجلس النظار ويترب عليه اخلال بالقوانين واللوائح المرعية الاجراء

## المادة ٢٢

كل من النظار مسئول على الوجه المذكور بالبند السابق عن اجراءاته المتعلقة بوظيفته

## المادة ٢٣

اذا حصل خلاف بين مجلس النواب ومجلس نظار واصرّ كل على رأيه بعد تكرار الحاضرة وبيان الاسباب ولم تستعف النظارة فللمحضرة

المحدوية ان تأمر بنض مجلس النواب ومجديد الانتخاب على شرط ان لا تتجاوز الفتحة ثلاثة اشهر من تاريخ يوم الانقضاء الى يوم الاجتماع ويجوز لارباب الانتخاب ان ينخسوا نفس النواب السالنين او بعضهم

## المادة ٢٤

اذا صدق المجلس الثاني على رأي المجلس الاول الذي تربت الخلاف عليه بنقد الرأي المذكور قطعياً

## المادة ٢٥

مشروعات اللوائح والقوانين تعمل بمعرفة الحكومة ويقدمها النظار لمجلس النواب لنظرها والبحث فيها واعطاء القرار اللازم عنها ولا يكون المشرع قانوناً معتبراً دستوراً للعمل ما لم يتل في مجلس النواب بنداً فينبأ ويقرر حكماً حكماً ثم يجري التصديق عليه من طرف المحضرة المحدوية وكل قانون يتل ثلاث مرات بين كل مرة واخرى خمسة عشر يوماً واذا كان القانون مستعجلاً فيكون في ثلاثه مرة واحدة ويستغنى عن المراتين الاخرين بمقتضى قرار مخصوص يصدر من المجلس واذا تراءى لمجلس النواب سن قانون فيطلب ذلك بواسطة رئيسه من مجلس النظار ومضى وافقت عليه الحكومة فتعمل مشروعه وتقدم لمجلس النواب على الوجه المبين بهذا

## المادة ٢٦

مشروع كل لائحة او قانون يعرض على المجلس بنظر فيه بمعرفة لجنة من اعضائه تنتخب لذلك ويجوز للجنة المذكورة ان تطلب من الحكومة اجراء بعض تغييرات في المشروع الذي تكلفت بنظر وفي هذه الحال يرسل رئيس مجلس

قانون مصدق عليه من مجلس النواب بحكم  
كختم وترد الحقوق لأربابها  
المادة ٣١

ميزانية مصروفات وإيرادات الحكومة  
السوية تقدم لمجلس النواب سنوياً لغاية الخامس  
من شهر نوفمبر بالأكثر  
المادة ٣٢

تقدم للجلس ميزانية عموم الإيرادات مع  
كشوفات عن كل نوع من أنواعها  
المادة ٣٣

تنقسم ميزانية المصروفات إلى أقسام متعددة  
يخص كل قسم منها بنظارة ثم يشتمل كل قسم  
على أبواب وفصول بقدر عدد جهات الإدارة  
العمومية بتلك النظارة

المادة ٣٤

لا يجوز للجلس أن ينظر في دفعيات الويركو  
المقرر للاستانة أو الدين العمومي أو فيما التزمت  
به الحكومة في أمر الدين بناء على لائحة التصفية  
أو المعاهدات التي حصلت بينها وبين الحكومات  
الأجنبية

المادة ٣٥

ترسل الميزانية إلى مجلس النواب فينظرها  
ويبحث فيها ( بمراعاة البند السابق ) ويعين لها  
لجنة من أعضائها مساوية بالعدد والرأي لأعضاء  
مجلس النظار ورئيسه لينظروا جميعاً في الميزانية  
ويقرروا بالاتفاق أو بالأكثرية

المادة ٣٦

إذا وقع الخلاف بين لجنة النواب ومجلس  
النظار وتساوى العدد فيه فالميزانية تعود إلى  
مجلس النواب فإن أيد رأي مجلس النظار

النواب إلى رئيس مجلس النظار المشروع  
والتغييرات المطلوب إجراؤها فيه قبل المذاكرة  
العمومية بمجلس النواب

المادة ٣٧

إن لم تطلب اللجنة إجراء تغييرات في المشروع  
الحال عليها أو طلبت ولم توافقها الحكومة على  
ذلك فيقدم النص الأصلي من مشروع القانون  
للمجلس النواب للمداولة فيه أما إذا صدقت الحكومة  
على تلك التغييرات فيقدم للمجلس النص الأصلي  
مع التغييرات التي حصلت فيه للمناقشة فيها  
وفي حالة ما إذا كانت التغييرات ما صار قبولها  
من الحكومة فللجنة أن تبين رأيها للمجلس وتقدم  
له لمخوطاتها

المادة ٣٨

عند تقديم المشروع للجلس من طرف  
اللجنة يجوز للجلس قبوله أو رفضه ويسوغ له  
أيضاً إحالة ثانية على اللجنة للنظر فيه

المادة ٣٩

على رئيس مجلس النواب أن يرسل إلى  
رئيس مجلس النظار اللوائح والقوانين التي يصدق  
الجلس عليها

المادة ٤٠

لا يجوز ربط أموال جديدة أو رسوم أو  
عوائد على مقولات أو عقارات أو ويركو في  
الحكومة المصرية إلا بمقتضى قانون يصدق عليه  
من مجلس النواب وعلى ذلك لا يجوز بأي وجه  
كان وبأية صفة كانت تحصيل عوائد جديدة  
وكل جهة من جهات الحكومة أمرت بتحصيل  
شيء من ذلك وكل مستخدم حزر كشوفات أو  
تعريفات عنها وكل شخص باشر تحصيلها بدون

الادارة المختصة به

المادة ٤١

اذا طرأت ضرورة مهمة تستلزم المبادرة الى الاخذ بأسباب الاحتياط لوقاية الحكومة من خطر او المحافظة على الامن العمومي وكان مجلس النواب غير معقد وكانت الاحتياطات المرغوب اتخاذها داخلة بمقتضى ولم يسع الوقت اجتماعه جاز لمجلس المظار اجراء ما يلزم اجرائه على مسؤوليته مع التصديق على ذلك من الحضره الحديوية ولدى انعقاد مجلس النواب يقدم الامر اليو ليرى رأيه فيه

المادة ٤٢

لا يجوز لاي شخص ان يعرض لمجلس النواب مسألة ما او يتنافس فيها او يشترك في المداولة الا ان كان من اعضائه او من المظار او من كان حاضراً معهم او نائباً عنهم

المادة ٤٣

يكون اعطاء الآراء في المجلس بواسطة رفع اليد او الداء بالاسم او وضع الآراء في صندوق

المادة ٤٤

لا يجوز اعطاء الآراء بالداء بالاسم الا اذا طلب ذلك عشق من اعضاء المجلس بالاقل وعلى كل حال فالرأي فيما نص عليه بالمادة السابعة والاربعين يكون دائماً بالداء بالاسم

المادة ٤٥

انتخاب الثلاثة الاعضاء الذين يعين منهم رئيس المجلس وكذا انتخاب الوكيلين والكتائب الاول والثاني يكون دائماً بوضع الآراء في صندوق

وجب تنفيذه وان اثبت رأي لجنته فيكون العمل بتنفيذه المادة ٢٣ و ٢٤ من هذه اللائحة واما ما حصل فيه الخلاف من الميزانية فاذا كان مقررًا في ميزانية السنة السابقة ولم يكن مخصوصاً لعمال جديدة مثل اشغال عمومية وغيرها فينفذ مؤقتاً الى ان يعقد المجلس الثاني ينفذ المادة ٢٣

المادة ٤٦

اذا ابد المجلس الثاني رأي المجلس الاول في امر الميزانية وجب تنفيذ الرأي المذكور قطعياً كما في المادة ٢٣

المادة ٤٨

كل عهد او شرط او التزام يراد عقده بين الحكومة وغيرها لا يكون نهائياً الا بعد الاقرار عليه من مجلس النواب ما لم يكن على امر مبلغه وارد في ميزانية عامة مقررّة بهذا المجلس واية مقالة عن اشغال عمومية خارجة عن الميزانية او مبيع شيء من املاك الحكومة او اعطاء ارض بدون مقابل او امتياز ل احد لا تكون نهائية الا بعد الاقرار عليها من مجلس النواب ايضاً

المادة ٤٩

يجوز لكل مصري ان يقدم للمجلس عريضة ويحال النظر في هذه العريضة على لجنة ينتخبها المجلس وبناء على ما يجاب منها يحكم المجلس بقبول او رفض العريضة وما يحكم بقبوله بحال على الناظر المختص به ذلك

المادة ٤٠

كل عرض يختص بحقوق او صلاح شخصية يرفض متى كان من خصائص الحاكم المدنية والادارية وكان لم يسبق تقديمه لجهة

سنة ١٢٩٩ و ٧ فبراير سنة ١٨٨٢

فصل

( وفود شبان الاسكدرية على المحروسة )  
( لاداء الشكر للجناب الخديوي )  
( على تشكيل وزارة )  
( محمود سامي )

ان جمعية شبان الاسكدرية التي اسست  
عقب الظاهر العسكري للنظر في منافع الوطن  
العمومية اقرعت على تعيين وفد منها يتوجه الى  
المحروسة لتقديم الشكر للحضرة الخديوية على  
تشكيل وزارة محمود سامي فاصابت الفرقة اثني  
عشر شاباً من اعضائها وهم

السيد سالم بدر الدين

عبد القادر الغرياني

ارهم سعود

محمد الشوباشي

الشيخ حسن جمعي

احمد ابرهم جمعي

عمر ابو شهيه

مصطفى الشوربجي

عبد الخالق البيطاش

شمس الدين الغرياني

ارهم ابو هيف

احمد الكلزه

وجميعهم من ابناء وجهاء النفر واعيانهم  
فتوجهوا الى العاصمة وصحبهم عبد الله نديم  
فانطلقوا جميعاً الى الاعناب الخديوية وصدر  
لم الاذن بالقبول بين يدي الجناب الخديوي  
فقبلوا بين يديه واعطف بهم بقبول تشكرهم  
ثم انتقلوا الى مقر محمود سامي رئيس النظار

المادة ٤٦ .

لا تكون المداولة بالمجلس صحيحة الا اذا  
كان حاضراً فيه ثلثا اعضائه بالاقل والا كانت  
المداوله لاغية ويكون صدور القرارات بالاغلبية  
المطلقة .

المادة ٤٧

كل قرار يترتب عليه مسئولية النظار  
لا يجوز صدوره الا بالاغلبية المتوفرة فيها ثلاثة  
ارباع النواب المحاضرين بالمجلس

المادة ٤٨

لا يسوغ لاحد من النواب ان يستنيب  
عنه غيره لابداء رأيه

المادة ٤٩

على مجلس النواب ان يقرر لائحة اجراءاته  
الداخلية وتكون تلك اللائحة نافذة الحكم بمقتضى  
امر يصدر من الحضرة الخديوية

المادة ٥٠

للمجلس الحق ان يعدل هذه اللائحة الاساسية  
بالاتفاق مع مجلس النظار

المادة ٥١

اذا اُغضض معنى بند او عبارة من هذه  
اللائحة فيكون تفسيره بانحاء مجلس النواب مع  
مجلس النظار

المادة ٥٢

كل احكام القوانين والامور واللوائح  
والعادات المخالفة لهذه اللائحة لا يعمل بها بل  
تكون لاغية

المادة ٥٣

على نظارنا تنفيذ هذه اللائحة كل فيما يخصه  
صدر بسري الاسمعية في ١٨ ربيع الاول

السرور بما تفضل على الأمة باجابه طلبها في  
تشكيل وزارة وطنية حرة ثقي بها الأمة وترضى  
بها وهذه نعمة كبرى لا نقوم لها بشاء ثم اتنا خدم  
مولانا القائمون بتنفيذ اوامره الخاضعون لاحكامو  
- فبالىابة عن باقي الجيش المصري اقدم الشكر  
لمولانا واعترف باننا من ابناء دولتنا العلية  
الشأن فمن نحافظ على هذه التبعة مع الحرص  
على امتيازاتنا والدفاع عنها كما اتنا ندفع كل  
قوة تمس حقوق مولانا الخديو وتقاوم كل سلطة  
تقاوم سلطته وهذا دبذنا لا نتفك عنه ولا فندينا  
جربيل الشكر وجمل الشاء

وبعد ان نزلوا من عابدين توجهوا الى  
الداخلية وقفلوا برحبة السراي لكثرة عددهم  
فزل اليهم محمود سامي رئيس النظار ووقف  
فيهم خطيباً يخبرهم على لزوم الطاعة والخضوع  
للقوانين الى غير ذلك من المحض على التسك  
بالهدو والسكينة ومعاملة الاجانب بالحسنى فقام  
طلبه عصمت وقال

ايها الرئيس المعظم

اقتت فينا مة وانت تعامل الصغير معاملة  
الان والتميل معاملة الاغ والكبير معاملة الاب  
مع المحافظة على القوانين والاداب العسكرية وهذه  
مزية لم توجد في غيرك وقد ارتفعت لمسد  
الوزارة وانت احق بها واهلها فحق الآن بندي  
لسعادتك ما لكم عندنا من الاخلاص في الخدمة  
والخضوع لوامر الحكومة والمحافظة على الترف  
العسكري وقيامنا بكل ما كلفنا به بلا تواف  
ولا تاخير واني بالىابة عن بقية الجيش المصري  
اقدم لسعادتك التبعة والتبريك بهذا المسند  
الشريف واعترف بين يديكم باننا المجدد القائم

فرحب بهم واخذ يتكلم مع عبد القادر افندي  
الغرياني بالابان به رغبته في نجاح البلاد وتقدم  
المصريين ثم زاروا سلطان باشا رئيس مجلس  
النواب فتبا لهم بالاناس وحادثه عبد القادر  
افندي المذكور في شأن الخلع الثاني الذي يريد  
الموسيو دي لسبس فحفة وبين له الضرر الذي  
يلحق بالاسكندرية وتجارها واهلها من جراء  
ذلك

وبعد انصرفهم من منزل سلطان باشا  
توجهوا الى ديوان الجهادية وهناك اجتمعوا باحد  
عرايي فهاهم على حسن اتحادهم واهتمامهم بما يحفظ  
شأن الوطن وبعد ذلك شهدوا اجتماع ضباط  
الجهادية وامرائها في ساحة قصر النيل حيث  
وقف عرايي فيهم خطيباً فوضح سيره السياسي  
وصرح بكونه سليماً ودياً وان مساعبه وطنية  
محمضة ثم انصرفوا راجعين وقد اهدوا الى  
عبد الله نديم ساعة وسلسلة ذهبيتين

فصل

( ماثول امراء الجهادية بين يدي الخديو )

( ورئيس النظار لاطهار )

( الخضوع والطاعة )

وفي صبيحة يوم الاحد الواقع في ٤ فبراير  
سنة ١٢ و ١٥ ربيع الاول سنة ٩٩ اجتمع امراء  
الجهادية من الفريق الى الصاغفول اغاسي وتمثلوا  
بين يدي الخديو للتشكر واطهار الطاعة فبعد  
ان خاطبهم بما يشف عن حيو لاصلاح البلاد  
واسعاد اهلها قام طلبه عصمت وقال

مولاي

نحن جندك الخاضع لارامرك السامية نحافظ  
لذاتك الشريفة مثلنا بين يدي مولانا لاطهار

وأعدَّ شبان الاسكندرية ليلة جمعت الاعيان والوجهاء واستدعوا بدم من مصر فلي الدعى وقدم الاسكندرية فحضر المحلة وقام فيها خطيباً فاقندى به بعضهم ثم ختمت الخطابة في الساعة التاسعة من الليل

وأعدَّ محمد بك طاهر نجل المرحوم احمد باشا طاهر احتفالاً دعا اليه النظار والنواب واساتذة المدارس وكبار رجال الجهادية وعدداً كثيراً من الاعيان والشبان قتلتم فيه المخطوب والمقاتلات وألقيت قصيدة من نظم احد تلامذة مدرسة الادارة امتدح فيها محمود سامي واحمد عرابي ومن ابيانها عند مدحه لمحمود سامي قوله في كفه سيفان سيف عناية

والشهم عرابي سيف ثاني  
واقم كثير من مثل هذه الاحتفالات في القاهرة والاسكندرية كان فيها الاغراب عن السرور بمحصل تلك الامنية ما يلوذ المحصر والوصف

### فصل

وجاء في تلغراف ورد من الاستانة بعد تشكيل الوزارة ان ترأجة سفراء الدول فيها ( ما عدا فرنسا وانكلترة ) توجهوا الى الباب العالي واعلنوا مكانة ومشافهة بان اي تعديل يحصل في مصر يلزم ان يكون باجماع الدول على قبوله

وذكر في تلغراف آخر بتاريخ ٤ فبراير سنة ٨٣ انه ورد الى اللورد دفرين تلغراف من اللورد غرنيل يخبره ان الاشاعات الحاصلة بكون انكلترة تنعبد بتدخل عسكري في مصر اذا حصل فيها اختلال لا اصل لها البتة

يحبط البلاد والدفاع عنها - وقد جعلنا انفسنا تحت الاوامر السامية وما نتير به نظارة الجهادية قياماً بخدمة الوطن وامثالاً لاوامر الحكومة الحديوية المصرية وما وقفنا هذا الموقف الا لنتبع بمنهاتك طلعتكم السامية ونعلن عن اخلاصنا في الخدمة واتباعنا للقوانين فقد عهد الى سعادتكم برئاسة النظار ولا شك في انكم ستسيرون بالامة في طريق يقوي كلمتها ولا يكرر علاقات الدول معنا والله يوفقنا لما فيه صلاح العباد ونجاح البلاد

### فصل

( احتفالات في مصر والاسكندرية )

( فرحاً بالتصديق على )

( لائحة مجلس النواب )

وبعد التصديق على لائحة مجلس النواب اقيمت الاحتفالات العديدة سروراً بالتصديق عليها فاحتفلت جمعية المقاصد الخيرية احتفالاً اجتمع فيه النظار من الضباط والامراء والعلماء واعيان مصر وشبانها حتى ضاقت قاعة المحلة بالحضور فقام عبد الله نديم وافتتح الخطابة فاقندى بوكلاً من اديب الحق وابراهيم اللقاني ومصطفى ماهر والشيخ محمد عبد وحسن الشامي ففتح الله صبري واستمرت الخطبة تلى في تلك المحلة الى الساعة التاسعة من الليل

واقام احمد بك نير احتفالاً دعا اليه النظار وبعض النواب وكثيراً من رؤساء الجهادية وضابطا وبعض اعيان العاصمة وبعد تناول الطعام وتبادل الناطق البهائي قام عبد الله فافتتح الخطابة ثم تلاه حسن عاكف البيوزباشي وعلي رضى وبعد ذلك ختم الحفل بالدعوات والتهنئة



## فصل

(قدوم الالاي السادس الى الاسكندرية)

(في ليلة الجمعة ٢١ ربيع)

(الاول سنة ١٢٩٩)

احتفل كثير من اعيان الاسكندرية وجهاتها  
بقدم هذا الالاي وتوجه جم غفير منهم الى  
الحطة لاستقباله ورثما وقف القطار الحامل  
للعساكر والضباط لزل منه حكردار الالاي  
خليل كامل وبكاشيته مصطفى شقيق ومحمد عمار  
ومحمد نجيب فقابلهم جميع ضباط الالاي الخامس  
ومعهم ضباط البحرية وبكاشية المستعظفين  
والبوليس وضباطهم ووكيل الضبطية ورجالها  
وسائر الحضور من اعيان الثغرووجهاته وهنأهم  
بالسلامة وكانت ارض المحطة مغطاة بالازهار  
وطرفها مزدانة بالانوار ثم ساروا بالتقريب  
والموسيقى العسكرية تصدح امامهم الى ان وصلوا  
الى قشلاق باب شرقي حيث كانت الانوار  
تأخذ بالابصار مخنوفة بانواع الاعطار والازهار  
ولما هدأت الغفواء وسكن اللغط قام احمد  
افندي العوام خطيباً فقال

بعد حمد الله تعالى الذي لب بين قلوبنا  
فاصبحا بنعمته اخواناً تكاتف على القيام بواجبات  
الوطن وحفظه والصلاة والسلام على سيدنا  
ومولانا محمد خير الانام

ليس بخاف عنكم سادتي معشر الحاضرين  
وسلالة الاماجد المؤمنين ان للاتحاد والتعاون  
على خير الوطن فوائد لا تحصى وما تزل تستغنى  
كيف لا وقد علينا ما وصل اليه الغرب بالحداد  
اهله وتضافرهم على ما فيه حفظ وطنهم ونفعه  
فاصبحت ديارهم عارمة ونجارهم رابحة وصنائهم

وورد تلغراف من المستر ماكدونالد بلوندره  
الى عرابي بتاريخ ٤ فبراير سنة ٨٢ يقول له  
فيه ما معناه  
«هيا للتقدم فليس هناك خوف وللامة»  
«الانكليزية مزيد الميل والمودة القلبية للفلاح»  
«الدليل خيب الله آمال الظالمين الخنثسين»  
«للاموال وحفظ الامة المصرية»

## فصل

(منشور عرابي الى جميع الالايات)

(وفروعهها)

ولما ارفق عرابي الى مسند نظارة الجهادية  
والبحرية بعث الى جميع جهات العسكرية بالمنشور  
الاتي ائذاناً باستلامه عهد النظارة وهذه صورته  
حيث ان مسند نظارتي الجهادية والبحرية  
الجيليين قد احل الى عهدتنا من طرف  
الجانب الحديوي المعظم بارادة سنية موشحة بتاريخ  
١٥ ربيع الاول سنة ١٢٩٩ مرة ١١ فاعتقادي  
ووتوفي بمساعدة حضرتم وعموم حضرات الضباط  
والصف ضابط والعساكر في القيام بواجبات  
هذه النظارة مع الاستمرار في سيرها على المحور  
اللائق الموافق لص احكام القوانين العسكرية  
قد جبراً على قبول هذا المسد الجليل حالة  
كوني عالماً بما اتم عليه من وثوق حضرة  
الجانب الحديوي بنا ولهذا لزم تحريره لحضرتكم  
اخطاراً بما ذكر واعلان كافة الضباط والصف  
ضباط وعساكر الالاي ادارة حضرتم وفتنا  
الله جميعاً لما فيه النجاة والاصلاح

دقت اشاراتي وقرت مقلي  
وانسر قلبي باجماع احبتي  
وبلغت قلب مني امنيتي  
سبحان من بالعر ابدل ذلتي  
وانالني نعماً عليها أحسد

يا من اليهم بالكمال المنني  
كم عاشق قلبي بهوه وما انمى  
ولقد وقعت بداركم انشدتها

وإذا اطلعت على البقاع وجدتها  
نشقي كما نشقي العباد وتسعد

ثم قام امير الالاي فابلى الحضور سلام  
الحديو والنظار وامراء العساكر وشكر لاهل  
الاسكندرية ما اجره من الاحفال والزينة  
وبعد ذلك اخذ فتيان الاسكندرية يقدمون  
الاشربة للضباط والعساكر وكان فرج بك  
قائمقام الالاي الخامس وسليمان سامي قد اعدا  
هناك وليمة للفاضرين فبعد ان تناولوا الطعام  
ارسل امير الالاي تلغرافاً الى ناظر الجهادية  
يخبر فيه بالقي الالاي من الاحتفال والاحفال  
بقدميه الى الثغر وقد ارسل ايضاً فتيان  
الاسكندرية تلغرافاً الى الناظر يشكرونه به  
ويشنون عليه

### فصل

( ضبط الالاي الرابع في رشيد )

وفي شهر ربيع الاول سنة ٩٩ وهو الشهر  
الذي تشكلت فيه وزارة محمود سامي اعد اهل  
رشيد وليمة شائقة احتفالاً بضباط الالاي  
الرابع حصرها اعيان الثغر وعماؤه فخطب فيها  
المتي والقاضي بما ياتي :

في اقطار الكرة مشفرة وابناؤهم على ما يحسن  
مستقبلهم مكيين وبما فيه تقدم بلادهم مشغولين  
الى غير ذلك من المزايا التي لا تدخل تحت  
حصص ولا يحيطها فكر وما اتم بنا من الاضمحلال  
والبواركاد بلقي بنا على شفا جرف هار محرومين  
من الصفات الانسانية والكمالات البشرية لولا  
ان الله من علينا بالتوفيق وهو لنا اقوم طريق  
وبعث فينا المحمية الوطنية فقامت بيننا رجال  
جهادتنا الكرام وفي مقدمتهم حضرة الهام سعادة  
احمد عرابي بك لزال حضرة خديوينا محنوقاً  
بالتوفيق ولا زالت وزارتنا وجهادتنا سارية  
في احسن طريق امين

ثم اعقبه الشيخ محي الدين النبهاني بقوله :  
اهلاً وسهلاً بانصار الامة وكعاة الملة وجماعة  
الاطوان ووجه الزمان قد انتم الديار وشرفتم  
اهلها فيورك يوم بد كانت القدوم منكم علينا  
فيا اهل الاسكندرية اتعلمون من هؤلاء . هؤلاء  
الذين تكللوا بحفظ دماكن وبلادكم واموالكم  
واعراضكم فيا ليك شعري هل فتم بواجب هذه  
المنة التي من الله بها عليكم

يا من م سؤلي وكل ارادتي

وبرهم فرجي دنا وسعادتي

اهلاً وسهلاً مرجحاً ياسادتي

بقدمكم نزل السرور بساحتي

وغدا بها طير الغرام يفرغ

قرت بروياكم عيون محبكم

فجفتم لا تبعدوا عن صبركم

ولقد سموت الى السماء بحبكم

وعلى المنازل قد علوت بذكركم

حتى كآني فوقهن الفرقد

## ( خطبة المفني )

باسمك اللهم يتم الوفاق . ويدوم التعاون  
على السير والنقوى والبعد عن اسباب الشقاق .  
ونصلي ونسلم على مصباح الظلام ومصدر النظام .  
محمد المصطفى الطاهر الحبيب المتقى . خلاصة  
الوجود . والسبب في كل موجود . المبعوث  
لاتمام مكارم الاخلاق . وهو الشفاق والنفاق .  
وبعد فان مجيعنا هذا مجمع مبرور وسعيانا ان  
شاء الله تعالى سعي مشكور لان ائتلاف القلوب  
هو المحور الذي عليه يدور نجاح الامة ويستقيم  
امرها . ويعلو به عند العقلاء قدرها . ويقوم  
به عند الله اودها وقد قال امراً بذلك وتعاونوا  
على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان  
وقال تعالى حمتاً على المخاطبين واذكروا نعمة  
الله عليكم اذ كنتم اعداء فالتف بين قلوبكم فاصبحتم  
بنيمة اخواناً وكنتم على شفا حفرة من النار فانذكم  
منها وقال تعالى انما المؤمنون اخوة وقال محمد  
رسول الله والذين معه اشداء على الكفار رحماء  
بينهم وفي الحديث المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد  
بعضه بعضاً وفيه ايضاً لا تخاصموا ولا تباعضوا  
ولا تدابروا وكونوا عباد الله اخواناً المسلم اخو  
المسلم لا يظلمه ولا يحقره ولا يذله ولا يسلمه  
بحسب امر من الشران يحقر اخاه المسلم . كل  
المسلم على المسلم حرام دمه وعرضه وماله ونيت  
انه صلى الله عليه وسلم آخا بين اصحابه فآخا بين  
المهاجرين والانصار عند الهجرة وقال لبعض  
اصحابه انت اخي في الدنيا والآخرة وكان صلى  
الله عليه وسلم يؤلف بين اصحابه ولا يفرهم ولا  
يواجه احداً منهم بمكره حتى كانوا على غاية من  
الالفة والمحبة والاتحاد (ثم ومن) اعظم الاسباب

الباعثة على ائتلاف القلوب واتحادها واجل  
الوسائل التي توصل اليها الغايات والتواصل  
الذات لها سبب لكل خير دنيوي واخروي بان  
يجب للناس ما يجب لنفسه مع حسن الاستقامة  
ومن امكن النظر واستعمل حر الافكار في حث  
الشريعة المطهرة على ملازمة صلاتي الجمعة  
والجماعة وفي مضاعفة نواب الجماعة حتى بلغ  
سبعاً وعشرين درجة بالنسبة لثواب صلاة المفرد  
وفي حث الشارع على استماع الخطب المشروعة  
في الجمعة والعديد وغيرها والحضور لذلك  
اتضح له انضاحاً جلياً ان الشارع الحكيم الذي  
هو الطيب الروحاني للقلوب سراً عجيباً في ذلك  
الحث وما هو الا الائتلاف ودوام التواصل  
بين الامة وقطع اسباب الوحشة والجفاء وإدمان  
الحبة القلبية وتطهر القلوب من المحند والصفائين  
للذين هما الداء العضال المنسد للاخلاق  
الباعث على إفتراق وإثارة الشقاق حتى قال  
صلى الله عليه وسلم لمن ساله عن خصلة جامعة  
للخير ان استطعت ان تصبح ونسي وابس في قلبك  
منقال ذرة من جند لاحد فافعل فان ذلك  
من ستي ومن لازم ستي وجبت له شفاعتي هذا  
وانما ايها الاخوة تجمعنا جامعة الدين والنسب  
ولو بعد ونعمت الجامعة لانها العروة الوثقى والمحجة  
البيضاء والطريقة المثلى بقطع النظر عن اختلاف  
النشأة فالؤمنون في مشارق الارض ومقاربها  
انما هم رجل واحد يفتضى قوله تعالى يا ايها الناس  
انا خلقناكم من ذكر وانثى وجعلناكم شعوباً وقبائل  
لتعارفوا وقوله انما المؤمنون اخوة فاصلحوا بين  
اخوتكم

معاصر الحرب الوطني اني ارى ان العناية

والصمدانية والهادية الربانية قد اخذت بايدكم الى عمل مبرور وسعي مشكور وفعل ماجور وعزم غير مازور بانحاء الصلوة وعقد العزيمة على الغائب والتوادد والتناصر والتعاقد وارجو ان يكون ذلك مفروغاً في قالب الثمادي ليدوم بذلك كبت الاعادي فقد بلغت بذلك مزيد الامل ومن سار على الدرب وصل واسم تجهلون اهمية ذلك العمل عند الخالق قدست اسماءه وعند المخلوق باثاق وابنائهم فاما بالنسبة للخالق عز شأنه فقد امتثلتم اوامره حيث قال وتعاونوا على البر والتقوى لا تعاونوا على الاثم والعدوان وقال مادحاً لمن استقام على سنن التواصل والذين يصلون ما امر الله به ان يوصل وقال تعالى ناهياً عن التنازع والتفراق ولا تنازعوا في فتنشلوا وتذهب ريحكم واصبروا ان الله مع الصابرين وقال رسوله الاكرم صلى الله عليه وسلم افضل الاعمال ان تحب الله وقال ايضا احب الاعمال الى الله ادومها واما بالنسبة للمخلوق فاما في ما اترك الخيرية تشيدون امرها وتخلدون في صحف التواريخ ذكرها بل انما تذبون عن انفسكم واخوانكم وابنائهم فانكم حماة الدين والمسؤولون يوم الدين فلتكونوا على وفاق تام في مقصدكم الشريف وعقدكم المنيه مؤلفين غير مختلفين ومجنبيين غير متفرقين وانما نحن وجميع الامة مدد لكم نفديكم بالارواح والاموال ولا نستبدل بكم غيركم واعلموا ان شرف جمعيتكم هذه ليس قاصراً عليكم وحدهم وانما هو شرف عام للوطنين تزدان به انهار غرر وجوه المسلمين في عوم الوطن فاحرصوا على هذه الحقبة جهدكم وحسنوا فيها قصدكم وعضوا عليها بالنواجذ

واحذروا ان يعوقكم عن ذلك ملل او يشوب نيتكم السلبية خلال فائما الاعمال بالنيات وان الله سبحانه ينزل المعونة بقدر المنة ان الله لا يغير ما يقوم حتى يغيروا ما بانفسهم ان تصرفوا الله ينصرم وهو سبحانه اصدق قائل لا يخلف وعده واجل واكرم من ان ينجع المخلصين رفده هذا وانكم لا تغفلوا انكم تركتم سدى . او نامت عنكم اعين العدى بل انتم في عقول السياسين العظام بقلوبكم ظاهراً لبطن ويستعملون في مكيدكم كل حيلة وشن فاعينهم على الدوام بفضلة تحقق النظر في اسباب كيدكم ويتظرون حل رابطة الاتحاد التي بينكم فتوكلوا على الله تعالى في دوام الالفة والاتحاد فمن توكل عليه كفاه الاعداء والعناد من العباد . واعلموا انا شركاؤكم في هذه الخيرات ووجهه القربات التي منها الاقامة في هذا الثغرية الرباط في سبيل الله عز وجل وقد ورد في حقه وحق امثالكم من المجاهدين والمراطين في سبيل الله عن الشارع صلوات الله وسلامه عليه ما نقر به العميون وتبذل في جنبه الارواح والاموال والبنون كقوله صلى الله عليه وسلم ثمة او روحه في سبيل الله خير من الدنيا وما فيها وقوله من رضي بالله رباً وبالاسلام ديناً ومحمد نبياً وجبت له الجنة والمجاهد في سبيل الله يرفع الله له في الجنة مائة درجة ما بين كل درجتين كما بين السماء والارض وفي الحديث افضل الناس رجلاً مجاهداً في سبيل الله بماله ونفسه وفيه ان ابواب الجنة تحت ظلال السيوف وورد في الحديث رباط يوم وليلة في سبيل الله خير من صيام شهر وقيامه وان مات جرى عليه عمله الذي كان يعمل

سنية . ومكرمة هبة . فلقد طال ما اخفى الزمان على هذه واستهدفها اسم الفتنة . ومنيت من الزمان بالعكس المستوي حتى ظلت تحسب السراب ماء . والشقاء رخاء . والبؤس نعيم . والنعم حجباً واصابها ما ضاعف واصابها واضعف منها المجلد ولم يبق من بحرها الاخر سوى هذا القند ونفض الزمان كلنا يديه من مروآت الرجال وحتى تراب الجبن على عزبة الابطال . ومع ذلك فقد ظل هذا القند عرضة للضروب وهذا ما تنشق له القلوب لا الجيوب واستغل امر من همه اجتياع هذه الامة ومحو آثارها من صحيفة الوجود ويعمل فكر في كسر شوكتها . واضعاف قوتها واسترقاق عبادها بعد ان اتى عليها حين من الدهر . ومجدها الخوع من نفخة الزهر . واضو من محيا البدر . ايمان كانت تحفر ملوك الدنيا وتجر ذيلها عليهم فحسراً حتى قبض الله لها هذه العصابة الحلالة بفخر الاصابة المشتمة بانها تقاوم الاطواد ويستوي عندها الاغوار والانجاد ولناس القلباء وعربن الاساد . تكن المنايا في فرند سيفها الابتر وستان ردينها الاسر . ويرمي مجنيتها هم الصخور وتقمع سننها لجة العجور اسياها مولعة بمحصاد الرؤوس او فقد آية اللئوس فذبح الله كيد الاعداء هم واعينهم الحيلة بالتحادم وعميت عليهم السبل فرجعوا مجنني حين . فامات الزمان هذا السلف وابدله بنم الخلف ذو الاقدام والكفاح من كل كفى شاكبي السلاح فطلع عزه في جبين الزمان ونزهه بين الاقران ولقد كانت هذه الامة في القرون السالفة والعصر الحالية بعد زمن النبوة على جانب

وأجرى عليه رزقه وأمن من النار وورد ايضاً رباط يوم في سبيل الله خير من الب يوم فيما سواه من المنازل وفي الحديث ما اغبرت قدما عبد في سبيل الله فسمه النار وفيه لا يجتمع غبار في سبيل الله ودخان جهنم وورد من شاب تنبية في سبيل الله كانت له نوراً يوم القيامة وامثال ذلك كثيرة ورجائي من المحضرة الربانية والعزة الصديانية ان تقع مقالتي هذه من قلوبكم ابها الاخرة موقع القبول . والله وكل على ما اقول هذا وان كنتم في غنى عن مثل هذه الوصية لما جلبت عليكم طوبى من حسن المقاصد والنية . ولكن الشارع صلوات الله عليه امر بالتذكاري ولا افيدكم اننا من الانصار وقد فتحتم في هذا العصر الجديد باب الاتحاد والارتباط على الاعمال الخيرية وهو من افضلها فاستبشروا بان لكم اجر من هذا طوبى وصنع بعدكم مثله الى قيام الساعة كما نطق بذلك الصادق الصدوق حيث قال من سن سنة حسنة فله اجرها واجر من عمل بها الى يوم القيامة وتحمده الله عز وجل اذ كانت ولاية امورنا معصدة لذلك العمل الخيري مساعدة على تلك المساعي فالاجل بكم ان تكونوا عوناً لامرائكم على مقاصدهم الخيرية بان تفقد كلتمكم وتثنت افئدتكم وتثبت عزيمتكم فلم يعفكم الله سبحانه ذلك الا لحسن مقاصدكم وخلوص طوبائكم حتى شكركم المخلصون ذوو العرفان واثنى عليكم اللسان والجنان ولقد كنتم عابتم في بداية هذا الامر تلك الصعوبات المجهدة حتى جزم عقباته المهمة وبلغ من نجاح مقاصدكم ان هابكم عدوكم وتلك وام الله متقية

ولكم وحسن العاقبة والنجاة ما يكيدنا ويكيدكم  
ودوام النصر وإعزاز الدين آمين  
( خطبة القاضي )

بسم الله الذي لا يضر مع اسمه شيء في الأرض  
ولا في السماء . ولا ينفع مع حفظه حسد الحساد  
ولا مكائد الأعداء فله الحمد على ما أولاه .  
وما بكم من نعمة فمن الله . وله الشكر على فضله  
الجليل . ومنه المجرى . بهذا المجمع الذي انتهت  
به الصدور إشراحاً وسكنت له القلوب ارتياحاً  
وانتعشت به العقول فرحاً وسروراً . وأمد العيون  
بهجة ونورا . وحمل اللسان على الثناء شكراً .  
والأركان في مواضعها مرة بعد أخرى . وكيف  
وقد منع العتاب . ومد عليه رواق المحامد . فحفه  
بالنصر مولاه . ناشراً عليه الوية الظفر بقوله ان  
أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله  
فرجاله من ضيق هذه العصابة . الموسومة بالمحابة  
والإصاحبة . هم الحامون لحوزة الإسلام والأيمان .  
المؤسسون على نقوى من الله ورضوان . الرافعون  
أعلام البشائر أعلاء لكلهم . ليخرجهم الله أحسن ما  
عملوا ويزيدهم من فضله . ولعمري ان الباعث  
على ذلك هو ما بينهم من الائتلاف والوداد .  
الذي به ذهب الروع وثبات النواد . فدوموا  
معشر المحامين عن الوطن على ما انتم عليه من  
التعاضد الإقوى . وكونوا عباد الله أخوة تآلفوا  
على البر والتقوى . لينال كل منكم ما يرجوه  
ويبتغيه . والله في عون العبد ما دام العبد في  
عون أخيه . واعتقدوا على ذلك الخناصر . ومن  
شد منكم فما له قوة ولا ناصر . هذا وانكم فئة  
اجتمعتم على فعل كل خير عظيم . بعد ان كنتم  
أفراداً لا يجمعكم نسب ولا يولف بينكم عظيم .

عظيم من وحدة الكلمة وتقوية عروة الوفاق  
والإتحاد على كل من يرومها بسوء أو يتربص  
بها مع النوائب ما وقع بينهم من التشاجر لكن  
لم يكن ذلك مانعاً لهم عن مناولته عدوهم ودفعه  
بمواضي عوامهم فلم تكن أزمة الخلاف بينهم  
مانعة من التخلي لمحاربة عدوهم لاجتماعهم على  
وحدة الدين وعهود الذمة بل كانوا في محاربة  
عدوهم على قلب رجل واحد لا يلبث ذلك  
الخلاف بينهم حتى يستحيل وفاقاً على من  
ناولهم بكرهم يبدأ واحدة على العادين وحاجزا  
حصيناً لمحج الباغين فخابت بذلك من ذوي  
الاطماع اطاعهم ورضوا من الغلبة بالآباب  
ومن تأمل صحف الأخبار وبطون التواريخ علم  
فوق ما قلت ثم اذا جلت بعض الجولان في  
عنقوان شيبية هذه الامة ووصلت الى أوائل  
الدولة الأموية وجدت من ذلك أوضح بيان  
وانتم تبيان ثم بعد ان تمادى الزمان وانقضت  
تلك الاقتران رجعت الامة الإسلامية أتم  
الله باهلها الفقهى عن سبيل الاتحاد على خط  
مستقيم وظلت مولعة بذلك حتى كان لها فيه  
حظاً في العاجل وإجراً في الآجل فاستبدلت  
الوفاق بالشقاق والائتلاف بالاختلاف وهي  
تعلم بالبداهة وتبصر رأي العين ان تفريق  
الكلمة بمثالة نسلم النفس والنفس والمرؤوس  
والرئيس والعباد والبلاد والمدعو والعدد والعدد  
الألد مع ان ذلك قصارى مراده ومتمهى مقصده  
وغاية غيته لما انه يغير عليه المال ويحقن له  
دماء الرجال حتى قبض الله لحسم مواد الفساد  
وحفظ الثغور والبلاد هذه العصابة الموصوفة  
بالإصاحبة نسال الله سبحانه دوام التوفيق لنا

عليهم مغيرا . ولا تلقى بهم تغييرا . واجعل لهم  
من لدنك سلطانا نصيرا . اللهم ادمهم ممطين  
من السيادة اعظم صهوة . مرتلين من السعادة  
اسمى ذروه . اللهم بلغهم المقاصد والمباد . واحفظهم  
من اعين الحساد . اللهم يا قاضي الحاجات .  
استجب منا هذه الدعوات . انك ولي الاجابة .  
واليك المرجع والانابة . آمين آمين آمين والمحمد  
للرب العالمين

### فصل

(الترقيات العسكرية بعد ترقى)

(عراي)

ولما انتظم عراي في سلك وزارة سامي  
ناظراً للجهادية والبحرية وأحسن عليه وعلى  
عبد العال وعلى فمي يرتب لنا (باشا) طلب  
عراي من التخيير ترقية عومية تشمل كل ضابط  
انتظم في سلك الحرب العسكري فاجابه التخيير  
الى ذلك وانعم على كثير من الضباط بالرتب  
السامية . وقد قرر عراي قانوني الضمان والمعاشات  
بصفة جمعت على ولائه قلوب معظم الاهالي  
وقد شكلت لجنة عسكرية وفيها بعض  
الاطباء لفرز الضباط العالمين والمستودعين  
فانتمت اعمالها وقدمت كنفأ الديوان الجهادية  
بشأن نحو ستمائة منهم قصد احوالهم على المعاشات  
بدعوى انهم لا يصلحون للخدمة العسكرية واكثرهم  
من الترك والنجاركة

وقد أنعم على ابراهيم فوزي بك برتبة  
الميرالاي وعين ضابطاً للحروسه بعد وفاة احمد  
باشا الدرمللي وأنعم على كثيرين من الميرالايات  
برتبة اللواء وعلى عدده وأفر من القائقامات  
برتبة الميرالاي وعلى نحو اربعين بكباشيا

لو افنت ما في الارض جميعاً ما كنت بين  
قلوبهم ولكن الله الف بينهم انه عزيز حكيم .  
وان اجتمعكم هذا من الامور النافعة زمناً كثيراً .  
لما في ذلك من الحكمة التي اوتيموها ومن يؤت  
الحكمة فقد اوتى حيراً كثيراً . واجتهدوا في تمهيد  
طرق البر لمن يقتفيه . وارجو الفلاح من الله  
فانه لا يجيب مرتجيه . وانبتوا في عملكم لتغنيوا  
اجراً ونحواً وطناً . واعتصموا بحبل الله جميعاً  
ولا تفرقوا واذكروا نعمة الله عليكم . واحفظوا  
بامركم فما احسن احتفال اولي العزم والياس .  
ووسعوا دوائر الخير فما اعظم هم غارسيه بعد  
القنوط والياس . الذين ينفقون في السراء  
والضراء والكاذبين الغيب والعافين عن الناس  
وتعاقبوا وتأنوا . وتعاهدوا وتحلفوا . والمحمد  
لله لقد ذهب الشقاق ووافى الصفاء . فاسعوا  
في المنافع وان ليس للانسان الا ما سعى وان  
سعيه سوف يرى ثم يجزاه الجزاء الاوفى . واقبلوا  
على ما يبتغى به الانسان . وتعاونوا على البر  
والنقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان . فان  
المنفعة العمومية معراج الكرم . وفاعلهالة الشاء  
من الملقى والاجر من الكرم . وما يلقاها الا  
الذين صبروا وما يلقاها الا ذو حظ عظيم .  
واحذروا اعداكم البغاة . وان جنحوا للسلم فاجنح  
لها وتوكل على الله . وانا لكم معضدون . وللارواح  
والاموال باذلون . ايد الله كلمكم . وايد دولتكم  
واعز انصاركم . وضاعف اقتداركم . وادام انوار  
عركم مشرقة في سماء الوجود . وكواكب السعد  
منهله في منازل السعود . اللهم ادمهم بامدادك  
الذي لا يلغى انقطاع ولا يدركه دفاع . اللهم  
اشرح صدورهم . اللهم اجمع امهم . اللهم لا تسلط

خليل كامل حكمدار ايتنجي بياده  
 حامد امين حكمدار يدنجي بياده  
 حسن رأفت حكمدار ايتنجي طوبجية  
 محمد امين حكمدار ايتنجي سواحل  
 احمد فرج حكمدار برنجي بياده  
 خضر خضر حكمدار سكرنجي بياده  
 سليمان سامي حكمدار ايتنجي بياده  
 بدوي منسى حكمدار برنجي طوبجية  
 ( وكلاء قائممقامات )  
 محمد عبيد وكيل قائممقام دردنجي بياده  
 عبد القادر عبد الصمد وكيل قائممقام  
 اوجنجي بياده  
 محمد الزمر وكيل قائممقام يدنجي بياده  
 عبد الرحمن حسن وكيل قائممقام ايتنجي  
 سواريه  
 محمد نجاتي وكيل قائممقام ايتنجي طوبجية  
 عباس وهي وكيل قائممقام ايتنجي سواحل  
 محمد العجمت وكيل قائممقام اوجنجي سواحل  
 ( معاونون في ديوان الجهادية )  
 ابراهيم فوزي باشمعاون ومعه :  
 حسن فهمي  
 احمد علام  
 راشد انور  
 شريف عمار  
 ابراهيم صبري  
 سليمان محمد  
 محمد امين  
 عبد الوهاب حلي  
 خليل انيس  
 بكر صدقي

برتبة القائمقام وعلى ثمانية صاغقول اغاي  
 برتبة الكباشي وعلى نحو مائة يوزباشي برتبة  
 الصاغ وعلى نحو مائة وخمسين ملازماً اول  
 برتبة اليزباشي وعلى مثل هذا العدد من  
 الملازمين القانونيين برتبة ملازم اول وعلى  
 نحو مائتين من الباشاويشية برتبة الملازم  
 الثاني . وقد حصلت هذه الترتيبات بواسطة  
 لجنة الامتحان

وكان قد صدر الامر قبل هذه الترتيبات  
 بتشكيل الاي جديد ليرسل نجدة الى السودان  
 بعد ان قويت فيها شوكه المهدي وعين له ضباط  
 اغلبيهم من المجرأكة ثم صدر امرٌ بالغاء الاي  
 المذكور واحالة ضباطه على نظارة السودان  
 ليذهبوا الى مقر الثورة وصادف ذلك حدوث  
 الترتيبات فكان ذلك من اقوى بواعث حادثة  
 المجرأكة

وهذا بيان الترتيبات والترقيات التي حصلت  
 بعد ترقى عراقي

#### ترتيبات جهادية

( حكمدارية )

علي فهمي حكمدار برنجي لوا المؤلف من  
 برنجي وايتنجي بياده  
 طلبة عصمت حكمدار ايتنجي لوا المؤلف  
 من اوجنجي ودردنجي بياده  
 عبد العال حلي حكمدار دردنجي لوا  
 المؤلف من يدنجي وسكرنجي بياده  
 حسين مظهر حكمدار الطوبجية البرية  
 والسواحل

عبد محمد حكمدار دردنجي بياده  
 سليمان نجاتي حكمدار اوجنجي بياده



علي الغباري

الترقيات

(لوائت)

يعقوب سامي وكيل المجهادية

علي مهدي لواء برنجي وابتكبي بياده

طلحه عصمت لواء اوجيني ودرديجي بياده

عبد العال حلي لواء يدنجي وسكرنجي بياده

حسن مظهر لواء الطوبجية السواحل والبرية

ميرالايات

خليل كامل ميرالاي ابتكبي بياده

عبد محمد ميرالاي درديجي بياده

حامد امين ميرالاي يدنجي بياده

سليمان نجاتي ميرالاي اوجيني بياده

حسن رافت ميرالاي ابتكبي طوبجية

محمد امين ميرالاي ابتكبي سواحل

قائمقامات

عمر رحيمي مدير اقسام الادارة والمعاشات

واللوازمات

احمد فرج حكمدار برنجي بياده

محمد عبيد قائممقام برنجي بياده

علي عيسى قائممقام التفتي بياده

محمد حلي قائممقام سكرنجي بياده

عبد القادر عبد الصمد قائممقام اوجيني بياده

فوده حسن قائممقام درديجي بياده

سليمان سامي حكمدار التفتي بياده

محمد الزمر قائممقام يدنجي بياده

خضر خضر حكمدار سكرنجي بياده

عبد الرحمن حسن قائممقام ابتكبي سوار

بدوي منسى حكمدار برنجي طوبجية

عباس وهي قائممقام ابتكبي سواحل

محمد نجاتي قائممقام ابتكبي طوبجية بريه

محمد بخت قائممقام اوجيني سواحل

علي انور مأمور ادارة المدارس الحربية

(حكما)

محمد سالم حكيمباشي ابتكبي بياده

محمد عامر حكيمباشي يدنجي بياده

(موظفون)

السيد محمد محافظ العريش

علي داود قائممقام مستعظمي الاسكندرية

يعقوب صوري ناظر قلم ترجمة (رتبة ثانية)

محمد عبد القادر ناظر قلم محاسبة (رتبة ثانية)

حسن حسني ناظر قلم تحريرات المجهادية

(رتبة ثالثة)

(توجيهات)

(اسماء من احسن المهم بما هو من رتبة)

(البكباشي الى الادنى)

(بكباشية)

من الالايات البيادة

علي رمزي

رمضان صدي

السيد لطفي

ابراهيم ابراهيم

ابراهيم هيبه

محمد عاكف

محمد البهواشي

محمد درويش

رزق حجازي

حسن عزام

يوسف السيد

محمد فوده

( من الايات السواري )

علي شري ( حكيم بشري )

علي رشاد

عبد الله احمد

جاد حسين

محمد منيب

يوسف حبيب

( فروع جهادية )

محمود صبري ( من اركان حرب )

محمد سعيد ( رئيس ادارة بقلم عسكرية )

محمد علي ( رئيس قسم ثان بقلم عسكرية )

علي فهمي ( ناظر مخازن تعيينات جهادية )

ابراهيم حرب ( ناظر مخازن مصر )

( ضباط من اورطة المستنقطين )

( بمصر واسكندرية وبور سعيد )

الليثي الغيشاوي

احمد حقي

محمد السيد

( صاغفول اغاسية )

( من الايات اليااده وديوان الجهادية )

( والمصالح التابعة له )

محمود احمد

عباس فهمي

محمد الصياد

محمد عزمي

احمد صادق

احمد كامل

محمد الرملاوي

محمد السيد

يوسف علي

احمد نجيب

محمد عمار

فرج يوسف

احمد اليبار

عبد الرحمن سليم

موسى دياب

احمد عبد القادر

محمود سري

( ضباط بمصالح فروع الجهادية )

محمد رفعت

محمود توفيق

قاسم اسعد

محمود حلي

عبد المنعم خالد

محمد طاهر

محمد صادق

عبد الرحمن فهمي

( من الايات الطوبجية البرية والسواحل )

محمد انور

محمد حليم

مصطفى عبد الحليم

محمد فريد

محمد لبيب

سليمان زغيب

سيف النصر

محمد شري

عبد العال ابو العلا

احمد ضيائي

محمد سليمان

عمر طان

احمد عبد السلام

رسول فيضي

عبد الهادي صرار

محمد علاء

عبد الحليم علي

انوكلوه قاسم

سليم الزبيدي

عمر محمد

محمد يوسف

محمود في ( من بلوكات التوريديو )

سليم نظيف ( ماطر البارودخانة )

ابراهيم وصفي ( ناظر الدكة خانه )

احمد توفيق ( من البوليجون )

محمد قنري ( من المدارس الحربية )

رازي احمد  
عجبي اباطه { من المستعظنين بمصر

يوسف سليم ( بقلم معاشات الجهادية )

محمد حندق ( من المستعظنين باسكندرية )

احمد زياد

عبد الرحيم { من بوليس اسكندرية

سليم محمود عياد

محمود رحي ( من اركان حرب )

احمد منسى ( باورطة التاكه بالسودان )

عبد الله ابراهيم ( حاكم دار بلوكات شواكن )

( من الايات الطوبجية البرية والسواحل )

علي رضا

محمد نسيم

حسن حسني

احمد عمر ( حكيم )

امين سامي

محمد وصفي

محمد الشرفاوي

مصطفى مختار

محمد قدري

محمد الموجي

عيسوي عطاه

احمد سليم

حامد حمدي

محمد زكي

حسن وصفي

( من الايات السواري )

محمد نوحى

عبد الرحمن نصر

السيد تهايه

محمد راتب ( حكيم )

علي فنا

عواذ ابراهيم

وقد وفد جميع الضباط على قصر النيل

لاداء الشكر لاحمد عرابي وكثر منهم الفاء المخطب

في شأن ذلك فكان ما يستحق الذكر منها خطبة

لمحمد افندي متيب بكباشي برنجي الاي سواري

( هو متيب بك مبر باخور خديوي الان ) وفي

بنصها .

سادتي - بعد حمد الله مولى البر والاحسان

والصلاة والسلام على من انزل عليه القرآن

وعلى آله وصحبه الموصوفين بقول النائل

كانهم في ظهور الخيل نبت ربا

من شدة الحزم لا من شدة الحزم

انني على اميرنا المعظم وخديونا الختم توفيق

الاول الذي منحنا من الحرية ما تمتع به الامة

في كل وقت وإبان مجيئة مولانا الخديوي المعظم  
قائلاً ( افندمر جوق يشا )

### فصل

(عريضة)

ولما صدر امر نظارة الجهادية بالامتحان  
الضباط لاستكمال النقصان من ذوي الرتب  
واعان ذلك اليهم قدمت الااليات العريضة  
الآتية :

قد نشرفنا بصدور الامر من سعادة ناظر  
الجهادية الفاضلي بالامتحان الضباط لاستكمال النقصان  
من الآليات ولا يخفى عزتكم اننا جميعاً متفنون  
للننون العسكرية حافظون لساير قوانين الجهادية  
الواجب على كل ضابط درسها وانفاها وبهذا  
نعلم امرؤنا اننا مسعدون للامتحان في اي وقت  
شاقا غير اننا لاعقادنا اننا روح واحدة سارية  
في عدة اجسام وان شرف الواحد منا شرف  
لجميع اخوانه قدسنا هذه العريضة ملتزمين من  
امرائنا انقواب من يشاؤون منا ويترلون عليهم بما  
ننح عليو من الاستعداد منزلة الامتحان فاننا  
راضون بهن يقدمونهم رضاه تاماً بلا منافسة ولا  
غبطة فان شرف الواحد شرف للعموم والرجاء  
قبول التماسنا هذه الدفعة وصرف النظر عن  
الامتحان وانقواب من يقع عليه اختيار امرائنا  
فكل رجل واحد يجتهد وطه على اي حالة كان  
وكلنا جند وان اختلفت الالقب افندمر

وجعلنا بعنايته اسود الشرى وطوقنا معشر  
الجهادية المنن وخصا بما يجز الالسن شكراً  
وثناء - واني بالنيابة عن اخواني السواري  
والاصالة عن نفسي لا نحصى ثناء على هذا العزيز  
المر الرؤف وعلى صاحب الدولة ذي الوزارتين  
محمود النعال سامي المقام وبقيه اخوانه ساداتنا  
النظار الكرام اخص من بينهم طويل التجاد  
رب الرشاد الذي عرفنا بدعوته وهدينا بارشاده  
فارسلنا الوحيد صاحب السعادة ناظر جهاديتنا  
هذا المنار اليو اذ القدم بين يديه بقولي

اهي سعادتك فرسان وطنك نحن معاشر  
الجهادية الذين يجمعنا وياك اصل واحد وس  
العرب ووطن واحد وهو مصر ودين واحد  
وهو الاسلام اعزه الله واخوة واحدة وهي الجهادية  
ويصعبا رفيق صادق وهو السيف المخرّد لحماية  
الايوطان ندافع به عن اهلنا واخواننا الوطنيين  
على اختلاف معتقداتهم حراً في البلاد وقياماً  
بما تدعو اليو الاوامر التوفيقية العالية

ثم اننا نشي عليك الثناء الجميل لما لزمنا  
من العدل اذ لم ترفع واحداً منا الا بالامتحان  
تنفيذاً للقانون وحفظاً لنظام العدالة مع علمك  
بما نحن عليو من الاستعداد وهذه اعمال تزيد  
في اتحادنا وتوحي رابطة الالنة بيننا يعلمها كل  
واحد من وقوفه عند حد القانون بعد ان  
كانت الرفعة بالمخاطر والاغراض وهذا الذي  
رايناك منك هو مصداق اعتقادنا في امانتك  
وعذلك ونحن سيوف الحكومة المصرية وحصونها  
لا قوة لنا الا بما يوئيدنا به الله تعالى فلفضي  
امة صار رئيسها منها ورئيس جندنا ابن يجدينا  
ورجال نظاراتها بدور طلعتها ولججي جند ينادي

## فصل

## ( بعض احوال )

( تكذيب سلطان باشا لما نشرته )

( جريدة التمس متعلقاً )

( بعراي )

وذكرت جريدة التمس يوماً ان عراي  
تعود النواب ورئيسهم بالسؤ ان خالفوا رأي  
الحزب المجاهدي وذلك اثناء وقوع الخلاف بين  
وزارة شريف باشا والنواب في شأن اللائحة  
الاساسية فكذب سلطان باشا ذلك في الوقائع  
المصرية بان قال :

ورد في جريدة ( تمس ) ما معناه انه لما  
كان الخلاف واقعاً بين الوزارة السابقة ومجلس  
النواب وقد سعادة عراي بك على سعادة سلطان  
باشا واوسعه تهديداً ويد على قبضة السيف  
اشارة الى ما يجمل بالنواب ان خالفوا رأي  
الحزب المجاهدي . انتهى

ولقد اسفرت لحلول هذا الخبر الكاذب  
محل القبول بجريدة خطيرة في مملكة عظيمة  
الشأن وما كان يستحق عندي غير الاستنكاف  
جواباً لولا الخلاف من توم شيء من الصحة فيو  
لوروده في تلك الصحيفة المشهورة ولذلك فاني  
ارده واكذبه باستنكار واقم الحجج على مخالفته فهو  
خبر بعيد من الصدق بريء من الصحة لا يتفق  
ان يحظر بمخاطر احد من العارفين بمكان سعادة  
عراي بك من رعاية المحقوق والاعتدال ويمكن  
الاكثار في مجلس النواب من الحرية والاستقلال  
وانما هو فرية عدد يروم الفاء الوحشة واليجاد  
النفرة من هيئتنا الوطنية في المالك العظيمة

الغربية بمفتريات تبعد عن حد الخيال والوهم  
غربة وامتناعاً ولقد كذبه دليل الواقع ومحة  
العيان الى الان وسيزيد المستقبل تزييفاً ويزيد  
هياتنا تطهيراً مما ينتزبه ان شأ الله  
الامضاء ( رئيس مجلس النواب )

( تكذيب في جريدة الطائف لما نشر )

( في صحيفة التمس نقلاً عن مكانها )

( في الاسكندرية متعلقاً بسعد الله )

( بك حلايه ونائي اسكندرية )

( وبعض ضباط الجهادية )

قال سعد الله بك : عثر في جريدة

التمس على جملة من مكانها باسكندرية خرج  
فيها عن الاعتدال

ومقادها ان حضرتي نائي اسكندرية بعد  
وصولها الى مصر ارجعا الى الثغرى تحت ملاحظة  
احد ضباط العساكر لمخالفتها في المشرب لسعادة  
عراي بك وان الضابط بعد وصوله بها سعى  
في عقد جلسة من الضباط بمحل الجمعية الخيرية  
باسكندرية حرر فيها محضر يطلب فيه جعل  
الحكومة شورية وطلب الضباط الى التوقيع  
عليه وجوه الثغرى فابوا والتسوا عليه يوم فلم يجابوا  
واحاط الضباط بمكان الاجتاع فاضطروا  
للتوقيع الا سعد الله حلايه فانه تخلص واخفى  
في بيته نحو اربعة ايام لكن الجأء التهديد بعد  
ذلك الى موافقة من وقعوا على المحضر وبالغ  
هذا المكاتب في حكاية ( ان اهل الثغرى غاية  
الكدر من حالة العساكر الضباط وانهم لولا  
الخوف لتظاهروا عليهم ) هذا محصل ما قاله  
المكاتب ونقلته جريدة التمس عنه ولاني اقول

الينامع كوفي من يوم حضرت الى العاصمة ودخلنا  
في اعمال المجلس لم نرجع الى اسكندرية لحد يوم  
تحريره فضلاً عن ان يصدر ذلك الينا فعن  
نقم الحجة على هذا المكاتب الذي لم يراع فيما  
كتب حق الذمة التي تلزمه ان يجرى فيما يقول  
كي لا يكون سبباً في تشويش الافكار واثارة الخواطر  
والي ارغب اليكم نشر هذا في جريدتكم ليعلم  
القراء حقيقة الامر فلا يلتبس عليهم الحق بالباطل  
تحريراً في ٢٧ ربيع اول سنة ٩٩ الموافق ١٦  
فبراير سنة ٨٢

( صورة ما كتب من سلطان باشا رئيس )

( مجلس النواب الى نظارة الداخلية )

( بتخصيص جريدة الطائف )

( لنشر محاضر المجلس )

( والتكلم بافكار اعضائه )

( والدفاع عنهم )

داخلية ناظري عطوفتوا افندم حضرتلري  
حيث ان حضرة محرر الطائف اظهر ارياحه  
الى نشر محاضر المجلس وافكار نوابه وما يتنوع  
ذلك ما يستدعي القيام بخدمة الحقوق الوطنية  
للمجلس رؤي انه لا مانع من مكانة الداخلية  
لتصدر امرها الى ادارة المطبوعات بمعرفة هك  
الصحيفة ممتازة بهذا الاختصاص ونسبها للمجلس  
على الوجه الذي قدمه حضرة محررها الموما اليه .  
افندم في ١٥ ربيع الثاني سنة ٩٩

محمد سلطان

رئيس مجلس النواب

( يبرق انكبي الاي يياده )

كان هذا البرق تحت امرة طلبه عصمت

ثم وجهت حكمدارية هذا الاي الى خليل كامل

ليمان الحقيقة ان هذا الخبر مالا صحة له ولم يوجد  
شيء يقاربه بوجه من الوجوه فان حضرتي التائين  
لم يعودا الى اسكندرية بعد سفرهما ولم يبلغنا ان  
احداً منها عث او كدر لا بداء رأيه في شيء ولم  
يجمع اهل الثغر لتحرير محضر كهذا في محل من  
المحلات اصلاً ولم يقع لي تهديد ولم الجأ من  
احد في شيء البتة ولم يجمع ضابط على ضابط  
داخل المدينة بقصد مثل هذا ولذلك فاني اقيم  
الحجة على هذا المكاتب فيما افتراه علي والى حضرتي  
التائين ان يكذبا به وفيما عليه الحجة في ذلك  
والي اعلن على لسان جريدتكم جميع القراء  
ومحرري الصحف باي لسان ان ما اتاه هذا  
المكاتب لاصحة لشيء منه وارجو من كافة ارباب  
المجرائد ان ينقلوا هذا الخبر في جرائدهم ليتحقق  
لقرائنا براءتنا مما رمانا به وبعدنا من جميع ما  
افتراه علينا

ونشر ايضاً السيد سعيد الغرياني في المجريدة  
المذكورة الرسالة الآتية نصها

عثرت في جريدة التيس على جملة نقلاً  
عن مكانتها بسكندرية من مقتضاها ان نائبي  
اسكندرية بعد وصولها الى المحروسة ارجعا الى  
الثغر بقوة قاهرة لمخالفتها لرأي سعادة احمد  
بك عرابي وان الضباط في اسكندرية الزموا  
وجوه الثغر بفتح محضر واستعملوا لذلك التهديدات  
الشديدة وغير ذلك من الاقوال المرجفة والي  
بوصف كوفي احد التائين اعلن كل قارئ وكل  
سابع ان ما افتراه هذا المكاتب علينا مالا صحة  
له فاني ورفيقي النائب ما سمعنا ان احداً من  
النواب سئل عن رأيه الخاص في شيء او آكره  
على مخالفة ضميره فضلاً عن ان يصدر ذلك

العزيز ومجدهم الذي ادركنموه بالاتحاد وشغل  
 الافكار وجه اليكم الانتظار فاصبتم في فكر كل  
 انسان ونعم المجد مجد رفع العساكر المصرية الى  
 ذروة الشرف الدائم - فلو صيكن بالطاعة لايبركم  
 وضباطكم الكرام والخضوع للقانون العسكري  
 المحافظ لهذا النظام كما اوصيكم بحسن معاملة  
 اخوانكم المتكئة والسير معهم بما لا يغضب واحدا  
 ولا يفر انسانا وبين اعينكم كثير من الاجانب  
 الذين سكموا ديارنا لتجارة او زيارة فعايلوهم  
 معاملة اخوانكم ولاظفروهم بما علم فيكم من مكارم  
 الاخلاق ولا تحفروا احدا من خلق الله واتم  
 تعلمون ان الكل انسان كما اني اوصي حضرات  
 الضباط بنظرتهم الى اخوانهم العساكر نظرا الوالد  
 لولك والاخ لايخ وان يجعلوا القانون حدا يقف  
 بينهم وبين العساكر فلا يتعهده انسان وان  
 يداوموا على تهذيب اخوانهم وتدريبهم على  
 الكمالات الانسانية والعمليات المجهادية وقد اقام  
 فيكم البطل الهام سعادة طلبة باشا مدة وترقى الى  
 رتبة اللواء وهو عنكم راضٍ وانتم عنه راضون  
 وخلفه هذا الهام وهو الخوكم في الوطنية وما عهد  
 اليه هذا الا لاي الشريف الا للوثوق بهمنه  
 وحسن اخلاقه وقام استعداده والله المشغول في  
 دوام هذا الانلاف وهو الحفيظ علينا وعليكم  
 جل شأنه . ثم نادى افندمر جوق يشا ثلاثا

( يبرق برنجي الاي بياده )

كان هذا الا لاي تحت امره علي فهي فلما  
 ترقى الى رتبة اللواء صار تحت حكمدارية احمد  
 بك فرج فتوجه اليه علي فهي وبعد اجراء  
 التعليمات اللازمة خطب فيهم بقوله

فتوجه اليه علي فهي برنجي لول لتسليم اليرق  
 حسب العادة فوقف الا لاي في ساحة قصر  
 النيل على شكل ميدان تعليم فقبض اللواء على  
 اليرق وخطب الميرالاي بقوله

لكل امة عنوان به تعرف وشرف به  
 توصف وعنوان الامم رجال جهاديتها وشرفها  
 معنود بلواها فهذا الذي اسلم لعزتك علم من  
 الاعلام الاسلامية المصرية التي يتوقف شرف  
 الامة على حفظها فبالنيابة عن الحضرة المخدوبة  
 الجليلة وسعادة ناظر المجهادية والحرية استمفلك  
 بالله ثلاثا انك تحفظ هذا العلم وتحوط رجاله  
 بافكارك الصائبة ولا تسلمه لعدو معاذ الله وفي  
 جسمك نفس قياما بحق الوطنية وشرف المخدمة  
 العسكرية

فاقسم الميرالاي بهذه الايمان واستلم اليرق  
 واوصله الى مركب من الصف وسله الى اليرقدار  
 وبعد اجراء التعظيم لهذا اليرق وقف فيهم  
 اللواء خطيبا فقال

ايها الفرسان والاخوان المصريون  
 تعلمون ان كلمة الاتحاد ما توجهت لامر  
 الا ذلكت ما فيو من المصاعب وسهلت طرق  
 الوصول الى الاصلاح وكل امة تحتاج لهذا  
 الاتحاد لتكون الوطنية محفوظة برجالها وعلى  
 الخصوص رجال المجهادية في كل مملكة فانهم  
 حامية البلاد وحافضة الحدود وقد مضى زمن  
 كانت القلوب متفرقة والنفوس متنافرة فرائم  
 من ضرر الاختلاف ما لا يخفاكم والمحمد لله قد  
 مضى ذاك الزمن وتمتعتم بزمن توحدت فيو  
 الكلمة وانتقت القلوب فاصبح الوطن ممتلئا برجال  
 متعددة فيها روح واحدة تنادي باسم الوطن

اخواني

اقدم لكم الشكر والثناء على توجه افكاركم  
معنا في طرق الاصلاح وما لزمتموه من حسن  
السير والاستقامة وما عقدتم عليه المختصر من  
حفظ كلمة الاتحاد وارتباط النفوس حتى تم لكم  
تحرير البلاد بمساعدة اباؤكم نواب الامة المصرية  
اذ انتم حامية البلاد الذين جعلوا ارواحهم  
موقوفة على حفظها ودماءهم مباحة في صيانة اهلها  
واعراضهم واموالهم شأن الجنود الغيورين على  
اوطانهم

وحفظ لكم التاريخ مجدكم الذي اثبتتموه في  
غرة فبراير سنة ٨١ من انقاذ اباؤكم من سجن  
المستبدين وهذا اعظم ما يبرؤ به الولد اياه اذ  
كما بكم رجاء تعاملكم معاملة الوالد لولده فنعلم  
المجد مجد عرفه لكم كل موجود

تعلمون ان هذا الايادي دخل تحت امره  
اثني عشر امير الاي قبلي ولم يرق واحد منهم  
الى رتبة توصله اليها خدمة وطنية واني بالاتحاد  
كلتكم واخلص نياتكم وطهارة بواطنكم قد  
حظيت برتبة اللواء من جانب المحضر الخديوية  
وسا وصلت اليها الا بالحفاضة على الاصول  
العسكرية وسيري بكم تحت احكام القانون  
وصدقنا جميعاً في خدمة وطننا خدمة صادقة  
فارجو ان يدوم لنا هذا الاتحاد وان ننقلوا  
اوامر اباؤكم الضباط بالقبول واسرارهم بالامتنال  
وان تجعلوا القانون بين اعينكم في حركاتكم  
وسكباتكم واعمالكم واذا توجه احدكم الى بلد  
فليعامل اخوانه منها بالرفق والحسنى وليجتهد في  
ارضاء جميع من عاشر من بعد عنه خصوصاً اذا  
كان في بلد احد من الاجانب فان حفظ

البلاد يلزمنا بمخالفة الغرباء والنزلاء بالاخلاق  
الجيدة ومعاملة كل انسان بما يقتضيه مقام المدينة  
واني في هذه الساعة اسلم هذا اليرق احد  
اعلام الامة المصرية بل احد اعلام الاسلام  
المنصورة الى اخي صاحب العزق احمد بك فرج  
الذي صار حَكَدراً لهذا الاي الجليل بدلاً  
عني ومعته الاخ صاحب العزق محمد بك عبيد  
فانتمقام الاي فاعرفوها بهاتين الصفتين ونفذوا  
ما يأمرانكم به من الاوامر القانونية واطيعوا  
اوامر الضباط على اختلاف درجاتهم وكونوا  
اخواناً تشملهم الوطنية وتجمعهم كلمة الاتحاد  
( حادثة عبد العال حلي )

كان من عادة عبد العال حلي ان يتناول  
شيئاً من اللبن والشاي قبل النوم في كل يوم  
وفي احد الايام اعدت له جارية في البيت كأس  
اللبن جرياً على ما لوفها بم اغفلت لتتظفر في شيء  
اخر وعادت اليه فرأت لونه اصفر فاقع وعلى  
وجهه شيء يشبه التراب ولم تجد بالقرب منها  
سوى الصبي الذي رياه عبد العال فسألته  
الجارية عما وضع في اللبن فاجابها . لا شيء . وانما  
وضع قليلاً من البهار والقرفة فتعصر لون اللبن  
فاخذت الجارية اللبن وصفته فوجدت فيه كمية  
كبيرة من الزرنج ولكنهما لم تعرفه انه زرنج  
فحملته الى سيدتها فحفظته عندها الى ان كانت  
المساء وعاد عبد العال الى المنزل وطلب  
اللبن حسب عادته فاجيب ان ليس في البيت  
لبن فشرب الشاي وحده ونام وبقيت افكار  
اهل البيت مضطربة مما حدث فسألوا الغلام  
واضع الزرنج عن الخبر وهو فتي يبلغ من العمر  
١٧ سنة فتعلم في الجواب فزاد اضطراب الذكر



الأصله كونه تابعاً لدولته

أما الموسويدي بلييار فقد اختلفت في شأن انفساله الاموال فمن قائل انه وضع من شأن فرنسا في القطر المصري واضعف نفوذها ومن قائل ان استدعاءه الى باريس عدو فورا لفرنسا لا تقهراً وقد غلبت حجة اصحاب القول الثاني بما اجمعت الاراء على ان وجوده في مصر كان موقفاً لمصالح فرنسا السياسية وغيرها لما علمه الجميع من ميله الى السلطة والامر حتى وده ان يجعل وكيل فرنسا بمصر خاضعاً لامره وكاد ان لا يحسبه الا كاتبا او ترجمانا له فادى ذلك الى الثغور بينه وبين عدة من وكلاء الدول السياسيين لدى الحكومة المصرية

وما يذكر في شأنه ونزوه في عرض كلامنا التاريخي بحقيقته التاريخية مسألة اللارون دي رنك التي شغلت بها جرائد فرنسا مدة طويلة وكان اكثرها معارضةً للموسويدي بلييار حتى ان بعض الجرائد دعت الى اكمال الفاصل (مخجور دي كصول) وقد تندبت الصحف الفرنسية سياسته وبضعف رأيه المالي تديباً عنيماً فمن ذلك ما قالته جريدة لي ناسيونال وهو:

شكا اخواننا الفرنسيون نزلاء القطر المصري من سياسة الموسويدي بلييار مرات كثيرة وبعثوا الى وزارة خارجتنا عرائض عديدة ولكن جميع ذلك لم يؤثر في الحكومة شيئاً لان السياسة الانكليزية غرقتنا في هذه المرة ولا غرو فقد رأيناها في اكثر الاوقات عنرة لنا فارخت سياستها على اعمال الموسويدي بلييار السطور وصرفت نظر حكومتنا عنه فتأبدت سلطته

فارسل الرينج الى احد الكجاوين في المجاهدة فخللة وبحت فيه حتى تاكد انه زرينج وهو سم قاتل فرفعت القضية الى المجلس الابتدائي للنظر فيها وكانت نتيجة التحقيق ان حكم على مصطفى محمد المطار بالاقامة في سجن الضبطية سنة شهر لثبوت كونه مشتركاً في هذه القضية بان باع محمد حسن المخادم كمية الزرينج وحكم على محمد حسن والبليد محمد ماهر الذي اغراه على هذا العمل بالاقامة في فيزور ١١ سنة

فصل

(اتصال الموسويدي بلييار)

(احد المراقبين العموميين)

وفي اواسط شهر مارس سنة ١٨٨٢ استعفى الموسويدي بلييار احد المراقبين العموميين فعين بدلاً منه الموسوي بريديف ثم انبأ بعض النلاغرافات ان الخلف (بريديف) سيجري امور وظيفته بملاحظة قنصل جنرال فرنسا في الديار المصرية فكان لهذا الخبر وقع مؤثر في نفوس الوطنيين بل كان فيه ما بعث على استغراب ان موظفاً مصرياً مستقراً في مجلس النظار آخذاً معهم في البحث عن المسائل الادارية والمالية يكون خاضعاً لارادة ادارة دولة اجنبية يأخذ منها التعاليم متعلقة بوظيفته فلا يمت امره الا برأيها ثم انتهى هذا الاثر الذي ترتب على ذلك البناء بما اصطلحت به وكالة هافاس خطأ ما حيث قالت ان المراقب موظف مصري لاصلة له مع قنصله فان المراقب انكليزيا كان او فرنسويا او المائيا متى قيد اسمه في سجل الموظفين المصريين انقطعت صلته مع قنصله من جهة الاعمال التي يجرىها في وظيفته ولا يبقى بينه وبين القنصل

القانون اقدمه لديكم والله المستول في نوفيكا  
جميعاً

## امر عال

### نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على امرنا الصادر تاريخ ١١  
ذي القعدة سنة ١٢٩٨ وعلى الامرين العليين  
الصادرين تاريخ ١٨ ربيع الاول سنة ١٢٩٩  
وساء على ما رفعه اليانا ناظر داخلية حكومتنا  
موافقة رأي مجلس نظارنا

### تأمر بما هو آت

#### المادة الاولى

قد صار انقضاء مجلس النواب هذا اليوم  
الذي هو آخر مدة انعقاده في هذه السنة

#### المادة الثانية

على ناظر داخلية حكومتنا تنفيذ امرنا هذا  
صدر بسراي عابدين في ٧ جمادى الاولى  
سنة ١٢٩٩ الموافق ٢٦ مارس سنة ٨٣

الامضا محمد توفيق

بامر الحضرة الفخيمة الخديوية

رئيس مجلس النظار الامضا

وناظر الداخلية محمود سامي

ولما فرغ اجابه رئيس مجلس النواب

بامعناه :

نشكر لجنتنا المعظم عنايته باستجابة عطوفتكم  
في ختم اعمال المجلس بهذا العام ونسأل الله ان  
يوفقنا في العام القابل لانتماء المصالح الخيرية  
والمنافع العمومية التي منع قصر الوقت في هذا  
الاجتماع من اخراجها الى عالم الفعل وان يلهنا  
ما يؤيد الاتحاد ويزيد تأليف القلوب لتكون

المستبعدة وقد طالما سعى الموسىو دي رنك ايام  
وكالته الى اظهار الحق ومعارضة اعمال مراقبتنا  
لما رأى فيها من الاخلال وسوء المآب ولكنه  
لم ينجح في عمله فدارت عليه الدائمة وهو الرجل  
الصادق في الخدمة المؤيد لكلمة الجمهورية  
الفرنسية

وعندما ان فوز مراقبتنا في مصر كان خافضاً  
لشأن حكومتنا ولذلك نهضنا باستدعاء الموسىو  
دي بلينيار ولو جاء متأخراً بعد ان بلغت  
العظم المدى فانها بذلك تصلح للناسد وتعيد  
المفتود

### فصل

#### ( انقضاء مجلس النواب )

وفي ٢٦ مارس سنة ١٨٨٢ انفض مجلس  
النواب فجاء بعض النظار مودعين اثنين على  
النواب ووفد عليه رئيس مجلس النظار حاملاً  
للامر الخديوي المؤذن باغضاض طبقاً لما تقرر  
في اللائحة الاساسية فالتى على الهيئة النيابية  
خطاباً قال فيه :

ان المنة القصيرة التي اقتنوها والاعمال  
الكتيرة التي باشرتوها تدل على شدة ميلكم الى  
النجاح ورغبكم في تقدم البلاد وحيث ان هذا  
اليوم هو اليوم المعين لانقضاء المجلس بمقتضى  
لائحه الاساسية قد اتيت بالاصالة عن نفسي  
والنيابة عن اخواني لاقدم لكم الشكر على  
مسايعكم المحموده وارغب اليكم ان تشغلوا افكاركم  
في مدة الاستراحة بالمنافع العامة والمشروعات  
التي ستوضع في العام القابل موضع النظر لسهل  
تفريها بالسرعة اللازمة وهذا هو الامر العالي  
الكرم الناطق باغضاض المجلس على مقتضى

احدى وعشرين سنة كاملة وان يدفع للحكومة  
من مال الضرائب او الرسوم المقررة آيا كانت  
ما يبلغ خمسمائة قرين اميري في السنة ولا يكون  
في حال من الاحوال المعينة في البند الرابع  
والخامس من هذه اللائحة

المادة الثانية من كان عليه من ارباب  
العائلات هذا المقدار من المال الاميري عن  
اطيان او عقارات يملكها وان كانت مكلفة باسم  
غيره فله حق الانتخاب

المادة الثالثة بثبت حق الانتخاب لمن  
يأتي ذكرهم ولو لم يكن عليهم المبلغ المقرر وم  
اولا العلماء المحاضرون رتبة التدريس او

المشهورون بصفة العالمية  
ثانيا القسس وسائر الرؤساء الروحانيين  
من المسيحيين

ثالثا حاخامات الاسرائيليين  
رابعا المدرسون في المدارس المصرية  
والمكاتب الاهلية والمحاضرون للشهادات من  
المدارس العالية

خامسا ارباب الوظائف الملكية سواء كانوا  
في الوظائف او متقاعدين

سادسا ضباط العسكرية سواء كانوا في  
الخدمة او مستودعين او متقاعدين

سابعا وكلاء المرافعات ( الافوكاتية )  
المقبولين في المجالس النظامية

ثامنا الاجزائية والاطباء والمهندسون  
المادة الرابعة المقيمون لدولوا اجنبية لاحق

لم بالانتخاب  
المادة الخامسة يحرم من الانتخاب من يأتي  
ذكرهم وم

بدا واحدة وقلبا واحدا على خدمة هذا الوطن  
العزیز بما يحتاج اليه من انواع الاصلاح  
( خلاصة اعمال مجلس النواب )  
( في مدة اجتماعه )

اما الاعمال التي قررها مجلس النواب في  
اجتماع ذلك العام وهو اجتماعه الاول فقد جاءت  
مختصرة في تقرير قانونه الاساسي ولائحته الداخلية  
ولائحه الانتخاب وما اجراه في عدة امور مهمة  
مثل المناقلة وتوزيع الضرائب وربط التفاسيط  
على آجال ملائمة للاحوال ووضع اصول للرعي  
تسد ابواب الخلل والنظم وإظهار فساد ادارة  
المساحة .

وقد تقرر في لائحة الانتخاب بعد التعديل  
ثبوت حق الانتخاب والنيابة معا لكل من كان  
من رعايا الحكومة سواء كان مولودا في القطر  
او مقيما به منذ عشر سنين

( قانون الانتخاب )  
وهذه صورة الامر الخديوي الشامل لقانون الانتخاب

نحن خديو مصر  
بعد الاطلاع على امرنا الصادر بتاريخ ١٨  
ربيع الاول سنة ٩٩ الموافق ٧ فبراير سنة ١٢  
وبناء على ما قرره مجلس النواب وموافقة رأي  
مجلس النظر

نأمر بما هو انت  
( الفصل الاول )

المادة الاولى يحق الانتخاب لكل مصري  
من رعايا الحكومة المحلية سواء كان مولودا في  
مصر او متوطنا اقام فيها مدة لا تنقص عن عشر  
سنوات على شرط ان يكون بالغاً من العمر

وإثنان عن مركز ملج وواحد عن اشمون وإثنان  
عن مركز نلا ولمديرية الغربية أحد عشر وواحد  
عن طنطا وواحد عن المحلة الكبرى وسعود  
والقبة عن التسعة المراكز لكل مركز نائب وكل  
مركز يبعه بندره والبليس يتبع شرين ولمديرية  
الهيوة خمسة واحد عن مركز دمهور وأبو حمص  
والبندر دمهور والقبة لباني المراكز لكل مركز  
نائب ولمديرية الهيوة أربعة واحد عن بندر  
الهيوة وقسم البدرشون والقبة عن باقي الأقسام  
لكل قسم نائب ولمديرية بني سويف أربعة إثنان  
عن قسم بني سويف وبندر واحد عن قسم  
ببا وواحد عن قسم الزاوية ولمديرية الفيوم  
ثلاثة واحد عن النندر وإثنان الباقين عن  
القسمين ولمديرية المنيا سبعة واحد للبندر  
وإثنان لقسم المنيا وإثنان لقسم قلو صا وواحد  
للشن وواحد لقسم بني مزار ولمديرية أسيوط  
تسعة واحد للبندر وإثنان لقسم ملوى والقبة  
عن باقي الأقسام لكل قسم نائب ولمديرية  
جرجا سبعة واحد عن بندر سوهاج وإثنان عن  
قسم طنطا والقبة عن باقي الأقسام ولمديرية  
قنا خمسة واحد عن البندر والقبة عن الأقسام  
ولمديرية اسا أربعة واحد عن البندر وقسم  
واحد عن قسم السلية وواحد عن ادفي  
ومعاونة أصول وواحد عن حلفه ويكون لقنائل  
العربان ثمانية نواب إثنان من عرب المنيا وإثنان  
من عرب الهيوة وإثنان من عرب الشرقية وواحد  
من عرب القليوبية وواحد من عرب الفيوم  
ولمحافظة السودان ومديرياتها اثنا عشر نائباً  
ولا يجوز في جميع الأحوال انتخاب نائب من  
مركز عن مركز آخر في مديرية واحدة ولا

أولاً الفائزون للحقوق المدنية والسياسية  
وم الذين صدرت عليهم أحكام نهائية من  
المجالس النظامية بالاشتغال الشاقة أو الدينية  
أو بالنفي أو الإقامة في اللجان أو بالسجن سنة  
شهور لجناية أو حكم عليهم بارتكاب سرقة أو خيانة  
أو احتيال أو إضاعة مال الميري أو انتهاك  
حرمة الآداب والآداب وطردها من الخدمة  
الميرية بحكم أو قرار من أحد المجالس النظامية  
ثانياً المحكوم عليهم بالسجن ثلاثة أشهر أو  
بغرامة تقوم مقام هذه المدة لوقوع مخالفته منهم فيما  
يتعلق بالانتخاب على مقتضى أحكام هذا القانون  
ثالثاً الذين حكم عليهم بالافلاس ولم  
يعيدوا شرف اسمائهم

رابعاً الذين كانت لهم يوت للعب القمار  
أو القشاة أو خدموا في تلك اليوت

#### الفصل الثاني

##### في دوائر الانتخاب

المادة السادسة يكون لمصر مائة وخمسة  
وعشرون نائباً على مقتضى هذا القسم وهي  
للقاهرة عشرة نواب وللاستندرية أربعة  
ولكل من دمياط ورشيد والسويس نائب على  
حدة وبورسعيد تبع دمياط والإسماعيلية الشرقية  
والعريش السويس ولمديرية القليوبية أربعة  
إثنان عن مركز قليوب وواحد عن كل من  
مركزي شبرا وطوخ وللشرقية ثمانية واحد عن  
بندر الزقازيق وإثنان عن مركز بليس والقبة  
عن باقي المراكز ولمديرية الدقهلية ثمانية واحد  
عن المنصورة وإثنان عن مركز ميت غمر والقبة  
عن باقي المراكز ولمديرية المنوفية تسعة إثنان  
عن -شين ومركز سبك وإثنان عن مركز منوف

انتخاب نائب من مديرية عن مديرية اخرى  
عدا القاهرة والمدن والمحافظة  
المادة السابعة . تمجد دوائر للانتخاب على  
مقتضى المادة السابقة وينشأ في كل دائرة جدول  
يتضمن اسماء الذين يحق لهم الانتخاب في حدود  
تلك الدائرة

المادة الثامنة . في بلاد المديرية كل بلد  
يبلغ عدد الذكور من اهل خمسةائة نفس فما فوق  
يكون له دائرة انتخاب تخصه والبلاد والعزب  
والكنفور الصغيرة تضم جملة منها بعضها الى  
بعض بحيث لا يكون عدد الذكور من سكان المجلة  
اكثر من الف نفس في دائرة واحدة وفي مصر  
والاسكندرية يكون لكل ثمن من اثنان المدينة  
دائرة مخصصة

المادة التاسعة . يشكل في كل دائرة لجنة  
بناط بها تنظيم جداول الانتخاب وترتيبها لحصر  
اسماء الذين لهم حق الانتخاب وهذه اللجنة تكون  
في المديرية مؤلفة من خمسة من اكبر المشايخ  
حصة واكثرهم اعتمادا ينتخبون رئيسا منهم فان لم  
يكن في البلد خمسة مشايخ فيستكمل هذا العدد  
من كبار المزارعين فيكون كانت دائرة الانتخاب  
لعدة بلاد متجاورة فتتألف لجنتها من خمسة من  
كبراء مشايخ البلاد المبنوعة بمرعاة تعادها  
وما دون الناحية التي فيها مركز اللجنة يحضر  
بها وصرفا يودي في هذه اللجنة وظيفة الكاتب  
وفي مصر والاسكندرية تؤلف اللجنة في  
كل ثمن من مندوب عن الحكومة واثنين من  
الوجهاء واثنين من التجار وفي باقي المحافظات  
والبنادر التي ليس فيها مشايخ معتمدون تؤلف  
اللجنة من مندوب عن الحكومة واثنين من

الوجهاء واثنين من التجار  
وجميع هؤلاء يكون تعيينهم بمعرفة الداخلية  
في مصر والمحافظات في سائر المدن وفي كل  
من المحالين ينتخب رئيس اللجنة كاتباً لها  
المادة العاشرة . كل لجنة تكتب في جدولها  
اسماء الحائزين لصفات الانتخاب في جهتها والذين  
يكتبون في جدول اللجنة هم  
اولاً المولدون في الدائرة المشكل  
فيها اللجنة

ثانياً الذين هم مكنتون في دفاتر الرسوم  
المقررة بتلك الدائرة منذ عام كامل  
ثالثاً الذين يتزوجون في حدود الدائرة  
ويثبت انهم مقيمون بها منذ سنة على الاقل  
رابعاً الذين لم يكونوا في حالة من تلك  
الاحوال ولكهم يطلبون الاكتساب في جدول  
اللجنة ويثبتون اقامتهم في دائرتها عامين  
خامساً المقيمون بتلك الجهة لخدمة الحكومة  
وكذلك يكتب في جدول اللجنة من يتم  
له احد هذه الشروط قبل انقضاء زمن الانتخاب  
وان لم يكن ثم له عند ابتداء مدة الاكتساب  
المادة ١١ اللجنة تعلن لارباب الانتخاب  
في دائرتها ان يحضروا اليها في مسافة عشرة ايام  
لتفيد اسمائهم في الجدول وهذا الاعلان يعلن في  
المدن والبلاد على ابواب المعابد وديار الحكومة  
واشهر الاماكن التي يجتمع فيها الناس ثم يعلن  
عنه في الجرائد العربية المحلية

المادة ١٢ . يجب على كل لجنة ان تحرر  
جدولها لتخزين في كل خلال عشرة ايام تمضي  
من انقضاء الميعاد المذكور في البند السابق ثم  
تعلن احدي التخزين في اشهر نقطة بالدائرة

وتحفظ الاخرى في مكتبها وتحرر بذلك محضراً  
بمخبر رئيس اللجنة عليه

المادة ١٣ ينشر خبر تعليق الجدول  
بإعلانات تدرج في الجرائد وتلصق بالاماكن  
المجينة بالمادة ١٠ مذكوراً فيها في مدة عشرة  
الايام التالية لذلك التاريخ يجوز لكل تنصص  
لم يتقيد اسمه في الجدول ان يطلب قيد من  
اللجنة ويحق لكل منتخب ايضاً ان يطلب محو  
اي اسم اغفل بلا موجب

المادة ١٤ ترسل صورة من جدول الانتخاب  
والمحضر الدال على حصول الاعلان والتعليق  
والحفظ حسب المذكور في المادة ١٠ و١١ و١٢  
الى مدير الاقليم بواسطة المراكز والاقسام ان  
يحافظ الجهة وفي مصر الى مصر الى ناظر الداخلية فان  
لم تكن مستوفاة الشروط فلكل منهم الغاء العملية  
السابقة والامر باعادتها على وفق النظام بعد  
وصولها اليو خمسة ايام لا اكثر

المادة ١٥ يحق لكل منتخب ان يطلع على  
المجداول المحفوظة ويستنسخها

المادة ١٦ الطلبات التي تقدم للقومسيون  
تكون مكتوبة فان كانت متعلقة بمحو اسم مقيد  
فينبغي ان تكون مشتملة على الاسباب التي يستند  
الطالب اليها

المادة ١٧ يكون لكل لجنة سجل لفيد  
الطلبات التي تقدم اليها بحسب تواريخها وكتاب  
اللجنة يعطي وصولاً باستلام كل طلب منها

المادة ١٨ تنظر اللجنة في الطلبات عند  
ورودها اليها وتصدر فيها حكمها في مدة خمسة  
ايام وكل قرار منها ينبغي ان يعلن مكتوباً في  
خلال ثلثة ايام لذوي الشأن الحكم عليهم فيه

باماكنهم

المادة ١٩ اذا اعترض على قيد اسم  
منتخب او محبة اللجنة مباشرة فيلزم اخبار صاحب  
الاسم بذلك وله حينئذ ان يقدم اللجنة رقعة  
للاعتراض واعتراضه على محور الاسم  
المادة ٢٠ اللجنة تتحكم في الظلمات حكماً  
نافذاً الا ان هذا الحكم يمكن استئنافه الى المجلس  
الحلي الناعمة له جهة اللجنة

المادة ٢١ متى صحح جدول الانتخاب  
يرسله رئيس اللجنة الى مديرية الجهة او محافظتها  
بواسطة ناظر القسم او مأمور المركز وفي محروسة  
مصر الى ناظر الداخلية

المادة ٢٢ الذين يدخلون اسماهم في  
جداول الانتخاب ويجاولون ذلك بتصريحات  
كاذبة او شهادات مزورة والذين يستعملون  
هذه الوسائل لاثبات اسم اخر او محو ومن  
طلب الاكتئاب وناله في جداول او عدة  
جداول جميع هؤلاء وشركاؤهم في هذه الاحوال  
يعاقبون بالغرامة من مائة قرش الى مائتي قرش  
او بالحبس من خمسة عشر يوماً الى شهرين

المادة ٢٣ من يمكن من اعطاء رأيه  
بالوسائل الممنوعة عنها في النسخ السابق او بالافعال  
اسم غيره من المنتخبين يعاقب بالغرامة من مائتي  
قرش الى ستمائة قرش وبالسجن من شهر الى  
ثلاثة اشهر وبمثل ذلك يعاقب من ينتخب في  
عدة دوائر لورود اسمه في اكثر من جدول  
واحد بسبب من الاسباب السابقة

المادة ٢٤ المكلف باخذ اوراق الانتخاب  
او تعادها او افصحها اذا اخفى شيئاً منها ان  
اضاف اليها او بدل فيها او قرأ غير المكتوب

المادة ٢١ الحكم الصادر بجناية أو جفحة ما ذكر لا يوجب بحال ما ابطال الانتخاب بعد ثبوت صحته لدى الميعين لذلك على مفضى الاحكام المتصوص عليها في هذا القانون

المادة ٢٢ ورقة الآراء التي وقعت فيها احدى التنبهات المنقو بها في البنود السابقة لانعد والصدوق الذي تمس اوراقه على ما في المادة ٢٦ يعاد الانتخاب في دائرته

الفصل الثالث

### في الانتخاب الابتدائي

المادة ٢٣ ينتخب الذين لم حق الانتخاب في كل دائرة واحداً من كل مائة منهم على شرط ان يكون القا من العمر خمساً وعشرين سنة بالاقل والذين يقع عليهم الانتخاب على هذه الصورة هم الذين ينتخبون النواب

المادة ٢٤ الكسوفي عقد الملمات لا تكون معتبة في هذا الانتخاب اذا تجاوزت الخمسين

المادة ٢٥ لا ينتخب من له حق الانتخاب الا في دائرة واحدة ولو تبيد اسمه في عدة جداول

المادة ٢٦ متى اعطى المنتخب رأيه في انتخاب احد فلا يجوز له ان يعدل الى غيره

المادة ٢٧ ناظر الداخلية بمصر والمدبرون والحفاظون يحددون عدد الذين يلزم انتخابهم في كل دائرة بالانتخاب الابتدائي ويعينون اليوم الذي يحصل فيه هذا الانتخاب ويشعرون بذلك رؤساء اللجيات بواسطة مأموري المراكز والاقسام وفي مصر بواسطة الصبيلة ليعلموا بان لم حق الانتخاب قبل اليوم المعين بخمسة ايام لا اقل

يعاقب بالغرامة من الف وخمسمائة قرش الى الفين وخمسمائة او بالسجن من سنة اشهر الى سنة ومثل هذا العقاب يقع على من يكلفه احد المتتخمين بكتابة رأيه فيكتب غير الاسم المعين له

المادة ٢٥ من يأخذ او يعد باثه يأخذ رشوة او هدية ليعطي رأيه او ليمتنع من اعطاء الرأي يعاقب بالغرامة من مائة قرش الى ستمائة قرش او بالسجن من شهر الى ثلاثة اشهر ومثل هذا يعاقب من يقبل الوعد بخدمة اميرية او خدمة خصوصية لذلك القصد

المادة ٢٦ من اضطر احداً من ارباب حق الانتخاب الى عدم اعطاء رأيه او الى اعطائه بحسب هواه بالعنف او التحويل عليه بالاضرار به او باحد من ذويه يعاقب بالغرامة من الف وخمسمائة قرش الى الفين وخمسمائة قرش او بالسجن من سنة اشهر الى سنة

المادة ٢٧ من مس اوراق الانتخاب بمعنى الاخذ او الاضافة او التبدل قل ففج صندوقها بالطريقة الرسمية سواء كان من اعضاء اللجنة او من المكلفين بحراسة الصندوق يعاقب بالسجن من سنة اشهر الى سنة

المادة ٢٨ اذا كان المرتب لجناية او جفحة ما سبق بيانه تقدم له اركتاب غيرها من نوعها فيعامل باكثر درجات العقاب او الغرامة المذكورة في البنود السابقة

المادة ٢٩ ان كان المرتكب لشيء من هذه الجنايات او الممنهج المذكورة من مستخدمي الحكومة فيكون عقابه مضاعفاً في كل حال

المادة ٣٠ الجنايات والممنهج المتصوص عليها في هذا القانون تنظر في المجالس المحلية

التذكرة تقوم مقام ورقة التنبه عليه بالحضور

#### النصل الرابع

#### في الانتخاب الانتهائي

المادة ٤٣ يكون في كل مديرية وكل مركز محافظة وفي مأمورية الضبطية بمصر دائرة للانتخاب الانتهائي

المادة ٤٤ يصدر الامر العالي باجتماع الدوائر الانتخابية قبل يوم الانتخاب الانتهائي بعشرة ايام لا اقل

المادة ٤٥ لا يجتمع في دوائر الانتخاب الانتهائي غير اربابه ولا يسوغ هولاء ان يشتغلوا وهم في تلك الدوائر بما يخرج عن موضوع الانتخاب

المادة ٤٦ يكون اجراء الانتخاب بحضور مدير الجهة او محافظها او مأمور الضبطية بمصر او من تعينه الحكومة سواء بصفة مندوبين عن الحكومة وحضور قاضي الجهة ايضاً ولا يكون له رأي بحسب ويشكل له في كل دائرة لجنة مؤلفة من ثلاثة من المنتخبين يعينهم مندوب الحكومة واربعة اخرين يعينهم باقي المنتخبين وتكون هذه اللجنة تحت رئاسة المندوب ولها كاتب من اعضائها

المادة ٤٧ يشرع في عملية الانتخاب في اليوم والمكان المعينين له بعد تشكيل اللجنة على الوجه المعين في البند السابق على شرط ان يكون الحاضرون من ارباب الانتخاب اكثر من نصف مجموعهم فان لم يزد العدد على النصف اجلت الجلسة الى يوم اخر

المادة ٤٨ يتدئ رئيس اللجنة عملية الانتخاب بتلاوة نص مادة ٦٧ من هذا القانون

المادة ٢٨ تعقد لجان المداول في اليوم الذي يعينه المدير او المحافظ او ناظر الداخلية كما في البند السابق وتشرح في اجراء عملية الانتخاب الابتدائي المذكور

المادة ٢٩ الانتخاب الابتدائي يحصل في يومين المعينين على شرط ان يكون الحاضرون في كل دائرة من لم حق الانتخاب اكثر من نصف مجموعهم وكل احد منهم مختار من ارباب الانتخاب البالغين من العمر خمساً وعشرين سنة بالاقل اشخاصاً بقدر العدد اللازم وفي هذا الانتخاب تكفي الاكثرية النسبية. واذا تساوت الاراء يقرع بين المتساوين

المادة ٤٠ على المحافظين في الثغور ومأموري الضبطية في مصر ومأموري المراكز والاقسام في الاقاليم ان يصدق كل منهم على صحة الانتخاب الابتدائي في جهته فان كان غير كامل الشروط فعليه ان يرسم باعاده مع بيان اوجه عدم الصحة فيه وان كان صحيحاً يقيده الذي صار انتخابهم به في جدول عومي مجهته يتضمن اسماء الذين وقع في الانتخاب الابتدائي عليهم بتر متسلسلة على تلك الاسماء .

المادة ٤١ جداول الانتخاب الابتدائي العمومية تحفظ في مصر بالضبطية وفي الثغور بالمحافظات وبرسها مأمورو المراكز والاقسام الى المديرات لتحفظ فيها

المادة ٤٢ مأمور الضبطية بمصر والمحافظون بالثغور والمديرون بالاقاليم يرسلون الى كل من كتب اسمه في الجدول العومي تذكرة بمرته المتقدمة فيه معيّناً بها اليوم والمكان الذي يحصل فيه الانتخاب الانتهائي اي انتخاب النواب وهذه



المادة ٥٤ قرارات اللجنة تكون باغلبية  
الاراء فاذا تساوت تساوت قرأى الرئيس يكون مرجحاً  
ويشار الى ذلك بالحضر

المادة ٥٥ محضر اللجنة يكون مستملاً على  
جميع الطلبات والاراء وتضم اليه الاوراق المتعلقة  
بذلك بعد ان يختم الرئيس عليها

المادة ٥٦ تؤخذ آراء المتخفين في خلال  
سبع ساعات من اليوم المعين للانتخاب

المادة ٥٧ يتدنى اعضاء اللجنة باعطاء  
ارائهم ثم يتلى جدول الاسماء وكل منتخب من  
الحاضرين يعطي ورقة رأيه عند تلاوة اسمه فيشار  
الى جانب الاسم بما يفيد اعطاء الرأي فان ذكر  
اسم ولم يعط صاحبه رأيه اعيدت تلاوة اسمه  
ثانية ومن لم يقدم رأيه بعد هذه القراءة الثانية  
فلا يمع من تقديمه الى اخر الوقت المعين لاخت  
الاراء فان مضى الوقت ولم يبد رأيه سقط حقه  
في الانتخاب وكيفية اعطاء الرأي ان يكتب  
اسماء اشخاص ممن تتوفر فيهم شروط النيابة  
بقدر العدد المطلوب انتخابه في تلك الدائرة

المادة ٥٨ يجب على كل منتخب ان يقدم  
للجنة التذكرة التي دعي بها الى الانتخاب على ما  
في المادة ٤١ من هذا القانون ومن اضاع  
تذكرته فعرفه اعضاء اللجنة انه نغي عن التذكرة  
المادة ٥٩ كل منتخب يقدم رأيه مكتوباً  
في ورقة مطوية وهذه الورقة توضع في صندوق  
الانتخاب بيد كاتب اللجنة على رأى من سائر  
اعضائه وهذا الصندوق يكون مغنوماً بختم اللجنة  
ومتاحه بيد الرئيس

المادة ٦٠ الرأي الموقوف على شرط باطل

المادة ٦١ متى تم اخذ الاراء من الحاضرين

على المتخفين وتبين الطريقة الواجبة الانباع في  
هذا الانتخاب

المادة ٤٩ يكون في دائرة الانتخاب الانتخابي  
بالمديريات صناديق لجميع الاراء بقدر عدد  
المراكز والبنادر التي لها نواب معينون واهل  
كل مركز او بدر يضعون اوراق انتخابهم في  
الصندوق المعين لهم

المادة ٥٠ اذا اعترض احد المتخفين على  
حق غيره في الانتخاب قبل ابتدائه فاللجنة تذاكر  
بالحال في ذلك الاعتراض وتصدر فيه قراراً  
يكون نافذاً الا اذا لم يصدق مجلس النواب عليه  
المادة ٥١ على رئيس اللجنة ان يقيم فيها  
امر النظام فان خالف الحاضرون حكم المادة  
٤٤ من هذا القانون ولم يعدلوا عن ذلك بعد  
التنبيه فله ان ينقض الجمعية ويعين يوماً آخر  
للالنتخاب وان تعذر نفوذ حكمه في ذلك فله ان  
يستعين على انفاذه بقوة من المديرية او المحافظة  
او مأمورية الضبطية

المادة ٥٢ ينبغي ان يكون في اللجنة حال  
الانتخاب خمسة من اعضائها على الاقل والرئيس  
والكاتب بحسبان من هؤلاء الخمسة فان لم يوجد  
هذا العدد فالرئيس يستكمل من المتخفين  
الحاضرين وان غاب الرئيس فاحد اعضاء  
يقوم مقامه بالانتخاب للجنة وان غاب الكاتب  
فالرئيس يعين مكانه احد المتخفين الحاضرين

المادة ٥٣ يجب على اللجنة ان تبين  
اسباب الحكم في قراراتها المتعلقة بعملية الانتخاب  
ويكون حكمها نافذاً على ما في مادة ٤٩ من  
هذا القانون وتحصل مذكراتها سراً ولكن  
رئيسها يتلو القرار علانية

### الفصل الخامس

من يكون صالحاً للانتخاب

المادة ٦٧ يصبح الانتخاب كل شخص بلغ من العمر حسناً وعشرين سنة فما فوق أباً كان محل توطئه في مصر على شرط ان تجتمع فيه الصفات المطلوبة في حق الانتخاب ويكون سارياً عليه احكام قوانين البلاد بما فيها القرعة العسكرية ويكون عارفاً بالقراءة والكتابة معرفة كافية

المادة ٦٨ لا تجتمع وظيفة ملكية او جهادية واذا وقع الانتخاب على احد المستخدمين فلا يقبل نائباً الا بعد استعائه

المادة ٦٩ من ثم له الانتخاب في عدة دوائر فعليه ان يختار واحدة منها ويعمل ذلك لمجلس النواب في خلال ثمانية ايام تمضي من تحقيق الانتخاب فان تأخر عن ذلك فالجلس يقرع عليه بين تلك الدوائر

المادة ٧٠ اذا خلى محل احد النواب ففي الحال يصدر الامر بانتخاب غيره لمكانه علي الشروط المقررة في هذا القانون وفي الانتخابات العمومية يجوز تكرار انتخاب النواب السابقين او بعضهم

المادة ٧١ لمجلس النواب دون سواء حق قبول الاستعفاء من اعضائه ولكن اذا رام احد النواب الاستعفاء في غير مدة الانقضاء فلنظارة الداخلية ان تقبله منه بواسطة رئيس المجلس

المادة ٧٢ احكام هذا القانون تجري على الذين ينتخبون بعد صدوره فقط

المادة ٧٣ لمجلس النواب حق التعديل في هذه اللائحة بالاتحاد مع مجلس النظار

يعلم رئيس اللجنة بانتهاء عملية الانتخاب ثم يأخذ في تحقيق عدد الذين اعطوا اراءهم وبعد ذلك يفتح الصندوق وتعد اوراق الآراء وتقرر بعد تصنيفها على عدد المشار الى جواب اسمائهم بما يفيد اعطاء الرأي

المادة ٦٢ لا يكون الانتخاب صحيحاً ما لم تمنع عليه اكرية الآراء المطلقة من الحاضرين واذا نساوت الآراء لتخصيص فريش اللجنة يقرع بينها

المادة ٦٣ رئيس اللجنة يعين للحاضرين اسماء الذين تم لهم الانتخاب

المادة ٦٤ يحتم اعضاء اللجنة قبل انقضاءها على محضر الانتخاب ثم يرسل هذا المحضر وما يتعلق به من الاوراق الى نظارة الداخلية في خلال ثمانية ايام من تاريخ جلسة الانتخاب وتحفظ نسخة منه ومن الاوراق المذكورة مصدقاً عليها من الاعضاء في المديرية او المحافظة وفي مأمورية الضبطية بمصر

المادة ٦٥ بعد ورود محاضر الانتخاب الى ناظر الداخلية فهو يرسل الى كل من النواب اشعاراً بحصول انتخابه ليحضر بذلك واشعاراً الى مجلس النواب ولا يكون بين ورود المحاضر وصدور الاشعار اكثر من سبعة ايام

المادة ٦٦ على ناظر الداخلية ان يرسل جميع الاوراق المتعلقة بالانتخاب الى رئيس مجلس النواب اثر اجتماعهم ولهذا المجلس دون سواء ان يحكم حكماً بقاء صحة انتخاب اعضائه او عدم صحته وبعد تحقيق الانتخاب في مجلس النواب يصدر لكل نائب امر عال بكونه منتخباً للنهاية خمس سنين

بالقبول والإحسان لدينا فأصدرنا إليك هذا  
الرقم اعلاّماً بأنك ممن حاز شرف العضوية  
مدة خمس سنين في ذلك المجلس الكريم فنرجو  
الله تعالى أن يجعل هذا المجلس باعثاً لحصول  
مقاصدنا وأوطارنا بتقديم أوطاننا وإقطارنا ووسيلة  
لانتظام أحوال بلادنا وإمصارنا وإن يكون  
سبباً لنوال الأفلاح وكال الإصلاح أنه ولي  
التوفيق

### فصل

( صورة ما بعث به المستر بلنت )  
( إلى جريدة النهر متعلقاً )  
( برقبين قال إن عرابي )  
( أرسلها إليه )

قال : بعث إليّ عرابي بأشياء برقبين مهم  
الوقوف عليها كل من رام الوقوف على حقائق  
الأحوال فإنها يؤكدان الثقة بالحالة الحاضرة  
فإن أردتم نشرها فعبث ذلك عليّ وهذا نص  
الرقم الأول ( تعريباً وتلخيصاً )  
من القاهرة في غرة أفريل

حضرة صديقنا الصادق المستر ولغريد  
بلنت انجى الله مسعاه

بعد حمد الله نعلمكم أن قد وصلني كتابكم  
المؤرخ في ١٠ مارس فانتبجت بوروده ولفشر  
صدري بوفوده ولاشك أن كل حرّ ينشرح  
صدرًا عندما يرى رجالاً من الأحرار مثلكم  
صادقين في أقوالهم مخلصين في أفعالهم عازمين  
على تنفيذ نياتهم السليمة لفائدة النوع الإنساني  
عموماً وأهل وطنهم خصوصاً

ولما فضضت كتابكم استدلت منه على شغفكم  
ببش الحرية وتشويقكم عن ساعد الجبد والاجتهاد

المادة ٧٤ على ناظر داخلينا أنفاذ أمرنا  
هذا صدر بسراي عابدين في ٦ جمادى الأولى  
سنة ١٢٩٩ الموافق ٢٥ مارس سنة ١٨٨٢  
الأمضاء

( محمد توفيق )

بأمر المحضرة الفخيمة الخديوية رئيس مجلس  
النظار وناظر الداخلية

الأمضاء محمود سامي

( مدة النيابة )

وبعد انتدأ المجلس النيابي ومثول  
النواب لدى الخديو سلم كلامهم الأمر المؤذن  
بتعيينه عضواً في المجلس المشار إليه إلى خمس  
سنين وهذه صورته

قدوة الوجهة المعتمدين والإعيان المنتخبين  
حضرة زيد أقباله ودام كماله

أن من الأمور التي أنشبت التجارب من  
سؤلف الأزمان حتى صارت جليلة عند ذوي  
البصائر والأذهان ووصلت إلى درجة الاستعناء  
عن إقامة دليل وبرهان أن السبب الأقوى في  
تقدم الأمم والوسيلة العظمى لانتظام الأحوال  
على الوجه الأم في التشاور في الأمور وتبادل  
الافكار والمبادلة في الآراء والانظار ولاشك أن  
هذه الوسيلة هي أحسن المسالك والشرع الترتيب  
بأمرنا بذلك فلها تحريتنا طريق الصواب  
واختارنا أن يكون لمصر مجلس نواب تبعث  
الاهالي اعضاءه بالانتخاب ويتبادل فيه آراء  
الاعضاء المبعوثين في مذاكره ما يلزم من الأمور  
والقوانين ولأن قد تم الانتخاب وإتم من  
التخير لهذا المجلس بالعضوية وصدق عليكم قرار  
لجنة الانتخاب بالأهلية وعرض ذلك علينا فنقبل

بمسما ما دامت اوربا متمسكة بعهودها محافظة  
على وعودها

اما وعيد كار صياقة اوربا فقد تلقيناه  
بالحزم والشدات اذ اننا نرى اننا نضر الآبائهم  
وبالدول التي تنقاد لضلالهم فان نظرنا طامح  
الى اقذا بلادنا من الرق والظلم ورفع شأنها  
الى اعلى ذرى الاسعاد ليتيسر لها منع اعادة  
الاستبداد الذي كان سببا في دمار مصر واولم  
ان نعتبر هذه الاقوال صادرة عن افكار كل  
مصري حر يحب لوطنه

وهذه صورة الرقم الثاني (معربة بالخيص)

القاهرة في ٦ افريل سنة ١٣

حضرة الحل الوفي والتميم الابي

بعد حمد الله الذي من علينا بالحرية  
والاصلاح افيدكم بوصول كتابكم الثاني بعد ان  
ارسلنا اليكم جواب كتابكم السابق واغتم هذه  
الفرصة لاستأنف لكم فيها خالص ثنائي عليكم  
فاني ارى من الواجب علي وعلى كل ذي سيرة  
خالصة ان يشكر صنعكم الجميل ومساعدكم الجليل  
وكما ان عرى الود تتمكن بين الافراد بمحصل  
المنافع والفوائد كذلك ينشأ عن تبادلها بين  
الامم لحكام المودة

وانما غايتنا تأيد المصالح المشتركة بيننا وبين  
الدول التي نرى انفسنا مرتبطين معها بالعهود  
والمواثيق وهي الغاية التي يتيسر بها لارباب  
الحقوق في ارضنا ان يمتنعوا بشرة تلك العهود  
التي نرى مراعاتها امرا واجبا والذب عنها فرضا  
محموما اما اذا انحلت عرى الوفاق وبمكن الشهود  
والشفاق فلا يضر ذلك بنا فقط بل يضر بجميع  
الدول ولا سيما دولة بريطانيا العظمى .

في تأيد مصالح امتكم الانكليزية وعلمكم باننا لا يمكن  
تأيد هذه المصالح في الشرق ولا سيما في مصر  
الا بمد يد المساعدة للمصريين ليلتوالوا الحرية  
وينفوزوا بالمقصود ولا غروفي ذلك فان الواجب  
على الانكليز الاحرار ان يساعدوا القوم الباذلين  
معظم الجهد والمجهود في سبيل استقلال بلادهم  
ونجاحها وانشاء حكومة مؤسسة على العدل  
والانصاف ولا ريب ان مساعدكم الجديدة بالثناء  
سيجعل لكم ذكرا حسنا وصيتا عاطرا عند اهل  
وطنكم ولا سيما عندما تتضح لهم الهمم التي بذلتوها  
في ازهاق الباطل واماطة اللثام عن الاكاذيب  
التي تنشرها اصحاب الغايات اما نحن فمن الذاكرين  
الشاكرين لكم حسن الخدمة لمصر وانكثرة ألا  
وهي الخدمة التي نأمل ان تكون لنا من اعظم  
وسائل المساعدة في توطيد النظام التام على  
دعائم الحرية اقتداء بالامم الحرة المتقدمة . واننا  
لا نملون ان نرى ان شاء الله مساعدكم مشكلة  
بالنجاح وقد عددنا وصولكم الى وطنكم سالمين  
غافلين فالأ حسنا مبشرا بالفوز

ثم اننا نشكر لكم تفهمكم لنا ونشكركم اننا  
بازلون ما في الوسع والطاقة في سبيل المحافظة  
على الراحة والسكينة والنظام فاننا نرى ان القيام  
بذلك من اهم واجباتنا وهو ما قضى علينا بالسعي  
في ادراك هذا الغرض

وانا نؤكد لكم ان الامور سائرة سائرة في  
الطريق المؤدي ان شاء الله الى خطة الكمال  
فالراحة سائدة والامن مستول على البلاد والمجهود  
مبذول في مراعاة حقوق الفاطنين في ارضنا  
بحصرف النظر عن جنسيتهم مع مراعاة واعبار  
جميع العهود والمواثيق الدولية فلا نسحق لاحد

المتمدنة تنشر دائماً هذه الأكاذيب فتطلب منه  
تعالى ان يرشد ارباب السياسة في اوربا الى  
الحق ليقنوا على حقيقة حال بلادنا ويخدموا  
بلادهم وقطربنا بقوية عرى الوفاق والمصافاة  
فصل

( في حادثة الضباط المجرأسة والحكم عليهم )  
( بالنفي من القطر المصري )

بلغ عرابي ان بعض ضباط المجرأسة  
المأهين للسفر الى السودان تكلموا في شأنه بما  
لا يليق وان في عزمهم رفع الشكوى عليه ان  
نصب مكيدة له بمؤامرة يقدونها فأمر بالقاء  
القبض على هؤلاء الضباط وعلى كل من وقعت  
عليه شبهة هذا الاثثار فصار الشرط يقبضون  
على من يجدونه في الطرق والتوارع ويحبسون  
على بعضهم في منازلهم ليلاً ونهاراً بهيئة  
حتى قبضوا على ٤ ضابطاً منهم وفي جملتهم  
عنان باشا رقي : ناظر الجهادية الاسبق فاودعهم  
السجن في قصر النيل وعاملهم بالغلظة موقعين  
هم الاهداءات الفاحشة

ثم تشكل مجلس حربي لمحاكمتهم برئاسة رائد  
باشا حسي المجركي فكانوا يلقون اثناء استنطاقهم  
انواع التكاية والمضايقات واخيراً صدر الحكم  
عليهم بالنفي الى اقاصي السودان وقضي على راتب  
باشا الكائن بمعية الخديو السابق بعدم دخوله  
الى مصر . ولكن المراح الخديوية اقتضت  
ان يخفف هذا الحكم ويستبدل بابعاد الضباط  
من القطر المصري

اما تفاصيل الحادثة بتمامها فلا يجدر بالمسلك  
التاريخي الذي سلكناه الا ان نوردتها بتمامها  
معتمدين في ايرادها اصح الروايات وابعداها من

ولا يخفى على كل سياسي ثاقب الفكر ما  
تحصل انكثرة عليه من اللوائد التي تنجم عن  
مسالمها لنا واعانتها على تنفيذ مشروعاتنا اما من  
جهة قلم المراقبة فكان على يقين من اننا لا نتصدى  
له في تأدية وظائفه بالحنوق المنوحة له بقتضى  
المعاهدات الدولية وليس في نيتنا ولا نية اي  
انسان من اهل هذه البلاد مس حقوق المراقبين  
او الاجحاف بآية معاهدة دولية كانت فاذا كان  
نواب الدول في هذه البلاد امانة في ماوربهم  
متيقظين لمصالح دولهم يعين عليهم ان يساعدونا  
سعي تنفيذ مشروعاتنا الاهلي الوطني وان يظهروا  
بالافعال ما وعدونا به من الاقوال وقد عزمنا  
على بذل ما في امكاننا للجعل لامتنا مقاماً بين  
الاسم المتمدنة بين المعارف والاستقلال في ظلها  
الوارف وتأييد الاتحاد والنظام وانصاف كل  
انسان من المظالم واراحته من افعال المعارم ولا  
شيء يثينا عن هذا العزم فلا تؤخرنا التهديدات  
ولا تروعنا التهورات ولا نقاد الالاميل  
الودية اما راحة البلاد فلم يتكدر صافيتها وقد  
بذلنا الجهد في تطهيرها من الاثار الدميعة التي  
تخلفت عن الحكومات السابقة واما الامور التي  
سألتمونا عنها فقد ارسلنا اليكم جواباً تلغرافياً  
على يد الشيخ صديقكم . ومن نزه نفسه عن  
الغرض رأى بطلان كل ما شاع في اوربا عن  
زيادة مصاريف العسكرية فان ميزانية العسكرية  
لم تزد بارة واحدة ولم تنقص قرشاً واحداً عما  
تقرر في ٢١ ديسمبر سنة ١٨٨١ على عهد دوليل  
شريف باشا وبناء على ذلك كن على يقين من  
ان الاشاعات التي ذكرتموها لنا لم يشعها الا من  
لم يخبر الحقائق ويسؤنا ان نرى جرائم اوربا

غير الاسلحة الاميرية ثم سرت الاشاعة ان عدد المتوالمين بلغ نحواً من ثلاثين ضابطاً بين ملازم وصاغقول اغاسي وأنه وجد مع بعض الذين قبض عليهم عدة اوراق وعرائض تبين منها حنهم من قادة الجند الوطنيين

ثم علم ان بعضهم اعترف بما كان وقالوا ان سوء صنيع الهيئة العربية بهم هو الذي اضطهرم الى شدة الحنق اذ لم ينلهم شيء من الترفقات التي منحت لبعض رجال الجهادية وفضلاً عن ذلك ان نظارة الجهادية خصتهم بالاكراه على السفر الى السودان

اما الامر الاول فقد جاء يومئذ في شأنه على لسان من قال ان لا وجه له فيه الا اذا كان كل واحد من الضباط الوطنيين قد اصابه الترفي اما اذا كان الترفي قاصراً على المستحقين بمقتضى القانون فان الذين ترقوا من رتبة الصاغقول اغاسي الى رتبة اللواء لم يتجاوز عددهم الاربعين فلا يقال لذلك بعدم التسوية بينهم وبين الوطنيين حيث ان ضباط الجيش على العموم لا ينقص عددهم عن الف ضابط والذين استحقوا اخذ الرتب المذكورة اربعون واما الامر الثاني وهو اكراه الجهادية لهم على السفر الى السودان فقد ورد ايضاً في صدره ان جملة من حصلوا بالسفر الى السودان مائة ضابط وواحد منهم تسعة من المجرأكسة وستة من الاتراك والتسعة والمانون الباقون من الوطنيين

وطوى المجلس الحربي اياماً انكب فيها على استكشاف امر الملامة والنجث عن المشتركين فيها ثم قبض على يوسف بك نجاني وكيل مديرية

شوائب الاغراض والغايات وهي في اوائل افريل ( نيسان ) عام ١٨٨٣ تناقلت الاسلحة ان قد اكتشف على ميامرة سرية كان القصد منها اغتيال بعض كبراء الجهادية وان المسألة وضعت تحت النجث والتحقيق وأنه من المرجح ان تعال بعد ذلك الى مجلس حربي يصدر حكمة في شأنها

ثم ورد على الاسكندرية انه في الساعة الخامسة من مساء الاثنين الواقع في عاشر الشهر المذكور جاء احد الضباط من المجرأكسة واخبر ناظر الجهادية ( عراي ) ان بعض الضباط من الذين تعينوا معاونين للسودان تواسروا على قتله غيلةً ومفاجأةً وانهم كتبوا له ومعهم الاسلحة النارية في مارق الطرق ليقنطوه حين مروره ثم بين له الاستدلالات التي يمكن معها الوصول الى تحقيق هذه الرواية فاخذ عراي في تحقيق الامر وبث العيون والارصاد في جميع انحاء العاصمة فقبض في الليل نفسه على خمسة من الضباط المجرأكسة وحجز عليهم في قشلاق عابدين وفي يوم الثلاثاء شاع الخبر في العاصمة وذاع فاضطرب الناس كثيراً وخافوا سوء العقاب ثم شرعت نظارة الجهادية في التحقيق وعينت مجلساً عسكرياً مؤلفاً من عشرين عضواً منهم علي الروبي وعبد العال حلي وغيرها وقد وضع كل من المتهمين في معزل عن رفيقه واخذ المجلس في البحث والتنقش متسماً الى فرعين فرع يشتغل في النهار والاخر في الليل

وبلغ عدد المقبوض عليهم في تلك الاتناء ١٨ ضابطاً وشاع ان لهم شركاء آخرين وأنه وجد معهم - خلال القبض عليهم - الات نارية

جعت اسماؤهم بقائمة سلت لاحد افندي راشد صاحب المنزل الذي تجتمع فيه الجمعية وهو الذي كان يحتم عليها غير ان السر المحقق كان خنياً حتى توجه لخليل افندي حسني من الاسكندرية الى العاصمة فجمع جملة من الضباط وقال لهم اني كنت عند علي باشا شريف وقال لي اهتموا ونحن نساعدكم (كذا) ثم صاروا يجتمعون بمنزل عبدالله افندي الكردي البكباشي وقد انضم اليهم حسن افندي حلي الكردي البكباشي ورجب افندي ناشد البكباشي وتكلموا في تأسيس الجمعية وانتشارها ثم افتتحو على اجتماعهم ليلة جمعة يعينون فيها رجب افندي ناشد وحسن افندي حلي وعبدالله افندي الكردي البكباشي وروسان موطون برأس كل واحد منهم خمسين رجلاً يجلبهم على انهم يكونون روحاً واحدة وجسداً واحداً اذا مات احدهم قاتل الجميع على دمه حتى يموتوا فاذا اتسع لطاق الجمعية ونجحت اعمالها عينت الروساء من ذوي الرتب السامية مثل محمود بك طاهر ومحمد بك نجيب ومحمد بك شوقي وهكذا كلها عظم فوضت الرئاسة الى الاعظم من الذوات ثم قالوا ان علي باشا شريف معضد لهذا الحرب ومؤيد له

اما الذين كانوا يتداولون في مسألة السفر الى السودان بعد تأسيس الجمعية فهم علي افندي ناصف الصاغول اغاسي ومحمد افندي لاسع البكباشي ومحمد افندي شفت البوزباشي وسليم افندي صائب البوزباشي ومحمد افندي شاكر الملازم قائمهم كانوا يجتمعون في منازلهم ويتحلفون على عدم التوجه الى السودان

الفيوم واتى به الى العاصمة فاودع السجن ثمه كونه مشتركاً مع الذين وجهت عليهم تهمة الاغتيال والى نحو اليوم العشرين من الشهر السابق الذكر بلغ عدد الذين قبض عليهم نيافاً واربعين رجلاً وقيل ان راتب باشا هو المؤسس لتلك المؤامرة

ونستخلص مما مجمع لدينا من التفاصيل المتعلقة بهذه المسألة ان المجلس الحربي استجوب المتهمين في جلستهم المتعقبة يوم الثلاثاء غاية شهر جاسنة ٩٩ فكان ملخص جوابهم ان هذه الجمعية اسمها راتب باشا في بيت احمد افندي راتب الملازم الاول بحارة الرزنامة القديمة بحضور كل من محمود افندي طلعت الملازم وبوسف بك نجاني الاي سوارى ومحمد افندي نيازي وامير افندي شكري وسالم افندي شوقي البوزباشي وعمر افندي رحي المعاوم بضطة مصر ومحمد افندي شفيق الملازم ومحمد افندي فتاد الملازم بالمحالفات واحمد افندي فهم الملازم وخليل افندي حسني الملازم ورشوان افندي نجيب الملازم وابراهيم افندي المقيم مع شفيق افندي الملازم واحمد افندي وصفي الملازم بالمحالفات وانهم تحالفوا على المصنف وجعلوا مقصد الجمعية سرّاً لا يطلعون عليه الا صاغر في اول الامر

ثم اجتمع معهم محمود افندي طلعت البكباشي شفيق راتب باشا وافهموا الا صاغر من الضباط المجرسين انهم سيقدمون تقريراً الى الخديو يطلبون به بعض حقوق ليس الا وافهموا عنهم المقصد الاعدامي وعلى هذا تناقلوا الكلام فيما بينهم حتى بلغت الجمعية مائة وخمسين رجلاً

ثم صدر حكم المجلس الحربي في مساء ٢٠ افريل على الضباط وعددهم ٤٠ ( في جملتهم عثمان باشا رفي ) بالنفي المؤبد الى اقاصي السودان مع التجريد من الرتب العسكرية والامتيازات ونياشين الافتخار على شرط ان يكونوا منفردين في الجهات التي ينفون اليها ولا يجوز ان يكونوا في مراكز الحكمدارية ولا المدبريات ولا السواحل وصدر الحكم كذلك على اثنين من الملكية بالنفي على الصورة التي تقدم بيانها مع التجريد من الحقوق المدنية واجلست محاكمة خمسة من الملكية على الاحكام الوطنية وحكم على راتب باشا الذي عدّ محرّكاً لهذه العصبة بالتجريد من الرتب العسكرية والامتياز والنياشين وعدم العود الى مصر واذا عاد فينبى على منفضى الصورة السالفة الذكر

وقد اعتبر ان الخديو السابق هو الباعث على هذه الحركة مستعيناً في بثها بالمرتبات التي تصرف له من خزينة الحكومة فتقرر لذلك في شأنه ان يكون للخديو والمجلس النظائر النظر في قطع مرتباته ثم رفع هذا الحكم الى الخديو للتصديق عليه وعلى نحو ما اوجزنا في مقدمة هذا الفصل صدر الامر بان ينفي الحكوم عليهم لاي السودان بل من القطر المصري مع الترخيص لم بالتوجه الى يشأون اما رتبهم ونياشينهم فتبقى لهم ولم يكن في هذا الامر ذكر اتراتب الخديو السابق وهذه اسماء المهاكسة الذين حكم عليهم بالابعاد من القطر المصري

عثمان باشا رفي فريق  
يوسف بك نجاشي ميراي  
محمود بك فؤاد قائم مقام

مطلقاً وتكلموا مع كثير من الضباط بهذا السر ثم انتفوا جميعاً على الاجتماع في مقام السيدة زينب ليتخللوا هناك على اجراء اعمالهم واظهار السر الخفي وهو اعدام من يعارضهم او يوقف حركتهم خصوصاً ناظر المجهادية ( عراي ) اذا عارضهم في مقصدهم

ثم قالوا ان عبد الله افندي الكردي عرضت عليه رئاسة الجمعية فقال ان قلبه يرتجف من هذا الاجتماع ويخشى ان يكون كاجتماع التسعة عشر سابقاً اذ كان واحداً منهم فابى لذلك قبول الرئاسة الا اذا تمكنت الجمعية من انفاذ اغراضها وعظم شأنها فانه يمكن اذ ذاك ان يستقصر لهم قدر اربعمائة او خمسمائة من الباشوزق بواسطة حسين بك ابن الفراهيجولي وبعد ذلك تداولوا في اخبار بعض الذوات بمقصدهم ليكونوا معهم فتوجه عبد الله افندي الكردي وبعد ان زار كثيرين في بيوتهم حضر وقال ان الذوات لم يستحسنوا هذا العمل ثم انفصل عن الجمعية وكادت تغل عروبتها لولا حضور رجب افندي ناشد وحسن افندي حلي البكاشي وجمعها اعضاء الجمعية الذين عقدوا الجلسة في مثل احمد افندي فيهم الكائن بالوطنية حيث اتفق الجميع على اهمم بأخذون من تكلموا معهم الى مقام السيدة زينب ليطلعوهم على السر الاعدائي ويتخللوا على ابرازه وبأخبار البعض من الاصاغر فشا السر وانصل بعراي وتم ما تم من اللقاء النض والسجين

هذا ملخص ما روي عن اعتراف الجميع بالجلسة العلنية التي عقدت بمحضورهم جميعاً بعد ان شغل كل منهم على انفراده



صادق افندي فوزي ملازم ثان  
 محمد افندي فؤاد ملازم ثان  
 محمد افندي شفيق ملازم ثان  
 احمد افندي وصفي ملازم ثان  
 مصطفى افندي مهري يوزباشي  
 سليم افندي شوقي يوزباشي  
 محمد افندي علي ملازم ثان  
 وعدد هؤلاء ۴ ومن الملكية عز افندي  
 رحيم وارهم افندي خليل

محمود افندي طلعت بكباشي  
 رجب افندي باند بكباشي  
 حسن افندي حلي بكباشي  
 عبد الله افندي لطيف بكباشي  
 محمد افندي لامع بكباشي  
 عثمان افندي فاضل صاغ  
 علي افندي ناصف صاغ  
 محمد افندي لمي يوزباشي  
 محمود افندي همت يوزباشي  
 محمد افندي شفت يوزباشي  
 سليم افندي صائب يوزباشي  
 حسن افندي محمد يوزباشي  
 موسى افندي كلم يوزباشي  
 مصطفى افندي رامي ملازم اول  
 عمر افندي فخري ملازم اول  
 احمد افندي عزي ملازم اول  
 امان افندي بشير ملازم اول  
 احمد افندي راشد ملازم اول  
 محمد امين افندي شكري ملازم اول  
 رشوان افندي نجيب ملازم اول  
 يوسف افندي صديق ملازم ثان  
 خليل افندي حسني ملازم ثان  
 مصطفى افندي عابد ملازم ثان  
 محمد افندي شاكر ملازم ثان  
 محمد افندي نيازي ملازم ثان  
 خورشيد افندي لبيب ملازم ثان  
 احمد افندي فهم ملازم ثان  
 بونس افندي شريف ملازم ثان  
 حافظ افندي فهمي ملازم ثان  
 محمد افندي رشدي ملازم ثان

## الخاتمة

( وفيها الكلام على سير المحوادث التي )

( تقدمت وفود الاسطولين الانكليزي )

( والفرنسي وقدم درويش باشا )

( تم ذكر محمي الاسطولين )

( والندوب العثماني )

( وتجمس الفتنة )

ومضت على ذلك ايام كان فيها تحدث  
الاسنة في شأن هذه اللائحة شغلها التاعل ثم  
شاع ان الدول اضربت عن نفديها اعتقاد  
انه لا موجب لها ولا حاجة اليها فسرت الخواطر  
بذلك وقال المتحدثون اننا لا نرى فيها فائدة  
بل لا نرى لها لزوماً بدليل سير امورها في سبيل  
امين وانتظام تام ولكنهم لم يلبثوا ان عادوا الى  
الخوض في مسائلها فقالوا ان الدول الاوربية  
غير راضية بان ينظر مجلس النواب في ميزانية  
المديريات الاربع المخصصة لصندوق الدين  
وترى انه لا يحق للحكومة المصرية ان تريد في  
عدد جيشها الى ما فوق عشرة الاف وانهم  
يسعين لدى الباب العالي في التصديق على هذين  
الامرين حتى اذا تم لمن هذا الوفاق ارسلوا  
الى الحكومة الخديوية لائحة بمضمون ذلك  
بواسطة الدولة العثمانية

وتوجهت الافكار الى هذا الشأن المهم  
واحدت به الافكار من كل جانب وكان اشتغال  
النوم به منصرفاً الى ان نظر الميزانية بمجلس  
النواب سواء كان منها ما يتعلق بالمديريات الاربع

### فصل

نادى لسان البرق في الرابع والعشرين من  
شهر مارس عام ١٨٨٢ ان الدولتين فرنسا  
وانكلترة ارسلتا الى الدول لائحة تتضمن ما افقتنا  
عليه من تحسين قانون المالية الذي اقترح عليه  
مجلس نواب مصر بحيث تكون الواردات  
المخصصة لوفاء الدين خارجة عن اقتراع المجلس  
وان الدول تلقت تلك اللائحة بالقبول  
ثم كثر تحدث الناس في امر هذه اللائحة  
التي بانث الحكومة المصرية تنتظر وصولها اليها  
وقالوا ان الدولتين المشار اليهما تطلبان وحدها  
فيها ان يقتصر مجلس النواب في ما تقرر له من  
حق النظر في الميزانية على الفروع التي لا تدخل  
في الواردات المخصصة للدين وانهم يريدان  
بذلك ان يستثنى من الميزانية التي تعرض على  
مجلس النواب دخل المديريات الاربع المخصص  
للدين الموحد ودخل السكك الحديدية وغيرها  
المخصص للممتاز وبرنامج الدائرة السنوية والدومين  
وغيرها

ان الخديو اذ لم يصدق على حكم المجلس الصادر على المراكسة وقفت بينه وبين النظار من اجل ذلك مرة استحكمت واستغل امرها فقبل بل نقول المبالغون ان الخديو لم يصب في اجراءاته في عدة مسائل منها مسألة المراكسة ومسألة المحرمة عائنة التي صدر الامر بنفيها منبهةً لتفصيل بعض المحصات واغواهم على ارتكاب المنكر ومسألة الغلام الذي سرق الجوهرات من عابدين وسفر ابراهيم اغا التتويجي بغتة الى سورية ومسألة وجود ناهب باتنا في الاستانة من قبل الخديو ومسألة الاحجاف الذي لحق بمنحوق مصر من جهة امتيازاتها المنوحة لها من لدن الدولة العثمانية وغير ذلك من المسائل التي استمسكت بها وزارة محمود سامي فانكرتها وقالت انها تعود على اللاد بالخسران فعقدت لذلك مجلساً للنظر فيها فقر فيه الرأي على جمع النواب لما ائتم اولى من التجميع بالنظر فيها وكان ما كان من اصدار الاوامر الى المديرات بجمعهم

وعلى اثر ذلك شاع ان سيأتي الى الاسكندرية اسطول مؤلف من سفن انكليزية وفرنسية فعمل ذلك على الاعتقاد بانها بمنجل ان الدولتين فرنسا وانكلترا ستبعث بها لوفاية رعاياها وشاع ايضا ان خمس دواير خرجت من الاستانة قاصدة مصر بمجنود عثمانية

وفي خلال هك الاحوال ورد من باريس ان الموسويدي فريسينه (رئيس الوزارة الفرنسية اذ ذاك) صرح في جواب القاء على سؤال ان فرنسا تود حفظ استقلال النطر المصري على الصورة المؤيدة بالفرمانات العديدة بحيث

او ما يتعلق بغية قد تقرر امره في لائحة المجلس بتصديق الخديو وجميع رجال النظارة فعلى فرض ان يكون لبعض الدول رغبة في المعارضة فان الحكومة لا بد وان تسلك مسلك الدفاع عن امر صار من اكبر القواعد الاساسية وكان الباعث على تقريره طلب الامة باجمعها

وتعلق الامل اذ ذاك بان الدولة العثمانية لا توافق على طلب الدولتين وانه لا يعقل ان نطلب عدم زيادة الجيش المصري حاله كونها في التي قررت ان يكون عدده ايام السلم ثمانية عشر الفا

وفي واسط افريل (نيسان) بلغت اللائحة الى قاصل الدول فعرضوها على الحكومة وروي يومئذ ان نقديها للحكومة لم يكن الا على سبيل المشورة والصيحة لا على وجه الالتزام فصل

وبعد صدور الامر المتعلق بنفي المراكسة الذين حكم عليهم بالانعاد من النطر المصري وقع خلاف بين الخديو والنظار في هذا الشأن فاجتمع النظار في ١١ مايو (يار) عام ٨٢ على اثر ذلك الخلاف واستمرت جلستهم ثمانية ساعات فجاء في خلال الجلسة وكلاء الدول وسألو النظار عن حال الاوربيين في النطر المصري وما اذا كان يتوعدا خطراً ما فأكدوا لهم ان لا تنفي في المسألة من مثل ذلك ثم جزموا باستدعاء النواب الى الاجتماع فصدرت الاوامر الى جميع المديرات في شأن ذلك وأرسل تلغراف الى سلطان باتنا ليرجع من سفره فانه كان متعباً اذ ذاك عن القاهرة

اما بيان الاسباب التي اوجبت ذلك فهي

من موافقهم فانصرفوا من لدنه وعادوا الى زملائهم وكانوا بانتظارهم اما سلطان باشا فانه توجه الى قنصلي فرنسا وانكثره الجزائريين واعلمها بما حصل ثم عاد الى منزله وبعد ذلك سار هو واباطه باشا الى منزل رئيس النظار حيث كانوا جميعاً مجتمعين فخابروا في الامر فاجابوها اننا نستعفي كلنا ولكن اذا استعفينا فمن يكون مسئولاً عن حدوث ما ربما يحدث وبعد مخاضة طويلة رجع الموما اليهما واخبرا سائر النواب المجتمعين بما كان ثم تخابروا جميعاً في المسألة فقرر رأيهم على تعيين لجنة منهم تتوجه الى مقام الخديو ثانية وترجوه ملحاً عليه باجابة الطلب وفرض المشكلة وبعد ذلك ينظر النواب سيئ ما يروونه ملائماً للمصلحة الوطنية

وفي صباح ١٤ مايو اجتمع النواب في منزل رئيسهم وتداولوا في الامر ثم ذهبت لجنة منهم برئاسة سلطان باشا بصفة غير رسمية وعرضوا على الخديو صرف المشكل باستعفاء رئيس النظار وبقاء سائر الوزراء في مناصبهم وإن يعهد برئاسة الوزارة الى مصطفى باشا فهي فتردد الخديو في القبول ولكن بعد المذاكرة كلهم بالرجوع اليه عند العصر فعادوا الى مجتمعهم يتذكرون ويتشاورون

ولما حان اوان العصر عاد اعضاء اللجنة السالفة الذكر الى الخديو في سراي الاسمعية وطلبوا اليه ان يجهيزهم الى ما عرضوه عليه فاجابهم بالقول فخرجوا من لدنه وعلى وجوههم شارات السرور وعادوا الى اخوانهم فاخبروهم بما كان فسروا بذلك ولما بقي عليهم ان يقبل مصطفى باشا الرئاسة وإن يرضى سائر النظار بالبقاء في

لا يطرأ عليه اقل تعقيد وإن اتحد فرنسا وانكثره يؤيد هذا الاستقلال . ثم قال ان الحوادث ربما تستلزم اتفاق جميع الدول الاوربية لتسوية المسائل المصرية ولكن بما ان الدول تعترف لفرنسا وانكثره افضلية المصالح في ذلك فسيكون من الواجب عليها ان تدبر سياستها بحزم وثبات  
فصل

وفي ١٢ مايو ( ايار ) وفد أكثر النواب على العاصمة واجتمعوا مراراً في اماكن متعددة وكان النظار يفتدون مجلسهم في ذلك اليوم وما قبله تارة في الداخلية وحيثما في منزل رئيسهم الى ان كان ظهر ١٢ مايو المذكور فاجتمعوا في منزل الرئيس ومعهم بعض رؤساء الجهادية ثم وفد عليهم سلطان باشا رئيس مجلس النواب ومعه عبد السلام بك المويلحي احد النواب واخذوا يتحدثون في شأن الخلاف الواقع بين الخديو ومجلس النظار ثم حضر بعض النواب ايضاً وانضموا الى المجلس ودار بينهم الكلام على المسائل التجارية اذ ذاك وكانوا تارة يجتمعون جميعاً وطوراً يخلفي عدد منهم على افراد الى ان بدا من جانب مذاكراتهم ان في الامر امكاناً لحل المشكلة

وبينا هم كذلك وفد النظار عليهم ولبثوا يتخاطبون نحواً من ثلاث ساعات وكان هذا الاجتماع غير رسمي ثم توجه سلطان باشا وسليمان باشا واباطه ومحمد بك الصيرفي وشواربي بك ومويلحي بك واحمد افندي عبد الغفار الى سراي الاسمعية ومثّلوا بين يدي الخديو ولبثوا عند نحر ساعيتين فعرضوا عليه الامر ورجوه اجابة سؤلهم فابي معتدراً اليهم آسفاً على عدم تمكنو

نتيجة ثم دارت المخابرات حيناً مع النظر وحيناً مع التفاصيل ولكن على غير فائدة وكان جل سعي النواب مقصوراً على ازالة الخلاف مع استبقاء الوزارة على هيئتها من غير ما تغيير فيها ولما استعظم امر الخلاف وتمكن الخوف من الاشدّة عزم النواب على استدعاء اكابر العلماء والوجهاء لعقد اجتماع عومي يتخبرون فيه ويتشاورون في كيفية حل المشكلة

واخذ الناس يترقفون عقد هذه الجمعية وذهب اكثرهم الى ان صرف المشكل ضرب من المستحيلات

وفي ذلك اليوم وما قبله ورد على الاسكندرية ما ينبي بقرب وصول اسطول اليها مؤلف من دوائر انكليزية وفرنسية وان الباب العالي سيرسل الى مصر وفداً مؤلفاً من بعض رجال الدولة وان الدول وفي مقدمتها الدولة العلية ستدخل بالفعل في احوال مصر فاجس الناس من هذه الاخبار خيفةً وايتنول بقرب تعاظم المشاكل ودخول مصر في طور جديد

### فصل

ثم ورد بعد ذلك ان قد زال المشكل وانصرف الخلاف بان قبل المندوب ان تسمر الوزارة على هيئتها وورد من رئيس النظر الى عمر باشا لطفى محافظ الاسكندرية اذ ذاك تلغراف يقول فيو :

زالت بحمد الله جميع الاسباب التي كانت منشأً للاشاعات والاراجيف ولم يبق الا الالتفات لاجراء المصالح والمنافع الحقيقية وان كان يحفظ الله لم يحصل في هذه الفترة ما يكره صنو الراحة لكن مع ذلك نوصيكم بان تربلوا

مراكزكم فقال بعض ان مصطفى باشا عازم على الالباعة وخالفهم اخرون ثم تأيد رأي الفريق الاول بما كان من اعتذاره انه لا يستطيع التبول فعادت المسألة الى مركزها الاول بين مخابرات ومداولات فوفقت حركة الاعمال وتجم الاضطراب وامست العيون شاخصة الى ما سيكون

وعند الغروب وفد ناظر المعارف وناظر الاوقاف على منزل رئيس النواب ولبتا برهة في المذاكرة ثم انصرفا وفي نحو الساعة الثالثة بعد الغروب توجه سلطان باشا الى سراي الاسمعية لمقابلة الخديو على قصد اقناعه ببقاء الرئاسة في عهد محمود سامي او تخايرته في طريقة غير هذه ازالة للمشكل

وسعى النواب ان يجعلوا انعقاد مجلسهم على صورة رسمية ثم ينظرون في امر الخلاف الواقع بين المندوب والنظار بصفة رسمية ويقررون ما يرونه ملائماً لمصلحة البلاد واهلها خيفة ان تطول اضاغة الزمن بالمخابرات والمداولات على غير جدوى ويخاف كانت المسألة سائرة في هذا الطريق اذ ورد تلغراف من لوندرة يفيد ان قد صدر الامر الى الاسطول الانكليزي الراسي ببحر المانش ان يستعد ليسافر في ٢٨ مايو الى البحر المتوسط

### فصل

وفي صباح الاثنين اجتمع النواب عند رئيسهم وطالت المذاكرة بينهم الى الساعة السادسة ثم ذهب الرئيس ومعه لجنة من النواب مؤلفة من ١٦ نائباً وقصدوا سراي الاسمعية فقابلوا الخديو وخابروه نحو ساعة ولكن لم يحصل لهذا السعي

ثم ورد تلغراف من الاستانة معلل ان  
الباب العالي ارسل الى الدول منشوراً يعترض  
فيه على ارسال الدوارع الاجنبية الى القطر  
المصري استناداً الى ان الاحوال المجارية اذ  
ذلك فيه لا تدعو الى مثل هذا الدخايل فضلاً  
عن انه يجب ان يعهد به الى الدولة العثمانية  
اذا كان ثمة في الامر ما يعث عليه

### فصل

اما زوال الخلاف الذي تلقاه القوم بالسور  
والابتهاج فقد تم بان اجمع النواب في منزل  
رئيسهم وبعد التداول في الامر توجه كثير منهم  
الى الاسمعية لمقابلة الخديو وكان قد اجتمع به  
قضايا الدولتين ( فرنسا وانكلترا ) ومكتا عده  
برهة غير قصيرة ولما وصل النواب اخذوا  
يستعطفون خاطره ويستميلونه الى صرف المشكلة  
واستقاء الوزارة من غير تعبير فيها فاجابهم الى  
ذلك وخرجوا من لدنه فرحين فانطلقوا الى  
منزل رئيس النظار حيث كانت النظار جميعاً  
مجنبيين فاجبرهم بما كان من رضى الخديو  
عنهم فتوجهوا اليه ملتجئين رضاه فتلقاهم بالقبول  
وبذلك انصرف المشكل ثم جاء النظار منزل  
رئيس النواب وابدوا شكرهم له على مساعده الذي  
ادى الى زوال الخلاف

وكان ذلك بعد غروب الاثنين ( ١٥ )

مايو ) ففي صباح الثلاثاء توجه النظار الى درواهمهم  
واخذوا في اشغالهم التجارية عادتهم وارسل رئيس  
النظار الى جميع المحافظين والمديرين تلغرافات  
يستمر فيها بزوال الخلاف ويوصيهم بمثل ما ورد  
في التلغراف الذبى بعث به الى محافظ  
الاسكندرية

ما كان موهوماً في الاذهان وتوجهوا اليه لتكفين  
الراحة والطأنية لعموم سكان البلاد وإدارة  
المصالح على محور السداد وتغيير الاستغال بكل  
دقة وإملا في حسن ادارتهم الاستمرار على تأييد  
الامن والراحة لتستوجوا رضا الحكومة السنية . اه  
فُسّر الناس بذلك سروراً لم يكن مديد الاجل  
وكانت تلك الاحوال قد بعثت على انتفال  
كثيرين من اماكنهم الى ثغر الاسكندرية حتى  
ملئ بجاهير المنطاطرين اليه افواجاً من القاهرة  
والارياض بحيث سكادت المنازل والنادق  
تضيق دونهم

### فصل

واسمعت الخواطر والانظار موحية الى  
العاصمة للاطلاع على حقائق تلك الاحوال  
ودخالها وكان القوم قد داخلهم الاضطراب  
والربس في رجوع الهدى والطأنية ووجفت  
قلوبهم ما كانت تتناقله الالسة وتنتج به فتوجه  
بعض التجار والذوات من الاجانب الى دار  
الحافظة وطلبوا من المحافظ ان يوقفهم على حقيقة  
تلك الاشاعات وقالوا له انهم عازمون على  
ارسال عيالهم واموالهم الى اوربا فسكن خواطرم  
وهذا روعهم وكفل لهم الطأنية والراحة وارصام  
بالأ يعبروا ما يشيعه البعض سمعاً فخرجوا ساكني  
الجأش مطمئني البال

وفيما هم على تلك الحال ورد تلغراف من  
باريس ينئ ان الاسطول الفرنسي الذي  
سافر من بيز على مقربة من جربة كريت  
سيجمع بالاسطول الانكليزي الاتي من كورفو  
ثم يصير الاثنان الى القطر المصري فكان ذلك  
مثبتاً للامناء السابقة موجباً لزيادة التلق

وصول الدوارع نزل كامل باننا الى البحر ثم  
نزل قناصل الدول للسلام على الاميرالين  
الفرنسي والانكليزي

وبعد ظهر السبت خرج الاميرالان الفرنسي  
والانكليزي باللبسة الرسمية الى البر وزارا  
الحافظ فرد لها الزيارة بعد ذلك جرياً على  
الاصول المتبعة

وكانت الالسنه قد لعجت بالخلاف الذي  
وقع بين روسيا الاسطول الفرنسي الانكليزي  
على كيفية القدوم الى الاسكندرية فوضحه بعض  
الجرائد وقالت ان الاسطول الانكليزي لحق  
بالفرنسي في قنديا فابغ اميراله الاميرال  
الفرنسي ان في نيته انتظار الاسطول العثماني  
ولما كان الاميرال الفرنسي ليس عنه تعاليم  
بهذا الشأن عزم على السفر الى الاسكندرية  
بدون تأخير فهذا هو وجه الخلاف الذي حصل  
فصل

وانصرف خوطار النواب بعد قدوم السفن  
الحرية الى عقد جلسة رسمية للنظر في الامر  
وكان قد شاع ان قائدي الاسطولين عازمان  
على الذهاب الى القاهرة للحاضرة فيما جاء الاجلو  
ثم امل الناس بقرب زوال المزعجات فتعود  
دوارع الدولتين من حيث انت

وفي ٢١ مايو دخل ميناء الاسكندرية ففتنان  
حريتان يونانيتان وداعة انكليزية قدمت من  
من مالطة فخرجت في صباح اليوم التالي الى  
حيث لم تعلم وجهتها وفي صباحها ايضا قدمت  
سفينة اخرى انكليزية من نوع «الكورفيت»  
وعلم في ذلك اليوم ان كلا من الدول الاوربية  
( ما عدا انكلترة وفرنسا ) ستسل سفينة او

وكان السير ادوارد مالت والموسيو سنكوفيش  
قنصلا فرنسا وانكلترة قد وفدا مساء الاثنين  
على المخبو واخبراه بصفة رسمية عن قدوم  
الاسطول وانه يصل الاسكندرية صباح الاربعاء  
ثم نشر السير ادوارد مالت منشوراً بعث به  
الى قناصل حكومته في القطر المصري يخبرهم فيه  
بما كان ويبين لهم السياسة التي يجب ان يتبعوها  
ويعلمهم ان وصول السفن ليس فيه ما يوجب  
تكدير العلاقات فان قدومها انما هو بطريق  
المسالة وبصفة ودية وقد نحا هذا النحو قنصل  
فرنسا ايضاً

وعلى اثر ذلك ارسلت نظارة الداخلية الى  
محافظة الاسكندرية تلغرافاً تقول فيه ما نصه:  
سيحضر الى البحر الايض مراكب حرية  
اجنبية وحضورها هو بطريقة سلمية فلا يحصل  
مجهتكم ادنى توم ولا نشويش فكر ان المودة  
والالفة بين حكومتنا السنية وبين الدول المتحابه  
اصعبه

( الامضاء ) ناظر داخلية

ثم ورد تلغراف من جزيرة كريت يخبر  
ان الاسطول الفرنسي خرج منها فاصداً  
نغر الاسكندرية اما الانكليزي فباقي فيها ينتظر  
الاسطول العثماني فيأتي الاثنان في وقت واحد  
وينضمنا الى الاسطول الفرنسي

فصل

وفي عصر الجمعة الواقع في ١٩ مايو وفد  
على ميناء الاسكندرية داعة انكليزية وفي صباح  
السبت ( ٢٠ منه ) دخلها دارعتان انكليزيتان  
وثلاث دوارع فرنسية فاطلقت المدافع من  
البحر والبر للسلام المألوف وبعد برهة من

فاذا بلغت الدولتان هذا الارب تعين عليهما ان تساعدا الخديو على اعادة السكينة والنظام الى البلاد واذا لم يكفِ ارسال الدوايع بلوغ الغاية بقلب الوزارة ترتب عليهما ان تستقدما القوة لأكراه عرابي واعوانه على تنفيذ مطالب الدولتين ويتم لما ذلك بارسال بعض الجنود الى القطر المصري ومجانبة لمس استقلال مصر يجب ان تكون تلك الجنود جنوداً غفانية واذا تمرد المصريون عليها عدت مصر عاصية على الدولة فيترتب اذ ذاك على الدول ان تنظر في هذا الامر وهو الى اي حد يقضي بقاء استقلال السلطنة العثمانية على الدول الاوربية بعدم التدخل في المسألة المصرية بالنفوذ والقوة وقد تناقلت الجرائد هذا المقال وعلفت عليه الشروح والملاحظات فكان لملك ولما وقع شديد التأثير في النفوس وفي خلال ذلك طلب الباب العالي من فرنسا وانكلترة ان تستردا اسطولهما فاجابتهما انهما لا تسترجعانه الا بعد ان تعود الى مصر راحتهما ويستقر الانتظام فيها

فصل

وتوفقت المخابرات بين الفناصل والوزراء في القاهرة وقطع المراقبان علاقتها مع النظام وصرح قنصل فرنسا بأسفه لعدم نجاح مساعيه السلية فانه كان آخذاً على نفسه ان يصرف المشكلة من غير ان تحتاج الدولتان الى التدخل وكان قنصل انكلترة مخالفاً له في هذا الرأسه فحاول قنصل فرنسا الامر بصفة غير رسمية ولكنة لم ينجح فكاتب هو وقنصل انكلترة الى دولتهما يعلمانهما بذلك وانتظرا ورود الاوامر منها فوردت يوم الخميس الواقع في ٢٥ مايو وما لها

سفيتين الى المياه المصرية على غير اشتراك مع الاسطولين الفرنسي والانكليزي وانما وجودها يكون مائلاً لوجود الدارعين اليونانيين وسبق ذلك ان ورد تلغراف بني ان المنشور الذي عرضه سفراء الدولة العثمانية على الدول الاوربية لم يكن فيه اختراض على ارسال السفن المدرعة وانما جاء فيه ان جلالة السلطان يأمل رجوعها من القطر المصري بعد بلوغ القصد الذي ذهبت لاجله وان جميع الدول اظهرت ارتياحها الى هذا التظاهر البحري .

وبعد قدوم الاسطولين جاء قنصل فرنسا الجنرال منزل رئيس النظام واعلن له طلب الدولتين فاستدعى الرئيس زملاءه النظام وتشاوروا في الامر وبعد المداولة المحط رأهم على اخذ رأي الخديو فتوجهوا اليه وسألوه الامر فاجاب انه ينتظر في هذا الشأن تعليمات ترد اليه بعد يوم او يومين فانصرفوا واخذت المحادثات بعد ذلك تجري بين القنصلين والوزارة بطريقة غير رسمية

### فصل

وشغل هذا الانقلاب الطارئ على احوال مسر افكار السياسيين وخاضت الجرائد الاوربية فيه على اختلاف مذاهبها وكانت كلها متفقة على تخطئة المصريين وتوجيه اللوم اليهم وكان من ام اقوالها ما ورد في جريدة التيمس على لسان مكاتبها الباريزي اذ قال ان ارسال الدوايع الى ميساء مصر لم يقصد به الا تعزيز الخديو وتأهيد سلطته فالول شيء يجب اجراؤه هو حمل عرابي على التخلي عن الادارة والسياسة



## المجبات المنشور الآتية صورة

بما ان هيئة النظار الحاضرة استعفت وصار  
قول استعفائها فليكن معلوماً ذلك لديكم  
لتصرفوا جهدهم وإقتداركم في المحافظة التامة منكم  
ومن مأموري المديرية الموكلة لادارتهم والدقة  
والانتباه بحسن سير الاشغال والمصالح المتعلقة  
بكم كما انه من حيث ان المراكب الحربية الاجنبية  
التي حضرت الى الاسكندرية لم يكن حضورها  
الآن بوجه سلمي فقط ولم يكن هناك شيء آخر  
خلاف ذلك فليس هناك لزوم لارسال احد  
من عساكر الامدادية الذين صار طلبهم اخيراً  
بعرفة المجهادية بل ان الموجود منهم تحت الحضور  
لهذا الطرف يصير اعادته للده والذي تحت  
الحضور من البلاد يتنبه بصرف النظر عن  
حضوره وإعلان المراكز والاقسام بالتنبه على  
مناخ وعهد البلاد بهذا المضمون للعلم بعدم  
الاقتضاء لجمع عساكر وانتباه كل الاشغال وزراعتها  
بدون اشتغال في غير ذلك هذا وان الامور  
المهمة التي كان قد جرى العرض عنها لظارة  
الداخلية يجب ان يعرض عنها من الان لاعتنا  
الى ان تشكل هيئة نظارة جديدة كما هي  
مطلوبتنا . اهـ .

التوقيع ( محمد توفيق )

## فصل

وفي صباح السبت سابع وعشرين ماين  
عُقد عند التحدو احتفال كبير حضره النواب  
والاعيان والعلماء واصحاب الوظائف والرتب  
وغيرهم وكلف شريف باشا بتشكيل وزارة  
جديدة فاني واصر على الاباءة ثم جاءه فصل  
فرنسا الجنرال واطلعه على تلغراف ورد اليه من

ان قدما البلاغ الاخير للوزارة المصرية بطريقة  
رسمية وخذا منها جواباً نهائياً

فبعد ظهر اليوم المذكور قدما البلاغ للنظار  
متضمناً طلب سقوط الوزارة بتمامها وخروج  
عراقي من القطر المصري فتضمن لة الدولتان  
حفظ رتبه ومرتبته ونياسته وإقامة عبد العال  
حلي وعلى فهي في الارياض بجهات لا يخرجان  
منها فتضمنان لهاريتها وبياسيتها وروايتها . وتضمن  
ايضاً عزم الدولتين على اناذه بتمامه وتكليفها  
للخديو ان يصدر عفواً عاماً عن جميع الذين لم  
تدخل في المسألة

فلما تلقى النظار هذا البلاغ ابول ان يجيوا  
عليه فرفضوه وقالوا ان لا علاقة للدول الاوربية  
معنا بذلك فان شئت فليجابرنا الاستامة اما  
نحن فاننا مستعدون للمقاومة

ورأى سلطان باشا رئيس مجلس النواب  
في هذا الابهاء وذلك الاصرار ما تخشى عاقبه  
فحمله ذلك على تخفيف البلاغ الى حد يمكن ان  
يرضى به الوزراء قاصداً بذلك تذليل الصعاب  
وتسوية المسألة بين اقل ما ترضى الدولتان  
بطلبه واعظم ما يمكن ان يرضى به الوزراء فاجابة  
الافتصال الى ذلك ووعدوا انه بخابر رئيس  
النظار فيه

ثم مضى على ذلك نحو من يومين كانت الخبايا  
فيها عديداً الجدد في ٢٦ مايو استعفت الوزارة  
محتجة على لائحة الدولتين فكلف شريف باشا  
بتشكيل وزارة جديدة فدعا عمر باشا لطفي  
محافظ الاسكندرية اذ ذاك الى العاصمة فسار  
اليها على قطار مخصوص  
وبعد استعفاء الوزارة اصدر الخديو الى جميع

### يتولوا الرئاسة وتشكيل الوزارة

وعند الغروب اتجمع النواب عند رئيسهم  
وفد عليهم اكابر العلماء فعدوا مجلساً حافلاً  
ثم جاءهم عرابي فاخذ يحطبل فهم وتبعه عبد  
العال حلي وعلي فمي ومحمد عبيد وغيرهم من  
الضباط ومعهم نفر غير قليل من الضباط والمجد  
فدخلوا منزل الرئيس وهم يطلبون تنازل الخديوي  
فحصل هناك قلق واضطراب وتضاربت الاراء  
واختلفت وكان الخديوي قد ارسل بالتلغراف  
الى الحضرة السلطانية ينها باستعفاء الوزارة  
فورد له من لديها جواب بالتلغراف ايضاً مهمته  
يو على صرف المشكلة الا انه ارسل اليها في اليوم  
الثاني (اي السبت) يخبرها ان الجند غير  
راض بما حصل وان الوزراء استعفوا لكنهم  
اقاموا المحجة على قبول لائحة الدولتين فورد  
تلغراف من الباب العالي مآله ان الحضرة  
السلطانية امرت بتشكيل لجنة عثمانية تألف من  
بعد ثلثة ايام للنظر في المسألة

ثم لبث الجند في ذبلك اليومين متظاهرين  
بعلم الرضى بما ورد في لائحة الدولتين مصريين  
على طلب ارجاع عرابي الى نظارة الجهادية  
ووافقتهم كنبرون على احالة امر اللائحة الى  
الاستانة

وكان القناصل يطلبون التأمين على رعاياهم  
ولا يمكن هذا التأمين الا بحصول الجند على ما  
يطلبون فرأى الخديوي ان يرضى بذلك مؤقتاً  
الى ان يصل الوفد العثماني فصدر الامر ببرجوع  
عرابي الى نظارة الجهادية ورئاسة الجيش فصرح  
الضباط والمجد وسراً بذلك سروراً عظيماً  
وهك صورة الامر الخديوي الذي صدر

### رئيس وزارة فرنسا يقول له فيو

الامل ان يقبل شريف باشا رئاسة الوزارة  
واكدوا له اننا نعصده ونؤيده بكل جهدها  
فاستقر على الایابة ثم التحم عليه بعض ذوي  
النفوذ بالقبول المحاكاً شديداً فقال اقبل ان  
قبل عمر باشا لطفي ان يتولى نظارة الجهادية  
فستل عمر باشا عن ذلك فاني معتزراً فعرضت  
عليه رئاسة الوزارة فامتنع وفي مساء اليوم المذكور  
( السبت ) عاد الى الاسكندرية

وفيو عقدت عند الخديوي جمعية ثائرة حافلة  
حضر فيها بعض روساء العسكرية وفي مقدمتهم  
طلبة عصمت فقال شريف باشا انه يقبل ان  
يشكل الوزارة على شرط ان تمتد الجهادية  
ماكل لائحة الدولتين وقد خاطب الخديوي روساء  
الجند مبيناً لهم ان السياسة اقتضت استعفاء  
الوزارة وقبول لائحة الدولتين فقام طلبيه وقال  
« اننا مطيعون جميعاً للجناب السلطاني الشاهاني  
والجناب الخديوي ولكن هذه اللائحة يستحيل  
علينا تنفيذها ولا حق للدولتين في طلب تنفيذها  
فهي تتعلق بمسائل من اختصاصات الباب العالي  
ان ينظر فيها »

ولما اتم كلامه خرج من الجلسة ولم ينتظر  
جواباً فنبه الضابطان جميعاً وفي اثناء ذلك  
وفد على الحية التلغراف الذي بعث به ضابطان  
الآدي رأس الثين في الاسكندرية وفيه انهم لا  
يرضون البتة غير عرابي ناظرًا للجهادية وانه ان  
مضت ١٢ ساعة ولم يرجع الى منصبي كانوا غير  
مستولين عما يحدث مما لا يسعجب وقوعة فزاد  
الاشكال والاضطراب وبعد ذلك صرح شريف  
باشا وغيره من الدوات انهم لا يقبلون البتة ان

وأعلن رسمياً في عاصمة الروس ان المانيا واوستريا وايطاليا والروسية اجتمع رأيهم بعد المداولة والتشاور على تأييد سياسة فرنسا وانكثرت في المسألة المصرية وبعثت بتعليمات الى سفيرهم في الاستانة مفادها ان الدول الموقرة اليها تريد تأييد الخديو توفيق باشا في منصب الخديوية وحفظ الحالة المقررة لمصر على ما هي عليه

وثبت ان فرنسا وانكثرت ارسلنا الى الباب العالي لائحة تطلبان بها ان يأمر عراني وسائر زعماء الحزب العسكري امراً قطعياً بالذهاب الى الاستانة وعرضت فرنسا ان يعقد مؤتمر في الاستانة يكون اساس اعماله تأييد الحالة المقررة للقطر المصري فوافقتها انكثرت على ذلك وطلبت المانيا واوستريا والروسية وايطاليا من الباب العالي ان يوافق على لائحة فرنسا وانكثرت وبلغت حكومة انكثرت الباب العالي ان ما تريده هو نشر العلم العثماني في القطر المصري وارسال المبعثد السلطاني على مدرعة حرية عثمانية واثبت الموسويدي فريسنه في مجلس النواب ان لا شيء يدعو الى تدخل المجنود الفرنسيين في القطر المصري لان اتفاق الدول الاوربية وحده يتكفل بحل المشاكل المصرية على وجه سلمي بدون ان تنشأ المصاعب في القطر المصري ووضح المستر غلاستون في مجلس العموم ان انكثرت ترى من الواجب عليها ان تؤيد الخديو توفيق باشا في منصبه

### فصل

وفي ثاني شهر يونيو (حزيران) عام ٨٢ عين درويش باشا مبعثداً عثمانياً لياثي القطر المصري بتعليمات حكومتهم فاسافر من الاستانة

لعراني بالرجوع الى نظارة الجهادية : « ولو انكم استعتم ضمن هيئة النظار التي استعنت لكن مراعاة لحفظ الامن والراحة استصوبنا بقاءكم في نظارة الجهادية والبحرية واصدرا امرنا هذا لكم لتعلموه وتبادروا باجراء ما فيه انتظام احوال العسكرية بالطريقة الكافلة لحفظ الامن العمومي على الوجه المرغوب كما هو مقتضى ارادتنا »

ولزمت الحالة بعد ذلك مركزاً واحداً مات القوم فيها منتظرين وصول الوئد العثماني لحل المشكلة وفي خلالها تقدم عراني الى الخديو في طلب انفاذ الاوامر الصادرة على عهد وزارة سامي جميع العساكر الامدادية « مرة ٢ و ٣ » فاجابة الخديو الى ذلك بحيث يبلغ عدد المجدد القدر المعين في الفرمان السلطاني

### فصل

ونفذت الى سفيري فرنسا وانكثرت في الاستانة واوامر من حكومتها بان يعرضوا على الباب العالي ان يتداخل باسم اوربا في القطر المصري تداخلاً غير مطلق بل معين الحدود وان يكون ابتداء هذا التدخل بارسال مأمور على سبيل واحدة حرية يحض الضباط المصريين على امثال امر الخديو والخضوع لارادته ويصدق على تصرفه في اعماله السالفة فاجتمع الوزراء في الاستانة وتذكروا في تدخل الباب العالي في القطر المصري وقرروا انه اذا دعت الحاجة الى ذلك فلا يكون التدخل الا بمقتضى سيادة الحضرة الشاهانية على القطر المصري التي تعترفها اوربا وليس على الوجه المتيقن كما عرض السفيران

مسلمين على انه ظهر في تلك الاثناء ان عزم  
الجهادية انصرف الى اقتراح ثلاثة امور اولها ان  
يردّ الخديو لائحة الدوليين ويكفلها اخراج  
اسطولها من المياه المصرية في الحال وثانيها  
وضع قانون اساسي يبين فيه حدود الخديوي  
والوزراء وثالثها قطع العلائق والمخابرات توتاً  
مع الدولتين بل مع سائر الدول الا بواسطة  
الدولة العثمانية

### فصل

وعمل العرابيون على السعي في خلع الخديوي  
وتولية البرنس حليم باشا مكانه وكثيراً ما  
صرّحوا بذلك في مجالسهم ثم صرفوا المهمة الى  
النأهب والنخسين كأنهم يتوقعون قتالاً او  
برومون كفاحاً فنادى المستر غلادستون على اثر  
ذلك ان ائكتلة تريد ان تؤيد كلمة الخديوي  
توفيق باشا لما اظهر من ادلة الصداقة والاخلاص  
الجامعة اليها مظاهر الامانة

ووصل ثغر الاسكندرية في ساع النهر على  
البحر الشاهاني ( عز الدين ) ومنها توجه الى  
العاصمة للنظر في الخلاف الواقع بين الخديوي  
وبينهم وكان قد اكتمل في مياه الاسكندرية الى  
ذلك التاريخ عدد السفن الحربية التي ارسلتها  
الدولتان فرنسا واكتترة اليها وقدمت اليها ايضاً  
سفن اخر محملة من سفن الدول  
وكثير في اواخر شهر مايو عدد المهاجرين  
من القطر المصري الى اوربا وسورية وعدد  
الوافدين على الاسكندرية من جالية الريف  
واخذ الخوف يزداد والقلق يتضاعف في النفوس  
بما يجمل عن الحصر

### فصل

وتوالى قبل وفود درويش باشا اجتماع  
قنصلي الدولتين بالخديوي ومخبرائهم جميعاً واصدر  
عراي منشوراً بعث به الى قناصل الدول وفيه  
ضمن لم تأييد الامن والراحة لجميع سكان  
القطر المصري وطيبين واجانب مسلمين وغير

ثم الجزء الرابع ويليهِ الجزء الخامس

## تنبیه

يرى القارئ أننا اعتمدنا في سياق كلامنا التاريخي ذكر اسماء العظام  
 من رجال الحكومة المصرية مجردة من لقب الرتبة كصاحب  
 السمو وصاحب الدولة او السعادة مثلاً وما مائل ذلك  
 فهذا السير حذونا به حذو المؤرخين الافرنج الأ  
 في بعض مواضع دعا الى ذكره فيها مقتضى الحال  
 وفي الاقوال والمحركات الرسمية المأثورة  
 مراعاة للاصل كما لا ينبغي على المحاذق  
 اللبيب اما تجريد اسماء الرؤساء  
 العراقيين من ذكر الرتبة واللقب  
 معاً فلاهم جردوا منها قبل  
 الشروع في كتابة هذا  
 التاريخ فنأه عليه رأينا  
 ان نشير بهذا الايضاح  
 الى ما تقدم دفعاً  
 لمظان الانتقاد

## اصلاح خطاء

صواب	خطاء	صفحة	عمود	سطر
وكان من ام	وكان ام	٥	١	٨
وُلِدَ	وولدِ	١٢	١	١٠
تقديمها	تقديمها	٢١	١	٥
عقد	استاد	٢٤	١	١٨
يقضي	يقضى	٨٣	٢	٢٨
لائحة مجلس	لائحة من مجلس	١٧٤	١	١٦
الخلاف في شأنها	الخلاف	١٧٤	١	١٦
الاصلاح	للاصلاح	١٧٩	٢	٢٦
على	علي	١٨١	١	٧
يحدث	يحدث	٢٠٧	٢	٦
التعبير	التعبير	٢٠٨	٢	٨
يتبع	يتبع	٢٤٨	٢	١٩
الا اذا	اذا	٢٥٧	٢	١٧
اتفقتا	اتفقتا	٢٦٨	١	٤

ونرجو القراء عفوًا عما يعثرون به من مغزات الطبع والسهو ما ليس في هذا الاصلاح  
اشارة اليه



# الفهرس

صفحة	صفحة
وزارة شريف باشا	٥ ولاية محمد توفيق باشا
وزارة رياض باشا	٦ تلغراف الباب العالي بتولية توفيق باشا
صورة امر الخديو الى رياض باشا	٧ خطاب أكبر القاصل في تهمة الخديو على
تشكيل الوزارة	ارتقاء الى منصب الخديوية
جواب رياض باشا	٧ جواب الخديو على تلغراف الباب العالي
سياحة الخدين	٨ وفود الوفد الماموني على الخدين
(فصل في تسوية مسألة الدين المصري والمالية)	٩ سفر الخديو اسمعيل باشا
وفيه :	٩ مرتبات البيت الخديوي
ديوان تفتيش المالية	١٠ وزارة شريف باشا
صورة الامر الخديوي الصادر بتعيين	١٠ رقم الخديو الى شريف باشا بتشكيل
الموسيو باروخ والموسيو ديه بلينام	الوزارة
بصفة منتشين	١١ صورة المنشور الذي اصدره الخديو الى
صورة اللائحة التي رفعتها وزارة رياض	الظهار ميثاق فيه اراءه ومستقبل سياسته
باشا منطوية على بيان تدبير جديد	١٢ الفرمان
لتسوية مشكلة الدين السائر	١٢ فرمان سنة ٧٣
صورة الامر الخديوي الصادر بتعيين	١٥ اراء وظنون في شأن تأخر ورود
حدود المنتشين العمويين	الفرمان السلطاني
تعريب ما كتبه السير ادوارد ماليت	١٥ بعض حوادث تخطت تلك الاحوال
والموسيو مونغ الى ناظر الخارجية فيما	١٦ ملخص ما جرى من المذاكرة بين مكاتب
يتعلق بمعنى السند الثالث من الامر	التس والخدين
الصادر بشأن حدود المنتشين	١٧ ورود فرمان التثبيت وقدم حامله
بيان الدين السائر الى غاية سنة ١٨٧٦	فؤاد بك
منشور ناظر الخارجية الى قناصل الدول	١٨ الاحتفال بالفرمان وتلاوته
تعريب الامر المتعلق ببيع الحجر على	٢٠ استعفاء وزارة شريف باشا
الاملاك الموهونة	٢٠ كلية تشكيل الوزارة الجديدة بعد استعفاء

صفحة	صفحة
على ذلك	٢٢ ملخص لائحة المنتشين
٦٠ تعيين المستر كولن في قلم المرافعة	٢٦ جواب الخديو عليها
بدلاً من المستر بارنج	٢٧ الضرائب
٥٨ حليم باشا ولجنة التصفية	( لوائحها الثلاث )
٦٠ الاحتفال بجاز اعمال لجنة التصفية	٤٠ اللائحة الاولى
٦١ مقالة اريفرس ولسون عندما قدمت	٤٠ اللائحة الثانية
لجنة التصفية لائحة اعمالها	٤١ اللائحة الثالثة
٦١ جواب الخديو على ذلك	٤٢ البرايح
٦٢ قانون التصفية	٤٤ لائحته الاولى في الدخل
٧٨ الكنفان المذكوران في احد بنود هذا	٤٦ لائحته الثانية في المخرج
القانون	٤٩ بون حليم باشا
( فصل في بعض احوال )	٥٠ دين السندويكان
وفيه :	٥١ كتاب رياض باشا الى وكلاء صندوق الدين
٧٩ ظهور عدة مشورات وقدم نوبار باشا	٥٤ صورة الامر الخديوي الصادر بتشكيل
واستعفاء غوردون باشا من حاكمية	لجنة التصفية
السودان وتعيين رأوف باشا بدلاً منه	٥٥ صورة الاشعار الموقع عليه من فناصل
وشكر القوم للخديو على الغاء الضرائب	جنرالية المانيا واوستريا وفرنسا وانكلتة
وفيه :	وايطاليا متعلقاً بهذه اللجنة
٧٩ صورة الامر الخديوي الصادر على اثر	٥٦ اعلان لجنة التصفية الى ارباب دين
تقرير رفعة رياض باشا الى الخدين	المحكومة المصرية والدائرة السنية
متضمناً بيان احتياج البلاد الى تعميم المعارف	والدائرة الخاصة
٨٠ صورة كتاب بعث به المستر مالت الى	٥٧ اعلان اخر منها لم
اللورد غرنيل ناظر خارجية انكلتة	٥٧ مخارج المنتشين مع لجنة التصفية فيما
٨١ صورة الامر الصادر بغير يد شاهين باشا	يجب تقريره من مقادير الفائدة عن الدين
من رتبة والقايد	الموحد استفاق اول مايو سنة ٨٠
٨٢ توجيه رتبة المشيرية الى رياض باشا	٥٧ امر خديوي على اثر ذلك
( فصل عام في الحوادث الاخيرة ومقدماتها )	٥٧ اعلان رياض باشا ما جاء في هذا الامر
وفيه :	٥٧ لوكلاء صندوق الدين وجواب الوكلاء
٨٢ نشأة عراني الاولى	



صفحة	صفحة
٨٣	نشأة عراي الثانية وواقعة قصر النيل
٨٦	اقتراحات الحزب العسكري بعد واقعة قصر النيل
٨٨	التضاييا التي حدثت خلال المدة التي مضت بعد حادثة فبراير سنة ٨١ الى صدور الامر بزيادة المرتبات في ابريل سنة ٨١
٨٩	بث نشرات عراي السرية المهيجة للاهالي
٩٠	حادثة عابدين
٩٩	تذليل
١٠١	عراي بعد ارتقاؤه الى وكالة الجهادية
١٠١	جربة التنكيت والتبكيك
١٠٣	استدراك بذكر مرتبات الضباط والعساكر
١٠٤	امام وزارة رياض باشا
١٠٥	احفال محمود سامي بذلك
١٠٧	عناي بك
١٠٨	مسألة الجندي الذي مات تحت مجلات عربة لاحد تجار الاسكندرية
١٠٩	فصل في وزارة شريف باشا وفيه :
١١٠	١٠٩ تقرير شريف باشا
١١١	١١٠ فلق الخدين
١١٢	١١١ جواب شريف باشا عليه
١١٣	١١٢ صورة الخامس مقدم من الضباط عموماً الى رئيس مجلس النظار
١١٤	١١٣ تقريرات
١١٥	١١٤ صورة تعريب الكتاب الذي بعث به شريف باشا الى وكلاء الدول
١١٦	١١٥ صورة الكتاب الذي بعث به شريف باشا الى المحافظين والمديرين في القطر المصري
١١٧	١١٦ صورة التقرير الذي قدمه الخديو لشريف باشا للتصديق على القوانين العسكرية ( القوانين العسكرية )
١١٨	١١٧ قانون الاجازات العسكرية البرية والبحرية قانون المستودعين
١١٩	١١٨ قانون معاشات الجهادية البرية والبحرية
١٢٠	١١٩ قانون القواعد الاساسية في المنظمات العسكرية ويليه قانون الترفي
١٢١	١٢٠ قانون الضام والامتيازات والاعانة العسكرية
١٢٢	١٢١ الوفد العثماني
١٢٣	١٢٢ ( فصل في مجلس النواب ) وفيه :
١٢٤	١٢٣ تقرير شريف باشا بشأن انشاء المجلس وانتخاب اعضائه
١٢٥	١٢٤ صورة الامر الخديوي
١٢٦	١٢٥ اللائحة الاساسية ونظام مجلس النواب الصادر عام ١٢٨٢
١٢٧	١٢٦ اسماء النواب
١٢٨	١٢٧ افتتاح مجلس النواب
١٢٩	١٢٨ خطاب الخدين
١٣٠	١٢٩ الجواب عليه
١٣١	١٣٠ خطاب شريف باشا في مجلس النواب
١٣٢	١٣١ اللائحة الاساسية الجديدة
١٣٣	١٣٢ ذكر الخلاف الذي وقع بين مجلس النظار ومجلس النواب
١٣٤	١٣٣ لائحة الدولتين فرنسا وانكلترا

صفحة	صفحة
٢٢٣ جواب الخديو عليه	١٧٣ جواب الباب العالي عليها
٢٢٤ منشور محمود سامي الى جميع المديرين والحافظين	(مدونات شتى)
٢٢٥ جمعية النعلة الايطالية والوزارة	وفيها :
٢٢٥ تقرير اللائحة الاساسية	١٧٤ ترجمة كتاب من اللورد غرنيل الى السير ادوارد مالتس من مقاصد الانكليز
٢٢٧ لائحة مجلس النواب بعد التعديل	في مصر
٢٢٢ وفود شبان الاسكندرية على المحروسة	١٧٦ محاوره مهمه بين احد رجال مصر واحد رجال الانكليز
٢٢٣ لاداء الشكر للخديو على تشكيل وزارة محمود سامي	١٨٠ الخدمة والموظفون
٢٢٣ مثل امراء الجهادية بين الخديو ورئيس النظار لاطهار المنحصر والطاعة	١٨٢ المحاكم الاهلية ولائحتها
٢٢٤ احتفالات في مصر والاسكندرية فرحاً بالتصديق على لائحة مجلس النواب	١٩٤ المطبوعات وقانونها
٢٢٥ منشور عراقي الى جميع الايالات وفروعها	١٩٧ التعداد العمومي لاهالي القطر المصري
٢٢٥ قدوم الالاي السادس الى الاسكندرية	٢٠٧ اخطار رسمي عمومي
٢٢٦ ضباط الالاي الرابع في رشيد	٢٠٧ المعارف
٢٤١ الترقيات العسكرية بعد ترقى عراقي	٢٠٨ الغاء جريدة المحجائر
٢٤٦ عريضة الالايات	٢٠٨ الغاء جريدة «لجبت»
(فصل في بعض احوال)	٢٠٨ مشيخة الجامع الازهر
٢٤٧ تكذيب سلطان باشا لما نشرته جريدة التميس متعلقاً بعراقي	٢١١ انشاء صندوق للاذخار في ديوان الجهادية
٢٤٧ تكذيب سعد الله بك حلايه والسيد سعيد الغرياني لما جاء في التمس متعلقاً بها	٢١١ انشاء صندوق اذخار مستغذي الدائنة السنية
٢٤٨ تخصيص جريدة الطائف لشهر محاضر مجلس النواب	٢١٦ الورق الموحد
٢٤٨ يبرق ايكنخي اي بياده	٢١٦ المجالس المختلطة
٢٤ يبرق برنجي اي بياده	٢١٦ ميزانية سني ٨٠ و ٨١ والمقابلة بينهما
٢٥٠ حادثة عبد العال حلي -	٢١٧ كتاب احمد عراقي الى التمس وهي خاتمة المدونات
	٢٢٠ سقوط وزارة شريف باشا وتشكيل وزارة محمود سامي
	٢٢١ تقرير محمود سامي

صفحة	صفحة
ارسلها اليه	٣٥١ انفصال بوسودي بلينيار احد المراقبين
٣٦٣ حادثة الضباط المجرأسة	العموميين وهو خاتمة الفصل
٣٦٨ الخاتمة وفيها الكلام على ..	٣٥٢ انفصاض مجلس النواب
التي تلذمت وفود الاسطولين	٣٥٢ قانون الانتخاب
والفرسوي وقدم دويش باء	٣٦١ مدة النيابة
مجيء الاسطولين والمندوب اله	٣٦١ صورة ما بعث به المسترملت الى جريدة
الفئة	التيتمس متعلقا برقيمين قال ان عراقي





## صدر فى هذه السلسلة

---

- ١ - مصطفى كامل فى محكمة التاريخ،  
د . عبد العظيم رمضان، ط ١، ١٩٨٧، ط ٢، ١٩٩٤.
- ٢ - على ماهر،  
رشوان محمود جاب الله، ١٩٨٧.
- ٣ - ثورة يوليو والطبقة العاملة،  
عبد السلام عبد الحليم عامر، ١٩٨٧.
- ٤ - التيارات الفكرية فى مصر المعاصرة،  
د . محمد نعمان جلال، ١٩٨٧.
- ٥ - غارات أوروبا على الشواطئ المصرية فى العصور الوسطى،  
علية عبد السميع الجنزورى، ١٩٨٧.
- ٦ - هؤلاء الرجال من مصر ج ١،  
لمعى المطيعى، ١٩٨٧.
- ٧ - صلاح الدين الأيوبي،  
د . عبد المنعم ماجد، ١٩٨٧.
- ٨ - رؤية الجبرتي لأزمة الحياة الفكرية،  
د . على بركات، ١٩٨٧.
- ٩ - صفحات مطوية من تاريخ الزعيم مصطفى كامل،  
د . محمد أنيس، ١٩٨٧.

- ١٠ - توفيق دياب ملحمة الصحافة الحزبية،  
محمود فوزى، ١٩٨٧.
- ١١ - مائة شخصية مصرية وشخصية،  
شكرى القاضى، ١٩٨٧.
- ١٢ - هدى شعراوى وعصر التنوير،  
د . نبيل راغب، ١٩٨٨.
- ١٣ - أكذوبة الاستعمار المصرى للسودان: رؤية تاريخية،  
د . عبد العظيم رمضان، ط ١، ١٩٨٨، ط ٢، ١٩٩٤.
- ١٤ - مصر فى عصر الولاة، من الفتح العربى إلى قيام الدولة  
الطولونية،  
د . سيدة إسماعيل كاشف، ١٩٨٨.
- ١٥ - المستشرقون والتاريخ الإسلامى،  
د . على حسنى الخربوطلى، ١٩٨٨.
- ١٦ - فصول من تاريخ حركة الإصلاح الاجتماعى فى مصر: دراسة  
عن دور الجمعية الخيرية (١٨٩٢-١٩٥٢)،  
د . حلمى أحمد شلبى، ١٩٨٨.
- ١٧ - القضاء الشرعى فى مصر فى العصر العثمانى،  
د . محمد نور فرحات، ١٩٨٨.
- ١٨ - الجوارى فى مجتمع القاهرة المملوكية،  
د . على السيد محمود، ١٩٨٨.
- ١٩ - مصر القديمة وقصة توحيد القطرين،  
د . أحمد محمود صابون، ١٩٨٨.

- ٢٠ - دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ : المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبدالرحمن فهمى ،  
د . محمد أنيس ، ط ٢ ، ١٩٨٨ .
- ٢١ - التصوف فى مصر إبان العصر العثمانى ج ١ ،  
د . توفيق الطويل ، ١٩٨٨ .
- ٢٢ - نظرات فى تاريخ مصر ،  
جمال بدوى ، ١٩٨٨ .
- ٢٣ - التصوف فى مصر إبان العصر العثمانى ج ٢ ، إمام التصوف فى مصر : الشعرائى ،  
د . توفيق الطويل ، ١٩٨٨ .
- ٢٤ - الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية ( ١٩١٩ - ١٩٣٦ ) ،  
د . نجوى كامل ، ١٩٨٩ .
- ٢٥ - المجتمع الإسلامى والغرب ،  
تأليف : هاملتون جب وهارولد بووين ،  
ترجمة : د . أحمد عبد الرحيم مصطفى ، ١٩٨٩ .
- ٢٦ - تاريخ الفكر التربوى فى مصر الحديثة ،  
د . سعيد إسماعيل على ، ١٩٨٩ .
- ٢٧ - فتح العرب لمصر ج ١ ،  
تأليف : ألفريد ج . بتلر ، ترجمة : محمد فريد أبو حديد ، ١٩٨٩ .
- ٢٨ - فتح العرب لمصر ج ٢ ،  
تأليف : ألفريد ج . بتلر ، ترجمة : محمد فريد أبو حديد ، ١٩٨٩ .
- ٢٩ - مصر فى عهد الإخشيديين ،  
د . سيدة إسماعيل كاشف ، ١٩٨٩ .
- مصر للمصريين ج ٤

- ٣٠- الموظفون في مصر في عهد محمد علي،  
د . حلمي أحمد شلبي، ١٩٨٠ .
- ٣١- خمسون شخصية مصرية وشخصية،  
شكري القاضي، ١٩٨٩ .
- ٣٢- هؤلاء الرجال من مصر ج- ٢،  
لمعى المطيعي، ١٩٨٩ .
- ٣٣- مصر وقضايا الجنوب الافريقي: نظرة على الأوضاع الراهنة  
ورؤية مستقبلية،  
د . خالد محمود الكومي، ١٩٨٩ .
- ٣٤- تاريخ العلاقات المصرية المغربية، منذ مطلع العصور الحديثة  
حتى عام ١٩١٢،  
د . يونان لبيب رزق، محمد مزين، ١٩٩٠ .
- ٣٥- أعلام الموسيقى المصرية عبر ١٥٠ سنة،  
عبد الحميد توفيق زكي، ١٩٩٠ .
- ٣٦- المجتمع الإسلامى والغرب ج- ٢،  
تأليف : هاملتون بووين، ترجمة : د. أحمد عبدالرحيم مصطفى، ١٩٩٠ .
- ٣٧- الشيخ على يوسف وجريدة المؤيد: تاريخ الحركة الوطنية في  
ربع قرن،  
تأليف : د . سليمان صالح، ١٩٩٠ .
- ٣٨- فصول من تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى فى العصر العثمانى،  
د . عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم، ١٩٩٠ .
- ٣٩- قصة احتلال محمد على لليونان (١٨٢٤-١٨٢٧)،  
د. جميل عبيد، ١٩٩٠ .



- ٤٠ - الأسلحة الفاسدة ودورها فى حرب فلسطين ١٩٤٨ ،  
د . عبد المنعم الدسوقي الجميلى ، ١٩٩٠ .
- ٤١ - محمد فريد : الموقف والمأساة ، رؤية عصرية ،  
د . رفعت السعيد ، ١٩٩١ .
- ٤٢ - تكوين مصر عبر العصور ،  
محمد شفيق غريال ، ط ٢ ، ١٩٩٠ .
- ٤٣ - رحلة فى عقول مصرية ،  
إبراهيم عبد العزيز ، ١٩٩٠ .
- ٤٤ - الأوقاف والحياة الاقتصادية فى مصر ، فى العصر العثمانى ،  
د . محمد عفيفى ، ١٩٩١ .
- ٤٥ - الحروب الصليبية ج ١ ،  
تأليف : وليم الصورى ، ترجمة وتقديم : د . حسن حبشى ، ١٩٩١ .
- ٤٦ - تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية ( ١٩٣٩ : ١٩٥٧ ) ،  
ترجمة : د . عبدالرؤوف أحمد عمرو ، ١٩٩١ .
- ٤٧ - تاريخ القضاء المصرى الحديث ،  
د . لطيفة محمد سالم ، ١٩٩١ .
- ٤٨ - الفلاح المصرى بين العصر القبطى والعصر الإسلامى ،  
د . زبيدة عطا ، ١٩٩١ .
- ٤٩ - العلاقات المصرية الإسرائيلية ( ١٩٤٨ - ١٩٧٩ ) ،  
د . عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٢ .
- ٥٠ - الصحافة المصرية والقضايا الوطنية ( ١٩٤٦ - ١٩٥٤ ) ،  
د . سهير اسكندر ، ١٩٩٣ .

- ٥١- تاريخ المدارس في مصر الإسلامية،  
(أبحاث الندوة التي أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة، في  
إبريل ١٩٩١)،  
أعدها للنشر: د. عبد العظيم رمضان، ١٩٩٢.
- ٥٢- مصر في كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين في القرن الثامن عشر،  
د. إلهام محمد علي ذهني، ١٩٩٢.
- ٥٣- أربعة مؤرخين وأربعة مؤلفات من دولة المماليك الجراكسة،  
د. محمد كمال الدين عز الدين علي، ١٩٩٢.
- ٥٤- الأقباط في مصر في العصر العثماني،  
د. محمد عفيفي، ١٩٩٢.
- ٥٥- الحروب الصليبية ج٢،  
تأليف: وليم الصوري ترجمة وتعليق: د. حسن حبشي، ١٩٩٢.
- ٥٦- المجتمع الريفي في عصر محمد علي: دراسة عن إقليم المنوفية،  
د. حلمي أحمد شلبي، ١٩٩٢.
- ٥٧- مصر الإسلامية وأهل الذمة،  
د. سيدة إسماعيل كاشف، ١٩٩٢.
- ٥٨- أحمد حلمي سجين الحرية والصحافة،  
د. إبراهيم عبدالله المسلمي، ١٩٩٣.
- ٥٩- الرأسمالية الصناعية في مصر، من التمصير إلى التأميم  
(١٩٥٧-١٩٦٦)،  
د. عبد السلام عبدالحليم عامر، ١٩٩٣.
- ٦٠- المعاصرون من رواد الموسيقى العربية،  
عبد الحميد توفيق زكي، ١٩٩٣.

- ٦١ - تاريخ الاسكندرية فى العصر الحديث،  
د . عبد العظيم رمضان، ١٩٩٣ .
- ٦٢ - هؤلاء الرجال من مصر ج٣،  
لمى المطيعى، ١٩٩٣ .
- ٦٣ - موسوعة تاريخ مصر عبر العصور: تاريخ مصر الإسلامية،  
تأليف: د. سيدة إسماعيل كاشف، جمال الدين سرور، وسعيد عبدالفتاح  
عاشور، أعدها للنشر: د. عبدالعظيم رمضان، ١٩٩٣ .
- ٦٤ - مصر وحقوق الإنسان، بين الحقيقة والإفتراء: دراسة وثائقية،  
د . محمد نعمان جلال، ١٩٩٣ .
- ٦٥ - موقف الصحافة المصرية من الصهيونية (١٨٩٧-١٩١٧)،  
د . سهام نصار، ١٩٩٣ .
- ٦٦ - المرأة فى مصر فى العصر الفاطمى،  
د . نريمان عبد الكريم أحمد، ١٩٩٣ .
- ٦٧ - مساعى السلام العربية الإسرائيلية: الأصول التاريخية،  
(أبحاث الندوة التى أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة،  
بالاشتراك مع قسم التاريخ بكلية البنات جامعة عين شمس، فى إبريل  
١٩٩٣)، أعدها للنشر د. عبدالعظيم رمضان، ١٩٩٣ .
- ٦٨ - الحروب الصليبية ج٣،  
تأليف : وليم الصورى  
ترجمة وتعليق : د . حسن حبشى، ١٩٩٣ .
- ٦٩ - نبوية موسى ودورها فى الحياة المصرية (١٨٨٦-١٩٥١)،  
د . محمد أبو الإسعاد، ١٩٩٤ .

- ٧٠- أهل الذمة فى الإسلام،  
تأليف : أ. س. ترتون  
ترجمة وتعليق: د. حسن حبشى، ط ٢، ١٩٩٤.
- ٧١- مذكرات اللورد كليرن (١٩٣٤-١٩٤٦)،  
إعداد: تريفور إيفانز، ترجمة: د. عبد الرؤوف أحمد عمرو، ١٩٩٤.
- ٧٢- رؤية الرحالة المسلمين للأحوال المالية والاقتصادية لمصر فى العصر الفاطمى  
(٣٥٨-٥٦٧هـ)،  
د. أمينة أحمد إمام، ١٩٩٤.
- ٧٣- تاريخ جامعة القاهرة،  
د. رؤوف عباس حامد، ١٩٩٤.
- ٧٤- تاريخ الطب والصيدلة المصرية، ج ١، فى العصر الفرعونى،  
د. سمير يحيى الجمال، ١٩٩٤.
- ٧٥- أهل الذمة فى مصر، فى العصر الفاطمى الأول،  
د. سلام شافعى محمود، ١٩٩٥.
- ٧٦- دور التعليم المصرى فى النضال الوطنى (زمن الإحتلال  
البريطانى)،  
د. سعيد إسماعيل على، ١٩٩٥.
- ٧٧- الحروب الصليبية ج ٤،  
تأليف : وليم الصورى، ترجمة وتعليق: د. حسن حبشى، ١٩٩٤.
- ٧٨- تاريخ الصحافة السكندرية (١٨٧٣-١٨٩٩)،  
نعمات أحمد عثمان، ١٩٩٥.
- ٧٩- تاريخ الطرق الصوفية فى مصر، فى القرن التاسع عشر،  
تأليف : فريد دى يونج، ترجمة : عبد الحميد فهمى الجمال، ١٩٩٥.

- ٨٠ - قناة السويس والتنافس الاستعماري الأوربي (١٨٨٢-١٩٠٤) ،  
 د . السيد حسين جلال، ١٩٩٥ .
- ٨١ - تاريخ السياسة والصحافة المصرية من هزيمة يونيو إلى نصر  
 أكتوبر،  
 د . رمزي ميخائيل، ١٩٩٥ .
- ٨٢ - مصر في فجر الإسلام، من الفتح العربي إلى قيام الدولة  
 الطولونية،  
 د . سيدة إسماعيل كاشف، ط٢، ١٩٩٤ .
- ٨٣ - مذكراتي في نصف قرن ج١،  
 أحمد شفيق باشا، ط٢، ١٩٩٤ .
- ٨٤ - مذكراتي في نصف قرن ج٢ - القسم الأول،  
 أحمد شفيق باشا، ط٢، ١٩٩٥ .
- ٨٥ - تاريخ الإذاعة المصرية: دراسة تاريخية (١٩٣٤ - ١٩٥٢) ،  
 د. حلمي أحمد شلبي، ١٩٩٥ .
- ٨٦ - تاريخ التجارة المصرية في عصر الحرية الاقتصادية (١٨٤٠ -  
 ١٩١٤) ،  
 د. أحمد الشربيني، ١٩٩٥ .
- ٨٧ - مذكرات اللورد كليرن، ج٢، (١٩٣٤ - ١٩٤٦) ،  
 إعداد : تريفور ليفانز، ترجمة وتحقيق: د. عبدالرؤف أحمد عمرو ١٩٩٥ .
- ٨٨ - التذوق الموسيقي وتاريخ الموسيقى المصرية،  
 عبدالحميد توفيق زكي، ١٩٩٥ .
- ٨٩ - تاريخ الموانئ المصرية في العصر العثماني،  
 د. عبدالحميد حامد سليمان، ١٩٩٥ .

- ٩٠ - معاملة غير المسلمين فى الدولة الإسلامية،  
د. نريمان عبدالكريم أحمد، ١٩٩٦.
- ٩١ - تاريخ مصر الحديثة والشرق الأوسط،  
تأليف: بيتر مانسفيلد، ترجمة: عبدالحميد فهمى الجمال، ١٩٩٦.
- ٩٢ - الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية (١٩١٩ - ١٩٣٦)،  
ج ٢، د. نجوى كامل، ١٩٩٦.
- ٩٣ - قضايا عربية فى البرلمان المصرى (١٩٢٤ - ١٩٥٨)،  
د. نبيه بيومى عبدالله، ١٩٩٦.
- ٩٤ - الصحافة المصرية والقضايا الوطنية (١٩٤٦ - ١٩٥٤)،  
د. سهير إسكندر، ١٩٩٦.
- ٩٥ - مصر وأفريقيا الجذور التاريخية للمشكلات الأفريقية المعاصرة  
(أعمال ندوة لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة  
بالاتحاد مع معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة  
القاهرة)،  
إعداد أ. د. عبد العظيم رمضان
- ٩٦ - عبدالناصر والحرب العربية الباردة (١٩٥٨ - ١٩٧٠)،  
تأليف: مالكولم كير، ترجمة د. عبدالرؤوف أحمد عمرو.
- ٩٧ - العريان ودورهم فى المجتمع المصرى فى النصف الأول من  
القرن التاسع عشر،  
د. إيمان محمد عبد المنعم عامر.
- ٩٨ - هيكل والسياسة الأسبوعية،  
د. محمد سيد محمد.

٩٩ - تاريخ الطب والصيدلة المصرية (العصر اليونانى -

الرومانى) ج ٢ ،

د. سمير يحيى الجمال

١٠٠ - موسوعة تاريخ مصر عبر العصور: تاريخ مصر القديمة ،

أ.د. عبدالعزیز صالح، أ.د. جمال مختار،

أ.د. محمد إبراهيم بكر، أ.د. إبراهيم نصحي،

أ.د. فاروق القاضي ، أعدما للشر: أ.د. عبدالعظيم رمضان

١٠١ - ثورة يوليو والحقيقة الغائبة ،

اللواء/ مصطفى عبدالمجيد نصير ، اللواء/ عبدالمجيد كفاني،

اللواء/ سعد عبدالعفيظ، السفير/ جمال منصور

١٠٢ - المقطم جريدة الاحتلال البريطانى فى مصر ١٨٨٩ - ١٩٥٢

د. تيسير أبو عرجة

١٠٣ - رؤية الجبرتى لبعض قضايا عصره

د. على بركات

١٠٤ - تاريخ العمال الزراعيين فى مصر (١٩١٤ - ١٩٥٢)

د. فاطمة علم الدين عبد الواحد

١٠٥ - السلطة السياسية فى مصر وقضية الديمقراطية ١٨٠٥ -

١٩٨٧ .

د. أحمد فارس عبدالمنعم

١٠٦ - الشيخ على يوسف وجريدة المؤيد (تاريخ الحركة الوطنية فى

ربيع قرن .

د. سليمان صالح

١٠٧ - الأصولية الإسلامية.

تأليف: دليب ميرو: ترجمة: عبد الحميد فهمي الجمال.

١٠٨ - مصر للمصريين ج ٤ .

سليم النقاش



**مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب**

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٩٧/٤٢١٩

---

I.S.B.N 977-01-5148-3



هذا الجزء يتتبع بالتفصيل تاريخ مصر من بداية عهد الخديوى توفيق، ويشتمل على مراتب البيت الخديوى، ووزارة شريف باشا، وفرمان ١٨٧٣، ووزارة رياض، وفصل فى تسوية مسألة الدين المصرى والمالية، وقيام ديوان تفتيش المالية، ولجنة التصفية، ويتعرض لنشأة الأحداث التى أدت إلى الثورة العربية، وحادثة عابدين. وماتلاها من أحداث ابتداء من تأليف وزارة شريف باشا، وسقوطها، وقيام وزارة محمود سامى باشا، وقدم درويش باشا، ومحاولة العربيين خلع الخديوى توفيق وتعيين البرنس حليم مكانه، وقدم الأسطولين الفرنسى والإنجليزى.